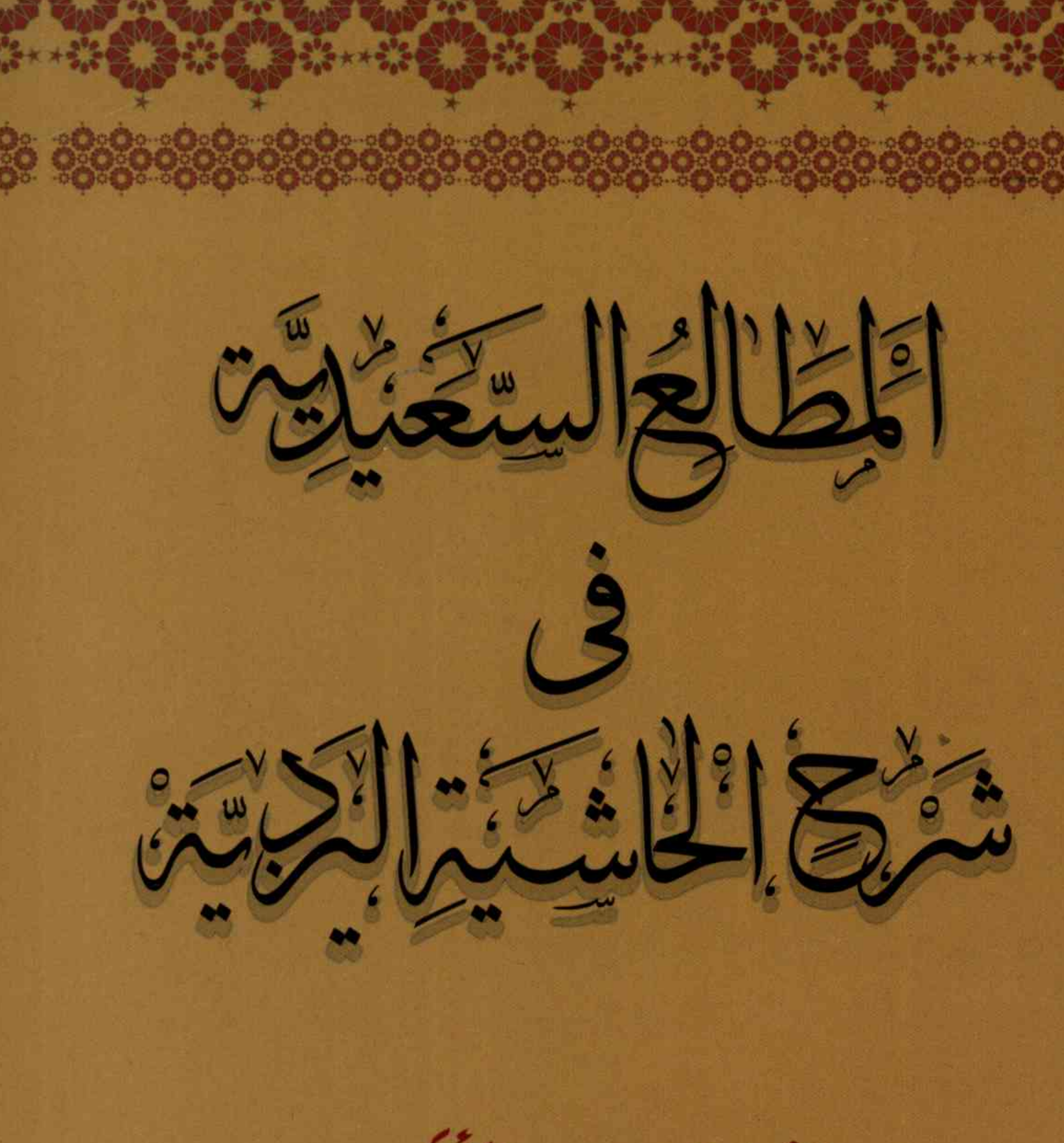


الشارح : سعيد الأكبري

المطالع السعيدية
في
شرح الحاشية اليزدية

الشارح: سعيد الأكبري

سرشناسه: اکبری کماله‌ای، سعید، شارح
عنوان و پدیدآور: المطالع السعیدیه فی شرح الحاشیه الیزدیّه / تالیف سعید الاکبری
مشخصات نشر: تهران: احسان للنّشر و التوزیع، ۲۰۰۶ م = ۱۴۲۷ ق = ۱۳۸۵
مشخصات ظاهری: ۳۴۲
شابک: 978-864-356-461-2
یادداشت: عربی
یادداشت: فهرست نویسی بر اساس اطلاعات فیپا
یادداشت: کتاب حاضر شرحی است بر «شرح الحاشیه الیزدیه» اثر سعید بن مصطفی الهورامی که خود شرحی است بر «الحاشیه التهذیب المنطق و الکلام» اثر عبدالله بن شهاب الدین حسین الیزدی که خود حاشیه‌ای است بر «تهذیب المنطق و الکلام» تفتازانی
عنوان دیگر: تهذیب المنطق و الکلام، شرح
عنوان دیگر: الحاشیه التهذیب المنطق و الکلام. شرح
عنوان دیگر: شرح الحاشیه الیزدیه. شرح
موضوع: تفتازانی، مسعود بن عمر، ۷۹۲ـ۷۲۲ ق. تهذیب المنطق و الکلام ـ نقد و تفسیر
موضوع: ملا عبدالله بن حسین یزدی، ـ ۹۸۱ ق. الحاشیه التهذیب المنطق و الکلام ـ نقد و تفسیر
موضوع: الهورامی، سعید، ۱۳۵۱ ـ. شرح الحاشیه الیزدیه ـ نقد و تفسیر
موضوع: منطق ـ متون قدیمی تا قرن ۱۴
شناسه افزوده: تفتازانی، مسعود بن عمر، ۷۹۲ـ۷۲۲ ق. تهذیب المنطق و الکلام. شرح
شناسه افزوده: ملا عبدالله بن حسین یزدی، ـ ۹۸۱ ق. الحاشیه التهذیب المنطق و الکلام. شرح
شناسه: الهورامی، سعید، ۱۳۵۱ ـ. شرح الحاشیه الیزدیه. شرح
رده بندی کنگره: ۱۳۸۵ ۱۱۱۶ ۲۰۲۱۱۶ ۷۵۳۰ت ۴ع / ۶۶BC
رده بندی دیویی: ۱۶۰
شماره کتابخانه ملی: ۷۶۶۷ـ۸۵م

اَلْمَطالِعُ السَّعیدیَّة فی شَرْحِ الْحاشِیَةِ الیَزْدِیَّة

الشّارح: سعید الأکبری
النّاشر: نشر احسان
المطبعة: مهارت
الطبعة: الاولی – ۲۰۰۷
الکمّیّة: ۱۰۰۰
السّعر: ۳۰۰۰ تومان

فروشگاه شمارهٔ ۱: تهران ـ خیابان انقلاب ـ روبروی دانشگاه ـ مجتمع فروزنده ـ شمارهٔ ۴۰۶ ـ تلفن: ۶۶۹۵۴۴۰۴

فروشگاه شمارهٔ ۲: تهران ـ خیابان ناصر خسرو ـ کوچه حاج نایب ـ شمارهٔ ۳۳ ـ تلفن: ۳۳۹۰۲۷۵۰

صندوق پستی: تهران ۳۸۵ ـ ۱۱۴۹۵



ISBN: 978-964-356-461-2
شابک: ۹۷۸-۹۶۴-۳۵۶-۴۶۱-۲

فهرس الكتاب

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ

{ترجمة المصنّف :}

هو الأمام العلاَّمة و الكامل الفهّامة جامع المعقول و المنقول سلطان العلماءِ الأَوّلين و الأُخرين سعد الحقّ و الملّة و الدّين مولأنا: مسعود بن عمر التَّفتازانىّ الحنفىّ الأَشعرىّ قدَّس الله تعالى سرَّهما.

مسقط رأسه: تفتازان قرية من قرى بلدة «نساء» بخراسان يحيط بها سَرَخس و مرو و نيشابور. ولأُدته: شهر صفر سنة ٧٢٢ هـ. ق وفاته: ٧٩٢ هـ.ق فكان عمره الشَّريف المبارک سبعين سنة. أوّل تصانيفه و تآليفه: شرح التَّصريف للعلاّمة: عزّالدين قدّس سرّه وكان عمره آنذاک: ستّ عشرة سنة شروعه بتأليف المطوّل: أواسط سنة ٧٤٢ هـ. ق .

الفراغ منه: سنة ٧٤٨ هـ وكان عمره حين الشّروع به عشرين سنة.

قال صاحب شُذُرات الذَّهب:كان سعدُ الدِّين فى إبتداءِ طلبه بعيدَ الفهم جدّاً و لم يكن فى جماعة العضد {القاضى عضد الدّين عبدالرَّحمن الأيجى من مشايخه} أبلد منه و مع ذلک فكان كثير الأجتهاد، و لم يؤيسه جمود فهمه من الطَّلب و كان العضد يضرب به المثل بين جماعته فى البلادة فاتّفق أن أتاه إلى خلوته رجلٌ لأيعرفه فقال له: قم يا سعدَ الدّين لنذهب إلى السَّير. فقال: ما للسَّير خلقت. أنا لأ أفهم شيئاً مع المطالعة، فكيف إذا ذهبت إلى السّير و لم أطالع؟ فذهب و عاد و قال له: قم بنا إلى السَّير فأجابه بالجواب الأَوّل و لم يذهب معه فذهب الرَّجل و عاد و قال له مثل ما قال أوّلاً. فقال: ما رأيت أبلد منک، ألم أقل لک ما للسَّير خلقت؟ فقال له: رسول الله(ص) يدعوک، فقام منزعجاً و لم ينتعل، بل خرج حافياً، حتّى وصل إلى مكان خارج البلدبه شُجَيْراتٌ فرأى النّبىّ(ص) فى نفرمن أصحابه تحت تلک الشُّجَيْراتِ، فتبسَّم له و قال: نرسل إليک المرَّة بعد المرَّة و لم تأت؟ فقال: يا رسول الله(ص) ما علمت أنّک المُرسِلُ و أنت أعلم بما أعتذرت به من سوء فهمى، و قلّة حفظى، و

أشكو إليک ذهنی فقال له رسولُ الله(ص): إفتح فَمَکَ و تفل له فيه و دعاله ثم أمره بالعودة إلى منزله و بشّره بالفتح فعاد و قد تضلّع علماً و نوراً، فلمّا کان من الغد أتى إلى المجلس و جلس مكان العضد فأورد فی أثناءِ جلوسه أشياء ظَنَّ رفَقَتُهُ من الطَّلبة أنّها لاُ معنى لها، لما يعهدون منه فلمّا سمعها العضد بکی و قال: أمرک يا سعد الدّين إلىّ فانّک اليوم غيرک فيما مضىٰ ثمّ قام من مجلسه و أجلسه فيه، و فخم أمره من يومئذ. کم عمره عند ما حدث له ذلک؟ لاُ شکّ انّه لم يبلغ الخمسة عشر لأنّه ألّف اوّل کتاب لهو وافقه العلماء و آستقبلوه و هی فی سنّ السّادسة عشر. {أساتذته:} إختار قدّس الله سرّه مجموعة من الأَساتذة و من مشايخ عصره ممّن کان يوثق بهم منهم: العلاَّمة المفضال القاضی عضد الدّين عبدالرّحمن بن رکن الدّين عبدالغـفَّار الشّبانکاریّ الأيجیّ بکسر الهمزة نسبة إلى إيج من نواحی شيراز ولد بعد عام ٦٨٠ هـ.ق ١٢٨١ م و بدأ تعلّمه الدّينیّ بين تلامذة الأمام البيضاویّ قدّس سرّه و أخذ عن مشايخ عصره و لاُزم الشّيخ رکن الدّين الهنکی تلميذ الأمام البيضاویّ و غيره و کان أکثر أقامته بالسُّلطانيّة و کان صاحبَ مدرسة أنجب فيها تلامذة عظاماً إِشتهروآ فی الأفاق مثل: ١ـ شمس‌الدّين الکرمانی ٢ـ ضياءالدّين العفيفیّ ٣ـ سعد الدّين التّفتازانیّ و غيرهم وقع بينه و بينَ الأَبهریّ منازعات و خصومات إِتّهمه الأبهریّ بأشياء کثيرة و فی عام ١٣٥٣ م رحل إلى شبانکاره و فيها زار شاه شجاع ابن مبارز الدين بعد ذلک بسنة و سجن الأيجیّ قدّس سرّه سنة ٧٥٦ هـ ١٣٥٥ م فی قلعة در بميان فی إيج وتوفّی بالسّجن فی السّنة نفسها و له مصنّفات جليلة نفيسة هکذا: ١ـشرحه لکتاب «منتهی السّوآل و الأمل فی علمی الأصول و الجدل» لأبن الحاجب الکردیّ قدس سره ٢ـ المواقف فی علم الکلام و هو متداول فی الأَزهر الشّريف ٣ـأخلاق عضد الدّين و هو مختصر فی جزءٍ واحد لخصّ فيه زبدة ما فی المطوّلاُت و شَرَحَهُ تلميذه: شمس الدّين محمّد بن يوسف الکرمانی المتوفّی سنة ٧٨٦ هـ.ق و عليه حاشية المحقّق ميرأ بی الفتح و شرح السّيّد قدّس سرّهما ٤ـأشرف التّواريخ و هو مختصر من بدء الخلق و تَرْجَمَهُ إلى التُّرکيّة مصطفی بن أحمد المعروف بعالی

الشّاعر المتوفّى سنة ١٠٠٨ هـ. ق ٥ـ جواهر الكلام و هو متنٌ كالمواقف لكنّه أقلّ حجماً منه أوّله: «الحمدلله الّذى علّم بالقلم» ألّفه لغياث الدّين الوزير و فرغ منه فى رجب ٧٧٠ بأصبهان ٦ـ رسالة فى الوضع ٧ـ العقائد العضديّة و هى مختصرةٌ مفيدةٌ و هى آخر تأليفه ٨ـ الفوائد الغياثيّة فى المعانى و البيان أوّلها: «الحمدلله الّذى خلق الأنسان و ألهمه المعانى و علّمه البيان» و لخّصها من القسم الثّالث من مفتاح العلوم للعلاّمة أبى يعقوب يوسف السّكاكى قدّس سرّه هى كالتّلخيص لكنّها أخصر كما قال: هذا مختصر يتضمّن مقاصد المفتاح. و منهم: ضياء الدّين عبدالله بن سعدالله بن محمّد بن عثمان القزوينىّ هو من العلماءِ الشّافعيّة و يعرف بقاضى القرم العفيفى تفقّه فى بلاده و أخذ عن القاضى العضد الأيجىّ و غيره كانت له لحيةٌ طويلةٌ جدّاً بحيث يصل إلى قدميه وكان لاُينام إلاّ و هى فى كيس وكان إذا ركب يفرقها فرقتين و كان عوامّ مصر إذا رأوه قالوا: سبحان الخالق فكان يقول: عوامّ مصرمؤمنون حقّاً لأنّهم يستدلّون بالصّنعة على الصّانع و لم نقف على تصانيفه و تآليفه فقدّس الله تعالى سرّه الشّريف آمين. و منهم: قطب الدّين محمّد بن محمَّد الورامينىّ الرّازىّ قدّس سرّهماكان أحد أئمّة المعقول أخذ عن العضد و غيره و قدم إلى دمشق فَشَرحَ الحاوى و كتب على الكشّافِ حاشيةً، وَ شَرَحَ المطالعَ و الأشاراتِ. قال الأسنوىّ رحمه الله: كان ذى علوم و قال إبن كثير رحمه الله: كان أوحد المتكلّمين بالمنطق و علومِ الأَوائل و كان لطيفَ العبارة، ضعيف العينين، و له مالٌ و ثروة و له مؤلّفات نفيسة هكذا:

١ـ لوامع الأَسرار فى شرح مطالع الأَنوار.
٢ـ تحرير القواعد المنطقيّة فى شرح الرِّسالة الشّمسيّة.
٣ـ شرح الحواشى على الكشّاف.
٤ـ شرح الأِشارات و التّنبيهات المشهور بالمحاكمات.

و غير ذلک......و كانت تآليفه أحسن من تآليف شيخهِ العلاّمة شمس الدّين الأصبهانىّ قدّس سرّه. و منهم: نسيم الدّين أبوعبد الله محمّد بن سعيد بن مسعود بن

على النّيسابوريّ ثمّ الكازرونى الفقيه الشّافعيّ قدّس الله سرّه
نشأ بكازرون و كان يذكرانّه من ذرّيّة أبى على الدَّقّاق و انّه و لدسنة خمس و ثلاثين و سبعمأة من الهجرة و من مؤلّفاته: ۱ـ شرح التّنبيه لأَبى إسحاق الشّيرازىّ قدّس سرّه ۲ـ شرح الجامع الصَّغير للأمام البخارىّ قدّس الله أسراره ۳ـ شرح مختصر التّنبيه لعيسى البجلىّ قدس سرّه ۴ـ شرح الأَسانيد فى رواية الكتب و المسانيد. و منهم: أحمد بن عبدالوهّاب القوصىّ هو سعد الدّين أحمد بن عبدالوهّاب بن داوود بن على المحمّدى القوصىّ و لد ببلدة قوص فى جنوب الصَّعيد و لم نقف على شرح حاله و تآليفه فقدَّس الله تعالى سرّه آمين. و من مؤلّفاته: ۱ـ شرح التّصريف للعلاّمة عزّالدّين أبى الفضايل: إبراهيم بن عبد الوهّاب المتوفّى سنة ۶۵۵ هـ.ق ۲ـ شرح العقائد النّسفيّة ۳ـ المفتاح فى فروع الفقه الشّافعىّ ۴ـ الأَربعين فى الحديث ۵ـ رسالةٌ فى الأِكراه ۶ـ الفتاوى الحنفيّة أفتاها بهرات ۷ـ تلخيصه للكشّاف ۸ـ إختصار شرح تلخيص الجامع الكبير ۹ـ كشف الأَبرار تفسير للقرآن الكريم ۱۰ـ شرحه على فرايض السّجاوندىّ ۱۱ـ التّلويح فى كشف حقايق التّنقيح ۱۲ـ شرح شرح المختصر على كتاب منتهى السُّوآل و الأَمل فى علمى الأصول و الجدل ۱۳ـ النّعم السّوابغ فى شرح الكلم النّوابغ ۱۴ـ ترجمةٌ نثريّةٌ باللغة التُّركيّة لديوان سعدى المعروف بـ «بوستان» ۱۵ـ الأرشاد أوإرشاد الهادى ۱۶ـ الشّرح المطوّل ۱۷ـ مختصر المعانى و هو الأِسم الغالب على شرح تلخيص المفتاح و يعرف ايضاً: مختصر شرح تلخيص المفتاح أو إختصار شرح التّلخيص أو الشّرح المختصر أو المختصر فقطٌ و هو شرح على المتن أتمّه عام ۷۵۶ هـ ۱۳۵۶ م فى غجدوان و اهله إِلى محمود جانى بک.
۱۸ـ شرحه على كتاب المفتاح للعلاّمة: سراج الدّين أبى يعقوب يوسف بن أبى‌بكر السّكاكىّ قدّس سرّهما ۱۹ ـ تهذيب المنطق و الكلام ألّفه عام ۷۸۹ هـ.ق
عليه حاشية العلاّمة جلال الدّين: محمّد بن أسعد الصّديقىّ الدَّوّانىّ قدّس سرّهما كتبها عام ۹۰۷ هـ.ق و عليه شروح و حواشٍ أخر، منها: شروح العلاّمة المحقّق و الفاضل المدقّق الشّيخ عبدالقادر المهاجر الكردىّ قدس سره على قسمة

الكلام المسمّات بتقريب المرام فى شرح تهذيب الكلام و الشّرح الجديد و الشّرح الأَجدّ و شرح العلاّمة المحقّق الأستاذ الملاّ محمّد باقر الكردىّ قدّس سرّه على قسمة المنطق المسمّى بالمنطق المهدوى المطبوع عام ١٣٨٣ ش ٢٠ ـ شرح الرّسالة الشّمسيَّة فى المنطق لمولانا نجم الدّين عمر الكاتبىّ القزوينىّ قدّس الله سرّه الشّريف ٢١ ـ المقاصد فى علم الكلام ٢٢ ـ الرّدّ على زندقة إبن عربى إسمه: فصوص الحكم. و من تلامذته قدّس سرّه: ١ـ حسام الدّين بن على بن محمّد الأَبيوَرْدِىُّ قدّس سرّه ولد بأبيوَرد بلدة من خراسان سنة ٧٦١ هـ.ق و من مؤلّفاته: ١ـ حاشيته على شرح المطالع ٢ـ رَبيعُ الجِنان فى المعانى و البيان ٢ـ حيدر الشّيرازىّ هو برهان الدّين حيدر بن محمَّد بن ابراهيم الشّيرازىّ الخوافى و من مؤلّفاته: ١ـ الإِيضاح فى شرح إيضاح المعانى ٢ـ حاشيته على الكشّاف ٣ـ شرح الفرايض الرَّاجية ٤ـ شرح المواقف للقاضى العضد قدّس سرّه ٣ـ علاء الدّين أبوالحسن على بن مصلح الدّين موسى بن ابراهيم الرّومىّ الحنفىّ قدّس سرّه ٤ـ حيدر الرّومى هو: حيدر بن أحمد بن إبراهيم أبوالحسن الرّومى الأَصل العجمىّ الحنفىّ الرّفاعىّ نزيل القاهرة و يعرف بشيخ التّاج قدّس سرّه ٥ـ علاء الدّين على القو جحصارى و قرأ على السّيّد الشّريف قدّس سرّه أيضاً له حاشية على شرح المفتاح لشيخه العلاَّمة سعد الدّين التّفتازانىّ قدّس الله نفسه الذّكيَّة ٦ـ محمَّد بن عطاء الله بن أحمد أختلف فى نسبه إختلافاً شديداً فقيل بعد ذلک: هو أحمد بن محمود بن الأمام فخرالدّين الرَّازىّ رضى الله عنهم أجمعين،

و قيل: محمود بن أحمد بن فضل الله بن محمَّد الشّمس أبو عبدالله بن أبى الجود و أبى البركات الرَّازىّ الأَصل الهروىّ و من مصنّفاته: ١ـ تعريف الأَحكام فى فروع الشّافعيَّة ٢ـ التّمحيص فى شرح التّلخيص للجامع الكبير من فروغ الحنفيَّة ٣ـ التّنوير فى تلخيص الجامع الكبير للشّيبانىّ فى الفروع ٤ـ شرح مصابيح السّنّة للبغوىّ ٥ـ المنعم شرح الجامع الصَّحيح لمسلم رضى الله عن جميعهم آمين ٧ـ الشّمس الكريمىّ هو محمّد بن فضل الله بن المجد أحمد الشّمس الكريمىّ نسبة لبعض

مشايخ خوارزم و قيل: بل لأبيه كريم الدّين الخوارزميّ مَوْلده: البخارى منشأه: السّمرقند مذهبه: الحنفيّ ٨ـ يوسف الحلاّج الهرويّ الشّافعّى و الدالشّمس محمّد الماضى ممّن أخذ عن الشّيخ التّفتازانيّ و شَرَحَ الحاوى شرحاً متوسّطاً و آنتفع به الفضلاء ٩ـ جلال الدّين بن ركن الدّين مسيح ١٠ـ الميرك الصّيرانى، هو: العلاّمة يحيى بن يوسف المصريّ الحنفيّ المعروف بالصّيرانى ١١ـ لطف الله السّمرقندى ١٢ـ شهاب الدّين محمّد ١٣ـ شمس الدّين محمّد بن حمزة قاضى القضاة شمس الدّين ابو عبدالله الفناريّ الرّومّى الحنفيّ ١٤ـ الأثير البغداديّ جبرئيل بن صالح ١٥ـ سعد الدّين لُر ١٦ـ فتح‌الله الشّيروانيّ ١٧ـ محمود السّرائيّ رضى‌الله عنهم و عن آبائهم و أجدادهم أجمعين و جزاهم عن المسلمين خير الجزاءِ آمين.

{الشّارح نقلاً عن مقدّمة شرح المقاصد بتغيير مّا}

١٣٨٤/٩/١١ هـ. ش.

{ترجمة المحشّى:}

هو العلّامة المحقِّق و الفهّامة المدقِّق فخر أهل المعقول: نجم الدّين عبدالله بن شهاب الدّين حسين اليزدىّ المعروف: بملاً عبدالله رحمه الله.

كان بحراً فى المعقول لاسيّما المنطق و يشهد بهذا صلابة حاشيته المدوَّنة الّتى بين ايدينا المشروحة من جانب الأساتيذ باللّغة الفارسيّة فيما سبق، و أخيراً منّى باللّغة العربيّة. رحل إلى مدينة شيراز و قرأ فيها على علّامة عصره الملّا جمال الدّين محمود الشّيرازىّ، تلميذ العلّامة الفاضل مولانا: جلال الدّين الدّوّانىّ رحمهما الله تعالى رحمةً واسعةً، و على الحبر العلاّمة: أمير غياث الدّين الدّشتكىّ رحمه الله تعالى، و تلمّذ على العلاّمة: الملاّ حبيب الله الباغنوى من مفاخر اهل السُّنَّة، و على العلاّمة: الملاّ احمد المعروف بالمقدّس الاردبيلى من اكابر الامامية. رحل فى أواخر عمره إلى العراق، و بقى فيها إلى أن إنتقل إلى رحمة الله تعالى بعام ٩٨١ هـ.ق. و من تلامذته: الشّيخ بهاء الدّين العاملىّ صاحب كتاب «الفوائد الصّمديّة» المعروف بالصّمديّة، و كتاب «تشريح الأفلاك» فى علم الهيئة و التّشريح، و أقول: مع الأسف لم أظفر بما فيه زيادة على ما ذكرنا فى ترجمته مع الأجتهاد جدّاً.

الشّارح ١٣٨٤/١٢/٩.

{ترجمة الشَّارح:}

هو الفقير إلى رحمة ربِّه القدير: سعيد بن مصطفى بن محمَّد. محلّ الولادة: قرية «کەماڵآ» من قرى «هەورامان تەخت» من مناطق مريوان. تأريخ الولادة: ١٣٥٣ هـ. ش واقعاً. نوع التَّحصيل: العلوم الدِّينيَّة.

تأريخ الشّروع به: شتاء ١٣٦٤ هـ. ش. تأريخ الفراغ منه: خريف ١٣٧١ هـ. ش. محلّ الإقامة: قرية «قـەلاّجیّ» من توابع سروآباد القريبة من مريوان. الشّغل: خطّاط «الأَناصيب التّبليغيَّة» و نقَّاش «الأَبنية المسكونيَّة و لوازمها». التَّأليف: ١ـ المطالع السَّعيديَّة فى شرح الحاشية اليزديَّة. تأريخ الشّروع به: ١٣٨٣/١٠/٧ هـ. ش تأريخ الفراغ منه: ١٣٨٤/٣/٢ هـ. ش. ٢ـ مفتاح العناية فى شرح الهداية. تأريخ الشروع به: ١٣٨٥/١/١٥ هـ. ش. تأريخ الفراغ منه: ١٣٨٥/٣/٢٥ هـ. ش.

«و للهِ الحمد، و صلّى الله على سيّد الثَّقلين نبيّنا و رسوله: محمَّد، و على آله و أصحابه أجمعين».

{تقريظ العالم الفاضل الأستاذ عبد اللّطيف «قه لاّ گا»:}

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم ياهو

سلِّم على الجَبَل الأصمّ و أهله أَنا أعرف من أبنائهم ما هم؟

أحمده وحيّئ دائماً رجالاً فى المنطقة الشّامخة آتاهم فضلاً و إستعداداً عالياً رجالٌ،... لوأرادوا، تهزّ صخور المشاكل حذاء آرائهم الثّاقبة، و تفوح ريح التّحقيق بينَ سنادين جهدهم و مطاريق أنظارهم النّاقبة و من هذا الجيل و بَطَل هذا الميدان: الأخ الأَعزّ الفاضل سماحة الملاّسعيد الأكبرى «حفظه الله» لم يَعْثُرْأكثرنا إِلى الأن على قوّة فهمه وصلابة علمه و رعونة طبعه.

لمّا نظرت إِلى بياضه {المطالع السّعيديّة فى شرح الحاشية اليزديّة}، صرت حيراناً أمامَ حسن تعابيره. ياليت أبناء الدّيار ينظرون إِلى هذا الأَثر بعينى الرّغبة و الإِعتبار، و يعترفون كلّ الأِعتراف فى حقّ عالمٍ جاهَدَ وحدَه فى منهج الثّقافة، و توضيح القضاياءِ الغامضة بلاأجرة. و أهدى خيالى شاهدٌ على أن لو عرضت هاتانْ الحاشيتان {الحاشية و شرحها} على أىّ خبير بالمنطق و سئل: أَىُّ المحشّيَّين أفضل؟ و كلام أيّهما أجمل؟ لأشكّ يقول: لست أدرى! بيد هذا الجواب: هما كالحلقة المفرغة لايُدرىٰ أين طرفاهما؟! يمتنع تعيين أحدهما فاضلاً، و الأخر أفضل منه هذا كلامى. شكرَ الله مساعيه آمين. عبد اللّطيف قه‌لاّگا.

ويليه تقريظه باللُّغة الكرديَّة قرأه فى مجلس وضع بمناسبة الفراغ من الشّرح بقرية «قه‌لاّجىّ» بتأريخ «١٣٨٤/٣/٧»:

سه‌مه‌نده‌ری[١] نێو بۆرکانی عه‌قلّی[٢] سورم

١- مه‌نظور شارحه.
٢- ئیصطلاحی شه‌یخ شه‌هابوالدّینی سۆهره‌وه‌ردییه.

دەستی سپیت لە صۆندۆقی حافیظەتا،
ئەم بەیاضەی[١] چۆن دەرهانی؟
بە ئاوازی سەر شاپەری جۆبرەئیلی پێنوسەکەت،
مەلاسەعد[٢] و عەوڵا[٣] یەزدیت بێدار کردۆکەس نەیزانی.
لە دورەوە دەسیان هێنا بە چاوانی چەن ساڵ نوستوی بەرزەخیانا.
پاش ڕووانییان بۆ «تەهذیب» و بۆ «شەرحەکەی»[٤]،
بۆ ئەم شەرحەی[٥] لەبان شەرحە،
بزەی شادیی سەرلێوانیان شەبەقی داوۆ
بۆ شوکرانەی ئەم هەڵمەتە، لە خۆشییان،
دەستی ڕەزامەندییان، کێشا بە سەر ڕیشی سپیو
سیمای پەمەیی یان[٦].
چەنها ساڵە ئەم پەڕاوە
هەم «تەهذیبو» هەم «حاشیەیٚ»
بە «مۆجمەلی» و داپۆشراوی لە حەوزەکانا هەروا ماوە.
پەردەی «إیجاز» دای گرتبو.
هەرچەند «ذاتاً» لە دەرونی «مَطالبو» «مَسائلی»،
جووانو «بِکر» لێواولێوبو،
بەڵام بۆ خویندەوارانی هەرنامۆبو.
کەمتر تیشکی خۆرەتاوی شیکردنەوەی مامۆستایان،
ئەیدایە سەر سینەی پڕلە خرِی «فەسڵەکانی» وٚ
هەرنسیٚ[٧]بو.

١- مەنظور شەرحەکەیە.
٢- مۆصەنّیف.
٣- مۆحەشّی.
٤- مەنظور حاشیەیە.
٥- المطالعُ السَّعیدیَّة فی شرح الحاشیة الیزدیَّة.
٦- پەمەیی: مەنظور: سپیو گەشە.
٧- نسار، جێگەیێ خۆری لێ نەکەویٚ.

چەن‌ها کەسم بەم چاوانەی خۆم ئەبینی،
لە هەورازودە سەنازی ئەم کتێبا
ماندو ئەبون!
لێ ئەکەوتەن!
لە بۆ هەستان حازر نەبون.
زانایانی وڵاتەکە ئەیان زانی دەردوا لە کوێ‌و،
کەمتر خەم بون.
هەتا ئیستە هیچ زانایێک لەم دەبەرە نەهاتە پێش،
لە ساعێقەی بۆ چۆنی خۆی،
گا بەردی‌و وشەکانی نێو دیواری ڕستەکانی،
هەڵتلێنێ و بارەو بارکا،
وە یا دەستی شاگرد بگرێ و
بە پاڵ تاشە بەردی ڕەقو تەقی «موجّهات[1]» و یا کوڵانە تەنگەکانی‌تری سەرخا هەتا ئەم ساڵ!!!:
ئەم هەویرە ئاو زۆر ئەبا.
کەسێکی ئەویست بە جەربەزە،
بە حەوصەڵە، ببارێنێ بیرو هۆشی بە سەردەواری،
خۆڵاوی «سَبْکی» پەڕاوەی «مَنطِقی» شەش سەدە پێش
وەکو پەڵە.
بڕۆتە پێش تێ‌شکێنێ،
تانوپۆی ئەم «مُعَمَّایە»،
بە بێ هەڵە و لا باتەلە.
کەسێکی وا جگە هەڵۆی بەرزەفڕی شاخی گەردەن کەشی

١- یەکێ لە بەحثە سەختەکانی حاشیەیە.

«هەورامانم» نەبێ کێ بێ؟
لە ئاسمانۆ نەچیری خۆی کاتە چاوو
لە کەناری «گردەڵانا[١]» بۆی دابە زێ.
لە ژێر پەنجەی تەوانایا گرێ کۆنەی ئەم «طلسمە»،
یەکەیە کە بکاتەوە بۆ نێو دڵی تووناوتونی،
بابەتەکانی هەڵ بەزێ.
لە ئەو پەری بەخشندەگی و بێ‌ریاییۆ،
لە ئەو پەری مەتانە تو بی هەرایی
لە شەوگارو لە سەخڵەتی،
ئەم زستانە[٢] و لە بەر دوکەڵ،
تەم و مژی بێ نەوایی،
کۆرک هەڵدا،
بۆبژارە و بۆ بیژنگی.
بە ئەو پەری ڕیز و حۆرمەت
بینێتە بان «طَبَق» دەستی
پێشکەشی کات بە لاوانی هاوزمانی «منطق» دۆسی.

١- ڕۆخانەیێکە لە کەناری ماڵی شارحا ئەگۆزەرێ.
٢- ئیشارە بەوە ئەکات کە ئەم شەرحە لە فەسلی زۆساندا نوسراوە.

{تقريظ العالم الفاضل الأستاذ السّيّد بهاءالدّين الأحمديّ، المدرّس بجامعة آرندان:}

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

فحمداً له ثمَّ حمداً له على ما هدانا لشكر النِّعم
فشكراً له ثمَّ شكراً له على ما كساناارداء الكرم

برادر عزيز ارجمند جناب فاضل: ملاّ سعيد اكبرى كمالهاى با جهد تمام و لايق شرحى بر «حاشيهٔ ملاّعبدالله يزدى» نموده آنرا ملاحظه كردم. الحقّ قابل تقدير و تحسين ميباشد. خداوند عليم اين عزيز و امثال او را موفّق فرمايد كه چنين خدمات لايقهاى را به جامعهٔ طلاّب دينى، خصوصاً اين سامان كه متأسفانه بى سرو سامان شده است، ارزانى و روا دارد. وصلّى الله على خير الورى مولانا و سيّدنا حضرة محمّد المصطفى و على آله و أصحابه الأخيار الطَّيِّبينَ الطّاهرينَ.

« الأَقلّ مدرّس قريهٔ آرندان: سيّد بهاءالدّين احمدى »

بسمه تعالی
دفتر
نماینده مردم کردستان در مجلس خبرگان
جمهوری اسلامی ایران
شماره ....
تاریخ ....
پیوست ....

حضرت حجة الاسلام امام محمد غزالی فرموده است: من لا منطق له لا وثوق بعلمه

دانشمندان به منظور تصحیح و زیبائی آثار زبان و سلامتی فکر از خطاء علومی را اختراع و تألیف فرموده‌اند
از جمله‌ی علومی که عهده‌دار تنظیم و استقامت فکر و اندیشه است علم میزان و منطق است
در علم منطق کتب زیادی به رشته تحریر درآمده است از آن جمله تهذیب المنطق تألیف
علامه سعد تفتازانی رحمه الله تعالی است برای این کتاب شروح و حواشی زیاد نوشته شده
که مشهورترین و متداول ترین آن حواشی فاضل یزدی است این متن و شرح از زمان
نشر تا امروز در حجره‌های تاریک کردستان که مطلع خورشید عالم افروز بوده
مورد استفاده واقع شده و اعلامی از علمای کردستان بر آن حواشی و تعلیقاتی دارند
که [illegible] است در این اواخر برادر ارجمند و دانشمند آقای
ملا سعید اکبری که مقیم روستای قلاجی شرح بر کتاب مذکور نوشته که قابل تقدیر و تحسین و
مصداق ما لا یدرک کله لا یترک کله است امیدوارم از فرق چاپ نشر و مورد استفاده
طلاب علوم اسلامی قرار گیرد پروردگارا شارح را عمر طولانی مقرون به صحت عنایت فرما

بیست و نهم فروردین ۸۵ الاحقر محمد شیخ الاسلام

نشانی .... تلفن ....

{تقريظ العالم الفاضل الأستاذ محمَّد برهان العالى:}

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

لقد طالعت هذا الكتاب، فوجدته حريّاً فبارک الله تعالى فى المؤلِّف والمؤلَّف، و شكرت الله تعالى على أن وفَّق أخى الحبيب الأعزّ الملاّسعيد الأكبرى على مانوى و صرف ريعان شبابه لِاَقتناءِ العلوم، فبعد ما عاينته أيقنت بأنَّ اللهَ سبحانه، يريد أن يوفِّق أبناء شعبنا الباسل المسلم على حفظ العلم وصيانته، و حمدتُ اللهَ تعالى على هذا العمل و قلت: هذا من فضل ربِّى فياربِّ صلِّ و سلِّم على سيِّدنا محمَّد و على آله و أصحابه، و وفّق رجال قومنا على ما تحبُّ و ترضىٰ، و أيِّدهم على إملاءِ كلمتک و نشر المعارف و العلوم الأَدبيَّة و الإِسلاميَّة و سائر العلوم الحِكَميَّة آمين.

«الأحقر المذنب المدرّس بسنندج: محمَّد برهان العالى»

{تقريظ العالم الفاضل الشّيخ محمود المدرّس بجامعة تگل:}

بسم الله الرّحمن الرّحيم

طالعت هذه الرّسالة المسمّاة بـ «المطالع السّعيدية فى شرح الحاشية اليزديّة» فى المرّة الثّانية، فوجدت أنّها حريّة بالطّبع، و لأثقة بالضّبط . فجزا اللهُ مؤلّفها، و وفّق قارئها و جعلها مقبولةً لدىٰ الطّلاّب، و ذخيرةً ليوم الحساب. و أنا الدّاعى الأقلّ:

(محمود بن محمّد الكالى)

١٣٨٥/٢/٢٢ هـ. ش

{تقريظ العالم الوارع الأستاذ السَّيِّد على الحسينى المدرِّس بمريوان:}

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

الحمدلله الَّذى جعل العلم وسيلةً لمعرفته، و الصَّلوة و السَّلام على سيّدنا محمَّد المصطفى المختار المبيِّن لما أنزل عليه، الهادى الى معرفة الله، و توحيده و على آله و صحبه أجمعين.

كانت حاشية الملاّ عبدالله اليزدىّ على تهذيب المنطق للعلاَّمة التَّفتازانىّ مشهورةً و متداولةً بين الطّلاّب و كان فهمها صعباً عليهم إذا أراد الله شيئاً هَيَّأ أسبابه. و كان الأَخ الماجد: الملاّ سعيد الأكبرى، شرحها شرحاً لطيفاً سهلاً على الطّلاّب فجزاه الله عن طَلَبَةِ العلم و جعله من العلماءِ العاملين و حشره مع المتَّقين الأَبرار.

المدرِّس بمريوان: السّيّد على الحسينىّ.

{بعض المصادر الَّتى راجعتها عند شرح الحاشية:}

۱ـ لوامع الأَسرار فى شرح مطالع الأَنوار للعلاَّمة الفاضل و الفهَّامة الكامل قطبالدّين محمَّد بن محمَّد الور امينىّ الرَّازىّ قدَّس اللهُ نفسَهُ الذَّكيَّة.

۲ـ البرهان فى المنطق للعلاَّمة الفطن الفاضل الكامل الشَّيخ إسماعيل الكلنبوىّ التّركىّ قدّس سرّه الشّريف.

۳ـ المنطق المهدوىّ شرح تهذيب المنطق للعلاّمة المحقّق و الفهّامة المدقّق رئيس العلماءِ و الفضلاءِ العارف بالله محمَّد باقر الكردىّ قدَّس الله سرّه.

۴ـ حاشية العلاَّمة الفاضل جلال الملّة و الدِّين محمَّد بن أسعد الصّديقىّ الدَّوّانىّ قدّس سرّه على تهذيب المنطق.

۵ـ حاشية العلاَّمة ميرأبى الفتح قدّس سرّه الشّريف.

۶ـ حواشى العلماءِ الأَعلام من الفرس و الأَكراد:

۱ـ العلاَّمة عبدالرَّحيم ۲ـ العلاَّمة محمَّد على ۳ـ العلاَّمة عليرضامن الفرس ۴ـ العلاَّمة الملاّ أحمد ۵ـ العلاَّمة البينجوينىّ ۶ـ العلاَّمة الجورىّ ۷ـ العلاَّمة إبن آدم ۸ـ العلاَّمة الملاَّشريف من الأَكراد، رحمهم اللهتعالى أجمعين.

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحيمِ اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ

بسم الله الرحمن الرحيم

قــوله: (اَلحَــمْدُ لِلّٰهِ) افــتتح بــحمدالله بــعد البســملة، إبـتداءً بـخير الكـلام

بسم الله الرحمن الرحيم

لَکَ الحمدُ يا من کشَفَ الغِطاءَ عَنْ حقايق الأسرارِ وَ الصَّلوة على رسولک المؤيَّد بساطع الحُجَجِ و واضح الأثار، و على آله الأطهارو أصحابه الأخيار و بعدُ: فـيقول الفقير إلى آلله الغنيِّ الصَّمد سَعيدُبن مصطفى بن محمَّد تـغمَّدهم آلله بـغفرانـه، و أسكنهم فراديس جنانه: هذا من أوضح الأثار فـى شـرح كـلام الأبـرار كـتبته عـلى الحاشية المدوَّنة اليزديَّة، المشتهرة فى النّواحى الشّرقيّة و الغربيّة كاشفاً عمّا على فهم معانيها: من الموانع، و مظهراً لجمعها الجوامع، و سمَّيته: بـ «المطالع السَّعيديَّة فى شرح الحاشية اليزديَّة»، وأسـئل آلله الكـريمَ الوهّـاب، أن يـجعله ذخـيرةَ يـوم الحساب بجاهِ مَنْ أوتى الحكمةَ و فصلَ الخـطاب. قـال و حـيد زمـانِهِ تـغمَّده آلله بغفرانه: (**بسم آللهِ الرّحمن الرّحيم**) أى مستعيناً بالله أشرع فيما قـصدته: مـن كـتابة الحاشية على تهذيب المنطق. و ذكر إسمه تعالى لزيادة التَّعظيم وإلاّفالمستعان به فى الحقيقة: هو آلله تعالى، أوملا بساً أو مصاحباً بآسم آلله على وجه التَّيمُّن به، أشرع. و لم يتعرَّض للحمد ظاهراً هضماً لنفسه. (**قوله: الحمد لله**) قال الأمام البيضا ویّ قدّس

و إقتداءً بحديث خير الانام، عليه و آله الصلوة و السلام.
فان قلت: حديث الابتداء مروي في كل من التسمية و التحميد فكيف التوفيق؟
قلت: الابتداء في حديث التسمية محمول على الحقيقي، و في حديث التحميد على الاضافي، أو على العرفي، أوفي كليهما على العرفي.

سرّه: بالرَّفع على الأبتداءِو أصله: النّصب و قد قرىء به و إنما عدل عنه إلى الرَّفع «الدّالّ على الجملة الأسميَّة» ليدلَّ على عموم الحمد و ثباته دون تجدّده و حدوثه[1]، و هومن المصادر الّتى تنصب بأفعالٍ مضمرة لأتكاد تستعمل معها إهـ كسقياً و رعياً (**إفتتح**)اى المصنّف العلاَّمة نوّر آللهُ ضريحه كتابه المشتمل على المنطق و الكلام (**بحمد آلله**) جلّ شأنه (**بعد البسملة**) بكسر الباءِ: مخفّف «بسم آلله الرّحمن الرَّحيم» و بفتحها: مصدر جعليّ لقول: بسم آلله الرّحمن الرَّحيم (**إبتداءً**) أى لأبتدائه[2] (**بخير الكلام**) أى بمثل إبتداءِ الكلام المجيد لأنّ خير الكلام كلام آلله، أو الحمدلله لأنَّ فيه إسمه تعالى و هو خير الأسماءِ، و لأنّه مشتمل على مدح المعبود و ذكر صفاته و التَّنبيه علىٰ الأٰئِهِ الموجبة لتعظيمه و تكريمه تعالى (**واقتداءً**) أى ولأقتدائه (**بحديث خيرالأنام**) بالفتح: الأنس و الجن، و قيل: ما هو على وجه الأرض من جميع المخلوق (**عليهو**) على (**أٰله**) و أصحابه أجمعين (**الصّلوة و السّلام**) إلى قيام السّاعة و ساعة القيام. و الحديث قوله عليه السّلام: كلّ أمر ذى بال لأيبدء فيه بحمد آلله فهو أجذم. قال بعض الأفاضل: قوله: إقتداءً تعليلٌ للأفتتاح بالحمد دون التّسمية و كذا قوله: إبتداءً أوهما تعليلان للأفتتاح بهما على طريق اللّفّ و النَّشر المرتّب أوالأوّل تعليل للأوّل و الثّانى لكلٍّ منهما إهـ(**فأن قلت**) معترضاً: إنَّ (**حديث الأبتداءِ مرويٌّ**) عن حضرة الرَّسول الأكرم عليه الصَّلوة و السّلام (**فى كلّ**) واحد (**من**

١ـ إذ الزَّمان داخل في مفهوم الفعل و الزّمان أمر غير قارّ إذهو عبارة عن مقدار حركة محدَّب المحدّد و هو الفلك الاعظم. فضيلة الشّيخ محمود المدرّس مدّظلّه.
٢ـ أشار بالتّفسير الى انّ قوله: إبتداءً مفعول له و انّ تنوينه عوض من المضاف اليه و كذا الحال فى قوله: و اقتداءً.

و الحمد: هو الثناء باللسان على الجميل الاختياري نعمة كان، أو غيرها.

التّسمية والتحميد). قد ذكرنا حديث التَّحميد، و امّا حديث التَّسمية فهو قوله صلوات آلله و سلامه عليه: كلّ أمرذى بال لأيبدء فيه ببسم آلله الرَّحمن الرَّحيم فهو أبتر. و إذا كان الحديث مرويّاً فى كلّ منهما **(فكيف التّوفيق؟)** اى الموافقة بين الحديثين حيث يكون العمل بأحد هما موجباً لترک العمل بالأخر؟ **(قلت:)** هذا إنّما يرد إذا لم يكن للأبتداءِ أكثر من قسم واحد و الحال انّه على ثلاثة أقسام: حقيقىّ و إضافىّ و عرفىّ الأوّل: ما لم يسبقه شىء، و الثّانى: ما سبقه شىء فبينهما تباين كلّىٌّ. و امّا إذا فسّر بأنّه: ما يكون سابقاً بالنِّسبة إلى أمرسواءٌ سبق عليه أمراخر أوْلاً فبينهما عمومٌ و خصوصٌ مطلقٌ، والثّالث: ما يعدّه النّاس سابقاً كالأيّام الثلاثة الأُوَلِ من الشّهر **(الأبتداءُ فى حديث التَّسمية محمولٌ على الحقيقىّ، و فى حديث التَّحميد على الأضافىِّ، أو)** فى حديث التّسمية على الحقيقىِّ، و فى حديث التَّحميد **(على العرفىِّ، أو فى كليهما)** أى فى حديث التَّسمية و حديث التّحميد **(على العرفىِّ.)** إعلم: انَّ الأحتمالات المذكورة صحيحة حسنة و هٰهنا إحتمالات سِتَّةٌ أُخَرُ: ثلاثة منها صحيحةٌ غير حسنةٌ و ثلاثةٌ منها غير صحيحة غير حسنة و جميعها مرسومةٌ فى الجدول:

بسم آلله الحقيقى الحمدلله الأضافى	بسم آلله الحقيقى الحمدلله العرفى	بسم آلله العرفى الحمدلله العرفىّ	صحيحةٌ حسنةٌ
بسم آلله الأضافى الحمدلله العرفى	بسم آلله العرفى الحمدلله الأضافى	بسم آلله الأضافى الحمدلله الأضافى	صحيحة غير حسنةٌ
بسم آلله الأضافى الحمدلله الحقيقى	بسم آلله العرفى الحمدلله الحقيقى	بسم آلله الحقيقى الحمدلله الحقيقى	غير صحيحةٍ غير حسنة

....

و أجيب عنه أيضاً بوجوه: منها انّ الباءَ فيهما للأستعانة، والأستعانة بشئ لأينا فی الأستعانة بشیء اٰخر، و منها انّ الإِبتداءَ يحمل فی أحدهما علی الّلسانیّ، و فی الاُخر علی الجَنانیّ. أفاده بعض الأعلام. (**و الحمدُ**) فی اللّغة: (**هو الثَّناء**) بالمدّ أی الذّكر بالخير (**باللّسان علی الجميل الأختياریّ نعمةً كان**) بأن يكون من قبيل الفواضل المتعدّية إِلی الحامد: كالإِنعام (**أو غيرها**) بأن يكون من قبيل الفضائل المختصَّة بالمحمود كالعلم و الجود و الكرم، و فی الأصطلاح: فعلٌ ينبئی عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعماً سَواءٌ كان ذكراً باللّسان، أو إِعتقاداً بالجَنان، أو عملاً بالأركان. و الشّكر فی الّلغة: مساوٍ للحمد الأصطلاحیّ و أمّا فی الأصطلاح فهو: صرف العبد جميع ما أنعمه آلله تعالی فيما خلق لأجله. و المدح فی الُّلغةِ و الأصطلاح: هو الثّناء باللّسان علی الجميل إِختياريّاً كان، أو غيره. و تحصل هيهنا خمسة عشر قسماً رسمناها مع النّسبة بينهٰا فی جدول فلاحظه و رمزه هكذا: أنظر إِلی المعنی الفوقانیّ و لاٰحظه مع ما تحته و مع ما تحت ما تحته و هكذا إِلی المعنی الاُخر و آنظر إِلی ما فی مقابلة التّحتانیّ: من البيوت المرسومة حتّی تجد ما هو المطلوب.

الحمد اللّغویّ					
الحمد الأصطلاحیّ	العموم و الخصوص من وجه				
الشّكر اللّغویّ	العموم و الخصوص من وجه	التّساوی			
الشّكر الأصطلاحیّ	العموم و الخصوص المطلق	العموم و الخصوص المطلق	العموم و الخصوص المطلق		
المدح اللّغویّ	العموم و الخصوص المطلق	العموم و الخصوص ن وجه	العموم و الخصوص من وجه	العموم و الخصوص المطلق	
المدح الاُصطلاحیّ	العموم و الخصوص المطلق	العموم و الخصوص من وجه	العموم و الخصوص من وجه	العموم و الخصوص المطلق	التّساوی

الَّذِى هَدَانا

واللہ: علم على الاصحِّ للذات الواجب الوجود المستجمع لجميع صفات الكمال «الصفات الكمالية» و لدلالته على هذا الاستجماع صار الكلام في قوة ان يقال: الحمد مطلقاً منحصر في حق من هو مستجمع لجميع

(**واللہ: علم على**) القول(**الأصحّ**)هذا عند جمع و آختاره المحشّى قالواْ: لأنّه يوصف ولايوصف به ولأنّه لابدَّ له من إسم تجرى عليه صفاته و لايصلح له ممّا يطلق عليه سراه و لأنّه لوكان و صفاً لم يكن لا إله إلاّ الله توحيداً مثل: لا إله إلاّ الرّحمن فأنّه لايمنع الشّركة و قيل: إنّه إسم جنس موضوع لمفهوم الواجب الوجود، و قال الأمام البيضاوىّ نوّر آلله ضريحه فى أنوار التّنزيل: والأظهر: انّه وصف فى أصله لكنّه لمّا غلب عليه بحيث لايستعمل فى غيره و صارله كالعلم مثل الثُّريّا و الصَّعِق، أجرى مجراه فى إجراءِ الأوصاف عليه و امتناع الوصف به و عدم تطرّق إحتمال الشّركة إليه إهـ و آستدلّ علىٰ مدَّعاه بقوله: لأنّ ذاته تعالى من حيث هو ذاته غير معقول للبشر فيمتنع أن يوضع له لفظ يدلّ عليه بخصوصه سواء كان الواضع هو آلله تعالى أو البشر امّا الأوّل: فلأنّ الحكمة فى تخصيص اللّفظ بأزاءِ المعنى تفهيم ذلک المعنى لنا عند إطلاقه و ذلک إنما يتصوّر فى المعانى المعقولة للبشر، و امّا الثّانى: فظاهرلأنّ البشر إنما يضع الّلفظ بأزاءِ ما تعقله من المعنى. (**للذَّات الواجب الوجود**) لذاته. قال بعض الأَفاضل: إطلاقه على آلله تعالى على سبيل التّوصيف لا التّسمية فأنّ أسمائه تعالى توقيفيّة و ليس هذا منها و الأطلاق التّوصيفىّ غير موقوف على السّماع عند كثيرين إهـ (**المستجمع لجميع صفات الكمال**) و هى: صفات الجمال أعنى: ما يدلّ على الثُّبوت و تسمّى الوجوديّة و الثبوتيّة و الحقيقيّة كالعلم و الأرادة و القدرة، و صفات الجلال أعنى: ما يدلّ على السّلب و هى: السّلبيّة و تسمّى العدميّة كليس بجوهر و لاعرض. و فسّر بعضهم الأولى: بمايدلّ على الرّأفة و الثّانيةَ: بما يدلّ على القهر. (**و لدلالته**) أى آلله تعالى (**على هذا الأستجماع**) أى إستجماع صفات الكمال، (**صار الكلام**) أى كلام المصنّف «الحمد لِلهِ» (**فى قوّة**) أى بمنزلة (**أن يقال: الحمد مطلقا**)

صفات الكمال من حيث هو كذلك، فكان كدعوى الشيء ببيّنة، و برهان، و لا يخفى لَطْفُهُ.

قوله: (الذي هدانا) الهداية، قيل: هي الدلالة الموصلة، أي الايصال الى المطلوب، و قيل: هي ارائة الطريق، الموصل الى المطلوب.

أى فى أىّ زمان حصل و فى أىّ مكان وقع و من أىّ شخص صدر و على أىّ وجه وقع (**منحصر**) يفهم من تعريف المبتدأ و لأم الأختصاص (**فى حقّ من هو مستجمع لجميع صفات الكمال**) يفهم من لفظ الجلالة (**من حيث هو**) راجع إلى الموصول (**كذلک**) أى مستجمع لجميع صفات الكمال لا من جهة أخرى كما يقال: اكرم زيداً العالم أى لأجل علمه لا من جهة انّه أخوک مثلاً. و إذا كان الكلام فى قوّة ما ذكر (**فكان**) أى الكلام (**كدعوى الشّئ**) أى مثل دَعوىٰ الشّئ (**ببيِّنة، و برهان**) البيّنة: هى الدّليل المطلق و البرهان: هو الدّليل القطعىّ فذكره بعدها من قبيل ذكر الخاصّ بعد العامّ و هو كعكسه متعارفٌ فى كلام العرب كقوله تعالى: «حافظوا على الصّلوات و الصّلوة الوسطى». و انّما قال: كدعوى الشّئ بحرف التّشبيه لأنه لا بيِّنة و لابرهان هيٰهنا و انّما يفهمان من ذكر لفظ الجلالة. (**تبصرةٌ**) إعلم: انّ تعليق الحكم إمّا على الذّات فقطّ نحو: أكرم زيداً فهولا يفيد علّيَّةَ الحكم أصلاً أو على الوصف فقطّ نحو: أكرم العالم فهو يفيدها صريحاً أى لعلمه أو على الذّات المتّصف بالوصف نحو: أكرم زيداً العالم فهو يفيدها ضمناً (**ولايخفى**) على الفَطِنِ (**لطفه**) بفتح اللاّم: أى لطافة كلام المصنِّف فكأنّه قال: الحمد لله، لأنّه مستجمع لجميع صفات الكمال، وكلّ من هو مستجمع لجميع صفات الكمال، فهو ينحصر فيه الحمد، فالله تعالى ينحصر فيه الحمد. كذا أفاده بعض الأفاضل.

(**قوله: الّذى هدانا**) (**الهداية، قيل: هى الدّلالة الموصلة**) لا غير أى هى موضوعة لهذا المعنى، و فسّره بقوله: (**أى الأيصال إلى المطلوب**) لئلاّ يتوهّم انّ المراد بالأيصال: الأيصال إلى الطّريق الموصل، أوانّ فاعل الأيصال: هو الدّلالة بل الفاعل هو الله تعالى هذا رأى المعتزلة، (**و قيل: هى إرائة الطّريق الموصل إلى المطلوب**) لاُغير و هذا رأى جمعٍ من أهل السُّنَّة، و به فسّرها شارح المطالع قدّس سرّه.

سَواءَ الطَّرِيقِ وَ جَعَلَ لَنا التَّوْفِيقَ

و الفرق بين (هذين) المعنيين: ان الاول يستلزم الوصل الى المطلوب بخلاف الثاني فان الدلالة على ما يوصل الى المطلوب، لا يلزم ان تكون موصلة الى ما يوصل، فكيف توصل الى المطلوب؟.

و الاول منقوض بقوله تعالى:

فأمّا ثمود فهديناهم فاستحبوا العمى على الهدى.

اذ لا يتصور الضلال (له) بعد الوصول الى الحق.

و الثاني منقوض بقوله تعالى:

انک لا تهدى من أحببت و لكن الله يهدى من يشاء.

فان النبیﷺ كان شأنه ارائة الطريق.

(**و الفرق بين «هٰذين» المعنيين**) أى الأيصال إلى المطلوب و إرائة الطّريق: (**انّ**) المعنى (**الأوّل يَستلزم الوصول إلى المطلوب**) فمعنى هديته إلى المسجد: أوصلته إليه. (**بخلاف**) المعنى (**الثّانى**) فأنّه لايستلزم ذلك (**فأن الدّلالة على ما**) أى طريقٍ (**يوصل**) الشّخصَ (**إلى المطلوب، لا يلزم أن تكون**) أى تلك الدّلالة (**موصلة إلى ما**) أى طريقٍ (**يوصل**) الشّخص إلى المطلوب. و إذا كانت الدّلالة بهذه الحالة (**فكيف**) يتصوّر أن (**توصل**) الشّخص (**إلى المطلوب؟**) و بالجملة: يمكن أن يضلّ الشّخص الطّريقَ الموصلَ فضلاً عن أن يصل الى المطلوب (و) القول (**الأوّل**) و هو مُدَّعئ حصر الهداية فى الأيصال (**منقوض بقوله تعالى**) فى سورة فصّلت: (**فأمّا ثمود**) هم: قوم نبىّ آلله صالح على نبيّنا و عليه الصّلوة و السّلام (**فهديناهم**) إلى الحقّ (**فآستحبّوآ**) أئ آثروآ (**العمى**) أى الكفر (**على الهدى**) أى على الأيمان. و علّل النّقضَ بقوله: (**إذلاٰ يتصوّر الضّلال**) و الكفر (**بعدَ الوصول إلى الحقّ.**) و أجابوآ عنه بأنّ المراد بالهداية فى الأية: الدّلالة الغير الموصلة مجازاً و ردّ بأنّ الأصل: الحقيقة. (و) القول (**الثّانى**) و هو مُدَّعئ حصرها فى إرائة الطّريق (**منقوض بقوله تعالى**) فى سورة القصص مخاطباً رسوله عليه الصّلوة و السّلام: (**إنک لاتهدى من أحببت و لكنّ آلله يهدى من يشاء.**) و علّل النّقضَ بقوله: (**فأن**) حضرة (**النّبىّ صلّى آلله تعالى عليه و سلّم كان شأنه**) كسائر الأنبياءِ عليهم الصّلوة و السّلام (**إرائة الطّريق**) الموصل إلى الجنّة الأبديّة لقوله تعالى: وَ إِنَّک لتهدى إلى صراط مستقيم. ثمّأشار

و الذى يفهم من كلام المصنف في حاشية الكشاف: هـو ان الهـدايـة لفـظ مشترک بين «هذين» المعنيين، و حينئذ يظهر اندفاع كلا النقضين، فيرتفع الخلاف من البين. و محصول كلام المصنّف في تلک الحاشية: انَّ الهداية لفظ يتعدى الى المفعول الثاني تارة بنفسه نحو:

اهدنا الصراط المستقيم.

و تارة بالى نحو:

و الله يهدى من يشاء الى صراط مستقيم

و تارة باللام نحو:

إلى قول ثالث فى الهداية بقوله: (**و الّذى يفهم من كلام المصنّف**) قدّس آلله سـرّه (**فى حاشية الكشّاف**) هـو: الكشّـاف عـن حـقايق غـوامـض التّـنزيل تـفسيرٌ كـبيرٌ للزّمخشرىّ المعتزلىّ حيث قال فى تلک الحاشية: لأكلام فى مجئ هديته الطّريقَ و هديته إلى الطّريق و هديته لِلطّريق و قد يفرق بينهما: بأنّ معنى الأوّل: الأذهاب إلى المقصد و الأيصال إليه و لهذا يسند إلى آلله تعالى خاصّةً و معنى الثّانى: الدّلالة و إرائة الطّريق فيسند إلى النّبىّ عليه السّلام مثل: إنّک لتهدى إلى صراط مستقيم و الى القرٰان نحو: انّ هذا القرٰان يهدى للّتى هى أقوم: (**هو أنّ الهداية لفظ مشترک بين هذين المعنيين**) هذا مفهوم كلامه. فلفظ الهداية وضـع تـارة لـلمعنى الأوّل و تـارة للمعنى الثّانى (**وحينئد**) أى و حين إذ كانت الهداية لفظاً مشتركاً (**يـظهر**) لـلعلماءِ (**إندفاع كلا النّقضين**) و إذا ظهر ذلک (**فيرتفع الخلاف**) أى المخالفة المفهومة من كلامه (**من البين**) أى من بين العلماءِ فلا ينبغى مخالفتهم له فكأنّه قال: و هو الأصحّ لأمن بين الطّائفتين فأن كلاً منهما يدّعى الحصر فى معناه و لأيقول با لأشتراک، كذا أفاده بعض مشايخنا. (**و محصول كلام المصنّف**) نـوّر آلله ضـريحه (**فـى تـلک الحاشية**) يريد بيان مخصّص الهدايـة بـالمعنى الأوّل و الثّـانى، و المـحصول هـنا تفصيلٌ بعد الأجمال كما انّ الحاصل إجمال بعد التّفصيل: (**انّ الهداية لفظ يتعدّى إلى المفعول الثّانى تارة بنفسه**) أى من غير حاجة إلى حرف الجرّ (**نحو**) قوله تعالى فى سورة الفاتحة: (**إهدنا الصّراط المستقيم و تارة**) بحرف الجرّ فتارةً (**بألى نحو**) قوله تعالى فى سورة البقرة: (**وآلله يهدى من يشاء إلى صراط مستقيم**) و كذا قوله تعالى: فأمّا ثمود فهديناهم الأيةَ كما أشرنا إليه (**و تارة باللّام نحو**) قوله تعالى فى

ان هذا القرآن يهدى للتى هى أقوم.
فمعناها على الاستعمال الاول هو: الايصال، و على الثاني: «الثانيين» ارائة الطريق.
قوله:(سواء الطريق) أى وسطه الذي يفضى سالكه الى المطلوب البتة، و هذا كناية عن الطريق المستوى، و الصراط المستقيم اذ هما متلازمان، و هذا مراد من فسره بالطريق المستوي، و الصراط المستقيم.
ثم المراد به اما نفس الامر عموماً، أو خصوص ملة الاسلام، و الاول اولى

سورة الأسراءِ: **(إن هذاالقران)** المنزّل على محمّد عليه الصّلوة و السّلام **(يهدى)** النّاسَ **(للّتى)** أى للشّريعة أوللملّة أو للطّريقة الّتى **(هى أقوم)** من سائر الشّرايع أوالملل أو الطّرايق. **(فمعناها على الأستعمال الأوّل)** و هو: كونها متعدّيةً إلى المفعول الثّانى بنفسها: **(هو الأيصال)** لاُ غير، و قوله تعالى «إنّا هديناه السّبيل امّا شاكراً و امّاكفوراً» أى هديناه إلى السّبيل، **(و على)** الأستعمال **(الثّانى)** و هو: كونها متعدّيةً إلى المفعول الثّانى بحرف الجرّ سواء بألى أو باللام هو: **(إرائة الطّريق)** الموصل لاُغير. **(قوله: سواء الطّريق) (أى وسطه الّذى يفضى سالكه)** الضّمير راجع إلى «وسطه» **(إلىٰ المطلوب ألبتّة)** أى قطعاً هذا معناه اللّغوىّ الّذى لاُتكلّف فيه، **(و هذا)** أى قوله: سواءَ الطّريق **(كناية)** قال المصنّف عطّر الأله مرقده: الكناية فى اللُّغة: مصدر قولك: كنيت بكذا عن كذا وَكنوت أى تركت التّصريح به و فى الأصطلاح تطلق على معنيين: أحدهما: المعنى المصدرىّ الّذى هو فعل المتكلّم أعنى: ذكر الّلازم و إرادةَ الملزوم مع جواز الّلازم أيضاً فا لّلفظ مكنّى و المعنى مكنّى عنه و الثّانى: نفس الّلفظ إ هـ **(عن الطّريق المستوى، و الصّراط المستقيم)** فهو حقيقةٌ فى وسط الطّريق وَ مجاز فى الطّريق المستوى و الصّراط المستقيم و إنّما يكون كناية عنه لأنّ معناه الّلغوىّ ليس بمتعارف يقال: هديته إلى الطريق لاُ إلى وسط الطّريق **(إذ هما متلازمان)** تعليل لقوله: و هذا كناية إلخ أى لأنّ بينَ سواء الطّريق و الطّريق المستوى وَ الصّراط المستقيم تلازماً أى يستلزم وجود أحد هما وجود الأُخر و إنتفائه إنتفائه كطلوع الشّمس و وجود النّهار و اللّزوم شرطٌ فى الكناية، **(و هذا)** أى كون سواء الطّريق كناية عمّا ذكر **(مراد من)** هو: المحقّقُ العلاّمة مولاُنا جلال الدّين محمّد بن اسعد الصّديقىّ الدَّوّانى الكازرونىّ الشّيرازى قدّس سرّه **(فسّره)** أى سواءَ الطّريق فى حاشيته على التّهذيب **(بالطّريق المستوى، و الصّراط المستقيم.)** و الغرض من هذا الكلام: دفع ما ربّما يتوهّم: من انّ المحقِّقَ أراد بالتّفسير المذكور تفسير الكلام بمعناه الّلغوى و هو مستلزم لأرتكاب التّكلُّف بجعله السّواءَ بمعنى الأستواءِ و إستعماله بمعنى المستوى ثمّ اضافته إلى الموصوف. **(ثم)**

خَيْرَ رَفيقٍ وَ الصَّلوٰةُ علىٰ مَنْ أَرْسَلَهُ هُدَىً هُوَ بِالْاِهْتِداءِ حَقِيقٌ

لحصول البراعة الظاهرة، بالقياس الى قسمي الكتاب.

قوله: (و جعل لنا) الظرف اما متعلق بجعل، و اللام للانتفاع، كما قيل في قوله تعالى: الذي جعل لكم الارض فراشا.

أى بعد أن علم معنى سواء الطّريق باللّغوىّ و الكنائىّ: **(المراد)** أى مراد المصنّف بقوله: سواءَ الطّريق: **(إمّا نفس الأمر)** أى ذات الطّريق و حقيقته **(عموماً)** من غير إختصاصه بملّة الأسلام هذا إذاكان الّلام فى قوله: الطّريق للأستغراق، **(أو خصوص ملّة الأسلام)** أى الحمد لله الّذى هدانا الطّريق المستقيم الّذى هو ملّة الأسلام، و هذا إذاكان الّلام للعهد، **(و الأوّل أولى)** من الثّانى **(لحصول البراعة)** الّلام عوض مِنَ المضاف إليه أى براعة الأِستهلال **(الظّاهرة)** مقابلةٌ للخفيّةِ، **(بالقياس)** والنّظر **(إلى قسمى الكتاب)** أى قسمى كتابِهِ و هما: المنطق و الكلام لأنّ المنطق طريق مستقيمٌ إلى الحفظ عن الخطأ الفكرىّ و الكلام طريق مستوى إلى معرفة الدّين، وامّا على الثّانى فتحصل البراعة الظّاهرة بالنّظر إلى الكلام فقط فهى بالنّظر إلى المنطق خفيّة اذ المنطق ليس طريقاً مستقيماً إلى معرفة الدّين بل هو مقدّمة إلى الكلام. **(قوله: و جعل لنا) (الظّرف)** أى الجارّ و المجرور قال بعض الأعلام: فأنّهم ربّما يطلقونه و يريدون به الجارَّو المجرور تشبيهاً لهما به فى عدم الأستقلال و الأحتياج إلى المتعلّق و لأنّ كثيراً من المجرورات ظروف زمانيّةٌ أو مكانيّةٌ فأُطِلقَ الظَّرفُ على جميع المجرورات تجوُّزاً إ هـ **(إمّا متعلّق با** قوله: **(جعل، و الّلام للأنتفاع)** فالمعنى: الحمدلله الّذى جعل لأنتفاعنا التّوفيق خير رفيق، **(كما قيل)** ذلك **(فى قوله تعالى)** فى سورة البقرة: **(و جعل لكم الأرض فراشاً.)** فمعنى الأية: و جعل لأنتفاعكم الأرض فراشا أى مفروشةً، و إنّما ذكر القول بصيغة التّبرئة رعايةً لمذهب حضرة المصنّف قدّس سرُّهُ لأنّه يريد بيان كلامه و أفعال آلله تعالى عند معاشر الأشاعرة لاتعلّل بالأغراض وان اشتملت على منافِعَ و غايات لاتحصى، **(و إمّا متعلّق بـ)** قوله: **(رفيق، و يكون تقديم معمول المضاف إليه على المضاف)** الّذى هو على خلاف قانون النُّحاة، المعمول: هو لنا و المضاف إليه: هو رفيق و المضاف: هو خير و إنّما يكون «لنا» معمولاً

و اما برفيق، و يكون تقديم معمول المضاف اليه على المضاف، لكونه ظرفاً، و الظرف مما يتوسع فيه، و الاول اقرب لفظاً، و الثانى معناً

قوله: (التوفيق) هو: توجيه الاسباب نحو المطلوب الخير.

قوله: (و الصلوة) هي: بمعنى الدعاء أى طلب الرحمة، و اذا اسند الى الله تعالى تجرد عن معنى الطلب، و يراد به الرحمة مجازاً.

لأنّه فى محلّ النّصب مفعولٌ به غير صريح لرفيق (**لكونه**) أى معمولِ المضافإليه (**ظرفاً، و**) الحال انّ (**الظَّرف**) كما تقرّر فى موضعه (**ممّا**) أى من الأمور الّتى(**يتوسع فيه**) و تذكير الضّمير بأعتبار لفظ الموصول، فلا يقيّد الظَّرف بلزوم كونه فى موضع و عدم كونه فى موضع فلاخلاف، (وَ) الوجه (**الأوّل**) و هو: كون الظَّرف متعلّقاً بجعل و الّلام للأنتفاع، (**أقرب**) من الوجه الثّانى (**لفظاً**) أى من جهة اللّفظ، لتقديم المتعلّق على الظَّرف و قوّة العمل و إِن كان بعيداً معنىً لما أشرنا إليه، (و) الوجه (**الثّانى**) و هو: كونه متعلّقا برفيق أقرب من الوجه الأوّل (**معنى**) أى بحسب المعنى، لرعاية مذهب المصنّف فيه و ان كان بعيداً لفظاً لأنّه و ان توسع فى الظرف، و تقديمه على المضاف ليس بممتنع إلاّ أنَّ عدمه أولى لضعف العمل عند التَّقديم على المتعلّق. (**قوله: التّوفيق**) (**هو: توجيه**) آلله تعالى (**الأسباب نحو**) أى إِلى طرف (**المطلوب الخير**) والخذلأن: هو توجيه الأسباب نحو المطلوب الشَّرِّ. (**قوله: والصَّلوة**) (**هى: بمعنى الدُّعاءِ**) أى الطّلب و هو يعمُّ الخير و الشّرّ و لذا بادر الى تفسيره بقوله: (**أى طلب الرَّحمة، و إذا أسند**) أى الصَّلوة (**إلى آلله تعالى**) كما فى قوله تعالى: هو الَّذى يصلّى عليكم (**تجرّد عن معنى الطّلب**) لأنّه هو الغنىُّ و نحن الفُقَراءُ إِليه (**و يراد به الرَّحمة مجازاً**) مرسلاً، لعلاقة الجزءِ وَ الكلِّ لأنَّ الرَّحمة جزء من طلب الرَّحمة و فيه مجاز اخر و هو: أنَّ الرَّحمة بمعنى رقّةِالقلب و غايَتُهُ الأحسان و الإِنعام فهو من قبيل ذكر السَّبب و هو: الرَّحمة و إِرادة المسبّب و هو: الأحسان و الأنعام و بعبارة أخرى: العلاقة فيه هى: السَّببيَّة و المسبَّبيَّة. (**قوله: على من أرسله**) (**لم يصرِّح**) أى حضرة المصنّف نوّر آلله مرقده (**بأسمه**) أى بأسم المرسل، بخلاف أكثر المصنّفين حيث

قوله: (على من ارسله) لم يصرح باسمه تعظيماً، و اجلالا، و تنبيهاً على انه فيما ذكر من الوصف بمرتبة لا يتبادر الذهن منه الا اليه، و اختار من بين الصفات هذه لكونها مستلزمة لسائر الصفات الكمالية مع ما فيه من التصريح بكونه مرسلا فان مرتبة الرسالة فوق النبوة فان المرسل هو: النبي الذي ارسل اليه دين، و كتاب.

قوله: (هدى) اما مفعول له لقوله ارسله و حينئذ

يكتبون: و الصَّلوٰةُ على خير خلقه سيّدنا محمّد (**تعظيماً، و إجلالاً**) أى لأجل تعظيم المصنّف و إجلاله حضرةَ الرّسول عليه الصّلوة و السّلام فأنّ التّصريح بالأسم: على خلافهما فالأولى ذكر الأفاضل و الأعلام بألقابهم أوكنيتهم أو أوصافهم، (**و تنبيهاً**) منه (**على أنَّهُ**) صلّى آلله تعالى عليه وسلّم (**فيما ذكر: من الوصف**) بيانٌ للموصول أى من وصف الرّسالة، (**بمرتبة**) و منزلة (**لأيتبادر الذّهن**) أى ذهن من يتكلّم بذلك الوصف وذهن من يسمعه (**منه**) أى من ذلك الوصف (**إلاّ إليه**) عليه الصّلوة و السّلام، لكماله و علوِّ مقامه كما إذا ذكر الدّين لأيتبادر الذّهن منه إلاّ إلى الأسلام المعزَّر النّاسخ لسائر الملل، (**و اختار**) أى حضرة المصنّف رحمه آلله (**من بين الصّفات**) أى من بين صفاته (**هذه**) أى صفة الرّسالة (**لكونها مستلزمةً لسائر الصّفات الكماليّة**) له و أشار إلى نكتة لطيفة مضافة على التّعليل المذكور بقوله: (**مع**) وجود (**ما**) أى فائده كائنة (**فيه**) أى فى الأختيار المذكور: (**من التَّصريح**) أى تصريح المصنّف (**بكونه**) صلوات آلله و سلامه عليه (**مرسلاً فأنّ مرتبة الرّسالة فوق**) مرتبة (**النّبوّة**) يصلح دليلاً لكلا الوجهين، أمّا كونه دليلاً للأوّل فبأن نقول: إختار الرّسالة على سائر صفاته لعليّة لكونها مستلزمة لسائر الصّفات الكماليّة امّا إستلزامه صفة النُّبوّة فلأنّ مرتبة الرّسالة فوق النُّبوّة و امّا كونه دليلاً للثّانى فبأن نقول: إختار الرّسالة لأنَّ فيها تصريحاً بكونه عليه السّلام مرسلاً بخلاف سائر الصّفات الكماليّة الّتى منها النُّبوّة فلا تصريح فيها بكونه مرسلاً فأن مرتبة الرّسالة فوق النُّبوّة و علّل ذلك بقوله: (**فأنّ المرس هو: النّبيّ الّذى أرسل اليه دين، و كتاب**) مستقلاًّ كان الأرسالُ أو غيره والنّبيُّ أعمّ من أن يكون له دين و كتاب كنبيِّنا محمّد عليه الصّلوة و السّلام أولا كسيّدنا

يراد بالهدى هدى الله حتى يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل به، أو حال عن الفاعل بل عن المفعول به و حينئذ فالمصدر بمعنى اسم الفاعل أو يقال: اطلق على ذى الحال، مبالغة نحو زيد عدل.

قوله: (هو بالاهتداء حقيق) مصدر مبني للمفعول أي بأن يهتدي به، و الجملة

يحيىٰ صلوات آلله و سلامه عليه، أفاده بعض الأَعلام. (قوله: هدىً) **(إمّا مفعولٌ له لقوله: أرسله و حينئذٍ)** أى و حين إذكان مفعولاً له لأرسله **(يراد بالهدىٰ هدى آلله)** تعالى لأهدى الرّسول عليه السّلام. فمعنى الكلام: والصّلوة على من أرسله الله لأجل أن يهدى به من يشاء من عباده. وإنما يراد به هدى آلله تعالى **(حتى يكون)** أى قوله: هدى **(فعلاً)** بمعناه اللّغوىّ **(لفاعل الفعل)** الفاعل: هو آلله تعالى و الفعل: هو أرسله **(المعلّل)** صفة للفعل **(به)** أى بهدى لأنّه يشترط لنزع الخافض إتّحاد فاعل الفعل و فاعل المفعول له، **(أوحالٌ عن الفاعل)** أى فاعِلِ أرسله **(بل عن المفعول به)** و لا يخفى عليك انّه يرد عليه حينئذٍ حمل الحدث على الذّات، و الى دفعه أشار بقوله: **(وحينئذٍ)** أى و حين إذكان هدى حالاً **(فالمصدر)** أى قوله: هدىً **(بمعنى اسم الفاعل)** على طريقة التّجوّز فى الكلمة أى حالكونه تعالى أو حالكون الرّسول عليه السّلام هادياً، **(أو يقال)** فى الدَّفع: **(أطلق)** أى المصدر **(على ذى الحال)** و هو: فاعل أرسله، أو المفعول به على سبيل التّجوّز فى الأسناد و هو: المجاز العقلىّ **(مبالغة)** أى لأجل المبالغة مثاله **(نحو: زيدٌ عدلٌ.)** فالمعنى: حالكونه تعالى، أو حالكون الرّسول عليه السّلام لكمال هدايته كأنّه عين الهداية. **(قوله: هو بالأهتداءِ حقيق)** الضّمير راجع إلى حضرة الرّسول عليه السّلام، و الأهتداء **(مصدرٌ مبنيٌّ للمفعول أى بأن يهتدى به، و الجملة)** أى قوله: هو بالأهتداءِ حقيقٌ **(صفة لقوله: هدى)** و المعنى: أرسله هادياً موصوفاً بأنّ الأهتداء به حقيق. «تبصرةٌ» إعلم: انّ المصدر يكون بمعنى مطلق الحدث بناءً على الأصل و يستعمل فى الغير كمعنى إسم الفاعل و المفعول و المبنىّ للفاعل و المفعول على خلافه فالأوّل: نحو: زيدٌ عدلٌ أى عادل، و الثّانى

وَ نُورَاً بِهِ الاِقْتِداءُ يَلِيقُ

صفة لقوله: (هدى) أو يكونان حالين مترادفين، أو متداخلين، و يحتمل الأستيناف ايضاً، و قس على هذا قوله: (نوراً) مع الجملة التالية له.

قوله: (به) متعلق بالاقتداء، لا بيليق، فان اقتدائنا به انما يليق بنا لابه، فانه كمال

كقولك: خبر كان نصب أى منصوب، و الثّالث كقولنا: عدل عمر مقطوع به أى عادليّته، و الرّابع نحو: نصر زيد بعيدٌ أى منصوريّته، **(أو يكونان)** أى هدى و الجملة **(حالين مترادفين)** عن الفاعل أو عن المفعول به كما فى قولك: جاء زيدٌ ضاحكاً متبسّماً، **(أو)** حالين **(متداخلين)** أحدهما عن الأسم المقدّم و الأخر عن الضّمير المستتر فى الَأوّل الرّاجع إلى الأسم المقدّم نحو: جاء زيدٌ راكباً اكلاً، **(و يحتمل الأستيناف)** فى الجملة و هو: كونها جواباً عن سوال مقدّر كأنه سئل: لم أرسله هدى؟ فأجاب بقولِهِ: هو بالأهتداءِ حقيق أى لأنّه **(أيضاً)** أى كالأحتمالات السّابقة، **(وقس)** أيّها المتعلّم **(على هذا)** أى قولِهِ: هدىً و الجملة التّالية له، **(قوله: نوراً مع الجملة التّالية له)** أى الواقعة بعده: أى كلّ ما يجرى فى قوله: هدى و الجملة التّالية له يجرى فيهما أيضاً، فقوله: نوراً إمّا مفعولٌ له لقوله: أرسله و حينئذ يراد بالنّور: تنوير آلله تعالى حتّى يكون فعلاً و حدثاً لفاعل الفعل المعلّل به، أو حالٌ عن الفاعل بل عن المفعول به و حينئذ فالنّور بمعنى المنوّر أى حالكونه تعالى، أو حالكون الرّسول عليه السّلام منوّراً على طريقة المجاز فى الكلمة أويقال: أطلق نوراً على ذى الحال على طريقة المجاز العقليّ مبالغةً و قوله: به الأقتداء يليق، الأقتداءُ مصدر مبنيّ للمفعول أى بأن يقتدىٰ به، و الجملة صفة لقوله: نوراً أى أرسله منوّراً موصوفاً بأنّ به الأقتداء يليق، أو يكونان حالين مترادفين، أو متداخلين، و يحتمل الأستيناف كانّه سئل: لم أرسله نوراً؟ فأجاب بقوله: به الأقتداء يليق أى لأنّه. **(قوله :به) (متعلّق بالأقتداءِ، لا بـ)** قوله: **(يليق)** و إلاّ فيلزم الفساد فى المعنى، **(فأنّ إقتدائنا)** معاشر المسلمين، و فيه إشارة إلى انّ اللاّمَ فى قوله: الأ قتداء عوض مِنَ المضافإليه **(به)** عليه الصّلوة والسّلام

وَ عَلىٰ آلِهِ وِ أَصْحٰابِهِ الَّذِينَ سَعَدُواْ فِى مَنٰاهِجِ الصِّدْقِ بِالتَّصْدِيقِ وَ صَعَدُواْ مَعٰارِجَ الْحَقِّ بِالتَّحْقِيقِ

لنا لاله، و حينئذ تقديم الظرف لقصد الحصرِ، و الاشارةِ الى ان ملته ناسخة لملل سائر الانبياء.

و اما الأِقتداءُ بالائمةعليهم السلام، فيقال انه اقتداء به حقيقة، أو يقال: الحصر اضافى بالنسبة الى ساير الانبياء.

قوله: (و على آله) اصله: اهل بدليل تصغيره على اهيل، خصَّ استعماله فى

(**إنّما يليق بنا لا بِهِ**) و لمّا كان مختصراً فَصَّله بقوله: (**فأنَه**) أى إقتدائنابه (**كمالٌ لنا**) أى موجب لكمالنا و خروجنا من النُّقصان (**لاله**) عليه السَّلام لأنه الفرد الأكمل من المخلوق المنزّه عن النقائص، (**و حينئذٍ**) أى و حين إذ تعلّق قوله: به بالأقتداءِ يكونُ (**تقديم الظَّرف**) أى الجارّ و المجرور على متعلَّقه (**لقصد الحصر**) أى حصرِ الإِقتداءِ فيه عليهالسّلام لأَن تقديم ماحقّه التّأخير يفيد الحصر،(**و الأشارة**) أى لقصد الأشارة أو للأشارة (**إلى أنّ ملّته**) أى دين سيّدنا محمّد عليه الصَّلوٰة و السَّلام(**ناسخةٌ**) ومبطلةٌ (**لملل سائر الأنبياء**) و المرسلين صلواتُ ٱلله تعالى و سلامه عليهم أجمعين، و معنى الكلام: أرسله نوراً به الأقتداء يليق لاٰ بغيرهاى الأقتداءُ به هو الموجب لكمالنا لاٰ الأقتداءُ بغيره فيتوهّم منه نفى الأقتداءِ بالأئِمَّة و إلى دفعه أشار بقوله: (**و امّا الأِقتداءُ**)أى إقتدائنا (**بالأئمَّة**) من الصَّحب و التَّابعين و السَّلف الصّالح (**عليهمالسَّلام فيقال**) على تقديركون الحصر حقيقيّاً: (**إنّه إقتداءٌ به**) عليه السَّلام (**حقيقةً**) ضرورةَ أنّهم مبلِّغو آدينِهِ القويم على نهجه عليه السَّلام فأقتدائنا بهم مكمّل لنا، (**أو يقال**) فى الدَّفع: (**الحصر**) المذكور (**إضافيٌّ**) أى يكون (**بالنّسبة إلى ساير الأَنبياءِ**) و المرسلين عليهم الصَّلوة و السَّلام و المعنى: أرسله نوراً به الأقتداءُ يليق لاٰبغيره من سائر الأنبياءِ و المرسلين لأنّ مللهم منسوخة بملَّته فيصحّ الأقتداءُ بالأئمّة لأنّهم ليسوآ بالأنبياءِ و المرسَلين. (**قوله: و على اٰله**) إختار المحشى رحمه الله مذهب

الأَشراف، و الاهل اعم منه، و آل النبیﷺ :عترته المعصومون علیهم السلام
قوله: (و أصحابه) هم: المؤمنون الذين ادركوا صحبة النبیﷺ مع الايمان.
قوله: (مناهج) جمع منهج، و هو: الطريق الواضح.

سيبويه حيث قال: (**أصله: أهل بدليل تصغيره**) أی الأل (**على أهيل**) لأنّ التّصغير يردّ الاشياءَ إِلى أصولها، قلبت الهاءُ هَمزَةً و الهمزةُ ألفاً و عند الكسائیّ هما متغايران، فتصغيرال على أويل، و أهل على أهيل (**خصّ إِستعماله**) أی الأَلِ (**فی الأشراف**) جمع شريف، سواء كانت الشّرافة فی الدّارين كأل محمّد و أل إِبراهيم وأل عمران أو فی الدّنيا فقط كأل فرعون عدوّ ٱلله تعالى، فلايجوز إِستعماله فی غيرهم كأل الرّجل مثلاً (**و الأهل أعمُّ منه**) أی من الأل فيستعمل فی الأشراف و غيرهم فيقال: أهل العباءِ و أهل الرّجل، (**وأل النّبیّ صلّی ٱلله تعالی عليه و سلّم: عترته المعصومون**) عن الخطأ (**عليهم السّلام**) هذا عند الشّيعة. قال صاحب القاموس: عترة الرَّجل: نسله و رهطه و عشيرته الأدنون ممَّن مضى و غبر إِهـ و اما عند الشَّافعيَّة فهم: أقاربه المؤمنون من بنی هاشم و المطلّب و تمتنع الزّكاة على الجميع و تقول المالكيَّة: هم أقاربه المؤمنون من بنی هاشم فقطّ و تمتنع عليهم الزّكاة هذا معناه القريب، و أمَّا البعيد: فأتباعه مطلقاً أی أتقياء، أو غير أتقياء خلافاً لمن خصّهم بالأتقياءِ، و المراد فی مقام الدّعاءِ: الأتقياءُ و لذا ترى أكثر الخطباء يُهمِلونَ ذَكر الأصحاب لأنّهم من الأتقياء رضوان ٱلله تعالى عنهم أجمعين، كذا أفاده العلاَّمةُ البنانیُّ قدّس سرّه فی حاشية شرح جمع الجوامع. (**قوله: و أصحابه**) جمع صَحِبٍ بفتح فكسر: مخفّف صاحب (**هم: المؤمنون الّذين أدركوا صحبة النّبیِّ صلَّى الله تعالى عليه و سلّم مع الأيمان**) حتّى الموت، قال الأمام شيخزاده قدّس سرّه: الصَّحابیُّ عند جمهور أهل الحديث: مسلم رأى النَّبیَّ عليه‌السَّلام و إِن لم ير و عنه حَديثاً و لم يكن له طول المصاحبة معه، و شرط بعضهم مع طول الصّحبة: أن يروى عنه حَديثاً إِهـ. (**قوله: مناهج**) (**جمع منهج، و هو: الطَّريق الواضح**) فالمناهج هی: الطّرق الواضحة.

قوله: (الصدق) الخبر و الاعتقاد اذا طابق الواقع كان الواقع ايضاً مطابقاً له، فان المفاعلة من الطرفين، فمن حيث انه مطابق للواقع بالكسر يسمى صدقاً، و من حيث انه مطابق له بالفتح يسمى حقاً، و قد يطلق الصدق، و الحق على نفس المطابقية و المطابقية ايضاً.

قوله: (بالتصديق) متعلق بقوله: (سعدوا) أي بسبب التصديق، و الايمان بما جاء به النبي ﷺ.

(**قوله: الصّدق**) أُعترِضَ على المصنِّف قدّس سرُّهُ بأنّ الصّدق والحقَّ بمعنى واحد فجمعهما غَير مستَحسَنٍ و إلى ردّه أشار المحشّى رحمه الله تعالى بقوله: (**الخبر و الأعتقاد إذا طابق**) كلّ واحد منهما (**الواقع**) و الخارج (**كان الواقع**) و الخارج (**أيضاً**) أى كالخبر والأعتقاد (**مطابقا له**) أى لكلِّ واحد منهما، (**فأنّ**) باب (**المفاعلة**) على الأكثر (**من الطَّرفين**) نحو: ضارب زيدٌ بكراً، فأنّ ضارب يفيد صدور الضَّرب من زيد و بكرٍ، و يمكن أن يكون مراده بالمفاعلة: نفس المطابقة فلا حاجة إلى قيد «على الأكثر»، (**فمن حيث إنّه**) أى كلَّ واحد منهما (**مطابِق للواقع**) إقرأه (**بالكسر**) أى كسر الباءِ (**يسمّى صدقا**) فالصّدق: مطابِقة الخبر والأعتقاد للواقع، (**و من حيث إنّه**) أى كلاًّ منهما (**مطابَق له**) أى للواقع (**بالفتح**) أى إقرأه بفتح الباءِ (**يسمّى حقّا**) فالحقّ: مطابَقَةُ الخبر و الأعتقاد للواقع، و الكذب: لاُ مطابِقَتُهما لَهُ بالكسر و الباطل: لاُ مطابَقتُهما لَهُ بالفتح. فأن قلت: عُرِّفَ الخبرُ: بما يحتمل الصّدق و الكذب، والصَّدقُ بمطابِقة الخبر و الأعتقاد للواقع، و الحقُّ بمطابَقة الخبر و الأعتقاد للواقع فيلزم توقُّفُ معرفةِ الخبر على معرفة الصّدق و توقُّفُ معرفةِ الصّدق و الحقّ على معرفة الخبر وهذا دورٌ باطل قلنا: (**و قد يطلق الصّدق، و الحقّ على نفس المطابِقيَّة**) بالكسر، ناظر إلى الأوّل (**و المطابَقيّة**) بالفتح، ناظرٌ إلى الثّانى (**أيضاً**) أى كما يطلقان على ما ذكر فلا يتعدّى شىء منهما إلى الخبر فيقال: الصّدق: المطابِقَةُ للواقع و الحقُّ: المطابَقَةُ للواقع و بالجملة: الصّدق و الحقّ كما يطلقان على المعنى الأسمى المذكور كذلك يطلقان على المعنى المصدرىّ فلا دور.

(**قوله: بالتّصديق**) ظرفٌ لغوٌ (**متعلّقٌ بقوله: سَعَدوآ**) والباءُ للسَّببيّة (**أى**) سَعَد الآلُ

وَ بَعْدُ: فَهٰذا

قوله: (صعدوا معارج الحق) يعني: بلغوا اقصى مراتب الحق، فان الصعود على جميع مراتبه يستلزم ذلك

قوله: (بالتحقيق) ظرف لغو متعلق بصعدوا كما مر، أو مستقر خبر لمبتدأ محذوف، أي هذا الحكم متلبس بالتحقيق أي متحقق.

والأصحاب (**بسبب التَّصديق و الأيمان**) أى بسبب تصديقهم و إِيمانهم، فاللام فيهما عوضٌ من المضاف إِليه (**بما جاء به**) حضرة (**النّبيّ**) الأكرم (**صلّى ٱلله تعالى عليه و سلّم**) من الشّريعة الحنفيَّة السَّمحة البيضاءِ. (**قوله: و صَعَد وآمعارج الحقّ**) المعارج جمعُ مِعَرِج: إِسم ألة للعروج و المراد به هنا: المرقاة الموصلة إِلى الحقّ، و إِضافته إِلى الحقّ يفيد الأستغراق لما تقرّر فى موضعه من انّ الجمع المضاف يفيد العموم، و لذا حَمَلَهُ المحشّى رحمه الله على البلوغ الى أقصى مراتب الحقّ حيث قال: (**يعنى**) أيِ المصنّف نوّر آلله ثراه: (**بلغوآ**) أى الأل والأصحاب (**أقصى مراتب الحقّ**) أى إِنتهائها و علّله بقوله: (**فأنّ الصّعود**) أى صعودهم (**على جميع مراتبه**) قال بعض‌الأفاضل: فيه إِشارةٌ إِلى انّه ليس كلام المصنّف «صعدو آمعارج الحقّ» مثل قولهم: ركب القوم دابّتهم إِه فالتَّقدير: صعدوآ على معارج الحقّ (**يستلزم ذلک**) أى البلوغ بأقصى مراتب الحقّ. (**قوله: بالتّحقيق**) (**ظرف لغو متعلق با** قوله: (**صَعَدوآ**)، والباء للسَّببيَّة (**كمامرَّ**) أى مثل مامرَّ فى قوله: بالتَّصديق، حيث تعلّق بسعدوآ أى صعدو آبسبب تحقيقهم ما جاء به النّبىّ عليه‌السَّلام، (او) ظرفٌ (**مستقرٌّ**) فيه الضّمير، و الباءُ للملابسة و المصاحبة (**خبر لمبتدأ محذوف، أى هذا الحكم**) و هو: بلوغ الأل و الأصحاب بأقصى مراتب الحقِّ (**متلبّسٌ بسا** لباس (**التَّحقيق**) و فسّره بقوله: (**أى متحقّق**) بياناً لحاصل المعنى أى هذا الحكم لأ ريبىّ. قال بعض الأعلام: المشهور بين النَّحويين انّ الظَّرف المستقرّ: ما يكون متعلّقاً بمقدّر عامّ مثلُ: زيدٌ فى الدّار أى حَصَلَ أوحاصلٌ واللّغو:مايكون متعلّقاً بمقدّر خاصّ مثلُ: زيدٌ على الفرس أى ركب أو

قوله: (و بعد) هو من الغايات. ولها حالات ثلاث: فانها اما ان يذكر معها المضاف اليه، اولا، و على الثاني، فاما أن يكون نسياً منسياً او منوياً، فهى على الاولين معربة، و على الثالث مبنية على الضَّم.

راكبٌ و لكنّ ما حقّقه السيّد السّند قدّس سرّه فى حاشية الكشّاف انّ الظّرف المستقرّ ما: يكون متعلّقاً بمقدّر سواءٌ كان عامّاً أو خاصّاً و اللّغو: مايكون متعلّقه مذكوراً، و هو المعتبر عند المتأخّرين، و لذا جعل المحشى متعلّق الظّرف المستقرّ قوله: متلبِّس الّذى هو خاصٌّ إه. (قوله: و بعد) فى بعض الكتب: اختلف فى أوّل قائله فقيل: هو داوود عليه الصَّلوة و السَّلام و قيل: كعبُ بن لؤى و قيل: يعرب بن قحطان و قيل: سحبانُ بن وائل إهـ.

{فى تعريف هذا الكتاب و علل تأليفه}

(قوله و بعد) (هو) أى بعد **(من الغايات)** و منها: قبل و فوق و تحت و هى الظُّروف المنقطعة عن الأضافة سمّيت غايات: لأنّ غاية كلّ شىء: نهايته، و المضاف اليه فيها غاية الجُملةِ فأذا حذف صرن غايات لها(وَ) يجوز **(لها)** أى لبعد لاُ للغايات **(حالاٰت ثلاثٌ)** بل أربعٌ: من جهة الأعراب و البناءِ و انمّا قلنا: لبعد لاُ للغايات لأنها لاُ تطلق إلاّ على الظُّروف المقطوعة عن الإضافة المبنيَّة فحينئذ لها حالة واحدةٌ، اللّهم إلاّ أن يراد بالغايات الظُّروف المذكورة مطلقا إمّا على سبيل التَّجوُّز أوبناءً على انّ إطلاق الغايات عليها فى جميع الحالاٰت قاله بعض المحقّقين. **(فأنها)** تفصيلٌ للحالاٰت الأربع **(إمّا أن يذكر معها المضاف إليه)** نحو: جاءَ زيدٌ بعد بكر، **(أولاٰ)** يذكر نحو: قوله تعالى: «لله الأمر من قبل و من بعد»، **(و على)** التَّقدير **(الثّانى فَأَمّا أن يكون)** أى المضاف إليه **(نسيَّاً منسيّاً)** كأن لم يكن شيئاً مذكوراً، **(أو)** يكون نويّاً **(منويَّاً، فهى على)** التّقديرين **(الأوّلين)** و هما: أن يذكر المضاف إليه و أن يحذف نسيَّاً منسيَّاً، **(معربة)** لأنَّ الأصلَ فى الأسماءِ الأِعراب و لعدم وجود الشّبه الأفتقارىَ فيها بالحروف، **(وَ على)** التقّدير **(الثّالث)** و هو: أن يحذف منويّاً فَأَمّا أن يكون منويّاً لفظاً

قوله: (فهذا) هذا الفاء: اما على توهم اما، او على تقديرها في نظم الكلام و هذا اشارة الى المرتب الحاضر فى الذهن من المعاني المخصوصة المعبَّر عنها بالفاظ مخصوصة، او تلك الالفاظ الدالة على المعاني المخصوصة سواء كان وضع الديباجة قبل التصنيف، او بعده اذ لا وجود للالفاظ المرتبة و لا للمعانى في الخارج.

و معنىً، أو معنى فقطّ فهى على الأوّل معربةٌ أيضاً، و على الثّانى **(مبنيَّة)** لوجود الشَّبه الأَفتقاريّ فيها بالحروف **(على الضَّمِّ)** لأنّها أقوى الحركات فتجبر ما عرض لها: من الوهن و الخفّة بسبب حذف المضاف إليه، هذا عندالجمهور و ذهب جمعٌ إلى أنّها معربةٌ فى جميع الحالأت. **(قوله: فهذا)** ذكر **(هذا الفاء)** مع عدم وجود أمّا الشَّرطيَّة المقتضية لها **(إمّا)** مبنىٌّ **(على توهّم)** المصنّف وجود **(أَمّا)** أى حكم عقله بالوهم أنّها موجودةٌ فى نظم الكلام فيكون حكماً كاذباً غير مطابق للواقع، و التّوهّم جايزٌ عند النَّحويِّين فيماكثرالأستعمال كما فى قولك: زيدٌ ليس قائمٍ بجرّ قائم بأعتبار توهُّم الباءِ الزَّائدة فأنَّها تذكر فى اكثر الأستعمالأت و ما نحن فيه كذلك، أفاده بعض الأعلام، **(أو)** مبنىٌّ **(على تقديرها)** أى أمّا **(فى نظم الكلام)** أى مقدّرة فيه و حكمها حكم المذكورة فيكون حكماً مطابقاً للواقع أو مبنىٌّ على اَنّ الواو عوض منها و آستحسنه بعضهم. **(و)** لفظ **(هذا إشارةٌ)** من جانب المصنّف قدّس سرُّهُ **(إلى المرتب الحاضر فى الذّهن)** أى إلى ما رَتَّبه و أحضره فى ذهنه، و التّرتيب: وضع كلّ شئ فى مرتبته. و بيّن المرتَّب الحاضر فى الذّهن بقوله: **(من المعانى المخصوصة المعبّر عنها بألفاظ مخصوصة)** فالمشار إليه المعانى، **(او)** من **(تلك الألفاظ)** أى الألفاظ المخصوصة **(الدّالّة على المعانى المخصوصة)** فالمشار إليه اَلألفاظُ و بالجملة: المشاراليه إمّا المعانى، و امّا الأَلفاظ **(سواءٌ)** فى كون المشاراليه المرتّب الحاضر فى الذِّهن ممّا ذكر **(كان وضع الدّيباجة)** أى مقدِّمة الكتاب **(قبل التَّصنيف)** أى قبل تصنيف الكتاب، **(أو بعده)** قال بعض المحقِّقين: الغرض من هذا الكلام: ردّ ما ذكره بعض الأعلام فى مثل هذا المقام من انّ وضع الدّيباجة إن كان قبل التّصنيف

غايَةُ تَهْذِيبِ الْكَلاَمِ فِي تَحْرِيرِ الْمَنْطِقِ وَ الْكَلاَمِ

فان كانت الأِشارة الى الالفاظ، فالمراد بالكلام الكلام اللفظي، و إِن كانت الى المعاني، فالمراد به الكلام النفسي، اى المعنوى الذي يدل عليه الكلام اللفظي.

قوله: (غاية تهذيب الكلام) حمله على هذا اما على المبالغة نحو: زيد عدل، او بناء على ان التقدير: هذا الكلام مهذب غاية التـهذيب، فـحذف الخـبر و اقـيم المفعول المطلق مقامه، و اعرب باعرابه على طريقة مجاز الحذف.

فهو إشارة إلى المعانى المخصوصة المرتّبة فى الذّهن و إن كان بعده فهو إشارة إلى الأمور الموجودة فى الخارج إهـ (**إذ**) تعليل لقوله: سَواءٌ إلخ (**لاٰ وجـود للألفـاظ المرتبة و لاٰ للمعانى فى الخارج**) لأنّ ظرف وجود المعانى هو: الذّهن لاٰ الخارج، و الألفاظ و ان كان ظرف وجودها الخارج إلاّ أنّها لا تُرَتَّبُ و لاٰ تجتمع بل بمجئ لفظ يمحو لفظ و لذا ترى المحشّى قيّد الألفاظ بالمرتّبة دون المعانى، و قوله: فى الخارج ناظر إلى الأمرين.

(**فأن كانت الأشارة**) أى إشارة المصنّف بهذا (**إلى الألفـاظ فـالمراد**) أى فـمراده (**بالكلام**) فى قوله: غاية تهذيب الكلام (**الكلام اللّفظىُّ**) و هو: ما يتلفّظ به الأنسان مثل: زيدٌ قائمٌ، (**و إن كانت**) أى الأشارة (**إلى المعانى فالمراد به**) أى فمراده بالكلام: (**الكلام النفّسىُّ**) فسّره بقوله: (**أى**) الكلام (**المعنوىّ الّذى يدلّ عليه الكلام اللّفظىُّ**) لئلاّ يتوهّم انّ المراد به: الكلام النّفسىُّ عند الأشاعرة و هو: صفةٌ قائمةٌ بذاته تعالى، و الكلام المعنوىّ: ما يتصوّر فى الذّهن و يؤتى بالكلام اللّفظىّ على طبقه مثل: صورة زيد قائم الذّهنيّة. (**قوله: غاية تهذيب الكلام**) قد علمت: انّه لأيجوز حمل الحدث على الذّات و لذا بادر المحشّى إلى توجيهه بقوله: (**حمله**) أى تهذيب (**على هذا**) حيث وقع خبراً له (**إمّا**) بناءً (**على**) طريقة التّجوّز فى الأسناد لأجل (**المُبالَغَةِ**) مثاله (**نحو: زيد عدل، أوبناءً على انّ التّقدير**) اى تقدير الكلام: (**هذا الكلام مهذّب غاية التّهذيب**) و إذا كان التّقدير كذلك (**فحذف الخبر**) و هو: مهذّبٌ (**و أقيم المـفعول المطلق**) و هو: تهذيب حقيقة، و غاية نيابة (**مقامه**) أى الخبر، (**و أعرب بأعرابه**) و

وَ تَقْرِيبِ الْمَرامِ مِنْ تَقْرِيرِ عَقايِدِ الأِسْلامِ

قوله: (فى تحرير المنطق و الكلام) و لم يقل: في بيانهما لما في لفظ التحرير من الاشارة الى ان هذا البيان خال عن الحشو و الزوايد، و المنطق آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر، و الكلام: هو العلم الباحث عن احوال المبدء و المعاد على نهج قانون الاسلام.

هو: الرّفع بناءً (**على طريقة مجاز**[1] **الحذف**) و يقال له: المجاز فى الحكم و المجاز فى الأعراب و المجاز بالزّيادة و النّقصان.

(**قوله: فى تحرير المنطق و الكلام**) (**ولم يقل**) أى المصنّف رحمه آلله: (**فى بيانهما**) أى المنطقِ و الكلام (**لما**) أى لأجل نكتة كائنة (**فى لفظ التحرير**) أى ولاْ توجد فى لفظ البيان و بيّنها بقوله: (**من الأشارة**) منه (**إلى انّ هذا البيان**) أى بيان المنطق و الكلام و بعبارة أخرى: انّ كتابه (**خال عن الحشو**) بفتح فسكون: له معان: منها زيادة الكلام، و فى إصطلاح الأدب هو: أن يجئ الشّاعر فى أثناءِ البيت بلفظ لاْ حاجة إلى معناه إتماماً للبيت فالحشو: هو الزّايد لاْلفائدة (**والزّوايد**) هى أعمّ من أن تكون لفائدة أولاً، و ما أشار قدّس سرّه إليه ممّا لاْينبغى أن يشكّ فيه كيف؟ و هو كلام سلطان العلماءِ الأوّلين و الأُخرين مع إدعائه خلوّه عمّا ذكر و حكايته مشهورةٌ. (**و المنطق آلة**) أى واسطة بين النّفس النّاطقة و إدراک الكلّيّات كما انّ القلم واسطةٌ بين الأنسان و الكتابة، (**قانونيه**) أى منسوبة إلى القانون الكلّىّ و القواعد الكلّيّة (**تعصم مراعاتها**) بأستحضارها فى الذّهن (**الذهن**) أى العقل (**عن الخطأ فى الفكر**) أى تجرّ فكر أوساط النّاس إلى طريق الصّواب و مسلک السّداد، و سيأتى معنى القانون و الفكر إنشاءَ آلله تعالى، (**والكلام: هو العلم الباحث عن أحوال**) المُبدِءِ الفيّاض أى يبحث عن ذاته و صفاته تعالى، و عن أحوال (**الْمَبْدَءِ و المعاد**) من الخروج من

١ـ قال الدشتي: كلمة غاية من الكلمات الّتى تقوم مقام المضاف إليه فى الأعراب مثل: غير فإعرابه فى الأصل إعراب للمضاف اليه ففي قولنا: أدّبته غاية الأدب يكون المفعول المطلق هو: الأدب حقيقة و إنّما إستناب عنه غاية فى النّصب إهـ فالخبر فى قوله هذا غاية تهذيب الكلام هو: تهذيب و انّما إستناب عنه غاية فى الرّفع.

قوله: (و تقريب المرام) بالجر عطف على التهذيب، اى هذا غاية تقريب المقصود الى الطبايع، و الافهام، و الحمل اما على طريقة المبالغة، او التقدير: هذا الكلام مقرب غاية التقريب.

قوله: (من تقرير عقايد الاسلام) بيان للمرام، و الاضافة في عقايد الاسلام بيانية ان كان الاسلام عبارة عن نفس الاعتقادات و ان كان عبارة عن مجموع

العدم إلى الوجود و الأجل و الرّزق و الهداية و الضّلال و القبر و الحشر و النّشر و غيرها ممّا يتعلّق بالمبدء و المعاد، و عن النبوّات و هى: الأيمان بأرسال الرّسل، و الوحى الى الأنبياء عليهم الصّلوة و السّلام، (**على نهج قانون الأسلام**) قيد أخرج الحكمة فأنّها: علم باحث عمّا ذكر لكن لا على نهج قانون الأسلام، بمعنى أنّه: يكفى كون البحث موافقاً للعقل، لأنّه يعتبر كونه على خلاف قانون الأسلام حتّى يلزم كفر الحكيم الألهىّ.

(**قوله: و تقريب المرام**) إقرأه (**بالجرّ**) أى بجرّ الباءِ فهو (**عطف على التّهذيب**) فى قوله: غاية تهذيب الكلام (**أى هذا**) المرتّب الحاضر فى ذهنى (**غاية تقريب المقصود**) فسّر المرام بالمقصود للأشارة إلى انّه مصدر ميمىٌّ بمعنى: إسم المفعول (**إلى الطبايع، و الأَفهام**) أى إلى طبايع المتعلّمين و أفهامهم، (**والحمل**) أى حمل تقريب على هذا حيث وقع خبراً له (**إمّا**) بناءً (**على طريقة**) التّجوّز فى الأسناد لأجل (**المبالغة**) نحو: زيدٌ عدلٌ، (**أو**) بناءً على انّ (**التّقدير**) أى تقدير الكلام: (**هذا الكلام مقرّب**) بصيغة إسم الفاعل (**غاية التّقريب**) فحذف الخبر، و أقيم المفعول المطلق مقامه و أعرب بأعرابه على طريقة مجاز الحذف.

(**قوله: من تقرير عقايد الأسلام**) (**بيانٌ للمرام**) و المعنى: هذا غاية تقريب المرام الّذى هو إستقرار عقائد الأسلام و تثبيتها، (**و الأضافة**) الكائنة (**فى عقائد الأسلام بيانيّة**) و هى: ما يكون المضاف اليه مبيّناً للمضاف و يصحّ حمله عليه: كخاتم فضّة، أى من تقرير العقائد الّتى هى الأسلام (**إن كان الأسلام عبارة عن نفس الأعتقادات**) دون المجموع المركّب منها و من الأقرار باللّسان و العمل بالأركان

جَعَلْتُهُ تَبْصِرَةً لِمَنْ حاوَلَ التَّبَصُّرَ لَدَىٰ الْأَفْهامِ

الاقرار باللسان، و التصديق بالجَنان، و العمل بالاركان، او كان عبارة عن مجرد الاقرار باللسان، فالاضافة لامية.

قوله: (جعلته تبصرة) اي مبصراً، و يحتمل التجوز في الاسناد و كذا قوله: (تذكرة).

قوله: (لدى الافهام) بالكسراى تفهيم الغير اياه، او تفهيمه للغير و الاول للمتعلم، و الثانى للمعلم.

هذاعند جمع. (وان كان) أى الأسلام (**عبارةً عن مجموع الأقرار باللّسان، و التّصديق بالجنان**) هذا ناظرٌ إلى الأعتقادات، و الجنان بفتح الجيم مفرد و هو: القلب، و بكسرها جمع جنة بمعنى: الحديقة، (**والعمل بالأركان**) أى الجوارح كما هو عند اكثر المسلمين، (**أوكان عبارةً عن مجرَّد**) أى نفس (**الأقرار باللّسان**) و هذا عند جمع اخر (**فالأضافة لأميَّةٌ**) وكذا إذا كان المراد بالأسلام: أهله، و الأضافة اللاّميّة هى: ما لأيكون المضاف إليه مبيِّناً للمضاف، و بعبارة أخرى: لأيصحّ حمله عليه نحو: غلام زيد، و لأحَظَّ هنا للظّرفيَّة، و هى: ما يكون المضاف إليه ظرفاً للمضاف نحو: مكر اللّيل أى مكرٌ فى اللّيل. (**قوله: جعلته تبصرة**) حمل تبصرة على الكتاب حيث وقع مفعولاً ثانياً لجعلت، و مفعولاه فى الأصل مبتدأ و خبر، مبنيٌّ على طريقة التّجوُّز فى الكلمة فهو بمعنى اسم الفاعل (**أي**) جعلته (**مبصّرا، و يحتمل التّجوُّز في الأسناد**) لأجل المبالغة (**و كذا**) أى كقوله: تبصرة، (**قوله: تذكرة**) فى إحتمال الوجهين. (**قوله: لدى الأفهام**) (**بالكسر**) أى إقرأه بكسر الهمزة حتّى لا يلزم الفساد فى المعنى و التّكرار فى السّجع «تنبيهٌ» إعلم: انّ فى كلام المصنّف «حذفَ الفاعل و المفعول فإمّا أن يكون الفاعلُ كلمة الغير و المفعول هو الضّمير العائد إلى الموصول أو بالعكس[1] و إلى ذلك أشار المحشّى بقوله: (**أى**) لدى

١ـ على أىّ تقدير اللاّم فى قوله: لدى الأفهام عوض من المضاف إليه «الشّارح»

وَ تَذْكِرَةً لِمَنْ أَرادَ أَن يَتَذَكَّرَ مِنْ ذَوِى الْأَفْهامِ سِيَّما الْوَلَدُ الأَعَزُّ الْحَفِيُّ الحَرِيُّ بِالْأِكْرامِ سَمِيُّ حَبِيبِ اللهِ عَلَيْهِ التَّحِيَّةُ وَ السَّلامُ لاٰ زالَ لَهُ مِنَ التَّوْفِيْقِ قِوامٌ،

قوله: (من ذوى الافهام) بفتح الهمزة، جمع الفهم و الظرف اما فى موضع الحال من فاعل يتذكر او متعلق بيتذكر بتضمين معنى الاخذ او التعلم اى يتذكر آخذاً او متعلماً من ذوى الافهام و هذا ايضاً يحتمل الوجهين

قوله: (سيَّما) السِّيُّ: بمعنى المثل يقال: هماسيان اى مثلان، و اصل سيما: لا سيما حذفت لافي اللفظ لكنه مراد و مازايدة او موصولة او موصوفة هذا اصله ثم استعمل بمعنى خصوصاً و فيما بعده ثلاثة اوجه.

قوله: (الحفيّ) الشفيق.

قوله: (الحريّ) اللائق.

قوله: (قوام) اي ما يقوم به امره.

(**تفهيم الغير**) و هو: المعلّم (**إيّاه**) و هو: المتعلّم، (**أو**) لدى (**تفهيمه**) أى المعلمِ (**للغير**) أى للمتعلّم (و) التّفسير (**الأول للمتعلّم**) و معنى الكلام: جعلته تبصرة للمتعلّم الّذى حاول و قصد التّبصّر لدى تفهيم الغير إيّاه، (و) التّفسير (**الثّانى للمعلّم**) والمعنى: جعلته تبصرة للمعلّم الّذى حاوَلَ التّبصّر لدى تفهيمه للغير. (**قوله :من ذوى الأفهام**) إقرأه (**بفتحِ الهمزة**)، فهو (**جمع الفهم**) وكان مشابهه السّابق مفرداً و وجه الضّبط ظاهِرٌ ممّامرَّ، (**والظّرف**) أى قوله من ذوى الأفهام (**إمّا**) مستقر متعلّق بمقدّر و يكون (**فى موضع الحال من فاعل يتذكّر**) و هو: الضّمير الرَّاجع إلى الموصول فيكون معنى الكلام: جعلته تذكرةً للمعلم الّذى أراد أن يتذكّر حالكونه كائناً من ذوى الأفهام، و يمكن ان يكون هذا الوجه للمتعلّم أيضاً، لجواز وصفه بكونه ذا فهم، و لكن الأنسب هو الأوّل أفاده بعض الأعلام، (**أو**) لغو (**متعلّق با**) قوله: (**يتذكّر**) لكن (**بتضمين**) يتذكّر (**معنى الأخذ، أو التّعلّم**) قال بعض المحقّقين: لأنّ معنى يتذكّر غير مناسب بمن، فلايكون متعدّياً بها إلاّ أن يتضمّن شيئاً يناسبها

....

إهـ و قال صاحب رياض السَّالكين مانصُّه: التّضمين هو: أن يقصد بالفعل معناه الحقيقىّ مع ملاحظة فعل اٰخر فى ضمنه يناسبه أعماُله عملُهُ بهذه الملاحظة و لأبرازه فى مقام التّفسير طريقان: أحدهما: جعل الأصل ثابتاً و المضمن حالاً و ثانيهما: عكس هذا و لاُبدّمن إعتبار الحال و إلاّ لكان مجازاً محضاً لاُ تضميناً إهـ و أقول: فعل المحشّى الطّريق الأوّل فى قوله: **(أى)** جعلته تذكرةً للمتعلّم الّذى أرادأن **(يتذكّر)** حالكونه **(اٰخذاًأو متعلّما من ذوى الأفهام)** والطّريق الثّانى هكذا: جعلته تذكرة للمتعلّم الذّى أراد أن يأخذ أويتعلّم حالكونه مذكّراً من ذوى الأفهام، **(و هذا)** أى و قوله: من ذوى الأفهام **(أيضاً)** أى كقوله: لدى الأفهام **(يحتمل الوجهين)** اللاّم للعهد، و قدْ ذكرناهما. **(قوله :سيّما) (السّىّ: بمعنى المثل)** و آستدل عليه بكلام العرب بقوله: **(يقال: هما سيّان أى مثلان، و أصل سيّما: لاُ سيَّما حذفت لاُفى اللّفظ لكنّه مراد)** أى من حيث العمل فأنَّ نصب السّىّ بواسطة لاُ، أو من حيث المعنى لأنّه إن آستعمل فى معناه الأصلىّ و هو: نفى المثل فظاهرٌ و ان آستعمل بمعنى خصوصاً فالمنقول من المعنى الأصلى: مجموع لاُ سيّما لاُ سيّما فقطّ أفاده بعض الأفاضل. **(و ما)** فى سيّما **(زايدة)** إمّا كافّة عن الأضافة أو غير كافّة عنها فعلى الأوّل ما بعدها منصوبٌ و على الثّانى، مجرور، **(أو)** غير زائدة فأمّا **(موصولة)** بمعنى الّذى و ما بعده صلة له فمعنى سيّما الولد الأعزّ: لا مثل الّذى هو الولد الأعزُّ، **(أو)** نكرة **(موصوفة)** و ما بعده صفة له و المعنى: لاُ مثل شىء هو الولد الأعزّ و فى هاتين الصّورتين ما بعدهامرفوعٌ على انّه خبر لمبتدأ محذوف كما شاهدت اٰنفاً. **(هذا أصله)** أى أصل إستعماله الأوّل **(ثمّ)** نقل منه و **(آستعمل بمعنى خصوصاً)** فالمعنى: خصوصاً الولد الأعزّ. **(و)** يجوز **(فيما)** وقع **(بعده)** أى بعد سيّما **(ثلاثة أوجه)** من الأعراب: أمّا الجرُّ فعلى انّه مضافٌ إليه، و ما زائدة غير كافة، و امّا النّصب فعلى الإستثناءِ، أو على انّه تمييزٌ ان كان نكرة، و امّا الرّفع فقد قلنا. **(قوله: الحَفِىّ)** على وزن علىّ أى **(الشّفيق)** و البليغ فى البرِّ. **(قوله: الحرىّ)** على وزن علىّ أى **(اللاّيق.)** وصف المصنّف إبنه بأنّه شفيق لاُيق بأن يكرم بين النّاس لكونه عالماً عاملاً و كان إسمه: محمّداً فقدّس آلله تعالى سرَّهما. **(قوله: قوام)** على وزن كتاب **(أى ما يقوم به)** نظامُ **(أمره.)** يُقال: قوام البدن بالعظام أى العظام: ما يقوم به البدن.

وَ مِنَ التَّأْيِيدِ عِصَامٌ وَ عَلَىٰ اللهِ التَّوَكُّلُ وَ بِهِ الْأَعْتِصَامُ. اَلْـقِسْمُ الْأَوَّلُ: فِي الْمَنْطِقِ.

قوله: (التأييد) اي التقوية من الايد بمعنى القوة.

قوله: (عصام) اي ما يحفظ به امره من الزلل.

قوله: (و على الله) قدم الظرف هيهنا لقصد الحصر، و في قوله: (به) لرعاية السجع ايضاً

قوله: (التوكل) هو التمسک بالحق و الانقطاع عن الخلق.

قوله: (الاعتصام) هو التشبث و التمسک.

قوله: (اَلْـقِسْمُ الْأَوَّلُ) لما علم ضمناً من قوله: (في تحرير المنطق

(**قوله: التَّأييد**) اللاّم فيه و فى قوله: التَّوفيق عوضٌ من المضاف إِليه أى تأييد آلله و توفيق آلله (**أى التّقوية**) مشتقٌّ (**من الأيد بمعنى القوّة**). (**قوله: عصام**) على وزن كتاب فى الُّلغَة: بمعنى رباط القربة، و فى العرف: ما فسّربه المحشّى (**أى ما يحفظ به أمره من الزَّلل.**) و ليكن طلب الوالد من الله تعالى لولده كذلک. (**قوله: و على آلله**) (**قدَّم**) أى المصنّف عطَّر آلله مرقده (**الظَّرف**) على متعلّقه (**هيهُنا**) أى فى قوله: و على آلله التّوكّل (**لقصد الحصر**) لأنّ تقديم ما حقّه التّأخير يفيد الحصر، (**و فى قوله:**)و (**به**) الأعتصام (**لرعاية السّجع**) وهو: توافق الفاصلتين فى الحرف الأخير (**أيضاً**) أى كما انّه لقصد الحصر فلو قال: و الأعتصام به لما أفاد الحصر و لما وافقتِ الهاءُ الميمَ. (**قوله: التّوكّل**) اللاّم فيه و فى الأعتصام عوض من المضاف إِليه أى توكّلى و إِعتصامى (**هو: التـمَّسّک**) أى تمسّک المخلوق (**بـالحقّ**) أى بـالخالق (**والأنـقطاع**) أى و إِنقطاع المخلوق (**عـن الخـلق**) أى عـن المخلوق. (**قـوله: الأعتصام**) (**هو: التَّشبُّث و التَّمسُّک**) والفرق بينهما: انّ التّشبّث أعم من أن يكون بالعروة الوثقى، أولاً والتّمسک إِنما يكون بها ألاترى إِلى قوله تعالى: وآعتصموآ بحبل آلله جميعاً الأية و إِلى قولهم: الغريق يتشبّث بكل حشيش.

و الكلام) ان كتابه على قسمين لم يحتج الى التصريح بهذا فصح تعريف القسم الاول بلام العهد لكونه معهوداً ضمناً و هذا بخلاف المقدمة فانها لم يعلم وجودها سابقاً فلم تكن معهودة فلهذا نكرها و قال مقدمة.

قوله: (في المنطق) ان قيل: ليس المراد بالقسم الاول الا المسائل المنطقية فما توجيه الظرفية؟ قلت: يجوز ان يراد بالقسم الاول الالفاظ و العبارات و بالمنطق المعاني فيكون المعنى ان هذه الالفاظ في بيان هذه المعاني و يحتمل وجوه اخر.

و التفصيل: ان القسم الاول عبارة عن احد معان سبعة: الالفاظ او المعاني او النقوش او المركب من الاثنين او الثّلاثة و المنطق عبارة عن احد معان خمسة: اما الملكة او العلم بجميع المسائل او بالقدر المعتد به الذي يحصل به العصمة او نفس المسائل جميعاً او نفس القدر المعتد به فيحصل من ملاحظة الخمسة مع السبعة خمسة و ثلاثون احتمالا يقدر في بعضها البيان و في بعضها التحصيل اوالحصول حيث ما وجده العقل السليم مناسباً.

{فى رسم المنطق و بيان الحاجة إليه}

(**قوله: القسم الأوّل**) أعترض على المصنّف رحمه آلله تعالى بأنَّ تعريف القسم الأوّل بلام العهد غير صحيح لأنّه لم يقل فيما سبق: إعلم انّ كتابنا على قسمين: قسم فى المنطق و قسم فى الكلام و إلى ردّه أشار المحشّى رحمه آلله بقوله: (**لمّا علم ضمنا من قوله: فى تحرير المنطق و الكلام انّ كتابه على قسمين لم يحتج**) جواب لمّا، أى لم يحتج المصنّف (**إلى التّصريح بهذا**) لأنّه يكفى العلم الضّمنىّ به و اذاكان الأمر كذلك (**فصحّ تعريف القسم الأوّل بلام العهد**) الذّكرىّ (**لكونه**) أى القسم الأوّل (**معهودا ضمناً و هذا**) التّعريف و الحكم (**بخلاف المقدّمة**) فى قوله: مقدّمةٌ (**فأنّها لم يعلم وجودها سابقاً**) لأصريحاً و لأضمناً (**فلم تكن**) أى المقدّمة (**معهودة فلهذا**) أى فلأجل عدم كونها معهودةً (**نكّرها و قال مقدّمة**) و لم يقل: المقدّمة.

(**قوله: فى المنطق**) «تنبيهٌ» إعلم: انّه لأيجوز إتّحاد الظّرف و المظروف و بعبارة أخرى: لأيصحُّ ظرفيّة الشّئ لنفسه، فلا يجوز: الماءُ فى الماءِ و الدّار فى الدّار فقول

....

المصنّف: القسم الأوّل، مظروف و قوله: فى المنطق، ظرف فآعترض عليه بأنّهما متّحدان، و إلى هذا الأعتراض و الجواب عنه أشار المحشّى بقوله: **(إن قيل)** على وجه الأعتراض: **(ليس المراد)** أى مراد المصنِّف **(بـ)** قوله: **(القسم الأوّل إلاّ المسائل المنطقيَّة)** و معنى قوله: فى المنطق: فى المسائل المنطقيّة و إذا كان الأمر كما ذكرنا **(فما توجيه الظَّرفيَّة)** حيث صار الكلام فى قوّة أن يقال: المسائل المنطقيَّة، فى المسائل المنطقيّة أو المنطق فى المنطق؟ **(قلت:)** إنّا لا نسلّم ذلك إذ **(يجوز)** أى لا يمتنع **(أن يراد بـ)** قوله: **(القسم الأوّل الألفاظُ و العباراتُ، و بالمنطق المعانى)** و إذا جاز ذلك **(فيكون المعنى)** أى معنى كلام المصنّف: **(إنّ هذه الألفاظ)** والعبارات **(فى بيان هذه المعانى)** و معلوم: انّ الألفاظ غير المعانى، فلا إتّحاد بين الظّرف و المظروف. **(و يحتمل وجوه أخر)** جمع أخرى: مؤنّث أخر، كلٌّ منها كاف فى دفع الأشكال **(و التفصيل)** أى و تفصيل الوجوه كلّها: **(أنّ القسم الأوّل عبارة عن أحد معان سبعة: الألفاظ)** و العبارات و قد ذكرناها، **(أو المعانى أو النّقوش)** هذه الثّلاثة مفردة، **(أو المركّب من الأثنين)** أى الألفاظ و المعانى أو الألفاظ و النّقوش، أوالمعانى و النّقوش **(أو)** المركب من **(الثّلاثة)** أى الألفاظ و المعانى و النّقوش و الّلام فى قوله: من الأثنين أو من الثّلاثة للعهد الذّكرى، **(والمنطق عبارة عن أحد معان خمسة: إمّا الملكة)** أى ملكة المنطق، و الملكة: كيفيّةٌ راسخةٌ نفسانيَّةٌ و حالةٌ بسيطةٌ إجماليّةٌ تحصل بممارسة الأصول و القواعد والمداومة عليها و هى غير الحالة فأنّها: كيفيَّة غير راسخة تزول عن قريب، **(أو العلم بجميع المسائل)** أى مسائل المنطق، **(أو)** العلم **(بالقدر)** أى المقدار **(المعتدبه)** أى المعتنى به من مسائله و هو **(الّذى يحصل به العصمة)** عن الخطأ فى الفكر، **(أو نفس المسائل جميعاً)** أى لا العلم بها، **(أو نفس القدر المعتدبه)** أى لا العلم به **(فيحصل)** لك **(من ملاحظة الخمسة)** المذكورة **(مع السَّبعة)** المذكورة و ضربها فيها **(خمسة و ثلاثون إحتمالاً يقدّر فى بعضها)** و هى: الأحتمالات الحاصلة من الملاحظة مع القسم الرَّابع و الخامس لفظ

....

(البيان) مثلاً يقال: إنّ هذه الألفاظ فی بيان جميع مسائل المنطق أو انّ هذه المعانی فی بيان القدر المعتدّبه من مسائل المنطق و تلک الأحتمالاٰت أربعة عشر (و) يقدّر (فی بعضها) و هی: الأحتمالاٰت الحاصلة من الملاحظة مع القسم الثّانی و الثالث لفظ (التّحصيل) مثلاً يقال: إنّ هذه الألفاظ فی تحصيل العلم بجميع مسائل المنطق، (أو) يقدّر لفظ (الحصول) و هی: الأحتمالاٰت الحاصلة من الملاحظة مع القسم الأوّل مثلاً يقال: انّ هذه الألفاظ فی حصول ملكة المنطق و الأحتمالاٰت المذكورة فی الشّقّ الثّانی كالإحتمالاٰت المذكورة فی الشّقّ الأوّل أربعة عشر و فی الثّالث سبعة فالمجموع خمسة و ثلاثون (حيث ما وجده العقل السّليم) أی لأالنّاقص (مناسباً) مع المقصود و قد ذكرنا ماهو المناسب، و لزيادة الفهم راجع الجدول:

القسم الأوّل	الملكة	العلم بجميع المسائل	العلم بالقدر المعتدبه	جميع المسائل	القدر المعتدّ به	فی المنطق
الألفاظ	فی حصول	فی تحصيل	فی تحصيل	فی بيان	فی بيان	
المعانی	فی حصول	فی تحصيل	فی تحصيل	فی بيان	فی بيان	
النّقوش	فی حصول	فی تحصيل	فی تحصيل	فی بيان	فی بيان	
الألفاظ و المعانی	فی حصول	فی تحصيل	فی تحصيل	فی بيان	فی بيان	
الألفاظ و النّقوش	فی حصول	فی تحصيل	فی تحصيل	فی بيان	فی بيان	
المعانی و النّقوش	فی حصول	فی تحصيل	فی تحصيل	فی بيان	فی بيان	
الألفاظ و المعانی و النّقوش	فی حصول	فی تحصيل	فی تحصيل	فی بيان	فی بيان	

(مُقَدِّمَةٌ) اَلْعِلْمُ إِنْ كَانَ إِذْعَاناً لِلنِّسْبَةِ فَتَصْدِيقٌ،

قوله: (مقدِّمة) اي هذه مقدِّمة يتبين فيها امور ثلاثة: رسم المنطق و بيان الحاجة اليه و موضوعه.

و هي مأخوذة من مقدِّمة الجيش، و المراد منها هيهنا ان كان الكتاب عبارة عن

{مُقَدِّمةٌ}

(**قوله: مقدِّمةٌ**) يجوز أن يكون تنوينها للتَّعظيم أى مقدّمة عظيمة، أو للتَّقليل أى مقدّمة قليلة والعظمة فى المحتوى و القلّة فى اللّفظ و على التّقديرين يجوز وقوعها مبتدأً لكونها نكرةً موصوفةً أى مقدّمة عظيمة هذه أو مقدِّمة قليلة هذه، و المحشِّى جعلها خبراً لمبتدأ محذوف حيث قال: (**أى هذه مقدِّمة يتبيّن فيها أمور ثلاثة**)[1] الأمر الأوّل: (**رسم المنطق**) أى تعريفه و قد مرّمن المحشّى (و) الأمر الثّانى: (**بيان الحاجة**) أى حاجة أوساط النَّاس (**إليه**) والمراد: بيان فائدته (و) الأمر الثَّالث: (**موضوعه**) و ذكر الأمور الثَّلاثة من عادات المتأخّرين و امّا المتقدّمون كما سيأتى إنشاء الوهَّاب فى أواخر الكتاب فيذكرون فى صدر الكتب، أموراً ثمانيةً إسمها: الرّئوس الثَّمانية.

(**وهى**) أى المقدِّمة (**مأخوذة**) أى منقولة أو مستعارة على خلاف فيها (**من مقدِّمة الجيش**) للجماعة المتقدِّمة منها، و انّما قال: مأخوذة، ليشمل الوجهين بخلاف ما إذا قال: منقولة فلا يشمل المستعارة، أو مستعارة فلا يشمل المنقولة، فعلى القول بكونها منقولةً يكون لفظها حقيقةً عرفيّة فى الألفاظ، أو المعانى و بكونها مستعارةً، يكون مجازاً. ثمّ إعلم: انّ الأشكال السّابق يجرى هيهنا أيضاً، و هو انّ المراد بقوله: «مقدّمة»: الأمور الثَّلاثة فما توجيه الظَّرفيَّة؟ حيث صار الكلام فى قوة أن يقال: هذه أمور ثلاثة يتبيّن فيها أمور ثلاثة، أو هذه أمور ثلاثة فى أمور ثلاثة، و إلى الجواب عنه أشار بقوله: (**و المراد**) أى و مراد المصنّف قدّس سرُّهُ (**منها**) أى من المقدّمة (**هٰهنا**)

١ـ و بعبارة أخرى: هذه مقدِّمة وضعت لبيان أمور ثلاثة. «الشَّارح».

الالفاظ و العبارات طائفة من الكلام قدمت امام المقصود لارتباط المقصود بها و نفعها فيه، و ان كان عبارةً عن المعاني فالمراد من المقدمة طائفة من المعاني يُوجِبُ الاطلاعُ عليها بصيرةً في الشروع و تجويز الاحتمالات الاخر في الكتاب يستدعى جوازها في المقدمة التي هي جزئه لكن القوم لم يزيدوا على الالفاظ و المعاني في هذا الباب شيئاً.

قوله: (العلم) هو: الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل، و المصنّف لم يتعرض بتعريفه اما لكفاية التصور بوجه ما في مقام التقسيم، و اما لان تعريف العلم مشهور مستفيض، واما لان العلم بديهى التصور على ما قيل.

أى فى هذا المقام قال بعض الأعلام: إنّما قيّد بقوله: هٰهنا للأشارة إلى انّ المقدّمة يطلق على معنيين اخرين: أحدهما: القضيّة الّتى جعلت جزء القياس و الحجة و الأخر: ما يتوقّف عليه صحّة الدّليل كأيجاب الصُّغرى وكلية الكبرى فى الشّكل الأوّل إهـ (**إن كان الكتاب**) و هو: القسم الأوّل (**عبارة عن الألفاظ و العبارات**) كما قلنا: يجوز أن يراد به هذه (**طائفة**) خبر لقوله: «والمراد» (**من الكلام**) اللّفظىّ (**قدّمت أمام المقصود**) أى مقصود الكتاب (**لأرتباط المقصود بها**) أى بتلك الطّائفة (**و نفعها**) أى لنفع تلك الطائفة (**فيه**) أى فى المقصود فيكون معنى قوله: مقدّمة: هذه طائفة و جماعة من الكلام اللّفظىّ يتبيّن فيها معانى أمور ثلاثة، أو فى بيان معانى[1] أمور ثلاثة، (**و إن كان**) أى الكتاب (**عبارة عن المعانى**) و قدمرّ فى تفصيل الوجوه (**فالمراد**) أى فمراد المصنّف قدّس سرُّهُ (**من المقدّمة: طائفة من المعانى**) قدّمت أمام المقصود (**يوجِبُ الأطّلاعُ**) فاعل ليوجب أى إطّلاعُ المحصِّلين (**عليها، بصيرةً**) مفعول ليوجب أى بصيرتهم (**فى الشُّروع**) به، و المعنى: هذه طائفةٌ من المعانى فى حصول ملكة أمور ثلاثة أو فى تحصيل العلم بجميع أمور ثلاثة أو فى بيان جميعها[2] فلاإشكال لأختلاف الظّرف و المظروف. ثم الطّائفة: هى الجماعة، و أقلُّها: ثلاثة أو أربعة و قيل: إثنان أو ثلاثة. و عن إبن عبّاس و مجاهد رضى اللهُ تعالى عنهم: الطّائفة: الواحد فما فوق إهـ. (**و تجويز الأحتمالات الأُخر**) و هى: النّقوش، أوالمعانى وَ

١ـ فهى مقدّمة الكتاب. ٢ـ فهى مقدِّمة العلم.

....

النقوش، أو الألفاظ وَ النّقوش، أوالألفاظ و المعانى، أوالألفاظ و المعانى و النّقوش **(فى الكتاب)** أى فى القسم الأوّل **(يستدعى)** فاعله ضمير راجعٌ إلى قوله: تجويز **(جوازها)** أى الأحتمالات الأخر **(فى المقدّمة الّتى هى جزئه)** أى الكتاب لأنّ الجزء تابع للكلّ **(لكن القوم)** أى العلماء **(لم يزيد و أعلى)** جواز إحتمالَىْ **(الألفاظ و المعانى فى هذا الباب)** أى بابِ المقدّمة **(شيئاً)** أى من تلك الأحتمالات. **(قوله: العلم)** هو من مقولة الكيف النّفسانىّ عند جمع من الحكماءِ و هو مختار المحشّى و الكيف: عرضٌ لايقبل القسمة و لاالنّسبة و هو على أربعة أقسام: جسمانىٌّ كالحرارة و البرودة، و إستعدادىٌّ كاللّين و الصّلابة، و مختصّ بالكمّ كالأستقامة العارضة على الخطّ، و نفسانىّ كالعلمِ و الحلمِ. و عرَّف هؤلاءِ العلم بقولهم: **(هو: الصُّورة الحاصلة من الشّىء عند العقل)** قال بعض مفاخر الأكراد فى حاشية البرهان: أى عند مطلق المدرک، فلايرد أنّه إن أريد به: الجوهر المجرَّدُ الغير المتعلّق بالبدن، إنتقض بعلم الواجب و الأنسان، أو النّفس إنتقض بعلم الواجب و العقل إهـ و انّما قال: عند العقل ولم يقل: فى العقل لئلاّ يختصَّ العلم بالكلّيات لأنّ ما فى العقل كلّىٌّ و الحاضر عنده كلّىٌّ و جزئىٌّ، و بالجملة: العقل مدركٌ للكليات بالذّات، و للجزئيّات بواسطة الأدوات والألات. و عدّه جمع اخر من الحكماءِ من مقولة الأنفعال و هو: كون الشّئ متأثّراً عن الغير كالأنقطاع و التّعلّم و عرّفوه: بأنتقاش الصورة فى العقل، أو قبول النّفس تلک الصُّورة. و ذهب جمع اخر إلى انّه من مقولة الأضافة و هى: حالة متكرّرة بحيث لا تعقل احداهما الاّ مع الأخرىٰ كالأُبوَّة و البُنُوَّة و عرّفوه: بحصول الصّورة فى العقل **(و المصنّف)** نوّر الله ثراه **(لم يتعرَّض بتعريفه)** أى العلم مع اَنّ الحقَّ فى مقام التّقسيم: التّعريف ثمّ التّقسيم لأنّه حكمٌ من أحكامه، فتحقّقه بدون تحقّقه محالٌ و آعتذر عنه المحشّى رحمه الله بقوله: **(إمّا لكفاية التّصوّر)** أى تصور العلم المقسوم **(بوجه مّا)** أى بطريق إجمالىّ **(فى مقام التّقسيم)** و هو: انّ العلم ضدّ الجهل، **(و إمّا لأن تعريف العلم مشهور مستفيضٌ)**: بأنّه الصُّورة الحاصلة من الشّئ عند العقل، (و

قوله: (ان كان اذعاناً) اى اعتقاداً بالنسبة الخبرية الثبوتية كالاذعان بان زيداً قائم او السلبية كالاعتقاد بانه ليس بقائم.

فقد اختار المصنف مذهب الحكماء حيث جعل التصديق نفس الاذعان و الحكم دون المجموع المركب منه و من تصور الطرفين كما زعمه الامام الزاري.

و اختار مذهب القدماء ايضاً حيث جعل متعلق الاذعان و الحكم الذي هو الجزء الاخير للقضية هو النسبة الخبرية الثبوتية او السلبيه لا وقوع النسبة الثبوتية التقييدية او لا وقوعها. و سيشير المصنف الى تثليث اجزاء القضية في مباحث القضايا.

امّا لأَنّ العلم بديهيُّ التّصوُّر) فلايحتاج إلى التَّعريف بناءً **(على قيل.)** ناظرٌ إلى الأَخير، و القائل: الأمام فخرالدّين الرّازى طاب ثراه، و فى مذهبه هنا و فيما فيه طولٌ لاُ يليق بالمختصرات فليطلب من مطوّلات المتأخّرين. **(قوله: إن كان إذعاناً) (أى إعتقاداً)** فدخل اليقين و الظّنّ و التّقليد و الجهل المركّب **(بالنّسبة)** التّامّة **(الخبريّة)** و هى: الّتى ترتبط المحكوم به بالمحكوم عليه **(الثُّبوتيَّة)** مثاله: **(كالأذعان)** و الأعتقاد **(بأنّ زيداً قائمٌ أو السَّلبيَّة)** مثاله: **(كالأعتقاد)** والأذعان **(بأنّه ليس بقائم).** «تبصرةٌ» إعلم: انَّ الحكماءَ اتفقواْ على انَّ التَّصديق بسيط و قالواْ: التَّصديق هو: نفس الأذعان و الحكم دون المجموع المركّب منه و من تصوّر الطّرفين و النّسبة بينهما خلافاً للأمام الرّازىّ قدّس سرُّهُ و من تبعه و لكن إختلفواْ فى أجزاءِ القضيَّة: فذهب القدماءُ منهم إلى أنّها ثلاثةٌ: المحكوم عليه و المحكوم به و النّسبة و المتأخّرون إلى أنّها أربعةٌ: هذه الثَّلاثة و وقوع النّسبة أولاُوقوعها و آستدل الحكماء علىٰ بساطة التَّصديق بطريق الخلف بقولهم: لو كان التَّصديق مركّباً كما هو عند الأمام لكان التّصوّر قسماً منه، و الحال انّه قسيمٌ له و القسيمان لاُ يجتمعان و أيضاً قالواْ: إنّا لاُ نسلّم انَّ التَّصديق هو العلم بالقضيّة بل هو العلم بجزءٍ منه و هو: الحكم أفاده بعض المشاهير. و اذا كان الأمر كما ذكرنا، **(فقد آختار المصنّف)** طاب ثراه **(مذهب الحكماء)** على مذهب الإمام و قال ببساطة التَّصديق **(حيث جعل التَّصديق نفس الأذعان و الحكم)** عطف تفسير و لم

....

يقل: العلم إن كان مركّباً من تصوّر المحكوم عليه و به و النّسبة والحكم فتصديقٌ و هذا معنى قوله: (**دون المجموع المركّب منه**) أى من الأذعان و الحكم (**و من تصوّر الطّرفين**) و النّسبة، هذا من قبيل: سرابيل تقيكم الحرَّ أى و البرد و لم يتوجّه إليه المحشّى لأنّه لم يكن مقصوده تحقيقَ مذهب الأمام بل بيان الأفتراق بينه و بين مذهب الحكماءِ قاله بعض الأعلام، (**كمازعمه**) أى كونَ التّصديق هو المجموع المذكور (**الأمام**) فخرالدّين محمّدبن عمر بن الحسن الطّبرىّ (**الرّازى**) قدّس سرّه. الزّعم يستعمل فيما هو خلاف للواقع و لذا قالوا: الزّعم مطيّة للكذب و المحشّى كالمصنّف إختار مذهب الحكماءِ و لذا عبّرعن مذهب الأمام بالزّعم فتأمّل. (**وآختار**) أى المصنّف (**مذهب القدماءِ**) من الحكماءِ، القائلين بالتّثليث على مذهب المتأخّرين منهم القائلين بالتّربيع (**أيضاً**) أى كما إختار مذهبهم علىٰ مذهب الأمام (**حيث جعل متعلّق الأذعان و الحكم**) بصيغة إسم المفعول: أى ما يتعلّق به الأذعان و الحكم و المتعلِّق بالكسر هو: الأذعان و الحكم و يجوز العكس لأنّ قول المصنّف: للنّسبة متعلّق بأذعاناً (**الّذى هو**) صفة للمتعلّق (**الجزء الأخير**) و الثّالث (**للقضيّة**) لأنّ تحقّقه بعد تحقّق الطّرفين (**هو النّسبة الخبرية**) الضّمير للمتعلّق و النّسبة: مفعول ثانٍ لجعل (**الثّبوتيّة أو السّلبيّة**) أى جعله نفس النّسبة (**لأوقوع النّسبة الثّبوتيّة التّقييديّة**) و إنّما قيّد بالأخير لأنّ القضيّة الموجبة مقيّدة بوجود الموضوع بخلاف السّالبة فأنّها قدتنتفى بأنتفاءِ الموضوع مثل: لا شىء من شريك البارئ بموجود، (**أولاٰ وقوعها**) حيث لم يقل: العلم إن كان إذعاناً بوقوع النّسبة، أولاٰ وقوعها فتصديقٌ. و لما كانت هيهنا مظنّة أن يقال: كلام المصنّف لا يدلّ على التّثليث لجواز حذف المضاف كما هو ظاهر و المعطوف كما فى قوله تعالى: و جعل لكم سرابيل تقيكم الحرَّ أى و البرد و قولِهِ تعالى: فذكّرإن نفعت الذّكرى، أى و ان لم تنفع فيكون تقدير الكلام: إن كان إذعاناً بوقوع النّسبة أو لاٰوقوعها، و هذا يدلّ على التّربيع، أشار المحشّى إلى ردّه بقوله: (**و سيشير المصنّف**) عطّر آلله ضريحه (**إلى تثليث أجزاءِ القضيّة فى مباحث القضايا**) عند قوله: ويسمّى المحكوم عليه موضوعاً، و المحكوم

وَ إِلاَّ فَتَصَوُّرٌ، وَ يَقْتَسِمَانِ بِالضَّرُورَةِ، اَلضَّرُورَةَ وَ الْاِكْتِسَابَ

قوله: (و الا فتصور) سواء كان ادراكاً لامر واحد كتصور زيد، او لامور متعددة بدون نسبة كتصور زيد و عمرو وبكر، او مع نسبة غير تامة اى التي لا يصح السكوت عليها كتصور غلام زيد، او تامة انشائية كتصور اضرب، او خبرية مدركة بادراك غير اذعاني كما في صور التخييل و الشك و الوهم.

قوله: (و يقتسمان) الاقتسام بمعنى القسمة على ما في الاساس اى يقسم التصور و التصديق كلاً من وصفي الضرورة اى الحصول بلا نظر و الاكتساب اى الحصول بالنظر فيأخذ التّصوّر قسماً من الضرورة فيصير ضرورياً و قسماً من الاكتساب فيصير كسبياً، كذا الحال في التصديق.

به محمولاً، والدّالّ على النّسبة رابطةً حيث لم يقل: والدّالّ على وقوع النّسبة أو لاوقوعها رابطةً. و نقول: الأصل عدم الحذف، على انّه لايجوز الحذف إلاّمع القرينة. (قوله: وإلاّ فتصوّر) (سواءٌ) فى كونه تصوّراً (**كان**) أى العلم (**إدراكاً**) أى تصوّراً (**لأمر واحد كتصوّر زيد، أولأمور متعدّدة**) الجمع منطقيٌ (**بدون نسبة كتصوّر زيد و عمرو و بكر، أو**) لأمور متعدّدة (**مع نسبة غير تامّة**) فسّرها بقوله: (**أى**) النّسبة (**الّتى لايصحّ السّكوت**) أى سكوت المتكلّم (**عليها**) لأنّها لا تفيد المخاطب فائدة تامّةً (**كتصوّر غلام زيد**) فأن بين الجزئين نسبةً ناقصةً تحتاج فى صحّة السكوت عليها إلى ضمّ ضميمة مثلُ قائمٌ، (**أو**) مع نسبة (**تامّة إنشائية كتصوُّر إضرب**) أولاتضرب أوليت شبابى يرجع، (**أو**) مع نسبة تامّة (**خبريّة مدركة بإدراك غير إذعانيٍّ كما فى صور التَّخييل و الشّكّ والوهم**) التَّخييلُ: تصوّر نسبة تامّة خبريّة لاتذعن بها النّفس و لكن تتأثّر منها ترغيباً و ترهيباً نحو: الخمر ياقوتيّة سيّالة، والعسل مرّةٌ مهوعةٌ، وَالشَّكُّ: تصوّر نسبة تامّة خبريّة المردّد فيها العقل بحيث لايكون وقوعها، أو لاوقوعها راجحاً بأن يكون الطّرفان متساويين، و الوهم: تصوّر الطّرف المرجوح. (**قوله: و يقتسمان**) إشارةٌ إلى مقدّمة ثانية من مقدّمات إحتياج أوساط النّاس إلى المنطق و

فالمذكور في هذه العبارة صريحاً هو إنقسام الضرورة و الاكتساب و يعلم

أشارالى الأولى بقوله: العلم إن كان الخ. **(الأقتسام بمعنى القسمة)** بناءً **(على ما)** ذكره الفاضل الزّمخشريُّ **(فى)** كتاب **(الأساس)** هو: أساس اللُّغة، و الغرض من هذا الكلام كما قال بعض الأعلام: دفع ما يتوهَّم فى هذا المقام و هو: أنَّ الأصل فى باب الأفتعال أن يكون لأزماً فلم إستعمل المصنّف رحمه الله تعالى قولَه يقتسمان متعدّياً كما يدلّ عليه نصب قوله: الضّرورة و الأكتساب مع انّه من باب الأفتعال؟ و تقرير الدَّفع: انّ يقتسمان و ان كان من باب الأفتعال والأصل فيه اللّزوم إلاَّ أنّ الأقتسام فسّر فى كتاب أساس الّلغة بمعنى القسمة و هى متعدّيةٌ إذ لأيصح أن يتصل بفعلها هاء غير مصدريَّةٍ. **(أى يقسم التّصوّر والتَّصديق)** إشارة إلى انّ الألف فى قوله: و يقتسمان فاعلٌ **(كلاًّ)** مفعول ليقسم أى كلَّ واحد **(من وصفى الضّرورة أى الحصول بلانظر)** أى بلاترتيب المعلومات **(والأكتساب أى الحصول بالنَّظر)** و ترتيب المعلومات، فالقاسم هو التَّصوُّر و التَّصديق، و المقسوم هو: الضّرورة والأكتساب و اذا كان الأمر كما ذكر **(فيأخذ التّصوّر قسماً من الضّرورة فيصير)** تصوّراً **(ضروريّاً)** كتصوُّر الحرارة و البرودة **(وَ)** يأخذ **(قسماً من الأكتساب فيصير)** تصوُّراً **(كسبيّاً)** و نظريّاً كتصوُّر حقيقة الملک **(و كذا)** أى كالتّصوّر **(الحال فى التّصديق)** فيأخذ قسماً من الضّرورة فيصير تصديقاً ضروريّاً كالتّصديق بأنّ الشمسَ مشرقة و النّار محرقةٌ، و يأخذ قسماً من الأكتساب فيصير تصديقاً كسبيّاً و نظريّاً كالتَّصديق بأنّ العالم حادث و إذا كان معنى كلام المصنّف ما ذكر **(فالمذكور)** أى فما ذكره المصنّف رحمه الله **(فى هذه العبارة)** و هى قوله: يقتسمان الخ **(صريحاً)** أى لأكنايةً وضمناً **(هو: إنقسام الضَّرورة و الأكتساب)** إلى التّصوّر و التّصديق أى كونهما مقسومين وكون التَّصوُّر و التَّصديق قاسمين، و لمّا كان أصل مراد المصنّف من عبارته عكس ذلک، أشار إليه المحشّى بقوله: **(و يُعلم إنقسام كلّ)** واحد **(من التَّصوُّر و التَّصديق الى الضروريّ و الأكتسابيّ)** أى كونهما مقسومين وكون الضَّرورة و الأكتساب قاسمين **(ضمناً و كنايةً)** فتأخذ الضَّرورة قسماً من التّصوّر

بِالنَّظَرِ، وَ هُوَ: مُلاحَظَةُ الْمَعْقُولِ،

انقسام كل من التصور و التصديق الى الضرورى و الاكتسابى ضمناً و كناية و هي ابلغ و احسن من التصريح.

قوله: (بالضرورة) اشارة الى ان هذه القسمة بديهية لا يحتاج الى تجشُّم الاستدلال كما ارتكبه القوم.

و ذلک لانا اذا رجعنا الى وجداننا وجدنا ان من التصورات ما هو حاصل لنا بلانظر كتصور الحرارة و البرودة و منها ما هو حاصل لنا بالنظر و الفكر كتصور حقيقة الملک و الجن.

فتصير ضرورةً تصوّريَّة و قسماً من التَّصديق فتصير ضرورة تصديقيَّة، و يأخذ الأكتساب قسماً من التّصوّر فيصير إكتساباً تصوّريّاً، و قسماً من التَّصديق فيصير إكتساباً تصديقيّاً (**و هى**) أى الكناية (**أبلغ و أحسن من التصريح**) لأنّها كدعوى الشّئ ببيِّنة و برهان. و التّصريح بأن يقول: و يقتسمان بالضّرورة التَّصوُّرَ و التَّصديقَ و بالجملة: ذكر المصنّف رحمه الله الملزوم و هو: إنقسام الضّرورة و الأكتساب إلى التّصوّر والتَّصديق و أراد فى الأصل اللأزم و هو: إنقسام التَّصوّر و التَّصديق إلى الضَّرورة و الأكتساب و وجود الملزوم مستلزم لوجود اللاّزم فكأنَّه قال: التَّصوُّر و التَّصديق ينقسمان إلى الضَّرورة و الأكتساب لأنّ الضّرورة و الأكتساب ينقسمان إليهما. (**قوله: بالضَّرورة**) أى بالبداهة (**إشارةٌ إلى انّ هذه القسمة بديهيّة**)كتقسيم الأنسان إلى الرَّجل و المرئة (**لأيحتاج**) فى إثباتها (**إلى تجشُّم الأستدلال**) أى مشقّته (**كما إرتكبه**) أى تجشُّمَ الأستدلال (**القوم**) يريد ما تن المطالع و شارحه، طوّلا فى الأستدلال بحيث يكسل الذّهن منه و خلاصته: لو كان كلّ منهما بديهيّاً لما جهلنا بشئ أو نظريّاً لدار أو لتسلسل، فتعيّن أن يكون بعضه نظريّاً و بعضه بديهيّا (**وذلک**) أى عدم الأحتياج إلى تجشّم الأستدلال ثابتٌ (**لأنّا إذا رجعنا إلى وجداننا**) و قوّتنا الباطنة (**و جدنا انّ من التّصوُّرات ما هو حاصلٌ لنا بلانظر**) و فكر مثاله: (**كتصوُّر الحرارة و البرودة و**

لِتَحْصِيلِ الْمَجْهُوْلِ، وَ قَدْ يَقَعُ فِيهِ الْخَطَأُ،

و كذا من التصديقات ما يحصل لنا بلانظر كالتصديق بان الشمس مشرقة و النار محرقه، و منها ما يحصل لنا بالنَّظر كالتصديق بان العالم حادث و الصانع موجود.

قوله: (و هو ملاحظة المعقول) اى النظر توجه النفس نحو الامر المعقول اي المعلوم لتحصيل امر غير معلوم و في العدول عن لفظ المعلوم الى المعقول فوائد:

منها التحرز عن استعمال اللفظ المشترک في التعريف.

و منها التنبيه على ان الفكر انما يجرى في المعقولات اى الامور الكلية الحاصلة فى العقل دون الامور الجزئية فان الجزئى لا يكون كاسباً و لا مكتسباً.

و منها رعاية السجع.

منها ما هو حاصل لنا بالنّظر و الفكر كتصوّر حقيقة الملك و الجنّ) الملک: جسمٌ نورانيٌّ علويٌّ يَتشكّل بأشكال مختلفة سوى الكلب و الخنزير، و الجنُّ: جسمٌ ناريٌّ سفليٌّ يتشكّل بأشكال مختلفة حتّى الكلب و الخنزير **(و كذا)** إذا رجعنا إلى وجداننا وجدنا انّ **(من التَّصديقات ما يحصل لنا)** فيه تفنّنٌ **(بلانظر كالتَّصديق بأنّ الشَّمس مشرقة و النّارَ مُحرِقةٌ و منها ما يحصل لَنا بالنّظر كالتَّصديق بأن العالم حادثٌ)** فيحتاج إلى ترتيب مقدّمتين معلومتين و هما: العالم متغيّر، و كلّ متغيّر حادِثٌ **(و الصّانع موجود)** فنقول: العالم يحتاج فى إيجاده إلى علّةٍ موجودةٍ، و كلّ ما يحتاج فى ايجاده إلى علّة موجودة، يحتاج فى إبقائه إلى صانع موجود، فالصَّانع موجود. **(قوله: و هو ملاحظة المعقول) (أى النظر)** عبارة عن **(توجُّه النّفس نحوَ الأمر المعقول أى المعلوم)** سواء كان المعلوم واحداً، أو أكثر تصوّريّاً، أو تصديقيّاً يقينيّاً، أو ظنّيّاً **(لتحصيل أمر غير معلوم)** أى لتحصيل المجهول كذلک. قال بعض الأعلام: و انّما إعتَبَر فى التَّعريف الأمردون الأموركما هو المشهور ليشمَل التَّعريفَ بالفصل وحده، أو بالخاصّة وحدهاإهـ مثلاً تتوجّه النّفس، نحوَ الحيوان النَّاطق أو

قوله: (قانون) هو لفظ يوناني او لفظ سرياني موضوع في الاصل لمسطر

النّاطق وحده، أو الضّاحک وحده لتحصيل الأنسان، وكذا تتوّجه نَحو العالم متغيِّر، وكلّ متغيّر حادث، لتحصيل العالم حادثٌ. **(و فى العدول)** أى عدولِ المصنّف قدّس سرُّهُ **(عن لفظ المعلوم إلى)** لفظ **(المعقول)** مع انّ الحقّ مقابلة المجهول بالمعلوم كمقابلة النّار بالجنّة و الظّلمة بالنُّور و الحرور بالظّلّ و هكذا **(فوائد)** و هى ثلاثٌ: الفائدة الأولى ماذكرها بقوله: **(منها التَّحرُّز)** أى إجتناب المصنّف **(عن إستعمال اللّفظ المشترک فى التَّعريف)** قال بعض الأفاضل: و ذلک لأنّ العلم يطلق تارةً على الصُّورة الحاصلة من الشّئ عند العقل، و تارةً على حصول صورة الشّئ فى العقل، و تارة على التّصديق، و تارةً على اليقين، و تارةً على ما يتناول التّصوُّرات مطلقا فيكون لفظاً مشتركاً و المعلوم كذلک لأنّه مشتقٌّ من العلم فلايجوز إستعماله فى التّعريف لأحتمال أن يكون المراد به: خلاف المعنى المقصود فيكون ملاحظة المعقول أولى إهـ و ذكر الثّانية بقوله: **(و منها التّنبيه)** أى تنبيه المصنّف المتعلّم **(على انّ الفكر إنّما يجرى)** أى لايجرى إلاّ **(فى المعقولات أى الأمور الكلّية الحاصلة فى العقل)** قد قلنا: إنّ ما يحصل عند العقل كلى و جزئى و مايحصل فيه كليٌّ **(دون الأمور الجزئيّة)** أى لايجرى الفكر فيها **(فأن الجزئيّ لايكون كاسباً)** لشئ أى لايقع معرِّفاً بالكسر لأنّه إمّا حدٌّ أورسمٌ و على الصُّورتين، إمّا تامٌّ أو ناقصٌ و على التقديرين، يكون أحد جزئيه جنساً و الأخر فصلاً أو عرضاً، و معلوم انّ كلاًّ منها من الكلّيّات **(و لامكتسباً)** بشئ، أى و لايقع معرّفاً لأنّه نتيجةٌ للمعرّف و هو لايكون إلاّكلّيّاً وَكذلک النّتيجة و هيهنا وجهان اخران: أحدهما: المباينة و الأخر: عدم ثبات الجزئىّ على نهج واحد فالحكم عليه، أو به مستلزم للكذب، و ذكر الثّالثة بقوله: **(و منها رعاية السَّجع)** أى سجع الكلام، فأنّه من النّثر بمنزلة القافية من الشِّعر فلو استعمل المعلوم لما وافقت الميمُ اللاّم.

(قوله: قانون) فى المتن مؤخّر عن قوله: و قد يقع فيه الخطأ، و يوجَّهُ بأنّه غفلة من المحشّى أو أراد أن يوصل قول المصنّف: و قد يقع فيه الخطأ إلى حاشية قوله: و

الكتابة و في الاصطلاح: قضية كليه تعرف منها احكام جزئيات موضوعها كقول النُّحاة: كل فاعل مرفوع فانه حكم كلي يعلم منه احكام جزئيات الفاعل.

قوله: (و قد يقع فيه الخطأ) بدليل ان الفكر قد ينتهى الى نتيجة كحدوث العالم و قد ينتهى الى نقيضها كقدم العالم فاحد الفكرين خطأ حينئذ لا محالة و الالزم اجتماع النقيضين فلابد من قاعدة كلية لو روعيت لم يَقَعِ الخطأ في الفكر و هو المنطق.

فقد ثبت احتياج الناس الى المنطق فى العصمة عن الخطأ في الفكر بثلاث مقدمات:

المقدمة الاولى: ان العلم اما تصور، و اما تصديق.

المقدمة الثانية: ان كلا منهما اما ان يحصل بلا نظر، او يحصل بالنظر.

المقدمة الثالثة: ان النظر قد يقع فيه الخطأ.

موضوعه (هو) أى القانون (لفظ يونانيٌّ، أو لفظ سريانيّ) أو عبريٌّ أو روميٌّ على خلاف فيه و الأوّل أقرب إلى الصِّحَّة، و شارح المطالع يقول بالثّانى (موضوعٌ فى الأصل لمسطر الكتابة) بالفارسيَّة: خطّ كش (و فى الأصطلاح) أى إصطلاح أرباب الفنون: (قضيةٌ كليّة) أى قاعدة كلية لأشتمالها على لفظ الكلِّ، (تعرف منها أحكام جزئيّات موضوعها) المراد بالأحكام: المحمولات، و جمعها بأعتبار الجزئيّات و إلاّ فالحكم المخصوص بقضيّة كلية واحد. مثالها: (كقول النّحاة: كلّ فاعل مرفوعٌ فأنّه) أى قولَهم ذلک (حكمٌ كلّيٌ) أى قضيَّة كلّيّةٌ، فهو إطلاق لاسم الجزء على الكلّ لأنّ القضيَّة الكلية كلٌ والحكم جزء منه (يعلم منه أحكام جزئيّات الفاعل) أى يعلم منه الرَّفع الّذى هو حكمٌ لجزئيّات الفاعل أعنى: زيداً و عمرواً وغَيرهُما و قولِ الفقهاءِ: كلّ مكلّف يجب أن يصلّى فأنّه قضيَّة كلية يعلم منها حكم جزئيّات المكلّف و هُو: وجوب الصَّلوة. (قوله: و قد يقع فيه الخطأ) إشارة إلى مقدّمة ثالثة من مقدّمات الأحتياج (بدليل انّ الفكر قد ينتهى) بالأستدلال المنطقىّ (إلى نتيجة كحدوث العالم) و هو فكر أهل الكلام و الأعتقاد فيقال: العالَمُ متغيّرٌ، و كلُّ متغيّر حادثٌ، فالعالَم حادِثٌ (و قد ينتهى إلى نقيضها) أى النّتيجةِ (كقدم العالم) و هذا فكر الحكماءِ فيقال: العالم مستغن عن المؤثّر، و كلّ ما هو مستغن عن المؤثّر فهو قديمٌ

فهذه المقدمات الثّلاث تفيد احتياج الناس في التَّحرُّز عن الخطأ في الفكر الى قانون و ذلک هو المنطق و علم من هـذا تـعريف المـنطق ايـضاً بـانه قـانون تعصممراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر.

فالعالم قديمٌ **(فأحد الفكرين)** و هو: فكر الحكماءِ **(خطأ حينئذ لامحالة)** أى قطعاً **(وإلاّ)** يكن احد هـما خـطأً: بأن كـاناصحيحين، **(لزم إجـتماع النَّـقيضين)** و هـما: الحدوث و القدم فى شىء واحد و هو: العالم و معلوم أنّه لاُيكونان خطأين و إلاّ لزم إرتفاع النقيضين، **(فلابُدَّمن)** وجود **(قاعدة كلّية لوروعيت)** بأستحضارهافى الذّهن، **(لم يقع الخطأ فى الفكر و هو)** أى القاعدة الكلية **(المنطق.)** و تذكير الضَّـمير مـع رجوعه إلى المؤنّث بأعتبار الخبر، لأنّه إذادار الأمر بين المرجع و الخبر فمراعاة الخبر أولى من المرجع. و القاعدة الكلية هنا: إشتراط ضروريّة الصُّـغرى و هـى لاُتكـون ضروريّة فى دليل الحكماءِ فالأشكال إنّما هو فيها فتعيّن الحدوث لأنّ دليـل أهـل الكلام مركّب من الشّكل الأوّل و إنتاجه بديهىٌ والصُّغرى ضرورية لاإشكال فـيها. **(فقد ثبت إحتياج)** أوساط **(النّاس إلى)** عـلم **(المنطق فى العصمة عن الخطأ فـى الفكر بثلاث مقدّمات)** على طريق القياس المقسّم المفصول النّتايج كما فى البرهان للفاضل الكلنبوى، و امّا ما ذكره الفاضل العلاّمة الكردى فى شرح التّهذيب: فهو على طريق القياس المقسّم الموصول النّتايج، أفاده بعض مشايخنا مدّ ظـلّه. **(المـقدّمة الأولى: انّ العلم إمّا تصوّر، و امّا تصديقٌ. المقدّمة الثّانية: انّ كلاًّ منهما إمّـا أنْ يحصل بلا نظر، أو يحصل بالنَّظر. المقدّمة الثّالثة: انّ النظّر قديقع فيه الخطأ.)** و هيهنا مقدّمة رابعة لم يتعرض إليها المصنّف لبداهتها و هى: انّ كلّ ما يقع فيه الخطأ يحتاج إلى قانون يعصم عنه و هو المنطق، **(فهذه المقدّمات الثلاث تفيد إحتياج)** أوساط **(النَّاس فى التحرُّز)** أى فى إجتنابهم **(عن الخطأ فى الفكـر الى قـانون و ذلک)** القانون **(هو)** علم **(المنطق)** لاُغير. و إنّما قيّدنا النّاس بالأوساط لأنّ الخواصّ و هم: ذووالأنفس القدسيّة لاُ يحتاجون إليه و الأغبياءُ ليسواً من أهـل النَّـظر فـلا يستفيدون منه. **(و علم من هذا)** أى من بيان الحاجة **(تعريف المنطق أيضاً)** أى كما

فَاْحْتِيجَ إِلىٰ قانُونٍ تَعْصِمُ مُراعاتُها عَنْهُ، وَ هُوَ: الْمَنْطِقُ، وَ مَوْضُوعُهُ: الْمَعْلُومُ

فهيهنا علم امر ان من الامور الثّلاثة التي وضعت المقدمة لبيانها، و بقى الكلام في الامر الثالث و هو: تحقيق ان موضوع المنطق ماذا؟ فاشار اليه بقوله (و موضوعه) الى آخره.

قوله: (و موضوعه) موضوع العلم: ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية

فائدته (بأنّه قانون تعصم مراعاته الذّهن عن الخطأ فى الفكر فا) إلى (هٰيهنا علم أمران من الأمور الثّلاثة الّتى وضعت المقدّمة لبيانها، و بقى الكلام فى الأمر الثّالث و هو: تحقيق أنّ موضوع المنطق ماذا؟ فأشاراليه بقوله: و موضوعه إلخ.)
(قوله: و موضوعه)

{موضوع المنطق}

إعلم: اَنَّ (موضوع العلم) أى موضوع كلّ علم: (**ما يبحث فيه**) أى فى ذلک العلم (عن عوارضه) الضّمير راجعٌ إلى الموصول (**الذاتية**) المراد بالبحث: حمل الأعراض الذّاتيّة على الموضوع كقولهم: الكلّى إمّا جنسٌ أو فصلٌ أو نوعٌ، والمعرِّف إمّا حدٌّ أو رسمٌ، و القضيّةُ إمّا حمليّة أو شرطيّة، و القياس إمّا إقترانىٌ أو إستثنائىٌ فموضوع علم المنطق: المعرِّف و الحجّة لأنه يبحث فيه عن عوراضهما الذاتيّة. و موضوع علم الطّب: بدن الأنسان لأنه يبحث فيه عن عوارضه الذّاتيّة من جهة الصّحّة و السُّقم، و موضوع علم الفقه: أفعال المكلّفين فأنّه يبحث فيه عن عوارضها الذّاتية من الحلّ و الحرمة و الصّحة و الفساد كذا ذكره بعض الأعلام. «شافيةٌ» إعلم: انَّ الأعراض على سبعة أقسام: ثلاثةٌ منها ذاتيّة و ثلاثةٌ منها غريبة و قسم منها مختلفٌ فيه، فهو عند المتأخرّين من الذّاتيّة و عند المتقدِّمين من الغريبة، و هو: ما يعرض الشّى لجزئه الأعمّ كالأَكْلِ العارض على الأنسان بواسطة كونه حيواناً و الأعراض الغريبة: ما تعرض الشّئ امّا بواسطة أمر خارج أعمّ كالتَّحيُّز العارض على الأبيض بواسطة كونه إنساناً، أو بوسطة أمر خارج مباين كالحرارة العارضة على الماءِ

التَّصَوُرِيُّ وَ التَّصْدِيقِيُّ، مِنْ حَيْثُ إِنَّـهُ يُـوصِلُ إِلىٰ مَـطْلُوبٍ تَصَوُّرِيٍّ فَيُسَمّىٰ مُعَرِّفاً، أَوْ مَطْلُوبٍ تَصْدِيقِيٍّ فَيُسَمّىٰ حُجَّةً.

و العرض الذاتي: ما يعرض الشيء اما اولا و بالذات كالتعجب اللا حق للانسان من حيث انه انسان و اما بواسطة امر مساو لذلک الشيء كالضحک الذی يعرض حقيقة للتعجب ثم ينسب عروضه الى الانسان بالعرض و المجاز فافهم.

قوله: (المعلوم التصوری) اعلم: ان موضوع المنطق: هو المعرف و الحجة.

بواسطة النّار و أمّا الأعراض الذّاتيّة فهی ما ذكرهاالمحشّی بقوله: **(والعرض الذّاتیّ: ما يعرض الشّئ إمّا أوّلاً و بالّذات)** أی لأثانياً و بالواسطة مثاله: **(كالتّعجُّب اللاّحق للأنسان)** أی العارض المحمول عليه حمل الأشتقاق **(من حيث إنّه)** أی الأنسان **(إنسانٌ)** نحو: الأنسانُ متعجّبٌ، **(وإمّا)** ثانياً و **(بواسط أمر)** خارج **(مساو لذلک الشّئ)** أی للمعروض مثاله: **(كالضّحک)** بالقوّة **(الّذی يعرض حقيقة)** أی أوّلاً و بالذّات **(للتّعجُّب)** أی لأجل التّعجُّب و بواسطته نحو: المتعجِّب ضاحکٌ **(ثمّ يُنسب عروضه)** أی الضّحکِ **(إلی الأنسان)** نحو: الأنسان ضاحِکٌ **(بالعرض)** أی ثانياً و بالواسطة **(والمجاز)** ليس المراد به: المجازَ اللُّغویَّ و هو: اللّفظ المستعمل فی غير ما وضع له فی إصطلاح به التّخاطُب، بل المراد به: المجاز العقلیُّ المسمّی بالمجاز فی الأسناد و هو: إسناد الشّئ إلی غير ما وضع له. أو بواسطة أمر داخل مساوله كأدراک الكلّيّات العارض علی الأنسان بواسطة كونه ناطقاً نحو: الأنسان مدرک الكلّيّات **(فآفهم)** لعلّه إشارة إلی ما أَهْمَلَ و قد ذكرناه، أو اِلی انّ المراد بالمجاز: العقلیّ لااللُّغوی و قد ذكرناه أيضاً: أو إلی فهم المطالب فآفهمها، أو إلی دفع إشكال و هو: انّ العارض فی علم المنطق هو الخارج المحمول علٰی الذّات بواحد من أقسام العرض الذّاتیّ، و الحال انّ الضّحک و التّعجُّب لأيحملان علی الأنسان فلا يقال: الأنسان تعجّب و الأنسان ضحکٌ فأطلاقهما علی الأنسان مُسامَحَةٌ و حاصل الدفع:

اما المعرف فهو: عبارة عن المعلوم التصوری و لکن لا مطلقاً بل من حيث انه یوصل الی المجهول التصوری کالحیوان الناطق الموصل الی تصور الانسان و اما المعلوم التصوری الذي لا یوصل الی المجهول التصوری فلا یسمی معرفاً و المنطقی لا یبحث عنه کالامور الجزئية المعلومة نحو: زید و عمرو.

و اما الحجة فهي: عبارة عن المعلوم التصدیقي لکن لا مطلقاً ایضاً بل من حیث انه یوصل الی المجهول التصدیقي کقولنا: العالم متغیر، و کل متغیر حادث الموصل الی التصدیق بقولنا العالم حادث، و اما ما لا یوصل کقولنا: النار حارة مثلا فلیس بحجة و المنطقی لا ینظر فیه بل المنطقی یبحث عن المعرف و الحجة من حیث انهما کیفی ینبغي ان یترتبا حتی یوصل (یوصلا) الی المجهول.

قوله: (معرفا) لانه یعرف و یبین حال المجهول التصوری.

قوله: (حجة) لانها تصیر سبباً للغلبة علی الخصم و الحجة في اللغة: الغلبة فهذا من قبیل: تسمیة السبب باسم المسبب.

أنّهم کثیراً ما یذکرون المشتقّ منه و یریدون به: المشتقّ، أو إلی دفع إشکال آخر و هو: انّ قولکم: یعرض التّعجّب علی الأنسان أوّلاً و بالذّات غیر صحیح، لأنّه عبارة عن حالة الأنفعال والتّأثّر العارض علی الأنسان بواسطة إدراک أمور غریبة، و حاصل الدّفع: انّ التّعجّب یطلق علی معنیین: أحدهما: ما ذکر، و الأخر: نفس الأدراک للأمور الغریبة، أفاده جمعٌ من الأعلام. (**قوله: المعلوم التّصوّریّ**) (**إعلم**) أیّها المتعلّمُ: (**أنّ موضوع**) علم (**المنطق: هو المعرِّف و الحجّة**) لاغیر، لأنَّ أهلَ المیزان إنّما یبحثون عن عوارضهما الذاتیة، و قد قلنا: انّ موضوع کلّ علم: ما یبحث فیه عن عوارضه الذّاتیّة. (**أمّا المعرِّف**) و یقال له: القول الشّارح (**فهو: عبارةٌ عن المعلوم التّصوُّریّ و لکن لا مطلقاً**) عن قید الوصول إلی مجهول تصوّريٍّ و عدمه، (**بل**) إنمّا یسمّیٰ معرِّفاً و قولاً شارحاً (**من حیث إنّه**) أی المعلومَ التّصوُّرِیَّ (**یوصل**) الشّخص (**إلی المجهول التّصوّریّ**) أعنی: المعرَّف بالفتح، بأن یکون من الأمور الکلّیة مثاله: (**کالحیوان النّاطق الموصل الی تصوُّر الأنسان**) و کاللّفظ الموضوع لمعنی مفرد

....

الموصل إلى: الكلمة (**و امّا المعلوم التّصوّريّ الّذى لايوصل**) الشّخص (**إلى المجهول التّصوّرىّ فلا يسمّى معرّفاً**) وقولاً شارحاً (و) العالم (**المنطقى لايبحث عنه**) رأساً مثاله: (**كالأمور الجزئية المعلومة نحو: زيد و عمرو**) فالجزئى لايقع معرِّفاً كمامَرَّ (**و امّا الحجّة**) و يقال لها: الدّليل (**فهى: عبارة عن المعلوم التّصديقىّ لكن لا مطلقاً أيضاً**) أى كالمعلوم التّصوُّرىّ، (**بل**) إنمّا يُسمّى حجّةً و دليلاً (**من حيث إنّه**) أى المعلومَ التّصديقىَّ (**يوصل إلى المجهول التّصديقىّ**) مثاله (**كقولنا: العالم متغيّر و كلّ متغيّر حادثٌ الموصل الى التّصديق بقولنا: العالم حادِثٌ و امّاما**) أى المعلوم التّصديقىُّ الّذى (**لايوصل**) إلى المجهول التّصديقىٍّ مثاله (**كقولنا: النّارُ حارَّةٌ مثلاً**) أى و الشّمس مشرقة و الماء رطبٌ و غيرهما ممّا هو بديهىٌّ (**فليس بحجّة**) و دليلٍ، جزاء امّا (**و المنطقىُّ لا ينظر فيه**) أى لا يبحث عنه رأساً، (**بل المنطقىّ يبحث عن المعرّف و الحجّة من حيث إنّهماكيف ينبغى أن يترتّبا**) التّرتيب كمامرّ: وضع كلّ شىء فى مرتبته (**حتّى يوصلا إلى المجهول**) التّصوُّرىّ و التّصديقىّ، مثلاً إذا أردت التّعريفَ بالحدّ التّامّ تأتى بالجنس و الفصل القريبين و تقدّم الجنس على الفصل كما هو حقّه، و إذا أردتَ الأستدلال بالشّكل الأوّل تجعل الحدَّ الأوسط محمولاً فى الصُّغرى و موضوعاً فى الكبرى و تقدّم الصُّغرى على الكبرى و تراعى إيجابَ الصُّغرى و كلّيّة الكبرى وهكذا. (**قوله: معرّفاً**)سمّى المعلوم التّصوّرىّ الموصل إلى المجهول التّصوّرىّ معرّفاً (**لأنّه**) أى المعلومَ التّصوّرى الموصل (**يعرّف و يبيّن حال المجهول التّصوّرىّ**) تسمية الدّالّ و هو: اللّفظ بأسم مدلوله و هو: المعنى مجازاً، لأنّ ما به التّعريف هو: المعنى لااللّفظ. (**قوله: حجّة**) سمّى المعلوم التّصديقىّ الموصل إلى المجهول التصديقىّ حجّة (**لأنّها**) أى الحجّة (**تصير سبباً للغلبة على الخصم**) سمّى الطّرف المخالف خصماً لأنّه يريد القهر على صاحبه، (**و الحجّة فى اللّغة**) أى لغةِ العرب: (**الغلبة فهذا من قبيل: تسمية السّبب**) و هو: المعلوم التّصديقىّ (**بأسم المسبَّب**) أى بأسم مسبّبه و هو: الغلبة ففيها مجاز

(اَلْمَقْصِدُ الأَوَّلُ فِي التَّصَوُّراتِ.) دَلالَةُ اللَّفْظِ عَلىٰ تَمامِ ما وُضِعَ لَهُ:

قوله: (دلالة اللفظ) قد علمت ان نظر المنطقى بالذات انما هو فى المعرف و الحجة و هما من قبيل المعاني لا الالفاظ، الا انه كما تعارف ذكر الحد و الغاية و الموضوع في صدر كتب المنطق ليفيد بصيرة في الشروع، كذلک تعارف ايراد مباحث الالفاظ بعد المقدمة ليعين على الافادة و الاستفادة.

و ذلک بان يبين معانى الالفاظ المصطلحة المستعملة في محاورات اهل هذا

مرسلٌ أيضاً. قال بعض الأعلام: سمّى مرسلاً لأنّ الأرسال فى اللُّغة: الأطلاق و هذا المجاز مطلقٌ من القيد الّذى فى الأستعارة و هو: إدّعاء أنّ المشبّه من جنس المشبَّه به إهـ.

(المقصد الأوّل فى التّصوّرات) لمّا علم ضمناً من قوله: المعلوم التَّصوُّرىّ و التَّصديقىّ، أنّ القسم الأوّل من كتابه مشتمل على مقصدين: مقصدٌ فى التّصوّرات و مقصدٌ فى التَّصديقات، لم يحتج إلى التَّصريح به، فصحَّ تعريف المقصد الأوّل بلام العهد الذّكرى لكونه معهوداً ضمناً.

{الدَّلالات}

(قوله: دلالة اللّفظ) **(قد علمت)** أيّها المتعلّم انفاً من قوله: و موضوعه: المعلوم التّصوّرىّ و التّصديقىّ، **(انّ نظر المنطقىّ بالذّات)** أى بالحقيقة و الأستقلال **(انّما هو فى المعرِّف و الحجّة)** لا غير (و) الحال انّـ **(هما من قبيل المعانى لا الألفاظ)** لأنّ ما به التّعريف و الغلبة إنّما هو المعانى لا الألفاظ **(إلاّ انّه)** أى الشّأن و الحال **(كما تعارف)** و اشتهر بين المناطقة **(ذكر الحدّ)** أى تعريف المنطق **(و الغاية والموضوع)** أى غايته و موضوعه **(فى صدر كتب المنطق، ليفيد)** تعليل لقوله: تعارف **(بصيرة فى

العلم من المفرد و المركب و الكلى و الجزئى و المتواطئ و المشكك و غيرها.

فالبحث عن الالفاظ من حيث الافادة و الاستفادة و هما انما يكونان في الالفاظ بالدلالة فلذا بدء بذكر الدلالة و هي: كون الشئ بحيث يلزم من العلم به العلم بشئ آخر و الاول هو الدال و الثاني هو المدلول.

و الدال ان كان لفظاً فالدلالة لفظية و الا فغير لفظية و كل منهما ان كان بسبب وضع الواضع و تعيينه الاول بازاء الثاني فوضعية كدلالة لفظ زيد على ذاته و دلالة الدوال الاربع على مدلولاتها و ان كان بسبب اقتضاء الطبع كحدوث الدال عند عروض المدلول فطبعية كدلالة (اح،اح) على و جع الصدر و دلالة سرعة النبض على الحمى و ان كان بسبب امر غير الوضع و الطبع فعقلية كدلالة لفظ ديز المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ و كدلالة الدخان على النار.

الشّروع) بالمقصود **(كذلک تعارف)** و آشتهر بينَهم **(إيرادُ مباحث الأَلفاظ)** المراد بالألفاظ: الألفاظ المستعملة فى محاورات المناطقة كما سيشير اليه المحشّى، **(بعد المقدّمة ليعين)** أى ليصير الأيراد المذكور سبباً للعون **(على الأفادة)** هى: فعل المعلّم **(و الاستفادة)** هى: فعل المتعلّم **(و ذلک)** أى إيراد مباحث الألفاظ بعد المقدّمة: **(بأن يُبيّنَ معانى الألفاظ المصطلحة المستعملة فى محاورات أهل هذا العلم)** أى فى مكالمات أهل المنطق و بيّن الألفاظ المذكورة بقوله: **(من المفرد)** ليس المراد به: ما يقابل المثنّى و المجموع كما هو إصطلاح النُّحاة، **(و المُركّب)** مقابل للمفرد **(و الكلّي و الجزئيِّ و المتواطئ و المشكّک و غيرها)** كالمشترک و المنقول و الحقيقة و المجاز و الخبر و الأنشاءِ، و سيأتى تعريف كلّ منها إنشاء آلله تعالى. **(فالبحث)** أى فبحث المنطقيِّ **(عن الألفاظ)** إنّما هو **(من حيث الأفادة و الأستفادة)** قال بعض المحقّقين: أى لا من حيث إنّها موجودةٌ أو أصواتٌ و لا من حيث إنّها أعراض لا جواهر و لا من حيث إنّها واجبة أو ممكنة على ما قيل و الأولى بمراد المحشّى، أنّ البحث عنها إنّما هو من هذه الحيثيّة لامن حيث إنّها جزء من أجزاءِ المنطق إهـ ثم لايخفى أنّ المحشّى ذكر هذا الكلام مع العلم به

فاقسام الدلالة ستة، و المقصود بالبحث هيهنا منها هى الدلالة اللفظية الوضعية اذ عليها مدار الافادة و الاستفادة و هى تنقسم الى مطابقة و تضمن والتزام لان

فيما سبق توطئةً لقوله: (**و هما**) أى الأفادة و الأستفادة (**إنّما يكونان فى الألفاظ بالدّلالة**) أى دلالةِ الألفاظِ على معانيها (**فلذا بدء**) أى المصنّف طاب ثراه (**بذكر الدّلالة**) و قدّمها على الألفاظ المصطلحة فقال: دلالة اللّفظ إلخ. (**و هى**) أى الدّلالة: (**كون الشّئ بحيث يلزم من العلم به العلم بشئٍ اخر**) كدلالة لفظ زيد على ذاته فأنّه يلزم من العلم بلفظه العلم بذاته وكدلالة الدُّخان على النّار فأنّه يلزم من العلم بالّدخان، العلم بوجود النّار (و) الشّئ (**الأوّل هو: الدّالّ**) لأغير (و) الشئ (**الثّانى هو: المدلول**) لأغير، فلفظ زيد فى المثال الأوّل و الدّخان فى المثال الثّانى إسمهما: الدّالّ، و ذاته و النّار إسمهما: المدلول، و لمّا فرغ من تعريف الدّلالة شرع فى بيان أقسامها بقوله: (**والدَّالُّ**) على الشئ (**إن كان لفظاً فالدّلالة لفظيّة و إلاّ**) يكن لفظاً (فـ) الدّلالة (**غير لفظيّة و كلّ**) واحدة (**منهما**) أى من الدّلالة اللّفظية و الدّلالة الغير اللّفظية (**إن كان**) إسمه ضمير راجعٌ إلى قوله:كلّ (**بسبب وضع الواضع و تعيينه**)أى الواضع (**الأوّل**) أى الدّالّ (**بأزاءِ الثّانى**) أى المدلول (فـ) الدّلالة لفظيّة (**وضعيّة**) و غير لفظيّة وضعيّة مثال الأولى: (**كدلالة لفظ زيد على ذاته و**) مثال الثّانية كـ(**دلالة الدَّوالِّ الأربع**) و هى الخطوط و العقود و النُّصب والأشارات، (**على مدلولاتها و ان كان**) أى كلّ واحدة منهما (**بسبب إقتضاءِ الطَّبع: كحدوث الدَّالِّ عند عروض المدلول فـ**) الدّلالة لفظيّة (**طبعيَّة**) و غير لفظيّة طبعيّة، مثال الأولى: (**كدلالة أح أح**) بضم الهمزة و سكون الحاءِ المهملة (**على وَجَع الصّدر**) بفتح الواو و الجيم (و) مثال الثّانية: كـ(**دلالة سرعة النّبض**) أى سرعة حركة العروق (**على الحمّى**) و دلالة حمرة الوجه على الخجل و صفرة الوجه على الجبن، (**و إن كان**) أى كلّ واحدة منهما (**بسبب أمر غير الوضع و الطبّع فـ**) الدّلالة لفظيّةٌ (**عقليّةٌ**) و غير لفظيّة عقليّةٌ مثال الأولى: (**كدلالة لفظ دَيْز المسموع من وراءِ الجدار على وجود الّلافظ و**) مثال الثّانية: (**كدلالة الدّخان على**) وجود(**النّار**) و إذا كان الأمر كما ذكرنا (فـ) صارت

مُطابَقَةٌ وَ عَلىٰ جُزْئِهِ: تَضَمُّنٌ وَ عَلَى الْخارِجِ: إِلْتِزامٌ، وَ لاَبُدَّ فِيهِ مِنَ اللُّزُومِ عَقْلاً أَوْ عُرْفاً وَ يَلْزَمُهُما الْمُطابَقَةُ،

دلالة اللفظ بسبب وضع الواضع اما على تمام ما وضع له او على جزئه او على ما هو خارج عنه لازم له.

قوله: (و لابد فيه) اى في دلالة الالتزام.

قوله: (من اللزوم) اى كونِ الامر الخارج بحيث يستحيل تصور الموضوع له بدونه سواء كان هذا اللزوم الذهنى عقلا كالبصر بالنسبة الى العمى او عرفاً كالجود بالنسبه الى الحاتم.

(**أقسام الدَّلالة: ستّة**) حاصلةً من ضرب الثّلاثة فى الأثنين أو بالعكس (و) ينبغى أن يعلم ان (**المقصود بالبحث هيهنا**) أى فى المنطق (**منها**) أى من الأقسام المذكورة (**هى الدّلالة اللَّفظيّة الوضعيّة**) لاغيرها و ذلک ثابتٌ (**إِذ عليها مدار الأفادة و الأستفادة**) لاعلى غيرها (و هى) أى الدَّلالة الّلفظيّة الوضعيّة (**تنقسم الى**) ثلاثة أقسام: (**مطابقة و تضمّن و إِلتزام**) و إِنّما إِنحصرت فيها، (**لأنّ دلالة اللّفظ بسبب وضع الواضع إِمّا على تمام ما وضع له**) أى جميع المعنى الموضوع له كدلالة الأنسان على الحيوان النَّاطق، (**أو على جزئه**) أى جزءِ ما وضع له كدلالته على الحيوان فقطّ، أو النّاطق فقطّ، (**أو على ما**) أى المعنى الّذى (**هو خارجٌ عنه**) أى عمّا وضع له (**لازم له**) أى للموضوعله كدلالته على قابل العلم أو الضَّحک، فعلى الأوّل مطابقة و على الثّانى تضمُّن و على الثّالث إِلتزام و قد علم بذلک تعريف كلّ منها.

(**تبصرة**) إِعلم: انّه لاخفاء و لاإِشكال فى دلالتى المطابقة والتّضمّن لأن الأولى تكون على جميع الموضوع له و الثّانية على جزئه و امّا فى دلالة الألتزام فهما مشهودان امّا الخفاء فلأنّ الأمر الخارج عن الموضوعله وسيعٌ فلا يعلم انّ الدَّلالة على أىّ معنى من معانيه إِلتزام؟، و امّا الأِشكال فلأنَّ كلّ ما هو خارج عن الموضوع له مساو بالنَّظر إِليه فالحكم بأنّ الدَّلالة على كذا إِلتزام و على كذا ليس بألتزام تحكُّمٌ

و ترجيحٌ بلامرجّح و لذلک اعتبر العلماءُ فی الألتزام شرطاً ليرفع الخفاء و الأشكال و هو: ما ذكره المصنّف قدّس سرُّهُ بقوله: و لأبدَّ فيه من اللّزوم. **(قوله: ولأبدّ فيه) (أى)** ولأبدَّ لرفع الخفاءِ وَ الأشكال **(فی دلألة الألتزام)** من اللّزوم.**(قوله: من اللُّزوم) (أى كون الأمر الخارج)** عن الموضوع له الّلازم له **(بحيثُ يستحيل تصوّر الموضوع لهبدونه)** أى بدون تصوُّر ذلک الأمر الخارج **(سواءٌ)** إشارة إِلى انّ ظاهر كلام المصنّف رحمه آلله تعالى يشير إِلىَ انَّ المعتبر فی الألتزام هو الّلزوم بالمعنى الأعمّ الشّامل للعقلیّ و العرفیّ و آحتمل بعض شرّاح المتن أن يكون إِشعاراً بأنّ اللّزوم المعتبر فی الألتزام ممّا آختلف فيه فقيل: إنّ المراد باللّزوم العقلیّ فقطّ و قيل: العرفیّ فقطّ فقوله: لأبُدَّ من اللّزوم عقلاً إِشارة إِلى المذهب الأوّل، و قوله: أو عرفاً إِشارة إِلى المذهب الثّانى، فكأنّه قال: و لأبدّ فيه من اللّزوم عقلاًكما ذهب إِليه جماعةٌ، أو عرفاً كما ذهب إِليه ٰاخرون قال: و علىٰ هذا لأيكون العبارة دآلّةً على ما هو المختار عنده قاله بعض المحقّقين، و فی شرح التّهذيب للعلاّمة الكردیّ قدّس سرّه: حصر الحكماء و المناطقة اللُّزوم فی العقلیّ، و أهل الأصول يعتبرون اللّزوم العرفیّ إهـ و قال بعض الأفاضل: المعتبر عند المنطقيّين هو اللّزوم العقلیُّ و أهل الأصول يعتبرون اللزوم العرفیّ فذكره هنا مع عدم الحاجة إِليه لأيخلوعن ركاكة، و المصنّف رحمه آلله إِلى اختلاف الأصطلاحين أشار بأو الدَّالَّة على التّرديد إهـ **(كان هذا اللّزوم الذِّهنیُّ)** قيّده بالذهنیِّ لأنّه لأيشترط الخارجیّ فأنّ وجوده فی بعض الموارد محالٌ كالعمى و البصر **(عقلا)** بأن يحكم العقل بالأستحالة المذكورة مثاله: **(كالبصر بالنّسبة إِلى العمى)** و هو: عدم البصر فأنه يستحيل تصوّر العمى بدون تصوّر البصر عقلاً فالبصر لأزم و العمى ملزوم **(أو عرفاً)** بأن يحكم العرف و العادة بالأستحالة المذكورة مثاله: **(كالجود بالنّسبة إِلى الحاتم)** فأنه يستحيل تصوّر الحاتم بدون تصوُّر الجود عرفاً فالجود لأزم و الحاتم ملزومٌ. **(قوله: و يلزمهما المطابقة و لو تقديراً)** يريد بيان النّسب بينَ الدَّلألات الثّلاث و المعنى: التّضمّن و الألتزام يستلزمان المطابقة و

وَ لَوْ تَقْدِيراً وَ لا عَكْسَ. وَ الْمَوْضُوعُ إِنْ قُصِدَ بِجُزْءٍ مِنْهُ اَلدَّلالَةَ عَلىٰ جُزْءِ الْمَعْنىٰ: فَمُرَكَّبٌ، إِمّا تامٌّ،

المسمى و لازمه فرع الدلالة على المسمى سواء كانت الدلالة على المسمى محققه بان يطلق اللفظ و يراد به المسمى و يفهم منه الجزء او اللازم بالتبع او مقدرة كما اذا اشتهر اللفظ فى الجزء او اللازم فالدلالة على الموضوع له و ان لم يتحقق هناک بالفعل الا انها واقعة تقديراً بمعنى: ان لهذا اللفظ معنى لو قصد من اللفظ: لكان دلالته عليه مطابقة و الى هذا اشار بقوله:(و لو تقديراً).

قوله: (و لا عكس) اذ يجوز ان يكون للّفظ معنى بسيط لا جزء له و لا

بعبارة أخرى: التّضمّن و الألتزام لأيمكنان بدون المطابقة فكلّما تحقّق التّضمّن و الألتزام تحقّق المطابقة و لو كان المطابقة تقديراً (**إذ لاشکّ**) موجودٌ (**انّ الدّلالة**) اللّفظية (**الوضعيّة على جزء المسمّى و لأزمه فرع الدّلالة**) أى فرعٌ لدلالتها (**على المسمّى**) أى على تمام الموضوع له فأنّ دلالة الأنسان على الحيوان النّاطق أصل و دلالته على الحيوان فقط أو النّاطق فقطّ أو قابل العلم فرع و بعبارة أخرى: لأنّهما تابعان للمطابقة و من المحال وجود التّابع بدون وجود المتبوع (**سَواءٌ**) فى لزوم المطابقة (**كانت الدّلالة على المسمّى محقّقة**) و وضّحها بقوله: (**بأن يطلق اللّفظُ**) أى بأن يذكر من غير تقييد بالكلّ أو الجزءِ أو الّلازم (**ويراد به: المسمّى**) أى تمام الموضوع له أوّلاً و إصالةً (**و يفهم منه**) أى من ذلک اللّفظ (**الجزء**) أى جزء المسمّى، (**أو الّلازم**) أى لأزم المسمّى ثانياً و تفرّعاً و (**بالتّبع**) بفتح ففتح: أى بأتباع الجميع كالمثال المذكور، فأنّه يطلق لفظ الأنسان و يراد به: الحيوان النّاطق أوّلاً و إصالة و يفهم منه الحيوان، أو النّاطق، أو قابل العلم ثانياً و تفرّعاً و بالتّبع، (**أو**) كانت الدّلالة على جميع المسمّى (**مقدّرةً كما إذا إشتهر اللّفظ**) كالأنسان مثلاً (**فى الجزء**) كالحيوان أو النّاطق، (**أو الّلازم**) كقابل العلم (**فالدّلالة**) أى فد لألة ذلک الّلفظ (**على**) تمام (**الموضوع له و إن لم يتحقّق هناک**) أى فيما إذا إشتهر اللّفظ فى الجزءِ أو اللاّزم

لازم له فيتحقق حينئذ المطابقة بدون التضمن و الالتزام و لو كان له معنى مركب لا لازم له تحقق التضمن بدون الالتزام و لو كان له معنى بسيط و له لازم ذهنى تحقق الالتزام بدون التضمن فالاستلزام غير واقع فى شئ من الطرفين.

قوله: (و الموضوع) اى اللفظ الموضوع ان اريد الدلالة بجزء منه على جزء معناه فهو المركب و الا فهو المفرد فالمركب انما يتحقق بتحقق امور اربعة:

الاول: ان يكون للفظه جزء.

الثاني: ان يكون لمعناه جزء.

الثالث: ان يدل جزء لفظه على جزء معناه.

الرابع: ان يكون هذه الدلالة مرادة.

فبانتفاء كل من القيود الاربعة يتحقق قسم من المفرد، فالمركب قسم واحد و المفرد اقسام اربعة:

الاول: ما لا جزء للفظه نحو: همزة الاستفهام.

الثاني: ما لا جزء لمعناه نحو: لفظ:الله.

(بالفعل إلا أنّها) أى الدّلالة المذكورة (واقعة تقديرا) و لمّا كان مبهماً فسّره بقوله: (بمعنى: انّ لهذا اللّفظ) أى اللّفظ المشتهر فيما ذكر (معنى) إسم انّ (لوقصد) أى ذلک المعنى (من اللَّفظ) المشتهر (لكان دلالته عليه) أى دلالة ذلک اللّفظ على ذلک المعنى (مطابقة، و إلى هذا) أى و إلى الشّقّ الثّانى (أشار) أى المصنف قدّس سرُّهُ (بقوله: ولو تقديراً). (قوله: و لاعكس) أى لغويّاً و المعنى: و المطابقة لايستلزم التّضمّن والألتزام، و بعبارة أخرى: وجود المطابقة بدون وجود هما ليس بمحال فليس كلّما تحقّق المطابقة تحقّق التّضمُّن و الألتزام فبين المطابقة و التَّضمّن و كذا بين المطابقة و الألتزام، عموم و خصوصٌ[1] مطلق (إذ) تعليل لقوله: و لاعكس

١ـكلّ تضمّنٍ و التزامٍ فهو مطابقة و بعض المطابقة ليس بتضمّن و إلتزام. «الشّارح»

....

(يجوز) أی لا يمتنع (أن يكون للّفظ معنى) مطابقیٌ (بسيطٌ) أی (لاجزء له) حتّى يوجد التّضمّن (و لالازم له) لا عقلاً و لا عرفاً حتّى يوجد الألتزام (فيتحقّق حينئذ المطابقة بدون) تحقّق (التّضمّن و الألتزام) كالنُّقطة، وأشار إلى ما لم يذكره المصنّف من بيان النِّسبة بين التّضمّن و الألتزام[1] بقوله: (و لو كان له) أی للّفظ (معنى مركّبٌ لالازم له) كالشّمس إذا كانت موضوعة للجرم والضّوء (تحقّق) المطابقة و (التّضمّن بدون) تحقّق (الألتزام) هذا مورد من موردی إفتراقهما و أشار الی المورد الأخر بقوله: (و لوكان له معنى بسيط) أی لاجزء له (و له لازم ذهنیٌّ) كالشّمس إذا كانت موضوعة للجرم فقطّ فالضّوء لازم لها (تحقّق) المطابقة و (الألتزام بدون) تحقّق (التّضمّن) و إذا كان الأمر كذلک (فالأستلزام) أی فأستلزام المطابقة (غير واقع فی شیء من الطّرفين) أی من طرف التّضمُّن و طرف الألتزام أی فأستلزامه إيّاهما غير واقع.

{المفرد و المركّب}

(قوله: و الموضوع) قد يقال الموضوع فی مقابل المحمول كزيد فی زيد قائم، و قد يقال فی مقابل المهمل كديز و زيد و قد يكون لفظاً و قد يكون غيره كالدُّوّالّ الأربع و المراد هنا: اللّفظ الموضوع (أی اللّفظ الموضوع) قال بعض الأعلام: الأصحّ: اَنّ المفرد و المركّب و غيرهما أقسامٌ للّفظ أوّلاً و بالذّات و للمفهوم ثانياً و بالعرض ولذا فسّره بتقدير الموصوف اهـ و قال بعضٌ اخر: فسّره به إشارةً إلى دفع ما قد يتوهّم من أنّ قسمة الموضوع مطلقاً للمركّب و المفرد غير جائز، لأنّ الدّوّالّ الأربع و هو قسم من الموضوع لايتّصف بالأفراد و التّركيب أصلاً إهـ (إن أريد الدّلالة بجزء منه على جزء معناه، فهو: المركّب) قدّمه على المفرد و إن كان الحقّ العكس، لأنّ تعريفه: وجودیٌّ و تعريف المفرد عدمیٌّ، و معرفة الأعدام بعد معرفة الأمكان، (و الاّ) يكن كذلک (فهو: المفرد فالمركّب إنّما يتحقّق) أی لا يتحقّق إلاّ (بتحقّق أمور أربعة:) الأمر (الأوّل: أن يكون للفظه جزءٌ) و

١ـ و هی العموم و الخصوص من وجهٍ: بعض التّضمّن إلتزام و بعضه ليس بالتزام و بعض الألتزام ليس بتضمّن. «الشّارح»

الثالث: ما لا دلالة لجزء لفظه على جزء معناه نحو: زيد و عبدالله علماً.

الرابع: ما يدل جزء لفظه على جزء معناه، لكن هذه الدلالة غير مقصودة كالحيوان الناطق علماً، للشخص الانسانى.

الأمر (**الثّانى: أن يكون لمعناه جزء**) و الأمر (**الثّالث: أن يدلّ جزء لفظه على جزء معناه**) و الأمر (**الرابع: أن يكون هذه الدّلالة مرادةً**) للمتكلّم نحو: زيدٌ قائمٌ فأنّ للفظه جزءً كما هو ظاهرٌ و لمعناه أيضاً جزء و هو: الذّات المشخّص الثّابت له القيام (**فبأنتفاءِ كلّ**) واحد (**من القيود الأربعة**) و عدم تحقّقه (**يتحقّق قسم من المفرد فالمركّب قسم واحد**) و هو: الّذى تحقّق فيه القيود الأربعة (**والمفرد أقسام أربعة:**) و لم يقل: أربعة أقسام ليناسب قوله: قسمٌ واحدٌ، القسم (**الأوّل**) من الأقسام الأربعة: (**ما لاُجزء للفظه**) سَواء كان لمعناه جزءٌ كق علماً للشّخص، أولاُكق علماً لما صدق عليه النّقطة فهذا قسمان مثاله (**نحو: همزة الأستفهام**) و امّا حركتها فليست بجزء منها لجواز ضمّها وكسرهاو لو كانت جزءً منها لماجاز ذلک فهى كضمّ زيد حال الرّفع فأنّه حينئذله ثلاثة أجزاء لا أربعة و القسم (**الثّانى: ما لاجزء لمعناه**) سواء لم يكن للفظه أيضاً جزءٌ أو لا وهذا أيضاً قسمان مثاله (**نحو: لفظ آللّه**) جلّ أمره، فأنّ للفظه جزءً كما هو ظاهرٌ و معناه بسيطٌ من جميع الجهات و هو: الواجب الوجود لذاته المستحقّ للعبوديّة له وَ القسَم (**الثّالث: ما لاُدلاُلة لجزء لفظه على جزء معناه**) سَواءٌ كان جزء اللّفظ مستقلاًّ أولاُ (**نحو: زيد**) ناظرٌ إلى الاوّل (**و عبد آللّه**) ناظرٌ إلى الثّانى (**علماً**) قيدٌ للأخير فأنّه إن كان علماً لأبن زيد مثلاً بحيث لاُيكون له إسمٌ سواه فلا يدلّ جزء لفظه على جزءِ معناه و امّا إن كان إسماً لشخص زيد كما فى قولک: جائنى زيدٌ عبدآلله، وكما فى قوله تعالى حكايةً عن صاحب الأنجيل عليه الصّلوة و السّلام: قال إنّى عبدآلله الأية فمركّبٌ إضافىٌ، يدلّ العبد على العبديّة و آلله على الحقّ تعالى و القسم (**الرّابع: ما يدلُّ جزء لفظه على جزءِ معناه، لكنّ هذه الدّلاُلة غير مقصودة**) للمتكلّم هذا عند من ذهب إلى انّ الدّلاُلة غير تابعة للأرادة خلافاً لرئيس العقلاءِ رحمه آلله مثاله: (**كالحيوان النّاطق علماً، للشّخص الانسانىّ**) قيّده بالأنسانىّ لأنّه إن

خَبَرٌ أَوْ إِنْشَاءٌ، وَ إِمَّا نَاقِصٌ، تَقْيِيدِيٌّ أَوْ غَيْرُهُ وَ إِلاَّ فَمُفْرَدٌ، وَ هُوَ إِنِ اَسْتَقَلَّ فَمَعَ الدَّلاٰلَةِ بِهَيْئَتِهِ عَلىٰ أَحَدِ الْأَزْمِنَةِ الثَّلاٰثَةِ،

قوله: (اما تام) اى يصح السكوت عليه كزيد قائم.

قوله: (خبر) ان احتمل الصدق و الكذب، اى من شأنه ان يتصف بهما بان يقال له: صادق او كاذب.

قوله: (او انشاء) ان لم يحتملهما.

قوله: (و إِمّا ناقص) ان لم يَصِحِّ السكوتُ عليه.

قوله: (تقييدى) ان كان الجزء الثانى قيداً للاول نحو: غلام زيد، و رجل فاضل، و قائم في الدار.

قوله: (او غيره) ان لم يكن الثانى قيداً للاول نحو: في الدار،و خمسةعشر.

كان علماً لشخص الفرس أو الحجر مثلاً يكون حاله كحال عبدالله علماً قاله بعض الأفاضل، و قال بعض المحقّقين من الأكراد: و لاٰ يخفى انّ مذهب المحشّى إن كان اَنّ الدَّلاٰلة غير تابعة للأرادة فجعل الأقسام أربعةً حَسَنٌ لكنّ التّمثيل فى الثّالث بعبد آلله باطلٌ لأنّه من الّرابع و إن لم يكن مذهبه ذلک فالتَّمثيل حسن و حينئذ فجعل الأقسام أربعة غير حسن إهـ

{اقسام المركّب}

(**قوله: إِمّا تامٌّ**) تقسيم للمركّب إلى التّامّ و النّاقص (**أى يصحّ السّكوت**) أى سكوت المتكلّم (**عليه**) لأنّه يفيد المخاطب فائدةً تامّة مثاله: (**كزيد قائمٌ**) فأنّه مركّب تامّ يصحّ سكوت من يتكلّم به عليه. (**قوله خبر**) تقسيم للمركّب التّامّ إلى الخبر والأنشاءِ (**إن احتمل**) أى المركّب التّامّ (**الصدق و الكذب**) فسّره بقوله: (**أى من شأنه**) الضّمير للمركّب التّامّ (**أن يتّصف بهماب‌أن يقالَ له: صادق أو كاذب**) إشارةً إلى دفع شبهة واردة فى هذا المقام و هى: اَنَّ الخبر لاٰيكون صادقاً و كاذباً معاً، لأنه إمّا أن يكون مطابقاً للواقع أولاٰ، فأن طابق الواقع فلم يحتمل الكذب، و إن لم يطابق الواقع فلم

قوله: (و الا فمفرد) اى و ان لم يقصد بجزء منه الدلالة على جزء المعنى.
قوله: (و هو ان استقل) اى في الدلالة على معناه بان لا يحتاج فيها الى ضم ضميمة.
قوله: (بهيئته) بان يكون بحيث كلما تحققت هيئته التركيبية فى ضمن مادة

يحتمل الصّدق، أولأنّ قائله لا يحتمل إسناد الكذب إليه مثل: الأنبياءِ و الأولياءِ أولايحتمل إسناد الصّدق إليه: كالشّيطان، أو لأنّه بديهيٌّ فحينئذ لايكون صادقاً و كاذباً معاً و حاصل الدَّفع: أنّ الواو بمعنى أولمنع الخلوّ أو انّ المراد مجرّد النّظر إلى مفهوم هذا اللّفظ و لا يعتبر الخارج و القائل قاله بعض الأفاضل. **(قوله: أو إنشاء) (إن لم يحتملهما)** أى الصّدق و الكذب. **(قوله: و إمّا ناقصٌ) (إن لم يصِحِّ السكوت عليه)** بأن يحتاج فى الأفادة إلى ضمّ ضميمة. **(قوله: تقييديٌّ)** تقسيم للمركّب النّاقص إلى التّقييدىّ و غيره **(إن كان الجزء الثّانى)** منه **(قيد ألّلأوّل)** أى للجزء الأوّل و القيد: ما يخصّص الشّئ. و المركّب النّاقص التّقييدىّ على ثلاثة أقسام: إضافىٌّ **(نحو: غلام زيدو)** توصيفىٌّ نحو: **(رجلٌ فاضلٌ و)** تعليقىٌّ نحو: **(قائمٌ فىالدّار)**. **(قوله: أوغيره)** أى أو غير تقييدىّ **(إن لم يكن الثّانى قيداً للأوّل)** و هو على أربعة أقسام: تظريفىٌّ **(نحو: فى الدّار)** فانّ الدّار شرطٌ لتحقّق معنى فى لاقيدٌله (و) تضمينىٌّ نحو: **(خمسة عشر)** و التّقدير: خمسة و عشر فالجزء الثّانى متضمّن لمعنى الحرف و هو: الواو، و تصويتىٌّ نحو: سيبويه فأنّ الجزء الثّانى منه صوتٌ و مزجىٌّ نحو: معديكرب فأنّ الجزئين ركّبا بحيث صار الجزء الثانى بمنزلة تاءِ التّأنيث فى الكلمات المؤنّثة. **(قوله: و الاّفمفرد) (أى و إن لم يقصد بجزء منه الدّلالة على جزءِ المعنى)** فمفردٌ. قال بعض الأعلام: الغرض من هذا التّفسير: الأشارة إلى انّه معطوفٌ على قوله إن قصد وَ انّ كلمة إلاكلمة إن الشّرطّية و لا النّافية، أدغمت النّون باللّام لقرب المخرج لاكلمة واحدة كما يسبق إلى الوهم إهـ

{أقسام المفرد}

(قوله: و هو إن استقلّ) الضّمير للمفرد **(أى فى الدّلالة)** أى دلالته **(على معناه)** و لو بأعتبار دلالته التّضمّنيّة فقطّ **(بأن لايحتاج فيها)** أى فى الدّلالة بحسب أصل الوضع

موضوعة متصرف فيها فهم واحد من الازمنة الثلاثة، مثلا هيئة نصر و هي مركبة من ثلاثة حروف مفتوحة متوالية كلما تحققت فهم الزمان الماضي لكن بشرط ان يكون تحققها فى ضمن مادة موضوعة متصرف فيها، فلا يرد النقض بنحو جسق و حجر.

قوله: (كلمة) في اصطلاح المنطقيين و في عرف النّحاة فعل.

قوله: (و الا) اى و ان لم يستقل في الدلالة فاداة في عرف المنطقيين و حرف عند النحاة.

(**إلى ضمٍّ ضميمة**) و انّما قلنا: ولو بأعتبار دلاٰلته التّضمّنيّة فقطّ لأنّ مثل ضرب بأعتبار دلالته على الحدث و الزّمان مستقلّ و إن كان بأعتبار دلاٰلته علىٰ النِّسبة غير مستقلّ على الأصحّ من أنّ الفعل موضوع للدّلاٰلة على الفاعل المعيّن، أفاده العلاَّمة الرّبانيّ الملاّ محمّد باقر الكرديّ قدّس سرّه فى شرح التّهذيب. (**قوله: بهيئته**) أى الجنسيّة (**بأن يكون**) أى اللّفظ المفرد (**بحيثُ كلّما تحقّقت هيئته التّركيبيّة**) أى وزنه المركّب من الحروف (**فى ضمن مادّة موضوعة**) أى لاٰمهملة (**متصرَّف فيها**) تصرّفاً كاملا بأن لاٰتكون من الجوامد و هى: ما لاٰيكون مشتقّاً و لاٰمشتقّاً منه (**فهم**) منها (**واحد من الأزمنة الثّلاثة**) و هى: الماضى و الحال و الأستقبال، أمثّل لک (**مثلاً**) لتعرفَ ما ذكرنا و أقول: (**هيئة نصر**) أى وزنه و هو: فَعَلَ (**و هى مركّبة من ثلاثة حروف مفتوحة متوالية**) و هى: الفاء و العين و اللاّم (**كلّما تحقّقت فهم**) منها (**الزّمان الماضى، لكن**) لاٰمطقاً بل (**بشرط أن يكون تحقّقها**) أى تحقّق هيئة نصر (**فى ضمن مادّة موضوعة**) لمعنى لاٰ مهملة (**متصرَّف فيها**) لاٰجامدة نحو: أكل و قعد و جلس مثلاً و إذا شرطنا ذلک (**فلايرد النّقض**) أى نقض تعريف الكلمة (**بنحو جَسَق**) ممّا هو على وزن فعل لكن لاٰيدلّ على الزّمان الماضى لكونه مهملاً، (و) لاٰبنحو (**حجر**) ممّا هو على وزن فعل و لاٰيدلّ على الزّمان الماضى لكونه جامداً. و هيئة ينصر و هى مركبة من أربعة حروف أولىٰها مفتوحة و ثانيتها ساكنة و ثالثتها و رابعتها مضمومتان كلّما تحقّقت فهم منها الزّمان الحال أو الأستقبال و هكذا فقس. (**قوله: كلمةٌ**) (**فى**

كَلِمَةٌ، وَ بِدُونِهَا إِسْمٌ، وَ إِلّا فَأَدَاةٌ. وَ أَيْضَاً إِنِ اتَّحَدَ مَعْنَاهُ فَمَعَ تَشَخُّصِهِ وَضْعَاً: عَلَمٌ

قوله: (و أيضاً) مفعول مطلق لفعل محذوف، اى آض ايضاً اى رجع رجوعاً، و فيه اشارة الى ان هذه القسمة أيضاً لمطلق المفرد لا للاسم وحده، و فيه بحث فانه يقتضى أن يكون الفعل و الحرف اذا كانا متحدى المعنى داخلين في العلم أو المتواطيء أو المشكک مع انهم لايسمّونهما بهذه الاسامى بل قد تحقق فى موضعه أن معنييهما لا يتصفان بالكلية و الجزئية فتأمل فيه.

إصطلاح المنطقيّين، و فى عرف النُّحاة) أى فى إصطلاحهم **(فعلٌ)** و قوله: و بدونها إسم أى و اللّفظ المفرداان استقلّ فى دلالته على معناه بأن لايحتاج فيها بحسب أصل الوضع إلى ضمٍّ ضميمة بدون الدّلالة بهيئته على أحد الأزمنة الثّلاثة: إسمٌ، سواءٌ لم يدلّ على الزّمان أصلاً كزيد، أو دلّ لكن لابالهيئة بل بواسطة المادّة كالصّبوح و الغبوق و اليوم و الأمس و الغد، أفاده المحقّق الدّوّانى قدّس سرّه فى حاشية التّهذيب. و انّما قيّدنا بقولنا: بحسب أصل الوضع ليدخل أسماء الأشارة فأنّها مستقلّة بحسب أصل الوضع و غير مستقلّة بحسب الأستعمال. **(قوله: و الاّ) (أى و إن لم يستقلّ)** أى اللّفظ المفرد **(فى الدّلالة)** أى فى دلالته على معناه بأن إحتاج إلى لفظ اٰخر **(فأداة فى عرف المنطقيّين، و حرف عند النّحاة)** أى فى عرفهم. قال بعض الأفاضل قدّس سرّه: يفهم منه أنّ كلّ ما يسمّى أداةً عند المنطقيّين يسمّى حرفاً عند النُّحاة و ليس كذلک لأنّ بعض ما يسمّى أداةً عند المنطقيّين ككان و أخواته لايسمّى حرفاً عند النُّحاة وكذا بعض ما يسمّى أداة عند هم كهو لا يسمّى حرفاً عند النُّحاة، فالصّواب أن يقول: و حرفٌ و فعلٌ و إسمٌ عند النُّحاة إهـ

{فى المفرد أيضاً}

(قوله: و أيضاً) (مفعولٌ مطلق لفعل محذوف، أى اٰض) التّقسيمُ **(أيضاً أى رجع**

قوله: (ان اتحد) أي وحد معناه.

قوله: (فمع تشخصه) اى جزئيته.

قوله: (وضعاً) أي بحسب الوضع دون الاستعمال فان ما يكون مدلوله كلياً في

رجوعاً، و فيه) أي في قوله: أيضاً **(إشارةٌ)** منه **(إلى اَنّ هـذه القسـمة أيضاً)** أي كالقسمة الأولى **(لمطلق المفرد)** أي من غير تقييده بكونه إِسماً أوكلمةً أو أداةً **(لاللأسم وحده)** خلافاً لصاحب الرّسالة الشّمسيَّة حيث جعلها مختصّة بالأسم، و انما تكون لمطلق المفرد لاللأسم وحده لأنّ الفعل قد يكون مشتركاً كعسعس فأنّه جاء بمعنى أقبل و أدبر و مجازاً كقتل إذا أستعمل بمعنى ضرب ضرباً شديداً و حقيقةً إذا أستعمل في معناه و منقولاً كصلّى بمعنى: دعا و فعل العبادة المخصوصة، **(و فيه)** أي و في كون هذه القسمة لمطلق المفرد **(بحثٌ)** أي إشكالٌ **(فأنّه يقتضي أن يكون الفعل والحرف إذا كانا متّحدى المعنى)** أي إذا وحد معناهما **(داخلين في العلم، أو المتواطئ، أو المشكّك مع أنّهم)** أي المنطقيّين **(لايسمُّونهما)** أي الفعل و الحرف **(بهذه الأسامى)** لأنّها من خصايص الأسماءِ، **(بل قد تحقّق في موضعه)** و هو: علم النّحو **(أنّ معنييهما لايتّصفان[1] بالكلية)** فلا يكونان متواطياً و لا مشككاً لأنّهما كلّيان (و) لا بـ **(الجزئيّة)** فلا يكونان علماً لأنّه جزئيٌّ، **(فتأمّل فيه)** أي في البحث المذكور، لعلّه إشارةٌ إلى أنّه كان الأولى أن يجعل التّقسيم إلى العلم و المتواطئِ و المشكّك للأسم وحده، و التّقسيم إلى البواقي لمطلق المفرد، أو إلى انَّ مناط الكلية و الجزئية على الأستقلال و الحرف ليس مستقلاً و الفعل أيضاً بأعتبار معناه المطابقيّ غير مستقلّ فلايتّصف معناهما بالكلية و الجزئيّة، أو إلى انّ البحث غير وارد و تقريره: انّه لايلزم إذا قسّم المفرد إلى الكلمة و الأسم و الأداة ثمّ قسّم إلى شيء اخر أن يكون التّقسيم الثّاني لجميع الأقسام الأولى، أفاده بعض المشايخ. **(قوله: إن اتّحد)** فسّره المحشّي بقوله: **(أي وحد معناه)** ليناسب قوله الأتي: و إن كثر، و لئلاّ يتوهّم انّ المراد: إتّحاد اللّفظ مع معناه في العدد كما هو المتبادر، وَ الّلازم أن يكون الأعلام المختلفة الموضوعة لمعنى واحد

١ـ والتّسمية بالعلم و المتواطئ و المشكك فرع الأتّصاف بالكلية و الجزئيّة. «الشّارح»

أصل الوضع و مشخصاً في الاستعمال كأسماء الاشارة على رأي المصنف لا يسمى علماً، و هيهنا كلام و هو: ان المراد بالمعنى في هذا التقسيم إمّا الموضوع له تحقيقاً أو ما استعمل فيه اللفظ سواء كان وضع اللفظ له تحقيقاً أو تأويلا، فعلى الاول لا يصح عد الحقيقة و المجاز من أقسام متكثر المعنى، و على الثاني يدخل

كغلامعلى الرّضا و غلامحسين و عليمحمّد مثلاً علماً، لعدم إتفاق اللّفظ و المعنى فأنّ المعنى واحد وهو: الذّات و الأعلام كماترى فوق الواحد. **(قوله: فمع تشخّصه) (أى)** فمع **(جزئيّته)** أى المعنى و المراد بالجزئيّة: أن لايجوّز العقل صدقه على كثيرين كزيد. **(قوله: وضعاً)** قيدٌ إحترازيٌ **(أى)** يشترط أن يكون جزئيّة المعنى **(بحسب)** أصل **(الوضع)** فيه إشارة إلى انّ قوله: وضعاً، تمييزٌ **(دون)** حسب **(الأستعمال)** وذلک ثابتٌ **(فأنّ ما)** أى اللّفظ المفرد الّذى **(يكون مدلوله)** أى معناه و مفهومه **(كليّاً فى أصل الوضع)** الأضافة بيانيّة **(و مشخصاً)** أى جزئيّاً **(فى الأستعمال)** مثاله **(كأسماءِ الأشارة)** و نحوها: من الضّمائر و الموصولات بناءً **(على رأى)** حضرة **(المصنّف)** قدّس سرُّهُ حيث يرى انّ لفظ هذا مثلاً موضوع لكلّ مشاراليه مذكّر وكذا الّذى و هو موضوعان لكلّ مذكّر ثمّ يستعمل كلّ منها فى شىء معيّن، **(لا يسمّى علماً)** لأنّ العلم موضوع للجزئىّ، فينبغى قيد وضعاً لأخراجها و امّا على مذهب حضرة السّيّد قدّس سرّه فهى موضوعةٌ للجزئىّ. **(و هيٰهنا)** أى فى هذا المقام **(كلام)** على وجه الأعتراض على المصنّف، **(و هو: انّ المراد)** أى مراده **(بالمعنى فى هذا التّقسيم)** حيث قال: إن اتّحد معناه إلخ و إن كثر إلخ: **(إمّا الموضوع له تحقيقاً)** أى المعنى الحقيقىّ الّذى وضع له اللّفظ كالحيوان المفترس الموضوع له لفظ الأسد، **(أوما)** أى أو المعنى الّذى **(أستعمل فيه اللّفظ سواء)** فى كون المراد به: المعنى الّذى أستعمل فيه اللّفظ، **(كان وضع اللّفظ له)** أى لذلک المعنى **(تحقيقاً)** أى لامجازاً كالأسد للحيوان المفترس، **(أو تأويلاً)** أى مجازاً كما إذا استعمل فى الرّجل الشّجاع نحو: رأيت أسداً فى الحمّام و ايّاًمّا كان فلا يخلو عن إشكالٍ، **(فعلى)** التّقدير **(الأوّل)** و هو: كون المراد به المعنى الحقيقىّ: **(لايصحّ عدّ)** المصنّف **(الحقيقةَ و**

وَ بِدوُنِهِ: مُتَواطٍ إِنْ تَساوَتْ أَفْرادُهُ، وَ مُشَكِّكٌ إِنْ تَفَاوَتَتْ بِأَوَّلِيَّةٍ أَوْ أَوْلَوِيَّةٍ، وَ إِنْ كَثُرَ فَأِنْ وُضِعَ لِكُلٍّ: فَمُشْتَرَكٌ وَ إِلّا فإِنِ اَشْتَهَرَ فِي الثَّانِي:

نحو أسماء الاشارة على مذهب المصنف في متكثر المعنى و يخرج عن متحد المعنى، فلا حاجة في اخراجها (جه) الى التقييد بقوله: (وضعاً).

قوله: (ان تساوت) أي يكون صدق هذا المعنى الكلى على تلك الافراد على السوية.

المجازَ من أقسام متكثّرالمعنى) لأنّ معنى كلامه: اللّفظ المفردان اتّحد معناه الحقيقيُّ الخ و إِن كثر معناه الحقيقى إِلخ، و معلوم انّ المعنى الحقيقيَّ للحقيقة و المجاز واحدٌ، **(و على)** التّقدير **(الثّانى)** و هو: كون المراد به: المعنى الَّذى استعمل فيه اللّفظ مطلقاً: **(يدخل نحو أسماءِ الأشارة)** من الضَّمائر و الموصولات بناءً **(على مذهب المصنّف)** و رأيه **(فى متكثّر المعنى، و يخرج عن متّحد المعنى)** تفسير لقوله: يدخل الخ إِذ المعنى: اللّفظ المفرد إِن اتّحد معناه المستعمل هو فيه مطلقاً. و ان كثر معناه المستعمل هو فيه مطلقاً، و معلوم انّ معنى نحو أسماءِ الأشارة المستعمل فيه اللّفظ مطلقاً، متكثّر غير واحد، واذا خرج عن متّحد المعنى، **(فلاحاجة)** موجودة **(فى إِخراجه)** أى إِخراج نحو أسماءِ الأشارة عن تعريف العلم **(إِلى التّقييد)** أى تقييدِ المصنِّف جزئيَّةَ المعنى **(بقوله: وضعاً،)** فهو لغو. قال بعض الأفاضل من الأكراد قدّس سرّه: أقول: نختار الأوّل أى المراد بلفظ معناه: الموضوع له الحقيقىّ، و اَنَّ فى ضمير قوله: و إِن كثر إِستخداماً فأنّ المراد به: المستعمل فيه اللّفظ فيصحّ عدّالحقيقة و المجاز من أقسام متكثّر المعنى، لكن بقى بعد هذا الجواب الأعتراض، فأنّه لاُحاجة إِلى قيد وضعاً لخروج نحو أسماءِ الأشارة بضمير تشخّصه الرّاجع إِلى معناه المراد به: الموضوع له الحقيقىّ، و الحق أن يجاب بأنّا نختار الثّانى أى اَلمُرادُ بلفظ معناه: ما استعمل فيه اللّفظ مطلقا، و نقول: المراد بأتّحد معناه: الأتّحادُ فى الملاحظة و الأعتبار و المعنى: إِن لوحظ و آعتبر المفرد بالقياس إِلى معنى واحد فمع تشخّصه وضعاً

قوله: (ان تفاوتت) أي يكون صدق هذا المفهوم على بعض الافراد مقدماً على صدقه على بعض آخر بالعلية أو يكون صدقه على بعض أولى و أنسب من صدقه على بعض آخر و غرضه بقوله: (ان تفاوتت بأولية أوأولوية) مثلا فان التشكيك لا ينحصر فيهما، بل قد يكون بالزيادة و النقصان أو بالشدة و الضعف.

قوله: (و ان كثر) أي اللفظ المفردان كثر معناه المستعمل هو فيه فلا يخلو إمّا أن يكون موضوعاً لكل واحد من تلك المعاني ابتداءً

علمٌ و يجوز أن يلاحظ و يعتبر نحو أسماءِ الإشارة بالقياس إلى معنى واحد فيصدق عليه بهذا الأعتبار أنّه متّحد معناه فيحتاج لأخراجه إلى قيد وضعاً إهـ. (**قوله: إن تساوت**) (**أى يكون**) قال المحقّق البينجوينىُّ رحمه آلله: بل الصَّواب: أى يكن إهـو أقول: وجهه ظاهرٌ لأنّ حكم المفسِّر حكم المفسَّر و كذا الحال فى الكلام الآتى (**صدق هذا المعنى الكلّى**) الكلّيّة يفهم من قوله: و بدونه أى التّشخّص و الجزئيّة (**على تلك الأفراد**) أى على أفراده (**على السَّويَّة**) أى بلاتفاوة و فرق كالأنسان فأنّه كلى متواطئ يكون صدقه على جميع أفراده الأعمّ من الأسود و الأبيض و الأحمر والأثمر و الحَسَنِ و القبيح و الغنىّ و الفقير إلى غير ذلک على السَّويّة و بلاتفاوة و سلب تلک المنافاة إنما هو بالأولّية والأولويّة و إن كانت موجودةً بوجه اخر كالعالميّة و الجاهليّة و الفقر و الغنى و غير ذلک. (**قوله: إن تفاوتت**) (**أى يكون صدق هذا المفهوم**) أى هذا المعنى الكلّى ففى الكلام تفنّنٌ (**على بعض الأفراد**) أى أفراده (**مقدّماً على صدقه على بعض اخر**) منها (**بالعلّيّة**) أى بسبب كون المقدّم الصّدق علّة للمؤخّر الصّدق و هذا: معنى الأوّليّة فى المتن مثاله: كالوجود فأنه كلّىٌ مشكّک يكون صدقه على الأب مقدّماً على صدقه على الأبن فأنّ المقدّم و هو: الأب علّة للمؤخّر و هو: الأبن، (**أو يكون صدقه**) أى المفهوم الكلّى (**على بعض**) أفراده (**أولى و أنسب من صدقه على بعض اخر**) منها كالنُّور فأنّه كلى مشكّک يكون صدقه على الشَّمس أولى وأنسب من صدقه على القمر وكذا صدقه على القمر أولى و أنسب من صدقه على سائر الكواكب و هكذا (**و غرضه**) أى المصنّف قدّس سرُّهُ (**بقوله: إن**

بوضع عليحدة أو لا يكون كذلک، و الاول يسمى مشتركاً كالعين للباصرة و للذهب و للذات، و على الثانى فلا محالة أن يكون اللفظ موضوعاً لواحد من تلک المعاني اذ المفرد قسم من اللفظ الموضوع، ثم انه ان استعمل في معنى آخر فان اشتهر في هذا المعنى الثاني و ترک استعماله في المعنى الاول بحيث يتبادر منه المعنى الثاني اذا أطلق مجرداً عن القراين فهذا يسمى منقولا و ان لم يشتهر في الثاني و لم يهجر في الاول بل يستعمل تارة في الاول و اخرى في الثاني، فان استعمل في الاول أي المعنى الموضوع له يسمى اللفظ حقيقة، و ان استعمل في الثاني الذي هو غير الموضوع له يسمى مجازاً.

تفاوتت بأوّليّة، أَو أولويّة) كانَ **(مثلاً)** لا إنحصاراً، و ذلک ثابتٌ **(فأنَّ التَّشكيکَ لاٰ ينحصر فيهما)** أى فى الأوّليّة و الأولويَّة، **(بل قد يكون)** أى التّشكيک **(بالزّيادة و النّقصان)** هذا فى الكمّيّات، كالمقدار فأنّه كلّيٌّ مشكِّکٌ يكون صدقه على خمسة أذرع أزيد من صدقه على ثلاثة أذرع، **(أو بالشّدّة و الضّعف)** و هذا فى الكيفيّات كالبياض، فأنّ صدقه على الثَّلج أشَدُّ من صدقه على القرطاس. سمّى مشكّكاً لأنَّه يشكّک الأنسانَ فى مفهومه.

{أقسام متكثّر المعنى}

(قوله: و إن كثر) **(أى اللَّفظ المفرد إن كثر معناه المستعمل هو)** راجعٌ إلى اللّفظ **(فيه)** راجع إلى المعنى، و فيه إشارة إلى الأستخدام فى ضمير كثر **(فلا يخلو)** جزاء الشَّرط **(إمّا أن يكون)** أى اللّفظ المفرد **(موضوعاً لكلِّ واحد من تلک المعانى)** أى المتكثّرة (إبتداءً) أى أوّلاً **(بوضع عليحدة)** أى مستقلّ بحيث لوكان له عشرة معان لكان له عشرة أوضاع، و المراد بقوله: إبتداءً: عدم ملاحظة المناسبة بينه و بين المعنى الأوّل فيشمل المرتجل كجعفر المنقول من النّهر الصَّغير الى العلم و يخرج المنقول إذ لاٰبُدَّ فيه من المناسبة لاٰ شُبْهَةَ و ليس وضعه إبتدائيّاً بل بآعتبار الشُّهرة، أفاده بعض الأعلام **(أو لاٰيكون كذلک)** أى موضوعاً لكلِّ واحد منها إبتداءً بوضع عليحدة (و) القسم **(الأوّل يسمّى مشتركا)** لفظيّاً، و امّا المشترک المعنوىّ فهو و إن كثر معناه لكنَّ وضعه واحدٌ، كالهداية عند من يقول بأشتراكها المعنوىّ و هى: الدَّلاٰلة المطلقة، و لها

ثم اعلم: ان المنقول لابد له من ناقل من المعنى الاول المنقول منه الى المعنى الثاني المنقول اليه، فهذا الناقل إمّا أهل الشرع، أو أهل العرف العام، أو أهل العرف

شعبتان: الأيصال و الأرائة، مثال القسم الأوّل: (**كالعين**) الموضوعة تارةً (**للباصرة و**) تارةً (**للذّهب و**) تارةً (**للذّات**) فلها ثلاثة معان و ثلاثة أوضاع (**و على**) التّقدير (**الثّانى: فلامحالة أنْ يكون اللّفظ موضوعاً لواحد من تلك المعانى**) أى المتكثّرة و انّما قال: فلامحالة، لأنّ الشّق الثّانى يحتمل قسمين: هذا القسم أى كون اللّفظ موضوعاً لواحد من تلك المعانى، و اللّفظ الّذى لم يوضع لشئ منها والأخير ليس ممّا نحن فيه إذالبحث فى اللّفظ الموضوع (**إذ المفرد قسم من اللّفظ الموضوع**) تعليل لقوله: فلا محالة إلخ أى فلابدّ من وضعه لواحد منها. (**ثمّ إنّه**) أى اللّفظ الموضوع لواحد من تلك المعانى (**إن استعمل فى معنى اخر**) أى غير الأوّل الموضوع له اللّفظ (**فـ**) **لأيخلوفـ** (**إن اشتهر فى هذا المعنى الثّانى**) أعنى: المستعمل فيه اللّفظ، (**و ترك إستعماله فى المعنى الأوّل**) أعنى: الموضوع له اللّفظ (**بحيث يتبادر**) الذّهن (**منه**) أى من ذلك اللّفظِ (**الْمَعنى الثّانى إذا أطلق**) أى اللّفظ حالكونه (**مجرّداً عن القراين**) الدّالة على واحد منها (**فهذا**) القسم (**يسمّى**) فى الأصطلاح: (**منقولاً**) لنقله من المعنى الأوّل إلى المعنى الثّانى، (**و إن لم يشتهر**) أى اللّفظ الموضوع لواحد من تلك المعانى المستعمل فى معنى اخر (**فى**) المعنى (**الثّانى، و لم يهجر**) أى لم يترك إستعماله (**فى**) المعنى (**الأوّل، بل يستعمل تارةً فى**) المعنى (**الأوّل و**) تارةً (**أخرى فى**) المعنى (**الثّانى ف**) لأيخلو أيضاً، فـ(**إن استعمل فى**) المعنى (**الأوّل أى المعنى الموضوع له يسمّى اللّفظ**) فى العرف، (**حقيقةً**) لأنّه موضوع له فى الحقيقة كالأسد للحيوان المفترس، (**و إن استعمل فى**) المعنى (**الثّانى الّذى هو غير الموضوع له يسمّى**) أى اللّفظ، (**مجازاً**) كالأسد للرّجل الشّجاع. (**ثُّم**) أى بعد أن علمت الأقسام المذكورة لمتكثّر المعنى، (**إعلم:**) أيضاً (**اَنَّ**) اللّفظ (**المنقول لابُدَّ له من ناقل من المعنى الأوّل المنقول منه**) صفة للمعنى الأوّل أى الّذى نقل منه اللّفظ (**إلى المعنى الثّانى المنقول إليه**) صفة للمعنى الثّانى أى الّذى نقل إليه اللّفظ (**فهذا النّاقل: إمّا أهل الشّرع**) خصّصه بالذّكرو إن كان داخلاً فى العرف الخاصّ لشرفه. قال المحقّق

فَمَنْقُولٌ، يُنْسَبُ إِلى النَّـاقِلِ وَ إِلّا فَـحَقِيقَةٌ وَ مَـجازٌ. (فَـصْلٌ) اَلْمَفْهُومُ: إِنِ اَمْتَنَعَ فَرْضُ صِدْقِهِ عَلىٰ كَـثِيرِينَ: فَـجُزْئِيٌّ وَ إِلّا فكلّيٌّ، إِمْتَنَعَتْ أَفْرادُهُ، أَوْ أَمْكَنَتْ وَ لَمْ تُوجَدْ، أَوْ وُجِدَ الْوَاحِـدُ فَقَط مَعَ إِمْكانِ الْغَيْرِ، أَوْ إِمْتِناعِهِ.

الخاص و اصطلاح خاص كالنحوي مثلا فعلىٰ الاول يسمى منقولا شرعياً، و على الثاني عرفياً و على الثالث اصطلاحياً، و الى هذا أشار بقوله: ينسب الى الناقل.

قوله: (المفهوم) أي ما حصل عند العقل، اعلم: ان ما استفيد من اللفظ باعتبار انه فهم منه يسمى مفهوماً، و بأعتبار انه قصد منه يسمى معنى و باعتبار ان اللفظ دال عليه يسمى مدلولا.

الدَّوّانيُّ قدّس سرُّهُ فی حاشية الرِّسالة: الشَّرع و إن كان داخلاً فی العرف الخاصّ إلاّ انّ العرف إتّفقو آعلى ذكره فی مقابلة العرف فلذلک جعل قسيماًله إهـ. **(أو أهل العرف العامّ)** أی لأيتعيّن النّاقل، **(أو أهل العرف الخـاصّ)** و قوله: **(و إصـطلاح خاصّ)** عطف تفسيريٌّ **(كالنّحویِّ مثلاً)** مثال لأهل العرف الخاصّ و قوله: مثلاً أی و غرضی بقولی: كالنحوّیِّ كان مثلاً لا إنحصاراً فأن الأصطلاح الخاصّ لأيختصّ بالنَّحویِّ، **(ف)** هو **(على)** التَّقدير **(الأوّل: يسمى منقولاً شرعيّاً)** كالصَّلوة الموضوعة للدُّعاءِ أی طلب الرَّحمة ثمّ نقلها أهل الشّرع إلی الأفعال و الأقوال المفتتحة بالتّكبير المختتمة بالتَّسليم للمناسبة بينهما، **(وعلى)** **التّقدير (الثَّانی:)** يسمّى منقولاً **(عرفيّاً)** كالدَّابّة الموضوعة إبتداءً لكلِّ مايدبّ على الأرض ثمّ نقله أهل العرف إلی ذات القوائم الأربعة للمناسبة بينهما **(و على)** التَّقدير **(الثَّـالث:)** يُسمّى منقولاً **(إصـطلاحيّاً)** كالفعل الموضوع إبتداءً لما صدرعن الفاعل كالنَّصر و الضَّرب و غيرهما ثُم نقله النَّحويّون إلی مادلّ على معنى فی نفسه، مقترنٍ بأحَدِ الأزمنة الثَّلاثة. **(و إلی هذا)** البيان **(أشار)** أی المصنّف طيّب آلله ثراه **(بقوله: ينسب الى النَّاقل)** أی إلی ناقله.

{فی الكلّیّ والجزئی}

(قوله: المفهوم) سواءٌ كان مركباً أو مفرداً كما يَدلُّ عليه التَّمثيل بنحو مفهوم واجب

قوله: (فرض صدقه على كثيرين) الفرض هيهنا بمعنى: تجويز العقل لا التقدير فانه لا يستحيل تقدير صدق الجزئي على كثيرين.

قوله: (امتنعت أفراده) كشريک الباریٔ عزّ اسمه.

قوله: (أو أمكنت) أي لم يمتنع أفراده في الخارج، فيشمل الواجب و الممكن الخاص كليهما.

قوله: (و لم توجد) كالعنقاء.

الوجود والمفهوم له معنيان: الأوّل: ما فهم من اللّفظ، و الثّانى: ماحصل عند العقل و المراد به هنا: الثّانى كما قال المحشّى رحمه آلله: **(أى ماحصل عند العقل)** حصولاً ظلّيّاً. **(إعلم)** أيّها المتعلّم: **(انّ ما)** أى الشّئ الّذى **(أستفيد من اللّفظ)** أى أفاده اللّفظ له ثلاثة أسماء، تتّفق بالحقيقة و تختلف بالأعتبار، فـ**(بأعتبار انّه)** أى ما استفيد من اللّفظ **(فهم منه)** أى من اللّفظ **(يسمّى مفهوماً، و بأعتبار انّه قصد منه)** أى من اللّفظ **(يسمّى معنى)** و مقصوداً، **(و بأعتبار أنّ اللّفظ دالٌّ عليه)** أى على المستفاد منه **(يسمّى مدلولاً)** مثلاً انّ ما أفاده لفظ زيد و هو: ذاته يسمى مفهوماً و معنى و مدلولاً بتلک الأعتبارات.

(قوله: فرض صدقه على كثيرين) أى فرض حمله على كثيرين لأنّ الصّدق و القول إذا تعدّيا بعلى كانا بمعنى الحمل «تنبيهٌ» إعلم: اَنّ الفرض له ثلاثة معان: الأوّل: الواجب المقابل للمستحبِّ، و الثّانى: التّقدير الّذى يستفاد من أدوات الشّرط، و الثّالث: تجويز العقل أى حكمه بجواز شىء و المراد به هيهنا: الأخير كما قال: **(الفرض هيهنا)** أى فى هذا المقام لافى مقام اخر **(بمعنى: تجويز العقل)** أى حكمه بجواز صدق المفهوم على كثيرين **(لا)** الواجب كما هو ظاهرٌ و لا **(التّقدير فأنّه)** أى الشّأن و الحال **(لا يستحيل تقدير صدق الجزئىّ على كثيرين)** لجريان التّقدير فى المحالات أيضاً ألاترى إلى قوله تعالى: لو كان فيهما الهة إلاّ آللهُ لفسدتا ثم إعلم: اَنَّ الغَرَض من هذا الكلام كما قال بعض الأعلام: دفع ما يتوهّم فى هذا المقام: من أنَّ تعريفَ الكلى و الجزئىّ بما ذكره المصنِّف ليس بصحيح، إذ يصدق على زيد مثلاً انه

قوله: (مع إمكان الغير) كالشمس.
قوله: (أو امتناعه) كمفهوم واجب الوجود.

لاُ يمتنع فرض صدقه على كثيرين إذ يمكن للعقل أن يفرض اَنَّ ذاته لو كان صادقاً على كثيرين، يكون كلّياً فيلزم كون زيد كلياً مَعَ انّه لمشار إليه جزئىّ و حاصل الدَّفع: انّه ليسَ المراد به إلاّ تجويز العقل، فلا يحكم بجواز صدق زيد مثلاً على كثيرين فالتَّعريف خالٍ عن الأشكال. (**قوله: إمتنعت أفراده**) أى من حيث الوجود الخارجىّ مثاله: (**كشريك البارئ عَزَّ إسمُهُ**) فأنّه كلىٌّ فرضىٌّ لاُيمتنع أن يحكم العقل بجواز صدقه على كثيرين و أفراده ممتنعةٌ فى الخارج إذ لو كان فيهما الهة إلاّالله لفسدتا. (**قوله: أوأمكنت**) إعلم: أنّ الأمكان إمّا عامٌّ أو خاصٌّ و الأوّل له إعتباراتٌ ثلاثةٌ: لأنّه إمّا عامٌّ مطلق أى غير مقيّد بجانب الوجود و العدم، أو مقيّد بجانب الوجود، أو بجانب العدم، فهيٰهنا إعتراضٌ على المصنّف قدّس سرّه و هو اَنَّ المراد بقوله: أمكنت إمّا الأمكان الخاصّ، أو الأمكان العامّ و ايّاماًكان فلا يجوز لأنّه يلزم على الأوّل جعل قسيم الشّئ قسماً منه إذ الواجب قسيم للأمكان الخاصّ و قد جعله قسماً منه و على الثّانى كون قسم الشّئ قسيماً له إذ الإمتناع قسم من الأمكان العامّ و قد جعله قسيماً له و إلى ردّه أشار بقوله: (**أى لم يمتنع أفراده فى الخارج**) أى ليس المراد بقوله: أمكنت: الأمكان العامُّ المطلق، حتّى يلزم جعل قسم الشّئ قسيماً له، و لاُالأمكان الخاصّ حتّى يلزم جعل قسيم الشّئ قسماً منه، بل المراد: الأمكان العامّ المقيّد بجانب الوجود: أى ليس عدمه ضروريّاً سواءٌ كان وجوده ضروريّاً كالواجب أو لاُ كعدمه كالممكن الخاصّ و هذا معنى قوله: (**فيشمل**) أى قوله: أمكنت (**الواجب**) فهو ما لاُيكون عدمه ضروريّاً و لكنّ وجوده ضروريٌّ (**والممكن الخاصّ**) فَهو مالاُيكون عدمه و لاُوجوده ضروريّاً (**كليهما**) أفاده بعض مشايخنا. (**قوله: و لم توجد**) أى أفراده مثاله: (**كالعنقاءِ**) طائرٌ خيالىّ، لاُ تمتنع أفراده فى الخارج مع أنّه لاُوجود لها فيه. (**قوله: مع إمكان الغير**) أى مع إمكان غيره مثاله: (**كالشّمس**) أى كمفهومها و هو: كوكبٌ نهاريٌّ يضئ العالم، فأنّه قد وجد من هذا فردٌ واحد، و هو: شمس العالم مع

أَوِ الْكَثِيرُ مَعَ التَّنَاهِي أَوْ عَدَمِهِ. وَ الْكُلِّيَانِ إِنْ تَفَارَقَا كُلِّيّاً: فَمُتَبَايِنَانِ، وَ إِلَّا فَأَنْ تَصَادَقَا كُلِّيّاً مِنَ الْجَانِبَيْنِ: فَمُتَسَاوِيَانِ وَ نَقِيضَاهُمَا كَذٰلِكَ،

قوله: (مع التناهي) كالكواكب السبع السيارة.

قوله: (أو عدمه) كمعلومات البارئ عزّ اسمه، و كالنفس الناطقة على مذهب الحكماء.

قوله: (و الكليان ان تفارقا كلياً من الجانبين فمتباينان) أى كل كليين لابد من

إمكان غيرها عند من يجوّز وجودَ شمس أخرى. (**قوله: أو إمتناعه**) أى مَعَ إمتناع غيره (**كمفهوم واجب الوجود**) فأنّه وجد الواحد منه و هو: الحقُّ جلَّ جلاله و يمتنع غيره إذ لوكان فيهما الهة إلاّ آلله لَفَسَدتا. (**قوله: مع التَّناهى**) أى مع تناهيها (**كـ**) مفهوم (**الكواكب السَّبع السَّيَّارة**) و هى: الشَّمسُ و القمرُ و العُطارِدُ والزُّهرة و المرّيخ و المشترى و الزُّحل هذا عند القدماءِ و امّا المتأخّرون فزاد و آعليها الأورانوس و النِّبتون و البلوتون، فهذا مثالٌ للتّناهى أو للأفراد المتناهية فلا حاجة إلى حذف المضاف. (**قوله: أو عدمه**) أى مع عدم تناهيها (**كا**) مفهوم (**معلومات البارىء عزّ إسمه**) مثالٌ للكلّى اللاّمتناهى أو للأفراد الّلامتناهية فلا حاجة إلى الحذف، (و **كالنّفس النَّاطقة**) و هى: الجوهر المجرَّد المتعلّق بالبدن تَعَلُّقَ التّدبير و التَّصرُّف، بناءً (**على مذهب الحكماء**) القائلين بأنّ العالم قديم زمانيٌّ.

{فى النِّسَبِ الأربعِ}

(**قوله: و الكلّيان إن تفارقا كلّياً من الجانبين: فمتباينان**) قال بعض المشايخ قدّس سرّه: خصّ البحث بهما، لأنّه لايبحث فى الفنّ عن الجزئىّ إلاّ بالأستطراد، لأنّه ليس كاسباً و لاٰ مكتسباً، و أيضاً لاٰ يجرى جميع النِّسب فى الجزئيّين و لاٰ فى الجزئىِّ و الكلّىِّ، إذ ليس فى الأوّل إلاّ التّباين أو المساواة و ليس فى الثّانى إلاّ التّبائن أو العموم المطلق إهـ(**أى كلُّ كلّيين**) أشار بالتّفسير إلى أنّ اللاّم فى قوله: و الكلّيان، للأستغراق

أن يتحقق بينهما احدى النسب الاربع التباين الكلي و التساوي و العموم المطلق، والعموم من وجه.

و ذلک لانهما اما أن لا يصدق شيئ منهما على شيئ من أفراد الاخر، أو يصدق فعلى الاول فهما متباينان، كالانسان و الحجر، و على الثاني فاما أن لا يكون بينهما صدق كلي من جانب أصلا أو يكون، فعلى الاول فهما أعم و أخص من وجه كالحيوان و الابيض، و على الثاني فاما أن يكون الصدق الكلي من الجانبين أو من جانب واحد، فعلى الاول فهما متساويان، كالانسان و الناطق و على الثاني فهما أعم و أخص مطلقاً، كالحيوان والانسان.

و فيه: أنّ الكلام فى الكلّيات الّتى لها مصداق فى الذّهن أو الخارج كما سيأتى إنشاء آلله تعالى (**لابدَّ من أن يتحقّق بينهُما إِحدى النّسب الأربع**) و هى: (**التّباين الكلّيُّ و التّساوى و العموم**) والخصوص (**المطلق و العموم**) والخصوص (**من وجه**) و امّا التّبايُنُ الجزئيُّ كما سيأتى فتارةً يكون فى ضمن العموم من وجه و تارة فى ضمن التّباين الكلّىّ فلايرد انَّ تقسيمَ النّسب الى الأربع غير خاصّ أفاده بعض الأفاضل. (**و ذلک**) أى و إنحصار النّسب فى الأربع ثابتٌ (**لأنّهما**) أى لأنّ الكلّيين (**إمّا أن لايصدق شىء منهما على شىء من أفراد**) الكلّى (**الاُخر**) أصلاً أى لايحمل لاكلياً و لاجزئياً، (**أو يصدق**) أى يحمل شىء منهما على شىء من أفراد الاُخر (**فعلى**) التّقدير (**الأوّل: فهما متباينان**) أى النّسبة بينهما: التّباين الكلىّ مثالهما: (**كالأنسان و الحجر**) و الأيرانىّ و الصّينىّ و الموحّد و المشرک و الأنسان و الفرس و المربّع و المثلّث، فلا شئ من الموحّد بمشرک و لاشئ من المشرک بموحّد (**و على**) التّقدير (**الثّانى: فـ**) لايخلو فـ (**إمّا أن لا يكونَ بينَهما صدقٌ كُلىٌّ من جانب أصلاً**) بأن لا يحمل شئ من أحدهما على شئ من أفراد الاُخر حملاًكلّيّاً لا من جانب واحدٍ و لا من الجانبين بل يحمل جزئيّاً (**أو يكون**) بينهما صدقٌ كلّىّ (**فعلى**) الشّق (**الأوّل**) من شقّى التّرديد (**فهما أعمُّ**) من وجه (**و أخصُّ من وجه**) أى النّسبة بينهما العموم و الخصوص من وجه مثالهما: (**كالحَيوان و الأبيض**) فانّه لايصدق شىء منهما على

أَوْ مِنْ جٰانِبٍ وٰاحِدٍ: فَأَعَمُّ وَ أَخَصُّ مُطْلَقاً، وَ نَقِيضٰاهُمٰا بِالْعَكْسِ.

فمرجع التساوي الى موجبتين كليتين نحو: كل انسان ناطق، و كل ناطق انسان.

و مرجع التباين الى سالبتين كلّيّتين نحو: لا شيء من الانسان بحجر و لا شيء من الحجر بانسان.

و مرجع العموم و الخصوص مطلقاً الى موجبة كلية موضوعها الاخص و محمولها الأعمّ و سالبة جزئية موضوعها و الاعم و محمولها الاخص نحو: كل انسان حيوان، و بعض الحيوان ليس بانسان.

شئ من أفراد الأخر صدقاً كلّياً لا من الجانبين وَ لا من جانب واحد بل الصّدق بينهما جزئيٌ من الجانبين فمادّة اجتماعهما واحدة و هي: قولنا: بعض الحيوان أبيض و مادّة إفتراقهما ثنتان و هما قولنا: بعض الحيوان ليس بأبيض كالغنم السّوداء مثلاً و بعض الأبيض ليس بحيوان كالثّلج مثلاً، و بعبارة أُخرىٰ: يتصادق الحيوانُ و الأبيضُ على الغنم البيضاءِ و يتفارقان فى الغنم السّوداء و الثّلج. **(و على)** الشّقّ **(الثّانى)** منهما: **(فـ)** لايخلو أيضاً فـ**(إمّا أن يكون الصّدق الكلّيُّ)** أى حمل شئ من كلٍّ منهما على شئ من أفراد الأخر حملاً كلّيّاً **(من الجانبين أو من جانب واحد)** بأن يكون من الجانب الأخر جزئياً **(فعلى)** التّقدير **(الأوّل: فهما متساويان)** أى النّسبة بينهما التّساوى مثالهما: **(كالأنسان و النّاطق)** فأنّ الصّدقَ الكلّى فيهما من الجانبين نحو: كلّ إنسان ناطق و كلّ ناطق إنسانٌ **(و على)** التّقدير **(الثّانى: فهما أَعَمٌّ)** مطلقا **(و أخصّ مطلقا)** عن قيد من وجه أى يكون أحدهما أعمَّ من الأخر فلايكون أخصّ منه و الأخر أخصَّ فلايكون أعمّ أى النّسبة بينهما: العموم و الخصوص المطلق مثالهما: **(كالحيوان و الأنسان)** نحو: كلّ إنسان حيوان و بعض الحيوان ليس بأنسان و إذا عرفت ما ذكرنا. **(فمرجع التّساوى)** المرجع بكسر الجيم: مصدر ميميٌّ بمعنى الرّجوع، أى رجوع نسبة التّساوى **(إلى)** قضيّتين **(موجبتين كلّيّتين)** مأخوذتين من المتساويين بأن يجعل كلٌّ منهما موضوعاً و الأخر محمولاً و يحكم بينهما بالأيجاب الكلّيّ مثال ذلك **(نحو: كلّ إنسان ناطق و كلّ ناطق إنسانٌ، و مرجع التّباين)** الكلّيّ

و مرجع العموم من وجه الى موجبة جزئية و سالبتين جزئيتين نحو: بعض الحيوان أبيض، وبعضه ليس بأبيض، و بعض الا بيض ليس بحيوان.

قوله: (و نقيضاهما كذلک) يعني: أن نقيضي المتساويين أيضاً متساويان أي كلما صدق عليه أحد النقيضين صدق عليه النَّقيضُ الاخر اذ لو صدق أحدهما بدون الاخر لصدق مع عين الاخر، ضرورة استحالة ارتفاع النقيضين فيصدق عين الاخر بدون عين الاول لامتناع اجتماع النقيضين، و هذا يرفع التساوي بين العينين، مثلا

(إلى:) قضيّتين (سالبتين كلّيّتين) قال المحقّق البينجوينيُّ رحمه الله: دائِمتين لاٰ ضروريّتين إِذ لاٰ يصدق السَّلب الضَّروريُّ بين الفلک و السَّاكن مع أنَّهما متباينان بخلاف السَّلب الدَّائميّ إذ يصدق: لاٰشيء من الفلک بساكن دائماً كالعكس إهـ (نحو: لاٰ شيء من الأنسان بحجر و لاٰ شيء من الحجر بأنسان، و مرجع العموم و الخصوص مطلقا إلى:) قضيَّةٍ (موجبة كلّيّة موضوعها الأخص) كالإنسان (و محمولها الأعمّ) كالحيوان (و سالبةٍ جزئيّة مرضوعها الأعمّ و محمولها الأخصّ نحو: كلّ إنسان حيوان) مثال للموجبة الكلية (و بعض الحيوان ليس بأنسان) مثال للسَّالبة الجزئيّة، (ومرجع العموم) و الخصوص (من وجه إلى) قضيّة (موجبة جزئيّة و) قضيّتين (سالبتين جزئيّتين نحو: بعض الحيوان أبيض) إشارةٌ إلى مادّة الأجتماع (و بعضه ليس بأبيض و بعض الأبيض ليس بَحيَوان) إشارة إلى مادّتى الإفتراق.

(قوله: و نقيضا هما كذلک) (يعنى) أى حضرةُ المصنّف قدّس سرّه: (أنّ نقيضى المتساويين أيضاً) أى كعينيهما (متساويان) نحو: كلّ لاٰ إنسان لاٰ ناطق وكلّ لاٰ ناطق لاٰ إنسان (أى كلّما) أى كلّ شىء (صدق عليه أحد النّقيضين) أى أحد نقيضى المتساويين (صَدَقَ عليه النَّقيض الاٰخر) مثلاً إذا صدق اللاّ إنسان على الكتاب صدق عليه اللاّناطق قطعاً. (إِذ لو صدق أحد هما) أى أحد النّقيضين على شىء كصدق اللاّإنسان على الكتاب (بدون) صدق النّقيض (الاٰخر) عليه كاللاّناطق (لصدق) أى أحد النّقيضين و هو: اللاّإنسان (مع عين) النّقيض (الاٰخر) كالنّاطق، (ضرورة) أى من جهة ضرورة (إستحالة إرتفاع النّقيضين) أعنى: اللاّناطق و النّاطق عن شىء واحد و هو: الكتاب، لعدم خلوّه عن كونه ناطقاً و لاٰناطقاً، و إِذا صدق مع

لو صدق اللاانسان على شيء و لم يصدق عليه اللاناطق لصدق عليه الناطق فيصدق الناطق عليه هيهنا بدون الانسان، هذا خلف.

قوله: (و نقيضاهما بالعكس) أي نقيضا الاعم و الاخص مطلقاً أعم و أخص مطلقاً لكن بعكس العينين فنقيض الاعم أخص و نقيض الاخص أعم بمعنى: ان كلما صدق عليه نقيض الاعم صدق عليه نقيض الاخص و ليس كلما صدق عليه نقيض الاخص صدق عليه نقيض الاعم.

عين الأخر (**فيصدق عين**) النّقيض (**الأخر**) و هو: النّاطق (**بدون عين**) النّقيض (**الأوّل**) و هو: الأنسان، هذا خلفٌ (**لأمتناع إجتماع النّقيضين**) أعنى: النّاطق و اللاّإنسان فى شىء واحد، و هو: الكتاب (**و هذا**) أى صدق عين الأخر بدون صدق عين الأوّل (**يرفع التّساوى بين العينين**) أى بين عينيهما و هما: الأنسان و النّاطق أمثّل لک (**مثلاً**) لتعرفَ ما ذكرنا و أقول: (**لو صدق اللاّإنسان**) النّقيض للإنسان (**على شىء و لم يصدق عليه**) أى على ذلک الشئ (**اللّاناطق**) النّقيض للنّاطق، (**لصدق عليه النّاطق**) لأمتناع إرتفاع النّقيضين أعنى: النّاطق واللاّناطق عن ذلک الشّئ (**فيصدق النّاطق هيٰهنا**) أى فيما صدق اللاّإنسان عليه بدون اللاّناطق (**بدون**) متعلّق بيصدق (**الأنسان هذا خلف**) لثبوت التّساوى فى الصّدق الكلّيّ من الجانبين بينهما.
(**قوله: و نقيضاهما بالعكس**) (**أى نقيضا الأعم**) مطلقا (**و الأخصّ مطلقا أعم**) مطلقا (**و أخصّ مطلقا لكن**) دفع لِتَوَهُّم ناشٍ مِن قوله: أعمّ و أخصّ مطلقا (**بعكس العينين**) أى عينيهما فنقيض الحيوان: اللاّحيوان و نقيض الأنسان: اللاّإنسان لكن بعكس الحيوان و الأنسان (**فنقيض الأعمّ**) و هو: الحيوان (**أخصّ**) مطلقا من نقيض الأخصّ و هو: الأنسان (**و نقيض الأخصّ أعمّ**) مطلقا من نقيض الأعمّ و لمّا كان مبهماً فسّره بقوله: (**بمعنى: أنّ كلّما**) أى كلّ شىء (**صدق عليه نقيض**) العين (**الأعمّ**) مطلقا (**صدق عليه**) أى على ذلک الشّئ (**نقيض**) العين (**الأخص**) مطلقا نحو: كلّ لاٰ حيوان لاٰ إنسانٌ و بعض اللاّإنسان ليس بلاحَيَوان كالفرس و البقر و غيرهما من سائر أفراد الحَيَوان (**و ليس كلّما صدق عليه نقيض**) العين (**الأخص**) المطلق (**صدق**

أما الاول فلانه لو صدق نقيض الأعمّ على شئ بدون نقيض الاخص لصدق مع عين الاخص فيصدق عين الاخص بدون عين الاعم، هذا خلف مثلا لو صدق الّلاحيوان على شيء بدون اللانسان لصدق عليه الانسان و يمتنع هناک صدق الحيوان لاستحالة اجتماع النقيضين فيصدق الانسان بدون الحيوان.

و أما الثاني فلانه بعد ما ثبت ان كل نقيض الاعم نقيض الاخص لو كان كل

عليه نقيض) العين **(الأعمِّ)** المطلق فلايصحّ: كلّ لأإنسان لأحيوان لأنّ الفرس مثلاً لأ إنسان و ليس بلاحيوان.

(أمّا) إثبات المدّعى **(الأوّل)** و هو: كلّما صدق عليه نقيض الأعمّ صدق عليه نقيض الأخصّ **(فلأنّه)** أى الشّأن و الحال **(لو صدق نقيض)** العين **(الأعمِّ)** كاللاّحيوان **(على شيء)** كالحجر **(بدون)** صدق **(نقيض)** العين **(الأخصِّ)** كاللاّإنسان **(لصدق)** أى نقيض الأعمّ **(مع عين)** النّقيض **(الأخصّ)** و هو: الأنسان لأستحالة إرتفاع النّقيضين و هما: اللاّإنسان و الأنسان، لأنّ الشّئ إمّا لأإنسان أو إنسانٌ وَ إذا صدق مع عين الأخصّ فيلزم إجتماع النّقيضين و هما: اللاّحيوان والأنسان **(فيصدق عين)** النّقيض **(الأخصّ بدون)** صدق **(عين)** النّقيض **(الأعمّ)** فَيَصدُقُ الأنسانُ بدون الحَيون **(هذا خلفٌ)** لأنّ الأخصّ لأينفكّ عن الأعمّ أمثل لک **(مثلاً)** و أقول: **(لو صدق اللاّحيوان على شيء بدون)** صدق **(اللاّإنسان)** عليه **(لصدق عليه)** أى على ذلک الشّئ **(الأنسان)** لأستحالة إرتفاع النّقيضين **(و يمتنع هناک)** أى فيما صدق عليه اللاّحيوان مع الأنسان **(صِدْقُ الحَيَوان لأستحالة إجتماع النّقيضين)** و هما: اللاّحيوان و الحيوان فى شيء واحد **(فيصدق الأنسان بدون الحيوان)** هف، لأنّ الأنسان لابدَّ و أن يكون حيواناً **(و امّا)** إثبات المدّعى **(الثّانى)** و هو: أنّه ليس كلّما صدق عليه نقيض الأخصّ صدق عليه نقيض الأعمِّ **(فلأنّه)** أى الشّأن و الحال **(بعد ما ثبت)** انفاً **(أنّ كلّ نقيض)** العين **(الأعمّ نقيض)** العين **(الأخصّ)** مثلاً كلّ لأحيوانٍ لأإنسانٌ و بعبارة أخرى: انّ كّل ما صدق عليه نقيض الأعمِّ صدق عليه نقيض

وَإِلَّا: فَمِنْ وَجْهٍ وَ بَيْنَ نَقِيضَيْهِمَا تَبَايُنٌ جُزْئِيٌّ كَالْمُتَبَايِنَيْنِ.

نقيض الاخص نقيض الاعم لكان النقيضان متساويين فيكون نقيضاهماو هما العينان متساويين كما مرّ و قد كان العينان أعم و أخص مطلقاً هذا خلف.

قوله:(و الا: فمن وجه) أى إن لم يتصادقا كلياً من الجانبين و لا من جانب واحد أصلا: فمن وجه.

قوله: (تباين جزئي) التباين الجزئي هو: صدق كل من الكليين على شيء بدون الاخر في الجملة فان صدقا معاً أيضاً كان بينهما عموم و خصوص من وجه وان لم يتصادقاً معاً أصلا كان بينهما تباين كلي فالتباين الجزئي يتحقّق في ضمن العموم و الخصوص من وجه و في ضمن التباين الكلي أيضاً.

ثم ان الامرين اللذين بينهما عموم من وجه فقد يكون بين نقيضيهما أيضاً عموم من وجه كالحيوان و الابيض فان بين نقيضيهما و هما: اللاحيوان واللاأبيض أيضاً عموماً من وجه و قد يكون بين نقيضيهما تباين كلي كالحيوان و اللاإنسان فان بينهما عموماً من وجه و بين نقيضيهما و هما: اللاحيوان و الانسان مباينة كلية.

الأخصّ (**لو كان كلّ نقيض**) العين (**الأخصّ**) و هو: اللاّإنسان (**نقيض**) العين (**الأعمّ**) و هو: اللاّحَيوان بأن يقال: كلّ لاحَيوان لاإنسانٌ و كلّ لاإنسانٍ لاحيوانٌ (**لكان النّقيضان متساويين، فيكون نقيضاهما**) أى نقيضا النّقيضين (**و هما: العينان متساويين كمامرّ**) أى لمامرَّ من انّ نقيضى المتساويين متساويان (و) الحال (**قد كان العينان**) أى عينا النّقيضين (**أعم**) مطلقا (**و أخصّ مطلقا، هذا خلفٌ**) فثبت المطلوب.
(**قوله: و إلاّ فمن وجه**) (**أى و إن لم يتصادقا**) أى الكلّيان (**كلياً**) أى صدقاً كلّياً (**من الجانبين و لامن جانب واحد أصلاً**) بأن تصادقا جزئيّاً من الجانبين: (**فمن وجه**) أى النّسبة بينهما العموم و الخصوص من وجه. (**قوله: تباينٌ جزئيٌّ**) (**التّباين الجزئيُّ**

....

هو: **صدق كلّ** واحد **(من الكلّيّين على شيء بدون)** صدق الكلّيّ **(الأخر)** عليه **(فى الجملة)** أى من غير ملاحظة انّ ذلک الصّدق فى جميع الموارد كما فى التّباين الكلّيّ أو فى بعضها كما فى العموم و الخصوص من وجه و الكلّيان متباينان تبايناً جزئيّاً، **(فأن صدقا)** أى الكليان **(معاً)** و إجتمعا فى شيء واحد **(أيضاً)** أى كما صَدَقَ كُلٌّ منهما على شيء بدون الأخر **(كان بينَهما عموم و خصوصٌ من وجه)** كالحيوان و الأبيض فأنه يصدق كلّ منهما على شيء بدون الأخر و يصدقان معاً فى شيء اخر مثلاً يصدق الحيوان على الأنسان بدون الأبيض كالأنسان الأسود و يصدق الأبيض على الثلج بدون الحيوان، فكما يصدق كلّ منهما على شيء بدون الأخر كذلک يصدقان معاً كما فى الغنم البيضاء مثلاً **(و إن لم يتصادقا معاً أصلاً)** أى لاْ من الجانبين و لاْ مِن جانب واحدٍ لاْكليّاً و لاْ جزئيّاً **(كان بينَهما تباينٌ كلّيٌّ)** كالموحّد و المشرک و إذا عرفت ما ذكرنا **(فالتَّبايُنُ الجزئيُّ)** ليس مستقلاً، بل **(يتحقّق فى ضمن العموم و الخصوص من وجه، و فى ضمن التّباين الكلّيّ أيضاً)** أى كما يتحقّق في ضمن العموم و الخصوص من وجه **(ثّم)** أى بعد أن علمت معنى التّباين الجزئيّ **(إنّ الأمرين اللّذين بينهما عموم)** وخصوص **(من وجه فقد يكون بين نقيضيهما أيضاً)** أى كالعينين **(عموم)** و خصوصٌ **(من وجه كالحيوان و الأبيض فأنّ بين نقيضيهما و هما: اللاّحيوان واللاّأبيض أيضاً)** أى كالحيوان و الأبيض **(عموماً)** و خصوصاً **(من وجه)** لتصادقهما على الحجرالأسود و تفارقهما فى الثّلج و الفرس الأسود مثلاً نحو: بعض اللاّحيوان لاْأبيض و بعضه ليس بلاأبيض و بعض اللاّأبيض ليس بلاحيوان، **(و قد يكون بين نقيضيهما)** أى نقيضى الأمرين المذكورين **(تباين كلّيٌّ كالحيوان و اللاّإنسان فأنّ بينهما عموماً)** و خصوصاً **(من وجه)** نحو: بعض الحيوان لاْإنسان وبعضه ليس بلاإنسان و بعض اللاّإنسان ليس بحيوان، **(و)** إنّ **(بين نقيضيهما و هما: اللاّحيوان و الأنسان مباينةً كلّيّةً)** نحو: لاْ شيء من اللاّحيوان بأنسان و لاْشيء من الأنسان بلا حيوان.

فلهذا قالوا: ان بين نقيضي الاعم و الاخص من وجه تبايناً جزئياً لا العموم و الخصوص من وجه فقط و لا التباين الكلي فقط.

قوله: (كالمتباينين) أي كما ان بين نقيضى الاعم و الاخص من وجه مباينة جزئية كذلک بين نقيضي المتباينين تباين جزئي فانه لما صدق كل من العينين مع نقيض الاخر صدق كل من النقيضين مع عين الاخر، فيصدق كل من النقيضين بدون الاخر في الجملة، و هو: التباين الجزئيُّ.

ثم انه قد يتحقق في ضمن التباين الكلي كالموجود و المعدوم فان بين نقيضيهما و هما: اللاموجود و اللامعدوم أيضا تبايناً كلياً، و قد يتحقق في ضمن العموم من وجه كالانسان و الحجر فان بين نقيضيهما و هما: اللاانسان و اللاحجر عموماً من وجه، فلهذا قالوا: ان بين نقيضيهما مباينة جزئية حتى يصح في الكل هذا.

(فلهذا) أى فلأجل أنّه قد يكون بين نقيضى الأعمّ و الأخصّ من وجه عمومٌ و خصوصٌ من وجه و قد يكون بينهما تباينٌ كلّيٌ (قالوا) أى أرباب الميزان: (إنّ بين نقيضى الأعمّ و الأخصّ من وجه تبايناً جزئيّاً لا العموم و الخصوص من وجه فقط) لئلاّ يخرج التّباين الكلىّ، (و لا التّباين الكلّى فقطّ) لئلاّ يخرج العموم و الخصوص من وجه. (قوله: كالمتباينين) قال المحقّق البينجوينىّ رحمه آلله: الكاف بمنزلة الواو العاطفة إهـ أى و بين نقيضى المتباينين تباينٌ جزئىٌ (أى كما انّ بين نقيضى الأعمّ و الأخصّ من وجه مباينةً جزئيّةً كذلک بين نقيضى المتباينين تباين جزئىٌّ) فسّره المحشّى رحمه آلله بهذا التّفسير إشارةً إلى انّ المشبّه به حقيقةً هو: نقيضا الأعمّ و الأخصّ من وجه لأنقيضا المتباينين لأنّه لم يعلم حالهما بخلاف نقيضى الأعمّ و الأخصّ من وجه فأنّه علم أنّ بينهما تبايناً جزئياً فقول المصنّف رحمهالله «و بين نقيضيهما تباين جزئىّ كالمتباينين» كقولهم: أبوحنيفة كأبى يوسف رضىآلله تعالى عنهما (فأنّه) أى الشّأن و الحال (لمّا صدق كلّ) واحد (من العينين) المتباينين (مَعَ نقيض) العين (الأخر صدق كلّ) واحد (من النّقيضين) أى من نقيضى المتباينين (مَعَ

....

عين) النّقيض **(الاُخر)** و حينئذ، **(فيصدق كلّ)** واحد **(من النّقيضين بدون)** النّقيض **(الاُخر)** مثلاً يصدق اللاّإنسان على الحجر دون اللاّحجر أى لايصدق على الحجر اللاّحجر و كذا يصدق اللاّحجر على الأنسان دون اللاّإنسان أى لايصدق على الأنسان اللاّإنسان **(فى الجملة)** أى مع قطع النّظر عن أن يكون صدقُ كلٍّ من النّقيضين بدون الاُخر فى جميع الموارد كما فى التّباين الكلى أو فى بعضها كما فى العموم و الخصوص من وجه **(و هو: التّباين الجزئىّ. ثمّ: إنّه)** أى التّباينَ الجزئىَّ **(قد يتحقّق فى ضمن التّباين الكلّى كالموجود)** فى الخارج **(و المعدوم)** كذلك إذ المعدوم الغير المقيّد بالذّهن أو الخارج كاللاّ شىء لافرد له أفاده بعض الأفاضل. **(فأنّ بين)** هما تبايناً كلياً نحو: لا شىء من الموجود بمعدوم و لاشىء من المعدوم بموجود، وَإنّ بينَ **(نقيضيهما و هما: اللاّ موجود واللاّمعدوم أيضاً)** أى كالموجود و المعدوم العينين **(تبايناً كلّيّاً)** نحو: لاشئ من اللاّموجود بلامعدوم و لاشىء من اللاّمعدوم بلا موجود لأنّ اللاّمعدوم هو: الموجود، **(و قد يتحقّق)** أى التّباين الجزئىُّ **(فى ضمن العموم)** والخصوص **(من وجه كالأنسان و الحجر فأنّ بين نقيضيهما و هما: اللاّإنسان و اللاّحجر عموماً)** و خصوصاً **(من وجه)** لتصادقهما على القرطاس و تفارقهما فى الحجر و الأنسان نحو: بعض اللاّإنسان لاحجرٌ كالقرطاس و بعضه ليس بلاحجر كالحجر و بعض اللاّحجر ليس بلا إنسان كالأنسان **(فلهذا)** أى فلأجل أنّه قد يكونُ بين نقيضى المتباينين تباينٌ كلّىٌّ و قد يكون بينهما عمومٌ و خصوصٌ من وجه **(قالوا)** أى المنطقيُّون: **(إنّ بين نقيضيهما)** أى المتباينين **(مباينة جزئيّةً)** لاالتبائنَ الكلّىَّ فقطّ و لاالعمومَ من وجه فقطّ **(حتّى يصحَّ فى الكلِّ)** من التّباين الكلى و العموم من وجه **(هذا)** فاعل يصحّ أى التّباينُ الجزئىُّ أو حتّى يصحَّ التّباين الجزئىُّ خذ هذا فهو مفعولٌ لِمقدّرٍ.

و اعلم: أيضاً ان المصنف اخر ذكر نقيضي المتباينين لوجهين:
الوجه الاول: قصد الاختصار بقياسه على نقيضي الاعم و الاخص من وجه.
الوجه الثاني: ان تصور التباين الجزئي من حيث انه مجرد عن خصوص فرديه موقوف على تصور فرديه اللذين هما العموم من وجه، و التباين الكلي فقبل ذكر فرديه كليهما لا يتأتّى ذكره.
قوله: (و قد يقال) يعنى: ان لفظ الجزئي كما يطلق على المفهوم الذى يمتنع أن يجوز صدقه كثيرين كذلک يطلق على الاخص من شيئ وعلى الأوّل يقيد بقيد

(**وآعلم**) أَيُّها المتعلّمُ: (**أيضاً**) أى كما علمت ما ذكرنا (**انّ المصنّف**) قدّس سرُّهُ (**أخّر ذكر نقيضى المتباينين**) عن الجميع و لم يذكر هما بعد العينين كغير هما مثلاً قال بعد قوله: فمتساويان: و نقيضا هما كذلک و بعد قوله: فأعمٌّ و أخصٌّ مطلقاً: و نقيضاهما بالعكس و بعد قوله: والاّفمن وجه: و بين نقيضيهما تباين جزئيٌّ و لم يقل بعد قوله: فمتباينان: و بين نقيضيهما تباينٌ جزئيٌّ (**لوجهين: الوجه الأوّل: قصدُ الأختصار**) لأنّ الأختصار مطلوبٌ له فى كتابه فلو فعل ما ذكرنا لَطالَ كلامه (**بـقياسه**) مـتعلّق بالأختصار و الضّمير للذّكر (**على**) ذكر (**نقيضى الأعمِّ و الأخصّ من وجه**) و المراد: تشبيههما بهما على ما فسّره (**الوجه الثّانى: انّ تصوّر التّباين الجزئىّ**) فى جرى عادتهم فى إستعماله (**من حيث إنّه مجرّد عن خصوص فرديه**) النَّفىُ ناظرٌ إلى القيد فقطّ و هو: الخصوص، أى مجرَّدٌ عن الخصوص لأعن ذاتيهما (**موقوفٌ**) خبر انَّ (**على تصوّر فرديه اللّذين هما العموم**) و الخصوص (**من وجه و التّباين الكـلّى**) فتصوّره بدونهما محالٌ، و إذاكان الأمركما ذكرنا (**فقبلَ ذكر فرديه كليهما**) إشارةٌ إلى ذكر أحدهما أعنى: العموم من وجه فيما سبق (**لأيتأتّى**) أى لأ يتيسّر (**ذكره**) أى التّباين الجزئىّ.

{الجزئى الأضافىُّ}

(**قوله و قد يقال:**) يريد بيان الجزئىِّ الأضافىِّ و قد مـرّبيان الحـقيقىِّ (**يـعنى**) أى حضرة المصنّف طاب ثـراه: (**أنّ لفظ الجزئىِّ كما يطلق على المفهوم الّذى يمتنع**

وَ قَدْ يُقَالُ الْجُزْئِيُّ: لِلْأَخَصِّ، وَ هُوَ أَعَمُّ.

الحقيقي و على الثاني بالاضافى و الجزئي بالمعنى الثانى أعم منه بالمعنى الاول،

إذكل جزئي حقيقى فهو يندرج تحت مفهوم كلى عامّ و أقله: المفهوم و الشيء و الامر، و لا عكس اذا لجزئي الاضافى قد يكون كلياً كالانسان بالنّسبة الى الحيوان.

أن يجوز صدقه على كثيرين كذلک يطلق) بالأشتراک اللّفظيّ **(على)** المفهوم **(الأخصّ من شيء)** كالأنسان الأخصّ من الحيوان و كالحيوان الأخصّ من الجسم النّامى وكالجسم النّامى الأخصّ من الجسم المطلق و كالجسم المطلق الأخصّ من الجوهر **(وعلى)** الأطلاق **(الأول يقيّد)** أى الجزئىّ **(بقيد الحقيقىّ)** أى يسمّى فى العرف جزئياً حقيقيّاً كزيد مثلاً **(و على)** الأطلاق **(الثّانى)** يقيد **(بـ)** قيد **(الأضافى)** أى يسمّى فى الأصطلاح جزئيّاً إضافيّاً **(و الجزئىُّ بالمعنى الثَّانى أعمّ منه)** أى من الجزئىّ **(بالمعنى الأوّل)** بيانٌ لقول المصنّف: و هو أعمُّ، أى الجزئىّ الأضافىّ أعمّ من الجزئىّ الحقيقىّ **(إذ كلّ جزئىٍّ حقيقىٍّ فهو)** جزئىٌّ إضافىٌّ لأنه اى الحقيقىّ **(يندرج تحت مفهوم كلّىّ عامّ)** فأنّ زيداً مثلاً مندرجٌ تحت الأنسان **(و أقله)** أى المفهوم **(المفهوم و الشّىء و الأمر)** قال بعض المحقّقين: الغرض من هذا الكلام: الأشارةُ إلى دفع ما ربمّا يتوهّم: من اَنّ الفرد الموجود فى الخارج من مفهوم واجب‌الوجود ليس له ماهيّة كلية مندرج هو تحتها مع أنّه جزئىٌّ حقيقىٌّ فلا يصحُّ الحكم بأنّ كلّ جزئىّ حقيقى هو مندرج تحت مفهوم عامّ و حاصل الدَّفع: انّا لا نسلّم أنّه ليس له مفهوم كلّىٌّ مندرج هو تحته، بل المفهوم و الشّئ و الأمر مفاهيم كلية مندرج هو تحت كلّ منها هكذا ذكروه و لايخفى انّ هذا مبنىٌّ على التّسامح و التّساهُل و إلاّ فالله تبارک و تعالى لاٌيندرج تحت شيء من الكلّيات بحيث يشاركه شيء من الأشياءِ فى هذه الماهيَّةِ الكلية و إلاّ لزم أن يكون مركّباً ممّا به الأشتراک و ما به الأمتياز فيكون محتاجاً إلى كلّ واحد من الجزئين و إلى مركّب اٰخر فيكون حادثاً على ما قرّر فى الكلام، تعالى عمّا يقوله الظّالمون علوّاً كبيراً إهـ. **(و لاعكس)** أى كلّياً

و لک أن تحمل قوله: (و هو أعم) على جواب سؤال مقدر كأَنَّ قائلاً يقول: الاخص على ما علم سابقاً هو: الكلى الذى يصدق عليه كلي آخر صدقاً كلياً و لا يصدق هو على ذلک الاخر كذلک، و الجزئي الاضافي لا يلزم ان يكون كلياً بل قد يكون جزئياً حقيقياً، فتفسير الجزئي الاضافي بالاخص بهذا المعنى تفسير الاعم بالاخص.

أى ليس كلّ جزئىٍّ اِضافىّ جزئيّاً حقيقيّاً، **(إذ الجزئىّ الأضافىّ قد يكون كلّيّاً)** أى كما يكون جزئيّاً حقيقياً **(كالأنسان بالنّسبة إلى الحيوان)** و كالحيوان بالنِّسبة إلى الجسم النّامى و هكذا، فأنّ الأنسان بالنّسبة إلى الحيوان جزئىٌّ و الحيوان بالنِّسبة إلى الجسم النّامى كذلک، و لمّا كان كلياً لم يكن جزئياً حقيقيّاً و بالجملة: الأضافىُّ قد يكون جزئيّاً حقيقيّاً و قد يكون كلّياً، و امّا الحقيقىّ فلا يكون إلاّ جزئياً، فالنّسبة بينهما هى: العموم و الخصوص المطلق.

(و) يجوز **(لک أن)** تُرْجِعَ الضّمير فى قوله: و هو أعمّ إلى الأخصّ المذكور صريحاً فى قوله: و قد يقال الجزئىُّ: للأخصّ، و **(تحمل قوله: و هو أعمُّ على جواب سوال مقدّر)** أى و تحملَ الجملة على الأستيناف **(كأنَّ قائلاً يقول: الأخصُّ)** كالأنسان بناءً **(على ما علم سابقاً)** فى بيان النّسب الأربع **(هو: الكلّىُّ الّذى يصدق عليه)** أى يحمل عليه **(كلّىٌّ اخر)** أعمّ منه كالحيوان **(صدقاً)** أى حملاً **(كلّيّاً)** نحو: كل إنسان حَيَوانٌ **(و لا يصدق هو)** أى و لا يحمل الكلىُّ الأخصّ **(على ذلک الاخر)** أى على الكلّى المحمول الأعمّ **(كذلک)** أى صدقاً و حملاً كلّيّاً، بل يصدق و يحمل عليه جزئيّاً نحو: بعض الحيوان إنسانٌ فلا يصحّ: كلّ حَيَوان إِنسانٌ، (و) الحال أنّ **(الجزئىّ الأضافىَّ لا يلزم)** و لا يشترط **(أن يكون كلياً بل قد يكون جزئياً حقيقيّاً)** و إذا كان الأمر كما ذكرنا، **(فتفسير)**کَ أيُّها المصنّف الفاضلُ **(الجزئىَّ الأضافىّ)** و تعريفَهُ **(بالأخصّ بهذا المعنى)** أى المعنى المذكور انفاً و هو: انّه الكلى الّذى يصدق عليه إلخ حيث قلتَ: و قد يقال الجزئىُّ: للأخصّ **(تفسيرُ الأعمّ)** أى الجزئىِّ الأضافىّ قد ذكرنا وجه أعمِّيّتِهِ **(بالأخصّ)** أى بغير المساوى و هو غير جائز لأنّه يجب أن يكون المعرِّف مساوياً للمعرَّف و أوضح منه، و هذا التّفسير لا يشمل الجزئىَّ الحقيقىَّ الّذى هو جزء من الجزئى الأضافى.

وَ الْكُلِّيَّاتُ خَمْسٌ: اَلْأَوَّلُ: اَلْجِنْسُ وَ هُوَ: الْمَقُوْلُ

فأجاب بقوله: (و هو أعم) أي الاخص المذكور هيهنا أعمّ من الاخص المعلوم آنفاً و منه يعلم ان الجزئى بهذا المعنى أعم من الجزئى الحقيقي فيعلم بيان النسبة التزاماً و هذا من فوايد بعض مشايخنا طاب ثراه.

قوله: (و الكليات) أي الكليات التي لها أفراد بحسب نفس الامر في الذهن، أوفي الخارج منحصرة فى خمسة أنواع.

(**فأجاب**) أى المصنّف قدّس سرّه (**بقوله: و هو أعمُّ أى الأخصّ المذكور هيهنا**) أى فى قولنا: و قد يقال الجزئىّ للأخصّ (**أعمّ من الأخصّ المعلوم**) فيه تفنّنٌ (**انفاً**) أى أمام أنفک، و المراد به الأخصّ السّابق المذكور ألان، لأنّه أعمّ من الكلّى و الجزئىّ، إذ الأخصّ هنا هو: الّذى تحتَ الأعمّ فلا إشكال، لأنّه تفسير المساوى بالمساوى: أى تعريف للجزئىّ الأضافى الأعمّ بالأخصّ الّذى هو أعمّ من الأخصِّ المطلق (**و منه**) أى من كون الاخصّ المذكور هيهنا أعمَّ من الأخصِّ المذكور انفاً، و بعبارة أخرى: و من الجواب (**يعلم: انّ الجزئىّ بهذا المعنى**) أى الجزئى الأضافىّ (**أعمُّ من الجزئىّ الحقيقىّ**) لأنّ الأخصَّ مفسِّر و الجزئىّ الأضافىّ مفسَّر، و كلّما كان المفسِّر أعمَّ كان المفسَّر أيضاً أعمَّ (**فيعلم**) ممّا ذكر (**بَيَانُ النّسبة**) بينَ الجزئىِّ الحقيقىِّ و الأضافىِّ و هى: العموم و الخصوص المطلق إذ كلّ جزئى حقيقى فهو إضافىٌّ و بعض الجزئىِّ الأضافى ليس بحقيقىّ كالأنسان أى و بعضه حقيقىٌّ كزيد (**إلتزاماً**) أى ضمناً (**و هذا**) أى و الأحتمال المذكور (**من فوايد بعض مشايخنا**) أى ممّا أفاده بعض أساتيذنا، و استفدناه منه، لم يصرّح بأسمه إكراماً و هو العلاّمة ذوالفضل: الملاّ جمال‌الدّين محمود الشّيرازىّ تلميذ المحقّق الدّوانىّ نوّر آلله روحه (**طاب ثراه**) دعاءٌ بالخير لأستاذه و الثَّرى: التُّراب المرطوب و هذا كناية عن نزول مطرالرّحمة على ضريحه الشّريف. اللّهمّ آنفعنا بعلوم علماءِ دينک، و آسلک بنا مسالک كرامات

و أما الكليات الفرضية التي لا مصداق لها لا خارجاً و لا ذهناً فلا يتعلق بالبحث عنها غرض معتد به.

ثم الكلي اذا نسب الى أفراده المحققة في نفس الامر فاما أن يكون عين حقيقة تلك الافراد و هو: النوع، أو جزء حقيقتها، فان كان تمام المشترك بين شيء منها

أوليائک و لاتجعلنا من المنافقين الطّاعنين فيهم و فی مسلکهم ياربَّ العالمينَ* .

{الكليات الخمس (الجنس)}

و يقال لهذا الباب: باب إِيساغوجی أيضاً، و قد آضطربت كلمة المصنّفين و الشُّرّاح هيهنا فقيل: إِيسا بمعنى: الخمس و غوجی بمعنی: الکلّیّ و قيل: إِسم للحكيم المدوّن لها و قيل: إِسمٌ لتلميذه يقول له: يا إِيساغوجی، الحال كذا و كذا والحق: أنّه بمعنى المقدّمة لأنّ الحكيم المعروف الأسكندر انیّ «فور فوريوس» لمّا دوّنها بعد أرسطو بقرون، جعلها مقدّمة للمقولات. (**قوله: و الكليات**) اللاّم للعهد لاالأستغراق و اليه أشار المحشّی بقوله: (**أی الكليات**) المعهودة عند المناطقة (**الّتی لها أفرادٌ بحسب نفس الأمر**) نفس الأمر: ذات الشّئ و حقيقته، و المراد بالأمرهنا الكليات، أی بحسب ذات الكليات و حقيقتها سواءٌ كانت الأفراد (**فی الذّهن**) فقطّ كشريک الباری عزَّإِسمه، (**أو فی**) الذّهن و (**الخارج**) كالأنسان و انّما لم يذكر قَيْدَ فی الذّهن فی الثّانی، لأنّه كلّما كانت الأفراد موجودةً فی الخارج، ففی الذّهن بالطّريق الأولی (**منحصرةٌ فی خمسة أنواع**) إِنحصاراً عقليّاً دائراً بين النَّفی و الأثبات.

(**و امّا الكلّياتُ الفرضيّة**) أی (**الّتی**) تكون بفرض الفارض، و إِعتبار المُعتَبِرِ و (**لامصداق لها**) علی وزن مفتاح، أی ما يصدق عليه اللّفظ، و المراد به: الأفراد (**لا خارجاً**) يشاراليها بالحسّ (**ولاذهناً**) يشار اليها بالعقل: كاللّاشیء و الّلاممكن (**فلا يتعلّق**) جزاء امّا (**بالبحث عنها غرضٌ معتدّبه**) أی يعتنی به فی العصمة، إِذلامدخل لها فی الأكتساب أی لاتقع معرّفاً و لا معرَّفاً. (**ثمَّ**) يريد بيان وجه الأنحصارِ المذكورِ (**الكلّی إِذا نسب إِلی أفراده المحقّقة**) أی الموجودة (**فی نفس الأمر**) فی الذّهن، أو فی الخارج (**فأمّا أن يكون عين حقيقة تلك الأفراد**) أی أفراده المحقّقة فی نفس

وبين بعض آخر، فهو: الجنس و الا فهو: الفصل. و يقال لهذه الثَّلاثة: ذاتيات أو خارجاً عنها، و يقال له: العرض، فاما ان يختص بأفراد حقيقة واحدة، أو لا يختص فالاول: هو الخاصة، والثاني: هو العرض العام.

فهذا دليل انحصار الكليات في الخمس.

قوله: (المقول) أي المحمول.

الأمر (و هو) أى ذلک الكلىّ: (النّوع) كالأنسان، فأنّه إذا نسب إلى أفراده المحقّقة فى نفس الأمر يكون عين حقيقتها و أصلَها، (أو) يكون (جزء حقيقتها) أى حقيقةِ أفراده و هذا أيضا لاُ يخلو (فأن كان) أى ذلک الكلّىّ (تمامَ) الشئ (المشترک بين شىء منها) أى من تلک الأفراد (و بين بعض اُخر) منها، (فهو: الجنس) كالحيوان، فأنّه إذا نسب إلى البقر و الغنم و الفرس و غيرهامن أفراده يكون تمام المشترک بين شىء من تلک الأفراد و بين بعض اخرمنها، و معلوم انّه جزء من حقيقتها لأنّ تمام حقيقة الأنسان: الحيوان النّاطق و هكذا و انما يكون الحيوان تمام المشترک بين الأفراد المذكورة إذ ليس ما تشترک فيه وراءَ الحيوانيّة (و إلاّ) يكن تمام المشترک بين شىء منها و بين بعض اُخر منها (فهو: الفصل) كالنّاطق فأنّه إذا نُسِبَ الى أفراده يكون بعض المشترک بين شىء منها و بين بعض اُخر منها، لأنَّ تمام المشترک هو: الحيوان النّاطق، (ويقال لهذه الثّلاثة) أى للنّوع و الجنس و الفصل فى الأصطلاح: (ذاتيّاتٌ) لأنّه تنتفى الماهيّة بأنتفائها (أو) يكون (خارجاً عنها) أى عن حقيقة أفرادها، (و يقال له) أى لذلک الكلّىّ فى العرف: (العَرَضُ) و هذا أيضاً لايخلو، (فأمّا أن يختصّ بأفراد حقيقة واحدة، أو لايختصّ) بها، (فـ القسم (الأوّل: هو الخاصّة) لأغير، كالضّاحک الخارج عن حقيقة الأنسان المختصّ بها (و) القسمُ (الثّانى: هو العرض العامّ) لأغير، كا لماشى الخارج عن حقيقة أفراد الأنسان الغير المختصّ بأفراد حقيقة واحدة.

(فهذا) أى التّرديد الدّائر بين النّفى و الأثبات (دليل إنحصار الكلّيات) المعهودة (فى الخمس) فلا يتصوَّرُ لها قسمٌ سادسٌ. (قوله: المقول) (أى المحمول) فسّرهُ به لئلاّ يُتَوهَّمَ أنَّ المراد به: معناه اللّغوىّ. (قوله: فى جواب ماهو) إعلم: انّ ما على

عَلىٰ الْكَثْرَةِ الْمُخْتَلِفَةِ الْحَقَايِقِ فِي جَوَابِ مَا هُوَ، فَأِنْ كَانَ الْجَوَابُ عَنِ الْمَاهِيَّةِ وَ عَنْ بَعْضِ الْمُشَارِكَاتِ، هُوَ الْجَوَابَ عَنْهَا وَ عَنِ الْكُلِّ: فَقَرِيبٌ، كَالْحَيَوانِ وَ إِلَّا فَبَعِيدٌ، كَالْجِسْمِ النَّامِي.

قوله: (في جواب ما هو) ما هو سؤال عن تمام الحقيقة، فان اقتصر في السؤال على ذكر امر واحد كان السؤال عن تمام الماهية المختصة به فيقع النوع في الجواب ان كان المذكور أمراً شخصياً، أوالحد التام ان كان المذكور حقيقة كلية، وان جمع في السؤال بين امور كان السؤال عن تمام الماهية المشتركة بين تلك الامور. ثم تلك الامور ان كانت متفقة الحقيقة كان المسئول عنه تمام الحقيقة المتفقة

قسمين: شارحة و هى: الّتى يطلب بها شرح الأسم و معنى الكمة مثل: ماالعنقاء؟ فيجاب بأنّه طائرٌ، و حقيقيّة و هى: الّتى يسئل بها عن الحقيقة و الماهيّة نحو: الأنسان ما هو؟ فيجاب بأنّه حَيَوانٌ ناطقٌ، و المراد بها هيهنا: الحقيقيّة و لذا قال المحشّى رحمه آلله: (**ما هو سؤالٌ عن تمام الحقيقة فأن اقتصر**) بصيغة المجهول (**فى السّؤال على ذكر أمر واحد، كان السُّؤال**) بما هو (**عن تمام الماهيَّة المختصَّة به**) أى بذلك الأمر (**فيقع النَّوع فى الجواب**) جزاءٌ مقدَّم على الشَّرط و أداته (**إن كان المذكور**) فى السُّوال (**أمراً شخصيّاً**) أى جزئيّاً حقيقيّاً نحو: زيدٌ ما هو؟ فيجاب بأنه إنسانٌ، (**أو الحدّ التّامّ**) و هو: التّعريف بالجنس و الفصل القريبين (**إن كان المذكور**) فيه (**حقيقةً كلّيّةً**) نحو: الأنسان ما هو؟ فيجاب بأنّه حيوانٌ ناطقٌ، (**و إن جمع**) بصيغة المجهول (**فى السّوال بين أمور**) المراد: ما فوق الواحد (**كان السُّوال عن تمام الماهيَّة المشتركة بين تلك الأمور ثّم تلك الأمور إن كانت متّفقة الحقيقة**) كأنْ سُئِلَ: زيد و بكر و خالد ما هم؟ (**كان المسئول عنه**) أى الشّىء الّذى سئل عنه (**تمام الحقيقة المتّفقة المتّحدة فى تلك الأمور**) و إذا كان المسئول عنه تمام الحقيقة المذكورة (**فيقع النّوع أيضاً**) أى كما إذا كان المذكور أمراً شخصيّاً (**فى الجواب و إن كانت**) أى الأمور (**مختلفة الحقيقة**) مثل: الأنسان و البقر

المتّحدة فى تلک الامور فيقع النوع أيضاً في الجواب، و ان كانت مختلفة الحقيقة كان المسئول عنه تمام الحقيقة المشتركة بين تلک الحقايق المختلفة، و قد عرفت: ان التمام الذاتي المشترک بين الحقايق المختلفة هو: الجنس فيقع الجنس في الجواب.

فالجنس لابد أن يقع جواباً عن الماهية و عن بعض الحقايق المخالفة لها المشاركة اياها في ذلک الجنس، فان كان مع ذلک جواباً عن الماهية، و عن كل واحدة من الماهيات المختلفة المشاركة لها في ذلک الجنس فالجنس قريب، كالحيوان حيث يقع جواباً للسؤال عن الانسان و عن كل ما يشاركه فى الماهية الحيوانية، و ان لم يقع جواباً عن الماهية و عن كل ما يشاركه في ذلک الجنس فبعيد كالجسم حيث يقع جواباً عن السؤال بالانسان، و الحجر و الفرس و لا يقع جواباً عن السؤال بالانسان، و الشجر، و الفرس مثلا.

والفرس ما هم؟ (**كان المسئول عنه تمام الحقيقة المشتركة بين تلک الحقايق المختلفة** و) الحال (**قد عرفت**) فى بيان وجه إنحصار الكلّيّات فى الخمس (**أَنَّ التّمام الذّاتيَّ المشترک بين الحقايق المختلفة هو: الجنس**) لأ غير و اذا كان الأمر كذلک، (**فيقع الجنسُ فى الجواب.**) ثُمّ شرع فى بيان قول المصنّف قدّس سرّه: فأن كانَ الجواب عن الماهيَّة إلخ بقوله: (**فالجنس**) كان عبارةً عمّا (**لابُدَّ أن يقع جواباً عن الماهيّة**) كماهيّة الأنسان مثلاً، (**و عن بعض الحقايق**) أى الماهيّات كماهية البقرو الغنم و غيرهما (**المخالفة لها**) الضّمير للماهيّة (**المشاركة إِيّاها**) الضّمير أيضاً للماهيَّة (**فى ذلک الجنس**) الظّرف متعلّق بقوله: المشاركة، (**فأن كان**) أى الجنس (**مع ذلک**) أى مع وقوعه جواباً عن الماهيّة و عن بعض الحقايق (**جواباً عن الماهيّة و عن كلّ واحدة من الماهيّات**) قال بعض الأفاضل: فيه إشارة إلى آنَّ موصوف قول المصنّف: المشاركات، الماهيّات دون الأفراد (**المختلفة المشاركة لها**) أى للماهيّة (**فى ذلک الجنس فالجنس قريبٌ**) مثاله: (**كالحيوان حيثُ يقع جواباً عن الأنسان و عن كلٌّ ما يشاركه فى الماهيَّة الحيوانية**) نحو: الانسان و البقر ما هما؟ و الأنسان و الفرس ما هما؟ والأنسان و الغنم ما هما؟ و الأنسان و الأسد ما هما؟ و هكذا فيجاب

الثَّانِى: اَلنَّوْعُ وَ هُوَ: الْمَقُولُ عَلىٰ الْكَثْرَةِ الْمُتَّفِقَةِ الْـحَقِيقَةِ فِـى جَوَابِ مٰا هُوَ، وَ قَدْ يُقٰالُ عَلىٰ الْمٰاهِيَّةِ الْمَقُوْلِ عَلَيْهٰا وَ عَلىٰ غَيْرِهٰا.

قوله: (و قد يقال على الماهية) أي المقول في جواب ما هو، فلا يكون الا كلياً لا

بأنّهما حَيَوان، (و إِن لم يقع) أى الجنس (**جواباً عن الماهيّة و عن كلّ مايشاركها فى ذلک الجنس**) بأن وقع جواباً عنها و عن بعض ما يشاركها (فـ) الجنس (**بـعيد**) مثاله: (**كالجسم**) أى المطلق، لأنّه المراد عند الأطلاق (**حيث يقع جواباً عن السُّوال بالأنسان، و الحجر، و الفرس**) لأنّه تمام المشترک بينهم، (**و لأيقع جواباً عن السُّوال بالأنسان، و الشَّجر، و الفرس مثلاً**) لأنّ ما يقع فى جوابهم هو: الجسم النَّامى، لأنّ المسئول عنه تمام المشترک بينهم، و الجسم المطلق ليس تـمام المشـترک بـينهم (**تبصرةٌ**) إعلم: انّ الجنس البعيدَ إمّا بعيدٌ بمرتبة، أو بمرتبتين، أو بـثلاث مـراتب، الأوّل: ماكان جواباً عن أمرين و هو: الجسم النَّامى، حيث يقع جواباً عن: الأنسان و الشَّجر ما هما؟ و الثَّانى: ماكان جواباً عن ثلاثة أمور و هو: الجسم المطلق، حيث يقع جواباً عن: الأنسان و الشَّجر و الحجر ما هم؟ و الثَّالث: ماكان جَواباً عن أربعة أمور و هو: الجوهر، حيث يقع جَواباً عن: الأنسان و الشَّجر و الحجر و العقل ماهم؟.

{النّوع}

(**قوله: و قد يقالُ: على الماهيّة**) اعلم: انّه كما ينقسم الجنس إلى القريب و البعيد، كذلک ينقسم النّوع إلى الحقيقىّ و الأضافىّ فالأوّل: ما ذكره المصنّف قدّس سرّه بقوله: و هو: المقول على الكثرة المتّفقة الحقيقة فى جواب ما هو: كالأنسان و الثّانى: ما ذكره بقوله: وَ يقال: إلخ، أى و قد يحمل النّوع على الماهيَّة: كالحيوان المحمول عليها و على غيرها كالشجر، الجنس كالجسم النّامى، أو و قد يـحمل النَّـوع عـلى الماهيّة: كالجسم النّامى المحمول عليها و على غيرها كـالحجر، الجنس كـالجسم المطلق، أو و قد يحمل النّوع على الماهيّة: كالجسم المطلق المحمول عليها و على

اَلْجِنْسُ فِي جَوَابِ مٰا هُوَ، وَ يَخْتَصُّ بِـاِسْمِ الأِضَـافِيِّ كَـالْأَوَّلِ بِالْحَقِيقِيِّ وَ بَيْنَهُمٰا عُمُومٌ مِنْ وَجْهٍ لِتَصٰادُقِهِمٰا عَلَىٰ الْإِنْسٰانِ، وَ تَفٰارُقِهِمٰا فِى الْحَيَوٰانِ، وَ النُّـقْطَةِ. ثُـمَّ الْأَجْـنٰاسُ قَـدْ تَـتَرَتَّبُ مُتَصٰاعِدَةً إِلىٰ الْعٰالِي،

جزئياً، ذاتياً لما تحته لا عرضياً، فالشخص و الصنف كـالرومي و الزنـجى مـثلا خارجان عنها، فالنوع الاضافي دائماً يكون اما نوعاً حقيقياً مندرجاً تحت جنس كالانسان تحت الحيوان، و اما جنساً مندرجاً تحت جنس آخر كالحيوان المندرج

غيرها كالعقل، الجنس كالجوهر، كذا ذكره بعض المشايخ رحمه الله. **(أى المقولِ)** و المحمول **(فى جواب)** السّؤال بـ **(ماهو)** الغرض من هذا التّفسير: الأشارة إلى دفع إعتراض على المصنّف طاب ثراه و هو: انّ تعريف النّوع الأضافيّ غـير مـانع عـن دخول الأغيار فيه إذ الصّنف و هو: النّوع المقيّد بالصّفات العرضيّة الكليّة و الشّخص و هو: النّوع المقيّد بالصّفات العرضيّة الجزئيّة داخلان فيه إذيقع الجنس فى جواب قولنا: الرّوميّ و الفرس ما هما؟ و قولنا: زيد و الفرس ما هما؟ مع انّ الرّومى و زيداً ليسا بنوع إضافيٍّ، و حاصل الدّفع: انّ المراد بالماهيّة: ماهو مقولٌ فى جواب ما هو، و اذا كان المراد بها ذلك **(فلا يكون)** أى النّوع الأضافيّ **(إلاّ كلّياً)** أى **(لاجزئياً، ذاتيّاً لماتحته)**، أى ولايكون إلاّ ذاتياً لما تحته، أى **(لا عرضيّاً)** له لأنّ المقول فى جواب ما هو، هو: الكلى الذّاتيّ، لا الجزئيّ و لا الكلّيّ العرضيّ، و اذا كان الأمر كما ذكرنا **(فالشّخص)** كزيد مثلاً **(و الصّنف كالرّومى و الزّنجيّ مثلاً)** أى و الهنديّ و العطّار والخبّاز و غيرهم: ممّا هو نوع مقّيد بالصّفات العرضيّةِ الكلّيّة **(خارجان عنها)** أى عن الماهيّة، امّا الأوّل: فلأنّه جزئيّ و امّا الثّانى: فلأنّه عرضيّ، فلا يطلق النّوع الأضافيّ عليهما. ثم شرع فى بيان قول المصنف رحمه الله تعالى: و بينهما عموم من وجهٍ بقوله: **(فالنّوع الأضافيّ دائماً يكون إمّا نوعاً حقيقيّاً مندرجاً تحت جنس)** مثاله: **(كالأنسان)** المندرج **(تحت الحَيَوان، وامّا)** يكون **(جنساً مندرجاً تحت جنسٍ أخر)** مثاله: **(كالحَيوانِ المُنْدرج تحت الجسم النّامى)**، و كالجسم النّامى المندرج تحت

تحت الجسم النامي، ففي الاول يتصادق النوع الحقيقى و الاضافي، و في الثاني يوجد الاضافي بدون الحقيقي.

و يجوز أيضاً تحقق الحقيقي بدون الاضافي فيما اذا كان النوع بسيطاً لا جزء له حتى يكون جنساً له، و قد مثل بالنقطة و فيه مناقشة و بالجملة: النسبة بينهما هي: العموم من وجه.

قوله: (و النقطة) النقطة: طرف الخط و الخط: طرف السطح و السطح: طرف الجسم، فالسطح غير منقسم في العمق، و الخط غير منقسم في العرض و العمق و

الجسم المطلق، وكالجسم المطلق المندرج تحت الجوهر (**ففى**) القسم (**الأوّل**) من قسمى النّوع الأضافىّ (**يتصادق النّوع الحقيقىّ و الأضافىّ**) فمورد إجتماعهما: كالأنسان مثلاً، و أشار الى مورد من موردى إفتراقهما بقوله: (**وفى**) القسم (**الثّانى**) منهما (**يوجد**) النّوع (**الأضافىُّ بدون**) النوّع (**الحقيقىّ**) و اشار الى المورد الأخر بقوله: (**و يجوز**) أى لأيمتنع (**أيضاً**) أى كتحقّق النّوع الأضافى بدون النوّع الحقيقىّ (**تحقّق**) النّوع (**الحقيقىّ بدون**) النّوع (**الأضافىّ فيما**) متعلّق بتحقق (**إذا كان النّوع بسيطاً**) أى (**لأجزءله حتّى يكون**) أى الجزء (**جنساً له**) فيتحقّق الأضافىُّ أيضاً (**و قد مثّل**) أى المصنّف نوّر الله مرقَدهُ له (**بالنّقطة**) حيث قال: و تفارقهما فى الحيوان و النّقطة (**و فيه**) أى فى التّمثيلِ بها (**مناقشةٌ**) أى إشكالٌ يُبَيَّنُ فى الحاشية البعديّة (**و بالجملة**) أى و خلاصة ما ذكر نا من شرح قوله: و بينهما عموم من وجه: هى أنّ (**النّسبة بينهما**) أى بين النّوع الحقيقىّ و الأضافىّ (**هى: العموم**) والخصوص (**من وجه**) هذا عند المصنّف و من تبعه، و امّا عند المحشّى و متابعيه فهى: العموم والخصوص المطلق فعلى رأى المصنّف، بعض النّوع الأضافىّ نوع حقيقىّ، كالأنسان و بعضه ليس بحقيقىّ، كالحيوان و بعض الحقيقىّ ليس بأضافىّ، كالنُّقطة، و على رأى المحشّى كلّ نوع حقيقىّ فهو نوع إضافىٌّ، و بعض النّوع الأضافىّ ليس بحقيقىّ، و بعبارة أخرى: كلّ نوع حقيقىّ إضافىٌّ و لأعكس لغويّاً. (**قوله: والنّقطة**) قالوآ فى إثبات مذهبهم: (**النّقطة: طرف الخطّ**) أى منتهاه، (**والخطّ: طرف السّطح، و السّطح: طرف الجسم**) أى التّعليمىّ و هو: ما يقوم بغيره، و الطّبَعىُّ: ما يقوم بنفسه

النقطة: غير منقسم في الطول و العرض و العمق فهي: عرض لا يقبل القسمة أصلاً، و اذا لم يقبل القسمة أصلا لم يكن لها جزء فلا يكون لها جنس.

و فيه نظر، لان هذا يدل على انه لا جزء لها في الخارج، و الجنس ليس جزء خارجياً، بل هو من الاجزاء العقلية، فجاز

أن يكون للنقطة جزء عقلي و هو جنس لها، و ان لم يكن لها جزء في الخارج.

قوله: (متصاعدة) بأن يكون الترقي من خاص الى عـام، و ذلک لان جـنس الجنس يكون أعم من الجنس، و هكذا الى الجنس الذى لا جنس له فوقه و هو: العالي، و جنس الا جناس كالجوهر.

(**فالسَّطح:**) عَرَضٌ (**غير منقسم فى العمق**) فقطّ، (**والخطّ:**) عَرَضٌ (**غير منقسم فى العرض و العمق، و النّقطة:**) عَرَضٌ (**غير منقسم فى الطّول و العرض و العمق**) و اذا كان الأمر كذلک (**فهى**) أى النُّقطة: صارت عبارةً عن (**عَرَضٍ لاٰيقبل القسمة**) فـى الجهات (**أصلاً و إذا لم يقبل القسمة**) فى الجهات (**أصلاً لم يكن لهاجزءٌ**) و إذا لم يكن لها جزءٌ (**فلا يكون لها جنسٌ و فيه**) أى فى عدم وجود الجنس لها (**نظرٌ**) أى إشكالٌ، (**لأَنّ هذا**) أى قولهم: و إذا لم يقبل القسمة إلخ (**يدلُّ على انّه**) أى الشأن و الحال (**لاٰجزء لها فى الخارج و**) الحال انّ (**الجنس ليس جزءً خارجيّاً بل هو مـن الأجزاءِ العقليّة**) أى الذّهنيّة، و إذا كان جزءً من الأجزاءِ العقليّة (**فجاز**) أى لم يمتنع (**أن يكون للنّقطة جزءٌ عقليٌّ و هو**) أى الجزءُ العقليُّ (**جنس لها، و إنْ لم يكن لها جزءٌ فى الخارج**). (**قوله: متصاعدة**) (**بأن يكون التَّرقّى من**) سافل إلى عالٍ و من (**خاصّ إلى عامّ**) كالتّرقّى من الحيوان إلى الجسم النّامى، و منه إلى الجسم المطلق، و منه إلى الجوهر، (**و ذلک**) أى كون التَّرقّى من خاصّ إلى عامّ ثابتٌ، (**لأنّ جنس الجنس**) و هو: الجسم النَّامى (**يكون أعمّ من الجنس**) و هو: الحيوان فهو أخصّ منه (**و هكذا**) فقس (**إلى**) أن ينتهى الأمر الى (**الجنس الَّذى لاٰجنس له فوقه و هـو:**) الجنس (**العالى، و**) يسـمّى (**جنس الأجـناس**) أيضاً مـثاله: (**كـالجوهر**)، فـجنس الجنسين و هو: الجسم المطلق يكون أعَمَّ من جنس، الجـنس و جـنس الأجـناس

وَيُسَمَّىٰ جِنْسَ الْأَجْنٰاسِ، وَ الْأَنْواعُ قَـدْ تَـتَرَتَّبُ مُـتَنٰازِلَةً إِلىٰ السّٰافِلِ وَ يُسَمَّىٰ نَوْعَ الْأَنْوٰاعِ، وَ مٰا بَيْنَهُمٰا مُتَوَسِّطٰاتٍ.

قوله: (متنازلة) بأن يكون التنزل من عام الى خاص، و ذلک لان نوع النـوع يكون أخص من النوع و هكذا الى أن ينتهي الى نوع لا نوع تحته و هو: السافل، و نوع الانواع كالانسان.

قوله: (و ما بينهما متوسّطات) أي ما بين العالي و السافل في سلسلتي الانواع و الاجناس، يسمى متوسِّطات فما بين الجنس العالي و الجنس السافل، أجـناس متوسطة و ما بين النوع العالي و النوع السافل، أنواع مـتوسطة، هـذا ان رجـع الضمير الى مجرد العالي و السافل و ان عاد الى الجنس العالي والنوع السّافل المذكورين صريحاً

يكون أعَمَّ من جنس الجنسين. **(قوله: متنازلة) (بأن يكون التَّنزُّل مـن)** عـالٍ إلى سافلٍ و من **(عامٍّ الى خاصٍّ)** كالتَّنزُّل من الجسم المطلق الى الجسم النّامى، و منه إلى الحيوان، و منه إلى الإنسان، **(و ذلک)** أى كون التّنزُّل من عامّ إلى خاصٍّ ثابتٌ، **(لأنّ نوع النَّوع)** وهو: الجسم النّامى **(يكون أخصّ من النّوع)** و هو: الجسم المطلق، **(و هكذا)** فقس **(إلى أن ينتهى)** الأمر **(إلى نوع لانوع تحته و هو:)** النّوع **(السّافل)**، ويسمّى **(نوع الأنواع)** أيضاً مثاله: **(كالأنسان)** فنوع النَّوعين و هو: الحيوان يكون أخصَّ من نوع النَّوع، و نوع الأنواع يكون أخصَّ من نوع النّوعين. **(قوله: و ما بينهما متوسِّطاتٍ) (أى ما)** وقع **(بين العالى و السافل فى سلسلتى الأنواع و الأجناس، يسمى متوسطاتٍ فما)** أى فالأَجناس الَّتى وقعت **(بين الجنس العـالى و الجـنس السَّافل)** و هو: الجسم المطلق و الجسم النّامى، **(أجناس متوسّطة)** الجمع منطقّى **(و ما)** أى و الأَنواع الَّتى وقعت **(بين النوع العالى و النّوع السّافل)** و هو: الجسم النّامى و الحيوان، **(أنواعٌ متوسِّطةٌ)** الجمع أيضاً منطقىّ، **(هذا)** أى التَّفسير المذكور لكلام المصنّف إنّما هو **(إن رجع الضَّمير)** فى قوله: بينَهُما **(الى مجرّد العالى و السّافل)** أى

....

{المِرقاة}

الجوهر

الجسم المطلق

الجسم النّامى

الحيوان

الأنسان

نوع الأنواع	الجنس السّافل	الجنس المتوسط	الجنس المتوسط	جنس الأجناس
النّوع السّافل	النوع المتوسط	النوع المتوسط	النوع العالى	الجنس العالى
الأنسان	الحيوان	الجسم النامى	الجسم المطلق	الجوهر

من غير تقييدهما بالجنس و النّوع **(و إن عاد)** أى و إن رجع الضَّمير **(إلى الجنس العالى، و النَّوع السَّافل المذكورين صريحاً)** فى كلامه حيث قال: ثم الأجناس قد تترتّب متصاعدةً إلى العالى، و الأنواع قدتترتّب متنازلة إلى السَّافل

كان المعنى: ان ما بين الجنس العالي و النوع السافل، متوسطات إمّا جنس متوسط فقط، كالنوع العالي، أو نوع متوسط فقط كالجنس السافل أو جنس متوسط و نوع متوسط معاً، كالجسم النامي.

ثم اعلم: ان المصنف لم يتعرض للجنس المفرد و النوع المفرد، اما لان الكلام فيما يترتب و المفرد ليس داخلا في سلسلة الترتيب، و إمّا لعدم تيقن وجودهما.

(**كان المعنى**) أى معنى كلامه: (**إنَّ ما**) وقع (**بين الجنس العالى**) و هو: الجوهر (**و النَّوع السَّافل**) و هو: الأنسان (**متوسِّطاتٌ إمّا جنس متوسّط فقطّ**) أى و ليس بنوع متوسّط أيضاً مثاله: (**كالنَّوع العالى**) و هو: الجسم المطلق فأنّه جنسٌ متوسّطٌ حيثُ وقع بين جنسين و هما: الجوهر والجسمُ النّامى و ليس بنوع متوسّط أيضاً لأنّه لانوع فوقه حتّى يقع بين نوعين، (**أو نوعٌ متوسّط فقطّ**) أى و ليس بجنس متوسّط أيضاً مثاله: (**كالجنس السَّافل**) و هو: الحيوان فأنّه نوعٌ متوسّطٌ حيث وقع بين نوعين و هما: الأنسان و الجسم النَّامى، و ليس بجنس متوسّط أيضاً إذ لا جنس له تحته حتّى يقع فى وسط جنسين، (**أو جنس متوسّط و نوع متوسّطٌ معاً**) مثاله: (**كالجسم النَّامى**) فانّه جنسٌ متوسّط حيث وقع بين جنسين و هما: الحيوان و الجسم المطلق و نوع متوسّط أيضاً لوقوعه بين نوعين و هما: الحيوان و الجسم المطلق. (**ثمّ إعلم**) أيُّها المتعلّم (**اَنَّ المصنِّف**) نوّر آلله مَرْقَدَهُ (**لم يتعرَّض للجنس المفرد**) و هو: الجنس الَّذى ليس قبله و لا بعده جنسٌ، (و) لا لـ(**النّوع المفرد**) و هو: النَّوع الَّذى ليس قبله و لا بعده نوعٌ و آعتذر عنه المحشّى بقوله: (**إمّا لأنَّ الكلام**) أى كلامه و بحثه (**فيما**) أى فى الأجناس و الأنواع الّتى (**يترتَّب، و**) الحال اَنَّ (**المفردَ ليس داخلاً فى سلسلة التّرتيب**) لأنّ التَّرتيب إنمَّا يتصوَّر فيما كان له أجزاءٌ و المفردُ بخلافه، (**و إمّا لعدم تيقّن وجودِهما**) لأنّهم مثّلوا لَهُما بالعقول العشرة و هى: العقل الفعّال و العقل المدبّر للفلك الأعظم و العقل المدبّر لفلك الأفلاک و العقل المدبّر لفلک الزّحل و العقل المدبّر لفلک المشترى والعقل المدبّر لفلك المرّيخ و العقل المدبّر لفلک العُطارِدِ و العقل المدبّر لفلک الزُّهرة و العقل المدبّر لفلک الشَّمس و العقلُ المدبّر لفلک القمر و قال المحقّق الطُّوسىُّ: و أدلّة وجوده أى المفرد مدخولةٌ إهـ.

اَلثَّالِثُ: اَلْفَصْلُ وَ هُوَ: المَقوُلُ عَلىٰ الشَّيْءِ فِي جَوَابِ أيُّ شَيْءٍ هُوَ فِي ذاتِهِ، فَأَنْ مَيَّزَهُ عَنِ الْمُشارَكاتِ فِي الْـجِنْسِ الْـقَرِيبِ: فَقَرِيبٌ، أوِ الْبَعِيدِ:

قوله: (أى شئ) اعلم: ان كلمة أي موضوعة ليطلب بها ما يميز الشيء عما يشاركه فيما اضيف اليه هذه الكلمة مثلا، اذا أبصرت شبحاً عن بعيد، و أيقنت أنه حيوان، لكن ترددت في انّه هل هو انسان أو فرس أو غير هما، تقول أي حيوان هذا؟ فيجاب بما يخصصه و يميزه عن مشاركاته في الحيوانيَّة.

اذا عرفت هذا فنقول: اذا قلنا الانسان أى شيئ هو في ذاته كان المطلوب ذاتياً من ذاتيات الانسان يميزه عما يشاركه في الشيئية، فيصح أن يجاب بانه حيوان ناطق كما صح أن يجاب بانه ناطق. فيلزم صحة وقوع الحدّ فى جواب أى شيء هو في ذاته، و أيضاً يلزم أن لا يكون تعريف الفصل مانعاً لغيره لصدقه على الحدِّ التام.

و هذا مما استشكله الامام الرازي في هذا المقام، و أجاب عنه صاحب المحاكمات بان معنى أي و ان كان بحسب وضع اللغة لطلب المميّز مطلقاً، لكن أرباب المعقول اصطلحوا على انه لطلب مميّز لا يكون مقولا في جواب ما هو، و بهذا يخرج الحدُّ و الجنس أيضاً.

{الفصل}

(قوله: أيّ شيء) (إعلم) أيّها المتعلّمُ: (أنَّ كلمة أيّ موضوعةٌ ليطلب بهاما) أى الشّئ الّذى (يميزّ)أى ذلک الشّئ (الشّئ) الأخر (عمّا) متعلّق بقوله يميّز (يشاركه) الضّمير المستتر فه راجع إلى ما فى قوله: عمّا و الضّمير المتّصل: راجعٌ إلى الشّئ فى قوله: يميّز الشّئ(فيما) متعلّق بقوله: يشاركه (أضيف إليه هذه الكلمة) أى كلمة أَيُّ، أمثّل لک (مثلاً) لتعرفَ ما ذكرنا و أقول: (إذا أبصرت) أيّها النّاظر (شَبَحاً) أى جُثّةً (عن بعيد، و أيقنت) بحركاته الأراديّة (انّه) أى ذلک الشّبح (حَيوان، لكن تردّدت)

....

أى شككت (**فى انّه**) أى الشّأن و الحال (**هل هو**) أى ذلک الشّبح (**إنسانٌ، أو فرسٌ، أو غيرهما**) من أفراد الحَيَوان، (**تقول**) جزاء إذا (**أيُّ حيوانٍ هذا؟ فيجاب بما يخصّصه و يميّزه**) عطف تفسير (**عن مشاركاته فى الحَيَوانيَّة**) كالنَّاطق مثلاً.
(**إذا عرفت هذا**) أى انّ كلمة أىّ موضوعةٌ لما ذكر، (**فنقول: إذا قلنا: الأنسان أىّ شىء هو فى ذاته؟ كان المطلوب**) أى مطلوبنا من السّؤال بأىّ شىء (**ذاتيّاً**) خبر كان (**من ذاتيّات الأنسان يميّزه**) أى يميّز ذلک الذّاتىُّ الأنسانَ (**عمّا يشاركه فى الشَّيئيَّة**) و إذا كان المطلوب ما ذكر، (**فيصحّ أن يجاب**) عنه (**بأنّه**) أى الأنسانَ (**حَيَوانٌ ناطقٌ، كما صحّ أن يجاب**) عنه (**بأنّه ناطقٌ**) و إذا كان الأمر كذلک، (**فيلزم صحّة وقوع الحدّ فى جواب أيُّ شىء هو فى ذاته**) و هذا خلاف الواقع، لأنّه لايقع الحدُّ الأفى جواب السُّؤال بما هو، و أشار إلى تتمّة الأشكال بقوله: (**و أيضاً**) أى كما يلزم صحّة وقوع الحدّ فى جواب أى شىء هو فى ذاته، (**يلزم أن لايكون تعريف الفصل مانعا لغيره**) أى مانعاً عن دخول الأغيار فيه، (**لصدقه**) أى التّعريف (**على الحدّ التّامّ**) المركّب من الفصل و الجنس القريبين، و بالجملة: يدخل الجنس فى تعريف الفصل (**وهذا**) أى ما ذكرنا من لزوم صحّة وقوع الحدّ التّامّ فى جواب اىّ شىء هو فى ذاته و عدم كون تعريف الفصل مانعاً لمامرّ، (**ممّا إستشكله**) إمام المشكّكين: (**الأمام**) فخرالدّين (**الرّازىّ**) قدّس سرّه فى شرح الأشارات، على الشيخ الرَّئيس و المناطقة (**فى هذا المقام**) أى فى باب الفصل، (**و أجاب عنه**) قطب الدّين محمّد الرّازى قدّس سره (**صاحب المحاكمات**) و شارح المطالع، و المحاكمات شرحٌ على الأشارات حاكم فيه بين الأمام الرّازىّ و المحقّق الطّوسىّ، حيث كتب شرحاً على الأشارات و أجاب فيه عن إستشكالات الأمام (**بأن معنى أىّ و إن كان بحسب وضع اللُّغة لطلب المُمَيِّز**) للشّىء عمّا يشاركه فيما أضيف إليه تلک الكلمة (**مطلقاً**) أى سواء كان المُمَيِّز حدّاً أو جنساً أوفصلاً، (**لكنّ أرباب**) العلم (**المعقول**) وهم: الحكماءُ والمناطقة (**إصطلحوا**) أى تسالموا و توافقوا (**على انّه**) أى معنى أىّ (**لطلب مميّز لايكون مقولاً فى جواب ماهو، و بهذا**) أى و بما ذكرنا من الأصطلاح (**يخرج**) عن تعريف الفصل (**الحدّ و الجنس أيضاً**) قيدٌ للجنس، و لم يكن مذكوراً فى الأشكال إلاّ انَّ الأمام إعترض به أيضاً كما قيل. و هٰهنا وجهٌ اخر مذكورٌ فى الحواشى فراجع إن شئتَ، و هذا مسلکٌ دقيقٌ و متقنٌ.

فَبَعِيدٌ، وَ إِذا نُسِبَ إِلٰى مٰا يُمَيِّزُهُ: فَمُقَوِّمٌ، وَ إِلٰى مٰا يُـمَيَّزُ عَـنْهُ: فَمُقَسِّمٌ وَ الْمُقَوِّمُ لِلْعٰالِي مُقَوِّمٌ لِلسّٰافِلِ، وَ لاٰ عَكْسَ، وَ الْمُـقَسِّمُ بِالْعَكْسِ.

و للمحقق الطوسي (ره) هيهنا مسلک آخر أدق و أتقن و هو: انّا لا نسئل عن الفصل الا بعد أن نعلم ان للشيء جنساً بناءً على ان ما لا جنس له لا فصل له، و اذا علمنا الشيء بالجنس فنطلب ما يميّزه عن المشاركات في ذلک الجنس، فنقول: الانسان أي حيوان هو في ذاته؟ فتعين الجواب بالنّاطق لا غير فكلمة شيء في التعريف كناية عن الجنس المعلوم الذي يطلب ما يميز الشيء عن مشاركاته في ذلک الجنس فحينئذ يندفع الاشكال بحذافيره.

قوله: (فقريب) كالناطق بالنسبة الى الانسان حيث يميّزه عن جميع المشاركات في جنسه القريب و هو: الحيوان.

قوله: (فبعيد) كالحساس بالنسبة الى الانسان حيث يميّزه عن المشاركات في جنسه البعيد، و هو: الجسم النامي.

(و للمحقّق) نصيرالدّين **(الطّوسيّ ره هيٰهنا)** أى فى الجواب عن الأشكال **(مسلک اٰخر أدقّ و أتقنُ)** من مسلک صاحب المحاكمات **(و هو)** أى مسلكه: **(انّا لا نسئل عن الفصل إلاّ بعد أن نعلم انّ لِلشّيء جنساً بناءً على)** مذهب جمع محقّقين منهم الطّوسيُّ: من **(انّ ما لاٰجنس له لاٰفصلَ له)** وقد صرّح بذلک فى شرح التّجريد، و كتب بعض المحقّقين فى شرحه ما نصّه: الفصل هو: الجزء المميّز للشّئ عمّا يشاركه فى الجنس على ما تقدّم فأذا لم يكن للشّئ جنسٌ لم يكن له فصلٌ هذا: هو التّحقيق و قد ذهب قومٌ غير محقّقينَ إلى انّ الفصل هو: المميّز فى الوجود، وجوّزواْ تركيب الشّئ من أمرين متساويين كالجنس العالى و الفصل الأخير، و كلّ من الأمرين ليس جنساً فيكون فصلاً يتميَّز به المَركّبُ عمّا يشاركه فى الوجود، و هذا خطأٌ إهـ، **(وإذا علمنا الشّئَ بالجنس)** أى و اذا علمنا أنّ للشّئ جنساً، **(فنطلب)** بكلمة أىّ **(ما)** أى الشّئ الّذى **(يميّزه)** أى الشّئ المعلوم له الجنس **(عن المشاركات)** أى عمّا يشاركه **(فى**

....

ذلک الجنس) أی الجنس المعلوم للشّئ، **(فنقول: الأنسانُ أیّ حَیَوانٍ هو فی ذاته؟ فتعیّن الجواب بالنَّاطق)** أی بالفصل **(لاُغیر)** أی لاُغیره و هو: الحدُّ و الجنس لأنّ حال الجنس معلومٌ و إذاکان الأمر کما ذکرنا، **(فکلمة شیء فی التَّعریف)** أی تعریفِ المصنّفِ الفصلَ حیث قال: و هو: المقول علی الشّئ فی جواب أیّ شیء هو فی ذاته **(کنایةٌ عن الجنس المعلوم الَّذی یطلب ما یمیّز الشّئ عن مشارکاته فی ذلک الجنس)** فعلی هذا ینبغی أن یکون ما أضیف إلیه کلمة أیّ هو الجنسَ المعلومَ لاُغیر و قوله: فکلمة أیّ الخ من کلام المحشّی و نتیجةٌ لجواب المحقّق فتأمّل، **(فحینئذ)** أی فحینَ إذ کانت کلمة أیّ فی التَّعریف کنایة عن الجنس المعلوم کما یفهم من کلام المحقّق **(یندفع الأشکال بحذا فیره)** أی بجوانبه و أعالیه، قال بعض المحقّقین: وجه أدقّیّة جواب الطّوسیّ، أنّه یدفع الأشکال الّذی أورده الأمام الرّزای من غیر أن یرد علیه إشکالٌ اُخرَ، بخلاف جواب صاحب المحاکمات فأنّـه و ان کـان یـدفع هـذا الأشکالَلکن یرد علیه إشکالٌ اُخر و هو: أنّه یلزم إیرادُ اللّفظِ المستعمل فی المعنی المجازیّ من غیر قرینة فی التَّعریف و هو لاُیصحّ، و إلی هذا أشار بقوله: فـحینئذ یندفع الأشکال بحذ افیره إهـ. **(قوله: فقریب)** أی فالفصلُ قریبٌ مـثاله:**(کالنَّاطق بالنّسبة إلی الأنسان حیث یمیّزه عن جمیع المشارکات)** أی عن جمیع مشـارکاته کالبقر و الغنم و غیرهما **(فی جنسه القریب و هو: الحیوان)**، وکالحسّاس بالنّسبة إلی الحیوان، حیث یمیّزه عن جمیع ما یشارکه فی جنسه القریب و هو: الجسم النَّامی، و کالنّامی بالنّسبة إلی الجسم النَّامی، فأنّه یمیّزه عـن جـمیع مشـارکاته فـی الجـنس القریب و هو: الجسمُ المطلقُ، و کقابل الأبعاد بالنّسبة إلی الجسم المـطلق، حـیث یمیّزه عن جمیع المشارکات فی جنسه القریب و هو: الجـوهر. **(قوله: فـبعیدٌ)** أی فالفَصلُ بعیدٌ مثاله: **(کالحسّاس بالنّسبة إلی الأنسان، حـیثُ یـمیّزه عـن)** بـعض **(المشارکات)** کالشّجر والحجر دون الفرس و غیره **(فی جنسه البعید و هو: الجسم النَّامی.)** فالحسّاس فصلٌ بعیدٌ للاِنسان بمرتبة واحدة، لأنّه یمیَّزه عن النَّباتات لاُعن الفرس و أمثالِهِ من أفراد الحیوان، و النّامی فصلٌ بعیدٌ له بمرتبتین لأنّه یمیّزه عـن الحجر لاُ عن النّباتات و الفرس و نحوه، و قابل الأَبعاد فصل بعید له بثلاث مراتب، لأنّه یمیّزه عن العقل لاُ عن الحجر و النّباتات و الفرس و نحوه، کذا ذکره بعض الأفاضل.

قوله: (و اذا نسب الى آخره) الفصل له نسبة الى الماهية التي هو فصل مميز لها، و نسبة الى الجنس الذي يميز هو الماهية عنه من بين أفراده، فهو بالاعتبار الاوّل يسمي مقوماً لانه جزء للماهية، و محصل لها و بالاعتبار الثانى يسمى مقسماً لانه بانضمامه الى هذا الجنس وجوداً يحصل قسماً و عدماً يحصل قسماً آخر كماترى، في تقسيم الحيوان الى الحيوان الناطق و الحيوان الغير الناطق.

قوله: (والمقوم للعالي) اللام للاستغراق، أي كل فصل مقوم للعالي، فهو فصل

(قوله: و إِذا نسب إِلخ) (الفصلُ) أى كلُّ فصلٍ **(له نسبةٌ)** أى علاقةٌ **(إِلى الماهيّة)** المركّبة من الجنس و الفصل كنسبة النَّاطق إِلى الأنسان **(الَّتى هو)** أى الفصل **(فصلٌ مميّزلها)** أى لتلك الماهيّة، **(و نسبةٌ إِلى الجنس الَّذى يميّز هو)** أى ذلك الفصل **(الماهيّة)** كالأنسان مثلاً**(عنه)** أى عن ذلك الجنس **(من بين أفراده)** أى الجنس كنسبة النَّاطق إِلى الحَيَوان و اذاكان له نسبة إِلى الأمرين، **(فهو)** أى الفصلُ **(بالأعتبار الأوّل)** و هو: ملاحظته مع الماهيّة **(يسمّي)** فى العرف، فصلاً **(مقوّماً لأنَّه جزءٌ للماهيّة، و محصّلٌ لها)** و التَّقويم فى اللُّغة: بمعنى إِزالة الأعوجاج، و هو يزيلُ إِعوجاجها، **(و بالأعتبار الثَّانى)** و هو: ملاحظته مع الجنس **(يسمّى)** فى الأصطلاح، فصلاً **(مقسّماً، لأنّه)** أى الشَّأنَ والحالَ **(بأنضمامه)** أى الفصل **(إِلى هذا الجنس)** أى الجنس الملاحظ مَعَهُ **(وجوداً)** أى بحسب الوجود، بأن يقال: الحيوان النَّاطق **(يحصّل قسماً)** له و هو: الأنسان، **(وعدماً)** أى بحسب العدم، بأن يقال: الحيوان الغير النَّاطق **(يحصّل قسماً اخر)** له كالفرس مثلاً، فأنّه يحصل بأنضمام الغير النَّاطق إِلى الحيوان **(كماترى)** أى تقسيم الفصلِ الجنسَ، **(في تقسيم الحيوان إِلى الحيوان الناطق و الحيوان الغير النَّاطق)** مثل: الحيوان الصَّاهل و الحيوان المفترس و الحيوان الماوى و هكذا. **(قوله: و المقوّم للعالى) (اللاَّم للأستغراق)** لا للعهد الذكريّ و فيه انّ اللاَّم المفيد للأستغراق على ما هو المشهور حرفُ تعريفٍ، لا موصولة، و اللاَّم الدّاخل على إِسم الفاعل و المفعول موصولةٌ فلا يفيد الأستغراق و يجاب عنه بأنّ اللاَّم فيهما إِنما يكون موصولةً إِذا كانا بمعنى الحدث، مثل: الضّارب و المضروب

مقوم للسافل لان مقوم العالي جزء للعالي، و العالي جزء للسافل، و جزء الجزء جزء فمقوم العالي جزء للسافل، ثم انه يميز السافل عن كل ما يميز العالي عنه فيكون جزء مميزاً له، و هو معنى المقوم، و ليعلم: ان المراد بالعالي هيهنا كل جنس، أو نوع يكون فوق آخر سواء كان فوقه آخر، أو لم يكن، و كذا المراد

و امّا إ ذا كانا بمعنى الثّبوت مثل: المؤمن و الكافر فحرف تعريف و ما نحن فيه من الشّق الثّانى، **(أى كلُّ فصلٍ مقوّمٍ للعالى)** كالحسّاس المقوّم للحيوان، **(فهو فصلٌ مقوّمٌ**[١] **للسّافل)** كالأنسان، فالحسّاسُ فصلٌ مقوّم للأنسان أيضاً **(لأنّ مقوّم العالى)** و هو: الحسّاس **(جزءٌ للعالى)** و هو: الحيوانُ، (و)الحال انّ **(العالى جزء للسّافل)** فأنّ الحيوان جزء للأنسان (و) قد ثبت بقياس المساواة آنّ: **(جزء الجزءِ)** للشّئ كالحسّاس الجزء للحيوان الجزء للأنسان **(جزء)** لذلک الشّئ **(فمقوّم العالى جزء للسّافل)** فالحسّاس جزء للأنسان و مقوّمٌ له **(ثمّ إنّه)** أى المقوّمَ للعالى **(يميّز السّافل عن كلّ ما يميّز العالى عنه)** مثلاً يميّز الحسّاسُ الأنسانَ عن الشّجر و الحجر كما يميّز الحيوانَ عنهما، **(فيكون)** أى المقوّمُ للعالى **(جزءً مميّزاً له)** أى للسّافل **(و هو)** أى كونه جزءً مميّزاً للسّافل **(معنى المقوّم)** حيث قال: و المقوّم للعالى مقوّم للسّافل **(وليعلم)** أى و ينبغى أن يعلم: **(انّ المراد)** أى مُرادَ المصنّف **(بالعالى هيهنا)** أى فى هذا المقام لأفيما سَبَقَ: **(كلّ جنس، أونوع)** إضافىّ **(يكون فوق)** جنس أو نوع **(اُخر)** أى لاُجنس الأجناس و الجنس العالى **(سواء)** فى ذلک **(كان فوقه)** الضّمير لكلّ جنسٌ أو نوعٌ **(اُخر، أولم يكن)** كالجوهر و الجسم المطلق فأنّ الأوّل جنس يكون فوق جنس اُخر و هو: الجسم المطلق و ليس فوقَهُ جنس اُخر و الثّانى نوع يكون فوق نوع اُخر و هو: الجسم النّامى و ليس فوقَه نوع اُخر، **(و كذا المراد بالسّافل: كلّ جنس، أو نوع يكون تحت)** جنس أو نوع **(اُخر)** لا نوع الأنواع و النّوع السّافل **(سواء)** فى ذلک **(كان تحته)** جنس أو نوع **(اُخر، أو لم يكن)** كالأنسان و الحيوان، فانّ الأوّل نوعٌ

١ـ المقوّم يتحقّق بتحقّق أمرين: الجزئيّة و التّميُّز أشار الى الأوّل بقوله: لأن مقوّم العالى جزء للعالى الخ و الى الثّانى بقوله: ثمّ إنّه يميّز السّافل الخ. «الشّارح»

بالسافل كل جنس أو نوع يكون تحت آخر سواء كان تحته آخر، أو لم يكن حتى ان الجنس المتوسط عال بالنسبة الى ما تحته و سافل بالنسبة الى ما فوقه.

قوله: (و لا عكس) أى كلياً بمعني: انه ليس كل مقوم للسافل مقوّماً للعالي فان الناطق مقوّم للسافل الذي هو الانسان و ليس هو مقوماً للعالي الذي هو الحيوان.

قوله: (و المقسم بالعكس) أي كل مقسم للسافل مقسم للعالي و لا عكس أي كلياً.

أما الاول فلان السافل قسم من العالي فكل فصل حصل للسافل قسماً فقد حصل للعالي قسماً لان قسم القسم قسم.

و أما الثاني فلان الحساس مثلا مقسم للعالي الذي هو الجسم النامي و ليس مقسماً للسافل الذي هو الحيوان.

يكون تحت نوعٍ اخر، و هو: الحيوان، و لايكون تحته نوعٌ اخر، و الثّانى جنس يكون تحت جنسٍ اخر و هو: الجسم النّامى، و ليس تحته جنسٌ اخر **(حتّى)** فى قوّة التّعليل **(انّ الجنس المتوسّط)** و هو: الجسم النّامى و الجسم المطلق **(عالٍ بالنّسبة إلى ماتحته)** و هو: الحيوان فى الأوّل، و الجسم النّامى فى الثّانى، **(و سافلٌ بالنّسبة إلى مافوقه)** و هو: الجسم المطلق فى الأوّل، و الجوهر فى الثّانى.

(قوله: و لاعكس) العكس نوعان: لغوىٌّ و منطقىٌّ ففى الأوّل تنعكس الموجبة كنفسها، إن كليَّة فكليَّة، و ان جزئيَّة فجرئيَّة و فى الثّانى تنعكس الموجبة كلية كانت، أو جزئيّة، موجبةً جزئيّة، و المراد به هنا: الأوّل، ولذا فسّره المحشّى رحمه الله بقوله: **(أى)** عكساً **(كلّيّاً)** يعنى اَنّ قول المصنّف: و المقوّم للعالى مقوّم للسّافل، قضيّة موجبة كلية تنعكس موجبةً كلّيّةً **(بمعني: انّه)** أى الشّأن و الحالَ **(ليس كلّ مقوّمٍ للسّافل مقوّماً للعالى فأنّ النّاطق)** فصلٌ **(مقوّمٌ للسّافل الّذى هو الأنسان و ليس هو مقوّماً للعالى الّذى هو الحيوان)** و الاّلزم أن يكون كلُّ حَيَوان ناطقاً و هذا خلفٌ، قال: أى كلّيّاً لأنّ بعض المقوّم للسّافل مقوّمٌ للعالى كالحسّاس المقوّم للأنسان و الحيوان **(قوله: و المقسّم بالعكس)** **(أى كلّ)** فصلٍ **(مقسّم للسّافل)** كالنّاطق المقسّم

....

للحَيَوان. (**مقسّمٌ للعالى**) و هو: الجسم النَّامى فالنَّاطق يقسّم الجسمَ النَّامى إلى الجسم النَّامى النَّاطق، و الجسم النَّامى الغير النَّاطق، (**ولاعكس أى**) عكساً (**كليا**) بمعنى انّه ليس كلّ مقسّم للعالى مقسّماً للسَّافل (**امّا**) إثبات (**الأوّل**) وهو: اَنَّ كلَّ مُقَسِّمٍ للسَّافِلِ مُقسِّمٌ للعالى، (**فلأنّ السَّافل**) كالحيوانِ (**قسمٌ من العالى**) و هو: الجسم النَّامى (**فكلّ فصل حصّل للسّافل قسماً**) كالنَّاطق الَّذى حصّل للحيوان قسماً و هو: الأنسانُ، (**فقد حصّل للعالى قسماً**) فيحصّل للجسم النَّامى قسماً كما ذكرنا، (**لأنَّ**) قياسَ المساواة أثبت أنّ (**قسم القسم**) من الشّئ: كالنَّاطق القسم من الحيوان القسم من الجسم النَّامى (**قسم**) من ذلك الشّئ، فالنَّاطقُ قسم من الجسم النَّامى، (**وامّا**) إثبات (**الثَّانى**) و هو انّه: ليس كلّ مقسّم للعالى مقسّماً للسَّافل، (**فلأنّ الحسّاس مثلاً مقسمٌ للعالى الَّذى هو الجسم النَّامى و ليس مقسماً لِلسَّافل الَّذى هو الحيوان**) لأنّ الحيوان لأيكون إلّاحسّاساً، قال: أى كلّيّاً لأن بعض المقسّم للعالى مقسّمٌ للسَّافل: كالنَّاطق المقسّم لهما كمامرَّ و بالجملة: النّسبة بين المقوّم للعالى و السَّافل، و كذا بين المقسّم للسّافل و العالى هى العموم و الخصوص المطلق كماترى فى قولنا: كلّ مقوّم للعالى مقوّمٌ للسَّافل و بعضُ المقوِّم للسَّافل ليس مقوّماً للعالى و كلّ مقسّم للسَّافل مقسّمٌ للعالِى و بعضُ المقسّم لِلعالِى ليس مقسّماً للسَّافِلِ.

اَلرَّابِعُ: اَلْخاصَّةُ وَ هُوَ: الْخارِجُ الْمَقُوْلُ عَلٰى مٰا تَحْتَ حَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ فَقَطُّ.

قوله: (و هو الخارج) أي الكلي الخارج فان المقسم معتبر في جميع مفهومات الاقسام.

و اعلم: ان الخاصة تنقسم الى خاصة شاملة لجميع أفراد ما هي خاصة له: كالكاتب بالقوة للانسان و الى غير شاملة لجميع أفراد ما هي خاصة له: كالكاتب بالفعل له.

قوله: (حقيقة واحدة) نوعية أو جنسية فالاول خاصة النوع: كالضاحک و الثاني خاصة الجنس: كالماشي فالماشي خاصة للحيوان و عرض عام للانسان، فافهم.

{الخاصَّة}

(**قوله: و هو الخارج**) الضَّمير راجعٌ إلى الخاصَّة، و تذكيره بأعتبار الخبر كما أشار اليه بقوله: (**أي**) هو: (**الكلّيّ الخارج**) عن ماهيّة أفراده (**فأنّ المقسم**) تعليلٌ للتّفسير و المقسم هو الكلّيّ هنا (**معتبرٌ فى جميع مفهومات الأقسام**) أى أقسامه و هى: النَّوع و الجنسُ و الفصلُ و الخاصَّةُ و العرضُ العامُّ فيقال: النّوع: هو الكلى الخ و الجنس: هو الكلى الخ و هكذا، و الباعثُ على هذا الكلام: توجيهُ رجوعِ الضَّميرِ المذكَّرِ إلى المؤنّث. (**وآعلم**) أيُّها المتعلّم: (**انّ الخاصَّةَ تنقسم إلى خاصَّةٍ شاملة لجميع أفراد ماهى خاصَّةٌ له**) مثالها: (**كالكاتب بالقوّة للأنسان**) فأنّ جميع أفراده من شأنه أن يكون كاتباً، (**والى غير شاملة لجميع أفراد ماهى خاصَّةٌ له**) مثالها: (**كالكاتب بالفعل له**) فأنّ الكتابة بالفعل شاملة لبعض أفراده كما هو ظاهِرٌ. (**قوله: حقيقة واحدة) (نوعيّة أو جنسيّة**) أو فصليّة (**فالأوّل**) يسمّى (**خاصَّة النّوع: كالضّاحک**) للأنسان (**و الثَّانى**) يسمّى (**خاصَّة الجنس: كالماشى**) و الثَّالث يسمّى خاصّة الفصل: كالضّاحک للنّاطق (**فالماشى خاصَّة للحَيوان، و عرض عامّ للأنسان فأفهم**) وجهه: إشارة إلى انّه لامنافاةَ بينَ كونِ الشّئ خاصَّةً بالنّسبة إلى شىء، وكونه عرضاً عاماً

اَلْخَامِسُ: اَلْعَرَضُ الْعَامُّ وَ هُوَ: الْخَارِجُ الْمَقُوْلُ عَلَيْهَا، وَ عَلٰى غَيْرِهَا، وَكُلٌّ مِنْهُمَا إِنِ امْتَنَعَ إِنْفِكَاكُهُ عَنِ الشَّيْءِ: فَلَازِمٌ بِالنَّظَرِ إِلَى الْمَاهِيَّةِ، أَوِ الْوُجُودِ بَيِّنٌ، يَلْزَمُ تَصَوُّرُهُ مِنْ تَصَوُّرِ الْمَلْزُوْمِ،

قوله: (و على غيرها) كالماشي يقال على حقيقة الانسان و على غيرها من الحقايق الحيوانية.

قوله: (و كل منهما) أي كل من الخاصة و العرض العام، و بالجملة: الكلي الذي هو عرضي لافراده إِمّا لازم، و اما مفارق، اذ لا يخلو اما أن يستحيل انفكاكه عن معروضه أولا. فالاول: هو الاول، و الثاني: هو الثاني، ثم اللازم ينقسم بقَسْمَيْنِ:

أحدهما: انه اى لازم الشيء اما لازم له بالنظر الى نفس ماهيته مع قطع النظر عن خصوص وجوده فى الخارج، أو فى الذهن، و ذلک بان يکون هذا الشيء بحيث كلما تحقق في الذهن أو في الخارج كان هذا اللازم ثابتاً له و إِمّا لازم له

بالنّسبة إلى شيء اخر فأنّ الأشياء تختلف بأختلاف الأعتبارات قاله بعض الأعلام.

{العَرَضَ العامَّ}

(قوله: و على غيرها) مثاله: (كالما شي يقال على حقيقة الأنسان و على غيرها من الحقايق الحَيَوانيَّة) أى يحمل، (قوله: و كلٌّ منهما) (أى كلّ من الخاصّة و العرض العامّ و بالجملة) أى الحاصلُ بمجموع كلام المصنّف رحمه الله تعالى: (الكلّيّ الّذى هو عرضيٌّ لأفراده) خاصّةً كانَ أو عرضاً عامّاً (إمّا لازم) لمعروضه، (و إمّا مفارقٌ) عنه (إذ لايخلو) أى الكلّيُّ العَرَضيُّ (إمّا أن يستحيل إنفكاكه) و سلبه (عن معروضه) كالضّاحک بالقوّة للأنسان، (أولا) يستحيل ذلک، بل يجوز كالكتابة بالفعل له (فالأوّل) أى فأوّل الثّانى و هو: ما يستحيل إنفكاكه عن معروضه: (هو الأوّل) أى اوّل الأوّل، و هو: اللاّزم، (و الثّانى) أى و ثانى الثّانى و هو: ما لا يستحيل إنفكاكه عن المعروض: (هو الثّانى) أى ثانى الأوّل، و هو: المفارق، و لايخفى ما فيه

بالنظر الى وجوده اي الى خصوص وجوده الخارجي أو الذهني.

فهذا القسم بالحقيقة قسمان فأقسام اللازم بهذا التقسيم ثلاثة:

الاول: لازم الماهية: كزوجية الاربعة.

الثاني: لازم الوجود الخارجى: كاحراق النار.

الثالث: لازم الوجود الذهني: ككون حقيقة الانسان كلية، و هذا القسم يسمى معقولا ثانياً ايضاً.

و الثاني: ان اللازم اما بين أو غير بين و البين له معنيان:

احدهما: اللازم الذي يلزم تصوره من تصور الملزوم كما يلزم تصور البصر من تصوّر العمى، و هذا يقال له: البين بالمعنى الاخص، و حينئذ فغير البين هو: اللازم الذي لا يلزم تصوره من تصور الملزوم، كالكاتب بالقوة للانسان.

من الغلاقة و هى فى بعض الموارد من البلاغة. (**ثمّ اللاّزم ينقسم بقَسمين**) القَسْمُ على وزن فَلْسٍ: بمعنى التَّقسيم، لأنه من المصادر الَّتى تحذف زوائدها، أى اللاّزم ينقسم بتقسيمين: (**أحدهما**) أى التَّقسيم الأوّل: (**أنّه**) الضّمير راجعٌ إلى اللاّزم (**أى لاٰزم الشّئ إمّا لاٰزم له بالنَّظر إلي نفس ماهيّته**) أى الشّئ و أكّده بقوله: (**مع قطع النَّظر عن خصوص وجوده فى الخارج، أو**) لمنع الخلوّ (**فى الذّهن، و ذلک**) أى اللاّزم للشّى بالنّظر إلى نفس الماهيَّة (**بأن يكون هذا الشّئ**) الملزوم (**بحيث كلّما تحقّق فى الذّهن، أو**) لمنع الخلوّ (**فى الخارج كان هذا اللاّزم ثابتاً له**) لأنّهُ يمتنع تحقّق الملزوم منفكّاً عن اللاّزم، (**و إمّا لاٰزم له بالنّظر الى وجوده أى**) بالنّظر (**إلى خصوص وجوده الخارجىّ**) فقطّ كالسَّواد للحَبَشِىِّ، (**أو الذّهنىِّ**) فقطّ كالبصر للعمى،و أولمنع الجمع (**فهذا القسم**) أى اللاّزم بالنّظر إلي الوجود (**بالحقيقة قسمان**) و إن كان بحسب الظّاهر قسماً واحداً و اذا كان الأمر كذلک، (**فأقسام اللاّزم بهذا التَّقسيم**) أى بالتَّقسيم الأوّل (**ثلاثة:**) القسم (**الأوّل: لاٰزم الماهيّة**) مع قطع النّظر عن خصوص الوجود فى الذّهن، أوفى الخارج مثاله: (**كزوجيّة الأربعة**) فأنّ الزّوجيَّة لاٰزمة لَها من حيث الماهيَّة لا من حيث وجودها فى الذّهن، حتّى يلزم عدم

و الثاني هو اللازم الذي يلزم من تصوره مع تصور الملزوم و تصور النسبة بينهما الجزم باللزوم، كزوجية الاربعة فان العقل بعد تصور الاربعة و الزوجية و

زوجيّتها فى الخارج و لاُ من حيث وجودها فى الخارج حتّى يلزم عدم زوجيّتها فى الذّهن و كفرديّةِ الثّلاثة، و القسم **(الثّانى: لاُزم الوجود الخارجيّ)** فقطّ مثاله: **(كأحراق النّار)** فأنّه كلّما وجدت النّار فى الخارج، كان الأحراقُ لاُزماً لها، و امّا فى الذّهن فَلا كالحلاوة للعسل، و القسم **(الثّالث: لاُزم الوجود الذّهنيّ)** فقطّ مثاله: **(ككون حقيقة الأنسان كلّيّة)** فأنّه كلّما و جد الأنسانُ فى الذهن، كانت الكلّيّة لاُزمةً له و امّا فى الخارجَ فَلا لأنّ عروضَ الكلّيّة على الأنسان فى الخارج محالٌ، لأنَّ الخارج ظرفٌ للجزئيّات كما انّ الذّهن ظرف للكلّيّات، **(و هذا القسم)** أى القسم الثّالث **(يسمّى)** فى العرف **(معقولاً ثانياً)** لأنّه يتعقل الأنسان اوّلاً والكلية ثانياً **(أيضاً)** أى كما يسمى لاُزم الوجود الذّهنيّ (وَ) التّقسيم **(الثّانى)** لِلازِم، **(اَنّ اللاّزم)** سواءٌ كان ذهنيّاً أو خارجيّاً **(إِمّا بيّنٌ، أو غير بيّن و البيّن له معنيان: أحدهما)** أى المعنى الأوّل من المعنيين لِلاّزم البيّن: **(اللاّزم الّذى يلزم تصوّره من تصوُّرِ الملزوم)** نظيره: **(كما يلزم تصوُّر البصر من تصوُّر العمى)** و انّما قلنا: نظيرُهُ لاُ مِثالُهُ، لأَنَّ البصَرَ ليس خاصّة و لاُعرضاً عامّاً أفاده بعض الأعلام، **(وهذا)** أى الّلازم الّذى يلزم تصوّره من تصوّر الملزوم **(يقال له: البيّن بالمعنى الأخصّ)** أي بحسب المفهوم، لأنه إذا حصل الجزم باللاَّزم بمجرد تصوّر الملزوم، حصل الجزم به بتصوّر اللاّزم و الملزوم بالطَّريق الأولى، و يسمّى اللّزوم الفوريّ أيضاً كذا قاله العلاّمة الكرديُّ قدّس سرُّهُ فى شرح التّهذيب، **(و حينئذ)** أى وحين إِذعلم اللاّزم البيّن بالمعنى الأخصّ **(فغير البيّن)** بالمعنى الأخصّ **(هو: اللاّزم الّذى لاُ يلزم تصوُّره من تصوّر الملزوم)** أى بمجرَّد تصوُّره مثاله: **(كالكاتب بالقوّة للأنسان)** فأنّه لاُ يلزم تصوّر الكتابة بالقوّة من تصوّر الأنسان و إِنّما قيَّد بقوله: بالقوّة لأنّها هى اللازم للأنسان إذ الكتابة بالفعل ليس بلازم له بل عرض مفارق عنه.

(و) المعنى **(الثّانى)** من المعنيين للاّزم البيّن (هو: **اللاّزم الّذى يلزم من تصوُّره مع**

أَوْ مِنْ تَصَوُّرِهِمٰا وَ النِّسْبَةِ بَيْنَهُمٰا اَلْجَزْمُ بِاللُّزُومِ، وَ غَيْرُ بَيِّنٍ بِخِلٰافِهِ وَ إِلّا فَعَرَضٌ، يَدُومُ، أَوْ يَزُوْلُ بِسُرْعَةٍ، أَوْ بُطْوءٍ.

نسبة الزوجية اليها يحكم جزماً بان الزوجية لازمة لها، و ذلک يقال له: البين بالمعنى الاعم، و حينئذ فغير البين هو: اللازم الذي لا يلزم من تصور مع تصوّر الملزوم و النسبة بينهما الجزم باللزوم كالحدوث للعالم.

فهذا التقسيم الثاني بالحقيقة تقسيمان الا ان القسمين الحاصلين على كل تقدير انما يسمّيان بالبين و غير البين.

تصوّر الملزوم و تصوُّر النّسبة بينهما) أى بين اللاّزم و الملزوم **(الجزم باللّزوم)** مثاله: **(كزوجيَّة الأَربعة فإِنّ العقلَ بعد تصوّر)** الملزوم و هو: **(الأَربعة و)** اللاّزم و هو: **(الزَّوجيَّة و)** تصوُّر **(نسبة الزّوجيّة إِليها)** أى إِلى الأربعة **(يحكم جزماً)** خبر إِنّ **(بأَنّ الزّوجيّة لاٰزمةٌ لها، و ذلک)** أى المعنى الثّانى من المعنيين المذكورين **(يقال له: البيّن بالمعنى الأَعمّ)**[1] لأنّه لاٰيلزم الجزم باللّزوم بمجرّد تصوّر الملزوم، **(و حينئذ)** أى و حين إِذ علم اللاّزم البيّن بالمعنى الأعمّ **(فغير البيِّن)** بالمعنى الأعمّ **(هو: اللاّزم الّذى لاٰيلزم من تصوُّره مع تصوّر الملزوم و النّسبة بينهُما، الجزم باللُّزوم)** بل يحتاج إِلى حجّة و دليل مثاله: **(كالحدوث للعالم)** فأنّ الحدوث لاٰزم له و لاٰ يلزم من تصوّرهما مع تصوّر النّسبة بينهما بأن يقال أويرسم فى الذّهن: العالم حادث، الجزم بالحدوث بل يحتاج إِلى دليل و هو قولنا: العالم متغيّر، وكل متغيّر حادِثٌ.

(فهذا التقّسيم الثّانى) و هو: التقسيم إِلى البيّن والغير البيّن **(بالحقيقة تقسيمان)** و ان كان بحسب الظّاهر تقسيماً واحداً لأنّه فى قوّة أن يقال: اللاّزم إِمّا بيّن بالمعنى الأخصّ، أو غير بيّن بالمعنى الأخصّ و اللاّزم إِمّا بيّن بالمعنى الأعمّ، أو غير بيّن بالمعنى الأعمّ **(إِلاّ اَنّ القسمين الحاصلين على كلّ تقدير)** أى سواءٌ كاناللبيّن أو لغيره **(إِنّما يسمّيان)** أى لاٰ يسمّيان إِلاّ **(بالبيّن و غير البيّن)** فلايسمّيان بالبيّن بالمعنى

١ـكلّ بيّن بالمعنى الثانى فهوبيّن بالمعنى الأوّل و لاٰعكس كلّياً.

(خَاتِمَةٌ) مَفْهُومُ الْكُلِّيِّ يُسَمَّىٰ كُلِّيّاً مَنْطِقِيّاً، وَ مَعْرُوضُهُ طَبَعِيّاً، وَ الْمَجْمُوعُ عَقْلِيّاً، وَكَذا الْأَنواعُ،

قوله: (يدوم) كحركة الفلک فانها دائمة للفلک و ان لم يمتنع انفکاکها نظرا الی ذاته.

قوله: (بسرعة) کحمرة الخَجَل و صفرة الوَجَل.

قوله: (او بطوءٍ) کالشباب.

قوله: (مفهوم الکلی) ای ما يطلق عليه لفظ الکلی يعنی المفهوم الذی لا يمتنع فرض صدقه علی کثيرين، يسمی کلياً منطقياً لان المنطقی يقصد من الکلي هذا المعنی.

قوله: (و معروضه) أی ما يصدق عليه هذا المفهوم کالانسان و الحيوان يسمی کلياً طَبَعِيّاً لوجوده فی الطبايع يعني في الخارج علی ما سيجیء، و المجموع المرکب من هذا العارض و المعروض کالانسان الکلي و الحيوان الکلّيّ يسمی کلياً عقلياً اذلا وجود له الا في العقل.

الأخصّ و الغير البيّن کذلک و لا بالبيّن بالمعنی الأعمّ و الغير البيّن کذلک، و لذا لم يذکرهما المصنّف رحمه الله تعالی. (قوله: يدوم) العَرَضُ المفارق ينقسم إلی قسمين: دائِمٍ و زائلٍ و ينقسم الزّائل الی سرعةٍ و بطوٍ، فالعرض المفارق الدّائم: (کحرکة الفلک) علی وزن فَرس هو: مدار النّجوم، (فأنّها) أی الحرکة (دائمة للفلک) لأنّه منذ خلقه ربّ العزّة إلی ما يشاء يکون فی الحرکة (و إن لم يمتنع إنفکاکها) أی الحرکة عن الفلک (نظراً إلی ذاته) لکن يمتنع إنفکاکها عنه نظراً إلی الخارج، (قوله: بسرعة) مثال العرض المفارق الزّائل بسرعة: (کحمرة الخَجَل) بفتحٍ ففتحٍ بالفارسية: قرمزی خجالت (و صفرة الوَجَل) بفتح الواو و الجيم: زردی ترس (قوله: أوبطوٴ)

....

مثال العرض المفارق الزّائل ببطؤ: (**كالشَّباب**).

{خاتمة فى مفهوم الكلى}

* (**قوله: مفهوم الكلّىّ**) تقسيمٌ للكلّىّ بأعتبار اخر (**أى ما يطلق عليه لفظ الكلّىِّ**) تفسيرٌ للمفهوم المضاف لا للكلّىّ المضاف إليه و فسّره ثانياً بقوله: (**يعنى**) أى المصنّف قدّس سرُّهُ بقوله: مفهوم: (**المفهوم الَّذى لايمتنع فرض صدقه**) أى تجويز العقل صدقه (**على كثيرين**) للأشارة إلى انّه ليس المراد به ما يصدق عليه الكلّى كالحيوان و الأنسان و النّاطق و الضّاحک و الماشى و بعبارة أخرى: إشارةً إلى انّ المراد به المفهوم الغير المقيّد بمادّة من الموادّ ككلّيّة الجنس و النوع و الفصل و الخاصّة و العرض العامّ (**يسمّى كلّيّاً منطقيّاً، لأنّ المنطقىّ يقصد من**) لفظ (**الكلّىِّ هذا المعنى**) و يورد عليه أحكاماً ككونه ذاتيّاً و عرضيّاً و جنساً و فصلاً و نوعاً و خاصَّةً و عرضاً عامّاً و كونِهِ جنساً قريباً، أو بعيداً بمرتبة، أو بمرتبتين، أو بمراتب إلى غير ذلک، قاله بعض الأعلام. (**قوله: و معروضه**) (**أى ما يصدق عليه هذا المفهوم**) أى هذاالمعنى (**كالأنسان و الحيوان**) و النَّاطق و الضَّاحک و الماشى (**يسمّى كلياً طَبَعِيّاً**)[١] لأنّه طبيعة من الطّبايع أى حقيقةٌ من الحقايق، كما قال المحقّق الدَّوّانى قدّس الله سرَّهُ و اختاره المحشّى رحمه الله، أو (**لوجوده فى الطَّبايع يعنى فى الخارج**)كما هو عند جمع و انما فسّر الطّبايع بالخارج لأنّ للطَّبيعة معنيين: أحدهما: الخارج و ثانيهما: الحقيقة، و مراده بها هنا: الخارج (**على ما سيجئ**) من انّ الطَّبَعِىّ موجودٌ فى الخارج فى ضمن أفراده، (**و المجموع المركّب من هذاالعارض**) أعنى: الكلىّ المنطقىّ، (**والمعروض**) أعنى: الكلّىّ الطَبَعِىّ (**كالأنسان الكلّىِّ و الحيوان الكلّىِّ**) و النَّاطق الكلّىِّ و الضَّاحک الكلى و الماشى الكلّىِّ (**يسمّى كلياً عقليّاً، إذ لا وجود له**) أى للكلّىّ العقلىّ (**إلاّ فى العقل**) لأنّه ظرفٌ للكليات و كليّة الأنسان مثلاً

١ـ روعى فى النِّسبة قاعدة حذف الزّوائد و منهم من يقول: طبيعيّاً «العلاَّمة الكردىّ قدس سرّه»

الْخَمْسَةُ، وَ الْحَقُّ: اَنَّ وُجُودَ الطَّبَعِيِّ بِمَعْنىٰ وُجُودِ أَشْخاصِهِ.

قوله: (و كذا الأنواع الخمسة) يعني: كما ان الكلي يكون منطقياً و طَبَعِيّاً و عقلياً كذلک الانواع الخمسة يعني: الجنس و النَّوع و الفصل و الخاصة و العرض العام يجري في كل منها هذه الاعتبارات الثَّلاثة مثلا مفهوم النوع اعني: الكلي المقول على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ما هو يسمى نوعاً منطقياً و معروضه كالانسان و الفرس نوعاً طَبَعِيّاً و مجموع العارض و المعروض كالانسان النوع نوعاً عقلياً.

و على هذا فقس البواقي، بل الاعتبارات الثَّلاثة تجرى في الجزئي أيضاً فانا اذا قلنا: زيد جزئي، فمفهوم الجزئي اعني: ما يمتنع فرض صدقه على كثيرين يسمى جزئياً منطقياً و معروضه اعني زيداً يسمى جزئياً طَبَعِيّاً، وَ مجموع العارض و المعروض اعني: زيداً الجزئي يسمى جزئياً عقلياً.

إنّما هى فى العقل و الذّهن، لا فى الخارج لأنّ ما فيه هو: الأنسان المتّصف بالتّشخُّص و الجزئيّة.

(قوله: و كذا الأنواع الخمسة) (يعنى) أى المصنّف نوّر الله روحه: (كما اَنّ الكلّيَّ يكون) كلّيّاً (منطقيّاً و طَبَعِيّاً[1]) و عقليّاً كذلک الأنواع الخمسة) للكلّيّ (أعنى: الجنس و النّوع و الفصل و الخاصّة و العرض العامَّ يجرى فى كلّ) واحد (منها هذه الأعتبارات الثّلاثة)، أمثّل لک (مثلاً) و أقول: (مفهوم النَّوع أعنى: الكلّيَّ المقولَ على كثيرين متّفقين بالحقيقة فى جواب ما هو يسمّى نوعاً منطقيّاً) لأنّ المنطقيَّ يقصد من النّوع هذا المعنى، (و معروضه) أى ما يصدق عليه هذا المفهوم (كالأنسان و الفرس) و غير هما من أفراد الحيوان يسمّى (نوعاً طَبَعِيّاً)، لوجوده فى الطَّبايع أعنى: فى الخارج، (و مجموع العارض) و هو: النَّوع المنطقيُّ (و المعروض) و هو: النّوع الطَّبَعِيُّ (كالأنسان النّوع) يسمّى (نوعاً عقلياً)، إذ لا وجود له إلاّ فى

١ـ مثل حَنَفِيّاً و صَحَفِيّاً فى نسبة حنيفة و صحيفة.

قوله: (و الحق: ان وجود الطَبَعِيِّ بمعنى وجود اشخاصه) لا ينبغي ان يشک في ان الكلي المنطقى غير موجود في الخارج فان الكلية انما تعرض للمفهومات في العقل ولذا كانت من المعقولات الثانية و كذا في ان الكلي العقلي غير موجود

العقل (**و على هذا**) أى على النّوع (**فقس البواقى**) الأربعة مثلاً مفهوم الجنس و هو: الكلى المقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة فى جواب ما هو يسمّى جنساً منطقيّاً، لأن المنطقىّ يقصد من الجنس هذا المعنى و معروضه أعنى: ما يصدق عليه هذا المفهوم كالحيوان يسمّى جنساً طَبَعِيّاً، لوجوده فى الطَّبايع أعنى: فى الخارج و مجموع العارض و هو: الجنس المنطقىُّ و المعروض وهو: الجنس الطَّبَعِيُّ كالحَيَوان الجنس يسمّى جنساً عقليّاً، إذ لا وجود له إلاّ فى العقل و هكذا البواقى الثَّلاثة، (**بل**) للتّرقّى (**الأعتبارات الثلاثة**) أى المنطقيّة و الطَّبَعِيَّة و العقليّة (**تجرى فى الجزئىِّ**) الحقيقىِّ (**أيضاً**) أى كما تجرى فى ما ذكر، و لم يتعرَّض له المصنِّف رحمه آلله تعالى لأنّ غرض المنطقى من حيث هو هو إنّما هو فى الكلّيّات دون الجزئيّات لأنّ الأكتساب إنّما يجرى فيها قاله بعض المحقّقين. (**فأنّا إذا قلنا: زيدٌ جزئيٌّ فمفهوم الجزئىِّ أعنى: ما يمتنع فرض صدقه على كثيرين يسمّى جزئيّاً منطقيّاً**) لأنّ المنطقىّ يقصد من الجزئىِّ هذا المعنى (**و معروضه أعنى: زيداً**) الّذى يصدق عليه هذا المفهوم (**يسمّى جزئياً طَبَعِيّاً**) لوجوده فى الخارج (**و مجموع العارض**) و هو: الجزئىّ المنطقىّ (**و المعروض**) و هو: الجزئىّ الطَّبَعِىّ (**أعنى: زيداً الجزئىّ يسمّى جزئيّاً عقليّاً**) و فيه اَنَّ العقل ظرف للكلّيّات لا للجزئيّات، اللّهُمّ إلاّ أن يراد حكم العقل بجزئيّته لإستقراره فيه.

(**قوله: و الحقّ: انّ وجود الطَّبَعِيِّ بمعنى وجود أَشخاصه**) إعلم: اَنَّهُ (**لا ينبغى أن يُشَكَّ**) وَ يُنازَعَ بصيغة المجهول، (**فى اَنَّ الكلّىّ المنطقىَّ غير موجود فى الخارج**) لا بنفسه و لا بأفراده لأنه أمر إعتبارىٌّ (**فأنَّ الكلّيّة إنَّما تعرض للمفهومات**) أى للمعانى الكائنة (**فى العقل**) لا لغيرها (**و لذا**) أى و لأجل انَّ عروضها إنَّما هو للمفهومات الكائنة فى العقل، (**كانت**) أى الكلّيّة (**من المعقولات الثّانية**) مثلاً يتعقّل

فيه، فان انتفاء الجزءِ يستلزم انتفاء الكل و انما النزاع في ان الطَّبِعِيَّ كالانسان من حيث هو انسان الذي يعرضه الكلية في العقل هل هو موجود في الخارج بوجود افراده أم لا بل ليس الموجود فيه الا الافراد، و الاول مذهب جمهور الحكماء، و الثاني مذهب بعض المتأخرين و منهم المصنف و لذا قال: الحق هو الثاني.

و ذلک لانه لو وُجِدَ الكلي في الخارج في ضمن الافراد لزم اتصاف الشيء الواحد بالصفات المتضادة، و وجود الشيء الواحد في الامكنة المتعددة و حينئذ فمعنى وجود الطَّبَعِيِّ: هو ان افراده موجودة، و فيه تامل و تحقيق الحق في حواشي التجريد.

الأنسان أو النَّاطق آوّلاً ثم يتعقَّل كلّيّته (و كذا) لأينبغى أن يُشَكَّ (فى اَنّ الكلّيَّ العقليَّ غير موجود فيه) أى فى الخارج (فأنّ) الكلّيّ المنطقيّ الجزء للكلّيّ العقليّ كمامرَّ: غير موجود فيه فكذا الكلّيُّ العقليُّ لأنّ (إنتفاء الجزء) و هو: الكلّيُّ المنطقيُّ هنا (يستلزم إنتفاءَ الكلِّ) و هو: الكلّيُّ العقليُّ (و إنّما النّزاع) و الشّكّ (فى اَنّ) الكلّيَّ (الطَبَعِيّ كالأنسان من حيث هو إنسان) قال بعض الأفاضل: أى مع قطع النّظر عن عروض الكلّيّة و إلّافلم يكن موجوداً فى الخارج إتّفاقاً إهـ(الّذى يعرضه الكلّيّة فى العقل) والذّهن (هَل هو موجودٌ فى الخارج بوجود أفراده) مثلاً الأنسان الكلّيّ موجودٌ فى ضمن زيد الموجودِ بوجود زيد (أم لأبل ليس الموجود فيه) أى فى الخارج (الاّ الأفراد) أى لأ الكلّيُّ الطَبَعِيُّ (و الأوّل مذهب جمهور الحكماءِ) حيث يقولون: إذا وجد زيد مثلاً و هو فى ذاته حيوانٌ ناطقٌ فكما انّ زيداً موجودٌ، فكذا الحيوان النَّاطق إذلَولَم يكن موجوداً لم يكن زيدٌ موجوداً لِفرضِ اَنَّ ما هو معدوم الحقيقة فهو معدومٌ، و إذا كانَ الحيوان النَّاطق موجوداً كان الحيوان موجوداً، وكذا النّاطق قاله بعض المحقّقين، (و الثَّانى مذهب بعض المتأخّرين و منهم) حضرة (المصنّف) طاب ثراه (ولذا قال) أى المصنّف (الحقّ هو الثّانى) أى لأ الأوّل، ليس هذا نصّ كلامه لأنّه قال: و الحقّ أنّ وجود الطَّبَعِيِّ بمعنى وجود أشخاصه إهـ أى

....

لابمعنى وجود نفسه **(و ذلک)** أی کون المذهب الثّانی حقّاً ثابتٌ **(لأنّه)** أی الشّأن و الحالَ **(لو وجد الکلّیُّ فی الخارج فی ضمن الأفراد)** کما هو مذهب الجمهور **(لزم إتّصاف الشّئ الواحد)** کالحیوان النّاطق فی زمان واحدٍ **(بالصّفات المتضادّة)** کالعلم و الجهل و الفقر و الغنٰی و السّواد و البیاض و الحُسْنِ و القُبح إلی غیر ذلک **(و وجود الشّئ الواحد فی الأمکنة المتعدّدة و حینئذ فمعنی وجود الطَّبَعِیّ: هو انّ أفراده موجودة)** فی الخارج **(و فیه)** أی و فی الدّلیل المذکور **(تأمّلٌ)** لعلّه إشارة إلی أنَّ الواحد نوعان: شخصیٌ کزید، و نوعیٌّ و یقال له: الواحد الجنسیُ کالأنسان و الحیوان، و ما ذکر: من الأتّصاف و الوجود محالٌ فی الأوّل، و جائز فی الثّانی کما لایخفی و الثّانی هو المراد هنا، **(و تحقیق)** المذهب **(الحقّ)** مذکورٌ **(فی حواشی التّجرید)** إسم کتاب للمحقّق الطّوسیّ.

(فَصْلٌ) مُعَرِّفُ الشَّىْءِ: مٰا يُقٰالُ عَلَيْهِ لِإِفٰادَةِ تَصَوُّرِهِ، وِ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُوْنَ مُسٰاوِيٰاً، وَ أَجْلىٰ فَلاٰ يَصِحُّ بِالْأَعَمِّ وَ الْأَخَصِّ، وَ الْمسٰاوِى مَعْرِفَةً وَ الْأَخْفىٰ، وَ التَّعْرِيفُ،

قوله: (معرف الشيء) بعد الفراغ عن بيان ما يتركب منه المعرف شرع في البحث عنه، و قد علمت ان المقصود بالذات في هذا الفن هو البحث عنه و عن الحجة، و عرّفه بانه ما يحمل على الشيء أى المعرف ليفيد تصور هذا الشيء، اما بكنهه او بوجه يمتاز عن جميع ما عداه.

{المُعَرِّفُ}

(قوله: معرِّف الشّئ) (بعد الفراغ) أى فراغ المصنّف (عن بيان ما يتركّب منه المعرِّف) و هو: الجنس و الفصل و الخاصّة (شرع) أى المصنّف رحمه آلله (فى البحث عنه) أى عَنِ المعرّف، و بعبارة أخرى: لمّا فرغ من مبادىءِ التصوّرات شرع فى مقاصدها أعنى: الأقوالَ الشّارحةَ، (و قد علمت) فى قوّة العلّة لقوله: شَرَعَ (انّ المقصود بالذّات فى هذا الفنّ هو البحث عنه و عن الحجة) لاُغير (و عرّفه) أى عرّف المصنّف المعرّف (بأنّه: ما يحمل على الشّئ أى) على (المعرَّف) بالفتح (ليفيد) أى الحمل أو المحمول (تصوّر هذا الشّئ إمّا بكنهه) أى بجميع ذاتيّاته و حقيقته كقولنا: الأنسان حيوانٌ ناطق، هذا فى الحدّ التّامّ، (أو بوجه يمتاز) أى ذلك الشّئ (عن جميع ما عداه) و هذا فى الحدّ النّاقص و الرّسم التّامّ و النّاقص، فالحدّ النّاقص نحو: الإنسانُ جسمٌ نامٍ ناطقٌ و الأنسانٌ ناطقٌ، و الرّسمُ التّامُّ نحو: الأنسان حيوانٌ ضاحِكٌ، و الرَّسمُ النَّاقصُ نحو: الأنسانُ ضاحكٌ و الأنسانُ جسمٌ نامٍ ضاحكٌ.

و لهذا لم يجز ان يكون اعم لان الاعم لا يفيد شيئاً منهما كالحيوان في تعريف الانسان فان الحيوان ليس كنه الانسان لان الانسان هو الحيوان مع النـاطق، و أيضاً لا يميز الانسان عن جميع ما عداه لان بعض الحيوان هو الفرس و كذا الحال في الاعم من وجه و اما الاخص اعني: مطلقاً فهو و ان جاز ان يفيد تصوره تصوّر هذا الاعم بالكنه أو بوجه يمتاز عما عداه كما اذا تصورت الانسان بانه حـيوان ناطق فقد تصورت في ضمنه الحيوان باحد الوجهين لكن لما كان الاخص اقـل وجوداً في العقل و اخفى في نظره، و شأن المعرف ان يكون اعرف من المعرف لم يجزان يكون اخص أيضاً.

و قد علم من تعريف المعرف بما يحمل على الشيء انه لا يـجوز ان يكـون المعرِّف مبايناً للمعرَّف فتعين ان يكون مساوياً له في الصدق ثم ينبغي ان يكون المعرف اعرف من المعرف في نظرالعقل لانه معلوم موصل الى تصور مجهول هو المعرف، لا اخفى منه و لا مساوياً له في الخفاء والظهور.

(و لهذا) المذكور من الأفادة**(لم يجز أن يكون)** أى المعرِّف **(أعمَّ)** مطلقا من المعرَّف **(لأنّ الأعمَّ)** مطلقا **(لا يفيد شيئاً منهما)** أى من تصوّر المعرَّف بكنهه و تصوّره بوجه يمتازعن جميع ما عداه مثاله: **(كالحيوان فى تعريف الأنسان فأنّ الحيوان ليس كنه الأنسان)** أى ليس تمام حقيقته و بعبارة أخرى: ليس بالتّمام الذّاتىّ له **(لأنّ الأنسان هو: الحيوان مع النّاطق)** لا الحيوان وحده، **(و أيضاً لا يميّز الأنسان عن جميع ما عداه لأنّ بعض الحيوان هو الفرس)** و بعضه هو البقر و هكذا، و بـالجملة: لايـقع الأعمُّ مطلقا حدّاً ولا رسماً لا تامّاً و لا ناقصاً **(و كذا)** أى وكالأعمِّ مطلقا **(الحال فى الأعمّ من وجه)** فلا يقع معرّفاً فلايعرّف الأنسان بالأبيض مثلاً، لأنّه ليس بذاتىّ له فضلاً عن أن يفيد تصوّره بكنهه و أيضاً لا يميّزه عن جميع ما عداه لأن بعض الأبيض هو الثّلج **(و امّا الأخصّ أعنى: مطلقا)** أى لا من وجه فسّره به لأنّ الأخصّ من وجه هو نفس الأعمِّ من وجه، و قد ذكرنا حاله انفاً قاله بعض المحقّقين **(فهو و إن جاز أن يفيد تصوّره تصوّر هذا الأعمّ)** أعنى المعرَّف بالفتح **(بالكنه)** أى بكنهه **(أو بوجه**

....

يمتاز) أى ذلک الأعمّ **(عمّا عداه كما إذا تصوّرت الأنسان: بأنّه حَيَوانٌ ناطق)** قال المحقّق البينجوينيُّ رحمه آلله : الصَّوابُ أن يقول:كما إذا تصوّرت الحيوان بالأنسان الّذى هو حيوانٌ ناطقٌ إهـ بأن تقول: الحيوان إنسانٌ **(فقد تصوّرت)** جزاء إذا **(فى ضمنه)** أى الأنسانِ **(الحيوان بأحد الوجهين)** المذكورين إمّا بالكنه، أو بوجه يمتاز عن جميع ما عداه، **(لكن لمّا كان الأخصّ)** و هو: الحيوان النّاطق **(أقلّ)** من الأعمّ و هو: الحيوان الغير المقيّد **(وجوداً)** أى بحسب الوجود **(فى العقل)** لأنّ وجودَ الخاصّ مستلزمٌ لوجود العامّ من دون العكس، إذ رُبّما يوجد العامُّ فى العقل بدون الخاصّ، **(وأخفى)** منه **(فى نظره)** أى العقلِ لمامرَّ من أنّه أقلّ وجوداً فى العقل، **(و)** الحال اَنَّ **(شأن المعرِّف أن يكون أعرف)** أى أظهر **(من المعرَّف، لم يجز)** جوابُ لمّا **(أن يكون)** أى المعرِّف **(أخصّ)** مطلقا من المعرَّف **(أيضاً)** أى كما لايجوز أن يكون أعم مطلقا منه، وَ لمّا لم يذكر المصنّف رحمه آلله تعالى عدم صحّة التّعريف بالمباين إعتذر عنه المحشّى رحمه آلله تعالى بقوله: **(وقد علم من تعريف)** المصنِّفِ **(المعرِّفَ بما يُحَملُ على الشّئ انّه)** أى الشّأنَ و الحالَ: **(لا يجوز أن يكونَ المعرِّف مبايناً للمعرَّفَ)** كلّيّاً أو جزئيّاً، لأنّه لايصحّ حمل المباين على المباين فلايصحّ: كلّ إنسان أوبعض الأنسان حجر و لاالعكس و بالجملة: إذا لم يجز أن يكون المعرِّف أعمَّ و لا أخصَّ من المعرَّف و لا مبايناً له **(فتعيَّنَ أن يكون مساوياً له فى الصّدق)** بمعنى اَنّهُ: كلّما صدق عليه المعرّف صدق عليه المعرَّف و بالعكس. **(ثمّ)** أى بعد أن علمت التّعيّن المذكور إعلم أيضاً: أنّه **(ينبغى أن يكون المعرِّف أعرف)** و أوضح **(من المعرَّف فى نظر العقل لأنّه)** أى المعَرِف **(معلومٌ)** تَصَوُّرِىٌّ **(موصِلٌ إلى تصوّر مجهولٍ هو المعرَّف لا أخفىٰ منه)** كتعريف النّار بما يشبه النَّفسَ فى اللّطافة و هو غيرُ صحيحٍ لأنَّ معرفة النَّفس لعدم العلم بها أصعب من معرفة ماهيّة النّار لكونها من المحسوسات، ذكره بعض الأفاضل، **(و لا مساوياً له فى الخفاءِ و الظهور)** التّقييد بالخفاءِ و الظّهور ممّا لا يخفى .

بِالْفَصْلِ الْقَرِيبِ: حَدٌّ، وَ بِالْخاصَّةِ: رَسْمٌ، فَإِنْ كانَ مَعَ الْجِنْسِ الْقَرِيْبِ: فَتامٌّ وَ إِلَّا فَناقِصٌ، وَ لَمْ يَعْتَبِرُوا بِالْعَرَضِ الْعامِّ، وَ قَدْ أُجِيزَ فِي النَّاقِصِ أَنْ يَكُونَ أَعَمَّ كَاللَّفْظِيِّ، وَ هُوَ: ما يُقْصَدُ بِهِ تَفْسِيرُ مَدْلُولِ اللَّفْظِ.

قوله: (بالفصل القريب حدٌّ) التعريف لابد ان يشتمل على أمر يخصّ المعرف و يساويه بناءً علي ما سبق من اشتراط المساواة، فهذا الامر ان كان ذاتياً كان فصلا قريباً، و ان كان عرضياً، كان خاصة لا محالة فعلي الاول المعرف يسمى حداً و على الثاني يسمى رسماً.

ثم كل منهما ان اشتمل على الجنس القريب يسمى حداً تاماً و رسماً تاماً و ان لم يشتمل على الجنس القريب سواء اشتمل على الجنس البعيد، اوكان هناك فصل قريب وحده، او خاصة وحدها يسمى حداً ناقصاً و رسماً ناقصاً، هذا محصّل كلامهم، و فيه ابحاث لا يسعها المقام.

(قوله: بالفصل القريب: حدٌّ) (التّعريف لابدَّ أن يشتمل على أمر يخصّ المعرَّفَ) أى يكون مختصّاً به (ويساويه بناءً على ما سَبَقَ من إشتراط المساواة. فهذا الأمر إن كان ذاتيّاً كان فصلاً قريباً) لا نوعاً لأنّه أخصّ منه و لا جنساً لأنّه أعمُّ منه و لا فصلاً بعيداً كالجنس (و إن كان عرضيّاً كان خاصّةً لامحالة) قطعاً لما سيأتى من انّ العرض العامّ غير معتبر فى التّعريف (فعلى) التّقدير (الأوّل) و هو: كون الأمر ذاتيّاً (المعرَّف يسمّى حدّاً) لأنّ الحدّ فى اللّغة: المنع، و هو لأختصاصه با لمحدود أى المعرَّف، يمنع الأغيار عن الدّخول فيه قاله بعض الأعلام (و على) التّقدير (الثّانى) و هو: كون الأمر عرضيّاً (يسمّى رسماً) لأنَّ الرَّسم فى اللّغة: الأثر، و هو لأشتماله على الخاصَّة الّتى هى من اٰثار المرسوم أى المعرَّف، أثرله (ثّم كلٌّ) واحد (منهما) أى من الحدّ وَ الرَّسم (إن اشتمل على الجنس القريب يسمّى حدّاً تامّاً و رسماً تامّاً) فالحدّ التّامّ هو: التّعريف بالجنس و الفصل القريبين مثل: الحَيَوان النّاطق

قوله: (و لم يعتبروا بالعرض العام) قالوا: الغرض من التعريف اما الاطّلاع على كنه المعرف، أو امتيازه عن جميع ما عداه، و العرض العام لا يفيد شيئاً منهما فلهذا لم يعتبروه في مقام التعريف، و الظاهر: ان غرضهم من ذلک انه لا يعتبر في مقام التعريف انفراداً و اما التعريف بمجموع امور كل واحد منها عرض عام للمعرف،

و الرّسم التّامُّ هو: التّعريف بالخاصّة و الجنس القريب نحو: الحيوان الضّاحک، كلٌّ منهما فی تعريف الأنسان (**و إن لم يشتمل**) أی كلّ من الحدّ و الرّسم (**على الجنس القريب سواءٌ**) فی ذلک **إشتمل على الجنس البعيد، أو كان هناک**) أی فيما لا يشتمل كلّ منهما على الجنس القريب (**فصلٌ قريبٌ وحده، أو خاصّة وحدها يسمّى حدّاً ناقصاً**) ناظرٌ إلى الأوّل و الثانی نحو: الأنسان جسمٌ نامٍ ناطقٌ و الأنسان ناطِقٌ (**و رسماً ناقصاً**) ناظرٌ إلى الأوّل و الثّالث نحو: الأنسانُ جسمٌ نامٍ ضاحكٌ وَ الأنسانُ ضاحِکٌ (**هذا**) أی ما ذكرنا من تقسيم التّعريف إلى الحدّ و الرّسم، و كلٌّ منهما إلى التّامِ و النّاقِصِ (**محصّل كلامهم**) أی المناطقة، و فی شرح الشّمسيّة: و طريق الحصر فی الأقسام الأربعة، أن يُقالَ: التّعريف إمّا بمجرّد الذّاتيّات، أولاً فالأوّل إما أن يكون بجميع الذّاتيّات و هو: الحدّ التّامُّ، أو ببعضها و هو: الحدُّ النّاقص و الثّانی امّا أن يكون بالجنس القريب و الخاصّة و هو: الرّسم التّامُّ، أو بغير ذلک و هو: الرّسم النّاقص إهـ (**و فيه**) أی فی هذا المقام، أو فی المعرِّفِ (**أبحاثٌ لأيسعها المقام**) فلتطلب من مطوّلات المتأخّرين.

(**قوله: و لم يعتبروا بالعرض العامّ**) أی إذا وقع وحده معرِّفاً (**قالوا**) أی أربابُ الميزانِ: (**الغرضُ من التّعريف إمّا الأطّلاع على كنه المعرَّف، أو إمتيازه عن جميع ما عداه**) قال بعض المحقّقين: فيه نظرٌ امّا أوّلاً فلعدم تسليم إنحصار الغرض فيهما بل يجوز أن يكون الغرض الأطّلاع على العرضيِّ أيضاً و امّا ثانياً، فلأنّه على تقدير تسليمه إنّما يقتضی أن لأيكون العرض العامّ و حده معرِّفاً و أمّا أن لأيكون جزءَ المعرَّف فلا إهـ (و) الحال انّ (**العرض العامّ لأيفيد شيئاً منهما فلهذا لم يعتبروه فی مقام التّعريف، و الظّاهر: انّ غرضهم من ذلک**) أی من عدم إعتبارهم بالعرض

لكن المجموع يخصه كتعريف الانسان: بماش مستقيم القامة و تعريف الخفّاش: بالطاير الولود فهو تعريف بخاصة مركبة معتبرة عندهم كما صرح به بعض المتأخرين.

قوله: (و قد اجيز في الناقص) اشارة الى ما اجازه المتقدمون حيث حققوا انّه يجوز التعريف بالذاتى الاعم كتعريف الانسان بالحيوان فيكون حداً ناقصاً أو بالعرض الاعم كتعريفه بالماشي فيكون رسماً ناقصاً، بل جوزوا التعريف بالعرض الاخص أيضاً كتعريف الحيوان بالضاحک لكن المصنف لم يعتد به لزعمه انه تعريف بالاخفى، و هو غير جايز اصلا.

قوله: (كاللفظي) أي كما اجيز في التعريف اللفظي ان يكون اعم كقولهم: سعدانة نبت.

قوله: (تفسير مدلول اللفظ) أي تَعيينُ مسمى اللفظ من بين المعاني المخزونة في الخاطر فليس فيه تحصيل مجهول من معلوم كما في المعرِّف الحقيقي فافهم.

العامّ فى مقام التَّعريف (أنّه لايعتبر فى مقام التَّعريف إنفراداً، و امّا التَّعريفُ بمجموعِ أمور) الجمع منطقيٌ (كلّ واحد منها) أى من تلک الأمور (عرضٌ عامٌّ للمعرَّف لكنّ المجموع) أى مجموع تلک الأمور (يخصّه) أى المعرَّف أى يختصُّ به مثاله: (كتعريف الأنسان: بـ) انّه (ماش مستقيم القامة) فأنّ مجموع الأمرين مختصٌّ به (و تعريف الخفّاش: بالطَّاير الولود) فأنّ مجموع الأمرين مختصٌّ بها (فهو) جزاء امّا (تعريفٌ بخاصَّةٍ مركّبة معتبرة عند هم كما صرّح به بعض المتأخّرين).

(قوله: وقد أجيز فى النَّاقص) (إشارةٌ) منه (إلى ما أجازه المتقدّمون حيث حقّقوا) كالبيان للمُجاز (أنّه) أى الشّأن و الحال (يجوز التَّعريف بـالذّاتـىّ الأعـمّ) مثاله: (كتعريف الأنسان بالحيوان فيكون) أى ذلک التَّعريف (حدّاً نـاقصاً أو بـالعرض الأعمِّ كتعريفه) أى الأنسان (بالماشى فيكون رسماً ناقصاً، بل) للتَّرقّى (جوّزوا) أى المتقدِّمون (التَّعريف بالعرض الأخصّ أيضاً) أى كالتَّعريف بالعرض الأعمّ مثاله: (كتعريف الحَيَوان بالضَّاحک، لكنّ المصنِّف) قدّس سرُّهُ (لم يعتدّبه) أى و لذا لم يذكره (لزعمه انّه تعريف بالأخفى و) الحال (هو) أى التَّعريف بالأخفى (غير جايز

....

أصلا) أى إتّفاقاً، و بلاخلاف. **(قوله: كاللّفظىّ)** الكاف للتّشبيه لاُ للتّمثيل، و لذا فسّره بقوله: **(أى كما أجيزَ فى التّعريف اللّفظىّ أن يكون)** أى المعرِّف **(أعمَّ)** من المعرَّف مثاله: **(كقولهم)** أى الأَعراب: **(سَعدانة)** بفتح فسكون **(نبتٌ)**، ذُو شَوْكٍ يقال له: حسك السَّعدان، و تشبه به حُملةُ الثَّدى فالمعرَّف و هو: سَعدانة أخصّ و المعرِّف و هو: نبت أعمٌّ و هذا تعريف باللّفظ لاُ بالحقيقة و الماهيَّة. **(قوله: تفسير مدلول اللّفظ) (أى)** و التّعريف اللّفظىّ: ما يُقصَدُ به **(تعيينُ مسمّى اللّفظ)** أى لاُ تعيين ماهيّته و حقيقته **(من بين المعانى المخزونة فى الخاطر)** و الخيال و اذاكان التعّريف اللّفظىّ عبارةً عمّا ذكرنا، **(فليس فيه تحصيلُ مجهول)** تصوّرىٍّ **(من معلوم)** تصوّرىّ **(كما فى المعرِّف الحقيقىّ فآفهم)** إشارة إلى دفع إشكال و هو: أنَّ اللّفظىّ كالحقيقىّ فى أنَّ فيه أيضاً تحصيلَ مجهول من معلوم فأنَّ الشّخصَ لاُ يدرى أنَّ معنى سَعدانة أىٌّ من المعانى المخزونة فى الخاطر؟ و إذا قيل: نبتٌ، يظهر معناه فقولك: فليس فيه تحصيلُ مجهول غير صحيح، و حاصل الدّفع: انّ قولنا: هذا صحيح، لأنَّ إكتساب المجهول من المعلوم فى الحقيقىّ يكون بالكنه، أو بوجه يمتاز عن جميع ما عداه و فى اللّفظىّ ليس بشئ منهما.*

(اَلْمَقْصِدُ الثَّانِى فِى التَّصْدِيقٰاتِ.) اَلْقَضِيَّةُ: قَوْلٌ يَحْتَمِلُ الصِدْقَ وَ الْكِذْبَ، فَأِنْ كٰانَ الْحُكْمُ فِيهٰا بِثُبُوتِ شَىْءٍ لِشَىْءٍ، أَوْ نَفْيِهِ عَنْهُ: فَحَمْلِيَّةٌ،

قوله: (قول) القول في عرف هذا الفن يقال للمركب سواء كان مركباً معقولا، أو ملفوظا، فالتعريف يشتمل على القضية المعقولة و الملفوظة.

قوله: (الصدق) هو: المطابقة للواقع، و الكذب هو: اللامطابقة للواقع، و هذا المعنى لا يتوقف معرفته على معرفة الخبر و القضية فلادور.

(المقصد الثَّانى فى التَّصديقات).

{تعريف القضيَّة و حصرها فى الحمليّة و الشَّرطيّة}

و لمّا فرغ المصنّف قدّس سرُّهُ من التّصوّرات، شرع فى التَّصديقات و بدء بمبادئِها فقال: المقصد الثَّانى إلخ. **(قوله: قولٌ)(القول)** فى اللُّغة: بمعنى گفتن بالفارسيَّة، و يجئ بمعنى الظَّنّ، وَ **(فى عرف)** أرباب **(هذا الفنّ)** أى المنطق **(يقال للمركّب سَواءٌ)** فى ذلک **(كان)** أى المركّب **(مركّباً معقولاً)** و هو: صورته الذّهنيَّة، كمعنى زيدٌ قائمٌ **(أو ملفوظاً)** كزيدٌ قائمٌ، و إذا كان القول عبارة عمّا ذكر على السَّويَّة، **(فالتَّعريف)** أى فتعريف المصنِّفِ القضيَّةَ: بأنّها قول يحتمل الصّدق و الكذب **(يشتمل على القضيّة المعقولة و الملفوظة)** فهو جامعٌ لأفرادها و إنّما قال: فى عرف هذا الفنّ لأنّ القول فى عرف النُّحاة شاملٌ للكلمة و الكلام و الكلم. **(قوله: الصّدق)** أعترض عليه بأنّ تعريف القضيّة مستلزمٌ للدّور، لأنّه أَخذَ الصّدق و الكذب فيه، و أَخذوآفى

مُوجِبَةٌ، أَوْ سَالِبَةٌ، وَ يُسَمَّىٰ الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ مَوْضُوعَاً، وَ الْمَحْكُومُ بِهِ مَحْمُولاً، وَ الدَّالُّ عَلَىٰ النِّسبَةِ رَابِطَةً،

قوله: (موضوعاً) لانه وضع و عين ليحكم عليه.

قوله: (محمولا) لانه امر جعل حملا لموضوعه.

قوله: (و الدال على النسبة رابطةً) أي اللفظ المذكور فى القضية الملفوظة الذي يدل على النسبة الحكمية يسمي رابطة تسمية الدال باسم المدلول فان الرابطة حقيقة هي النسبة الحكمية.

تعريفهما الخبر، و هو مرادف للقضيّة فحينئذ يلزم توقّف معرفة الخبر على معرفة الصّدق و الكذب و بالعكس، و إلى دفعه أشار المحشّى بقوله: (هو) أى الصّدق: **(المطابِقة للواقع، و الكذب هو: اللّامطابِقة للواقع، و هذا المعنى)** والتّعريف، حيث أطلق الصّدق على نفس المطابِقيَّة و الكذب على نفس اللّامطابِقيَّة بدون التّعدّى إلى الخبر **(لا يتوقف معرفته على معرفة الخبر، و القضيَّة)** هما مترادفان، و إذ الم يتوقف، **(فلادور)** واقعٌ.

(قوله: موضوعاً) سمّى المحكوم عليه موضوعاً **(لأنّه وضع و عيّن ليحكم عليه)** بشئ. **(قوله: محمولاً)** سمّى المحكوم به محمولاً، **(لأنّه أمرٌ جعل حملاً لموضوعه.)** قال بعض المحققين: فأن قلت: إنّ هذا الوجه المذكور فى التّسمية إنّما يظهر فيما كان المحكوم عليه مبتدأً و المحكوم به خبراً و أمّا فيما كان المحكوم عليه فاعلاً و المحكوم به فعلاً فلا قلت: إنّ قولنا: ضرب زيدٌ فى قوّة قولنا: زيدٌ ضاربٌ فيكون قولنا: زيدٌ موضوعاً و قولنا: ضرب محمولاً بحسب المٰالِ إهـ. **(قوله: والدَّالّ على النّسبة رابطة)** **(أى اللَّفظ المذكور فى القضيَّة الملفوظة)** كهو و هى و نحو هما **(الّذى يدلّ على النّسبة الحكميّة يسمّى رابطةً)** خبر لقوله: اللّفظ **(تسمية الدّالّ)** مفعول مطلق نوعىٌّ أى من نوع تسمية الدّالّ أعنى: اللّفظ **(بأسم المدلول)** أى بأسم مدلوله أعنى: النّسبة الحكميّة **(فأنّ)** تعليل لقوله: تسمية الدّال إلخ **(الرّابطة)** الّتى ترتبط المحكوم به بالمحكوم عليه **(حقيقة)** و فى الواقع **(هى النّسبة الحكميّة)** أى لا اللّفظ، ففى

وَ قَدْ أُسْتُعِيرَ لَهٰا هُوَ، وَ إِلاَّ فَشَرْطِيَّةٌ،

و في قوله: (والدال على النسبة) اشارة الى ان الرابطة اداة لدلالتها على النسبة التي هي معنى حرفي غير مستقل.

و اعلم: ان الرابطة قد تذكر في القضية الملفوظة و قد تحذف و القضية على الاول تسمى ثلاثية و على الثاني ثنائية.

قوله: (و قد استعير لها هو) إعلم: ان الرابطة تنقسم الى زمانية، تدل على اقتران النسبة الحكميَّة باحد الازمنة الثلاثة و غير زمانية، بخلاف ذلک.

و ذكر الفارابي: ان الحكمة الفلسفية لما نقلت من اللغة اليونانية الى العربية، وجد القوم ان الرابطة الزمانية في اللغة العربية هي: الافعال الناقصة و لكن لم يجدوا في تلک اللغة رابطة غير زمانية تقوم مقام (است) في الفارسية، و (استين) في اليونانية، فاستعار و ألرابطة ألغير الزمانية، لفظة هو و هي ونحو هما مع كونها في الأصل اسماءً لا ادواتٍ.

التّسمية مجاز مرسل. (و فى قوله: و الدّالّ على النّسبة إشارة) منه (إلى انّ الرّابطة أداةٌ) أى حرفٌ لاإسمٌ (لدلالتها) أى الرّابطة (على النّسبة) الحكميّة (الّتى هى معنى حرفيٌّ غير مستقلّ) لأن النّسبة تحتاج إلى الموضوع و المحمول و معلومٌ اَنّ اللّفظَ[1] الّذى معناه و مدلوله[2] ربطيٌّ غير مستقلّ هو: الحرف لاغير، (و أعلم) أيّها المتعلّم: (انّ الرّابطة قد تذكر فى القضيّة الملفوظة و قد تحذف) قيّدها بالملفوظة لأنّ المعقولة لاتحذف منها الرّابطة قاله بعض الأعلام، (و القضيّة على) التّقدير (الأوّل تسمّى) فى العرف، قضيّة (ثلاثيّة) لأنّ أجزائها ثلاثة نحو: زيدٌ هو قائمٌ (و على) التّقدير (الثّانى) تسمّى فى الأصطلاح، (ثنائيّةً) لأنها ذات جزئين نحو: زيدٌ قائمٌ. (قوله: و قد أستعير لها هو) (إعلم) أيّها المتعلّم: (انّ الرّابطة تنقسم إلى زمانيّة، تدلّ على إقتران النّسبة الحكميّة بأحد الأزمنة الثّلاثة) ككان و أخواته نحو: كان زيدٌ قائماً، و يكون زيدٌ قائماً، (و غير زمانيّة) حالكونها كائنةً (بخلاف ذلک)

١ـ كهو فى قولنا: زيد هو قائم أوزيد قائم. ٢ـ و هو: النّسبة بين زيد و قائم.

فهذا ما اشار اليه بقوله: (و قد استعير لها هو) و قد يذكر للرابطة الغير الزمانية اسماء مشتقة من الافعال الناقصة و غيرها نحو: كائن و موجود في قولنا: زيد كائن قائماً، و أو ميرس موجود شاعراً.

أى لا تدلّ على إقترانها بأحد الأزمنة الثّلاثة نحو: زيد قائمٌ، و زيدٌ هو قائمٌ **(و ذكر)** المعلّم الثّانى الحكيم: أبو نصر محمّد بن محمّد طرخان أو زلغ **(الفارابيّ)** نسبة إلى فاراب من بلاد تركستان، لأ إلى فارياب كان فى الأصل أهل تلك المنطقة **(اَنَّ الحكمة الفلسفيّة)** الفلسفة: كالحو قلة إسمٌ مولَّدةٌ ليست من أصل لغة العرب مأخوذةٌ من فيلسوف، و هو يونانيٌّ أصله: فيلا و هو: المحبُّ و سوفا و هو: الحكمة، قاله بعض الأعلام، **(لمّا نقلت)** فى عصر هارون الرَّشيد، و إبنه: مأمون **(من اللُّغة اليونانيّة إلى)** اللّغة **(العربيَّة)** و أَهمُّ النّاقلين أربعة: يعقوب بن إسحاق الكنديّ و ثابت بن قرَّة الحرانى و حنين بن إسحاق العبادى و علم بن فرجان الطَّبريّ، **(وجد القوم)** جوابُ لمّا، و القوم: هم النّاقلون و المترجمون أو المناطقة، **(اَنّ الرَّابطة الزَّمانيّة فى اللُّغة العربيّة هى: الأفعالُ النَّاقصة)** لأغير، **(و لكن لم يجدوا فى تلك اللُّغة رابطةً غير زمانيَّة، تقوم مقام أست فى)** اللّغة **(الفارسيّة)** مثلُ: أبو على فيلسوف أست، **(و أستين فى)** اللّغة **(اليونانيّة)** مثلُ: أرسطو فيلسوف أستين، **(فآستعاروا)** نتيجة لعدم الوجدان، و المراد من الأستعارة: معناه اللّغويّ، و هو: أخذ الشّئ عاريةً **(للرّابطة الغير الزّمانيّة لفظة هو و هى و نحو هما)** من سائر الضّمائر **(مع كونها[1] فى الأصل)** أى فى أصل الوضع **(أسماء)**، تدلّ مطابقةً على المرجع، و إلتزاماً على النّسبة التّامّة الخبريّة فهى غير موضوعةٍ للرّبط **(لاأدواتٍ)** جمع أداة أى لأحروفاً موضوعةً له، و بعبارة أخرى: فأستعملوها فى غير ما وضعت له.

(فهذا) أى فما ذكرنا: من انّ الضّمائر فى الأصل أسماء لأدواتٌ، و انّ إستعمالها فى النّسبة و هى معنى حرفيّ إستعمال فى غيرما وضعت له **(ما أشار)** أى المصنّف رحمه آلله **(إليه بقوله: «و قد أستعيرلها هو»، وقد يذكر للرّابطة الغير الزّمانيّة أسماء**

١ـأى مع كون هو و هى و نحوهما و بعبارة أخرى: مع كون الضّمائر إلخ «الشّارح»

قوله: (و الا فشرطية) أي و ان لم يكن الحكم بثبوت شيء لشيء، أو نفيه عنه فالقضية شرطية سواء كان الحكم بثبوت نسبة على تقدير اخرى، أو نفي ذلك الثبوت، أو بالمنافاة بين النسبتين، أو سلب تلك المنافاة فالاولى شرطية متصلة و الثانية شرطية منفصلة.

مشتقّة من الأفعال النّاقصة و غيرها) كالأفعال العامّة **(نحو: كائن)** مثال للمشتقّ من الأفعال النّاقصة، **(و موجود)**، و حاصلٌ للمشتق من الأفعال العامّة **(فى قولنا: زيدٌ كائنٌ قائماً، و أوميرس)** بضمّ الهمزة و الرّاءِ و كسر الميم، **(موجودٌ شاعراً)** و زيدٌ حاصلٌ قائماً و قولنا: شاعراً حالٌ عن أوِ ميرس، أو عن الضّمير المستتر فى موجود و كذا الحال فى قولنا: قائماً، و أو ميرس من حكماءِ اليونان و شعرائهم، و ليعلم انّ المراد بالشّعر هنا المقدّمات المخيّلة لا المعنى المشهور. **(قوله: و إلاّ فشرطيّة) (أى و ان لم يكن الحكم)** فيها **(بثبوت شىء لشىء)** كما كا فى الحملية الموجبة نحو: زيدٌ قائمٌ **(أو نفيه عنه)** كما كان فى الحمليّة السّالبة نحو: زيدٌ ليس بقائم، **(فالقضيّةُ شرطيّةٌ سواءٌ)** فى كونها شرطيّةً **(كان الحكم)** فيها **(بثبوت نسبةٍ على تقدير)** نسبةٍ **(أخرى)** أى كان الحكم فيها بأتّصال النّسبتين كما فى الموجبة سواءٌ كانت النّسبتان ثبوتيّتين نحو: إن، أو مهما، أوكلّما، أو متى كانت الشّمس طالعةً فالنّهارُ موجود، أو سلبيّتين نحو: كلّما لم يكن زيدٌ إنساناً لم يكن حيواناً، أو مختلفتين بأن كانت إحداهما ثبوتيّةً، و الأخرى سلبيّةً نحو: كلّما كانت الشّمس طالعةً فاللّيل ليس بموجود و كلّما لم تكن الشّمس طالعةً فاللّيلُ موجودٌ، **(أو)** كان الحكم فيها بـ **(نفى ذلك الثّبوت)** على تقدير نسبة أخرى أى كان الحكم فيها بسلب إتّصال النّسبتين كما فى السّالبة سواءٌ كانت النّسبتان ثبوتيّتين نحو: ليس ألبتّة كلّما كانت الشّمس طالعةً كان اللّيل موجوداً، أو سلبيّتين نحو: ليس ألبتّة كلّما لم يكن زيدٌ كاتباً لم يكن ما شيأً، أو مختلفتين نحو: ليس ألبتّة كلّما لم تكن الشّمسُ طالعةً كان النّهار موجوداً، و ليس ألبتّة كلّما كانت الشّمسُ طالعةً لم يكن النّهار موجوداً، **(أو)** كان الحكم فيها **(بالمنافاة بين النّسبتين)** كما فى الموجبة سواء كانت النّسبتان ثبوتيّتين نحو: إمّا أن يكون العدد

وَ يُسَمَّىٰ الْجُزْءُ الْأَوَّلُ مُقَدَّماً، وَالثَّانِی تالِیاً.

و اعلم: ان حصر القضية في الحملية و الشرطية على ما قرّره المصنف حصر عقلى دائر بين النفي و الاثبات و اما حصر الشرطية في المتصلة و المنفصلة فاستقرائي.

قوله: (مقدّماً) لتقدمه في الذكر.

قوله: (تالياً) لتلوّه الجزءَ الاول.

زوجاً و إمّا أن يكون فرداً، أو سلبيّتين نحو: العدد امّا ليس بزوج أو ليس بفرد، أو مختلفتين نحو: العدد إمّا زوجٌ أو ليس بزوج و العدد إمّا لا يكون زوجاً أو يكون منقسماً بمتساويين، **(أو)** كان الحكم فيها بـ **(سلب تلک المنافاة)** كما فی السّالبة سَواءٌ كانت النّسبتان ثبوتيّتين، أو سلبيّتين، أو مختلفتين و اذا كان الأمر كما ذكرنا، **(فـ)** القضيّة الشّرطيّة **(الأولى)** و هی: ماكان الحكم فيها بثبوت نسبة على تقدير نسبة أخرى، أو بنفی ذلک الثّبوت **(شرطيّة متّصلة، و)** الشّرطيّة **(الثّانية)** و هی: ماكان الحكم فيها بالمنافاة بين النّسبتين، أو بسلب تلک المنافاة **(شرطيّة منفصلة)** و هی على ثلاثة أقسام: حقيقيّة، و مانعة الخلوّ، و ما نعة الجمع، فالأولى: ما حكم فيها بالمنافاة، أو بسلبها فی الصّدق و الكذب نحو: إمّا أن يكون هذا العدد زوجاً و امّا أن يكون فرداً و ليس البتّة إمّا أن يكون هذا العدد زوجاً أو منقسماً بمتساويين، و الثّانية: ما حكم فيها بالمنافاة، أو بسلبها فی الكذب فقطّ نحو: امّا أن يكون زيدٌ فی البحر واما أن لايغرق و ليس ألبتّة إمّا أن لايكون زيدٌ فی البحر و امّا أن يغرق، و الثّالثة: ما حكم فيها بالمنافاة، أو بسلبها فی الصّدق فقطّ نحو: هذا الشّی إمّا أن يكون حجراً و امّا أن يكونَ شجراً و ليس ألبتّة إمّا أن يكون هذا الشّئ حجراً و امّا أن لايكون لاشجراً، **(و اعلم)** حفظک الله تعالى: **(انّ حصر القضيّة فی الحمليّة و الشّرطيّة)** بناءً **(على ما قرّره المصنّف)** عطّر الله مرقده **(حصرٌ عقلیٌّ)** لأنه **(دائر بين النّفی و الأثبات)** فلايتصوّر لها قسمٌ ثالثٌ، **(و امّا حصر الشّرطيّة فی المتّصلة و المنفصلة، فأستقرائیٌّ)** و لايحكم بقطعه.

(قوله: مقدّماً) سمّی الجزء الأول من الشّرطيّة مقدّماً، **(لتقدّمه)** على التّالی **(فی الذّكر)**.

(قوله: تالياً) سمّی الجزء الثّانی منها تالياً، **(لتلوّه الجزء الأوّل)** أی لتبعيّته الأوّل.

وَ الْمَوْضُوعُ إِنْ كانَ مُشَخَّصاً، سُمِّيَتِ الْقَضِيَّةُ شَخْصِيَّةً، وَ مَخْصُوصَةً، وَ إِنْ كانَ نَفْسَ الْحَقِيقَةِ فَطَبَعِيَّةً، وَ إِلّا فَإِنْ بُيِّنَ كَمِّيَّةُ أَفْرادِهِ،

قوله: (و الموضوع) هذا تقسيم للقضية الحملية باعتبار الموضوع و لهذا لوحظ في تسمية الاقسام حال الموضوع فيسمى ما هو موضوعه شخص شخصية و على هذا القياس.

و محصل التقسيم: ان الموضوع إمّا جزئى حقيقى كقولنا: هذا انسان، أو كلي و على الثاني فاما ان يكون الحكم على نفس حقيقة هذا الكلي، أو على أفراده و على الثاني فاما ان يتبين كمية الأفراد المحكوم عليها بان يبين ان الحكم على كلها، أو على بعضها، أو لا يبين ذلک بل يهمل فالاولى شخصية، و الثانية طَبَعِيَّةٌ، و الثالثة محصورة، و الرابعة مهملة.

{تقسيم القضيّة الحمليّة بأعتبار الموضوع}

(قوله: و الموضوع) (هذا تقسيمٌ للقضيّة الحمليّة بأعتبار الموضوع) أى موضوعها (و لهذا) أى و لأجل انّ التّقسيم بأعتبار الموضوع (لوحظ فى تسمية الأقسام حال الموضوع فيسمّى ما هو) أى الحمليّة الّتى (موضوعه) و تذكير الضّمير بالنّظر الى لفظ الموصول (شخص) أى جزئيٌّ، حملية (شخصيّة) سواء كان التّشخّص بحسب الوضع، و الأستعمال نحو: زيدٌ إنسانٌ، أو الأستعمال فقطّ نحو: هذا إنسانٌ على رأى المصنّف قدّس سرُّه، (وَعَلٰى هٰذا القياسُ) أى قياسُ البواقى فيسمّى ما هو موضوعه طبيعةٌ: طَبَعِيَّة، و ما بيّن كمّيّة أفراد موضوعه: محصورةً، و مالم يبيّن كمّيّة أفراد موضوعه: مهملةً، (و محصّل التّقسيم) اللاّم للعهد (انّ الموضوع إمّا جزئيٌّ حقيقيٌّ) مثالها: (كقولنا: هذا إنسانٌ) و زيدٌ إنسان، (أو كليٌّ و على) التّقدير (الثّانى) و هو: ما يكون الموضوع كلّيّاً (فما) لا يخلو فـ(إمّا أن يكون

ثم: ان المحصورة ان بين فيها ان الحكم على كل افراد الموضوع فكلية و ان بين ان الحكم على بعض افراده، فجزئية و كل منهما اما موجبة أو سالبة، و لابد في كل من تلك المحصورات الاربع من امر يبين كمية افراد الموضوع يسمى ذلك الامر بالسور إذ كما ان سور البلد محيط به كذلك هذا الامر محيط بما حكم عليه من أفراد الموضوع فسور الموجبة الكلية: هو كل و لام الاستغراق و ما يفيد

الحكمُ على نفس حقيقة هذا الكلّيّ) دون أفراده مثل: الحَيَوان جنسٌ، و الأنسان نوعٌ **(أو على أفراده و على)** التّقدير **(الثّاني)** و هو: ما يكون الحكم على أفراد الكلّيّ **(فـ)** لأيخلو أيضاً فـ **(إمّا أن يتبيَّن كمّيّة الأفراد المحكوم عليها بأن يُبَيَّنَ اَنّ الحكم على كلّها)** أي الأفراد نحو: كلّ إنسان حَيَوانٌ، **(أو على بعضها)** نحو: بعض الأنسان حَيَوانٌ، **(أولأ يبيَّن ذلک)** أي كمّيّة الأفراد، **(بل يُهمل)** نحو: مَساجدٌ فى مريوان معمورةٌ **(فا)** القضيَّة **(الأُولى)** و هى: الّتى يكون موضوعها جزئيّاً حقيقيّاً **(شخصيّة و الثَّانية)** و هى: التَّى يكون الحكم فيها على نفس الماهيَّة دون الأفراد، سواء لم يصحّ تعقّل الأَفراد مثل: الأنسان نوعٌ، أوصحّ لكن لم تتعقّل مثل: الأنسانُ حيوانٌ ناطقٌ، قاله العلاَّمة فى شرح التَّهذيب، **(طَبَعِيَّةً**[1]**، و الثّالثة)** و هى: الّتى يبيَّن فيها كميَّة الأفراد كلاًّ أو بعضاً، **(محصورة و الرّابعة)** و هى: الّتى لأ يبيَّن فيها الكمّيَّة بل يهمل، **(مهملة ثمّ إنّ)** القضيّة الحمليَّة **(المحصورة إن بيّن فيها انّ الحكم على كلّ أفراد الموضوع)** نحو: كلّ إنسان حَيَوانٌ **(فكلية و إن بيّن اَنَّ الحكم على بعض أفراده)** نحو: بعض الحيوان إنسان **(فجزئيّةٌ و كلّ)** واحدة **(منهما)** أى من المحصورة الكلّيّة و الجزئيّة **(إمّا موجبة)** كما فى المثالين، **(أو سالبة)** نحو: لأشيء من الأنسان بحجر و بعض الأنسان ليس بكاتب **(و لأبدَّ فى كلٍّ)** واحدة **(من تلک المحصورات الأربع من أمر يبيّن كمّيّة أفراد الموضوع يسمّى ذلک الأمر بالسُّور)** هو فى اللُّغة: جدار البلد **(إذ كما اَنَّ سور البلد محيط به)** أي بالبلد **(كذلک هذا الأمر محيط بما حكم عليه**

١ـ روعى فى النّسبة قاعدة حذف الزّوائد و منهم من يقول: طَبيعيَّة «شرح التَّهذيب»

كُلًّا، أَوْ بَعْضاً فَمَحْصُورَةٌ كُلِّيةٌ، أَوْ جُزْئِيَّةٌ، وَ ما بِهِ الْبَيانُ: سُورٌ، وَ إِلَّا فَمُهْمَلَةٌ، وَ تُلازِمُ الْجُزْئِيَّةَ.

معناهما من أى لغة كانت و سور الموجبة الجزئية: هو بعض و واحد و ما يفيد مؤداهما و سور السالبة الكلية: لا شيء و لا واحد و نظائر هما و سور السالبة الجزئية: ليس بعض و بعض ليس و ليس كل و ما يساويها.

قوله: (و تلازم الجزئية) اعلم: ان القضايا المعتبرة في العلوم هي المحصورات الاربع لا غير، و ذلک لان المهملة و الجزئية متلازمتان اذ كل ما صدق الحكم على افراد الموضوع في الجملة صدق على بعض افراده و بالعكس.

فالمهملة مندرجة تحت الجزئية و الشخصية لا يبحث عنها بخصوصها فانه لا كمال في معرفة الجزئيات لتغيرها و عدم ثباتها بل انما يبحث عنها في ضمن المحصورات التي يحكم فيها على الاشخاص اجمالا و الطَّبَعِيَّة لا يبحث عنها فى العلوم اصلا فان الطبايع الكلية من حيث نفس مفهومها كما هو موضوع الطَّبَعِيَّة لا من حيث تحققها في ضمن الاشخاص غير موجودة في الخارج فلا كمال في معرفة احوالها.

فانحصر القضايا المعتبرة في المحصورات الاربع.

من أفراد الموضوع) بيانٌ للموصول (فسور الموجبة الكلّيّة: هو) لفظ (كلّ) و أجمعين و قاطبةٍ وكافّةٍ و عامّةٍ، (و لأم الأستغراق)، و النكرة الواقعة فى سياق النّفى، (وما) أى وكلّ لفظ (يفيد معناهما) أى معنى كلّ و لأم الأستغراق (من أيّ لغةٍ كانت) كلفظة: «همه» و «هر» و «تمام» و «همگى» بالفارسيّة و «گشت» و «هەمو» و «تەواو» بالكرديّة، (و سور الموجبة الجزئيّة: هو بعضٌ و واحدٌ، و ما يفيد مؤدّاهما) أى معناهما: كالنكرة فى سياق الأيجاب نحو: جائنى إنسان و مثل: «برخى» و «پارەاى» بالفارسيّة و «گەلێ» و «هەندێ» بالكرديّة، (و سور السّالبة الكلية: لاشئ و لا واحد و

....

نظائرهما و سور السَّالبة الجـزئيّة: ليس بـعض و بـعض ليس و ليس كـلّ و مـا يساويها) فی المعنی و المؤدَّی.

{المحصورات الأربع}

(قوله: و تلازم الجزئيَّة) (إعلم) أيُّها المتعلّم: **(أنَّ القضايا المعتبرة فی العلوم)** المستعملة فی وضع القوانين و غيره **(هی المحصورات الأربع)** و هـی: المـوجبة الكلية و الجزئيّة، و السَّالبة الكلية و الجزئيَّة **(لاغير)**ها **(وذلک)** ثابتٌ **(لأنّ المهملة و الجزئيّة متلازمتان)** أی يكون بَينهما تَلازمٌ و هو: كون الشّئ بحيث يستلزم وجوده وجودَ شیء اخر و إنتفائُهُ إنتفائَهُ كطلوع الشَّمس و وجود النَّهار **(إذ)** تعليل لقوله: لأنَّ المهملة إلخ **(كلّما صدق الحكم علی أفراد الموضوع فی الجملة)** أی مع قطع النَّظر عن الكلية و الجزئيّة كما هو شأن المهملة **(صدق)** أی ذلک الحكم **(عـلی بـعض أفراده)** و هذا شأن الجزئيَّة مثلاً إذا قلنا: مساجد فی سنندج معمورةٌ بأهمال الكلّ و البعض صدق الحكم بعمران المساجد علی بعض أفراد المسجد فی تلک البلدة، **(و بالعكس)** أی و كلّما صدق الحكم علی بعض الأفراد صدق عليها فی الجملة مثلاً إذا قلنا: بعض الحيوان إنسانٌ صدق الحيوان إنسان، و إذا كانتا متلازمتين **(فـالمهملة)** موجبةً كانت، أو سالبةً **(مندرجةٌ تحت الجزئيّة)** فخرجت عن الأعتبار **(و الشَّخصيَّةُ)** مبتدأ، و خبره: قوله: **(لا يبحث عنها بخصوصها)** أی مستقلاً فهی أيضاً ساقطة عن الأعتبار **(فأنّه)** أی الشّأنَ و الحالَ **(لاكمال)** حاصلٌ للأنسان **(فی معرفة الجزئيّات)** و المقصود من العلوم تحصيل الكمال **(لتغيّرها)** تعليل لقوله: لاكمال إلخ، أی لتغيّر الجزئيّات من حال إلی حال، **(و عدم ثباتها)** علی نهج واحد، تفسير للتّغيّر، **(بل إنّما يبحث عنها)** أی لا يبحث عن الجزئيّات إلاّ **(فی ضمن المحصورات الَّتی يـحكم فيها علی الأشخاص)** أی الأفراد **(إجمالاً)** أی حكماً إجماليّاً، مثلاً إذا صدق: كـلّ إنسان حيوانٌ ناطِقٌ، صدق أنّ زيداً حيوانٌ و كذا عمرو و بكر و غيرهم إجـمالاً لا تفصيلاً و كنايةً لا صريحاً، **(و الطَّبِعيَّةُ لايُبحث عنها فی العلوم أصلاً)** أی لا مستقلاً و

وَ لابُدَّ فِي الْمَوجِبَةِ مِنْ وُجُودِ الْـمَوْضُوعِ إِمَّـا مُـحَقَّقاً وَ هِـيَ: الْخارِجِيَّةُ، أَوْ مُقَدَّراً فَالْحَقِيقِيَّةُ، أَوْ ذِهْناً فَالذِّهْنِيَّةُ،

قوله: (و لابد في الموجبة) أي في صدقها، و ذلك لان الحكم في الموجبة بثبوت شيء لشيء، و ثبوت شيء لشيء فرع لثبوت المثبت له اعنى: الموضوع فانما يصدق هذا الحكم اذا كان الموضوع محققاً موجوداً إمّا في الخارج ان كان الحكم بثبوت المحمول له هناك او في الذهن كذلک.

ثم القضايا الحمليّة المعتبرة في العلوم باعتبار وجود موضوعها لها ثلاثة اقسام:

لافى ضمن المحصورات (**فأنّ الطَّبايع الكلّيّة من حيث نفس مفهومها**) كقولک: الأنسان: نوع، و الحيوان: جنسٌ، و النّاطق: فصل، و الضّاحک: خاصّة، و الماشى: عرضٌ عامٌ (**كما هو**) أى من حيث نفس مفهومها (**موضوع**) القضيّة (**الطَّبَعِيَّةِ**) جملة معترضةٌ (**لامن حيثُ تحقُّقها فى ضمن الأشخاص**) و الأفراد (**غير موجودة فى الخارج**) فأن الكلّيّة فى قولنا: الأنسان مثلاً كلّيٌ غير موجودة فى الخارج من حيث ذات مفهومها لافى ضمن زيد و عمرو بكر مثلاً، و إذا كانت الطَّبَعِيَّةُ بهذه الحالة (**فلا كمال فى معرفة أحوالها**) فهى أيضاً ساقطة عن درجة الأعتبار، و إذا كان الأمر كما سبق مفصّلاً (**فأنحصر القضايا المعتبرة**) فى العلوم (**فى المحصورات الأربع**).

{أَقسام الحمليّة}

(**قوله: و لابدّ فى الموجبة**) تقسيم آخر للحمليّة بأعتبار الموضوع أيضاً (**أى**) لابدَّ (**فى صدقها**) من وجود الموضوع، و الغرض من هذا التّفسير: الأشارة إلى دفعِ إشكالٍ و هو: اَنّ المراد من الوجود: امّا الوجود الخارجىُّ، أو الوجود المطلق الشّامل للخارجى و الذّهنىّ و ايّاماً كان ففيه إشكالٌ، أَمَّا على الأوّل، فلأنّه لا يصحّ عد القضاياءِ الذّهنيّة من أقسام الموجبة فأنّها: ما حكم فيها على الموضوعات الموجودة فى الذّهن، و أَمّا على الثّانى، فلأنّه لابدّ فى السّالبة أيضاً من وجود الموضوع الذّهنىّ

لان الحكم فيها اما على الموضوع الموجود في الخارج محققاً نحو: كل انسان حيوان بمعنى: ان كل انسان موجود في الخارج حيوان في الخارج، و اما على الموضوع الموجود في الخارج مقدراً نحو: كل انسان حيوان بمعنى: ان كل ما لو وجد في الخارج كان انساناً، فهو على تقدير وجوده فى الخارج حيوان، و هذا

لأنّ تصوُّر الحكم، متوقّف على تصوّر المحكوم عليه و اذا كان متصوّراً فلابدّ و أن يكون موجوداً فى الذّهن، فتخصيص الموجبة بوجوب وجود الموضوع فيها غير جيّد، و حاصلُ الدَّفع: انّ النّظر يكون مرّةً إلى تحقّق القضيّة، و أخرى إلى صدقها و المراد هنا الثّانى فقولک: إبن زيد عالم إنّما يكون صادقاً إذا كان له إبنٌ و إلاّ فلا[١] فالمراد الوجود المطلق من حيث الصِّدق لاُ التّحقُّق، **(و ذلک)** أى لزوم وجود الموضوع فى صدق الموجبة ثابتٌ **(لأنّ الحكم فى)** القضيّة **(الموجبة بثبوت شىء لشئ)** نحو: زيدٌ قائمٌ حيث حكم فيه بثبوت القيام لزيد، (وَ) الحال اَنّ **(ثبوت شىء لشئ فرع لثبوت المثبت له)** الشّئ **(أعنى)** من المثبت له الشّئ: **(الموضوع)** فثبوت القيام لزيد فرع لثبوت نفس زيد و هو أصلٌ له، لأنَّ القيام عرض و قيام العرض بالجوهر و تحققّه بدون تحقّقه محالٌ **(فأنّما يصدق هذا الحكم)** أعنى: ثبوت شىء لشئ **(إذا كان الموضوع محقّقاً)** أى **(موجوداً إمّا فى الخارج إن كان الحكم بثبوت المحمول له)** أى للموضوع **(هناک)** أى فى الخارج، **(أو فى الذّهن كذلک)** أى إن كان الحكم بثبوت المحمول للموضوع فى الذّهن **(ثمّ القضايا الحمليّة المعتبرة فى العلوم بأعتبار و جود موضوعها لها ثلاثة أقسام:)** و إنّما إنحصرت فيها **(لأنّ الحكم فيها)** أى فى تلک القضايا **(إمّا على الموضوع الموجود فى الخارج محقّقاً)** أى لاُ مقدّراً مثالُها **(نحو: كلّ إنسانٍ حَيَوانٌ بمعنى: اَنّ كلّ إنسان موجود فى الخارج، حَيَوانٌ فى الخارج)** و كقولک: نهب ما فى الدّار و قتل من فى العسكر بمعنى: اَنّ كلّ ما فى الدّار الموجود فى الخارج، منهوب فى الخارج، وكلّ من فى العسكر الموجود فى الخارج، مقتولٌ فى الخارج، **(وإمّا على الموضوع الموجود فى الخارج مقدَّراً)** و مفروضاً مثالها **(نحو: كلّ إنسان حَيَوانٌ بمعنى: اَنّ كلّ ما لو وجد**

١ـ بخلاف السّالبة: فأنّها قد تصدق مع وجود الموضوع و قد تصدق مع عدمه.

وَ قَدْ يُجْعَلُ حَرْفُ السَّلْبُ جُزْءً مِنْ جُزْءٍ مِنْهٰا فَتُسَمَّىٰ مَعْدُولَةً، وَ إِلَّا فَمُحَصَّلَةً،

الموجود المقدر انما اعتبروه في الافراد الممكنة لا الممتنعة كافراد اللاشيء و شريك البارئ و إمّا على الموضوع الموجود في الذهن كقولنا: شريک الباریٔ ممتنع بمعنى: ان كل ما يوجد في العقل ويفرضه العقل شريك البارئ فهو موصوف في الذهن بالامتناع في الخارج، و هذا انما اعتبروه في الموضوعات التي ليست لها افراد ممكنة التحقق في الخارج.

قوله: (حرف السلب) كلا و ليس و غيرهما مما يشاركهما في معنى السلب.

قوله: (من جزءٍ) إمّا من الموضوع فقط أو من المحمول فقط أو من كليهما

فى الخارج كان إنساناً فهو على تقدير وجوده فى الخارج حَيَوانٌ و هذا الموجود المقدّر إنّما إعتبروه فى الأفراد الممكنة) و ان لم توجد، كالعنقاءِ نحو: كلّ عنقاء طائرٌ **(لاالممتنعة)** فى الخارج مثالها: **(كأفراد اللاّشيء، و شريک البارئ)** عزّإسمه، قال بعض الأكابر: قالوآ: لأنّه لو آعتبر فى مطلق الأَفراد سواءٌ كانت ممتنعةً أو ممكنةً، لم يصدق كلّيّته أصلاً لاموجبةً و لا سالبةً، لأنّه إذا فرض: بعض الأنسان مثلاً ليس بحيوان و إن كان ممتنعاً، يصدق حينئذٍ: بعض الأنسان ليس بَحَيوانٍ بمعنى: آن بعضَ ما لو وجد كان إنساناً، فهو على تقدير وجوده، ليس بحيوان و هو نقيض قولنا: كلّ إنسان حيوانٌ، فيكذب ذلک قطعاً لإنّ صدق أحد النّقيضين كذبُ الأخرإه، **(و إمّا على الموضوع الموجود فى الذِّهن)** مثالها: **(كقولنا)** معاشر المسلمين: **(شريک الباریٔ ممتنعٌ، بمعنى: اَنّ كلّ ما يوجد فى العقل)** و الذِّهن **(و يفرضه العقل شريکَ البارى، فهو موصوف فى الذّهن بالأمتناع فى الخارج، و هذا)** الوجود الذّهنىّ **(إنّما اعتبروه فى الموضوعات الّتى ليست لها أفراد ممكنةُ التحقّق فى الخارج)** ※

{المعدولة و المحصّلة}

(قوله: حرف السَّلب) (كلاو ليس و غيرهما) فيه لطافة **(ممّا)** بيانٌ للغير **(يشاركهما فى معنى السَّلب) (قوله: من جزءٍ) (إمَّا من الموضوع فقطّ)** نحو:

....

فالقضية على الاول تسمى معدولة الموضوع و على الثاني تسمى معدولة المحمول و على الثالث تسمى معدولة الطرفين.

قوله: (معدولة) لان حرف السلب موضوع لسلب النسبة فاذا استعمل لا في هذا المعنى كان معدولا عن معناه الاصلى فسميت القضية التي هذا الحرف جزء من جزئها معدولة، تسمية للكل باسم جزئه، و القضية الّتى لا يكون حرف السلب جزء من طرفيها تسمى محصلة.

اللاّحيُّ جمادٌ، (أو من المحمول فقطّ) نحو: الجماد لاْ عالم، (أو من كليهما) نحو: اللاّحيُّ لاْ عالم (فالقضيّة على) التّقدير (الأوّل تسمّى معدولة الموضوع، و على) التّقدير (الثّانى تسمّى معدولة المحمول، و على) التقّدير (الثّالث تسمّى معدولة الطّرفين). (قوله: معدولة) (لأنّ حرفَ السّلب موضوع لسلب النّسبه) فى القضيّة، (فأذا استعمل لاْ فى هذا المعنى) أى سلبِ النّسبة، (كان) أى حرف السّلب (معدولا عن معناه الأصلى) أى عن الموضوع له إِلى المستعمل هو فيه (فسمّيت القضيّة الّتى هذا الحرف) أى حرف السّلب (جزء من جزئها) أى من الموضوع فقطّ، أو من المحمول فقطّ، أو من كليهما (معدولة تسمية للكلِّ) مفعول مطلق نوعيٌّ، أى من نوع تسمية الكلّ و هو: القضيَّةُ (بأسم جزئه) فيه مسامحة، لأنَّ التّسميَة إِنّما هِيَ بأسم جزءِ جزءِ الكلّ و هو: حرفُ السّلب الجزءِ لجزءِ القضيّة، الّهمَّ إِلاّ أَن يقال: جزءُ الجزء جزءٌ (وَ القضيَّةُ الَّتى لاْ يكون حرف السَّلب جزءً من طرفيها) سواءٌ لم يكن فيها حرفُ سلبٍ أصلاً، أوكان و لم يكن جزءً من جزءٍ منها (تسمّى محصَّلة) لأنّ كلاًّ من الطّرفين وجوديٌّ و محصّلٌ.

وَ قَدْ يُصَرَّحُ بِكَيْفِيَّةِ النِّسْبَةِ فَمُوَجَّهَةٌ، وَ مٰا بِهِ الْبَيانُ جِهَةٌ.

قوله: (بكيفية النسبة) أي نسبةُ المحمول الى الموضوع سواء كانت ايجابية أو سلبية تكون لا محالة مكيفة في نفس الامر و الواقع بكيفية مثل الضرورة أو الدوام أو الامكان أو الامتناع أو غير ذلک فتلک الكيفية الواقعة في نفس الامر تسمى مادة القضية.

ثم قد يصرح في القضية بان تلک النسبة مكيفة في نفس الامر بكيفية كذا فالقضية حينئذ تسمى موجهة و قد لا يصرح بذلک فتسمى القضية مطلقة و اللفظ الدال عليها في القضية الملفوظة و الصورة العقلية الدالة عليها في القضية المعقولة تسمى جهة القضية فان طابقت الجهة المادة صدقت القضية كقولنا: كل انسان حيوان بالضرورة و الا كذبت كقولنا: كل أنسان حجر بالضرورة.

{الموَجَّهاتُ: البَسايطُ و المركَّباتُ}

(قوله: بكيفيَّة النّسبة) تقسيمٌ للحمليَّة بأعتبار الجِهَةِ (أى نسبةُ المحمول إلى الموضوع سواءٌ كانت إيجابيَّةً. أو سلبيّةً تكون لأمحالة) أى قطعاً (مكيَّفةً) و ملوّنةً (فى نفس الأمر) أى فى ذات النّسبة و حقيقتها مع قطع النّظر عن إرادة المتكلّم (و الواقع) عطف تفسير (بكيفيّة) و لون (مثل الضّرورة) نحو: كلّ إنسان حيوانٌ أى بالضّرورة و لاشىء من الأنسان بحجر أى بالضّرورة (أو الدَّوام) نحو: كلّ فلک متحرِّک أى بالدَّوام و لا شىء من الفلک بساكن أى بالدَّوام (أو الأمكان) نحو: كلّ إنسان كاتبٌ أى بالأمكان و لاشىء من الأنسان بلاكاتب أى بالأمكان (أو الأمتناع) نحو: كلّ إنسان حجر أى بالأمتناع و لاشىء من الأنسان بحيوان أى بالأمتناع (أو غير ذلک) كالفعل و الّلاضرورة والّلادوام، (فتلک الكيفيَّةُ الواقعة فى نفس الأمر تسمّى مادَّة القضيَّة) لعدم تحقّق القضيّة بدونها و يقال لها: العنصر أيضاً (ثمّ قد يصرّح فى القضيَّة بأنّ تلک النَّسبة) أى نسبةَ المحمول إلى الموضوع (مكيّفة فى نفس الأمر

....

بكيفيّة كذا) نحو: بالضّرورة كلّ إنسان حيوانٌ، أو كلّ إنسان حَيَوانٌ بالضّرورة و بالدّوام كّل فلک متحرّک أو كلّ فلک متحرّکٌ بالدّوام وكذا فی البواقی **(فالقضيَّةُ حينئذٍ)** أی حين إذ صرِّح فيها بما ذكر **(تسمَّى موجَّهة)**، لأشتمالها على الجهة **(و قد لاٰ يصرَّح بذلک)** أی بأنّ تلک النّسبة مكيّفة إلخ **(فتسمّى القضيّة: مطلقة)** لعدم تقييدهابالجهة و تسمّى مهملةً أيضاً، لأهمال الجهة فيها. قال فی شرح المطالع: و القضيّةُ إمّا أن تكون الجهة فيها مذكورة، أو لاُفأن ذكرت فيها الجهة تسمّى موجّهةً، و منوّعةً، لأشتمالها على الجهة و النّوع، و رباعيّةً لكونها ذات أربعة أجزاء و إن لم يذكر فيها فمطلقةً إهـ ثمّ شرع فی توضيح قول المصنّف: «و ما به البيان جهةً» بقوله: **(واللّفظُ الدّالّ عليها)** أی على الكيفيّة **(فی القضيّة الملفوظة)** نحو: كلّ فلک متحرّک بالدّوام، **(و الصوّرة)** عطفٌ على قوله: اللّفظ **(العقليّةُ الدّالّة عليها)** أی على الكيفيّة **(فی القضيّة المعقولة)** و هی: الصّورة الذّهنيّة للقضيّة الملفوظة **(تسمّى جهة القضيّة)** لأنّه يقع فی طرفها سواءٌ كان أوّلاً أوآخراً كما أشرنا إليه فی الأمثلة المذكورة **(فأن طابقت الجهةُ المادَّةَ)** أی فأن طابقت جهة القضيّة مادَّتها بأن كانتا ضرورتين، أو دوامين، أو إمكانين مثلاً **(صدقت القضيَّةُ كقولنا: كلّ إنسان حَيَوانٌ بالضّرورة)** فأنَّ الكيفيّة الواقعة فی نفس الأمر المسمّاة بالمادَّه فی تلک القضيَّة هی: الضّرورة لاُغير، فطابقت الجهة و هی: الكيفيَّة المصرَّحة بها المادَّة.

فَأِنْ كانَ الْحُكْمُ فِيها بِضَرُورَةِ النِّسْبَةِ مادامَ ذاتُ الْمَوْضُوعِ مَوْجُوداً فَضَرُورِيَّةٌ مُطْلَقَةٌ، أَوْ مادامَ وَصْفُهُ فَمَشْرُوطَةٌ عامَّةٌ،

قوله: (فان كان الحكم فيهابضرورة النسبة) أي قد يكون الحكم في القضية الموجهة بان النسبة الثبوتية أو السلبية ضرورية أي ممتنعة الانفكاك عن الموضوع على اربعة أوجه.

الوجه الاول: انها ضرورية مادام ذات الموضوع موجودة نحو: كل انسان حيوان بالضرورة، و لا شيء من الانسان بحجر بالضرورة، فتسمى القضية حينئذ ضرورية مطلقة لاشتمالها على الضرورة و عدم تقييد الضرورة بالوصف أو الوقت.

(و إلاّ) تطابق الجهةُ المادَّةَ بأن كانت إِحداهما ضرورةً و الأخرى إِمتناعاً مثلاً **(كذبت)** أى القضيّة**(كقولنا: كلّ إِنسان حجرٌ بالضّرورة)** فأن المادَّة هنا هى: الأمتناع لاالضّرورة **(قوله: فأن كان الحكم فيها بضرورة النّسبة) (أى قد يكون الحكم فى القضيَّة الموجَّهة بأنّ: النَّسبة الثّبوتيّة أو السَّلبيَّة ضروريَّة)** فسّرهابقوله: **(أى ممتنعة الأنفكاک عن الموضوع)** لكونها مبهمةً **(على أربعة أوجه)** الظَّرف متعلّق بقوله: ضروريّةٌ. **(الوجه الأوّل)** من الوجوه الأربعة: **(أنّها)** أى النّسبة **(ضروريَّةٌ مادام ذات الموضوع موجودةً، نحو: كلّ إِنسانٍ حَيَوانٌ بالضَّرورة)** مثال للموجبة الكلّيّة فأنّه حكم فيها بضرورة نسبة المحمول و هو: الحَيَوانُ إِلى الموضوع و هو: الأنسان، و هذه النّسبة غير منفكَّة عنه مادام ذاته موجودةً (و) السَّالبة الكلية نحو: **(لا شيء من الإِنسان بحجر بالضَّرورة)** فأنّه حكم فيها بضرورة سلب الحجريَّة عن الأنسان مادام موجوداً، **(فتسمّى القضيَّة حينئذ)** أى حين إِذ حكم فيها بضرورة النسبة مادام ذاتُ الموضوع موجودةً **(ضروريَّةً مطلقةً)** امّا الضَّروريّة، فـ**(لأشتمالها)** أى القضيَّة **(على الضَّرورة)** كما هو ظاهِرٌ (و) أمّا المطلقة، فلـ**(عَدَمِ تقييد الضَّرورة بالوصف)** كما قيّدت به المشروطة العامَّة، **(أو الوقت)** كما قيّدت به الوقتيَّة المطلقة و المنتشرة المطلقة.

الوجه الثاني: انها ضرورية مادام الوصف العنوانى ثابتاً لذات الموضوع نحو: كل كاتب متحرک الاصابع بالضرورة مادام كاتباً، و لا شيء منه بساكن الاصابع بالضرورة مادام كاتباً فيسمى حينئذ مشروطة عامة لاشتراط الضرورة بالوصف العنواني و لكون هذه القضية اعم من المشروطة الخاصة كما سيجيء.

الوجه الثالث: انها ضرورية في وقت معين نحو: كل قمر منخسف بالضرورة وقت حيلولة الارض بينه و بين الشمس و لا شيء من القمر بمنخسف بالضرورة وقت التربيع فتسمى حينئذ وقتية مطلقة لتقييد الضرورة بالوقت و عدم تقييد القضية باللادوام.

الوجه الرابع: انها ضرورية في وقت من الاوقات كقولنا: كل انسان متنفس بالضرورة وقتاً ما و لا شيء منه بمتنفس بالضرورة وقتا ما فتسمى حينئذ منتشرة مطلقة لكون وقت الضرورة فيها منتشراً أي غير معين و عدم تقييد القضية باللادوام.

(الوجه الثّانى: أنّها) أى النّسبةَ (ضروريّةٌ مادام الوصفُ العنوانىّ ثابتاً لذات الموضوع) المراد بالوصف العنوانىّ مفهوم الموضوع، و ذات الموضوع: هو الشّخص الموصوف، (نحو: كلّ كاتب متحرّک الأصابع بالضّرورة مادام كاتباً) مثالٌ للموجبة الكلّيّة فأنّه حكم فيها بضرورة نسبة تُحرّكِ الأصابع للكاتب مادام الوصف العنوانىُّ و هو: الكتابة ثابتاً للشّخص الموصوف به، (و) السّالبة الكلية نحو: (لا شىء منه) أى من الكاتب (بساكن الأَصابع بالضرورة مادام كاتباً) فأنّه حكم فيها بضرورة سلب سكون الأصابع عن الكاتب مادامت الكتابة ثابتةً للشّخص الكاتب (فيسمّىٰ) أى القضيّة (حينئذ) أى حين إذ حكم فيها بضرورة النّسبة مادام الوصف العنوانىّ ثابتاً لذات الموضوع (مشروطة عامّة) امّا المشروطة، فـ(لأشتراط الضّرورة) أى ضرورة النّسبة (بالوصف العنوانىّ، و) امّا العامّة فـ(لكون هذه القضيّة أعمّ من المشروطة الخاصّة) لأنّها هى: المشروطة العامّة المقيّدة باللّادوام الذّاتىّ، و معلوم انّ المطلق عامّ من المقيّد (كما سيجئ) فى بحث المركّبات (الوجه الثّالث:

قوله: (فدائمة مطلقة) و الفرق بين الضرورة و الدوام: ان الضرورة هي إستحالة انفكاك شيء عن شيء و الدوام، عدم انفكاكه عنه و ان لم يكن مستحيلا

أنّها) أي النّسبَة **(ضروريّةٌ في وقت معيّن)** مثالها **(نحو: كلّ قمر منخسف بالضّرورة وقت حيلولة الأرض)** أي كونها واسطة **(بينه و بين الشّمس)** مثال للموجبة الكلّيّة فأنّه حكم فيها بضرورة نسبة الأنخساف للقمر في وقت معيّن و مشخّص و هو: وقت الحيلولة، (و) السّالبة الكلية نحو: **(لا شيء من القمر بمنخسف بالضّرورة وقتَ التّربيع)** فأنّه حكم فيها بضرورة سلب الأنخساف عن القمر في وقت معيّن أعني: وقت التّربيع و هو: كون القمر واسطة بين ربع الفلك فلايقع الأنخساف فيه إذ لا محاذاة لميسره مع مسير الأرض حتّى تقع فصلاً بينه و بين الشّمس، و من أراد الخوض في أمثال هذا البحث فعليه بمراجعة كتب الهيئة و التّشريح، **(فتسمّى)** أي القضيّة **(حينئذ)** أي حين إذ حكم فيها بضرورة النّسبة في وقت معيّن **(وقتيّة مطلقَة)** امّا الوقتيّة، فَـ**(لتقييد الضّرورة بالوقت، و)** امّا المطلقة فلـ**(عدم تقييد القضيّة باللّادوام)** الذّاتيّ كما قيّدت به الوقتية الّتي سيجئ البحث عنها إنشاءالله تعالى. **(الوجه الرّابع: أنّها)** أي النّسبَة **(ضروريةٌ في وقت من الأوقات)** أي في وقت غير معيّن مثال الموجبة **(كقولنا: كلّ إنسان متنفّسٌ بالضّرورة و قتاًمّا)** فأنّه حكم فيها بضرورة نسبة التّنفّس إلى الأنسان في وقت من الأوقات (و) السّالبة نحو: **(لاشيء منه)** أي من الأنسانِ **(بمتنفّس بالضّرورة وقتاً مّا)** فأنّه حكم فيها بضرورة سلب نسبة التّنفّس عن الأنسان في وقت من الأوقات **(فتسمّى)** أي القضيّة **(حينئذ)** أي حين إذ حكم فيها بضرورة النّسبة في وقت من الأوقات **(منتشرة مطلقة)** امّا المنتشرة فـ**(لكون وقت الضّرورة فيها منتشراً، أي غيرَ معيّن، و)** امّا المطلقة فلـ**(عدم تقييد القضيّة باللّادوام)** الذّاتيّ كما قيّدت به المنتشرة الّتي ستجئ في بحث المركّبات و هٰهنا وجهٌ خامسٌ و هو: الضّرورة الأزليّة نحو: الله حَيٌّ بالضرورة الأزليّة. **(قوله: فدائمة)** **(و الفرق بين الضّرورة و الدّوام: انّ الضّرورة هي: إستحالة إنفكاك شيء عن شيء)** كأستحالة إنفكاك الحيوانيّة عن الأنسان **(و الدوام: عدم إنفكاكه عنه و إن لم يكن)** أي عدم الأنفكاك **(مستحيلاً)** بأن كان ممكناً مثاله: **(كدوام الحركة**

أَوْ فِي وَقْتٍ مُعَيَّنٍ فَوَقْتِيَّةٌ مُطْلَقَةٌ، أَوْ غَيْرِ مُعَيَّنٍ فَمُنْتَشِرَةٌ مُطْلَقَةٌ، أَوْ بِدَوامِهٰا مٰادَامَ الذَّاتُ فَدائِمَةٌ مُطْلَقَةٌ، أَوْ مٰادَامَ الْوَصْفُ فَعُرْفِيَّةٌ عٰامَّةٌ،

كدوام الحركة للفلك ثم الدوام أعني: عدم انفكاک النسبة الأيجابيَّة أو السلبية عن الموضوع إمّا ذاتي، أو وصفي فان كان الحكم في الموجهة بالدوام الذاتي أي بعدم إنفكاک النسبة عن الموضوع مادام ذات الموضوع موجودة سميت القضية دائمة، لاشتمالها على الدوام، و مطلقة، لعدم تقييد الدوام بالوصف العنواني و ان كان الحكم بالدوام الوصفي أي بعدم انفكاک النسبة عن ذات الموضوع مادام الوصف العنواني ثابتاً لتلک الذات سميت عرفية.

لان اهل العرف يفهمون هذا المعنى من القضية السالبة، بل من الموجبة أيضاً عند الاطلاق فاذا قيل كل كاتب متحرک الاصابع فهموا ان هذا الحكم ثابت له مادام كاتباً و عامة لكونها اعم من العرفية الخاصّة التي سيجيء ذكرها.

للفلک) على وزن فرس هو: مدار النُّجوم فأن الحركة لاُتنفکّ عنه و إن لم يكن إنفكاكها عنه مستحيلاً نظراً إلى ذاته، و امّا بالنّظر إلى الخارج فيمتنع كمامرَّ **(ثمّ)** أى بعد أن علم الفرق بين الضّرورة و الدّوام، **(الدّوام أعنى)** منه: **(عدم إنفكاک النّسبة الأيجابيّة أو السّلبيّة عن الموضوع إمّا ذاتيٌّ)** خبر لقوله: الدّوام كما فى الدّائمة المطلقة نحو: دائماً كلّ إنسانٍ حَيَوانٌ، **(أو وصفيٌّ)** كما فى العرفيّة العامّة نحو: كلّ كاتب متحرّک الأصابع أى دائماً، أوأزليٌّ كقولهم: كلّ فلک متحرِّک بالدّوام الأزليِّ **(فأن كان الحكم فى)** القضيّة **(الموجّهة بالدّوام الذّاتيِّ أى بعدم إنفكاک النّسبة عن الموضوع مادام ذات الموضوع موجودةً سمِّيت القضيَّةُ دائمةً، لأشتمالها على الدَّوام، و مطلقةً لعدم تقييد الدّوام بالوصف العنوانى)** كما قيّد به فى المشروطة العامّة، **(و إن كان الحكم)** فيها **(بالدَّوام الوصفيِّ أى بعدم إنفكاک النّسبة عن ذات الموضوع مادام الوصف العنوانيُّ ثابتاً لتلک الذّات)** أى لذاتِ

....

الموضوع (**سمِّيت**) أى القضيّة (**عرفيَّةً لأنّ أهل العرف**) العامّ (**يفهمون هذا المعنى**) أى عدم إنفكاک النّسبة عن ذات الموضوع مادام الوصف إلخ (**من القضيَّة السَّالبة، بل من الموجبة أيضاً عند الأطلاق**) ظرف لقوله: يفهمون و معنى الأطلاق هنا: عدم تقييد القضيَّة بالجهة، و إذا فهموآ ذلک عند الأطلاق، فعند التَّقييد بالطَّريق الأولى، (**فأذاقيل:**) تفرّع على قوله: يفهمون إلخ (**كلّ كاتب متحرِّک الأصابع**) مثال للموجبة بالأطلاق (**فهموآ**) أى أهل العرف العامّ (**انّ هذا الحكمَ ثابتٌ له**) أى للشّخص الكاتب (**مادام كاتباً، و عامّةً**) أى سمِّيت عامَّةً (**لكونها أعمّ من العرفيَّة الخاصَّة التى سيجئ ذكرها**) فى بحث المركَّبات فأنّها هى: العرفيَّةُ العامّة المقيّدة باللّادوام الذّاتىِّ و ظاهِرٌ انَّ المطلق عامٌّ من المقيّد.

أَوْ بِفِعْلِيَّتِهٰا: فَمُطْلَقَةٌ عٰامَّةٌ أَوْ بِعَدَمُ ضَرُورَةِ خِلاٰفِهٰا: فَمُمْكِنَةٌ عٰامَّةٌ فَهٰذِهِ بَسٰايِطُ، وَ قَدْ تُقَيَّدُ الْعٰامَّتٰانِ وَ الْوَقْتِيَّتٰانِ الْمُطْلَقَتٰانِ بِاللّادَوامِ الذّٰاتِيِّ،

قوله: (أو بفعليتها) أي بتحقّق النسبة بالفعل فالمطلقة العامة هي: التي حكم فيها بكون النسبة متحققة بالفعل أي في أحد الازمنة الثّلاثة و تسميتها بالمطلقة، لان هذا هو المفهوم من القضية عند اطلاقها، و عدم تقييدها بالضرورة، أو الدوام، أو غير ذلک من الجهات، و بالعامة لکونها اعم من الوجودية اللا دائمة و اللاضرورة على ما سيجيء.

(قوله: أو بفعليّتها) (أى بتحقّق النّسبة بالفعل) و إذا كان معناه ما ذكرنا، (فـ) القضيّة (المطلقة العامَّة هى: الَّتى حكم فيها بكون النّسبة) الأيحابيَّة أو السَّلبيَّة خارجةً عن الجواز و الأمكان إلى الوقوع و (متحقّقةً بالفعل أى فى أحد الأزمنة الثّلاثة) و هى: الماضى و الحال و الأستقبال نحو: كلّ إنسان متنفّس بالفعل، أو بالأطلاق العامّ و لأشئ منه بمتنفّس بالفعل، أو بالأطلاق العامّ، (و تسميتها بالمطلقة) ثابتةٌ (لأنّ هذا) أى الحكمَ بتحقّق النّسبة بالفعل (هو المفهوم من القضيّة) لأغير (عند إطلاقها) ظرفٌ للمفهوم، (وعدم تقييدها) تفسير للأطلاق: أى عند عدم تقييد القضيّة (بالضَّرورة، أو الدَّوام، أو غيرِ ذلک من الجهات) بيانٌ لغير، (و) تسميتها (بالعامّة لكونها أعمَّ من الوجوديَّة اللاَّدائمة و الوجوديّة اللاَّضروريّة على ما سيجئ) فى المركّبات إذ الوجوديَّة اللاَّدائمة هى: المطلقة العامَّة المقيّدة باللاَّدوام الذَّاتىّ، والوجوديّة الّلاضرورية هى: المطلقة العامّة المقيّدة بالّلاضروورة الذَّاتيَّة، و معلومٌ انّ المطلق عامٌّ من المقيّد.

قوله: (أو بعدم ضرورة الى آخره) اذا حكم في القضية بان خلاف النسبة المذكورة فيها ليس ضرورياً نحو قولنا: زيد كاتب بالامكان يعنى: ان الكتابة غير مستحيلة له بمعنى: ان سلبها عنه ليس ضرورياً سميت القضية حينئذ ممكنة لاشتمالها على الامكان و هو سلب الضرورة و عامة لكونها اعم من الممكنة الخاصة.

قوله: (فهذه بسايط) أي القضايا الثّمان المذكورة من جملة الموجَّهات بسايط.

(قوله: أو بعدم ضرورة إلخ) (إذا حكم فى القضيَّة بأن خلاف النِّسبة المذكورة فيها ليس ضروريّاً) أى إن كانت موجبةً فالحكم فيها بعدم ضرورة السَّلب وإن كانت سالبةً فبعدم ضرورة الأيجاب فالنِّسبة المذكورة فيها هى: الجانب الموافق و خلافها هو الجانب المخالف **(نحو قولنا: زيدٌ كاتب بالأمكان)** و فيه: تفسيران متساويان أشار إلى الأوّل، و هو: سلب الأمتناع الذَّاتىّ عن الجانب الموافق بقوله: **(يعنى: انّ الكتابة غير مستحيلة له)**، و إلى الثّانى و هو: سلب الضّرورة الذّاتية عن الجانب المخالف بقوله: **(بمعنى: اَنّ سلبها عنه)** أى سَلْبَ الكتابة عن زيد **(ليس ضرورياً، سمِّيت القضيّة)** جزاء لقوله: إذا حكم إلخ **(حينئذ)** أى حين إذ حكم فيها بأنّ خلاف النّسبة المذكورة فيها ليس ضروريّاً **(ممكنةً، لأشتمالها على الأمكان)** كما لايخفى **(و هو)** أى الأمكان: **(سلب الضَّرورة)** قال بعض المحقّقينَ: فأن قلت: ماالوجه فى إعادة هذا مع اَنَّ الأَولى تركه حتّى تذهب النَّفس إلى التَّفسيرين و ينطبق بما أشار اليه فى تفسير المثال؟ قلتُ: الوجه هو: الأشارة إلى انّ المراد بالممكنة هٰهنا هذا المعنى لاالمعنى الاُخر «سلبُ الأمتناع الذّاتى عن الجانب الموافق»، و إن كان هو صحيحاً فى نفسه فأن لم يعد هذا، لتوهّم إرادة المعنى الاُخر «سلب الأمتناع الذّاتى إلخ» سيَّما بعده مامرّ من الأشارة إهـ، **(و عامّةً)** أى سمّيت عامَّةً، **(لكونها أعمّ من الممكنة الخاصّة)** لأنها هى: الممكنة العامَّة المقيّدة بلاضرورة الجانب الموافق أيضاً، و ظاهِرٌ اَنَّ المطلق عامٌّ من المقيَّد كمامرَّ غير مرَّةٍ. **(قوله: فهذه بسايط) (أى القضايا الثّمان المذكورة)** و هى: الضَّروريَّة المطلقة و المشروطة العامة و الوقتيّة المطلقة و المنتشرة المطلقة و الدّائمة المطلقة و العرفيّة العامّة والمطلقة العامّة و الممكنة العامّة **(من جملة الموجّهات)** أى حالكونها كائنةً من جملة الموجَّهات **(بسايط)** أى كلّ منها بسيطةٌ أى قضيّةٌ واحدة غير مركّبة من قضيّتين *

إعلم: ان القضية الموجهة إمّا بسيطة و هي: ما يكون حقيقتها اما ايجاباً فقط، أو سلباً فقط كما مر في الموجهات الثمان، و اما مركبة و هي: التي تكون حقيقتها مركبة من الايجاب و السلب بشرط ان لا يكون الجزء الثاني فيها مذكوراً بعبارة مستقلة سواء كان في اللفظ تركيب كقولنا: كل انسان ضاحک بالفعل لا دائماً فقولنا لا دائماً اشارة الى حكم سلبى أي لا شيء من الانسان بضاحک بالفعل، أو لم يكن في اللفظ تركيب كقولنا: كل انسان كاتب بالامكان الخاص فانه في المعنى قضيتان ممكنتان عامتان أى كل انسان كاتب بالامكان العام و لا شيء من الانسان بكاتب بالامكان العام، و العبرة بالايجاب و السلب حينئذ بالجزءِ الأوّل الذى هو أصل القضية.

{المركّباتُ}

※ **(إعلم)** أيّها المتعلّم: **(اَنّ القضيَّة الموجّهة إما بسيطةٌ و هى: ما يكون حقيقتها)** و معناها **(إمّا إيجاباً فقطّ)** نحو: كّل إنسان كاتبٌ بالأمكان العامّ، **(أو سلباً فقطٌّ كمامرّ فى الموجّهات الثّمان)** نحو: لاُشيء منه بكاتب بالأمكان العامّ، **(و إمّا مركّبة و هى:)** القضيَّةُ **(الّتى تكون حقيقتها)** أى معناها **(مركّبة من الأيجاب و السّلب)** دون لفظها، لأنّ منها الممكنة الخاصّة و لفظها هو: الأيجاب فقطّ، أو السّلب فقطّ نحو: كلّ إنسان كاتب بالأمكان الخاصّ و لاُشيء منه بكاتب بالأمكان الخاصّ **(بشرط)** أى لكن لاُمطلقا بل بشرط **(أن لا يكون الجزء الثّانى فيها مذكوراً بعبارة مستقلّة)** بأن يفهم من ضمّ القيد كالّلادوام و الّلاضرورة، و إلاّ فتكون هناک قضيَّتان مستقلّتان لاُ قضيّة واحدة أفاده بعض الأعلام، **(سواءٌ)** فى كونها مركّبةً **(كان فى اللَّفظ تركيبٌ)** من الأيجاب و السَّلب **(كقولنا)** فى الوجوديّة الّلادائمة: **(كلّ إنسان ضاحکٌ بالفعل لاُ دائماً ف)** انّ **(قولنا: لاُ دائماً إشارة إلى حُكمٍ سلبىٍّ)** أى سالبةٍ كليةٍ مطلقة عامّة: **(أى لاُشيء من الأنسان بضاحک بالفعل)** أى فى أحد الأزمنة الثّلاثة فأن تلک القضيّة مركبة من الأيجاب و هو: الجزء الأوّل المطلقة العامَّة، و السَّلبِ و هو: الجزء الثَّانى المطلقة العامّة، فالوجوديّة الّلادائمة كما سيأتى بحثها مُرَكَّبَةٌ من مطلقتين عامّتين،

....

(أو لم يكن فى اللّفظ تركيب) منهما كما فى الممكنة الخاصّة **(كقولنا: كلّ إنسان كاتبٌ بالأمكان الخاصّ فأنّه)** أى قولَنا ذلک **(فى)** الحقيقة و **(المعنى: قضيّتان ممكنتان عامّتان)** لأنّ الأمكان الخاصّ هو سلب الضّرورة من الجانبين، فبكلّ جانب تحصل ممكنة عامّة **(أى كلّ إنسان كاتب بالأمكان العامّ)** هذا سلب الضّرورة من الجانب المخالف **(و لاٰ شيء من الأنسان بكاتب بالأمكان العامّ)** و هذا سلبها من الجانب الموافق، فأن قلت: القضيّة المركبة لكونها مشتملةً على الأيجاب وَ السَّلب، لاٰ يصحّ تخصيص بعضها بالموجبة و بعضها بالسَّالبة، بل لاٰ يصحّ تسميتها بواحدة منها، قلنا: **(والعبرة)** أى الميزان و الأعتبار **(بالأيجاب و السَّلب)** أى فى كون الموجَّهة موجبةً، أو سالبةً **(حينئذٍ)** أى حين إذ ركِّبت من الأيجاب و السَّلب إنَّما هى **(بالجزء الأوّل)** منها **(الَّذى هو أصل القضيَّة)** إذ الأصل مقدَّمٌ على الفرع، فأن كانَ الأصل موجباً فالقضيّةُ موجبةٌ، و إن كان سالباً فسالبةٌ.

فَتُسَمَّىٰ الْمَشْرُوطَةَ الْخَاصَّةَ، وَ الْعُرْفِيَّةَ الْخَاصَّةَ، وَ الْـوَقْتِيَّةَ، وَ الْمُنْتَشِرَةَ، وَ قَدْ تُقَيَّدُ الْمُطْلَقَةُ الْعَامَّةُ بِاللَّاضَرُوْرَةِ الذَّاتِيَّةِ،

و اَعلم: أيضاً ان القضية المركبة انما تحصل بتقييد قضية بسيطة بقيد، مثل اللادوام و اللاضرورة.

قوله: (العامتان) أي المشروطة العامة و العرفية العامة.

قوله: (و الوقتيتان) أى الوقتية المطلقة و المنتشرة المطلقة.

قوله: (باللادوام الذاتي) و معنى اللادوام الذاتي: أن هذه النسبة المذكورة في القضية ليست دائمة مادام ذات الموضوع موجودة فيكون نقيضها واقعاً البتة في زمان من الازمنة فيكون اشارة الى قضية مطلقة عامة مخالفة للاصل في الكيف موافقة له في الكم فافهم.

(**و اَعلم أيضاً**) أى كما علمت ما ذكرنا انفاً: (**اَنَّ القضيَّة المركَّبةَ إنّما تحصل**) أى لاٰ تحصل إلاّ (**بتقييد قضيّة بسيطة بقيد**) على طريق التّوصيف، أو الأضافة (**مثل اللّادوام**) الذّاتىِّ كما فى المطلقة العامّة و تسمّى الوجوديّة الّلادائمةَ وكما فى المشروطة و العرفيّة العامّتين و الوقتيّة و المنتشرة المطلقتين، (**و اللّاضرورة**) الذّاتيّة كما فى المطلقة العامّة و نسمّى الوجوديّة الّلاضروريّة، و مثل: لاٰضرورة الجانب الموافق أيضاً كما فى الممكنة الخاصّة. (**قوله: العامّتان**) تثنيةٌ حقيقيّة كزيدين (**أى المشروطة العامّة و العرفيّة العامّة**). (**قوله: و الوقتيّتان**) تثنية تغليبيّةٌ كالقمرين فافهم (**أى الوقتيّة لمطلقة و المنتشرة المطلقة**). (**قوله: باللّادوام الذّاتىِّ**) (**و معنى اللّادوام الذّاتىِّ**:**انّ هذه النّسبة**) أى نسبةَ المحمول إلى الموضوع (**المذكورة فى القضيّة، ليست**) خبر انَّ (**دائمةً مادام ذات الموضوع موجودةً**) يعنى: يمكن وجود ذات الموضوع بدون النّسبة و إذا كان الأمر كذلك، (**فيكون نقيضها**) أى نقيضُ النّسبة المفهومٌ من قيد لاٰدائماً (**واقعاً**) خبر يكون (**ألبتّة**) أى قطعاً (**فى زمان**) متعلّق بقوله: واقعٌ (**من الأزمنة**) الثّلاثة، (**فيكون**) أى الّلادوامُ الذّاتىّ (**إشارةً إلى قضيّةٍ مطلقةٍ**

قوله: (المشروطة الخاصة) هي: المشروطة العامة المقيدة باللادوام الذاتي نحو: كل كاتب متحرک الاصابع بالضرورة مادام كاتباً لا دائماً أي لا شيء من الكاتب بمتحرک الاصابع بالفعل.

قوله: (و العرفية الخاصة) هي: العرفيّة العامة المقيدة باللادوام الذاتي كقولنا: بالدوام لا شئ من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتباً لا دائماً أي كل كاتب ساكن الاصابع بالفعل.

قوله: (والوقتية والمنتشرة) لما قيدت الوقتية المطلقة و المنتشرة المطلقة باللاّدوام الذاتي حذف من اسميهما لفظ الاطلاق فسمّيت الاولى وقتية و الثانية منتشرة. فالوقتية هي: الوقتية المطلقة المقيّدة باللادوام الذاتي نحو: كل قمر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة لا دائماً أي لا شيء من القمر بمنخسف بالفعل و المنتشرة هي: المنتشرة المطلقة المقيدة باللادوام الذاتي نحو: لا شيء من الانسان بمتنفس بالضرورة وقتاً ما لا دائماً أي كل انسان متنفس بالفعل.

عامَّةٍ) موجبةٍ أو سالبةٍ و ذلک فی المشروطة الخاصّة و العرفيّة الخاصّة و الوقتيّة و المنتشرة و الوجوديّة اللّادائمة **(مخالفة للأصل)** صفة للمطلقةِ العامَّةِ، أی مخالفة للجزءِ الأوّل من القضيّة، و هو: الأصل **(فی الكيف)** أی الأيجابِ و السَّلبِ، فأن كان الأصل موجبةً، كانت المطلقة العامّة سالبةً، و إن كان سالبة، كانت المطلقة موجبةً **(موافقة له)** صفة بعد صفة، أی للأصل **(فی الكمِّ)** أی الكلّيّةِ و الجزئيّةِ، فإن كان الأصل كلّيَّةً كانت المطلقة العامَّة كلّية، و ان كان جزئيّةً كانت جزئيّةً **(فافهم)** لعلَّه إشارةٌ إلى ان النَّقيض الصَّريح للدَّوام هو: اللّادوام لاالمطلقة العامّة و هی لأزمة نقيضه.

(قوله: المشروطة الخاصَّة) (هی: المشروطة العامَّة المقيَّدة باللَّادوام الذَّاتيّ نحو: كلّ كاتب متحرّک الأصابع بالضَّرورة مادام كاتباً) هذاأصل القضيَّة **(لاُدائماً)** إشارة إلى مطلقة عامّة سالبة كلّيّة: **(أی لاُشیء من الكاتب بمتحرّک الأَصابع بالفعل)** و السَّالبة نحو: لاُشیء من الكاتب بساكن الأصابع مادام كاتباً لاُ دائماً: أی كلّ كاتب

قوله: (باللاضرورة الذاتية) و معنى اللاضرورة الذاتية: ان هذه النسبة المذكورة في القضية ليست ضرورية مادام ذات الموضوع موجودة فيكون هذا

ساكنُ الأَصابع بالفعل. (قوله: و **العرفيّة الخاصّة**) (هى: **العرفية العامّة المقيّدة باللّادوام الّذاتيّ**) مثالُ السّالبة (**كقولنا: بالدّوام لاشيء من الكاتب بساكن الأصابع مادام كاتباً**) هذا أصل القضيّةِ (**لا دائماً**) إشارةٌ إلى مطلقةٍ عامّةٍ موجبةٍ كلّيّة: (**أى كلّ كاتب ساكن الأصابع بالفعل**) و الموجبةُ نحو: بالدّوام كلّ كاتب متحرّک الأصابع مادام كاتباً لأدائماً: أى لاشيء من الكاتب بمتحرّک الأَصابع بالفعل فالعرفيّةُ الخاصّة مركّبةٌ من عرفيّةٍ عامّةٍ و مطلقةٍ عامّةٍ. (قوله: و **الوقتيّة و المنتشرة**) (**لمّا قيّدت الوقتيّة المطلقة و المنتشرة المطلقة باللّادوام الّذاتيّ حذف من إسميهما لفظ الأطلاق**) إذ التّقييد و الأطلاق متضادّان و إذاكان الأمر كذلك، (**فسمّيت**) القضيّة (**الأولى وقتيّة و الثّانية منتشرة، فالوقتيّة هى: الوقتيّة المطلقة المقيّدة باللّادوام الذّاتيّ**) مثال الموجبة (**نحو: كلّ قمر منخسفٌ بالضّرورة و قت الحيلولة**) أى حيلولة الأرض بينه و بين الشّمس هذا أصل القضيّة (**لا دائماً**) إشارة إلى مطلقة عامّة سالبة كلّيّة: (**أى لاشيء من القمر بمنخسف بالفعل**) فالوقتيّةُ مركّبةٌ من وقتيّةٍ مطلقة و مطلقة عامّة، (**والمنتشرة هى: المنتشرة المطلقة المقيّدة باللّادوام الذّاتيّ**) مثالُ السّالبة (**نحو: لا شيء من الأنسان بمتنفّس بالضّرورة وقتاًمّا**) هذا أصل القضيّة (**لا دائماً**) إشارةٌ إلى مطلقة عامّة موحبة كلّيّة: (**أى كلّ إنسان متنفّسٌ بالفعل**) فالمنتشرة مركّبةٌ من منتشرة مطلقة و مطلقة عامّة.

(**قوله: باللّاضرورة الذّاتيّة**) (**و معنى اللّاضرورة الذّاتيّة: انّ هذه النّسبة المذكورة فى القضيّة ليست ضروريّةً مادام ذات الموضوع موجودةً**) و بالجملة: انّ معنى اللّاضرورة الذّاتيّة: هو سلب الضّرورة عن النّسبة المذكورة و إذاكان الأمر كذلك (**فيكون هذا**) أى معنى اللاّضرورة الذّاتيّة (**حكماً بأمكان نقيضها**) أى نقيضِ النّسبة المفهومِ من الّلاضرورة الذّاتيّة (**لأنّ الأمكان هو: سلب ضرورة الطّرف المقابل**) أى المخالف (**كمامرّ**) فى حاشية قوله: أو بعدم ضرورة خلافها، و اذا كان معنى

فَتُسَمَّىٰ الْوُجُودِيَّةَ اللَّاضَرُورِيَّةَ، أَوْ بِاللَّادَوامِ الذَّاتِيِّ فَتُسَمَّىٰ الْوُجُودِيَّةَ اللَّادائِمَةَ،

حكماً بامكان نقيضها لان الامكان هو: سلب ضرورة الطرف المقابل كما مرّ فيكون مفاد اللاضرورة الذاتية ممكنة عامة مخالفة للاصل في الكيف.

قوله: (فتسمى الوجودية اللاضرورية) لان معنى المطلقة العامة هي: فعليّة النسبة و، وجودها في وقت من الاوقات و لا شتمالها على اللاضرورة فالوجودية اللاضرورية: هي المطلقة العامة المقيدة باللاضرورة الذاتية نحو: كل انسان متنفس بالفعل لا بالضرورة أي لا شيء من الانسان بمتنفس بالامكان العام فهي: مركبة من مطلقة عامة و ممكنة عامة احديهما موجبة و الاخرى سالبة.

الّلاضرورة الّذاتيَّة: سلب الضَّرورة **(فيكون مفادُ الّلاضرورة الذّاتيّة)**: قضيّة **(ممكنةً عامَّةً مخالفةً للأصل)** أي للجزء الأوّل من القضيَّة المركّبة و هو: الأصل **(فى الكيف)** أى الأيجاب و السّلب موافقةً له فى الكمِّ، و لم يذكره إعتماداً على ما سبق فى معنى الّلادوام الذّاتىّ و إتّكالاً على ما سيأتى من المصنّف فى اٰخر الكلام قاله بعض الأعلام. **(قوله: فتسمَّىٰ الوجوديّة الّلاضروريَّةَ) (لأنّ مَعنى المطلقة العامّة: هى فعليَّة النّسبة)** أى خروجها من الجواز و الأمكان إلى الوقوع، **(و وجودها)** أى النّسبة عطف تفسير **(فى وقت من الأوقات و لأشتمالها على الّلاضرورة)** كما هو ظاهرٌ **(فالوجوديّة الّلاضروريّة: هى المطلقة العامّة المقيّدة باللّاضرورة الذّاتيَّة)** مثال الموجبة **(نحو: كلّ إنسان متنفّس بالفعل)** هذا أصل القضيَّة **(لا بالضَّرورة)** إشارة إلى ممكنة عامَّة سالبة كلّيّة: **(أى لاشىء من الأنسان بمتنفّس بالأمكان العامّ)** و السَّالبة نحو: لا شىء من الأنسان بمتنفّس بالفعل لابالضَّرورة: أى كلّ إنسان متنفّس بالأمكان العامّ **(فهى)** أى الوجوديّة الّلاضروريّة **(مركّبةٌ من مطلقة عامّة، و ممكنة عامّة، إحداهما موجبة و الأخرى سالبةٌ)**.

قوله: (أو باللادوام الذاتي) انما قيد اللادوام بالذاتي لان تقييد العامتين باللادوام الوصفيّ غير صحيح ضرورة تنافي اللادوام بحسب الوصف مع الدوام بحسب الوصف نعم: يمكن تقييد الوقتيتين المطلقتين باللادوام الوصفي أيضاً، لكن هذا التركيب غير معتبر عندهم.

و اعلم: انه كما يصح تقييد هذه القضايا الاربع باللادوام الذاتي، كذلك يصح تقييدها باللاضرورة الذاتية و كذلك يصح تقييد ما سوى المشروطة العامة من تلك الجملة باللاضرورة الوصفية. فالاحتمالات الحاصلة من ملاحظة كل من تلك القضايا الاربع مع كل من تلك القيود الاربعة ستة عشر: ثلاثة منها غير صحيحة و أربعة منها صحيحة معتبرة، و التسعة الباقية صحيحة غير معتبرة.

(قوله: أوباللّادوام الذّاتّى) (إنّما قيّد اللّادوامَ بالذّاتىّ، لأنّ تقييد العامّتين) أى المشروطة العامّة و العرفيّة العامّة (باللّادوام الوصفىّ غير صحيح) من جهة (ضرورة تنافى اللّادام بحسب الوصف مَعَ الدّوام بحسب الوصف) الموجود فى العامّتين لأنّ معنى الدّوام بحسب الوصف هو: عدم إنفكاك النّسبة عن ذات الموضوع مادام الوصف العنوانىّ ثابتاً لتلكَ الذّات، و مَعنى اللّادوام بحسب الوصفَ: اَنّ النّسبةَ المذكورة فى القضيّه ليست دائمةً مادام الوصف العنوانىّ ثابتاً لذات الموضوع فيصحّ إنفكاكها عنها (نعم يمكن تقييد الوقتيّتين المطلقتين) أى الوقتيّة المطلقة و المنتشرة المطلقة (باللّادوام الوصفىّ أيضاً) أى كما تقيّدان باللّادوام الذّاتىّ (لكن هذا التّركيب) أى تقييد هما باللّادوام الوصفىّ (غير معتبر عندهم) أى عند المناطقة (و اْعلم) أيّها المتعلّم: (أنّه) أى الشّأنَ و الحال (كما يصحّ تقييد هذه القضايا الأربع) أى العامّتين و الوقتيّتين (باللّادوام الذّاتىّ، كذلك يصحّ تقييدهاباللّاضرورة الذّاتيّة) لعدم وجود المنافاة بين اللّاضرورة الذّاتيّة و بين الدّوام بحسب الوصف (و كذلك يصحُّ تقييد ما سوى المشروطة العامّة من تلك الجملة) و هى: العرفيّة العامّة والوقتيّة المطلقة و المنتشرة المطلقة (باللّاضرورة الوصفيّة) و

....

إنّما إستثنئ المشروطة العامّة، لأنّ معناها هي: الضّرورة بحسب الوصف فلاتقيّد باللّاضرورة الوصفيّة للمنافاة **(فالأحتمالات الحاصلة من ملاحظة كلّ)** واحدةٍ **(من القضايا الأربع مع كلّ)** واحد **(من تلك القيود الأربعة)** و هى: اللّادوام الذّاتيّ و اللّاضرورة الذّاتيّة و اللّادوام الوصفيّ و اللّاضرورة الوصفيّة **(ستّة عَشَرَ: ثلاثة منها غير صحيحة)** و هى: المشروطة العامّة و العرفيّة العامّة المقيّدتان باللّادوام الوصفيّ و المشروطة العامّة المقيّدة باللّاضرورة الوصفيّة، **(و أربعةٌ منها صحيحة معتبرةٌ)** عندهم، و هى: العرفيّة العامّة و المشروطة العامّة و الوقتيّة المطلقة و المنتشرة المطلقة المقيّدات باللّادوام الذّاتيّ، و ذكرهاالمصنّف قدّس سرّه، **(والتّسعة الباقية)** منها **(صحيحة غير معتبرة)** عندهم، و هى: المشروطة العامّة و الوقتيّة المطلقة المقيّدتان باللّاضرورة الذّاتيّة و الوقتيّة المطلقة المقيّدة باللّادوام الوصفيّ و المنتشرة المطلقة المقيّدة باللّاضرورة الذّاتيّة و المنتشرة المطلقة المقيّدة باللّادوام الوصفيّ و العرفية العامّة المقيّدة باللّاضرورة الذّاتيّة و العرفيّة العامّة و الوقتيّة المطلقة و المنتشرة المطلقة المقيّدات باللّاضرورة الوصفيّة*

القضَايا	اللأضرورَة الذّاتيه	اللأضرورة الوصفيّة	اللأدوام الذّاتى	اللأدوام الوصفىّ
المشروطة العامة	الصّحيح الغير المعتبر	الغير الصّحيح	الصّحيح المعتبر	الغير الصّحيح
العرفيّة العامة	الصّحيح الغير المعتبر	الصّحيح الغير المعتبر	الصّحيح المعتبر	الغير الصّحيح
الوقتيه المطلقة	الصّحيح الغير المعتبر	الصحيح الغير المعتبر	الصّحيح المعتبر	الصّحيح الغير المعتبر
المنتشرة المطلقة	الصّحيح الغير المعتبر	الصّحيح الغير المعتبر	الصّحيح المعتبر	الصحيح الغير المعتبر

و اعلم: أيضاً انه كما يمكن تقييد المطلقة العامة بـاللادوام و اللاضـرورة الذاتيتين كذلك يمكن تقييدها باللادوام و اللاضرورة الوصفيتين و هذان أيضاً من الاحتمالات الصحيحة الغير المعتبرة و كـما يـصح تـقييد المـمكنة العـامة باللاضرورة الذاتية كذلك يصحّ تقييدها باللاضرورة الوصفية و كذا باللادوام الذاتي و الوصفي لكن هذه الاحتمالات الثّلاثة أيضاً غير معتبرة عندهم.

و ينبغي ان يعلم: انّ التركيب لا ينحصر فيما أشرنا اليه بل سيجيء الاشارة الى بعض آخر، و يمكن تركيبات كثيرة اخرى لم يتعرضوا لها لكن المتنبه بعد التنبيه بما ذكروه يتمكن من استخراج أيٍّ قدر شاء.

قوله: (فتسمى الوجودية اللادائمة) هي: المطلقة العـامة المـقيدة بـاللادوام الذاتي نحو: لا شيء من الانسان بمتنفس بالفعل لا دائماً أي كل انسان مـتنفس بالفعل فهي مركبة من مطلقتين عامتين، إحديٰهما موجبة و الاخرى سالبة.

(و أعلم: أيضاً) أى كما علمت ما ذكرنا انفاً (أنّه) أى الشّأنَ و الحالَ (كما يمكن تقييد المطلقة العامّة باللّادوام و اللّاضرورة الذّاتيّتين كـذلكَ يـمكن تـقييدُها باللّادوام و الّـلاضرورة الوصـفيّتين و هـذان أيـضاً)أى كـالتّسعة البـاقية (مـن الأحتمالاٰت الصَّحيحة الغير المعتبرة وكما يصحّ تقييد الممكنة العامَّة باللّاضرورة الذَّاتيَّة، كذلک يصحّ تقييدها باللّاضرورة الوصفيَّة، و كذا بـاللّادوام الذّاتــى و الوصفىِّ، لكنَّ هذه الأحتمالاٰت الثّلاثة) أى التَّقييد باللّاضرورة الوصفيّة و اللّادوام الذّاتىِّ والوصفىِّ (أيضاً) أى كأحد عشر السّابق (غير معتبرة عندهم، و يـنبغى أن يعلم: انّ التَّركيب لاينحصر فيما أشرنا اليه بل سيجئ) فى بحث العكس المستوى (الأشارة إلى بعضٍ اخر): من التَّركيب، و هو: الحينيَّة اللّادائمة و العرفيّة اللّادائمة فى البعض، (و يمكن تركيباتٌ كثيرةٌ أخرى، لم يتعرّضوا) أى المـناطقة (لها لكنّ المتنبّه بعدَ التَّنبيه بما ذكروه، يتمكّن من إستخراج أىّ قدر شاء) من التَّركيب، أى يسهل له ذلک. (قوله: فتسمَّى الوجوديّة اللّادائمة) (هى: المطلقة العامَّة المـقيّدة باللّادوام الذَّاتىِّ) مثال السّـالبة (نحو: لاٰ شىء من الأنسان بمتنفّسٍ بالفعل) هـذا:

وَ قَدْ تُقَيَّدُ الْمُمْكِنَةُ الْعامَّةُ بِلاضَرُورَةِ الْجانِبِ الْمُوافِقِ أَيْضاً، فَتُسَمَّىٰ الْمُمْكِنَةَ الْخاصَّةَ، وَ هٰذِهِ مُرَكَّباتٌ، لأَنَّ اللاَّدَوامَ إِشارَةٌ إِلىٰ مُطْلَقَةٍ عامَّةٍ، و الَّلاضَرُورَةَ إِلىٰ مُمْكِنَةٍ عامَّةٍ مُخالِفَتَي الْكَيفِيَّةِ مُوافِقَتَي الكَمّيَّةِ لِما قُيِّدَ بِهِما.

قوله: (أيضاً) أي كما انه حكم في الممكنة العامة بلاضرورة الجانب المخالف فقد يحكم فيها بلاضرورة الجانب الموافق أيضاً فيصير القضية مركبة من الممكنتين العامتين ضرورة أن سلب الضرورة من الجانب المخالف هو: امكان الطرف الموافق و سلب الضرورة من الطرف الموافق هو: امكان الطرف المقابل فيكون الحكم في القضية بامكان الطرف الموافق و امكان الطرف المقابل نحو: كل انسان كاتب بالامكان الخاص فان معناه: كل انسان كاتب بالامكان العام و لا شيء من الانسان بكاتب بالامكان العام.

قوله: (و هذه مركبات) أي هذه القضاياءُ السبع المذكورة، و هي: المشروطة

أصل القضيَّة (لا دائماً) إشارةٌ إلى مطلقة عامّة موجبة كلية: (أى كلّ إنسان متنفّسٌ بالفعل فهى) أى الوجوديَّة الّلادائمة (مركّبةٌ من مطلقتين عامَّتين، إحداهما موجبةٌ والأخرى سالبةٌ). (قوله: أيضاً) (أى كما انّه) أى الشّأن و الحال (حكم فى الممكنة العامّة بلاضرورة الجانب المخالف) يعنى: خلاف النّسبة (فقد يحكم فيها بلاضرورة الجانب الموافق) و هو: النّسبة (أيضاً فيصير القضيَّة مركّبة من الممكنتين العامّتين) إحداهما: موجبة و الأخرى: سالبةٌ (ضرورةَ أنّ سلب الضَّرورة من الجانب المخالف: هو إمكان الطَّرف الموافق) فتحصل به إحدا هما (و) أنَّ (سلب الضَّرورة من الطَّرف الموافق هو: إمكان الطَّرف المقابل) و تحصل بهذا الأخرى، (فيكون الحكم فى القضيَّة) أى فى الممكنةالخاصَّة (بأمكان الطَّرف الموافق، و إمكان الطَّرف المقابل) أى بجوازهما، مثال الممكنة الخاصّة الموجبة

الخاصة و العرفية الخاصة و الوقتية و المنتشرة و الوجوديّة اللاضروريّة و الوجودية اللادائمة و الممكنة الخاصة، لان اللادوام في الاربع الاولى و في الوجودية اللادائمة اشارة الى مطلقة عامة و اللاضرورة في الوجودية اللاضرورية و في الممكنة الخاصة اشارة الى ممكنة عامة.

قوله: (مخالفتى الكيفية) اى في الايجاب و السلب و قد مربيان ذلک في بيان معنى اللادوام و اللاضرورة و اما الموافقة في الكمية اى الكلية و الجزئية فلان الموضوع في القضية المركبة امر واحد و قد حكم عليه بحكمين مختلفين بالايجاب و السلب فان كان الحكم في الجزء الاول على كل الافراد كان الحكم في الجزء الثاني أيضاً على كلها و ان كان على البعض في الاول فكذا في الثاني.

قوله: (لما قيد بهما) اى القضية التي قيدت بهما اى باللادوام و اللاضرورة يعني: لاصل القضية.

(نحو: كلّ إنسانٍ كاتبٌ بالأمكان الخاصّ فأنَّ معناه: كلّ إنسانٍ كاتبٌ بالأمكان العامّ) هذا إمكان الطّرف الموافق و جوازه، (و لاشيء من الأنسان بكاتب بالأمكان العامّ) و هذا إمكان الطَّرف المخالف و جوازه. (قوله: و هذه مركّباتٌ) (أى هذه القضاياء السَّبع المذكورة و هى: المشروطة الخاصَّة و العرفيّة الخاصَّة و الوقتيّة و المنتشرة و الوجوديّة الّلاضروريَّة و الوجوديَّة الّلا دائمة و الممكنة الخاصَّة لأنّ الّلادوام[1] فى الأربع الأولى) و هى: العامّتان و الوقتيّتان، (و فى الوجوديّة الّلادائمة) أى فى تلك الخمسة (إشارة إلى مطلقة عامَّة و الّلاضرورة فى الوجوديّة الّلاضرورية و فى الممكنة الخاصّة إشارةٌ إلى ممكنةٍ عامّةٍ). (قوله: مخالفتى الكيفيَّةِ) الأضافة ظرفيَّةٌ (أى فى الأيجاب و السّلب و قد مرَّبيان ذلک فى بيان معنى الّلادوام و الّلاضرورة) و هو: فيكون خلافه واقعاً، (وَ امّا الموافقةُ فى

۱ـ دليل لكون هذه القضايا مركّبة من قضيّتين «الدُّشتى»

....

الكمّيّة أى الكلّيّة و الجزئيّة فلأنَّ الموضوعَ فى القضيّة المركّبة أمر واحدٌ) مثلاً موضوع قولنا: كلُّ إنسانٍ كاتب بالأمكان و هو القضيّة المركّبة هو: الأنسان، أى كلُّ إنسان كاتب بالأمكان العامّ، و لاشىء من الأنسان بكاتب بالأمكان العامّ، (و) الحال **(قد حكم عليه)** أى على الموضوع **(بحكمين مختلفين بالأيجاب و السّلب)** كماترى فى المثال المذكور **(فأن كان الحكمُ فى الجزءِ الأوّل على كلّ الأفراد)** أى أفراد الموضوع **(كان الحكم فى الجزءِ الثّانى أيضاً على كلّها، و إن كان)** أى الحكمُ **(على البعض)** أى بعض الأفراد **(فى)** الجزءِ **(الأوّل، فكذا)** يكون على البعض **(فى)** الجزءِ **(الثّانى)** قال بعض المحقّقين: إذ لو لم يكن كذلک، لزم أن لايكون الموضوعُ فى القضّيةِ المركّبةِ أمراً واحداً. **(قوله: لِما قيّد بهما) (أى القضيَّة الّتى)** تفسيرلِما **(قيّدت بهما)** فتذكير الفعل فى المتن بالنّظر إلى لفظ الموصول **(أى باللّادوام و اللّاضرورة يعنى)** أى المصنّف قدّس سرُّهُ بقوله: لما: **(لأصل القضيّة)** فأنّه المقيَّد بهما و أصلها هو الجزء الأوّل، و بالجملة: الجزء الثّانى موافق للجزءِ الأوّل فى الكمِّ، مخالفٌ له فى الكيف ※ .

(فَصْلٌ) اَلشَّرْطِيَّةُ مُتَّصِلَةٌ إِنْ حُكِمَ فِيهَا بِثُبُوتِ نِسْبَةٍ عَلىٰ تَقْدِيرِ أُخْرىٰ أَوْ بِنَفْيِهَا: لُزومِيَّةٌ إِنْ كانَ ذٰلِكَ لِعَلاٰقَةٍ، وَ إِلَّا فَاِتِّفَاقِيَّةٌ، وَ مُنْفَصِلَةٌ إِنْ حُكِمَ فِيهَا بِتَنَافِي النِّسْبَتَيْنِ، أَوْ لاٰ تَنَافِيهِمَا صِدْقاً وَكِذْباً،

قوله: (على تقدير اخرى) سواء كانت النسبتان ثبوتيتين، او سلبيتين، او مختلفتين فقولنا: كلما لم يكن زيد حيواناً لم يكن انساناً، متصلة موجبة فالمتصلة الموجبة: ما حكم فيها باتصال النسبتين، و السالبة: ما حكم فيها بسلب اتصالهما نحو: ليس البتة كلما كانت الشمس طالعة كان الليل موجوداً،

و كذلک اللزومية الموجبة: ما حكم فيها بان الاتصال لعلاقة، و السالبة: ما حكم فيها بانه ليس هناک اتصال لعلاقة، سواء لم يكن هناک اتصال، او كان لكن لالعلاقة

{القضيّة الشّرطيّةُ: المتّصلة و المنفصلة}

(**قوله: على تقدير أخرى**) (**سَواءٌ كانت النّسبتان ثبوتيّتين**) نحو: كلّما كانت الشَّمسُ طالعةً فالنَّهار موجود، (**أو سلبيّتين**) نحو: كلّما لم يكن هذا حيواناً لم يكن إنساناً، (**أو مختلفتين**) بأن تكون إحداهما ثبوتيّةً، و الأخرى سلبيّة نحو: كلّما كانت الشّمسُ طالعةً فالّليل ليس بموجود، وكلّما لم تكن الشّمسُ طالعةً فالّليل موجودٌ و إذا كان الأمركما ذكرنا، (**فقولنا: كلّما لم يكن زيدٌ حيواناً لم يكن إنساناً متّصلةٌ موجبةٌ**) مع كون النّسبتين سلبيَّتين (**فالمتَّصلة الموجبة: ما حكم فيها بأتّصال النّسبتين**) فالمدار فى المتّصلة الموجبة هو: الحكم، (و) المتّصلة (**السَّالبة: ما حكم فيها بسلب إتصالهما**) أى النّسبتين سواءٌ كانتا ثبوتيّتين (**نحو: ليس ألبتّة كلّما كانت الشَّمس طالعةً كان الَّليل موجوداً**)، أو سلبيّتين نحو: ليس ألبتّة كلّما لم يكن زيدٌ كاتباً لم يكن ماشياً، أو مختلفتين نحو: ليس ألبتّة كلّما لم تكن الشّمس طالعةً كان النَّهار موجوداً، و ليس البتّة كلّما كان النَّهار موجوداً لم تكن الشَّمس طالعة، فالمدار فى المتّصلة السَّالبة أيضاً هو: الحكم.

و اما الاتفاقية فهي: ما حكم فيها بمجرد الاتصال، أو نفيه من غير ان يكون ذلک مستنداً الى العلاقة نحو: كلما كان الانسان ناطقاً فالحمار ناهق، او ليس كلما كان الانسان ناطقاً كان الفرس صاهلاً.

قوله: (لعلاقة) و هي: امر بسببه يستصحب المقدم التالى، كعلية طلوع الشمس لوجود النهار في قولنا: كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود.

قوله: (بتنافى النسبتين) سواء كانت النسبتان ثبوتيتين، او سلبيّتين، او مختلفتين، فان كان الحكم فيها بتنا فيهما فهي منفصلة موجبة و ان كان بسلب تنافيهما فهى

(و كذلک) أى وكمطلق المتّصلة فيما ذكر: من المدار المتّصلةُ (اللّزوميّة) فاللّزوميّة (الموجبة: ما حكم فيها بأنّ الأتّصال) أى إتصال النّسبتين (لعلاقة) نحو: كلّما كانت الشمس طالعةً فالنّهار موجودٌ، فأنّ وجود النّهار لأزم لطلوع الشّمس، فيساوى فيها كون النّسبتين ثبوتيّتين، أو سلبيّتين، أو مختلفتين، (و) اللزومية (السّالبة: ما حكم فيها بأنّهُ) أى الشّأن وَ الحال (ليس هناک) أى فى تلک القضيّة (إتّصالٌ لعلاقة) سواءٌ كانت النِّسبتان ثبوتيّتين، أو سلبيّتين، أو مختلفتين، و (سواءٌ) فى كونها لزوميّةً سالبةً، (لم يكن هناک إتّصالٌ) نحو: ليس البتّة إن كان العدد زوجاً كان فرداً، (أوكان) أى هناک إتصالٌ (لكن لألعلاقة) نحو: ليس ألبتّة كلّماكان الأنسان ناطقاً فالحمار ناهق، (و امّا) المتّصلة (الأتّفاقيّة فهى: ما حكم فيها بمجرّد الأتّصال) فى الموجبة، (أو نفيه) فى السّالبة (من غير أن يكون ذلک) أى الأتّصال، أو نفيه (مستنداً إلى العلاقة) بيانٌ للتّجرّد (نحو: كلّما كان الأنسان ناطقاً فالحمار ناهِقٌ) مثال للموجبة، و السّالبة ما ذكره بقوله: (أو ليس كلّما كان الأنسان ناطقاً كانَ الفرسُ صاهلاً) فأنّه لأعلاقة بين كون الأنسان ناطقاً وكون الحمار ناهقاً، وكذا لأ علاقة بين كون الأنسان ناطقاً وكون الفرس صاهلاً، بل يجوز تحقّق أحد هما بدون الأخر.

(قوله: لعلاقةٍ) (و هى: أمرٌ بسببه يستصحب المقدَّم التّالى كعلّيّة طلوع الشّمس) أى ككون طلوعها علّةً (لوجود النّهار، فى قولنا: كلّما كانت الشّمس طالعةً فالنّهار موجودٌ). (قوله: بتنافى النّسبتين) والمدار فى المنفصلة أيضاً: هو الحكم، و لذا قال:

وَ هِيَ: الْحَقِيقِيَّةُ، أَوْ صِدْقاً فَقَطْ فَمٰا نِعَةُ الْجَمْعِ، أَوْكِـذْباً فَـقَطْ فَمٰانِعَةُ الْخُلُوِّ،

منفصلة سالبة.

قوله: (و هي: الحقيقية) فالمنفصلة الحقيقية: ما حكم فيها بتنا في النسبتين في الصدق و الكذب، كقولنا: اما ان يكون هذا العدد زوجاً و اما ان يكون هذا العدد فرداً، او حكم فيها بسلب تنافى النسبتين في الصدق و الكذب نحو قـولنا: ليس البتّة اما ان يكون هذا العدد زوجاً او منقسماً بـمتساويين، و المـنفصلة المـانعة الجمع: ما حكم فيها بتنافي النسبتين، اولا تنافيهما في الصدق فقط نـحو: هـذا الشيء اما ان يكون حجراً و اما ان يكون شجراً.

(**سَواءٌ كانت النّسبتان ثبوتيّتين**) نحو: هذا الشّئ إمّا جوهرٌ أوَ عَرَضٌ، (**أو سلبيَّتين**) نحو: العدد إمّا ليس بزوج أو ليس بفرد، (**أو مختلفتين**) نحو: العدد إمّا زوج أو ليس بزوج و العدد إمّا ليس بزوجٍ أو زوجٌ، (**فأن كان الحكم فـيها**) أى فـى المنفصلة (**بتنافيهما**) أى النِّسبتين (**فهي منفصلةٌ موجبةٌ**) نحو: إمّا أن يكون هذا الشَّئ جوهراً أوْ عرضاً، فأنّه حكم فيها بأنّ كون الشّئ جوهراً ينافى كونه عرضاً و بالعكس، (**و إن كان**) أى الحكم (**بسلبِ تنافيهما**) أى بعدم وجود المنافاة بَينهُما (**فهي: مـنفصلة سالبة**) نحو: ليس ألبتَّة إمّا أن يكون الأنسانُ أسود أو كـاتباً، فأنّـه حكـم فـيها: بأنّـه لأمنافاة بين كون الأنسان أسود وكونه كـاتباً. (**قوله: و هى: الحقيقيَّةُ**) (**فـالمنفصلةُ الحقيقيَّةُ: ما حكم فيها بتنافى النّسبتين فى الصّدق و الكذب**)، و بـعبارة أخـرى: فالمنفصلةُ الحقيقيَّةُ الموجبةُ: ما حكم فيها بعدم جواز جمع النّسبتين و رفـعهما، (**كقولنا: إمّا أن يكون هذا العدد زوجاً و امّا أن يكون هذا العدد فرداً**) فأنّه حكم فيها بأنّ كون هذا العدد زوجاً ينا فى كونه فرداً، و بالعكس، و لايصدقان بأن يكون زوجاً و فرداً و لايكذبان بأن لايكون شيئاً منهما، (**أو حكم فيها بسلب تنافى النِّسبتين فى الصِّدق و الكذب**)، و بعبارة أُخرى: وَ المنفَصِلَةُ الحقيقيَّةُ السَّالبة: ما حكم فيها بجواز

و المنفصلة المانعة الخلو: ما حكم فيها بتنافي النسبتين، او لا تـنافيهما فـي الكذب فقط كقولک: اما ان يكون زيد في البحر و اما ان لا يغرق.

قوله: (او صدقاً فقط) اى لافي الكذب، او مع قطع النظر عن الكذب حتى جاز ان يجتمع النسبتان في الكذب و ان لا يجتمعا، و يقال للمعنى الاول: مانعة الجمع بالمعنى الاخص، و الثاني: مانعة الجمع بالمعنى الاعم.

جمع النّسبتين و رفعهما، **(نحو قولنا: ليس ألبتَّةَ إمّا أن يكون هذا العدد زوجاً، أو منقسماً بمتساويين)** فأنّه حكم فيها بأنّه لا منافاة بين كون هذا العدد زوجاً و كـونه منقسماً بمتساويين، فيجوز جمعهما كما فـی الأربـعة و رفـعهما كـما فـی الثّـلاثة، **(والمنفصلة المانعة الجمع: ما حكم فيها بتنا فی النِّسـبتين)** فـی المـوجبة، **(أو لا تنافيهما)** فی السَّالبة **(فی الصّدق فقطّ)**، و بعبارة أخری: و المنفصلة المانعة الجمع الموجبة: ما حكم فيها بعدم جواز جمع النّسبتين فقطّ، فيجوز رفعهما، و السّالبة: ما حكم فيها بجواز جمعهما فقط فلايجوز رفعهما **(نحو: هذا الشّئ إمّا أن يكون حجراً و إمّا أن يكون شجراً)** فأنّه حكم فيها بأن كون هذا الشّئ حجراً، ينافی كونه شجراً، فلا يجتمعان، و يجوز رفعهما بأن يكون هذا الشّئ إنساناً مـثلاً، هـذا مـثال المـوجبة، و السَّالبة نحو: ليس البتَّة إمّا أن يكون هذاالشّئ لا حجراً و امّا أن يكون لاشجراً فأنّه حكم فيها بأنّ كون الشّئ لا حجراً لاينا فی كونه لا شجراً، فيجتمعان ولا يرتفعان و الّافيكون الشّئ‌الواحد‌حجراً و شجراً، لأن نقيض الّلاحجر هو: الحجر و نقيض اللاّشجر هو: الشّجر. **(و المنفصلة المانعة الخلوّ: ما حكم فيها بـتنافی النّسـبتين)** فـی المـوجبة **(أو لا تنافيهما)** فی السَّالبة **(فی الكذب فقطّ)**، و بعبارة أخری: و المنفصلة المانعة الخلوّ الموجبة: ما حكم فيها بعدم جواز رفع النّسبتين فقط و يجوز جمعهما، و السَّالبة ما: حكم فيها بجواز رفعهما فقط و لايجوز جمعهما، **(كقولک: إمّا أن يكونَ زيدٌ فی البحر و إمّا أن لايغرق)** فأنّه حكم فيها بأنَّ عدم كون زيد فی البحرينا فـی غـرقه، فيرتفعان لجواز أن يكونَ فی البحر و أن لا يغرقَ و لايجوز جمعهما بأن لايكونَ فی البحر و يغرقَ. **(قوله: أو صدقاً فقطّ) (أی لا فی الكذب)** فيجوز رفعهما، هذا إذا كانَ لفظ فقطّ قيداً للتّنافی فی الصّدق فيكون معنی الكلام: انَّ مانعة الجمع: ما حكم فيها

وَ كُلٌّ مِنْهٰا عِنٰادِيَّةٌ إِنْ كٰانَ التَّنٰافِي لِذٰاتَيِ الْجُزْئَيْنِ، وَ إِلَّا فَاِتِّفٰاقِيَّةٌ. ثُمَّ الْحُكْمُ فِي الشَّرْطِيَةِ إِنْ كٰانَ عَلىٰ جَمِيعِ تَقٰادِيرِ الْمُقَدَّمِ: فَكُلِّيَّةٌ، أَوْ بَعْضِهٰا مُطْلَقاً: فَجُزْئِيَّةٌ، أَوْ مُعَيَّناً،

قوله: (او كذبا فقط) اى لافي الصدق او مع قطع النظر عن الصدق و الاول: مانعة الخلو بالمعنى الاخص و الثانى: بالمعنى الاعم.

قوله: (لذاتي الجزئين) أي ان كان المنافاة بين الطرفين أي المقدم و التالى منافاة ناشئة عن ذاتيهما في أي مادة تحققا كالمنافاة بين الزوجية و الفردية لاعن

على التّنافى الّذى هو فى الصّدق فقطّ أى لافى الكذب **(أومع قطع النّظر عن الكذب حتّى جاز أن يجتمع النّسبتان فى الكذب، و أن لا يجتمعا)** فيه، و هذا إذا كان قيداً للحكم بالتّنافى، و المعنى: انّ مانعة الجمع: ما حكم فيها من حيث الصّدق فقط على التّنافى أعمّ من أن يكون التّنافى أيضاً فى الصّدق، أو يكون فيه و فى الكذب كما فى المنفصلة الحقيقيّة، أفاده بعض المحقّقين. **(وَ يقال للمعنى الأوّل: مانعة الجمع بالمعنى الأخصّ)** لعدم شمولها للمنفصلة الحقيقيّة **(و)** للمعنى **(الثّانى)** مانعة الجمع **(بالمعنى الأعمّ)** لشمولها لها. **(قوله: أو كذباً فقطّ) (أى لا فى الصّدق)** فيجوز جمعهما، **(أو مع قطع النّظر عن الصّدق)** حتّى جاز أن يجتمع النّسبتان فى الصّدق و أن لايجتمعا، **(و)** يقال للمعنى **(الأوّل: مانعة الخلوّ بالمعنى الأخصّ و)** للمعنى **(الثّانى:)** مانعة الخلوّ **(بالمعنى الأعمّ)** كمامرّ. **(قوله: لذاتى الجزئين) (أى إن كانَ المنافاة بين الطّرفين: أى المقدّم، و التّالى منافاةً ناشئةً عن ذاتيهما فى أىّ مادّة تحقّقا)** مثالها: **(كالمنافاة بين الزّوجيّة و الفرديّة)** نحو: امّا أن يكون هذا العدد زوجاً أو فرداً، فأن الزّوجيّة سواءٌ تحقّقت فى ضمن الأربعة أو الثّمانية أو السّتّة أو العشرة مثلاً، تنافى الفرديّة سواءٌ تحقّقت فى ضمن الثّلاثة أو الخمسة أو السّبعة مثلاً، **(لاعن خصوص المادّة)** مثال كونها ناشئةً عن خصوصها: **(كالمنافاة بينَ السّواد و الكتابة كما فى إنسان يكون أسود و غير كاتب، أو)**

خصوص المادة كالمنافاة بين السواد و الكتابة في انسان يكون اسود و غير كاتب أو يكون كاتباً و غير أسود فالمنافاة بين طرفی هذه القضية المنفصلة واقعة لا لذاتيهما بل بحسب خصوص المادة اذ قد يجتمع السواد و الكتابة في الصدق أو في الكذب في مادة اخرى فهذه منفصلة حقيقية اتفاقية.

قوله: (ثم الحكم الى آخره) كما ان الحملية تنقسم الى محصورة و مهملة و شخصية و طَبَعِيَّةٍ، كذلک الشرطية أيضاً سواء كانت متصلة أو منفصلة تنقسم الى المحصورة الكلية و الجزئية و المهملة و الشخصية و لا يتعقل الطَّبَعِيَّةُ هيهنا.

قوله: (على جميع تقادير المقدم) كقولنا: كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود.

بالعكس بأن (**يكون كاتباً و غير أسود فالمنافاة بين طرفى هذه القضيّة المنفصلة**) كأنّه قيل: الأنسان إمّا أن يكون أسود و غيركاتب، أو يكون كاتباً و غير أسود، (**واقعة**) لٰكن (**لاٰ لذاتيهما**) أى الأسود و الكتابة، (**بل بحسب خصوص المادّة**) و الأتّفاق (**إذ قد يجتمع السَّواد و الكتابة فى الصّدق**) كما فى الأنسان الأسود الكاتب، (**أو فى الكذب**) كما فى الأبيض الغير الكاتب، (**فى مادّة أخرى**) الظَّرف متعلّق بيجتمع، (**فهذه**) القضيّة المنفصلة المذكورة: (**منفصلة حقيقيَّة إتّفاقيّه**) و عليک بأستخراج المثال لمانعة الجمع و مانعة الخلوّ. (**قوله: ثُمَّ الحكم إلخ**) (**كما انَّ**) القضيَّة (**الحمليَّةَ تنقسم إلى محصورة و مهملة و شخصيَّة و طَبَعِيَّة**[1]، **كذلک الشَّرطيّةُ أيضاً سواءٌ كانت متّصلةً أو منفصلة تنقسم إلى المحصورة الكلية و الجزئيّة و المهملة و الشَّخصيَّة**)، إلاّ انّ التَّقسيم فى الحمليّة بأعتبار الموضوع و فى الشَّرطيّة بأعتبار الأوضاع و الأحوال و الأزمان، (**و لايتعقّلُ الطَّبَعِيَّةُ هيٰهُنا**) أى فى الشَّرطيّة، لأنّ النَّظر فيها إنّما هو إلى الحكم، و تعقُّل الطَّبَعِيَّةِ من حيثُ هى، ليس له معنى فى الحكم نحو: كلّما كان الشّئ إنساناً كان نوعاً و كلّما كان الأنسان حيواناً كان جنساً. (**قوله: على جميع تقادير المقدّم**) التَّقادير: جمع تقدير بمعنى الفرض: إى إن كان الحكم فى

۱ـ روعى فى النّسبة قاعدة حذف الزوائد و منهم من يقول: طبيعيّة.

فَشَخْصِيَّةٌ، وَ إِلَّا فَمُهْمَلَةٌ، وَ طَرَفَا الشَّرطِيَّةِ فِي الْأَصْلِ: قَضِيَّتَانِ حَمْلِيَّتَانِ، أَوْ مُتَّصِلَتَانِ، أَوْ مُنْفَصِلَتَانِ، أَوْ مُخْتَلِفَتَانِ، إِلَّا أَنَّهُمَا خَرَجَتَا بِزِيَادَةٍ،

قوله: (فكلية) و سورها في المتصلة: كلما و مهما و متى و مافى معناها و في المنفصلة: دائماً و أبداً و نحوهما، هذا فى الموجبة، و أما في السالبة مطلقاً فسورها: ليس البتة.

قوله: (أو بعضها مطلقاً) أي على بعض غير معين، كقولك: قد يكون اذا كان الشيء حيواناً كان انساناً.

قوله: (فجزئية) و سورها في الموجبة متصلة كانت، أو منفصلة: قد يكون و في السالبة (كذلک) قد لا يكون.

قوله: (فشخصية) كقولک: ان جئتني اليوم اكرمک.

قوله: (و الا) أي و ان لم يكن الحكم على جميع تقادير المقدم و لا على بعضها بأن يسكت عن بيان الكليّة و البعضية مطلقاً.

الشَّرطيّة متّصلةً كانت، أو منفصلة على جميع التّقادير و الأوضاع الممكنة الأجتماع مع المقدّم، و إِن كانت محالةً فى أنفسها فالقضيَّة كلّيّة مثالها (**كقولنا: كلّما كانت الشَّمس طالعةً فالنَّهار موجود**) فأنّها شرطيّةٌ متّصلةٌ كليةٌ حكم فيها بوجود النَّهار على جميع تقادير طلوع الشّمس و هى: الأوضاع الجوّيَّة.

(**قوله: فكلّيَّة**) (**و سورها**) أى الشرطيّةِ الكلّيَّةِ (**فى المتّصلة: كلّما و مهماومتى و ما فى معناها**) من أىّ لغة كانت مثل: «هر زمان» و «هر گاه» و «هر وقت» بالفارسيَّة، (**و فى المنفصلة: دائماً و أبداً و نحو هما**) مثل: «هميشه» و «هماره» بالفارسيّة، (**هذا فى الموجبة**) أى وسور المتصلة الموجبة الكلية: كلما و مهما ومتى و ما فى معناها و سور المنفصلة الموجبة الكلية: دائماً و أبداً و نحوهما، (**و امّا فى السَّالبة**) الكلية (**مطلقا**) أى سواءٌ كانت متّصلةً، أو منفصلةً (**فسورها: ليس ألبتّة**)، مثال المتّصلة الموجبة الكلية: نحو: كلّما كانت الشّمس طالعة فالنّهار موجود، والسَّالبة الكلية: نحو:

قوله: (فمهملة) نحو: اذا كان الشيء انساناً كان حيواناً.

قوله: (في الاصل) أي قبل دخول اداة الاتصال و الانفصال عليهما.

قوله: (حمليتان) كقولنا: ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان طرفيها و هما: الشمس طالعة و النهار موجود: قضيتان حمليتان.

ليس ألبتَّةَ كلّما كانت الّشمس طالعةً فالليل موجودٌ وَ المنفصلة الموجبة الكلية: نحو: دائماً إمّا أن يكون العدد زوجاً أو فرداً، و السَّالبة الكلية: نحو: ليس ألبتَّةَ إمّا أن يكون العدد زوجاً، أو منقسماً بمتساويين. **(قوله: أو بعضها مطلقا)** عطفٌ على جميع تقادير المقدَّم **(أى)** ان كان الحكم فيها **(على بعض غير معيَّن)** فجزئيَّةٌ متّصلةٌ أو منفصلةٌ مثالها **(كقولک: قد يكون إذا كان الشّئ حيواناً كان إنساناً)** فأنّها متّصلة موجبة حكم فيها بثبوت الأنسانيّة للشّىء على بعض تقادير ثبوت الحيوانيَّة الغير المعيّنة له، و التَّعيينُ بأن يقال: قد يكون إذاكان الشّئ حيواناً ناطقاًكان إنساناً و لو كان الحكم فى المثال المذكور على جميع تقادير المقدم للزم أن يكون الفرس و البقر و غير هما من أفراد الحيوان إنساناً، و هذا خلفٌ. **(قوله: فجزئيَّةٌ) (وسورها)** أى الشَّرطية الجزئية **(فى الموجبة متّصلةً كانت، أو منفصلةً: قد يكون)** قد ذكرنا مثال الموجبة المتّصلة، و امّا الموجبة المنفصلة فكقولنا: قد يكون هذا الشّئ امّا أن يكون شجراً أو حجراً، **(و)** سورها **(فى السَّالبة كذلک)** أى متّصلةً كانت أو منفصلةً: **(قد لأيكون)** مثال المتّصلة السَّالبة: نحو: قد لأيكون إذا كان الشّئ بارداًكان مضرّاً، و المنفصلة السَّالبة: نحو: قد لأيكون هذا الشّئ إمّا أن يكون أسود أو أبيض. **(قوله: فشخصيّةٌ)** مثالها **(كقولک: إن جئتنى اليوم أُكرمک)** فأنّ الحكم فيها بثبوت الأكرام على بعض معيّن من تقادير ثبوت المجئ، و هو: تقدير ثبوته فى اليوم المعيّن الواقع فيه التَّكلّم، ذكره بعض الأعلام. **(قوله: و إلاّ) (أى و إن لم يكن الحكم)** فيها **(على جميع تقادير المقدّم)** كما كان فى الشّرطيّة الكلية **(و لا على بعضها، بأن يسكت)** بصيغة المجهول **(عن بيان الكلية و البعضيَّة مطلقا)** أى معيَّناً أو غيره.

(قوله: فمهملةٌ) فالمهملة الشَّرطية هى: القضيَّة الّتى لم يبيَّن فيهاكمّيَّةُ الأوضاع و التّقادير كلاً، أو بعضاً مطلقاً بأهمال السُّور، **(نحو: إذا كان الشّئ إنساناً كان حيواناً)**. **(قوله: فى الأصل) (أى قبلَ دخول أداة الأتّصال)** و هى: إن و إذا و لو و مهما، و ما فى

أَداةِ الْأِتِّصٰالِ وَ الأِنْفِصٰالِ عَنِ التَّمٰام.

قوله: (او متصلتان) كقولنا كلما ان كانت الشمس طالعة فالنهار مَوْجُودٌ، فكلما لم يكن النهار موجوداً لم يكن الشمس
طالعة فأنّ طرفيها و هما قولنا: ان كانت الشّمس طالعة فالنّهار موجود و قولنا كلما لم يكن النهار موجوداً لم يكن الشمس طالعة: قضيتان متصلتان.

قوله: (أو منفصلتان) كقولنا: كلما كان دائماً اما ان يكون العدد زوجاً أو فرداً فدائماً إمّا ان يكون العدد منقسماً بمتساويين أو غير منقسم بهما.

قوله: (أو مختلفتان) بأن يكون أحد الطرفين حملية و الاخر متصلة، أو أحدهما حملية و الاخر منفصلة، أو أحدهما متصلة و الاخر منفصلة، فالاقسام ستة، و عليک باستخراج ما ترکناه من الامثلة.

معناها(و الأنفصال) و هی: إمّا و أو، و ما فی معناهما (**عليهما**) أی علی الطَّرفين و هما: المقدَّم و التّالی. (**قوله: حمليّتان**) (**كقولنا: إن كانت الشَّمسُ طالعةً فالنَّهار موجودٌ فأنَّ طرفيها**) أی هذه القضيَّة، (**و هما: الشَّمسُ طالعةٌ و النَّهار موجودٌ: قضيّتان حمليَّتان**).

(**قوله: أو متّصلتان**) (**كقولنا: كلَّما إن كانت الشَّمس طالعة فالنّهار موجود، فكلَّما لم يكن النَّهار موجوداً لم يكن الشّمس طالعةً فأنَّ طرفيها و هما: قولنا: أن كانت الشَّمس طالعةً فالنّهار موجودٌ، و قولنا: كلّما لم يكن النَّهار موجوداً لم يكن الشَّمسُ طالعةً: قضيَّتان متّصلتان**). (**قوله: أو منفصلتان**) (**كقولنا: كلّما كان دائماً إمّا أن يكون العدد زوجاً أو فرداً فدائماً إمّا أن يكونَ العددُ منقسماً بمتساويين، أو غير منقسم بهما**) فأنَّ طرفيها و هما قولنا: إمّا أن يكون العدد زوجاً أو فرداً و قولنا: إمّا أن يكون العدد منقسماً بمتساويين، أو غير منقسم بهما: قضيّتانِ منفصلتان. (**قوله: أو مختلفتان**) (**بأن يكون أحد الطَّرفين حمليَّةً، و الأخر متّصلة**) نحو: إن كان الشّئ إنساناً فكلّما كان إنساناً كان حيواناً، و نحو: كلّما إن كانت الشّمس طالعةً فالنَّهار

قوله: (عن التمام) أي عن ان يصح السكوت عليهما و يحتملا الصدق و الكذب مثلا قولنا: الشمس طالعة مركب تام خبري يحتمل الصدق و الكذب و لا نعني بالقضية الا هذا، فاذا ادخلتَ عليه اداة الاتصال مثلا، و قلتَ ان كانت الشمس طالعةً، لم يصح حينئذ ان تسكت عليه، و لم يحتمل الصدق و الكذب، بل احتجت الى أن تضم اليه قولك مثلا: فالنهار موجود.

موجودٌ فالعالم مضئ، **(أو أحدهما حملية و الاُخر منفصلة)** نحو: إن كان هذا عدداً فالعدد إمّا زوج أو فردٌ، و نحو: كلّما إن كانَ العدد فرداً أو زوجاً، فالزّوج دائماً ينقسم بمتساويين، **(أو أحد هما متّصلة و الاُخر منفصلة)** نحو: كلّما كانت الشّمس طالعةً فالنّهار إمّا بارد أو حارٌّ، و نحو: دائماً إن كان العددُ فرداً أو زوجاً، فأن كان العدد زوجاً، فهو ينقسم بمتساويين، **(فالأقسام ستّة، و عليك بأستخراج ما تركناه: من الأمثلة)** الظّرف بيانٌ للموصول، و قد إستخرجناها.

(قوله: عن التّمام) (أى عن أن يصحّ السّكوت) أى سكوت المتكلّم **(عليهما)** أى على الطّرفين، **(و يحتملا الصّدق و الكذب)** أى وخرجا عن إحتمال الصّدق و الكذب، أمثّل لک **(مثلاً)** لتعرف ماذكرنا و أقول: **(قولنا: الشّمسُ طالعةٌ: مركّبٌ تامٌّ خبرىٌّ، يحتمل الصّدق و الكذب، و لا نعنى بالقضيَّة: إلاّ هذا)** أى المركّب التّامّ الخبرى المحتمل للصّدق و الكذب، **(فأذا أدخلتَ)** بصيغة المخاطب **(عليه أداة الأتّصال مثلاً)** أى أو الأنفصال **(و قلتَ: إن كانت الشّمس طالعةً)** أو إمّا إن كانت الشّمس طالعةً **(لم يصحّ حينئذٍ أن تسكت عليه، و لم يحتمل الصّدق و الكذب بل إحتجتَ)** أنت **(إلى أن تضمّ إليه قولک: مثلاً فالنّهار موجودٌ)** حتّى يفيد فائدةً تامّةً ٭.

(فَصْلٌ) التَّنَاقُضُ: إِخْتِلَافُ الْقَضِيَّتَيْنِ، بِحَيْثُ يَلْزَمُ لِذَاتِهِ مِنْ صِدْقِ كُلٍّ مِنْهُمَا كِذْبُ الْأُخْرىٰ، وَ بِالْعَكْسِ، وَ لَابُدَّ مِنَ الْأِخْتِلَافِ فِي الْكَمِّ وَ الْكَيْفِ وَ الْجِهَةِ،

قوله: (اختلاف القضيتين) قيد بالقضيتين إمّا لان التناقض لا يكون بين المفردات على ما قيل، و إمّا لان الكلام في تناقض القضايا.

قوله: (بحيث يلزم لذاته من صدق كلٍ منهما كذب الاخرى) خرج بهذا القيد الاختلاف الواقع بين الموجبة و السالبة الجزئيتين، فانهما قد تصدقان معاً نحو: بعض الحيوان انسان و بعضه ليس بانسان، فلم يتحقق التناقض بين الجزئيتين.

قوله: (وبالعكس) أي و كذلک يلزم من كذب كل من القضيتين صدق الاخرى

{التَّناقُضُ}

و لما فرغ المصنّف رحمه آلله من القضايا شَرَعَ فى بيان أحكامها الّتى منها التَّناقُض، و قدّمه على العكس لأن منه عكسَ النّقيض و معرفته متوقّف على معرفة التَّناقُضِ، فقال: فصل التَّناقض إلخ. (قوله: **إختلاف القضيّتين**) (**قيّد**) أى المصنّف الأختلافَ (**بالقضيّتين**) و لم يقل: التَّناقض: الأختلاف إلخ، (**إمّا لأنّ التّناقض لا يكون بين المفردات**) لأنّه عبارة عن إختلاف الحكمين، و لاُ حكم فى المفردات كزيد و بكر بناءً (**على ما قيل**) قال بعض الأَعلام: و التَّحقيق: إنَّ النّزاعَ لفظيٌّ فأنَّ من يقولُ بجريانِهِ فيها لأيريد به إلاّ التَّناقض المطلق، و من يقول بعدم جريانه فيها يريد به التَّناقُضَ المعتبر فيه الأيجاب والسَّلب إهـ، (**وَ إِمّا لأنَّ الكلام**) و البحثَ (**فى تناقض القضايا**) دون المفردات.

(**قوله: بحيث يلزم لذاته من صدق كلّ منهما كذبُ الأُخرى**) (**خرج**) عن التّناقض (**بهذا القيد الأختلاف الواقع بين الموجبة والسَّالبة الجزئيّتين، فأَنّهما قد تصدقان معاً**) و منشأه إتّحادهما فى الكمّ، (**نحو: بعضُ الحَيَوان إِنسانٌ و بعضه ليس بأنسان**)

و خرج بهذا القيد الاختلاف الواقع بين الموجبة و السالبة الكليتين، فانهما قد يكذبان معاً، نحو: لا شيء من الحيوان بانسان و كل حيوان انسان فلا يتحقق التناقض بين الكليتين أيضاً.

فقد علم ان القضيتين لو كانتا محصورتين يجب اختلافهما في الكمِّ كما سيصرِّح به المصنف.

قوله: (ولابد من الاختلاف) أي يشترط في التناقض أن يكون إحدى القضيتين موجبة و الاخرى سالبة ضرورة ان الموجبتين، و كذا السالبتين قد يجتمعان في الصدق و الكذب، ثم ان كانت القضيتان محصورتين يجب اختلافهما في الكم أيضاً كما مر.

و إذاكان الأمر كذلک، (**فلم يتحقّق التَّناقض بين الجزئيَّتين**). (**قوله: و بالعكس**) (**أى كذلک يلزم من كذب كلّ**) واحدة (**من القضيّتين صدق**) القضيّة (**الأخرى، و خرج**) عن التَّناقض (**بهذاالقيد**) أى بقوله: و بالعكس (**الأِختلاف الواقع بين الموجبة و السّالبة الكلِّيّتين، فإنّهما قد يكذبان معاً**، نحو: **لاٰ شىء من الحيوان بأنسان و كلّ حيوان إنسان**) فيه لفٌّ و نشرٌ مشوّش، (**فلا يتحقّق التّناقض بين الكلّيّتين أيضاً**) أى كما لاٰيتحقّق بين الجزئيّتين، (**فقد علم**) من بيان القيدين (**أنّ القضيَّتين لو كانتا محصورتين يجب إختلافهما فى الكمّ**) أى الكلية و الجزئيّة تحقّقاً للتَّناقض (**كما سيصرِّح به**) أى بالوجوب المذكور (**المصنّف**) قدِّس سرُّهُ عن قريب. (**قوله و لاٰبدّ من الأختلاف**) (**أى يشترط فى التَّناقض: أن يكون إحدىٰ القضيَّتين**) قضيّةً (**موجبةً**، و) القضيَّة (**الأخرىٰ**) قضيَّةً (**سالبةً**) هذا معنى الأختلاف فى الكيف (**ضرورةَ انّ الموجبتين و كذا السَّالبتين قد يجتمعان فى الصّدق و الكذب**)، مثال صدق الموجبتين نحو: بعض الأنسان ناطقٌ و كلّ إنسانٍ ناطِقٌ، و كذبِهِما نحو: كلّ فرس حمارٌ و بعض الفرس حمارٌ، و صدقِ السّالبتين نحو: لاٰشىء من الأسد بثعلب و بعض الأسد ليس بثعلب، و كذبِهِما نحو: لاٰ شىء من الأنسان بحيوان و بعض الأنسان ليس بِحَيوانٍ (**ثمَّ**) أى بعد بيان و جوب الأختلاف فى الكيف (**إن كانت القضيَّتان محصورتين**

وَ الْإِتِّحٰادِ فِيمٰا عَداهٰا.

ثم ان كانتا موجهتين يجب اختلافهما في الجهة أيضاً، فان الضروريتين قد تكذبان معاً، كقولنا: كل انسان كاتب بالضرورة و لا شيء من الانسان بكاتب بالضرورة، و الممكنتين قد تصدقان معاً كقولنا: كل انسان كاتب بالامكان العام و لا شيء من الانسان بكاتب بالامكان العام.

قوله: (و الاتحاد فيما عداها) أي و يشترط في التناقض اتحاد القضيّتين فيما عدا الامور الثّلاثة المذكورة، أعني: الكم و الكيف والجهة، وقد ضبطوا هذا الاتحاد في ضمن الاتحاد في امور ثمانية، قال قائلهم في الشّعر:

يجب إختلافُهما فى الكمّ أيضاً كمامرّ) أى لمامرَّ من أنّه إن لم تكونا مختلفتين فى الكمّ، فأمّا أن تكونا صادقتين، أوكاذبتين فلا يتحقّق التّناقض، لأنّه يلزم فيه من صدق إحدى القضيّتين كذب الأخرى و بالعكس.

(ثّم إن كانتا) أى القضيّتان **(موجّهتين)** بأن صرّح فيهما بالمادَّة **(يجب إختلافهُما فى الجهة أيضاً)** أى كما انّه يجب إختلافهما فى الكيف و الكمِّ، **(فأنّ الضَّروريّتين)** أى القضيَّتين الموجَّهتين بجهة الضرورة **(قد تكذبان معاً كقولنا: كلّ إنسانٍ كاتبٌ بالضَّرورة و لا شئ من الأنسان بكاتب بالضَّرورة)** لأَنّ الكتابة ليست ضروريَّةً للأنسان، كماأنّ عدمها ليس ضروريّاً له، فلايلزم من صدق إحدى القضيّتين كذب الأخرى و لا العكس، (و) انّ **(الممكنتين)** أى القضيّتين الموجّهتين بجهة الأمكان **(قد تصدقان معاً كقولنا: كلّ إنسان كاتبٌ بالأمكان العامّ و لاشيء من الأنسان بكاتب بالأمكان العامّ)**، و بالجملة: القضيّتان إن كانتا شخصيّتين يجب إختلافهما فى الكيف، و إن كانتا محصورتين يجبُ إختلافهما فى الكمِّ و الكيف، و إن كانتا موجّهتين يجب إختلافهما فى الكمِّ و الكيف و الجهة.

(قوله: و الأتحاد فيما عداها) (أى و يشترط فى التّناقض إتّحاد القضيّتين فيما) أى فى الأمور الّتى هى: **(عدا الأمور الثّلاثة المذكورة أعنى)** منها: **(الكم و الكيف و الجهة، وقد ضبطوآ)** أى جَمَعَ المناطقة **(هذا الأتّحاد فى ضمن الأتّحاد فى أمور**

وَ النَّقِيضُ لِلضَّرُورِيَّةِ: اَلْمُمْكِنَةُ الْعَامَّةُ، وَ لِلدَّائِمَةِ: اَلْمُطْلَقَةُ الْعَامَّةُ، وَ لِلْمَشْرُوطَةِ الْعَامَّةِ: اَلْحِينِيَّةُ الْمُمْكِنَةُ.

در تناقض هشت وحدت شرط دان وحدت موضوع و محمول و مكان
وحدت شرط، و اضافه، جزء و كل، قوه و فعل، است در آخر زمان.

قوله: (والنقيض للضَّروريَّة الى آخره) اعلم: ان نقيض كل شيء: رفعه فنقيض

ثمانيةٍ قال قائلهم:) قال بعض المحقّقين: هذا الأمر ليس مختصاً بالمنطقيّين بل هو قول الجميع، فالتّعبير بقائلهم غير وجيه إهـ، **(فى الشّعر)** الفارسيّ: **(در تناقض هشت وحدت شرط دان: وحدت موضوع، و محمول، و مكان * وحدت شرط، و إضافه، جزء و كلّ * قوّة و فعل، است در آخر زمان)**، فوحدة الموضوع نحو: زيدٌ شاعرٌ و زيدٌ ليس بشاعر، فلا تناقض بين قولنا: زيدٌ شاعرٌ و قولنا: بكر ليس بشاعر، و وحدة المحمول نحو: زيدٌ قائمٌ و زيدٌ ليس بقائمٍ، فلا تناقض بين قولنا: زيدٌ قائمٌ و قولنا: زيد ليس بصائم، و وحدة الشّرط نحو: صلوتک صحيحة بشرط الطّهارة و صلوتک ليست بصحيحة بشرط الطّهارة، فلا تناقض بين قولنا: صلوٰتک صحيحة بشرط الطّهارة و قولنا: صلوتک ليست بصحيحةٌ بشرط استدبار القبلة، و وحدة الأضافة نحو: زيدٌ غلام بكر و زيد ليس بغلام بكر، فلا تناقض بين قولنا: زيدٌ غلام بكر و قولنا: زيد ليس بغلام عمرٍو، وَ وحدة الجزءِ نحو: زيدٌ أسود أى شعره، و زيدٌ ليس بأسود أى شعره فلا تناقض بين قولنا: زيدٌ أسود أى شعره و قولنا: زيد ليس بأسود أى جميع بدنه و وحدة الكلّ نحو: زيدٌ أبيض أى جميع بدنه، و زيدٌ ليس بأبيض أى جميع بدنه فلا تناقض بين قولنا: زيدٌ أبيض أى جميع بدنه، و قولنا: زيدٌ ليس بأبيض أى شعره، و وحدة القوّة نحو: عمرٌ وكاتبٌ بالقوّة و قولنا: عمرٌو ليس بكاتب بالقوّة، فلا تناقض بين قولنا: عمرٌ وكاتبٌ بالقوّة و عمرٌو ليس بكاتب بالفعل، و وحدة الفعل نحو: سعدٌ كاتب بالفعل و سعدٌ ليس بكاتب بالفعل، فلا تناقض بين قولنا: سعدٌ كاتب بالفعل و قولنا: سعدٌ ليس بكاتب بالقوّة، و وحدة الزّمان نحو: زيد مسافر اليوم و زيد ليس

القضية التي حكم فيها بضرورة الايجاب أو السلب هو: قضية حكم فيها بسلب تلك الضرورة و سلب كل ضرورة هو: عين امكان الطرف المقابل فنقيض ضرورة الايجاب هو: امكان السلب، و نقيض ضرورة السلب هو: امكان الايجاب و نقيض الدوام هو: سلب الدوام.

و قد عرفت انه يلزمه فعلية الطرف المقابل فرفع دوام الايجاب يلزمه فعليَّة السلب و رفع دوام السلب يلزمه فعليَّة الايجاب. فالممكنة العامة: نقيض صريح للضروريّة المطلقة، و المطلقة العامة: لاٰزمة لنقيض الدائمة المطلقة، و لما لم يكن لنقيضها الصريح و هو: اللادوام مفهوم محصل معتبر من بين القضاياء المتعارفة قالوا: نقيض الدائمة هو: المطلقة العامة.

بمسافر اليوم، فلا تناقض بين قولنا: زيدٌ مسافر اليوم و قولنا: زيد ليس بمسافر غداً *.

(**قوله: و النّقيض للضّروريّة إلى أخره**) بعدَالفراغ عن تفسير التّناقُض و بيان شرايطه شرع فى بحث نقايض القضايا من البسايط و المركّبات، و قدّم البحث عن نقايض البسايط، فقال: و النّقيض إلخ. (**إعلم**) أيّها المتعلّم: (**انّ نقيض كلّ شئ**): هو (**رفعه**) و سلبه، مثلاً نقيض القيام: رفعه، و هو: الّلاقيام و نقيض الّلاقيام: رفعه، و هو: القيام، (**فنقيض القضيّة الّتى حكم فيها بضرورة الأيجاب**) كما فى الضّروريّة المطلقة الموجبة نحو: كلّ إنسان حيوانٌ بالضّرورة، (**أو**) بضرورة (**السّلب**) كما فى الضّروريّة المطلقة السّالبة نحو: لاٰ شىء من الأنسان بحجر بالضّرورة (**هو**) أى النّقيض: (**قضيّةٌ**) ممكنةٌ عامّةٌ (**حكم فيها بسلب تلك الضّرورة**) الأيجابية أو السّلبيّة، (**و**) الحال أنّ (**سلب كلّ ضرورة هو: عين إمكان الطّرف المقابل**) و جوازه، (**فنقيض ضرورة الأيجاب**) أى فنقيض الضّروريّة المطلقة الموجبةِ (**هو: إمكان السّلب**) أى هو: الممكنة العامّة السّالبة، نحو: كلّ إنسان حيوانٌ بالضّرورة، فأنّ نقيضه هو قولنا: بعض الأنسان ليس بحيوان بالأمكان العامّ، (**و نقيض ضرورة السّلب**) أى نقيض الضّروريّة المطلقة السّالبة (**هو: إمكان الأيجاب**) أى هو: الممكنة العامّة الموجبة، نحو: لاٰ شىء من الأنسان بحجر بالضّرورة، فأنّ نقيضه هو قولنا: بعض الأنسان حجرٌ بالأمكان العامّ

ثم اعلم: ان نسبة الحينية الممكنة الى المشروطة العامة كنسبة الممكنة العامة الى الضرورية فان الحينية الممكنة هي: التي حكم فيها بسلب الضَّرورة الوصفيَّة

و سيصرّح به المحشّى رحمه آلله، (**و نـقيض الدَّوام**) يـريد بـيان نـقيض الدَّائـمة المطلقة (**هو سلب الدَّوام**، و) الحال (**قد عرفت**) سابقاً فى بيان معنى الّلادوام (**انّه**) أى الشّأنَ و الحالَ (**يلزمه**) أى سلبَ الدَّوام (**فعليّة الطَّـرف المـقابل**) أى وجـوده بالفعل، (**فرفعُ دوام الأيجاب**) أى فنقيض القضيَّة الّتى حكم فيها بدوام الأيـجاب أعنى: الدَّائمةَ المطلقة الموجبةَ (**يلزمه فعليّة السَّلب**) أى المـطلقة العـامَّة السَّـالبة يعنى: انّها لأزمة لنقيضها، نحو: كلّ فَلكٍ متحرّك بالدَّوام مادام موجوداً، فأنَّ قولنا: بعض الفلک ليس بمتحرِّک بالفعل و هو قضيّة مـطلقة عـامّةٌ سـالبة جـزئيّةٌ لأزمـة لنقيضها، (**و رفع دوام السَّلب**) أى و نقيض القضيّة الّتى حكم فيها بدوام السَّـلب أعنى: الدّائمة المطلقة السَّالبةَ (**يلزمه فعليَّة الإيجاب**) أى المطلقة العامة الموجبة أى: أنّها لأزمةٌ لنقيضها، نحو: لأشىء من الكاتب بمتحرّک الأصابع بالدَّوام، فأن قولنا: بعضُ الكاتب متحرّک الأصابع بالفعل و هو قضيّة مطلقة عامّة موجبة جزئيّةٌ لأزمة لنقيضها، (**فالممكنة العامّة**) تفرّع على قوله: إعلم إلى هنا (**نقيضٌ صريحٌ للضَّروريّة المطلقة، و المطلقة العامّة لأزمة لنقيض الدّائمة المطلقة**) أى لَيستْ بنقيضٍ صريح لها، (**ولمّا لم يكن لنقيضها**) أى الدّائمة المطلقة (**الصَّريح و هو: الّلادوام مـفهومٌ محصَّلٌ**) أى معيَّنٌ (**معتبر**) عند المناطقة (**من بين القضاياءِ المتعارفة**) أى المرسومة المشهورة، (**قالواَ**) جواب لمّا: (**نقيض الدّائمة**) المطلقة (**هو: المطلقة العامّة**) إقامةً للأزم مقام الملزوم تجوّزاً.

(**ثمَّ**) أى بعد أن علمت انّ النّقيض الصَّريح للضَّروريَّة هـو: المـمكنة العـامّة، و انّ المطلقه العامّة لأزمة لنقيض الدَّائـمة المـطلقه (**إعـلم**) أيـضاً: (**انّ نـسبة**) القـضيَّة (**الحينيّة الممكنة**) يريد بيان نقيض المشروطة العامَّة (**إلى المشروطةِ العامَّةِ كنسبة الممكنة العامَّة إلى الضَّروريّة**) المطلقة أى كما انّ الممكنة العامَّة نـقيض صـريحٌ للضَّروريّة المطلقة، كذلک الحينيّة الممكنة نقيضٌ صريح للمشروطة العـامَّة، (**فأنّ**

وَ لِلْعُرْفِيَّةِ الْعامَّةِ: اَلْحِينِيَّةُ الْمُطْلَقَةُ،

أی الضّرورة مادام الوصف عن الجانب المخالف فتكون نقيضاً صريحاً لماحكم فيها بضرورة الجانب الموافق بحسب الوصف فقولنا: بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً نقيضه: ليس بعض الكاتب بمتحرک الاصابع حين هو كاتب بالامكان، و نسبة الحينية المطلقة و هي قضية حكم فيها بفعلية النسبة حين اتصاف ذات الموضوع بالوصف العنواني الى العرفية العامة كنسبة المطلقة العامة الى الدائمة،
و ذلک لان الحكم في العرفية العامة بدوام النسبة مادام الموضوع متصفاً بالوصف العنوانی فنقيضها الصريح هو: سلب ذلک الدوام و يلزمه وقوع الطرف

الحينيّة الممكنة) يريد تعريفها و توجيهَ كلامه (هی): القضيّة (الّتی حكم فيها بسلب الضّرورة الوصفيّة) و لمّا كانت مبهمةً، فسّرهابقوله: (أی الضّرورة مادام الوصف) العنوانیّ موجوداً (عن الجانب المخالف) و هو المشروطة العامّة، (فتكون) أی الحينيّة الممكنة (نقيضاً صريحاً لما) أی لِلمشروطة العامّة الّتی (حكم فيها بضرورة الجانب الموافق) و هو: النّسبة (بحسب الوصف) متعلقٌ بضرورة (فقولنا:) مبتدأ (بالضّرورة كلّ كاتبٍ متحرّک الأصابع مادام كاتباً) مشروطةٌ عامّةٌ موجبةٌ كلّيّةٌ (نقيضه) خبرٌ: (ليس بعض الكاتب بمتحرّک الأصابع حين هو كاتبٌ بالأمكان) و هذه حينيّة ممكنةٌ سالبة جزئيّةٌ، (و نسبة القضيّة (الحينيّة المطلقة) يريد بيان نقيض العرفيّة العامّة (و هی قضيّةٌ حكم فيها بفعليّة النسبة) أی بوجودها بالفعل (حين إتّصاف ذات الموضوع بالوصف العنوانیّ) عرّفها لأنّه لم يذكرها فيما سَبَق (إلی العرفيّة العامّة كنسبة المطلقة العامّة إلی الدّائمة) المطلقة فی أنّها ليست نقيضاً صريحاً للعرفيّة العامّة كما انّ المطلقة العامّة ليست نقيضاً صريحاً للدّائمة المطلقة، (و ذلک) ثابتٌ (لأنّ الحكم فی العرفيّة العامّة بدوام النّسبة مادام ذات الموضوع متّصفاً بالوصف العنوانیِّ، فنقيضها الصّريح) أی فالنّقيض الصّريح لدوام النّسبة (هو: سلب ذلک الدّوام)، و لمّا لم يكن لسلب الدّوام مفهومٌ محصَّلٌ معتبرٌ من بين القضايا المتعارفة، قالوا: إنّ نقيض العرفيّة العامّة هو: الحينيّة المطلقة، (و يلزمه) أی

المقابل في اوقات الوصف العنواني و هذا (فهذا) معنى الحينية المطلقة المخالفة للقضية العرفية في الكيف فنقيض قولنا: بالدوام كل كاتب متحرک الاصابع مادام كاتباً قولنا: ليس بعض الكاتب بمتحرک الاصابع حين هو كاتب بالفعل.

و المصنف لم يتعرّض لبيان نقيضى الوقتية و المنتشرة المطلقتين من البسايط اذ لا يتعلق بذلک غرض فيما سيأتى من مباحث العكوس و الأقيسة، بخلاف باقي البسايط فتأمل.

سلبَ الدَّوام (**وقوعُ الطَّرف**[1] **المقابل**) لأصل القضيَّة (**فى أوقات الوصف العنوانىّ**) و وقوع الطَّرف المقابل فى أوقات الوصف العنوانىّ لأزم لسلب الدَّوام (**و هذا**) أى الوقوع المذكوُر (**معنى الحينيَّة المطلقة المخالفة للقضيّة العرفية**) العامَّة (**فى الكيف**) متعلّق بقوله: المخالفة، (**فنقيض قولنا: بالدَّوام كلّ كاتب متحرّک الأصابع مادام كاتباً**) هذه عرفيَّةٌ عامَّةٌ موجبةٌ كلّيّةٌ (**قولنا: ليس بعض الكاتب بمتحرّک الأَصابع حينَ هو كاتبٌ بالفعل**) و هذه حينيّة مطلقة سالبةٌ جزئيَّةٌ، (**و**) حضرة (**المصنِّف**) نوّر اَللهُ ضريحه (**لم يتعرَّض لبيان نقيضى الوقتيّة و المنتشرة المطلقتين**) اللَّتين هما (**من البسايط إِذ لاٰ يتعلّق بذلک غرضٌ فيما سيأتى**) و بيّن الموصول بقوله: (**من مباحث العكوس و الأَقيسة بخلاف باقى البسايط فتأمّل.**) لعلَّه إِشارةٌ إِلى بيان إِشكال و تحقيق مطلب امّا الأشكالُ فهو: انَّ المصنِّف لم يتعرَّض لبيان نقيضى الممكنةِ العامَّةِ و المُطلقةِ العامَّة أيضاً، فعدم التَّعرُّضِ غير مختصٍّ بما ذكر، و امّا تحقيق المطلب فهو: اَنَّ القول بعدم التَّعرُّض لبيان نقيضى الممكنة العامّة و المطلقة العامّة، غير صحيح، ضرورة انّه إذا كان نقيض الضَّروريّة المطلقة هو: الممكنة العامّة، فلاٰ بدّ و أن يكون نقيضُها هو: الضَّروريَّة المطلقة، و إذا كان نقيض الدَّائمة المطلقة هو: المطلقة العامَّة، فلابدَّ و أن يكون نقيضها هو: الدّائمة المطلقة، و انَّ فى قولنا: لاٰيتعلّق بذلک غرض الخ، مسامحةٌ، لأنّه لوكان كذلک لكانت القضيّتان من

۱ـ فإن كان الأصل موجبةً فوقوع الطَّرف المقابل هو: وقوع السَّلب و إِن كان سالبة فوقوع المقابل هو: وقوع الأيجاب فلفظ الوقوع يلائم الأيجاب و السَّلب كليهما. «دشتى»

وَ لِلْمُرَكَّبَةِ: اَلْمَفْهُوْمُ الْمُرَدَّدُ بَيْنَ نَقِيضَيِ الْجُزْئَيْنِ، وَ لٰكِنْ فِى الْجُزْئِيَّةِ بِالنِّسبَةِ إِلىٰ كُلِّ فَرْدٍ فَرْدٍ.

قوله: (وللمركبة) قد علمت: ان نقيض كل شيء: رفعه.

فاعلم: ان رفع المركب انما يكون برفع أحد جزئيه لاعلى التعيين بل على سبيل منع الخلو، اذ يجوز ان يكون برفع كلا جزئيه فنقيض القضية المركبة: نقيض أحد جزئيه على سبيل منع الخلو فنقيض قولنا: كل كاتب متحرک الاصابع بالضرورة مادام كاتباً لا دائماً أي لا شيء من الكاتب بمتحرک الاصابع بالفعل: قضية منفصلة مانعة الخلو و هي قولنا: اما بعض الكاتب ليس بمتحرک الاصابع بالامكان حين هو كاتب و اما بعض الكاتب متحرک الاصابع دائماً.

القضاياءِ الغير المعتبرة و لاٰزِمُتُه: عدم التّعرُّض لبيان عكسيهما أيضاً، و قد تعرَّض لَهُما. (قوله: و للمركّبة) «تبصرةٌ» إعلم: انَّ المصنِّف قدّس‌سرّه ذكر نقايض البسٰايط مُفصَّلاً، إذ ليس لها قاعدةٌ كلّيّةٌ، و إكتفىٰ بها فى نقايض المركّبات، و لاٰ يمكن جمع نقيضى الكلّيّة و الجزئيّة الجزئين للمركّبة فى قاعدةٍ واحدةٍ، و لذا ذكر لكلٍّ منهما قاعدةً كلية مستقلّة، و شرع فى بيان نقيض الكلّيّة، و العلمُ بطريقته يحتاج إلى مطلبين: أشار الى الأوّل بقوله: (قد علمت) فى حاشية قوله: و النّقيض للضّروريّة إلخ: (أَنَّ نقيضَ كلّ شيء: رفعه) و إلى الثّانى بقوله: (فاْعلم) أيضاً: (اَنَّ رفعَ) الشّئ (المركَّبِ) و سلبَهُ (إِنّما يكون) أى لاٰيكون إلاّ (برفع أحد جزئيه) قالَ بعضُ المحقّين: فأنّه لولم يرفع شئٌ منهما،كان المركَّبُ ثابتاً، والحال أَنَّ نقيضَ كلِّ شيء:رفعه اِهـ (لاٰعلى التّعيين) أى تعيين أحدالجزئين بأن يكون برفع الجزء الأوّل فقطّ، أو الثّانى فقطّ إذاكان مركّباً من أمرين كما هو مقتضى المنفصلة الحقيقيَّة، قال بعض الأَعلام: إنّما قيّد بذلک، لأنّه لاٰيجوز أن يكون نقيض المركّب أحد نقيضى الجزئين على التّعيين، لجواز كذب المركّب بالجزء الاُخر فحينئذ يلزم اجتماع النّقيضين على الكذب و ذلک باطلٌ، مثلاًقولنا: كلّ‌إنسان‌حيوانٌ بالفعل‌لاٰدائماً لوكانَ نقيضُه نقيضَ الجزء الأَوّل بعينه، لزم

و أنت بعد اطلاعک على حقايق المركبات و نقايض البسايط، تتمكن من استخراج التفاصيل.

قوله: (و لكن في الجزئية بالنسبة الى كل فرد فرد) يعني: لا يكفي في أخذ

إجتماعها عَلى الكذب، ضرورةَ أَنَّ المركبةَ كاذبةٌ بالجزءِ الأَخير، فأنّه إشارةٌ إِلى قولنا: لأشيء من الأنسان بحيوان بالفعل و هو كاذبٌ قطعاً، مع انّ نقيضَ الجزءِ الأوَّل وهو قولُنا: ليس بعض الأنسان بحيوانٍ بالدَّوام، كاذبٌ أَيضاً إهـ (**بل على سبيل منع الخلوّ إِذ يجوز أن يكون**) أى رفعُ المركَّبِ (**برفع كلاجزئيه**) بأَنْ يكونَ رفعه بعدم رفع كليهما محالاً، (**فنقيض القضيَّة المركَّبة: نقيض أحد جزئيه على سبيل منع الخلوِّ فنقيضُ قولنا: كلّ كاتب متحرِّک الأَصابع بالضَّرورة مادام كاتباً**) إِلى هُنا عرفيّةٌ عامَّةٌ (**لاْ دائماً**) إشارةٌ إِلى مطلقةٍ عامَّةٍ سالبةٍ كلِّيّةٍ: (**أى لا شئ مِنَ الكاتِب بِمتحرّك الأَصابع بالفعل**) و المجموع مشروطةٌ خاصَّةٌ: (**قضيّةٌ**) خبر لقوله: فنقيض (**منفصلةٌ مانعة الخلوّ و هى قولنا: إِمّا بعضُ الكاتب ليس بمتحرِّک الأَصابع بالإِمكان حينَ هو كاتبٌ**) هذا نقيضُ الجزءِ الأوّل وَ حينيّةٌ ممكنةٌ، (**وَ إِمّا بعض الكاتب متحرّك الأَصابع دائما**)، و هذا نقيض الجزءِ الثّانى و دائمةٌ مطلقةٌ.

(**و أنت**) أيُّها المتعلّم، (**بعد إِطّلاعک على حقايق المركّبات**) من الموجَّهات بواسطة ما ذكرنا (**و نقايض البسايط تتمكّن من إِستخراج التَّفاصيل**) أى تفاصيل نقايض المركَّبات يعنى: لاُحاجة إِلى بيانها قال بعض المحقّقين: مثلاً إِذا علمت: انّ الوجوديّة اللاَّدائمة مركبةٌ من مطلقتين عامّتين، و اَنّ نقيض المطلقة العامَّة هو: الدّائمة المطلقة، علمت: انّ نقيض الوجوديّة اللّادائمة إمّا هذه الدَّائمة، أو تلك الدَّائمة، و إِذا علمت: انّ الممكنةَ الخاصَّة مركّبةٌ من ممكنتين عامّتين، و انّ نقيض الممكنة العامَّة هو: الضَّروريّة المطلقة، علمت: انّ نقيض الممكنة الخاصَّة، إِمّا هذه الضَّروريّة أو تلك الضَّروريّة، و إِذا علمتَ: اَنَّ الوقتيَّة مركَّبةٌ من وقتيّة مطلقة و مطلقة عامَّة، و اَنّ نقيض الوقتيَّة المطلقة الممكنة الوقتيّة، و نقيض المطلقة العامّة هو: الدَّائمة المطلقة علمت: انّ نقيض الوقتيَّة: إِمّا الممكنة الوقتيّة أوِ الدَّائمة المطلقة و هكذا البواقى إهـ. (**قوله: و لكن فى الجزئيّة بالنّسبة إِلى كلِّ فَردٍ فَردٍ**) بيانٌ لنقيضِ

نقيض القضية المركبة الجزئية الترديد بين نقيضي جزئيها و هما الكليتان، اذ قد يكذب المركبة الجزئية كقولنا: بعض الحيوان انسان بالفعل لا دائماً و يكذب كلا نقيضي جزئيها أيضاً و هما: قولنا لا شيء من الحيوان بانسان دائماً و قولنا: كل حيوان انسان دائماً، و حينئذ فطريق أخذ نقيض المركبة الجزئية: أن توضع أفراد الموضوع كلها ضرورة ان نقيض الجزئية هي: الكلية، ثم يردد بين نقيضي الجزئين بالنّسبة الى كل واحد من تلك الافراد و يقال في المثال المذكور: كل حيوان اما انسان دائماً أو ليس بانسان دائماً، و حينئذ فيصدق النقيض و هي: قضية حملية مرددة المحمول فقوله: (الى كل فردفرد)أي من أفراد الموضوع.

المركّبة الجزئيّة (**يعنى**) أى المصنّف قدّس آللهُ سرَّهُ: (**لا يكفى فى أخذ نقيض القضيَّة المركّبة الجزئيّة التَّرديدُ بين نقيضى جزئيها و هما**) أى النّقيضان (**الكلّيّتان**)، لأنّه يشترط فى التَّناقض الأختلاف فى الكمِّ فنقيض الجزئيِّ هو: الكلّيُّ و بالعكس، (**إِذْ**) تعليلٌ لقوله: لأيكفى إلخ (**قديكذب**) القضيّة (**المركّبة الجزئيّة**) بواسطة الجزءِ الأَخير منها مثالها (**كقولنا: بعض الحَيَوان إنسانٌ بالفعل**) مطلقةٌ عامّةٌ موجبةٌ جزئيّةٌ (**لاْ دائماً**) إشارةٌ إلى مطلقة عامّة سالبة جزئيّة: أى بعض الحيوان ليس بأنسان بالفعل، و المجموعُ وجوديَّةٌ لأ دائمةٌ، (**و يكذب كلا نقيضى جزئيها**) فلا يتحقّق التنَّاقُض حينئذٍ (**أيضاً**) أى كما كان أصل القضية كاذباً (**و هما**) أى نقيضا الجزئين (**قولنا: لاْ شيء من الحيوان بأنسان دائماً**) هذا نقيض الجزءِ الأوّل و دائمة مطلقة سالبة كلية، لأنّ نقيضَ المطلقة العامّة هو: الدَّائمة المطلقة، و نقيضَ الموجبة الجزئيَّة هو: السَّالبة الكلية، (**و قولنا: كلّ حَيَوان إنسانٌ دائماً**) و هذا نقيض الجزءِ الثّانى و دائمة مطلقة موجبة كلية، لأنّ نقيض السَّالبة الجزئيّة هو: الموجبة الكلّيّة (**و حينئذ**) أى و حينَ إِذ لم يكف ما ذكر، (**فطريق أخذ نقيض**) القضيَّة (**المركّبة الجزئيّة: أن توضع**) بصيغة المجهول (**أفراد الموضوع**) أى موضوع القضيَّة (**كلّها**) لأبعضها، و بعبارة أخرى: أن يُجْعَلَ الموضوع كلّ أفراده

(فَصْلٌ) اَلْعَكْسُ الْمُسْتَوِى: تَبْدِيلُ طَرَفَيِ الْقَضِيَّةِ مَعَ بَقَاءِ الصِّدْقِ وَ الْكَيْفِ. وَ الْمُوجِبَةُ إِنَّمَا تَنْعَكِسُ جُزْئِيَّةً، لِجَوَازِ عُمُومِ الْمَحْمُولِ وَ التَّالِي،

قوله: (طرفي القضية) سواء كان الطرفان هما الموضوع و المحمول او المقدَّم و التالي و اعلم: ان العكس كما يطلق على المعنى المصدرى المذكور كذلک يطلق على القضية الحاصلة من التبديل و ذلک الاطلاق مجازى من قبيل: اطلاق اللفظ على الملفوظ، و الخلق على المخلوق.

قوله: (مع بقاء الصدق) بمعني: ان الاصل لو فرض صدقه لزم من صدقه صدق العكس، لا انه يجب صدقهما في الواقع .

قوله: (و الكيف) يعني: ان كان الاصل موجبة، كان العكس موجبة، و ان كان سالبة كان سالبة.

(**ضرورة انّ نقيض**) القضيّةِ (**الجزئيّة هى**): القضيّة (**الكلية**) كما انّ نقيض الكلية هى: الجزئيّة، (**ثمّ يردَّد**) بصيغة المجهول (**بين نقيضى الجزئين**) أى بين مَحمُولَيْهِما، فهو إِطلاق الكلِّ على الجزءِ (**بالنّسبة**) متعلّق بقوله: يُردَّدُ (**إلى كلّ واحدٍ من تلك الأَفراد**) أى أفراد الموضوع (**يُقال فى المثال المذكور**) و هو قولنا: بعض الحيوان إنسانٌ بالفعل لأدائماً: (**كلّ حيوانٍ إمّا إنسانٌ دائماً**) هذا نقيضُ الجزءِ الثّانى، (**أو ليس بأنسان دائماً**) و هذا نقيضُ الجزءِ الأَوّل (**و حينئذ**) أى و حينَ إِذ فعل كما ذكرنا، (**فيصدق النّقيض**) أى فيلزم من كذب الأَصل صدقُ النَّقيضِ (**و هى**) أى النّقيضُ، و تأنيث الضّمير بأعتبار الخبر: (**قضيّةٌ حمليّةٌ**) أى لا منفصلةٌ كما كانت فى المركّبة الكلّيّة (**مردَّدة المحمول**) و الفرق بينَ القضيَّة المنفصلة و الحمليَّة: اَنَّ الموضوعَ فى الحمليَّة مُقَّدمٌ على الأداة و فى المنفصلة بالعكس، كماترىٰ فى قولنا: كلّ حيوان إمّا كذا، و إمّا كذا و قولنا: إمَّا أن يكونَ الحيوان إنساناً أو غيرَ إنسانٍ و اذا كان الأمر كما

....

ذكرنا، (فقوله: **إلى كلّ فرد فرد أى من أفراد الموضوع**) ۞.

{العكس المستوى}

أى و من أحكام القضاياء العكس المستوى. (قوله: **طرفى القضيّة**) (**سواء كان الطَّرفان هما الموضوع و المحمول**) كما فى القضيَّة الحمليَّة قال المحقّق الكلنبوىّ قدّس سّره: و المرادُ من الموضوع و المحمول هيُهُنا ما هو بحسب الذّكر و العنوان، لأنَّ العكس لأيصيِّر ذات الموضوع محمولاً و مفهوم المحمول موضوعاً ثّم قال: و بالجملة: العكس إنَّما هو حالُ اللَّفظِ و المعنى باق على حاله و لا يغيّر إهـ، (**أو المقدَّم و التَّالى**) كما فى الشَّرطية (**و اعلم**) أيُّها المتعلّم: (**انّ**) لفظ (**العكسَ كما يُطلق على المعنى المصدرىِّ المذكور**) فى المتن، و هو: التَّبديل، (**كذلک يطلق على القضيّة الحاصلة من التَّبديل**) أى تبديل طرفيها يعنى: انَّه يطلق على المعكوس و هو إسم المفعول نحو: بعضُ الحَيَوان إنسانٌ فى عكس قولنا: كلّ إنسان حَيَوانٌ، (**و ذلک الأطلاق**) أى إطلاق العكس على المعكوس (**مَجازىٌّ**) من قبيل: تسمية المسبَّب بأسم سببه فهو حقيقةٌ فى التَّبديل و (**من قبيل: إطلاق اللَّفظ على الملفوظ، و الخلق على المخلوق**). (**قوله: مَعَ بقاءِ الصّدق**) لمّا كان مبهماً فسَّره بقوله: (**بمعنى: أنَّ الأُصلَ لو فرض صِدْقُهُ**) و إن كان كاذباً فى الواقع (**لزم من صدقه صدق العكس**) لأنَّهُ لأزمٌ لِلأصلِ و وجودُ الملزوم مستلزمٌ لوجود اللاّزم و لا عكس (**لا**) بمعنى: (**أنّه**) أى الشّأن و الحال (**يجب صدقهُما**) أى الأصلِ و العكسِ (**فى الواقع**) أى لأيلزم أن يكون الأَصلُ صادقاً فى الواقع، فيدخل عكس القضيّة الكاذبة، قاله بعض الأعلام. و لم يعتبروآبالكذب بأن يلزم من كذب الأصل كذبُ العكس لأنّ قولَنا: كلّ حيوان إنسانٌ كاذبٌ، و عكسه و هو قولنا: بعضُ الحيوان إنسانٌ صادقٌ. (**قوله: و الكيف**) أى الأيجاب و السَّلب (**يعنى**) أى المصنّف رحمه الله أنّه: (**إن كان الأَصل**) قضيّةً (**موجبةً، كان العكس**) قضيّةً (**موجبةً**) نحو: كلّ إنسان حيوان و بعض الحيوان إنسان، (**و إن كان**) أى الأَصلُ قضيّةً (**سالبةً، كان**) أى العكس قضيّةً (**سالبةً**) نحو: لا شيء

قوله: (و الموجبة إنَّما تنعكس جزئية) يعني: ان الموجبة سواء كانت كلية نحو: كل انسان حيوان، او جزئية نحو: بعض الانسان حيوان انما تنعكس الى الموجبة الجزئيَّة لا الى الموجبة الكلية. اما صدق الموجبة الجزئية فظاهر ضرورة انه اذا صدق المحمول على ما صدق عليه الموضوع كلا او بعضاً تصادق الموضوع و المحمول في هذا الفرد فيصدق الموضوع على افراد المحمول في الجملة و اما عدم صدق الكلية فلان المحمول في القضية الموجبة قد يكون اعم من الموضوع فلو عكست القضية صار الموضوع اعم، و يستحيل صدق الاخص كلياً على الاعم فالعكس اللازم الصدق في جميع المواد هو: الموجبة الجزئية.

من الأنسان بحجر و لأشيء من الحجر بأنسان لأنّ السَّالبة الكلية تنعكس كنفسها (**قوله: و الموجبة: إنَّما تنعكس جزئيّةً**) (**يعنى**) أى المصنّف قدّس سرُّه: (**اَنَّ**) القضيّةَ (**الموجبةَ سواءٌ كانت كليةً نحو: كلّ إنسان حَيَوانٌ أو جزئيّةً نحو: بعضُ الأنسان حَيَوانٌ، إنّما تنعكس**) أى لا تنعكس الاّ (**إلى الموجبة الجزئية**) فالقضيّتان المذكورتان تنعكسان إلى قولنا: بعض الحيوان إنسان (**لا إلى الموجبة الكلّيّة أمّا صدق الموجبة الجزئيَّة**) أى أمّا انعكاس الموجبة الكلية و الجزئيّة إلى الموجبة الجزئيّة (**فظاهِرٌ**) من جهة (**ضرورة انّه**) أى الشّأنَ و الحالَ (**إذا صدق المحمول**) كالحيوان مثلاً أى حمل (**على ما**) أى فردٍ كزيد مثلاً (**صدق عليه الموضوع كلاًّ أو بعضاً**) أى حمل عليه حملاً كليّاً أو جزئيّاً،

(**تصادق الموضوع و المحمول**) أى إجتمعا (**فى هذا الفرد**) و إذا كان الأمر كذلك، (**فيصدق الموضوع على أفراد المحمول**) أى يحمل عليها (**فى الجملة**) أى فى بعض الأفراد و الموارد، (**وَ أمّا عدم صدق الكلّيّة**) أى وَ أمّا عدم إنعكاسهما إلى الموجبة الكلّيّة (**فلأنَّ المحمول فى القضيَّةِ الموجبةِ**) كلِّيَّةً كانت أو جزئيَّةً (**قد يكونُ أَعمَّ مِن الموضوع**) كما أنّه قد يكون مُساوياً له، (**فلو عُكِسَتِ القضيَّةُ**) بأن يقال: كلُّ حيوان إنسان، (**صار الموضوع أعمّ**) من المحمول، (**و يستحيل صدق الأخصّ**) مطلقا أى حمله حملاً (**كلياً على الأعمّ**) مطلقا لأَنّه يلزم أن يكون البقرمثلاً إنساناً، و امّا حملاً جزئياً فيجوز، كما لا يخفى و إذا كان الأمر كذلك، (**فالعكس**) أى فعكس

وَ السَّالِبَةُ الكُلِّيَّةُ تَنْعَكِسُ كُلِّيَةً، وَ إِلَّا لَزِمَ سَلْبُ الشَّيْءِ عَنْ نَفْسِهِ، وَ الْجُزْئِيَّةُ لاٰ تَنْعَكِسُ أَصْلاً، لِجَوَازِ عُمُومِ الْمَوْضُوعِ، أَوِ الْمُقَدَّمِ

هذا هو البيان في الحمليات، وقس عليه الحال في الشرطيات.

قوله: (لجواز عموم المحمول و التالي) بيان للجزءِ السلبي من الحصر المذكور، و اما الايجاب فبديهي كما مر.

قوله: (و الا لزم سلب الشيء عن نفسه) تقريره أن يقال: كلما صدق قولنا: لا شيء من الانسان بحجر، صدق قولنا: لا شيء من الحجر بـانسان و الا لصـدق نقيضه، و هو: بعض الحجر انسان فنضمه مع الاصل، فنقول بعض الحجر انسان و لا شيء

الموجبة الكلّية و الجزئية (اللّازم الصّدق)اى الّلازم صـدقه مـن صـدق الأصـل لو فرض صدقه (فى جميع المَوادِّ) أى سَواءٌ كان الموضوع و المحمول متساويين نحو: كلّ إنسانٍ ناطق، أوكانَ المحمول أعمَّ من الموضوع كالمثال السَّابق، (هو: الموجبة الجزئيّة) لاٰ غيرُ (هذا هو البيانُ فى الحمليّات، و قس عليه الحال فى الشَّرطيّاتِ) المتّصلةِ، فالشَّرطيَّةُ المتّصلة سَواء كانت موجبةً كلِّيَّةً أو جزئيّةً إِنّما تنعكس موجبةً جزئيةً، فأنَّ التّالى قد يكون أعمَّ من المقدَّم كقولك: كلّما كـان الشّـىء إنسـاناً كـان حيواناً، فلا يجوز كون العكس فيها أيضاً كليّة، لأستحالة صدق الأَخصِّ فى جميع أوقات صدق الأعمِّ، و انّما قيّدنا الشَّرطيّات بالمتّصلة لأنّ المنفصلةَ لاٰ عكس لها إذ لاٰ فائدة فيه، و الفرق بين الأَصل و العكس فيها إنّما هومن حيث التَّقديم و التَّأخـير.

(قوله: لجواز عموم المحمول و التّـالى) إعـلم: اَنَّ الحـصرَ مشتملٌ عـلى أمـرين: الأيجاب و السَّلب، و معنى كلام المصنّف: و الموجبةُ تنعكس موجبة جزئيَّةً، لاٰكليّةً فالأيجاب مصرّحٌ به والسَّلب يفهم ضمناً فقوله: لجواز عموم الخ (بيانٌ) أى تعليل (للجزءِ السَّلبيّ من الحصر المذكور) فى المتن المفهوم ضمناً و هو: لاٰكلِّيَّةً، (و امّا الأيجاب) أى و امّا الجزءُ الأيجابىُّ و هو قوله: تنعكس جزئيّة (فبديهىٌّ كمامرَّ) فى قولنا: امّا صدقُ الموجبة الجزئيّة فظاهِرٌ إِلخ.

(قوله: و إلاّ لزم سلب الشّئ عن نفسه) أى و إِن لم تنعكس السَّالبةُ الكليّةُ سالبةً كليّةً بأن تنعكس جـزئيّةً لزم سـلبُ الشّـئ عـن نـفسه (تـقريره) أى كـلامِ المـصنّف «و

من الانسان بحجر فينتج بعض الحجر ليس بحجر و هو سلب الشيء عن نفسه و هذا محال منشأه هو نقيض العكس، لان الاصل صادق و الهيئة منتجة فيكون نقيض العكس باطلا فيكون العكس حقاً و هو المطلوب.

قوله: (عموم الموضوع) و حينئذ يصح سلب الاخص عن بعض الاعم لكن لا يصح سلب الاعم عن بعض الاخص، مثلا يصدق: بعض الحيوان ليس بانسان و لا

الآلزم إلخ» (**أن يقال: كلَّما صدق قولنا: لاْ شيء من الأنسان بحجر**) و هو السّالبة الكليَّة (**صَدَقَ**) عكسه و هو (**قولنا: لاْ شيء من الحجر بأنسان و الاّ**) يَصدق العكسُ (**لصدق نقيضه**) ضرورة إستحالة إرتفاع النّقيضين و هما: العكس و نقيضه (**و هو**) أى نقيض العكس قولنا: (**بعض الحجر إنسانٌ**) فأنّ نقيض السّالبة الكلية هو الموجبة الجزئيّة (**فنضمّه**) أى نقيض العكس بجعله صغرى (**مع الأَصل**) أى أَصل القضيّة بجعلهاكبرى (**فنقول: بعضُ الحجر إنسانٌ و لاْشيء من الأنسان بحجر فينتج**) قولنا: (**بعض الحجرليس بحجر**) بحذف الحدّ الأوسط و هو: الأنسان، و جعلِ الأصغر موضوعاً، و الأكبرِ محمولاً (**و هو**) أى قولنا: بعض الحجر ليس بحجر (**سلبُ الشّئ عن نفسه، و هذا محالٌ**) لأنّ ثبوتَ الشّئ لنفسه ضروريٌّ (**منشأه**) أى المحالِ (**هو نقيض العكس**) لاْغير و هو قولنا: بعض الحجرإنسانٌ، (**لأنّ الأصلَ**) أى أصلَ القضيّة و هو: لاْشيء من الأنسان بحجر (**صادقٌ**) كما هو ظاهرٌ، فلا يكون منشأً للمحال (**والهيئة**) أى هيئة الشّكل (**منتجةٌ**) لاْنها من الشّكل الأوّل و لاْ يتصوَّركونه عقيماً فلا تكون أيضاً منشأً للمحال و اذاكان الأمركذلك، (**فيكون نقيض العكس باطلاً**) و إذا كان باطلاً (**فيكون العكس حقّاً**) ضرورةَ إستحالة بطلان النّقيضين، (**و هو المطلوب**) هنا لاْغير.

(**قوله: عموم الموضوع**) و السّالبة الجزئيّة لاْتنعكس أصلاً أى: لاْكلية و لاْجزئيّة لأمكان عموم الموضوع (**و حينئذ**) أى و حين إذ كان مَوضوعُها أعمَّ (**يصحّ سلبُ الأخصّ**) مطلقا (**عن بعض الأعمّ**) مطلقا كسلب الأنسان عن بعض الحيوان مثلاً (**لكن لاْيصحّ سلبُ الأعمّ**) مطلقا (**عن بعض الأخصّ**) مطلقا كسلب الحيوان عن بعض الأنسان، أمثّل لك (**مثلاً**) زيادةً علىٰ الفهم و أقول: (**يصدق**) و يصحُّ قولنا:

وَ أَمَّا بِحَسَبِ الْجِهَةِ فَمِنَ الْمُوجِبٰاتِ تَنْعَكِسُ الدَّائِمَتٰانِ، وَ الْعٰامَّتٰانِ حِينِيَّةً مُطْلَقَةً،

يصدق: بعض الانسان ليس بحيوان.

قوله: (أو المقدم) مثلا يصدق: قد لا يكون اذا كان الشيء حيواناً كان انساناً و لا يصدق: قد لا يكون اذا كان الشيء انساناً كان حيواناً.

قوله: (واما بحسب الجهة) يعني: ان ما ذكرناه هو بيان انعكاس القضايا بحسب الكم و الكيف و اما بحسب الجهة الى آخره.

قوله: (الدائمتان) أي الضرورية و الدائمة مثلا كلما صدق قولنا: بالضرورة أو دائماً كل انسان حيوان، صدق قولنا: بعض الحيوان انسان بالفعل حين هو حيوانٌ و

(بعض الحيوان ليس بأنسان) هذا أصل القضيَّة و سالبةٌ جزئيّةٌ، (و لاٰ يصدق) عكسه و هو قولنا: (بعض الأنسان ليس بحيوان)، و سلب الأعمّ عن كلّ الأخصّ غير صحيح بالطَّريق الأولىٰ نحو: لاٰ شئَ من الإنسان بحيوان، فلا تنعكس السَّالبة الجزئيّةُ أَصلاً. (قوله: أو المقدّم) أى لجواز عموم المقدّم، أمثّل لک (مثلاً) وأقول: (يصدق) قولنا فى السَّالبة الجزئيّة: (قد لاٰ يكون إذا كانَ الشّئ حيواناً كان إِنساناً و لاٰيصدق) عكسه و هو قولنا: (قد لاٰ يكون إذا كان الشّئ إنساناً كان حَيَواناً) فقولنا: ليس ألبتَّةَ إذا كان الشّئ إنساناً كان حَيَواناً غير صحيح بالطَّريق الأولى، لأنّه سلب الأعمِّ عن كلّ الأخصّ. (قوله: و أمّا بحسب الجهة) عطفٌ على مقدَّر، كما أشاراليه المحشّى رحمه الله بقوله: (يعنى) أى المصنّف قدّس سرّه: (انّ ما ذكرناه هو بيانُ إنعكاس القضايا بحسب الكمِّ) أى الكلية و الجزئيّة (والكيف) أى الأيجاب و السَّلب (وامّا) بيانُ إنعكاسِها (بحسب الجهة إلخ).

(قوله: الدَّائمتان) (أى الضَّروريّة) المطلقة لأنّها هى: القضيّة الّتى حكم فيها بضرورة النّسبة مادام ذات الموضوع موجودةً نحو: كلّ إنسان حيوانٌ بالضَّرورة، (و الدّائمة) المطلقة و هى: القضيَّة الَّتى حكم فيها بدوام النّسبة مادام ذات الموضوع موجودةً نحو: كلّ فلک متحرّکٌ بالدَّوام فالضَّرورية المطلقة و الدّائمة المطلقة الموجبتان

الا فيصدق نقيضه و هو: دائماً لا شيء من الحيوان بانسان مادام حيواناً فهو مع الاصل ينتج لا شيء من الانسان بانسان بالضرورة أو دائماً هذا خلف.

قوله: (و العامتان) أي المشروطة العامة و العرفية العامة مثلا اذا صدق: بالضرورة أو بالدوام كل كاتب متحرک الاصابع مادام كاتباً، صدق بعض متحرّک الاصابع كاتب بالفعل حين هو متحرک الاصابع و الا فيصدق نقيضه و هو: دائماً لا شيء من متحرک الاصابع بكاتب مادام متحرک الاصابع و هو مع الاصل ينتج قولنا بالضرورة أو بالدوام لا شيء من الكاتب بكاتب مادام كاتباً هذا خلف.

تنعكسان إلى الحينيّة المطلقة، أمثّل لک (**مثلاً**) و أقول: (**كلّما صدق قولنا: بالضَّرورة**) كلّ إنسان حيوانٌ، (**أو دائماً كلّ إنسانٍ حَيَوانٌ، صدق**) عكسه و هو (**قولنا: بعضُ الحيوان إنسانٌ بالفعل حينَ هو حَيَوانٌ**) و هى حينيَّةٌ مطلقةٌ (**والاّ**) يصدق العكس (**فيصدق نقيضه**) لأمتناع إرتفاع النّقيضين، (**و هو**) أى نقيض العكس قولنا: (**دائماً لاشيء من الحيوان بأنسان مادام حيواناً**) لأنّ نقيض الحينيّة المطلقة هو العرفيّة العامَّة (**فهو**) أى نقيض العكس بجعله صغرى: (**مع الأصل**) بجعله كبرى بأن نقول: دائماً لاشيء من الحيوان بأنسان مادام حيواناً، و بالضَّرورة أو دائماً كلّ إنسانٍ حَيَوانٌ (**ينتج**) قولنا: (**لا شيء من الأنسان بأنسان بالضَّرورة أو دائماً، هذا خلف**) لأنه يلزم سلب الشّىء عن نفسه منشأه هو: نقيض العكس لأنّ الأصل صادق و الهيئة منتجة، فيكون نقيض العكس باطلاً، فيكون العكس حقّاً و هو المطلوب.

(**قوله: والعامَّتان**) (**أى المشروطة العامَّة و العرفيّة العامَّة**) فموجبتهما تنعكس إلى الحينيّة المطلقة، أمثّل لک (**مثلاً**) لتعرف ما ذكرنا، و أقول: (**إذا صدق**) قولنا، و هو المشروطة العامَّة: (**بالضَّرورة**) كلُّ كاتبٍ متحرِّک الأصابِع مادام كاتباً، (**أو**) قولنا و هو العرفيّة العامّة (**بالدَّوام كلّ كاتب متحرک الأَصابع مادام كاتباً، صدق**) عكسهما و هو قولنا: (**بعض متحرّک الأَصابع كاتبٌ بالفعل حين هو متحرّک الأصابع**) حينيّة مطلقة موجبة جزئية (**و إلاّ**) يصدق العكس (**فيصدق نقيضه**) لأمتناع إرتفاع النّقيضين (**و هو**) أى نقيض العكس قولنا: (**دائماً لاشيء من متحرّک الأصابع**

وَ الْخَاصَّتَانِ حِينِيَّةً لاٰ دَائِمَةً،

قوله: (و الخاصتان) أي المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة تنعكسان الى حينية مطلقة مقيدة باللادوام امّا انعكاسها الى حينية مطلقة فلانه كلما صدقت الخاصتان، صدقت العامتان و قد مر انه كلما صدقت العامتان صدقت في عكسهما الحينية المطلقة و اما اللادوام فبيان صدقه انه لو لم يصدق لصدق نقيضه و نضم هذا النقيض الى الجزء الاول من الاصل فينتج نتيجةً و نضمّه الى الجزء الثّانى من الأصل فينتج ما ينافى تلك النّتيجة مثلاً كلّما صدق: بالضّرورة أو بالدّوام كلّ كاتبٍ متحرک الاصابع مادام كاتباً لا دائماً، صدق في العكس: بعض متحرک الاصابع كاتب بالفعل حين هو متحرک الاصابع لا دائماً

بكاتب مادام متحرّک الأَصابع) قد قلنا: إِنّ نقيض الحينيَّة المطلقة هو: العرفيَّة العامَّة (و هو) أى نقيض العكس بجعله صغرى (مع الأَصل) بجعله كبرى بأن نقول: دائماً لاشیء من متحرِّک الأصابع بكاتبٍ مادام متحرِّک الأَصابع و بالضَّرورة، أو بالدَّوام كلّ كاتب متحرّک الأَصابع مادام كاتباً (ينتج) قولنا: (بالضَّرورة، أو بالدَّوام لاشیء من الكاتب بكاتب مادام كاتباً هذا خلف) لأنّه يلزم سلب الشّئ عن نفسه منشأه هو نقيض العكس لأنّ الأصل صادقٌ و الهيئة منتجة، فيكون نقيض العكس باطلاً، فيكون العكس حقّاً و هو المطلوب.

(قوله: و الخاصَّتان) (أى المشروطة الخاصَّة و العرفيّة الخاصَّة تنعكسانِ إِلى حينيَّة مطلقة مقيَّدة باللاَّدوام) الذَّاتیّ أى إِلى الحينيّة اللاّدائمة (أمّا إِنعكاسُهما إِلى حينيَّة مطلقة فلأنّه) أى الشَّأنَ و الحالَ (كلّما صدقت الخاصّتان، صدقت العامّتان) أى المشروطة العامّة و العرفيّة العامَّة لأنّه كلّما صدق الأخص، صدق الأعم لأستحالة إِنفكاک الأخصّ عن الأعمِّ، (و) الحال (قدمرَّ) فى حاشية قوله: و العامّتان حينيّةً مطلقةً (انّه) أى الشّأنَ و الحالَ (كلّما صدقت العامَّتان، صدقت فى عكسهما الحينيَّة، المطلقة و امّا اللاّدوام) الذَّاتیّ (فبيان صدقه انّه) أى الشَّأنَ و الحال (لو لم

....

يصدق) أى الّلادوام الذّاتىُّ **(لصدق نقيضه)** و هى: الدَّائمة المطلقة، لأنَّ اللاَّدوام إشارةٌ إلى مطلقةٍ عامَّةٍ، و الدَّائمة المطلقة نقيضٌ لها، و انّما يصدق نقيضه ضرورة إستحالة إرتفاع النَّقيضين و هما: اللأّدوام العكس و الدَّوام، **(و نضمُّ هذا النَّقيض إلى الجزءِ الأوّل من الأَصل)** بجعل النّقيض صغرى و الجزءِ الأَوَّل من الأصل كبرى **(فينتج نتيجة و نضمّه)** أى النَّقيضَ **(الى الجزء الثّانى من الأصل)** بجعل النّقيض صغرى و الجزءِ الثّانى من الأصل كبرى، و الجزء الثّانى هو: الّلادوام المشير الى المطلقة العامّة **(فينتج ما)** أى نتيجة **(ينافى تلك النّتيجة)** أى النّتيجةَ الأولى، و تذكير الفعل بأعتبار لفظ الموصول **(مثلاً)** أى: أمثّل لک مثلاً، و أقول: **(كلّما صدق)** قولنا: **(بالضَّرورة)** كلّ كاتب متحرّک الأَصابع مادام كاتباً لاُ دائماً أى لاُ شىء من الكاتب بمتحرّک الأَصابع بالفعل هذه مشروطةٌ خاصَّةٌ، **(أو بالدّوام كلّ كاتب متحرّک الأصابع مادام كاتباً لادائماً)** أى لاُ شئ من الكاتب بمتحرّک الأَصابع بالفعل و هذه عرفيّةٌ خاصَّةٌ، **(صدق فى العكس)** قولنا: **(بعضُ متحرّک الأصابع كاتب بالفعل حين هو متحرّک الأَصابع)** هذه حينيَّةٌ مطلقةٌ **(لاُ دائماً)** إشارةٌ إلى مطلقة عامّة سالبة جزئيّة: أى ليس بعض متحرّک الأَصابع بكاتب بالفعل **(أمّا صدق الجزء الأوّل)** من العكس و هو قولنا: بعض متحرّک الأصابع كاتب بالفعل حينَ هو متحرّک الأَصابع بالفعل **(فقد ظهر ممّا سبق)** فى قولنا: كلّما صدقت الخاصَّتان، صدقت العامّتان و قد مرَّ أنّه كلّما صدقت العامّتان، صدق فى عكسهما الحينيّة المطلقة، **(و امّا صدق الجزءِ الثّانى)** منه **(أى الّلادوام)** الّذى يشير إلى المطلقة العامَّة **(و معناه)** أى الّلادوام العكس: **(ليسَ بعضُ متحرِّک الأَصابع كاتباً بالفعل فلأنّه)** أى الشّأنَ و الحالَ **(لو لم يصدق)** أى الّلادوام العكس **(لصدق نقيضه)** لأمتناع إرتفاع النَّقيضين، **(و هو)** أى نقيضُ الّلادوام العكس **(قولنا: كلُّ متحرِّک الأَصابع كاتبٌ دائماً)** لأنَّ نقيض المطلقة العامّة هو: الدَّائمةُ المطلقةُ.

اما صدق الجزء الاول فقد ظهر مما سبق و اما صدق الجزء الثاني أي اللادوام و معناه: ليس بعض متحرک الاصابع کاتباً بالفعل فلانه لو لم يصدق لصدق نقيضه و هو قولنا: كل متحرک الاصابع كاتب دائماً فنضمه الى الجزء الاول من الاصل فنقول: كل متحرک الاصابع كاتب دائماً و كلُّ كاتب متحرک الاصابع مادام كاتباً ينتج: كل متحرک الاصابع متحرک الاصابع دائماً ثم نضمه الى الجزء الثاني من الاصل و نقول: كل متحرک الاصابع كاتب دائماً و لا شيء من الكاتب بمتحرک الاصابع بالفعل ينتج لا شيء من متحرّک الاصابع بمتحرک الاصابع بالفعل.

و هذا ينافي النتيجة السابقة فيلزم من صدق نـقيض لا دوام العكس اجـتماع المتنافيين فيكون باطلاً فيكون لا دوام العكس حقاً و هو المطلوب.

(فنصمُّهُ) أى النّقيض بجعله صغرى (إلى الجزء الأوّل مِنَ الأصل) بجعله كبرى و الجزء الأوّل من الأصل هو المشروطة العامّة و العرفيّة العامّة، (فنقول: كلّ متحرّک الأَصابع كاتب دائماً، و) بالضّرورة أو بالدّوام (كلّ كاتب متحرِّک الأَصابع مادام كاتباً ينتج) قولنا: (كلّ متحرّک الأَصابع متحرّک الأَصابع دائماً) هذه هى النّتيجة الأولى (ثمّ نضمُّه) أى نقيض الّلادوام العكس (إلى الجزءِ الثّانى من الأَصل) و هو: الّلادوام الأصل المشير إلى المطلقة العـامَّة، (و نقول: كلّ متحرّک الأَصابع كاتبٌ دائماً و لاْ شىء من الكاتب بمتحرّک الأصابع بالفعل ينتج) قولنا: (لاْشــىء مــن متحرّک الأَصابع بمتحرّک الأَصابع بالفعل و هذا) أى قولنا: لاْ شىء من متحرّک الأصابع إلخ (ينافى النّتيجة السَّابقة) و هى: كلّ متحرّک الأَصابع متحرّک الأصابع دائماً (فيلزم من صدق نقيض لاْ دوام العكس) و هو قولنا: كلّ متحرّک الأَصابع كاتب دائماً (إجتماع المتنافيين) و هما: النّتيجتان، لأَنَّهما إنّما تحصلان بأنضمامه الى الجزء الأوّل و الثّانى من الأَصل، (فيكون) أى نقيض لاْدوام العكس (باطلاً، فيكون لاْدوام العكس) و هو: ليس بعض متحرّک الأصابع بكاتب بالفعل (حقاً) لأستحالة بـطلان النّقيضين، (و هو المطلوب) هنا لاْغير.

وَ الْوَقْتِيَّانِ وَ الْوُجُودِيَّتانِ، وَ الْمُطْلَقَةُ الْعامَّةُ مُطْلَقَةً عامَّةً، وَ لا عَكْسَ لِلْمُمْكِنَتَيْنِ.

قوله: (والمطلقة العامة مطلقة عامة) أي هذه القضاياء الخمس تنعكس كل واحدة منها الى مطلقة عامة فيقال لو صدق كل «ج»«ب» باحدى الجهات الخمس لصدق بعض«ب»«ج» بالفعل و الا لصدق نقيضه و هو لا شيء من«ب»«ج» دائماً و هو مع الاصل ينتج لا شيء من«ج»«ج» هذا خلف.

قوله: (و لا عكس للممكنتين) اعلم: ان صدق و صف الموضوع على ذاته في القضاياء المعتبرة في العلوم بالامكان عند الفارابي وبالفعل عند الشيخ فمعنى كل «ج»«ب» بالامكان على راي الفارابي هو: ان كلما صدق عليه «ج» بالامكان صدق عليه «ب» و يلزمه العكس حينئذ و هو: ان بعض ما صدق عليه (ب) بالامكان، صدق عليه «ج» بالامكان و على راي الشيخ: معنى كل «ج»«ب» بالامكان: هو ان كل ما صدق عليه «ج» بالفعل، صدق عليه «ب» بالامكان و يكون عكسه على اسلوب الشيخ هو: ان بعض ما صدق عليه «ب» بالفعل، صدق عليه «ج» بالامكان.

(قوله: و المطلقة العامّة مطلقةً عامّةً) (أی هذه القضایاء الخمس) المذكورة فی المتن، و هی: الوقتيّة و المنتشرة و الوجوديّة اللاّدائمة و الوجودية الّلاضروريّة و المطلقة العامّة **(تنعكس كلّ واحدة منها إِلى)** قضيَّةٍ **(مطلقة عامّة، فيقال: لو صدق)** قولنا: **(كلّ ج)**كنايةٌ عن مثل القمر و الكاتب **(ب)**كنايةٌ عن مثل المنخسف و متحرّك الأَصابع **(بأحدى الجهات الخمس)** و هی: بالضَّرورة فی وقت معيّن لاٰ دائماً فی الوقتيّة، و بالضَّرورة فی وقت غيرمعيّن لاٰ دائماً فی المنتشرة، و بالفعل لاٰ بالضَّرورة فی الوجوديّة الّلاضروريّة، و بالفعل لاٰ دائماً فی الوجوديّة الّلادائِمة، و بالفعل مطلقاً أی بالأِطلاق العامّ فی المطلقة العامَّة **(لصدق)** عكسه و هو قولنا: **(بعض ب ج بالفعل و إِلاّ)** يصدق العكس **(لصدق نقيضه و هو)** قولنا: **(لاٰ شیء من ب)** بـ**(ج دائماً)**، لأنّ نقيض المطلقة العامّة هو: الدَّائمة المطلقة، و نقيض الموجبة الجزئيّة هو: السَّالبة

....

الكلية (و هو) أى نقيض العكس بجعله صغرى (مع الأَصل) بجعله كبرى بأن نقول: لاشىء من ب بـج دائما، وكلّ ج ب (ينتج) قولنا: (لاشىء من ج) بـ(ج، هذا خلفٌ)، لأنه يلزم سلب الشّئ عن نفسه منشأه هو نقيض العكس، لِأَنَّ الأَصلَ صادقٌ، و الهيئة منتجة فيكون نقيض العكس باطلاً، فيكون العكس حقاً و هو المطلوب * مثلاً كلّما صدق قولنا: كلّ قمر منخسفٌ بالضّرورة وقتَ الحيلولة لا دائماً، صدق فى عكسه قولنا: بعض المنخسف قمر بالفعل، و الاّ لصدق نقيضه و هو قولنا: لا شىء من المنخسف بقمر دائماً، لأمتناع إرتفاع النّقيضين و هو مع الأَصل بأن نقول: لا شئ من المنخسف بقمر دائماً، و كلّ قمر منخسفٌ بالضّرورة وقت الحيلولة لا دائماً ينتج قولنا: لاشىء من القمر بقمر، هف، و قس عليها البواقى. (قوله: و لا عكس للممكنتين) أى ليس لهما عكس لأزم الصّدق فى جميع الموادّ بمعنى: انّ لهما عكساً لأزم الصّدق فى بعضها، و هو إتّفاقىّ و العبرة إنّما هى بالعكس الأطرادىّ لا الأتّفاقىّ، و يفهم من كلام المصنّف قدّس سرُّهُ، كما سيصرّح به المحشّى رحمه آلله: أنّه إختار مذهب الشّيخ على مذهب الفارابىّ حيث حكم بأنه لاعكس لهما و لو عكس لقال: و الممكنتان تنعكسان إلى الممكنة العامّة. (إعلم) أَيُّها المتعلّم: (أنّ) عقدَ الوضع أعنى: (صدقَ وصف الموضوع على ذاته)، و بعبارة أخرى: إتّصاف ذات الموضوع بوصفه نحو: كلّ كاتب متحرّك الأَصابع (فى القضاياءِ المعتبرة فى العلوم) و هى: المحصوراتُ الأَربع، (بالأمكان) أى مكيّف بكيفيّة الأمكان (عند) المعلّم الثّانى الحكيم أبى نصر (الفارابىّ و بالفعل) أى مكيّف بكيفيّة الفعل (عند) رئيس العقلاء (الشّيخ) حسين بن عبدآلله بن سينا رحمهم آلله تعالى. ثم المراد بالأمكان إمّا الأمكان بحسب نفس الأمر، أو بمجرّد الفرض فأن كان بحسب نفس الأمر كما هو الظّاهر فرأيه موافق لرأى الفارابىّ كما قال الأديب العلاّمة السّيّد عبدالرّحيم المولوىّ الكردىّ قدّس سرّه: صيدقى بالأمكان رِأيى فارابى * نفس الأمرى يه ئه گەر دانابى * وەهمى مۆنافات لەبەينا لاچو * دەسەمل لەگەڵ بالفعلى شەيخ بو*، و قال الأستاذ: الشّيخ محمود المدرّس مدّظلّه العالى مؤكّداً كلامَ الأديب

و لا شک انه لا يلزم من صدق الاصل حينئذ، صدق العکس مثلا اذا فرض: ان مرکوب زيد بالفعل منحصر في الفرس، صدق کل حمار بالفعل مرکوب زيد بالامکان و لم يصدق عکسه و هو: ان بعض مرکوب زيد بالفعل حمار بالامکان،

فالمصنف لما اختار مذهب الشيخ اذ هو المتبادر في العرف و اللغة حکم بأنه لا عکس للممکنتين.

العلاّمة: پەس ممکنتين عەکسيان ناوێ * چە لە لای ئەم بێ چە لە لای ئەو وِێ * أی فلاعکس لهما بالاتّفاق، و امّا إن کان بمجرّد الفرض فرأيه مخالف لرأيه (**فمعنى**) قولنا: (**کلّ ج ب**) أی کلّ إنسانٍ حَيَوانٌ (**بالأمکان**) العامّ و هو الممکنة العامَّة (**على رأى الفارابيّ هو: انّ کلّما**) أی کلَّ فرد (**صدق عليه ج**) أی الأنسان (**بالأمکان**) أی حمل عليه (**صدق عليه**) أی حمل عليه (**ب**) أی الحَيَوان (**بالأمکان، و يلزمه العکس**) أی و العکس لأزمٌ له (**حينئذ**) أی حين إذ صدق و صف الموضوع على ذاته بالأمکان، و لأيتخلّف فی شیء من الموادّ (و هو) أی العکسُ قولنا: (**انّ بعض ما**) أی فرد (**صدق عليه ب بالأمکان، صدق عليه ج بالأمکان**) و هو ممکنة عامَّةٌ، (**و على رأى الشّيخ**) الرَّئيس (**معنى**) قولنا: (**کلّ ج ب بالأمکان**) العامّ، و هو الممکنة العامَّة: (**انّ کلّ ما صدق عليه ج**) أی کلَّ فرد حمل عليه الأنسان (**بالفعل، صدق عليه ب**) أی حمل عليه الحيوان (**بالأمکان، و يکون عکسه على أسلوب الشّيخ هو: انّ بعض ما صدق عليه ب بالفعل، صدق عليه ج بالأمکان**) فهذا عکسٌ إتّفاقی صادقٌ. (**ولأشکّ**) حاصلٌ (**انّه**) أی الشّأنَ و الحالَ (**لأيلزم من صدق الأصل حينئذ**) أی حين إذ کان عقد الوضع بالفعل، (**صدق العکس**)، و الحال انّه يشترط فی العکس: بقاء الصدق؛ بمعنى: أنّه لو فرض صدق الأصل، لزم من صدقه، صدق العکس فليس للممکنتين عکسٌ لأزم الصّدق فی جميع الموادّ على أسلوب الشّيخ (**مثلاً إذا فرض: انّ مرکوب زيد**) أی ما يرکبه زيد (**بالفعل منحصرٌ فی الفرس، صدق**) قولنا: (**کلّ حمار بالفعل مَرکوبُ زيدٍ بالأمکان**) هذا أصلٌ صادقٌ، (**و لم يصدق عکسه و هو**) قولنا: (**انّ بعض مرکوب زيد بالفعل حمارٌ بالأمکان**) لصدق نقيضه و هو قولنا: لأ شیء ممّا هو مرکوبُ زيد بالفعل بحمار بالضّرورة، لأنّه لأيرکب فی عمره إلاّ

وَ مِنَ السَّوالِبِ تَنْعَكِسُ الدَّائِمَتَانِ دَائِمَةً مُطْلَقَةً، وَ الْعَامَّتَانِ عُرْفِيَّةً عَامَّةً، وَ الْخَاصَّتَانِ عُرْفِيَّةً لاٰ دَائِمَةً فِي الْبَعْضِ.

قوله: (تنعكس الدائمتان دائمة) أي الضرورية المطلقة و الدائمة المطلقة تنعكسان دائمة مطلقة مثلا اذا صدق قولنا:

لا شيء من الانسان بحجر بالضرورة أو بالدوام صدق لا شيء من الحجر بانسان دائماً و الا لصدق نقيضه و هو بعض الحجر انسان بالفعل وهو مع الاصل ينتج بعض الحجر ليس بحجر بالفعل، هذا خلف.

قوله: (والعامتان) أي المشروطة العامة و العرفية العامّة تنعكسان: عرفيَّةً عامة مثلا أذا صدق بالضرورة أو بالدوام لا شيء من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتباً: صدق بالدوام لا شيء من ساكن الأَصابع بكاتب مادام ساكن الأَصابع

فَرساً، قاله بعض الأفاضل. و لأيخفى انّ النّزاع بين الحكيمين الفاضلين إنّما هو فى عقد الوضع، و امّا عقد الحمل و هو: إتّصاف ذات الموضوع بوصف المحمول، فربّما يكون بالضّرورة نحو: كلّ إنسان حيوانٌ بالضّرورة، أو بالّدوام نحو: كلّ فلك متحرّكٌ بالدّوام، أو غيرها من الجهات بالأتّفاق، كذا أفاده بعض الأَعلام، **(فالمصنّف)** العلاّمة طاب ثراه **(لمّا إختار مذهب الشّيخ)** على مذهب الفارابيّ **(إذ)** تعليل لقوله: إختار **(هو المتبادر)** إلى الذّهن **(فى العرف)** العامّ أو الخاصّ **(و اللّغة)** أى فى الوضع اللُّغوىّ نحو: كلّ نائم لأيسمع وكلّ ميّت يجب دفنه، فأنّه يفهم منهما النّائم و الميّت بالفعل لأبالأمكان، **(حَكمَ)** جوابٌ لمّا **(بأنّه)** أى الشّأن و الحال **(لأعكس للممكنتين)**.

(قوله: تنعكس الدّائمتان دائمة) و لمّا فرغ عن بيان إنعكاس الموجبات من الموجّهات شرع فى بيان إنعكاس السّوالب منها بقوله: و من السّوالب تنعكس الدّائمتان إلخ **(أى الضّروريّة المطلقة و الدّائمة المطلقة)** لأنّ الضّروريّة المطلقة: ما حكم فيها بضرورة النّسبة مادام ذات الموضوع موجودةً، و الدّائمة المطلقة: ما حكم فيها بدوام النّسبة مادام ذات الموضوع موجودة **(تنعكسان دائمةً مطلقةً)**، أمثل لك

و الا لصدق نقيضه و هو قولنا بعض ساكن الاصابع كاتب/حين هو ساكن الأَصابع بالفعل و هو مع الاصل ينتج بعض ساكن الاصابع ليس بساكن الاصابع بالفعل حين هو ساكن الاصابع، هذا خلف.

(**مثلاً**) و اقول: (**إِذا صَدَق قولنا: لاُشيء من الأنسان بحجر بالضَّرورة**) فى الضَّروريَّة المطلقة، (**أو**) لاُشىء من الأنسان بحجر (**بالدَّوام**) فى الدَّائمة المطلقة، (**صدق**) عكسه و هو: قولنا: (**لاُشيء من الحجر بأنسان دائماً**) و هى الدَّائمة المطلقة (**و الاّ**) يصدق العكس، (**لصدق نقيضه**) لِامتناع إِرتفاع النّقيضين (**و هو**) أى نقيض العكس قولنا: (**بعضُ الحجرِ إنسانٌ بالفعل**) و هذه مطلقة عامّة (**و هو**) أى النّقيض بجعله صغرى (**مع الأَصل**) بجعله كبرى بأن نقولَ: بعض الحجر إنسانٌ بالفعل، و لاُشيء من الأنسان بحجر بالضَّرورة (**ينتج**) قولنا: (**بعض الحجر ليس بحجر، هذا خلف**)، لأنّه يلزم سلب الشئ عن نفسه، منشأه هو نقيض العكس، لأنَّ الأَصْلَ صادقٌ، و الهيئةَ منتجة، فيكون نقيضُ العكس باطلاً، فيكون العكس حقّاً و هو المطلوبُ. (**قوله: و العامَّتان**) (**أى المشروطةُ العامَّةُ و العرفيّةُ العامَّةُ تنعكسان عرفيّةً عامَّةً**)، أمثّل لَكَ (**مثلاً**) و أقول: (**إذا صدق**) قولنا: (**بالضَّرورة**) **لا شيء من الكاتب بساكن الأَصابع** مادام كاتباً فى المشروطةِ العاَّمة، (**أو بالدَّوام لا شيء من الكاتب بساكن الأصابِعِ مادام كاتباً**) فى العرفيّة العامَّة، (**صدق**) فى العكس قولُنا: (**بالدّوام لاُشىء من ساكن الأَصابع بكاتبٍ مادامَ ساكنَ الأَصابَعَ**) عرفيّةٌ عامَّةٌ (**و إِلاّ**) يصدق العكس، (**لصدق نقيضه**) ضرورة إِستحالة إِرتفاع النّقيضين (**وهو**) أى نقيضُ العكس (**قولنا: بعض ساكن الأصابع كاتبٌ حين هو ساكن الأَصابِع بالفعل**) حينيَّة مطلقةٌ (**و هو**) أى النّقيض بجعله صغرى (**مع الأصل**) بجعله كبرى بأن نقول: بعض ساكن الأصابع كاتبٌ حين هو ساكن الأَصابع بالفعل، و بالضَّرورة أو بالدَّوام لاُشىء من الكاتب بساكن الأَصابع مادام كاتباً (**ينتج**) قولَنا: (**بعض ساكن الأَصابِع ليس بساكن الأَصابع بالفعل حين هو ساكن الأَصابع، هذا خلف**)، لأنّه يلزم سلبُ الشئ عن نفسه، منشأه هو نقيض العكس، لأنّ الأَصل صادق، و الهيئة منتجة، فيكون نقيض العكس باطلاً،

قوله: (و الخاصتان عرفية) أي المشروطة الخاصة و العرفية الخاصة تنعكسان الى عرفية عامة سالبة كلية مقيدة باللادوام في البعض و هو اشارة الى مطلقة عامة موجبة جزئية فنقول: اذا صدق: بالضرورة أو بالدوام لا شيء من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتباً لا دائماً، صدق: لا شيء من ساكن الاصابع بكاتب مادام ساكناً لا دائماً في البعض: أي بعض ساكن الأصابع كاتب بالفعل.

اما الجزء الاول فقد مربيانه من انه لازم للعامتين و هما لازمتان للخاصتين، و لازم اللازم لازم.

فيكون العكس حقّاً و هو المطلوبُ، (قوله: **و الخاصَّتان عرفيّة**) (**أي المشروطة الخاصَّة و العرفيَّة الخاصَّة تنعكسان إلى**) قضيَّةٍ (**عرفيّة عامَّة سالبة كلية مقيّدة باللّادوام فى البعض و هو**) أى الّلادوامُ فى البعض (**إشارةٌ إلى**) قضيّة (**مطلقة عامَّة موجبة جزئيّة فنقول: إذا صدق**) قولنا: (**بالضّرورة**) لأشيء من الكاتب بساكن الأَصابع مادام كاتباً لأ دائماً فى المشروطة الخاصَّة، (**أوبالدَّوام لأشيء من الكاتب بساكن الأَصابع مادام كاتباً لأدائما**) فى العرفيّة الخاصَّة، و قولنا: لأدائماً إشارةٌ إلى مطلقه عامَّة موجبة كليّة: أى كلّ كاتبٍ ساكنُ الأَصابع بالفعل، (**صدق**) فى العكس قولنا: (**لأشيء من ساكن الأَصابع بكاتب مادامَ ساكناً لأدائماً فى البعض**) و فسّر الّلادوام فى البعض بقوله: (**أى بعضُ ساكن الأَصابع كاتبٌ بالفعل**)، فهو إشارة إلى مطلقة عامّة موجبة جزئيَّة، (**امّا**) صدق (**الجزءِ الأوّل**) من العكس و هو: العرفيّة العامَّة (**فقد مرَّبيانه**) فى حاشية قوله: و العامّتان عرفيّة عامّة (**من انّه**) بيان لمامرَّ و الضَّمير للجزء الأَوّل (**لأزمٌ للعامَّتين**) أى العرفيَّةُ العامة لأزمة للمشروطة العامّة، و العرفيَّةِ العامَّةِ لأنهما تنعكسان إليها، و العكسُ لأزمٌ للقضيَّة (و) الحال أنّ (**هما**) أى العامّتين (**لأزمتان للخاصّتين**) لأنّه كلّما صدقَتِ الخاصّتان، صدقت العامَّتان، لأستحالة إنفكاک الأخصّ عن الأعمِّ من دون العكس، و الخاصّتان هما العامَّتان المقيّدتان بالّلادوام، (و) قد ثبت بقياس المساواة انّ (**لأزم الَّلازم**) للشّئ (**لأزمٌ**) لذلکَ الشَّئ، فالعرفيّة العامَّة الّلازمة للعامّتين الّلازمتين للخاصّتين، لأزمةٌ للخاصَّتين.

و أما الجزء الثاني فلانه لو لم يصدق، لصدق نقيضه و هو: لا شيء من ساكن الاصابع بكاتب دائماً، و هذا مع لادوام الاصل و هو: ان كل كاتب ساكن الأصابع بالفعل ينتج لا شيء من الكاتب بكاتبٍ بالفعل، هذا خلف.

وانما لم يلزم اللّادوام في الكل لانه قد يكذب في مثالنا هذا: كل ساكن كاتب بالفعل لصدق قولنا: بعض الساكن ليس بكاتب دائماً كالارض.

(**و امّا**) صدق (**الجزء الثّانى**) من العكس، و هو: الّلادوام فى البعض المشير الى المطلقة العامّة الموجبة الجزئيّة، (**فلأنّه**) أى الشّأن و الحال (**لو لم يصدق**) أى الجزء الثّانى، (**لصدق نقيضه**) لئلاّيلزم إرتفاع النّقيضين (و هو) أى نقيض الجزء الثّانى، و هو: بعض ساكن الأَصابع كاتبٌ بالفعل، قولنا: (**لاُشيء من ساكن الأَصابع بكاتب دائماً**) لأنّ نقيض المطلقة العامّة هو: الدّائمة المطلقة و نقيض الموجبة الجزئيّة هو: السّالبةُ الكلّيّةُ (**و هذا**) أى النّقيض بجعله صغرى (**مع لاُدوام الأصل**) أى قولنا فى الأصل: لاُ دائماً الّذى يشير الى مطلقةٍ عامّة موجبة كلّيةٍ بجعله كبرى (**و هو**) أى لاُ دوام الأَصل قولنا: (**إنّ كلّ كاتب ساكن الأَصابع بالفعل**) بأن نقولَ: لاُ شيء من ساكن الأَصابع بكاتب دائماً، وكلّ كاتب ساكن الأَصابع بالفعل (**ينتج**) قولنا: (**لاُ شيء من الكاتب بكاتب بالفعل، هذا خلف**)، لأنّه يلزم سلب الشّئ عن نفسه، منشأه هو نقيض لاُ دوام العكس، لأنّ الأَصل صادقٌ، و الهيئة منتجة، فيكون نقيض لاُدوام العكس باطلاً، فيكون لاُدوام العكس حقاً، و هو المطلوب. (**و إنّما لم يلزم**) لعكس الجزء الثّانى (**الّلادوام فى الكلّ لأنّه**) أى الشّأنَ و الحالَ (قد) للتّحقيق (**يكذبُ فى مثالنا هذا**) أى فى عكس الجزء الثّانى: (**كلّ**) فاعل يكذب (**ساكنٍ كاتبٌ بالفعل**) حيث بَدّلنا البعضَ بالكلّ (**لصدق**) نقيضه و هو: (**قولنا: بعض السّاكن ليس بكاتب دائماً كالأَرض. قال المصنّف**) قدّس سرّه فى شرح الرّسالة الشّمسيّة: (**السّرّفى ذلک**) أى فى لزوم الّلادوام فى البعض دونَ الكلِّ: (**انّ لاُدوامَ السّالبة**) أى الّلادوام الواقع فى القضيّة السّالبة، كأصل القضيّة الّتى نحن فيها أعنى: قولنا: بالضّرورة أو بالدّوام لاُشيء

وَ الْبَيَانُ فِي الْكُلِّ: اَنَ نَقِيضَ الْعَكْسِ مَعَ الْأَصْلِ يُنْتِجُ الْمَحَالَ وَ لاٰ عَكْسَ لِلْبَوَاقِي بِالنَّقْضِ.

قال المصنف: السِّرُّ في ذلک: ان لادوام السالبة موجبة كلية و هي لا تنعكس الاجزئية، و فيه تأمل إِذ ليس انعكاس المجموع الى المجموع، منوطاً بانعكاس الاجزاء الى الاجزاء كما يشهد بذلک ملاحظة انعكاس الموجهات الموجبة على ما مر فان الخاصتين الموجبتين تنعكسان الى الحينية اللاداائمة مع ان الجزء الثاني منهما و هو المطلقة العامة السالبة لا عكس لها فتدبر.

قوله: (ينتج المحال) فهذا المحال إِمّا أن يكون ناشئاً عن الاصل، أو عن نقيض العكس، أو عن هيئة تأليفهما لكن الاول مفروض الصدق و الثالث هو الشكل الاول المعلوم صحة انتاجه، فتعين الثاني و هو: نقيض العكس، فيكون النقيض باطلا، فيكون العكس حقاً، و هو المطلوب.

قوله: (و لا عكس للبواقي) أي في السوالب الباقية و هي تسع: الوقتية المطلقة و المنتشرة المطلقة و المطلقة العامة و الممكنة العامة من البسايط و الوقتيتان والوجوديتان و الممكنة الخاصة من المركبات.

من الكاتب بساكن الأَصابع مادام كاتباً لاٰ دائماً (**موجبة كلية**) أى يشير إِلى مطلقة عامّة موجبة كليّة (و **هى**) أى و الحال انَّ الموجبة الكلية (**لاٰتنعكس إلاّ**) موجبة (**جزئيّة**) أى لاٰكليةً لمامرَّ (و **فيه**) أى فى قولِ المصنّف (**تأمُّلٌ إِذ**) يفهم منه انّه يلزم فى إنعكاس القضيَّة المركَّبة النّظرُ إِلى جزئيها واحداً فواحداً لاٰ إِلى المجموع، والحال (**ليس إِنعكاسُ المجموع**) أى مجموع الأَصل المركَّب (**إِلى المجموع**) أى مجموعِ العكس (**منوطاً**) خبر ليس (**بأنعكاس الأَجزاء**) أى أجزاءِ الأَصل (**إِلى الأَجزاء**) أى أجزاءِ العكس حتّى يقال: الجزء الأوّل من العكس هو: الجزء الأوّل من الأَصل، و الجزء الثّانى من العكس هو: الجزء الثّانى من الأَصل، بل يمكن إنعكاسُ المركَّبة الى المركَّبة مع عدم وجود العكس لأحد جزئيها (**كما يشهد بذلک**) أى

....

بعدم كون إنعكاس المجموع إلى المجموع منوطاً بانعكاس الأجزاءِ إِلى الأجزاءِ **(ملاحظة)** فاعل يشهد **(إنعكاس الموجَّهات الموجبة على مامرَّ، فأنّ الخاصّتين الموجبتين)** سواءٌ كانتا كلّيّتين، أو جزئيّتين **(تنعكسان إلى الحينيَّة اللّادائمة، مع انّ الجزء الثّانى منهما و هو)** اللّادوام المشير الى **(المطلقة العامَّة السَّالبة)** سواء كانت كليَّة، أو جزئيَّةً **(لاعكس لها)** امّا الأولى فلأنّ المصنّف رحمه‌الله سيصرّح بعدم إنعكاسها، حيث يقول: و لاعكس للبواقى إهـ أى من السَّوالب و منها المطلقة العامَّة و امَّا الثَّانيةُ فلمامرَّ من انَّ السَّالبة الجزئيَّة لاُ تنعكس أصلاً، أفاده بعض الأفاضل. **(فتدبّر)** لعلَّه إِشارةٌ إِلى دقّة الكلام بحيث إِشتبه فيه المصنّف رحمه الله مع علوٍّ مقامه، حيثُ لقّب بسلطان العلماءِ الأوَّلين و الاُخرين، أو إِشارةٌ إِلى وجه عدم إنعكاس المطلقة العامَّة الَّذى سيجئ عند قول المحشى رحمه الله: و بيانُ التَّخلّف فى تلك القضايا: انّ أخصَّها إِلخ، و قد قلنا: انَّ منها المطلقة العامة، أو تدبُّر بالتَّحقيق. **(قوله: ينتج المحال)** أى و الدَّليلُ فى كلٍّ من العكوس المذكورة: انَّ إِنضمام نقيض العكس الى أصل القضيَّة ينتج المحال، لأنَّه يلزم سلب الشّىء عن نفسه، **(فهذا المحالُ إِمّا أن يكونَ ناشئاً عن الأصل)** أى أصل القضيّة، **(أو عن نقيض العكس)** لكذبهما، **(أو عن هيئة تأليفهما)** أى الأصل و نقيض العكس، بأن لم يكن فيها ما يشترط للأنتاج **(لكن الأوّلَ)** أى الأَصلَ **(مفروضُ الصَّدقِ)** أى فرضنا على انّه صادقٌ **(و الثَّالث)** و هو: هيئة التَّركيب و التَّأليف **(هو الشّكل الأوّل المعلوم صحّة إنتاجه)** بالضَّرورة لأنه أشرف الأشكال فَلاُ يتصوَّر عقمه و اذا لم يكن الأوّل و الثّانى منشأيْنِ للمحال **(فتعيّن الثَّانى و هو نقيض العكس)** منشأً له، **(فيكون النّقيض باطلاً، فيكون العكس حقّاً، و هو المطلوب)** لاُغير. **(قوله: و لاُعكس للبواقى)** **(أى فى السَّوالب الباقية و هى تسعٌ الوقتيَّة المطلقة و المنتشرة المطلقة و المطلقة العامّة و الممكنة العامّة)** هذه الأربعة **(من البسايط و الوقتيّان)** أى الوقتيّة و المنتشرة **(والوجوديّتان)** أى الوجوديّة اللّادائمة والوجوديّة اللّاضروريّة **(و الممكنة الخاصّة)** و هذه الخمسة **(من المركّبات)**.

قوله: (بالنقض) أي بدليل التخلف في مادة بمعنى: أنه يصدق الاصل في مادة بدون العكس فيعلم بذلک ان العكس غير لازم لهذا الاصل و بيان التخلف في تلک القضايا: أن اخصها و هي: الوقتية، قد تصدق بدون العكس فانه يصدق لا شيء من القمر بمنخسف وقت التربيع لا دائماً مع كذب بعض المنخسف ليس بقمر بالامكان العام لصدق نقيضه و هو: كل منخسف قمر بالضرورة و اذا تحقق التخلف و عدم الانعكاس في الاخص تحقق في الاعم اذ العكس لازم للقضية فلو انعكس الاعم، كان العكس لازماً للاعم، و الاعم لازم للأخصّ و لازم اللازم لازم، فيكون العكس لازماً للاخص أيضاً وقد بينا عدم انعكاسه، هذا خلف.

و انما اخترنا في العكس الجزئية لانها اعم من الكلية، والممكنةَ العامةَ، لانها اعم منساير الموجهات، و اذا لم يصدق الاعم لم يصدق الاخص بالطريق الاولى بخلاف العكس.

(قوله: بالنّقض) (أى بدليل التّخلّف فى مادّة) و لكونه مبهماً فسّره بقوله: (بمعنى: انّه) أى الشّأنَ والحالَ (يصدق الأَصل) أى أصلُ القضّية (فى مادَّةٍ بدون) صدق (العكس) فيها(فيعلم بذلک) أى بصدق الأَصل بدون صدق العكس (انّ العكسَ غيرُ لأزم لهذا الأَصل) لأنّ العكسَ لأزمٌ، و الأَصلَ ملزومٌ، و يستحيل وجود الملزوم بدون الّلازم، (و بيانُ التَّخلُّف فى تلک القضايا) أى القضايا التّسع: (انّ أخصَّها، و هى: الوقتيَّة قد تصدق بدون العكس فأنّه) أى الشّأنَ والحال (يصدق) قولنا: (لأشىء من القمر بمنخسفٍ و قت التّربيع) بالضَّرورة (لأدائماً): أى كلّ قمر منخسفٌ بالفعل (مع كذب) عكسه و هو قولنا: (بعض المنخسف ليس بقمر بالأمكان العام، لصدق نقيضه و هو) قولنا: (كلّ منخسفٍ قمرٌ بالضَّرورة)، لأنّ نقيض الممكنة العامّة هو: الضَّروريَّة المطلقة، (و اذا تحقَّق التّخلّف و عدم الأنعكاس فى الأخصِّ) عطف تفسير، (تحقَّق) أى التّخلف و عدم الأنعكاس (فى الأعمِّ، إذ العكس لأزمٌ للقضيَّة فلوانعكس الأعمُّ كان العكس لأزماً للأعمِّ و) قد علم فيما سبق: انَّ (الأعمَّ لأزمُ الأَخصِّ) كالحيوان الّلازم للأنسان، لأنّه كلّما صدق الأَخصُّ،

....

صدق الأعمُّ، و لا يمكن صدق الأخصّ بدون الأعمّ (و) قد ثبت بقياس المساواة، انّ (لأزم اللأزم) للشّئ (لأزم) لذلک الشّئ فالعکس لأزمٌ للأعمّ و الأعمّ لأزم للأخصّ فما يلزم للأعمّ يلزم للأخصّ، (فيکون العکس لأزماً للأخصّ أيضاً) أی کلزومه للأعمّ، (و) الحال (قد بيّنّا) آنفاً (عدم إنعکاسه) أی الأخصّ (هذا) أی وجود العکس للأعمّ بدون وجوده للأخصّ (خلفٌ)، «تبصرة» وجه أخصّيّةِ الوقتيّة من الوقتيّة، المطلقة هو: انّ الوقتيّة هی: الوقتيّة المطلقة المقيّدة باللأدوام الذّاتیّ، و معلومٌ انّ المقيّد خاصٌ من المطلق، و وجه أخصّيّتها من المنتشرة المطلقة و المطلقة العامّة و الممکنة العامّة: انّه کلّما صدقت الضّرورة فی وقت معيّن لا دائماً، صدقت الضرورة فی وقت غير معيّن، و الفعليّةُ فی زمان من الأزمنة الثّلاثة، و الأمکانُ العامُّ، و وجه أخصّيتّها مِنَ المنتَشرة و الوجوديّة اللأضروريّة و اللأدائمة و الممکنة الخاصّة: انّه کلّما صدقت الضّرورة فی وقت معيّن لا دائماً، صدقت الضّرورة فی وقت غير معيّن لا دائماً، و الفعليّة لا بالضّرورة و لابالدّوام، و الأمکان الخاصّ، قاله بعض الأفاضل.
(و إنّما إخترنا فی العکس) أی فی عکس الوقتيّة (الجزئيّة) و هی: قولنا: بعض المنخسف ليس بقمر بالأمکان العام (لأنّها أعمّ من الکلّيّة) لأنّه کُلَّما صدقت الکلّية، صدقت الجزئيّة فی ضمنها کما ترى فی: کلّ إنسان، حيوانٌ و بعض الحيوان إنسانٌ و لاعکس لصدق قولنا: بعض الحيوان إنسان و کذب: کلّ حيوان إنسانٌ فلو آخترنا الکليةَ على الجزئيّة لأمکن أن يقال: إن لم تکن الکلّيّةُ صادقةً فيمکن أن تکون الجزئيّة صادقةً (و الممکنةَ العامّة) أی إنّما إخترنا الممکنة العامّةَ، (لأنّها أعم من سائر الموجّهات) لأنها تصدق على کلّ جهة من الجهات، إذ لا يکون شیء ضروريّاً، أو دائماً، أو فعليّاً إلاّ أن يکون ممکناً دون العکس، فأنّه قد يکون ممکناً و لم يخرج عن حيّز الأمکان إلى الفعل فضلاً عن أن يکون ضروريّاً أو دائماً قاله بعض الأعلام، (و اذا لم يصدق الأعمّ) مع سِعَتِهِ (لم يصدق الأخصّ بالطّريق الأولى) لأنّ نفی الأعمّ مستلزمٌ لنفی الأخصّ (بخلاف العکس) أی ليس کلّما لم يصدق الأخصّ، لم يصدق الأعمُّ، بل يمکن صدق الأعمّ بدون الأخصّ، کما يلزم من صدق الأنسان، صدق الحيوان و لا يلزم من صدق الحيوان صدق الأنسان. *

(فَصْلٌ) عَكْسُ النَّقِيضِ: تَبْدِيلُ نَقِيضَيِ الطَّرَفَيْنِ مَعَ بَقَاءِ الصِّدْقِ وَ الْكَيْفِ، أَوْ: جَعْلُ نَقِيضِ الثَّانِي أَوَّلاً مَعَ مُخَالَفَةِ الْكَيْفِ.

قوله: (تبديل نقيضى الطرفين) أي جعل نقيض الجزء الاول من الاصل جزء ثانياً من العكس و نقيض الجزء الثاني جزءً أوّلاً.

قوله: (مع بقاء الصدق) أي ان كان الاصل صادقاً كان العكس صادقاً و مع بقاء الكيف أي ان كان الاصل موجباً كان العكس موجباً و ان كان سالباً كان العكس سالباً مثلا قولنا: كل «ج»«ب» ينعكس بعكس النقيض الى قولنا: كل ما ليس «ب» ليس «ج» و هذه طريقة القدماء.

{عكسُ النَّقيض}

* أي و من أحكام القضاياء عكس النَّقيض. (**قوله: تبديلُ نقيضى الطَّـرفين**) (**أى جعل**) طرفى القضيَّة نقيضين، و جعل (**نقيضِ الجزءِ الأوّل من الأَصل، جزءً ثانياً من العكس و نقيض الجزءِ الثَّانى**) مِنَ الأَصل، (**جزءً أوّلاً**) مِنَ العكس نحو: كلّ إنسانٍ حيوانٌ فنجعلُ الأنسان لاإنساناً و الحيوانَ لاحيواناً، و نجعل نقيضَ الأنسان أعنى: اللاإنسانَ جزءً ثانياً من العكس، و نقيض الحيوان أعنى: اللاَّحيوان جزءً أولاً منه، هكذا: كلّ لاحيوان لاإنسانٌ، أونجعل الأنسان قولنا: ليس بأنسان، و الحيوان قولَنا: ليسَ بحيوان و نقول: كلّ ماليس بحيوان ليس بأنسان. (**قوله: مع بقاءِ الصّدق**) فسّره المحشّى بقوله: (**أى إن كان الأصلُ صادقاً كان العكس صادقاً**) تنبيهاً على أنه ليس المراد بالصّدق الصّدق الواقعىّ، و النَّفس الأمرىّ كمامرَّ، (**و مع بقاءِ الكيف: أى إن كانَ الأصلُ موجباً**) أى قضيَّةً موجبةً كليةً، أو جزئيةً، (**كان العكس موجباً**) أى قضيّةً موجبةً كذلک (**و إن كان**) أى الأَصل (**سالباً**) أى قضيَّةً سالبةً كليةً، أوجزئيةً، (**كان العكس سالباً**) أى قضيَّةً سالبةً كذلک، (**مثلاً**) أى أمثل لک مثلاً، و أقول: (**قولنا: كلّ ج**

و أما المتأخرون فقالوا: عكس النقيض: هو جعل نقيض الجزء الثاني اولا و عين الجزء الاول ثانياً مع مخالفة الكيف: أي ان كان الاصل موجباً كان العكس سالباً و بالعكس، و يعتبر بقاء الصدق كما مر فقولنا: كل «ج»«ب» ينعكس الى قولنا: لا شيء مما ليس «ب»«ج».

و المصنف لم يصرح بقولهم: و عين الاول ثانياً للعلم به ضمناً، و لا باعتبار بقاء الصدق في التعريف الثاني لذكره سابقاً فحيث لم يخالفه فى هذا التعريف، علم اعتباره هيهنا أيضاً.

ب) أى كلّ إنسان حَيَوانٌ مثلاً (**ينعكس بعكس النّقيض إلى قولنا: كلّ ما ليس**) بـ(ب ليس) بـ(ج) أى كلّ ما ليس بحيوان ليس بأنسان، هذا مثال الموجبة، و السّالبة نحو: لا شىء من الأنسان بحجر فأنّه تنعكس إلى لاشىء من اللاّحجر بلا إنسان، و فى الشّرطّية ينعكس قولنا: كلّما كانت الشّمسُ طالعةً فالنّهار موجودٌ إلى قولنا: كلما لم يكن النّهار موجوداً لم تكن الشّمس طالعةً، (و هذه) أى الطَّريقة المذكورة بقوله: تبديل نقيضى الطَّرفين مع بقاءِ الصّدق و الكيف (**طريقة القدماءِ**) من الحكماءِ و المناطقة، (**وَ أَمّا المتأخّرون**) منهم (**فقالوا: عكس النّقيض: هو جعلُ نقيض الجزءِ الثّانى**) من الأصل جزءً (**أوّلاً**) من العكس (**و عين الجزءِ الأوّل**) من الأَصل جزءً (**ثانياً**) من العكس (**مع مخالفة الكيف**) على خلاف طريقة القدماءِ القائلين ببقائه (**أى إن كان الأَصلُ موجباً، كان العكس سالباً، و بالعكس**) أى وان كان الأصلُ سالباً، كانَ العكسُ موجباً، (**و يعتبر بقاء الصّدق**) يعنى: اَنَّ الأَصل لو فرض صدقه، لزم من صدقه، صدق العكس (**كمامرَّ**) فى بيان طريقة القدماءِ (**فقولنا: كلّ ج ب**) أى كلّ إنسان حيوانٌ مثلاً (**ينعكس**) أى على طريقة المتأخّرين (**إلى قولنا: لاشىء ممّا ليس**) بـ(ب) بـ(ج) أى لا شىء ممّا ليس بحيوان بأنسان، و قولنا: كلّما كانت الشّمسُ طالعةً فالنّهار موجود ينعكس إلى قولنا: ليس ألبتّة كلّما لم يكن النّهارموجوداً فالشّمسُ طالعةٌ (و

وَ حُكْمُ الْمُوجِبَاتِ هٰهُنَا: حُكْمُ السَّوالِبِ فِي الْمُسْتَوِي، وَ بِالْعَكْسِ.

ثم انه بين المصنف احكام عكس النقيض على طريقة القدماء اذ فيه غنية لطالب الكمال و ترک ما اورده المتأخرون اذ تفصيل القول فيه و فيما فيه لا يسعه المجال.

قوله: (هيهنا) أي في عكس النقيض.

قوله: (في المستوى) يعني: كما ان السالبة الكلية تنعكس في العكس المستوى كنفسها و الجزئية لا تنعكس اصلا كذلک الموجبة الكلية في عكس النقيض

المصنّف) طيّب آلله مرقده **(لم يصرّح بقولهم)** أي المتأخرين: **(و عين الأوّل ثانياً للعلم به ضمناً)** قال بعض المحقّقين: و ذلک لأنه إذا جعل نقيض الثّانى أوّلاً، فأمّا أن يجعلَ عيْنُ الأوّلِ ثانياً، أو نقيضه أيضاً ثانياً، فأذا إنتفت الصُورة الثّانيةُ، للقطع بكونها غير مرادة، و الّالم يصحّ التّقابل بينَ القولين، و لا إشتراط المخالفة فى الكيف كما هوَ ظاهِرٌ، تحقّقت[1] الأولى، ضرورة الأنحصار فى الصُورتين إهـ أى و لاصورة هنا ثالثةً حتّى لا يصحّ قولنا: تحقّقت الأولى، **(و لاباعتبار بقاءِ الصَّدق فى التَّعريف الثَّانى)** أى و لم يصرّح بذلک أيضاً **(لذكره سابقاً)** فى بيان طريقة القدماءِ **(فحيث لم يخالفه)** أى لم يخالف المصنِّفُ بقاءَ الصِّدق **(فى هذا التَّعريف)** أي التَّعريفِ الأوّل حيث صرَّح به، **(عُلِمَ إعتباره هيهُنا)** أى فى التَّعريف الثَّانى **(أيضاً)** أى كأعتباره فى الأوّل. **(ثمُّ)** أى بعد بيان الطَّريقتينَ **(إنّه)** اى الشّأن و الحال **(بيّن المصنّف)** عطّر آلله مرقده **(أحكام عكس النّقيض على طريقة القُدَماءِ إِذ فيه غنيةٌ)** على وزن قدوة: أى عدم الأحتياج **(لطالِب الكَمال، و ترک ما أورده المتأخّرون)** من العكس، و إن بيّن طريقتهما فى التَّعريف، **(إذ تفصيل القول فيه و فيما فيه)** من الأشكال و الأعتراض **(لايسعه المجال)** أسم مكان، أو مصدرٌ ميميٌ. **(قوله: هيهُنا) (أى فى عكس النّقيض) (قوله: فى المستوى) (يعنى)** أى حضرة المصنّف قدّس سرُّهُ: **(كما انَّ السَّالبة الكلية تنعكس فى العكس المستوى كنفسها)** أى سالبةً كلّيةً **(و)** السّالبةُ

١ـ جزاء إذا.

تنعكس كنفسها و الجزئية لا تنعكس اصلا لصدق قولنا: بعض الحيوان لاانسان و كذب قولنا بعض الانسان لا حيوان و كذلک التسع من الموجهات اعنی: الوقتيتين المطلقتين و الوقتيتين و الوجوديتين و الممكنتين و المطلقة العامة لا تنعكس و البواقي تنعكس على ما سبق تفصيله في السوالب في العكس المستوى.

(الجزئيّة لاتنعكس أصلاً) أى لاكليةً و لاجزئيّةً، **(كذلک الموجبة الكلية فی عكس النّقيض، تنعكس كنفسها)** أى موجبةً كليةً نحو: كلّ إنسان حيوان، فهی تنعكس إلى قولنا: كلّ ما ليس بحيوان ليس بأنسان، (و) الموجبة **(الجزئيَّة لاتنعكس أصلاً)** أى لاكليةً و لاجزئيَّةً **(لصدق)** تعليل للأخير **(قولنا: بعض الحيوان لا إنسانٌ)** موجبة جزئيّة صادقةٌ **(و كذب)** عكسه و هو **(قولنا: بعضُ الأنسان لاحَيَوانٌ)** موجبة جزئيّةٌ كاذبةٌ ويكذب قولنا: كلّ إنسان لاحيوانٌ بالطّريق الأولى، **(و كذلک التِّسع)** المذكورة **(من الموجَّهات أعنى)** منها: **(الوقتيّتين المطلقتين)** أى الوقتية المطلقة و المنتشرة المطلقة **(و الوقتيَّتين)** أى الوقتيّة و المنتشرة **(و الوجوديَّتين)** أى الوجوديّة اللاّدائمة و الوجوديّة اللاّضروريّة **(و الممكنتين)** أى الممكنة العامّة و الممكنة الخاصّة **(و المطلقة العامَّة لاتنعكس)** أى فی عكس النّقيض (و) السّتّ **(البواقی)** و هی: الدّائمتان وَ العامَّتان و الخاصّتان **(تنعكس على ماسبق تفصيله فی السَّوالب فی العكس المستوى)** فتذكّر. قال بعض المحيقن: أمّا عدم الأنعكاس فی التّسع فبدليل التَّخلّف فی مادَّة، و بيانه: انّ أخصّها و هی: الوقتيَّةُ قد تصدق بدون العكس فأنّه يصدق قولنا: بالضَّرورة كلّ قمر ليس بمنخسف وقتَ التّربيع لاُدائماً مع كذب عكسه و هو قولنا: بعضُ المنخسِفِ ليسَ بقمرٍ بالأمكانِ العامِّ، لصدق نقيضه و هو قولنا: كلّ منخسف قمرٌ بالضَّرورة، و إذا لم ينعكس الأخصُّ لم ينعكس الأعمّ، لأستلزامه إيّاه كمامرَّ، و قال العلاّمة إبن آدم قدّس سرّه: أمّا الأنعكاس فی السّتّ فلأنَّ قولنا فی الخاصَّتين: كلّ كاتب متحرّک الأَصابع مادام كاتباً بالضَّرورة، أو بالدَّوام لادائماً ينعكس بعكس النّقيض إلى قولنا: كلّ لامتحرّکِ الأَصابعِ لاكاتبٌ مادامَ لامتحرّکَ الأَصابع بالضَّرورة، أو بالدَّوام لادائماً فی البعض أمّا صدقُ الجزءِ الأوّلِ فلأنّه لو لم يصدق

قوله: (و بالعكس) أي حكم السوالب هيهنا حكم الموجبات في المستوى فكما ان الموجبة في المستوى لا تنعكس الاجزئية كذلك السالبة هيهنا لا تنعكس الاجزئية لجواز ان يكون نقيض المحمول في السالبة اعم من الموضوع و لا يجوز سلب نقيض الاخص عن عين الاعم كلياً مثلا يصح لا شيء من الانسان بلا حيوان و لا يصح لا شيء من الحيوان بلا انسان لصدق نقيضه بعض الحيوان لاانسان كالفرس.

و كذلک بحسب الجهة الدائمتان و العامتان تنعكس حينية مطلقة و الخاصتان

لصدق نقيضه و هو بعض لا متحرّک الأصابع متحرّک بالفعل و يلزمه: بعض لا متحرّک الأصابع كاتبٌ، فنضمّه إلى الجزءِ الأوّل من الأصل و نقول: بعض لا متحرّک الأصابع كاتبٌ و كلّ كاتب متحرّک الأصابع ينتج: بعض لا متحرِّک الأصابع متحرّک الأصابع هف، و امّا الّلادوامُ فى البعضِ فلأنّه لو لم يصدق، لصدق نقيضه و هو: كلّ لا متحرّک الأصابع لا كاتبٌ دائماً و يلزمه: بعض متحرِّک الأصابع كاتبٌ فنضمُّهُ إلى لادوام الأصل و نقول: بعض متحرِّک الأصابع كاتبٌ دائماً و لا شيء من الكاتب بمتحرّک الأصابع بالفعل ينتج: بعض متحرِّک الأصابع ليس بمتحرِّک الأصابع هف إه.

(قوله: وَ بالعكس) (أى حُكم السّوالب هيٰهنا) أى فى عكس النّقيض (حكم الموجبات فى) العكس (المستوى فكما انّ الموجبةَ) كليةً كانت، أو جزئيّةً (فى المستوى لا تنعكس الاّ) موجبةً (جزئيّةً، كذلک السَّالبة) كليةً كانت أو جزئيةً (هيهنا لاتنعكس إلا) سالبةً (جزئيّةً، لجواز أن يكون نقيض المحمول فى السَّالبة أعمّ من) عين (الموضوع، و) الحال (لايجوز سلبُ نقيض الأَخصّ) كاللاإنسان (عن عين الأعمّ) سلباً (كليّاً)، أمثّل لک (مثلاً) و أقول: (يصحّ) فى السَّالبة الكلية قولنا: (لاشىء من الأنسان بلا حيوان، و لايصحّ) عكسه و هو قولنا: (لا شىء مِنَ الحيوان بلا إنسانٍ، لصدق نقيضه) و هو قولنا: (بعضُ الحَيَوان لا إنسانٌ كالفَرَسِ) و إذا صدق النّقيض، كذب العكس، لأمتناع إجتماع النّقيضين، (و كذلک بحسب الجهة الدّائمتان) أى الضَّرورية المطلقة و الدّائمة المطلقة (و العامَّتان) أى المشروطة العامّة و العرفيّة العامّة (تنعكس حينيَّة مطلقة، و الخاصّتان) أى المشروطة الخاصَّة و

وَ الْبَيانُ: هُوَ الْبَيانُ، وَ النَّقْضُ: هُوَ النَّقْضُ. وَ قَدْ بُيِّنَ إِنْعِكاسُ الْخاصَّتَيْنِ، مِنَ الْمُوجِبَةِ الْجُزْئِيَّةِ هٰيهُنا، وَ مِنَ السّالِبَةِ الْجُزْئِيَّةِ ثَمَّةَ إِلىٰ الْعُرْفِيَّةِ الْخاصَّةِ، بِالْأِفْتِراضِ.

تنعكسان حينية مطلقة لا دائمة، و الوقتيتان و الوجوديتان والمطلقة العامة مطلقة عامة و لا عكس للممكنتين على قياس الموجبات في المستوى.

قوله: (و البيان: هو البيان) يعنى: كما ان المطالب المذكورة في العكس المستوى، كانت تثبت بالخلف و كذا هيهنا.

قوله: (و النَّقضُ: هو النَّقضُ) أي مادة التخلف هيهنا هي مادة التخلف ثمة.

قوله: (و قد بين انعكاس الخاصتين) أما بيان انعكاس الخاصتين من السالبة الجزئية في العكس المستوى الى العرفية الخاصة فهو ان يقال: متى صدق: بعض «ج» ليس «ب» بالضرورة، أو بالدوام مادام «ج» لا دائماً أي بعض «ج» «ب» بالفعل، صدق، بعض «ب» ليس «ج» مادام «ب» لا دائماً أي بعض «ب» «ج» بالفعل،

العرفيّة الخاصّة (**تنعكسان حينيّة مطلقة لادائمة**) أى مقيّدة باللّادوام فى البعض (**و الوقتيّتان**) أى الوقتيّة و المنتشرة (**و الوجوديّتان**) أى الوجوديّة اللّادائمة و الوجوديّة اللّاضروريّة (**و المطلقة العامّةُ**) تنعكس (**مطلقةً عامّةً، و لاٰ عكس للممكنتين**) أى الممكنة العامّة و الممكنة الخاصّة على مذهب الشّيخ (**على قياسِ الموجبات فى**) العكس (**المستوى**) فتذكّر و لاتكن من الغافلين.

(**قوله: و البيان: هو البيان**) (**يعنى**) أى حضرة المصنّف نوّر الله روحه: (**كما اَنَّ المطالبَ المذكورةَ فى العكس المستوى كانت تثبت بالخلف**) أى بدليل الخلف و هو: انّ نقيض العكس مع الأصل ينتج المحالَ، (**و كذا هيهنا**) أى فى عكس النّقيض.

(**قوله: و النّقض: هو النّقض**) (**أى مادّة التّخلُّف**) و هى: صدقُ الأَصل بدون العكس (**هيٰهُنا**) أى فى عكس النّقيض (**هى مادّة التّخلّف ثمّة**) أى فى العكس المستوى.

(**قوله: و قد بيّن إنعكاس الخاصّتين**) فى قوّة الأستثناءِ، و إشارةٌ إلى ما ذهب إليه

و ذلک بدلیل الافتراض و هو: ان یفرض ذات الموضوع اعنی: بعض «ج»، «د» «فد» «ب» بحکم لا دوام الاصل و «د»«ج» بالفعل، لصدق الوصف العنوانی علی الذات بالفعل علی ما هو التحقیق فصدق: بعض «ب» «ج» بالفعل، و هو: لا دوام العکس.

المحقِّق الأَبهری رحمه آلله و تبعه المتأخرون:من انّ السَّالبة الجزئیة فی العکس المستوی و الموجبة الجزئیّة فی عکس النّقیض تنعکسان إذا کانتا فی مادّة العرفیّة الخاصّة و المشروطة الخاصَّة إلی العرفیّة الخاصَّة بدلیل الأفتراض، و ما ذکر من عدم إنعکاس الموجبة الجزئیّة أصلاً فی عکس النّقیض و السَّالبة الجزئیّة کذلک فی المستوی إنّما هو طریقة القُدَماءِ، و شرع المحشّی رحمه آلله فی بیان الأوّل بقوله: (**أمّا بیانُ إنعکاس الخاصّتین من السَّالبة الجزئیّة فی العکس المستوی إلی العرفیّة الخاصَّة فهو: أن یُقال: متی صدق**) قولنا: (**بعض ج لیس**) بـ(ب) أی بعضُ الکاتب لیس بساکِنِ الأَصابع (**بالضَّرورة**) فی المشروطة الخاصَّة، (**أو بالدَّوام**) فی العرفیَّة الخاصَّة (**مادامَ ج**) أی کاتباً (**لاْ دائماً**) إشارةٌ إلی مطلقة عامَّة موجبة جزئیّةٍ (**أی بعضُ ج ب**) أی بعضُ الکاتب ساکنُ الأُصابع (**بالفعل، صدق**) جزاءُ متیٰ، أی فی العکس قولنا: (**بعضُ ب لیس**) بـ(ج) أی بعضُ ساکن الأَصابع لیس بکاتب (**مادام ب**) أی ساکنَ الأصابع (**لاْدائماً**) إشارةٌ إلی مطلقةٍ عامّةٍ موجبةٍ جزئیةٍ (**أی بعضُ ب ج**) أی بعضُ ساکِنِ الأصابع کاتبٌ (**بالفعل**) المجموع عرفیّة خاصَّة.

(**و ذلک**) أی صدق العکس المذکور ثابتٌ (**بدلیل الأفتراض و هو: أن یفرض**) بصیغةِ المجهولِ (**ذات الموضوع**) أی ما یصدق علیه وصف الموضوع مثل: زید فی قولنا: بعض الکاتب لیس بساکن الأَصابع (**أعنی**) من ذات الموضوع: (**بعضَ ج**) أی الکاتب، (**د**) مفعول ثان لیفرض أی زیداً، و إِذا فرض بعض ج د (**فـ**) یفرض (**د**) أی زیدٌ، (**ب**) أی ساکِنَ الأَصابِعِ (**بحکم لأدوام الأصل**) أی بحکم لأدائماً فی أصل القضیّة المشیر الی قولنا: بعض الکاتب ساکن الأَصابع بالفعل و المراد بالکاتب زید (**و د ج**) أی و زیدٌ کاتبٌ (**بالفعل، لصدق الوصف العنوانیِّ**) أعنی الکتابةَ فی أصل

ثم نقول «د» ليس «ج» مادام «ب» والا لكان «ج» فى بعض اوقات كونه «ب» فيكون «ب» في بعض اوقات كونه «ج»، لان الوصفين اذا تقارنا في ذات يثبت كل واحد منهما في زمان الاخر في الجملة و قد كان حكم الاصل انه ليس «ب» مادام «ج» هذا خلف.

فصدق: ان بعض «ب» اعنى: «د» ليس «ج» مادام «ب» و هو الجزء الاول من العكس فثبت العكس بكلا جزئيه فافهم.

القضيَّة (**على الذَّات**) أى ذات الموضوع (**بالفعل**) يعنى لأنَّ عقد الوضع بالفعل بناءً (**على ما هو التَّحقيق**) من مذهب الشَّيخ الرَّئيس فزيدٌ و هو ذات الموضوع ثبت له الكتابة بالفعل (**فصدق**) قولنا: (**بعض ب ج**) أى بعض ساكن الأَصابع كاتبٌ (**بالفعل و هو**) أى قولنا ذلک: معنى (**لادوام العكس**) أى قولنا: لادائماً فى العكس المشير الى مطلقة عامَّة موجبة جزئية، و هى: بعض ساكن الأَصابع كاتبٌ بالفعل، فبهذا ثبت الجزءُ الثَّانى من العكس و هو: اللادوام، (**ثم نقولُ**) فى إثبات الجزءِ الأَوَّل منه و هو قولنا: بعض ساكن الأَصابع ليس بكاتب مادام ساكن الأَصابع: (**د ليس**) بـ(**ج**) أى زيدٌ ليس بكاتب (**مادام ب**) أى ساكنَ الأَصابع (**و إلاّ**) يكن د ليس بج مادام ب، بأن كان ج مادام ب أى بأن كان كاتباً مادام ساكن الأَصابع (**لا**) صدق نقيضه و هو الحينيَّة المطلقة و (**كان**) أى د و هو: زيد (**ج**) أى كاتباً (**فى بعض أوقات كونه ب**) أى ساكنَ الأصابع ثمَّ أشار إلى بطلان النَّقيض بقوله: (**فيكون**) أى د (**ب**) أى ساكن الأَصابع (**فى بعض أوقات كونه ج**) أى كاتباً و ذلک ثابتٌ (**لأنّ الوصفين**) و هما: الكتابة و سكون الأَصابع هُنا (**إذا تقارنا فى ذات**) كزيد مثلاً (**يثبت كلّ واحد منهما فى زمان**) الوصف (**الأخر فى الجملة**) أى سَواءٌ كان فى تمام زمان الوصف الأخر، أو فى بعض أوقاته، (و) الحال (**قد كان حكم الأَصل**) أى أصل القضيَّة أعنى قولنا: بعض الكاتب ليس بساكن الأَصابع بالضَّرورة أو بالدَّوام مادام كاتباً لادائماً أى بعض الكاتب ساكن الأصابع بالفعل (**أنّه**) أى د (**ليس**) بـ(**ب مادام ج**) أى اَنَّ زيداً ليس بساكن الأصابع مادام كاتباً لِفرضِ اَنَّ بعض الكاتب هو: زيدٌ (**هذا خلف، فصدق: اَنَّ بعض ب**) أى

و أما بيان انعكاس الخاصتين من الموجبة الجـزئية فـي عكس النـقيض الى العرفية الخاصة فهو ان يقال: اذا صدق بالضرورة، أو بالدوام بـعض «ج» «ب» مادام «ج» لا دائماً أي بعض «ج» ليس «ب» بالفعل لصدق بعض ما ليس «ب» ليس «ج» مادام ليس «ب» لا دائماً أي ليس بعض ما ليس «ب» ليس «ج» بالفعل، و ذلک بدليل الافتراض و هو: ان يفرض ذات الموضوع اعنى بـعض «ج»، «د»، «فد»، «ج» بالفعل، على مذهب الشيخ، و هو التحقيق.

ساکن الأَصابع **(أعنى)** من بعض ب: (د) **أى زيداً (ليس)** بـ(ج) أى بکاتب **(مادام ب)** أى ساکن الأَصابع (و هو) أى قولنا ذلک **(الجزءُ الأوّل من العکس)** و هو قولنا: بعض ب ليس بـج مادام ب **(فثبت العکس بکلا جزئيه)** و حينئذ **(فآفهم)** الأمر بالفهم إشارةٌ إلى دقة المطلب، و الأحتياج إلى الفهم، و الى انّ دليل الأفتراض و إن کان من أدلّة إثبات العکس إلاّ انّه ليس مستقلاً بل يحتاج الى إنضمام دليل الخلف. و لمّا فرغ عن بيان الأوّل شرع فى بيان الثّانى بقوله: **(و امّا بـيان إنـعکاس الخـاصَّتين مـن الموجبة الجزئيّة فى عکس النّقيض الى العرفيّة الخاصَّة: فَهُوَ أن يقال: إذا صدق)** قولنا: **(بالضَّرورة، أو بالدَّوام بعض ج ب)** أى بعضُ الکاتب متحرّک الأَصابع **(مادام ج)** أى کاتباً **(لا دائماً)** إشارةٌ إلى مطلقة عامّة سالبة جزئيّة: **(أى بعضُ ج ليس)** بـ**(ب)** أى بَعْضُ الکاتب ليس بمتحرِّک الأَصابع **(بالفعل)** المجموع مشروطةٌ خاصَّةٌ، أو عرفيّةٌ خاصَّةٌ **(لصدق)** عکسه و هو قولنا: **(بعضُ ما ليس)** بـ**(ب)** أى متحرّکِ الأَصابع **(ليس)** بـ**(ج)** أى کاتبٍ **(مادام ليس)** بـ**(ب)** أى متحرّک الأَصابع **(لاٰ دائماً)** إشارة إلى مطلقة عامّة سالبة جزئيّة: **(أى ليس بعض مـا ليس)** بـ**(ب)** أى مـتحرِّکِ الأصـابع **(ليس)** بـ**(ج)** أى کاتبٍ **(بِـالفِعْل)** المـجموع: عـرفيّةٌ خـاصَّةٌ **(و ذلک)** أى صـدق العکس المذکور ثابتٌ **(بدليل الأفتراض) (و هو: أن يفرض ذات الموضوع)** أى ما يصدق عليه وصف الموضوع **(أعنى: بعض ج)** أى الکاتِب، (د) مفعولٌ ثان لقوله: يفرض، أى زيداً، و إذا فرض بعض ج، د (فا يفرض (د) أى زيدٌ، **(ج)** أى کاتباً **(بالفعل،**

و «د» ليس «ب» بالفعل بحكم لادوام الاصل فصدق: بعض ما ليس «ب» «ج» بالفعل و هو ملزوم لا دوام العكس لان الاثبات يلزمه نفي النفي ثم نقول «د» ليس «ج» مادام ليس «ب» و الالكان «ج» في بعض اوقات كونه ليس «ب» فيكون ليس «ب» في بعض اوقات كونه «ج» كما مر و قد كان حكم الاصل انه «ب» مادام «ج» هذا خلف.

فصدق ان بعض ما ليس «ب» و هو «د» ليس «ج» مادام ليس «ب» و هو الجزء

على مذهب الشَّيخ) الرَّئيس من انَّ عقد الوضع بالفعل **(و هو التَّحقيق)** لاغير، فزيدٌ و هو ذات الموضوع ثبت له الكتابة بالفعل.

(و د ليسَ) بـ**(ب)** أى زيدٌ ليس بمتحرِّک الأَصابع **(بالفعل بحكم لاُدوام الأُصل)** أى قولِنا: لاُدائماً فى أصل القضيّة المشير الى المطلقة العامة السَّالبة الجزئية و هى: بعض ج «و هو زيد» ليسَ بـب بالفعل **(فَصَدقَ)** قولنا: **(بعضُ مٰا ليس)** بـ**(ب)** أى بمتحرِّکِ الأَصابع **(ج)** أى كاتبٌ **(بالفعل و هو)** أى قولنا ذلک **(ملزوم)** النفى فى **(لاُدوام العكس)** و هو: ليس بعضُ ما ليس بـب بـج، **(لأنّ الأثبات)** فى قولنا: بعض ما ليس بـب ج بالفعل، تعليلٌ لقوله: و هو ملزوم لاُدوام العكس **(يلزمه نفى النَّفى)** النّفى الأوّل هو قولنا: بعض ما ليس بـب ليس بـج و هو الجزء الأوّل من العكس و النّفىُ الثّانى هو قولنا: ليس بعض ما ليس بـب ليس بـج و هو الجزءُ الثّانى منه، و نفى النّفى يستلزم الأثباتَ، فبهذا ثبت الجزء الثّانى من العكس و هو: اللاّدوام، **(ثمّ نقول)** فى إثبات الجزءِ الأوّل منه و هو قولنا: ليس بعض ما ليس بـب بـج بالفعل: **(د)** أى زيدٌ **(ليس)** بـ**(ج)** أى كاتبٍ **(مادام ليس)** بـ**(ب)** أى متحرّکِ الأَصابع **(و الاّ)** يكن د ليس بـج مادام ليس بـ ب، بأن كان ج مادام ليس بـ ب، أى: بأن كان كاتباً مادام ليس بمتحرّک الأَصابع **(لَا** صَدَق نقيضه و هو: الحينيّه المطلقة، و **(كان)** أى د و هو: زيد **(ج)** أى كاتباً **(فى بعض أوقات كونه ليس)** بـ**(ب)** ثمّ أشار الى بطلان النقيض بقوله: **(فيكون)** أى د **(ليس)** بـ**(ب)** أى متحرِّکِ الأصابع **(فى بعض أوقات كونه ج)** أى

(فَصْلٌ) اَلْقِيَاسُ: قَوْلٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ قَضَايَا، يَلْزَمُهُ لِذَاتِهِ قَوْلٌ آخَرَ.

الاول من العكس فيثبت العكس بكلا جزئيه.

قوله: (القياس قول) أي مركب و هو اعم من المؤلف، اذ قد اعتبر في المؤلف المناسبة بين أجزائه، لانه مأخوذ من الأُلفة، صرح بذلك المحقق الشريف في حاشية الكشاف، و حينئذ فذكر المؤلف بعد القول من قبيل: ذكر الخاص بعد العام و هو متعارف في التعريفات، و في اعتبار التأليف بعد التركيب اشارة الى اعتبار الجزء الصوري في الحجة.

كاتباً (**كمامرَّ**) أى على مامرَّ، أو لأجل مامرَّ، من اَنَّ الوصفين إذا تقارنا فى ذات يثبت كلّ واحد منهما فى زمان الوصف الأخر فى الجملة، (و) الحال (**قد كان حكم الأَصل**) و هو قولنا: بالضَّرورة، أو بالَّدوام بعض ج ب مادام ج لاُ دائماً أى بعض ج ليس بـب بالفعل: (**أنَّه**) أي د (**ب مادام ج**) أى انّ زيداً متحرّك الأَصابع مادام كاتباً، لفرض انَّ بعض الكاتب هو زيدٌ (**هذا خلفٌ فصدق**) قولنا: (**انّ بعضَ ما ليس**) بـ(**ب**) أى بمتحرّك الأَصابع (**و هو**) أى بعض ما (**د**) أى زيدٌ (**ليس**) بـ(**ج مادام ليس**) بـ(**ب**) أى بكاتبٍ مادام ليس بمتحرّك الأَصابع (**و هو**) أى قولنا ذلك (**الجزء الأوّل من العكس فيثبت العكس بكلاجزئيه**) و هو المطلوب.

{تعريف القياس}

و لمّا فرغ من مبادئ التَّصديقات شرع فى مقاصدها، فقال: القياس: قول إلخ، و هذا هو المطلب الأعلى و المقصد الأقصى فى هذا الفنّ. (**قوله: القياسُ: قولٌ**) (**أى مركّبٌ**) فى إصطلاح أرباب الميزان (**و هو**) أى المركّب (**أعمُّ من المؤلَّف إذ قد اعتبر فى المؤلّف المناسبة بينَ أجزائه**) كهذا الكتاب، (**لأنّه**) أى المؤلّف (**مأخوذٌ من**

و القول جنس يشمل المركبات التامة و غيرها كلها و بقوله: (مؤلف من قضايا) خرج ما ليس كذلک كالمركبات الغير التامة و القضيّة الواحدة المستلزمة لعكسها

الألفة) بخلاف المركَّب فأنّه أعمّ من أن تكون بينَ أجزائه مناسبةٌ، أو لاٰ، ككتاب فيه الأَشعار العربيّة، و الفارسيّة، و الكرديّة، و الهَوْراميَّة، و النّثر، و المركّب ممّا ذكر، **(صَرَّح بذلک)** الأمام **(المحقِّق)** السّيّد **(الشَّريف)** على الجرجانيُّ قَدَّسَ آللهُ تعالى سرَّه **(فى حاشية الكشَّاف)** للزّمخشريّ المعتزليِّ **(و حينئذٍ)** أى و حين إذ كان المركَّب أعمّ من المؤلَّف **(فذكر المؤلَّف بعدَ القول من قبيل: ذكر الخاصِّ بعدَ العامّ و هو)** كعكسه **(متعارف فى التَّعريفات)** و فى كلام العرب[1] مطلقا كقوله تعالى: «حافظوا على الصَّلوات و الصَّلوةِ الوسطى» و الغرض من هذا الكلام: دفع ما أورده بعض الأعلام فى هذا المقام: من انّ ذكر المؤلّف بعد المركّب لغوٌ، لأَنَّهما بمعنى واحد، و منهم القطب الرَّازىّ شارح المطالع قدّس سرُّهُ، حيث قال فى شرح قول مولاٰنا الكاتبيِّ رحمه آلله «القياس قول مؤلّف من قضايامتى سلّمت لزم عنه لذاته قول اخر»: و ذكر المؤلّف مستدركٌ و الاّلكان حاصله انّ القياسَ: لفظ مركّبٌ، و ظاهرٌ انّه تكرارٌ لاٰطائل تحته إهـ. **(و فى إعتبار)** المصنّف **(التّأليف بعد التَّركيب)** حيث قالَ: قولٌ مؤلَّفٌ **(إشارة)** منه **(إلى إعتبار الجزءِ الصّورى)** أى صورة القياس و شكله من حيث التَّقديم و التّأخير، وكونه على شكل من الأَشكال الأَربعة إلى غير ذلک **(فى الحجّة)** متعلّق بأعتبار، أى فى خصوص القياس و فيه أيضاً إشارة إلى دَفع الأيراد المذكور. **(و القول)** شروع فى بيان الجنس و الفصل فى التّعريف **(جنسٌ، يشمل المركَّبات التَّامَّة)** كالمركّب الخبرى و الأنشائيِّ **(و غيرها)** أى غير التّامّة **(كلّها)** كالمركّب التَّوصيفيِّ و الأضافيِّ و التَّعليقيِّ و غيرها ممّا سبق فى أوائل الكتاب، **(و بقوله: مؤلّف من قضايا، خرج ما ليس كذلک)** أى مؤلّفاً من قضايا، و الجمع منطقيٌّ يطلق على ما فوق الواحد، مثال ما ليس كذلک: **(كالمركّبات الغير التَّامَّة، و القضيّة الواحدة المستلزمة لعكسها)** المستوى، كالموجبة الكلية الّتى يلزمها الأنعكاس إلى

١ـ فيه لَطافةٌ.

أو عكس نقيضها أما البسيطة فظاهر، و أما المركبة فلان المتبادر من اطلاق القضايا: الصريحة، و الجزء الثاني من المركَّبة ليس كذلک، أو لان المتبادر من القضايا: ما يعد في عرفهم، قضايا متعددة.

و بقوله: (يلزمه) يخرج الاستقراء و التمثيل اذ لا يلزم منهما شيء نعم يحصل منهما الظن بشيء آخر و بقوله: (لذاته) خرج ما يلزم منه قول آخر بواسطة مقدمة خارجية كقياس المساواة نحو: (الف) مساو (لب) و (ب) مساو (لج) فانه يلزم من ذلک: ان (الف) مساو (لج) لكن لالذاته، بل بواسطة مقدمة خارجية هي: ان مساوى المساوى مساو، و قياس المساواة مع هذه المقدمة الخارجية يرجع الى قياسين، و بدونها ليس من أقسام الموصل بالذات، فاعرف ذلک. و القول الاخر اللازم من القياس يسمى نتيجة و مطلوباً.

الموجبة الجزئيّة، (**أو**) المستلزمة لـ(**عكس نقيضها**) كـالسّالبة الكـلية الّـتى يـلزمها الإنعكاسُ إلى السّالبة الجزئيَّة (**أمّا**) خروج القضيّة (**البسيطة**) من الموجَّهات نحو: كلّ إنسان حَيَوانٌ بالضَّرورة مثلاً (**فظاهِرٌ**)، لأنّها غير مركّبة مـن حكـمين مـختلفين بالأيجاب و السَّلب، (**و امّا**) خروج القضيَّة (**المركّبة**) من حكمين مختلفين نحو: كلّ قمر منخسف بالضَّرورة وقت الحيلولة لاُ دائماً أى لاُ شىء مـن القـمر بـمنخسف بالفعل (**فلأنَّ المتبادر**) إلى الذّهـن (**من إطلاق القضايا**): القـضايا (**الصَّـريحة، و**) الحال (**الجزء الثَّانى من**) الموجَّهة (**المركّبة ليس كذلک**) أى من القضايا الصَّريحة، لأنّه إمّا الّلادوام، أو الّلاضرورة فالأوّل يشير الى المطلقة العامة، و الثّانى إلى الممكنة العامَّة، (**أو لأنّ المتبادر من القضاياء: ما يُعَدُّ فى عرفهم**) أى فى إصطلاح المناطقة، (**قضايا متعدّدة**)، و المركّبة ليست كذلک فى عرفهم، (**و بقوله: يلزمه يخرج**) أى عن القياس (**الأستقراء و التَّمثيل**) من أقسام الحجَّة (**إذ لاُيلزم منهما شىء**) أى يـقينىٌّ (**نعم يحصل منهما الظَّنّ بشئ ٍاخر**) و سيأتى البحث عـنهما إنشـاء الله تـعالى، (**و بقوله: لذاته خرج ما يلزم منه قولٌ اخر**) لكن لاُلذاته، بل (**بواسطةِ مقدّمةٍ خارجيّةٍ**) مثال المخروج: (**كقياس**[1] **المساواة، نحو: ألف مُساوٍ لب، و ب مساو لج، فأنّه**) أى

١ـ هو: القياس المركَّب من قضيَّتين بحيث يكونَ متعلّقُ محمول الأولى مـوضوعَ الأخـرىٰ، و

فَإِنْ كانَ مَذْكُوراً فِيهِ بِمادَّتِهِ وَهَيْئَتِهِ: فَٱسْتَثْنائِيٌّ،

قوله: (فان كان) أي القول الاخر الذي هو النتيجة والمراد بمادته طرفاه: المحكوم عليه و به، وَ المراد بهيئته: الترتيب الواقع بين طرفيه، سواء تحقق في

الشّأنَ و الحالَ (**يلزم من ذلک**) المذكور (**انّ ألف مساو لج، لكن لا لذاته، بل واسطة مقدّمة خارجيّة و هى: انّ مساوى المساوى**) للشى (**مساو**) لذلک الشّئ (**و قياس المساواة مع هذه المقدّمة الخارجيّة يرجع إلى قياسين**) القياسُ الأوّل: انَّ الألف مساو للباءِ و الباءُ مساو للجيم فالألف مساو لمساو للجيم، و القياس الثّانى يحصل بجعل نتيجة الأوّل صغرى، و المقدّمة الخارجيَّة كبرى، هكذا: الألف مساو لمساو للجيم، و كلّ مساو لمسا و للجيم مساو له، ينتج: الألف مساوٍ للجيم، (**و بدونها**) أى قياس المساواة بدون المقدّمة الخارجيّة (**ليس من أقسام**) القياس (**الموصل**) إلى مجهول تصديقيٍّ (**بالذّات**) فيخرج عن القياس لأنّه موصل بالذّات، مثال قياس المساواة بدون المقدمة الخارجيّة كقولنا: الألف نصفُ الباءِ، و الباء نصفُ الجيم، فلا ينتج: الألفُ نصف الجيم إِذ لاُ مقدّمة خارجية هنا بأن نقول: نصف النّصف نصف، لأنَّ نصفَ النّصف ربعٌ، لاُ نصفٌ. (**فاعرف ذلک**) أى انّ قياس المساواة بدون المقدّمة الخارجيّة ليس من أقسام الموصل بالذّات. (**و القول الاُخر الّلازم من القياس**) أى الّذى يلزم منه لذاتِهِ (**يسمّى**) فى العرف (**نتيجةً**) بعد لزومه من القياس (**و مطلوباً**) قبل لزومه منه كذا ذكره حضرة الأمام الغزّاليّ قدّس آلله نفسه الذّكيّة فى كتبه المنطقيَّة، و قال صاحب المطالع: النَّتيجة بأعتبار السَّوق من القياس اليه، و المطلوب بأعتبار السَّوق منه إلى القياس إهـ.

{أقسام القياس}

(**قوله: فأن كان**) (**أى القول الاُخر الّذى هو النّتيجة**) و المطلوب، فيه إِشارةٌ الى انّ إسم كانَ ضمير راجع الى القول الاُخر المذكور صريحاً(**و المراد بمادّته**) أى مادّة القول الاُخر: (**طرفاه**) و هما: (**المحكوم عليه، و**) المحكوم (**به، و المراد بهيئته**) أى

محمولُ الأولى موافقاً لمحمول الأخرىٰ. «الشّارح».

وَ إِلَّا فَأَقْتِرَانِيٌّ، إِمَّا حَمْلِيٌّ، أَوْ شَرْطِيٌّ، وَ مَوْضُوعُ الْمَطْلُوبِ مِنَ الْحَمْلِيِّ يُسَمَّىٰ أَصْغَرَ، وَ مَحْمُولُهُ أَكْبَرَ، وَ الْمُتَكَرِّرُ أَوْسَطَ، وَ مَا فِيهِ الْأَصْغَرُ اَلصُّغْرىٰ، وَ الْأَكْبَرُ اَلْكُبْرىٰ، وَ الْأَوْسَطُ إِمَّا مَحْمُولُ الصُّغْرىٰ،وَ مَوْضُوعُ الْكُبْرىٰ فَهُوَ الشَّكْلُ الْأَوَّلُ، أَوْ مَحْمُولُهُمَا فَالثَّانِي،

ضمن الايجاب، أو السلب فانه قد يكون المذكور في الاستثنائي نقيض النتيجة كقولنا: ان كان هذا انساناً كان حيواناً لكنه ليس بحيوان ينتج: ان هذا ليس بانسان، و المذكور في القياس هذا انسان و قد يكون المذكور فيه عين النتيجة كقولنا: في المثال المذكور لكنه انسان، ينتج ان هذا حيوان.

قوله: (فاستثنائي) لاشتماله على كلمة الاستثناء اعنى: لكن.

القول الأخر: (**التَّرتيب الواقعُ بينَ طرفيه**) أى القول الأخر كتقدُّم العالم و تأخّر الحادث فى قولنا: فالعالم حادِثٌ (**سَواءٌ**) فى كون المراد بالهيئة التّرتيب المذكور (**تحقّق**) أى التّرتيبُ (**فى ضمن الأيجاب**) إذاكان المذكور فى القياس عينَ النّتيجة، (**أو**) فى ضمن (**السَّلب**) إذاكان المذكور فيه نقيضها (**فأنّه**) أى الشأن و الحال، تعليلٌ للتَّعميم (**قد يكون المذكور فى**) القياس (**الأستثنائيّ نقيضَ النَّتيجة**) ناظرٌ الى الثّانى، أعنى قوله: أوالسَّلب مثاله (**كقولنا: إن كان هذا إنساناًكان حيواناً لكنَّه ليس بحيوان**) برفع التّالى (**ينتج: إنّ هذا ليس بأنسان، وَ**) الحال انّ (**المذكور فى القياس**) قولنا: (**هذا إنسانٌ**) لا: هذا ليس بأنسان (**وقد يكون المذكور فيه عينَ النّتيجة**) ناظرٌ إلى الأوّل أعنى قوله: فى ضمن الأيجاب، ففى الكلام لفٌّ و نشرٌ مشوّش، (**كقولنا فى المثالِ المذكور:**) أى قولنا: إن كان هذا إنساناًكان حَيَواناً (**لكنّه إنسانٌ**) بوضع المقدّم (**ينتج: إنّ هذا حَيوانٌ**) فالقياس الأستثنائيُّ: ماكان القول الأخر مذكوراً فيه بطرفيه، و التّرتيبِ الواقع بينهما سواءٌ تحقق ذلك التَّرتيب فى ضمن الأيجاب أو السَّلب.

(**قوله: فأستثنائِيٌّ**) (**لأشتماله**) أى القياسِ (**على كلمةالأِستثناءِ أعني**) منها: (**لكنّ**).

قوله: (والا) أي وان لم يكن القول الاخر مذكوراً في القياس بمادته و هيئته و ذلک بان يكون مذكوراً بمادته لابهيئته، اذ لا يعقل وجود الهيئة بدون المادة و كذا لا يعقل قياس لا يشتمل على شيء من اجزاء النتيجة المادية و الصورية و من هنا يعلم: انه لو حذف قوله: (بمادته) لكان اولى.

قوله: (فاقتراني) لأِقتران حدود المطلوب فيه و هي: الاصغر والاكبر و الاوسط.

قوله: (حملى) أي القياس الأقترانيّ ينقسم الى قسمين: حملى و شرطي، لانه ان كان مركباً من الحمليات الصرفة فحملى، نحو: العالم متغير و كل متغير حادث فالعالم حادث و الا، فشرطي سواء تركب من الشرطيات الصرفة نحو: كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود و كلما كان النهار موجوداً فالعالم مضئ فكلما كانت الشمس طالعة فالعالم مضئ، أو تركب من الحملية و الشرطية نحو: كلما كان هذا الشيء انساناً كان حيواناً و كل حيوان جسم فكلما كان هذا الشي انساناً كان جسماً.

(قوله: و إلاّ) (أي و ان لم يكن القول الأخر مذكوراً فى القياس بمادّته و هيئته و ذلک) أى عدم الذكر (بأن يكون) أى القول الأخر (مذكوراً بمادّته) أى طرفيه (لابهيئته) و لمّا جعل المحشّى رحمه آلله معنى قول المصنّف قدس سره: «و الاّ» قسماً واحداً فأعترض عليه بأن معناه يشمل أقساماً ثلاثةً: ما ذكر، وكونه غير مذكور بالمادّة، و غير مذكور بالمادّة و الهيئة، أشار الى بطلان الثانى بقوله: (إذ لا يُعقَلُ وجود الهيئة) و التّرتيب (بدون) وجود (المادَّة) كما هو ظاهر، و الى بطلان الثّالث بقوله: (و كذا لا يُعقلُ قياسٌ لايشتمل على شيء من أجزاءِ النّتيجة الماديَّة) ناظرٌ الى المادَّة، (والصّوريَّة) ناظرٌ الى الهيئة (و من هنا) أى و من عدم التّعقُّل المذكور، و بعبارة أخرى: و من بطلان القسم الثّانى و الثّالث، (يُعلَمُ: انّه) أى الشّأنَ و الحال (لو حذف) أى المصنّف رحمه آلله (قوله: بمادّته لكان أولى) من ذكره، بأن يقول: فأن كان مذكوراً فيه بهيئته: فأستثنائيّ و الاّ، أى: بأن كان مذكوراً فيه بمادّته فأقترانيّ، لكنّه أراد التّصريح بالمراد فآفهم. (قوله: فأقترانيٌّ) (لأقتران حدود المطلوب فيه) جمع

والمصنّف قدم البحث عن الأقترانيّ الحملي، لكونه ابسط من الشرطي.

قوله: (من الحملي) أي من الأقترانيّ الحمليّ.

قوله: (اصغر) لكون الموضوع في الغالب اخص من المحمول و اقل افراداً منه فيكون المحمول اكبر و اكثر افراداً.

حدّ بمعنى الطَّرف (و هى) أى حدود المطلوب: الحدّ (**الأصغر**) فى الصّغرىٰ، (و) الحد (**الأكبر**) فى الكبرى، (و) الحّد (**الأوسط**) المتكرّر فيهما* .

{أقسام القياس الأقترانيّ}

(**قوله: حمليٌّ**) (**أى القياسُ الأقترانيُّ ينقسم إلى قسمين: حمليٍّ و شرطيٍّ**) و إنّما انحصر فيهما، (**لأنه**) أى القياسَ الأقترانيَّ (**إن كانَ مركّباً من الحمليّات**) أى من القضاياءِ الحمليّة (**الصّرفة**) أى الخالصة بأن لاتكون فيه شرطيّةٌ (**فـ**) إقترانيٌّ (**حمليٌّ**) مثاله: (**نحو**) قولنا: (**العالم متغيّرٌ و كلّ متغّير حادثٌ فَالعالم حادِثٌ و إلاّ**) يكن مركّباً من الحمليّات الصّرفة (**فـ**) إقترانيٌّ (**شرطيٌّ، سَواءٌ**) فى كونه شرطيّاً (**تركّب من الشَّرطيّات الصِّرفة**) بأن لاتكون فيه حمليّةٌ مثاله: (**نحو كلّما كانت الشَّمسُ طالعةً فالنهار موجودٌ**) هذه صُغرىٰ (**و كُلَّما كانَ النَّهارُ موجوداً فالعالم مضئٌ**) و هذه كبرى (**فكلَّما كانت الشمس طالعةً فالعالم مضئ، أو تركّب من الحملية و الشَّرطيَّة**) مثاله: (**نحو: كلّما كانَ هذا الشَّئُ إنساناً كان حَيَواناً**) هذه صغرى شرطيّة (**و كلّ حَيَوانٍ جسمٌ**) و هذه كبرى حمليّة (**فكلَّما كان هذا الشَّئُ إنساناً، كان جسماً، و المصنّف**) عطّر الألهُ مرقده (**قدّم البحث عن**) القياس (**الأ قترانيّ الحمليّ**) على البحث عن الأقترانيِّ الشَّرطيِّ، (**لكونه**) أى الأقترانيِّ الحمليِّ (**أبسط من**) الأقترانى (**الشَّرطيِّ**) أى أقلّ تركّباً منه، و الحقُّ تقديم الأقلّ على الأكثر، و المختصر على المفصَّل، (**قوله: من الحمليّ**) (**أى من**) القياس (**الأقترانيّ الحمليِّ**). (**قوله: أصغر**) سمّى موضوع المطلوب من الأقترانى الحملى أصغر، (**لكون الموضوع فى الغالب**) أى فى غالب الموارد (**أخصَّ من المحمول، و أقلّ أفراداً**) أى بحسب الأفراد، عطف تفسير (**منه**) أى من المحمولِ نحو: كلّ إنسان حيوان، و انّما قيّد بقوله: فى الغالب إذ قد يكون مساوياً له نحو: كلّ إنسان ناطق و كلّ ناطق إنسانٌ و اذا كان الموضوع أخصّ

قوله: (و المتكرر اوسط) لتوسّطه بين الطرفين.

قوله: (و ما فيه الاصغر) اى المقدمة التي فيها الاصغر، و تذكير الضمير نظرا الى لفظ الموصول.

قوله: (الصغرى) لاشتمالها على الاصغر.

قوله: (الكبرى) لاشتمالها على الاكبر.

قوله: (الشكل الاول) يسمى اولا لان انتاجه بديهى، و انتاج البواقي نظري، يرجع اليه فيكون اسبق و اقدم في العلم.

قوله: (فالثاني) لاشتراكه مع الاول في اشرف المقدمتين اعنى: الصغرى.

من المحمول و أقلَّ أفراداً منه، **(فيكون المحمول أكبر)** من الموضوع، **(و أكثر أفراداً)** منه، و هذا وجه تسمية محمول المطلوب أكبر أيضاً، و لذالم يتعرَّض لقوله: أكبر. **(قوله: و المتكرّر أوسط)** سمّى اللّفظ المتكرّر فى الصُّغرى و الكبرى أوسط، **(لتوسّطه)** أى لكونه واسطةً **(بينَ الطَّرفين)** أى الصُّغرى و الكبرى. **(قوله: و ما فيه الأصغر) (أى المقدّمة الَّتى فيها)** الحدّ **(الأصغر، و تذكير الضّمير)** فى قوله: فيه، مع رجوعه إلى المؤنّث ثابتٌ، **(نظراً إلى لفظ الموصول)** لجواز مراعاة اللّفظ و المعنى فيه. **(قوله: الصُّغرى)** سمّيت المقدّمة الّتى فيها الأصغر صغرى، **(لأشتمالها على الأصغر) (قوله:كبرى)**. سمّيت المقدّمة الّتى فيها الأَكبر كبرى، **(لأشتمالها على الأكبر)**.

{الأشكال الأَربعة}

(قوله: الشّكل الأَوّل) إن كان الحدُّ الأوسط محمولاً فى الصُّغرى و موضوعاً فى الكبرى. **(يسمّى)** هذا الشّكل من القياس **(أوّلاً، لأنَّ إنتاجَه بديهيٌّ)** لا يحتاج إلى الدّليل، **(و إنتاجُ البواقى نظرىّ، يرجع إليه)** أى إلى الشّكلِ الأوّلِ و المراد به أنّه يحتاج إلى الدّليل برجوعه إلى الشّكل الأوّل كما سيأتى، و إذا كان الأمر كذلكَ، **(فيكونُ)** أى الشّكلُ الأَوّل **(أسبق و أقدم)** على البواقى **(فى)** حصول **(العلم)** بمجهولٍ تصديقيٍّ أعنى: النّتيجة و المطلوب. **(قوله: فالثّانى)** إن كانَ الحدُّ الأوسط محمولاً فى الصُّغرىٰ و الكبرىٰ، و يسمّى هذا الشّكل من القياس ثانياً، **(لأشتراكه مع)**

أَوْ مَوْضُوعُهُمَا فَالثَّالِثُ أَوْ عَكْسُ الْأَوَّلِ فَالرَّابِعُ، وَ يُشْتَرَطُ فِي الْأَوَّلِ، إِيجَابُ الصُّغْرىٰ، وَ فِعْلِيَّتُهَا مَعَ كُلِّيَّةِ الْكُبْرىٰ،

قوله: (فالثالث) لاشتراكه مع الاول فى اخس المقدمتين اعنى الكبرى.

قوله: (فالرابع) لكونه في غاية البعد عن الاول.

قوله: (وفعليتها) ليتعدى الحكم من الاوسط الى الاصغر و ذلک لان الحکم في الکبرى ايجاباً کان او سلباً انما هو على ما ثبت له الاوسط بالفعل بناء على مذهب الشيخ فلو لم يحکم فى الصغرى بان الاصغر ثبت له الاوسط بالفعل لم يلزم تعدى الحکم من الاوسط الى الاصغر.

الشّکل (**الأوّل فی أشرف المقدّمتين أعنی**) منه: (**الصُّغری**) أی فی انّ الحدّ الأوسطَ وقع محمولاً فی صغرا هُما، و هی أشرف من الکبری، لأشتمالها علی الأَصغر الّذی هو أشرف من الأکبر لأنّه موضوع المطلوب، و الموضوع أشرف من المحمول، لأنّه هو المقصود الأصليّ، و المحمولُ إنّما يُطلب لأصله، قاله بعض المحقّقين. (**قوله: فالثّالث**) إن کان الحدُّ الأَوسط موضوعاً فی الصُّغری و الکبری، و يسمّی هذا الشّکل من القياس ثالثاً، (**لأشتراکه مع**) الشکل (**الأَوّل فی أخسّ المقدّمتين**) أی أدنا هما و أنقصهما (**أعنی**) منه: (**الکبری**) أی فی اَنَّ الحدّ الأَوسطَ وقع موضوعاً فی کبرا هُما و هی أخسُّ المقدّمتين، لإشتمالها علی الأَکبر الأخصّ من الأصغر، لأَنّه محمول المطلوب، و المحمول أخسُّ من الموضوع، لأَنه هو المقصودُ الفرعيُّ. (**قوله: فالرَّابع**) إن کان الحدّ الأوسط موضوعاً فی الصُّغری و محمولاً فی الکبری، و يسمّی هذا الشّکل من القياس رابعاً، (**لکونه فی غاية البعد عن**) الشّکل (**الأَوّل**)، لمخالفته إيّاهُ فی کلتا المقدّمتين فأنّ الأوسط فی الأوّل محمولٌ فی الصُّغری و موضوع فی الکبری وَ فی الرّابع بالعکس، و لم يعتبره الفارابيُّ و الشّيخ و الأمام الغزّاليُّ رحمهم الله، فالأشکال عند هم منحصرةٌ فی ثلاثه، و المصنّف تبع الأمام الرّازیّ قدّس سرُّهما و لذا ذکره. (**قوله: و فعليّتها**) و يشترط فی الشّکل الأوّل بحسب الکمّ، کلّيّةُ

قوله: (مع كلية الكبرى) ليلزم اندراج الاصغر في الاوسط فيلزم من الحكم على الاوسط الحكم على الاصغر و ذلک لان الاوسط محمول هيهنا على الاصغر و يجوز ان يكون المحمول اعم من الموضوع فلو حكم في الكبرى على بعض

الكبرى و بحسب الكيف إيجاب الصُّغرى و بحسب الجهة، فعليّتها: أى صدق وصف محمولها على ذات موضوعها بالفعل، و سيأتى البحث عن الأوّل و امّا الثّالث، أعنى: فعليّة الصُّغرى، فـ(**ليتعدّى الحكم**) فى الكبرى (**من**) الحدّ (**الأوسط**) كالمتغيّر مثلاً (**إلى**) الحدِّ (**الأصغر**) كالعالم قال بَعضُ المحقّقين: بيّن السَّببَ فى هذا الشَّرط أعنى: فعليَّةَ الصُّغرى، و الَّذى يليه أعنى: كلِّية الكبرى دون إيجاب الصُّغرى إعتماداً على كونه معلوماً بالقياس إليهما إهـ(**و ذلک**) أى تعدّى الحكم من الأوسط إلى الإصغر ثابتٌ (**لأنّ الحكم**) الكائن (**فى الكبرى**) أى كبرى الشّكل الأوّل (**إيجاباً كان**) نحو: و كلّ متغير حادثٌ فى قولنا: العالم متغير و كلّ متغيّر حادثٌ، (**أوسلباً**) نحو: و لا شىء من الأنسان بحجر فى قولنا: بعض الحيوان إنسان و لاشىء من الأنسان بحجر (**إنّما هو**) أى ليس هو إلاّ (**على ما**) أى ذات موضوع (**ثبت له الأوسط**) الموضوع فيها أى ثبت له وَصفُ الموضوع كالتّغيّر و الأنسانية، (**بالفعل بناءً على مذهب الشَّيخ**) الَّرئيس من انّ صدق وصف الموضوع على ذاته بالفعل و اذا كان الأمر كذلک (**فلولم يحكم فى الصُّغرى**) و هى قولنا: اَلعالَمُ متغيّرٌ و بعضُ الحيوان إنسانٌ، (**بأنّ الأصغر**) و هو: العالم و الحيوان (**ثبت له الأوسط**) المحمول فيها أى وصف المحمول فى الصُّغرىٰ و هو: التغيّر و الأنسانيّة، (**بالفعل**) بأن كان عقد الحمل بالأِمكان، أو كانت الصُّغرىٰ سالبةً، (**لم يلزم**) جواب لو (**تعدّى الحكم**) فى الكبرى و هو: الحكم بالحدوث و عدم الحجريّةَ (**من الأوسط**) و هو: متغير و الأنسان (**إلى الأَصغر**) فى الصُّغرى و هو: العالم و الحيوان.

(**قوله: مع كلية الكبرى**) (**ليلزم إندراج الأَصغر**) كالعالَمِ (**فى الأوسط**) كالمتغيّر و إذا إندَرَجَ فيه، (**فيلزم من الحكم على الأوسط**) بالحدوث (**الحكم على الأصغر**) بذلک (**و ذلک**) اللُّزومُ ثابتٌ (**لأنّ الأوسط محمولٌ هيهنا**) أى فى الشّكل الأوّل (**على الأَصغر**) فهو موضوع له نحو: العالم متغيّر، (و) الحال (**يجوزُ أن يكونَ**

لِيُنْتِجَ الْمُوجِبَتَانِ مَعَ الْمُوجِبَةِ، اَلْمُوجِبَتَيْنِ، وَ مَعَ السَّالِبَةِ الْكُلِّيَّةِ، اَلسَّالِبَتَيْنِ، بِالضَّرُورَةِ،

الاوسط، لا حتمل ان يكون الاصغر غير مندرج في ذلك البعض، فلا يلزم من الحكم على ذلك البعض الحكم على الاصغر كما يشاهد في قولك: كل انسان حيوان و بعض الحيوان فرس.

قوله: (لينتج الموجبتان) الكلية و الجزئية واللام فيه للغاية، اى: اثر هذه الشروط، ان ينتج الصغرى الموجبة الكلية و الموجبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية الموجبتين، ففى الاول تكون النتيجة موجبة كلية، و في الثاني موجبة جزئية، و ان ينتج الصغريان الموجبتان مع السالبة الكلية الكبرى السالبتين الكلية و الجزئية على ما سبق و امثلة الكل واضحة.

المحمول أعمَّ من الموضوع) كما يجوز أن يكون أخصّ منه نحو: بعض الحيوان إنسان، أو مساوياً له نحو: كل إنسان ناطقٌ و إذاكان المحمول أعمّ من الموضوع، (فلو حكَم فى الكبرى على بعض الأوسط) بأن لاتكون كليّةً، (لأحتمل أن يكون الأصغر غير مندرج فى ذلك البعض) و إذا كان الأمر كذلك، (فلا يلزم من الحكم) فى الكبرى (على ذلك البعض، الحكم على الأصغر كما يشاهد فى قولك: كلّ إنسان حيوانٌ) هذه صغرى (و بعض الحَيَوان فَرَسٌ) و هذه كبرى فلاينتج: كلّ إنسان[1] فَرَسٌ. (قوله لينتج الموجبتان) بيانٌ لضروب الشّكل الأوّل (أى) الموجبة (الكلية و) الموجبة (الجزئيّة و اللّامُ فيه) أى فى قوله: لينتج، (للغاية أى: أثر هذه الشّروط) أعنى: إيجابَ الصُّغرى و فعليّتها مع كلّيّة الكبرى، (أن ينتج الصُّغرى الموجبة الكلية و) الصُّغرى (الموجبة الجزئيَّه مع الكبرى الموجبة الكلية الموجبتين) الكليّة و الجزئيّة (ففى) الضَّرب (الأوّل) و هو: كون الصّغرى و الكبرى موجبتين كلّيّتين (تكون النّتيجة موجبةً كلية) نحو: كلّ إنسان ناطق و كلّ ناطق حيوانٌ فكلّ انسان

١ـ لأنّ الأنسان لايكون مندرجاً فى بعض الحيوان المحمول عليه الفرس. «الشّارح»

قوله: (الموجبتين) اى ينتج الكلية و الجزئية.

قوله: (السالبتين) اى ينتج الكلية و الجزئية.

قوله: (بالضرورة) متعلق بقوله: (لينتج) و المقصود منه: الاشارة الى ان انتاج هذا الشكل للمحصورات الاربع بديهى بخلاف انتاج ساير الاشكال لان نتايجها نظرى كما سيجيء تفصيلها.

حيوانٌ (**و فى**) الضَّرب (**الثَّانى**) و هو: كون الصّغرىٰ موجبةً جزئيّةً و الكبرى موجبةً كليةً، تكون النتيجةُ (**موجبةً جزئيةً**) نحو: بعض الحيوان إنسان، وكلّ إنسان ناطق فبعض الحيوان ناطق، (**و أن ينتج الصّغريان الموجبتان**) أى الصّغرى الموجبة الكلية و الصّغرى الموجبة الجزئيّة (**مع السّالبه الكلّيّة الكبرى السّالبتين الكلية و الجزئيّة على ماسبق**) انفاً، أى: و فى الضَّرب الثَّالث، و هو: كون الصّغرى موجبةً كلّيَّةً مع الكبرى السَّالبة الكلّيّةِ، تكون النّتيجة سالبةً كلّيّةً، نحو: كلّ إنسان ضاحِكٌ و لاشىء من الضّاحكَ بفرس فلا شىء من الأنسان بفرس، و فى الضَّرب الرَّابع و هو: كون الصُّغرى موجبةً جزئيّة مع الكبرى السَّالبة الكلية: تكون النَّتيجةُ سالبةً جزئيَّةً نحو: بعض الحيوان إنسانٌ و لأشىء من الأنسان بحجر فبعض الحيوان ليس بحجر، (**و أمثلة الكلِّ واضحة**) تركها إعتماداً على المتعلّم و قد ذكرناها. (**قوله: الموجبتين**) (**أى ينتج**) الموجبتان، الموجبةَ (**الكليةَ و**) الموجبة (**الجزئيّة**). (**قوله: السّالبتين**) (**أى ينتج**) السَّالبتان، السَّالبةَ (**الكايةَ و**) السَّالبةَ (**الجزئيّة**). (**قوله: بالضَّرورة**) (**متعلّق بقوله: لينتج و المقصود منه**) أى وَ مقصود المصنِّف قدّس سرُّهُ من قوله: بالضَّرورة: (**الأشارة**) منه (**إلى اَنَّ إِنتاجَ هذا الشّكل**) أى الأوّل (**للمحصورات الأربع**) المذكورة و هى: الموجبة الكلية و الجزئية و السَّالبة الكلية و الجزئية (**بديهىٌّ**) لاُ يحتاج إلى دليل الخلف و العكس بأقسامه، (**بخلاف إنتاج ساير الأَشكال**) أى الثّلاثة الباقية، (**لأنّ نتايجَها نظرىّ**) يحتاج إلى ما ذكر (**كما سيجئ تفصيلها**) إنشاء الله تعالى عن قريب. (**قوله: و فى الثّانى إختلافهما**) (**أى يشترط فى هذا الشِّكل بحسب**

وَ فِي الثَّانِي إِخْتِلاَفُهُمَا فِي الْكَيْفِ، وَكُلِّيَّةُ الْكُبْرىٰ،

قوله: (و في الثاني اختلافهما) اى يشترط في هذا الشكل بحسب الكيف، اختلاف المقدمتين في السلب و الايجاب و ذلک لانه لو تالف هذا الشكل من الموجبتين يحصل الاختلاف في النتيجة و هو: ان يكون الصادق في نتيجة القياس الايجاب تارة و السلب تارة أخرىٰ فانه لو قلنا كل انسان حيوان و كل ناطق حيوان كان الحق الايجاب و لو بدلنا الكبرى بقولنا: كل فرس حيوان كان الحق السلب.

و كذا الحال لو تألف من سالبتين كقولنا: لا شيء من الانسان بحجر و لا شيء من الناطق بحجر كان الحق الايجاب و لو قلنا و لا شيء من الفرس بحجر كان الحق السلب و الاختلاف دليل عدم الانتاج فان النتيجة هو القول الاخر الذي يلزم من المقدمتين فلو كان اللازم من المقدّمتين الموجبة لما كان الحق في بعض المواد هو السالبة و لو كان اللازم منهما السالبة لمان كان الحق في بعض المواد الموجبة.

قوله: (و كلية الكبرى) أي يشترط في الشكل الثاني بحسب الكم كلية الكبرى اذ عند جزئيتها يحصل الاختلاف كقولنا: كل انسان ناطق و بعض الحيوان ليس بناطق كان الحق الايجاب و لو قلنا: بعض الصاهل ليس بناطق كان الحق السلب.

الكيف، إختلاف المقدّمتين) أى الصّغرى و الكبرى (**فى السّلب و الأيجاب**) بأن تكون إحداهما سالبة و الأُخرىٰ موجبةً، (**و ذلک**) أى الأشتراط المذكور ثابتٌ (**لانّه**) أى الشّأنَ و الحال (**لو تألّف هذاالشّكل من الموجبتين**) أى من الصُّغرى الموجبة و الكبرى الموجبة (**يحْصُلُ الأختلاف فى النّتيجة و هو**) أى الأختلاف فيها: (**أن يكون الصَّادق فى نتيجة القياس الأيجابَ**) خبر يكون (**تارةً و السَّلب تارة أُخرى، فأنّه**) أى الشّأنَ والحالَ (**لوقلنا: كلّ إنسان حيوان**) هذه صغرى موجبةٌ كليّةٌ (**و كلّ ناطق حيوانٌ**) و هذه كبرى موجبةٌ كلّيةٌ، (**كان الحقُّ**) فى النَّتيجة هُوَ (**الأيجاب**) الكلّى لاُ غير أى فكلّ إنسان ناطقٌ، (**و لو بدّلنا الكبرى**) أى قولنا: وكلُّ ناطقٍ حيوانٌ (**بقولنا**) و (**كلّ فرس حيوانٌ كان الحقُّ**) فيها هو (**السَّلب**) الكلّى لاُ غير، أى: فلاشىء من الأنسان بفرس، لبطلان قولنا: فكلّ إنسانٍ فَرَسٌ (**و كذاالحال لو تألّف**) أى الشّكلُ

....

الثانى (**من سالبتين**) مثاله (**كقولنا: لاشىء من الأنسان بحجر**) هذه صغرى سالبة كلية (**و لاشىء من النّاطق بحجر**) و هذه كبرى سالبة كلية، (**كان الحقُّ**) فى النتيجة هو (**الأيجاب**) الكلى لاغير، أى: فكُلّ إنسان ناطقٌ، لعدم صحّة قولنا: فلاشىء من الأنسان بناطق (**و لو**) بدّلنا الكبرى أى قولنا: و لاشئ من النّاطق بحجر و (**قلنا: و لاشئ من الفرس بحجر كان الحقُّ**) فيها هو (**السّلب**) الكلّى لا غير، أى: فلاشىء من الأنسان بفرس لعدم صحّة قولنا: فكلّ إنسان فرسٌ (**و**) الحال (**الأختلاف**) فى النّتيجة النّاشئ عن إتّفاق المقدّمتين (**دليل عدم الأنتاج**) أى دليل العقم (**فأنّ النّتيجة هو القول الأخر**) و تذكير الضّمير، نظراً إلى الخبر (**الّذى يلزم من المقدّمتين**) أى هو لأزمٌ لهما، و الّلازم ينبغى أن يكون على نهج واحد كالزّوجيّة للأربعة و الفرديّة للثّلاثة و اذا كان الأمر كذلك، (**فلو كان اللاّزم من المقدّمتين**) هو القضيَّة (**الموجبة، لما كان**) جوابٌ لو (**الحقّ فى بعض الموادّ**) جمع مادَّة (هو) القضيَّة [1] (**السّالبة**) لاغير (وَ) كذا (**لو كان الّلازم منهما السّالبةَ، لما كان الحقُّ فى بعضِ الموادّ**) هو (**الموجبة**) لاغير. (**قوله: و كلية الكبرى**) (**أى يشترط فى الشّكل الثّانى بحسب الكم**) أى الكلّية و الجزئيّة، (**كلية الكبرى**) أى كونها كلّيّةً (**إذ عند جزئيّتها**) أى كونها جزئيّة (**يحصل الأختلاف**) فى النّتيجة و هو دليل عدم الأنتاج[2]، مثال كونها جزئيّةً (**كقولنا: كلّ إنسانٍ ناطقٌ**) هذه صغرى موجبةٌ كلّيّةٌ (**و بعض الحيوان ليس بناطق**) و هذه كبرى سالبة جزئيّة إذا قلنا ذلک، (**كان الحقُّ**) فى النّتيجة هو (**الأيحاب**) الجزئى، أى فبعض الأنسان حيوانٌ، (**و لو**) بدّلنا الكبرى و (**قلنا**): و (**بعضُ الصّاهل ليس بناطق، كان الحقّ**) فى النّتيجة هو (**السّلب**) الجزئى لا غير، أى: فبعض الأنسان ليس بصاهِلٍ و مثال كونها موجبةً جزئيّةً نحو: لاشىء من الفرس بناطق و بعضُ الحيوان ناطقٌ فأنّ الحقّ فى النّتيجة هو: الأيجابُ الجزئيُ، أى: فبعض الفرس حَيَوانٌ، و لو بدّلنا الكبرى وقلنا: وبعضُ الأنسان ناطقٌ كان الحقّ هو: السّلب الجزئى، أى: فبعض الفرس ليس بأنسان.

١ـ لأنّ اللاّزم لاينفكّ عن ملزومه. «دشتى»

٢ـ فقد تكون موجبةً و قد تكون سالبةً.

مَعَ دَوامِ الصُّغرىٰ، أَوْ إِنْعِكَاسِ السَّالِبَةِ الْكُبْرِىٰ، وَكَوْنُ الْمُمْكِنَةِ مَعَ الضَّرورِيَّةِ، أَوْكُبْرىٰ مَشْرُوطَةٍ

قوله: (مع دوام الصغرى) أي يشترط في هذا الشكل بحسب الجهة أمران الاول أحد الامرين: اما أن يصدق الدوام على الصغرى بأن تكون دائمة أو ضرورية و اما أن يكون الكبرى من القضايا الست التي تنعكس سالبتها لا من التسع التي لا تنعكس سوالبها.

و الثاني أيضاً أحد الامرين: و هو ان الممكنة لا تستعمل في هذا الشكل الا مع الضرورية سواء كانت الضرورية صغرى أو كبرى أو مع كبرى مشروطة عامة أو خاصة و حاصله: ان الممكنة ان كانت صغرى كانت الكبرى ضرورية أو مشروطة عامة أو خاصة و ان كانت كبرى كانت الصغرى ضرورية لا غير و دليل الشرطين: انه لو لا هما، لزم الاختلاف، والتفصيل لا يناسب هذا المختصر.

(قوله: مع دوام الصُّغرى) (أي يشترط فى هذا الشّكل) أى الثّانى (بحسب الجهة: أمران) الأمر (الأوّل) منهما (أحد الأمرين) على سبيل منع الخلوّ: أى يمتنع خلوّه عن أحدهما و لأيمتنع جمعهما ذكر الأوّل بقوله: (إمّا أن يصدق الدّوام على الصُّغرى) و ذلک (بأن تكون) قضيّةً (دائمةً) مطلقةً، (أو ضروريّةً) مطلقةً، و ذكر الثّانى بقوله: (وامّا أن يكون الكبرى من القضايا السّتّ الّتى تنعكس سالبتها) بالمستوى و هى: الضّروريّة المطلقة و الدّائمة المطلقة و المشروطة العامّة و العرفيّة العامّة و المشروطة الخاصّة و العرفيّة الخاصّة (لأمن التّسع الّتى لاتنعكس سوالبها) و هى: الوقتيّة المطلقة و المنتشرة المطلقة و الوقتيّة و المنتشرة و الوجودية اللّادائمة و الوجوديّة اللّاضروريّة و الممكنة العامّة و الممكنة الخاصّة و المطلقة العامّة (و) الأمر (الثّانى) من الأمرين الأولين (أيضاً) أى كالأمر الأول منهما، (أحد الأمرين) على سبيل الأنفصال الحقيقيّ: أى يمتنع جمعهما و رفعهما (و هو) أى أحد الأمرين: (انّ الممكنة) خاصّةً كانت، أوعامّةً (لاتستعمل فى هذا الشّكل) أى الشّكل الثّانى (إلاّ مع

لِيُنْتِجَ الْكُلِّيَّتَانِ سَالِبَةً كُلِّيَّةً، وَ الْمُخْتَلِفَتَانِ فِي الْكَمِّ أَيْضاً، سَالِبَةً جُزْئِيَّةً بِالْخُلْفِ،

قوله: (لينتج الكليتان) أي الضروب المنتجة في هذا الشكل أيضاً أربعة حاصلة من ضرب الكبرى الكلية الموجبة في الصغريين السالبتين الجزئية و الكلية و ضرب الكبرى الكلية السالبة في الصّغريين الموجبتين.

فالضرب الاول هو: المركب من كليتين، و الصغرى موجبة نحو كل (ج) (ب) و لا شيء من (الف) (ب).

الضَّروريّة) المطلقة (سواءٌ) فى الأستعمال (كانت الضَّروريّة) المطلقةُ (صغرى) و الممكنة كبرى، (أو) كانت الضَّروريَّة المطلقة (كبرى) و الممكنةُ صغرى، (أو) انّ الممكنة لاُتستعمل إلاّ (مع كبرى مشروطة عامّة، أو) مشروطة (خاصَّة)، و الممكنة صُغرى (و حاصله) أى الأمر الثَّانى من الأمرين الأوّلين: (انّ الممكنة) عامَّة كانت، أو خاصَّة (إن كانت صغرى، كانت الكبرى ضروريّةً) مطلقةً، (أو مشروطة عامّةً، أو خاصَّة و إن كانت) أى الممكنةُ (كبرى، كانت الصُّغرى ضروريّةً لاُغير)ها، (و دليلُ الشَّرطين) المذكورين: (انَّه) أى الشَّأن و الحال (لو لاُهما) أى الشَّرطان (لزم الأختلاف) فى النّتيجه، (و التفصيل) أى و تفصيل الأختلاف (لاُيناسب هذا المختصر)، فليطلب من أمثال شرح المطالع.

(قوله: لينتج الكلّيّتان) (أى الضُّروب المنتجة فى هذا الشّكل) أى الثَّانى (أيضاً) أى كالشَّكل الأَوّلِ (أربعةٌ حاصلةٌ من ضرب الكبرى الكلية الموجبة فى الصُّغريين السَّالبتين الجزئيّة وَ الكلَّيّة، و ضرب الكبرى الكلية السَّالبة فى الصُّغريين الموجبتين فالضّرب الأوَّل) من الضُّروب الأربعة (هو: المركّب من) قضيّتين (كلِّيّتين) الكبرى سالبة، (و الصُّغرى موجبةٌ) مثالُهُ: (نحو كلّ ج) أى إنسانٍ (ب) أى حيوانٌ (و لاُشى من ألف) أى الحجر بـ(ب) أى حَيوانٍ (و الضَّرب الثَّانى) منها (هو: المركَّب من) قضيَّتين (كلّيّتين) الكبرى موجبة، (و الصّغرى سالبة) مثاله (نحو: لاُ

و الضرب الثاني هو المركب من كليتين، و الصغرى سالبة نحو لا شيء من (ج) (ب) و كل (الف) (ب) و النتيجة فيهما سالبة كلية نحو لا شيء من (ج) (الف) واليهما أشار المصنف بقوله: (لينتج الكليتان سالبة كلية).

و الضرب الثالث هو: المركب من صغرى موجبة جزئية و كبرى سالبة كليّة نحو بعض (ج) (ب) و لا شيء من (الف) (ب).

و الضرب الرابع هو: المركب من صغرى سالبة جزئية و كبرى موجبة كلية نحو بعض (ج) ليس (ب) و كل (الف) (ب) والنتيجة فيهما سالبة جزئية نحو بعض (ج) ليس (الف).

و اليهما أشار المصنف بقوله: (و المختلفتان في الكم أيضاً) أي كما انهما مختلفتان في الكيف بناء على ما سبق في الشرايط سالبة جزئية.

قوله: (بالخلف) يعني: دليل انتاج هذه الضروب لهاتين النتيجتين امور:

الاول: الخلف، و هو: ان يجعل نقيض النتيجة لا يجابه، صغرى و كبرى القياس لكليتها كبرى لينتج من الشكل الاول ما ينافي الصغرى و هذا جار في الضروب الاربعة كلها.

شيء من ج) أي الحجر بـ(ب) أي حَيَوانٍ (وَ كلّ ألف) أي إنسان (ب) أي حَيَوانٌ، (و النَّتيجة) الحاصلة (فيهما) أي في الضَّرب الأوّل و الثَّاني (سالبة كـليَّة) لأنَّها تـتبع أَخسَّ المقدّمتين مثال النَّتيجه (نحو): فـ(لاشيء مِن ج) أي الأنسـان بـ(ألف) أي حجرٍ (و اليهما) أي الى الضَّرب الأوَّل و الثَّاني (أشـار المـصنّف) قـدّس اللهُسـرَّهُ (بقوله: لينتج الكليتان) أي الصغرى الكلية و الكبرى الكليّة، (سالبةً كليةً، و الضَّرب الثَّالث) منها (هو: المركّب من صغرى موجبة جزئيّة و كبرى سالبة كلية) مثاله: (نحو بعض ج) أي الحيوان (ب) أي إنسانٌ (و لاشيء مـن ألف) أي الفـرس بـ(ب) أي إنسانٍ (و الضَّرب الرَّابع) منها (هو: المركّب من صغرى سالبة جزئيّة و كبرى موجبة كلية) مثاله: (نحو بعض ج) أي الحَيَوان (ليس) بـ(ب) أي إنسانٍ (و كلّ الف) أي ناطقٍ (ب) أي إنسانٌ، (و النَّتيجة) الحاصلة (فيهما) أي في الضَّربِ الثَّالثِ و الرابعِ

....

(**سالبةٌ جزئيّةٌ**) إذ هى تابعة لأخسّ المقدّمتين مثال النّتيجة (**نحو: بعض ج ليس**) بـ (**الف**) أى بعض الحيوان ليس بناطق (**و إليهما**) أى والى الضّرب الثّالث و الرّابع (**أشار المصنف**) نوّر آللهُ مرقده (**بقوله: «و المختلفتان فى الكمّ أيضاً» أى كما أنّهما مختلفتان فى الكيف بناءً على ماسبق فى الشّرايط**): من أنّه يشترط فى الشّكل الثّانى بحسب الكيف، إختلاف المقدّمتين، (**سالبةً جزئيّة**) مفعول لقوله: لينتج. (**قوله: بالخلف**) (**يعنى**) أى المصنِّف رحمه آلله: (**دليل إنتاج هذه الضّروب**) أى الضّروب الأربعة للشّكل الثّانى (**لهاتين النّتيجتين**) أى السّالبة الكلّيّة و السّالبة الجزئيّة (**أمور**) ثلاثة: الخلف و عكس الكبرى، و عكس الصّغرى، الأمر (**الأوّل**) من الأمور الثّلاثة: (**الخلف و هو**) أى الخلف فى الشّكل الثّانى: (**أن يجعل نقيض النّتيجة لأيجابه**) أى لأجل أنّه قضيّة موجبة (**صغرى**) الشّكلِ الأوّلِ، لأنّ النّتيجة هٰهُنا سالبةٌ فيجعل نقيضها و هى: القضيّة الموجبة، صغرى لأنه يشترط فى الشّكل الأوّل بحسب الكيف، إيجابُها (**و**) يجعل (**كبرى القياس**) فى الشّكل الثّانى (**لكلّيّتها**) أى لأجل كونها كلّيّةً (**كبرى**) الشّكل الأوّل، لأنّه يشترط فيه بحسب الكمّ كلّيّتها (**لينتج**) أى نقيض النّتيجة (**من الشّكل الأوّل، ما**) الموصول مفعول لينتج (**ينا فى الصُّغرى**) أى صغرى الشّكل الثّانى فيكون ذلك دليلاً على صحّة الأنتاج (**و هذا**) أى دليل الخلف (**جارٍ فى الضّروب الأَربعة كلّها**) مثلاً إذا قلنا: لاشىء من الأنسان بفرس و كلّ فرس صاهل ينتج: لاشىء من الأنسان بصاهل، و الاّلصدق نقيضُها و هو: بعض الأنسان صاهل، لأنّ نقيض السّالبة الكلّيّة هو الموجبة الجزئيّة، و نجعل هذا النّقيض لكونه موجبة، صغرى الشّكل الأوّل، وكبرى الشّكل الثّانى لكونها كلّيةً، كبراه هكذا: بعض الأنسان صاهل وكلّ فرس صاهل ينتج: بعضُ الأنسان فرس و هذه النّتيجة تنافى صغرى الشكل الثّانى و هو: لا شىء من الأنسان بفرس، و منشأ المنافاة هو نقيض النّتيجة، لأنّ الشكل الأوّل بديهىّ الأنتاج، وكبرى الشّكل الثانى مفروضة الصّدق، فيكون نقيض النتيجة باطلاً، فتكون النّتيجة حقّاً، و هو المطلوب.

أَوْ عَكْسِ الْكُبْرىٰ، أو الصُّغْرىٰ، ثُمَّ التَّرْتِيبِ، ثُمَّ عَكْسِ النَّتِيجَةِ.

و الثاني: عكس الكبرى ليرتد الى الشكل الاول لينتج النتيجة المطلوبة و ذلك انما يجرى في الضرب الاول و الثالث لان كبريهما سالبة كلية تنعكس كنفسها، و أما الأخران فكبريهما موجبة كلية لا تنعكس الا الى موجبة جزئية و لا تصلح لكبروية الشكل الاول مع انّ صغريهما أيضاً سالبة لا تصلح صغرى للشكل الاول.

و الثالث: أن ينعكس الصّغرى فيصير شكلا رابعاً، ثم ينعكس الترتيب يعني يجعل عكس الصغرى كبرى و الكبرى صغرى فيصير شكلا أو لا ينتج نتيجة تنعكس الى النتيجة المطلوبة، و ذلك انما يتصور فيما يكون عكس الصغرى كلية ليصلح لكبروية الشكل الاول و هذا انما هو في الضرب الثانى فانّ صغراه سالبة كلية تنعكس كنفسها، و أما الاول و الثالث فصغريهما موجبة لا تنعكس الا جزئية.

(و) الأمر (**الثّانی**) منها: (**عكس الكبرى**) أی إنعكاس كبرى الشّكل الثّانی مستوياً (**ليرتدّ**) أی الشّكل الثّانی (**إلى الشّكل الأوّل**) لأنَّ الحدّ الأوسط فی الشّكل الثّانی محمولٌ فی الصُّغرى و الكبرى، و فی الشّكل الأوّل محمول فی الصّغرى و موضوع فی الكبرى، فأذا إنعكست الكبرى يصير الحدّ الأوسط محمولاً فی الصغرى و موضوعاً فی الكبرى، (**لينتج**) أی الشّكل الأوّل (**النتيجة المطلوبة**) فی الشّكل الثّانی فيعلم بذلك صحّة الأنتاج هيٰهنا، لأنّ الشّكل الأوّل بديهیّ الأنتاج (**و ذلک**) أی الأمر الثّانی، و هو: عكس الكبرى (**إنّما يجرى**) أی لأيجرى إلاّ (**فی الضّرب الأوّل و الثّالث، لأنّ كبريٰهما سالبة كلية تنعكس كنفسها**) أی سالبةً كلّيّةً فتصلح لكبرويّة الشّكل الأوّل و صغريٰهما موجبة فتصلح لصغرويّته، مثلاً إذا قلنا: كلّ إنسان ناطق و لأشیء من الفرس بناطق ينتج: لأشیء من الأنسان بفرس و هذه النّتيجه صادقة بدليل أن لوعكسنا الكبرى و قلنا: كلّ إنسان ناطق و لأشیء من الأنسان بفرس و هو الشّكل الأوّل، حصلت النّتيجة المطلوبة و هی: لا شیء من الأنسان بفرس (**و امّا**) الضّربان (**الأخران**) أی الثّانی و الرّابع (**فكبريٰهما موجبة كلية، لاتنعكس**) مستوياً

....

(إلاّ إلى موجبة جزئيّة، و لاٰ تصلح لكبرويّة الشّكل الأوّل) لأنّه كمامرَّ يشترط فيه كلّيّتها **(مع انّ صغريٰهما أيضاً سالبةٌ، لاٰ تصلح صغرى لِلشّكل الأوّل)** لأشتراط إيجابها، فلا يرتدّ ان الى الشّكل الأوّل (و) الأمر **(الثّالث)** منها: **(أن ينعكس الصُّغرى)** أي ينعكس مستوياً، **(فيصير)** أى الشّكل الثّانى **(شكلاً رابعاً)** أى يرتدّ إليه، لأنّ الحدَّ الأوسط هيهنا محمولٌ فى الصُّغرى و الكبرى، فبأنعكاس الصُّغرى يصير موضوعاً فى الصُّغرى و محمولاً فى الكبرى **(ثمَّ)** أى بعد صيرورته شكلاً رابعاً **(ينعكس التّرتيب)** التَّرتيب: وضع كلّ شىء فى مرتبته **(يعنى)** منه: **(يجعل عكس الصُّغرى كبرى و)** عين **(الكبرى صغرى، فيصير)** أى الشّكل الرّابع **(شكلاً أوّلاً)** إذ يصير الحدُّ الأوسط محمولاً فى الصغرى و موضوعاً فى الكبرى **(ينتج)** أى الشّكل الأوّل **(نتيجة تنعكس)** أى هذه النّتيجة **(إلى النّتيجة المطلوبة)** فى الشّكل الثّانى **(و ذلک)** أى الأمر الثّالث، و هو: عكس الصُّغرى **(إنّما يتصوّر)** أى لاٰيتصوّر الاّ **(فيما يكون عكس الصُّغرى)** أى صغرى الشّكل الثّانى **(كلّيّةً ليصلح)** أى عكس الصُّغرى **(لكبروية الشّكل الأوّل)** و عكس الكبرى موجبةً ليصلح لصغرويّته **(و هذا)** أى كون عكس الصُّغرى كليةً و عكس الكبرى موجبةً**(إنّما هو)** أى ليس هو الاّ **(فى الضَّرب الثّانى فأن صغراه سالبةٌ كلية تنعكس كنفسها)** أى سالبةٌ كليةً، فتصير كبرى الشكل الأول و كبراه موجبةٌ كلية تنعكس موجبة جزئيةً فتصير صغراه مثلاً إذا قلنا: لاٰ شىء من الأنسان بفرس و كلّ صاهلٍ فرسٌ ينتج: لاٰشىء من الأنسان بفرس و هذه نتيجة صادقة بدليل عكس الصُّغرى هكذا: لاٰشىء من الفرس بأنسانٍ و كلّ صاهل فرسٌ فيتحقّق الشّكل الرّابع، و ينعكس التَّرتيب هكذا: كلُّ صَاهلٍ فَرَسٌ و لاٰشىء من الفرس بأنسان، فيتحقّق الشّكل الأوّل و ينتج: لاٰشىء من الفرس بأنسان، ثمَّ تنعكس النّتيجة هكذا: لاٰ شىء من الأنسان بفرس، و هذا هو المطلوب. **(و امّا)** الضَّرب **(الأوّل و الثّالث فصغريٰهما موجبة لاٰ تنعكس إلاّ جزئيّةً)** ففى الأوّل موجبةٌ كلية و فى الثّانى موجبة جزئيّة، و الجزئيّةُ لاٰ تصلح لكبرويّة الشّكل الأوّل لمامرَّ.

وَ فِى الثَّالِثِ إِيجابُ الصُّغْرىٰ، وَ فِعْلِيَّتُها مَعَ كُلِّيَّةِ إِحْدَيٰهُما،

و أما الرابع فصغراه سالبة جزئية لا تنعكس أصلا، و لو فرض انعكاسها لا يكون الا جزئية فتدبر.

قوله: (ايجاب الصغرى و فعليتها) لان الحكم في كبراه سواء كان ايجاباً أو سلباً على ما هو أوسط بالفعل كما مر فلو لم يتحد الاصغر مع الاوسط بالفعل بأن لا يتَّحدا أصلا و يكون الصغرى سالبة أو يتحدا لكن لا بالفعل و يكون الصغرى موجبة ممكنة لم يتعد الحكم من الاوسط بالفعل الى الاصغر.

قوله: (مع كلية احديهما) لانه لو كانت المقدمتان جزئيتين لجاز أن يكون البعض من الاوسط المحكوم عليه بالاصغر غير البعض المحكوم عليه بالاكبر فلايلزم تعدية الحكم من الاكبر الى الاصغر مثلا يصدق بعض الحيوان انسان و بعض الحيوان فرس و لا يصدق بعض الانسان فرس.

(و امّا) الضّرب (الرّابع فصُغراه سالبةٌ جزئيّة، لاتنعكس أصلاً) حتّى يرتدَّ الشّكلُ الثّانى إلى الرّابع و هو: إلى الأوّل (و لو فرض إنعكاسها) أى السّالبة الجزئيّة، إشارةٌ إلى ما تقدّم فى آخر مبحث عكس النّقيض (لا يكون) أى الأنعكاس (إلاّجزئيّة) فلا تصلح لكبرويّة الشكل الأوّل (فتدبّر) إشارة إلى دقّة المطلب. (قوله: إِيجابُ الصُّغرى، و فعليّتُها) أى يشترط فى الشّكل الثّالث بحسب الكيف، إيجاب صغراه و بحسب الجهة، فعليّتها [1] (لأنّ الحكم فى كبراه سَواءٌ كان إيجاباً، أو سلباً على ما هو أوسط بالفعل) أى على ذات ثبت لها وصف الأوسط بالفعل (كمامَرَّ) فى بيان شرايط الشكل الأوّل و إذا كان الأمر كذلك، (فلو لم يتحد الأصغر مع الأوسط بالفعل) و ذلك يحتمل وجهين: ذكر الأوّل بقوله: (بأن لا يتّحدا) أى الأصغر و الأوسط (أصلاً) أى لابالفعل و لا بالأمكان و فسّره بالعطف بقوله: (و يكون الصُّغرى سالبة) فأنّه لا إتّحاد بينهما أصلاً، و ذكر الثّانى بقوله: (أو يتّحدا) أى الأصغر و

١ـ بأن يصدق وصف محمولها على ذات موضوعها بالفعل. «الشّارح»

....

الأوسط، **(لكن لا بالفعل)** و فسّره بالعطف بقوله: **(و يكون الصُّغرى موجبة ممكنة)** أى بأن ثبت الأوسط للأصغر بالأمكان ففى الأوّل ينتفى الشّرطان أعنى: إِيجابَ الصّغرى و فعليّتها، و فى الثّانى الفعليّةُ فقطُ، **(لم يتعدّ)** جواب لو **(الحكم)** فى الكبرى **(من)** الحدّ **(الأوسط)** الثّابت لذات الموضوع **(بالفعل إلى)** الحدّ **(الأصغر)** نحو: كلّ إنسان حَيَوانٌ و كلُّ إنسانٍ ناطقٌ، ينتج: بعضُ الحيوان ناطِقٌ فأنّه حكم فى الكبرى بالنّاطقيّة لكلّ من ثَبَتَتْ له الأنسانيَّةُ بالفعل، وَ النتيجة صادقةٌ فلو كانت الصُّغرى سالبةً بأن سلبت الحيوانيَّة عن الأنسان، أو أثبتنا هاله لكن بالأمكان، لم تحصل النَّتيجةُ لأنّ معنى الكبرى هو: اَنَّ كلّ ذات ثبتت له الأنسانيَّةُ بالفعل، فهو ناطق و معنى الصُّغرى هو : انّ الأنسان يمكن أن يكون حيواناً، و ظاهِرٌانّ الأنسان لايقدر على إثبات النّطق الثَّابت له لِلْحَيَوانِ الَّذى يُمكن حمله عليه. **(قوله: مع كلية إِحداهما)** أى إحدى المقدّمتين **(لأنَّـه)** أى الشّأنَ و الحال **(لو كانت المقدّمتان جزئيَّتين، لجاز أن يكونَ البعض من الأوسط المحكومِ عليه)** صفة للأوسط **(بالأصغر)** أى من الأوسط الموضوع للأصغر المحمول عليه **(غيرَ البعض)** من الأوسط خبر يكون **(المحكومِ عليه بالأكبر)** أى غير البعض من الأوسط الموضوع للأكبر المحمول عليه و إِذا جاز ذلك، **(فلايلزم تعديةُ الحكم)** فى الكبرى **(من)** الحدّ **(الأكبر الى)** الحدّ **(الأصغر)**، أمثّل لک **(مثلاً)** لتعرف ما ذكرنا و أقولُ: **(يصدق)** قولنا: **(بعضُ الحَيَوان إنسانٌ)** هذه صغرى موجبةٌ جزئيّةٌ **(و بعضُ الحيوان فَرَسٌ)** و هذه كبرى موجبة جزئيّة **(و لا يصدق)** فى النّتيجة قولنا: **(بعضُ الأنسان فَرَسٌ)** لأنَّ البعضَ من الحيوان المحكوم عليه بالأنسان غير البعض منه المحكوم عليه بالفرس.

لِيُنْتِجَ الْمُوجِبَتَانِ مَعَ الْمُوجِبَةِ الْكُلِّيَّةِ، أَوْ بِالْعَكْسِ، مُوجِبَةً جُزْئِيَّةً، وَ مَعَ السَّالِبَةِ الْكُلِّيَّةِ، أَوِ الْكُلِّيَّةُ مَعَ الْجُزْئِيَّةِ، سَالِبَةً جُزْئِيَّةً،

قوله: (لينتج الموجبتان) الضروب المنتجة في هذا الشكل بحسب الشرايط المذكورة ستة حاصلة من ضم الصغرى الموجبة الكلية الى الكبريات الاربع و ضم الصغرى الموجبة الجزئية الى الكبريين الكليتين الموجبة و السالبة.

و هذه الضروب كلها مشتركة في انها لا تنتج الا جزئية لكن ثلاثة منها تنتج الايجاب و ثلاثة منها تنتج السلب اما المنتجة للايجاب:

فأولها: المركب من موجبتين كليتين نحو: كل (ج) (ب) و كل (ج) (الف) فبعض (ب) (الف).

و ثانيها: المركب من موجبة جزئية صغرى و موجبة كلية كبرى و الى هذين أشار المصنف بقوله: (لينتج الموجبتان) أى الصغرى مع الموجبة الكلية أي الكبرى.

و الثالث: عكس الثاني أعني: المركب من موجبة كلية صغرى وَ موجبة جزئية كبرى، و اليه أشار بقوله: (أو بالعكس) فليس المراد بالعكس عكس الضربين المذكورين اذ ليس عكس الاول الا الاول فتأمل.

و أما المنتجة للسلب:

(قوله: لينتج الموجبتان) (**الضُّروب المنتجة فى هذا الشَّكل**) أى الثَّالث (**بحسب الشَّرائط المذكورة**) أعنى: إِيجابَ الصُّغرى و فعليَّتها مع كلية إِحدى المقدَّمتين (**ستّةٌ حاصلةٌ من ضمّ الصُّغرى الموجبة الكلّيّة إِلى الكبريات الأَربع**) و هى: الكبرى الموجبة الكلية و الجزئية و الكبرى السَّالبة الكلية و الجزئيّة، (**و ضمّ الصُّغرى الموجبة الجزئيّة إِلى الكبريين الكلّيّتين، الموجبة و السَّالبة**) هكذا: الصُّغرى الموجبة الجزئيَّه مع الكبرى الموجبة الكلية، و الصُّغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السَّالبة الكلية هذا فى الشّق الثَّانى، و امّا فى الأوَّل فالصُّغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الكلّيَّة، و الصُّغرى الموجبة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئيّة، و

.... مَتن

الصُّغرى الموجبة الكليَّة مع الكبرى السّالبة الكلية، و الصُّغرى الموجبة الكليَّة مع الكبرى السَّالبة الجزئيَّة (**و هذه الضروب**) السّتّة (**كلّها مشتركةٌ في أنَّها لا تنتج إلاّ جزئيّةً لكن ثلاثة منها تنتج الأيجاب**) أى الموجبة الجزئيّة (**و ثلاثة منها تنتج السَّلب**) أى السَّالبة الجزئيّة (**امّا**) الضّروب (**المنتجة للأيجاب**) الجزئيٌ (**فأولها:**) الضَّرب (**المركّب من موجبتين كلّيّتين**) مثاله (**نحو: كلّ ج**) أى إنسانٍ (**ب**) أى حيوانٌ (**و كلّ ج**) أى إنسان (**ألف**) أى ناطقٌ (**فبعض ب**) أى الحيوان (**ألف**) أى ناطقٌ. (**و ثانيها**) أى الضّروبِ: الضَّربُ (**المركّب من موجبة جزئيّة صغرى و موجبة كلية كبرى**) مثاله: نحو بعض الحيوان أبيض وكلّ حيوان جسمٌ فبعض الأبيض جسمٌ (**و الى هذين**) الضَّربين (**أشار المصنّف**) عطّر الله مرقَدَه (**بقوله: لينتج الموجبتان أى الصّغرى**) الموجبة الكلية و الجزئية (**مع الموجبة الكلية أى الكبرى**) موجبةً جزئيّةً. (و) الضّرب (**الثالث**) منها: (**عكس**) الضَّرب (**الثَّانى، أعنى**) من العكس: (**المركّب من موجبة كلية صغرى و موجبة جزئيّة كبرى**) نحو: كلّ إنسان حَيَوانٌ و بعض الأنسان أسود فبعض الحيوان أسود (**و اليه**) أى إلى الضَّربِ الثَّالثِ، (**أشار**) أى المصنّف قدّس سرُّهُ (**بقوله: أو بالعكس**) و اذا كانتِ الأشارة إلى الضَّرب الثَّالث (**فليس المراد**) أى مراد المصنّف (**بالعكس عكس الضَّربين المذكورين**) أى الأوّل و الثَّانى كما يتوهَّم، بل المراد: عكس الثَّانى فقطّ، (**إذ ليس عكس**) الضَّرب (**الأوّل**) أعنى: المركّب من موجبتين كليتين (**الاّ**) الضَّربَ (**الأوّلَ**) أى الموجبتين الكلّيّتين (**فتأمّل**) لعلّه إشارةٌ إلى انَّ المراد بالعكس هيهنا: اللغوىّ لا المنطقىّ. (**و امّا**) الضروب (**المنتجة للسّلب**) الجزئىّ:

بِالْخُلْفِ، أَوْ عَكْسِ الصُّغْرىٰ، أَوِ الْكُبْرىٰ، ثُمَّ التَّرْتِيبِ، ثُمَّ عَكْسِ النَّتِيجَةِ.

فأولها: المركب من موجبة كلية صغرى و سالبة كلية كبرى.

و الثاني: من موجبة جزئية صغرى و سالبة كلية كبرى و اليهما اشار بقوله: (و مع السالبة الكلية الى آخره).

و الثالث: من موجبة كلية صغرى و سالبة جزئية كبرى، كما قال المصنف او الكلية مع الجزئية اى الموجبة الكلية مع السالبة الجزئية.

قوله: (بالخلف) يعني: بيان انتاج هذه الضروب لهذه النتائج: اما بالخلف و هو: هيهنا ان يؤخذ نقيض النتيجة و يجعل لكليته كبرى و صغرى القياس لايجابها صغرى لينتج من الشكل الاول ما ينافي الكبرى و هذا يجري في هذه الضروب كلها.

(**فأوّلُها:**) الضَّربُ (**المركَّب من موجبة كليّة صغرى و سالبة كلية كبرى**) نحو: كلُّ كاتبٍ جسمٌ و لا شيء من الكاتب بشجر فبعضُ الجسم ليس بشجر (و) الضَّرب (**الثَّانى**): الضَّرب المركَّب (**من موجبة جزئيّة صغرى و سالبة كلية كبرى**) نحو: بعض الأبيض حَيَوانٌ و لاشيء من الأبيض بأسود فبعض الحيوان ليس بأسود (**و إليهما**) أى إلى الضَّربِ الأوّلِ و الثّانى (**أشار**) أى المصنّف طاب ثراه (**بقوله: و مع السَّالبة الكلية إلخ**) أى لينتج الموجبتان أى الصُّغرى الموجبة الكلية و الجزئية مَعَ السَّالبة الكلية أى الكبرى سالبةً جزئيّةً (و) الضَّرب (**الثَّالثُ:**) الضَّرب المركَّب (**من موجبة كلية صغرى و سالبة جزئيّة كبرى**) نحو: كلّ إنسانٍ حيوانٌ و بعض الأنسان ليس بكاتب (**كما قال المصنّف**) قدّس سرُّهُ: (**أو الكلية مع الجزئيّة أى الموجبة الكلية مع السّالبة الجزئيّة**). (**قوله: بالخلف**) (**يعنى**) أى المصنّف رحمه آلله: (**بيان إنتاج هذه الضّروب**) أى الضُّروب السّتة (**لهذه النَّتايج إمّا بالخلف و هو**) أى الخلف: (**هيهنا**) إشارةٌ إلى انّ الخلف فى الشّكل الثّالث غيرما تقدّم فى الثّانى، (**أن يؤخذ نقيض النَّتيجة و يجعل لكليته**) أى لكونه قضيّةً كليّةً، إذ النَّتيجةُ قضيَّةٌ جزئيّةٌ (**كبرى**) الشّكل الأوّل، (**و صغرى القياس**) أى قياس الشّكل الثالث (**لأيجابها**) أى

و اما بعكس الصغرى ليرجع الى الشكل الاول و ذلك حيث تكون الكبرى كلية كما في الاول و الثاني و الرابع و الخامس.
و اما بعكس الكبرى ليصير شكلا رابعاً ثُمَّ عكس الترتيب ليرتد شكلا اولا و

لأجل أنّها قضيّة موجبة، **(صغرى)** الشّكل الأوّل **(لينتج)** أى نقيض النتيجة **(من الشّكل الأوّل ما)** مفعول لينتج **(ينافى الكبرى)** أى كبرى قياس الشكل الثالث و هذه المنافاة ناشئةٌ عن نقيض النّتيجة، لأنّ الشكل الأوّل بديهيُّ الأنتاج و صغرى القياسِ مفروضةُ الصّدق، فيكون نقيض النتيجة باطلاً فتكون النّتيجةُ حقّاً و هو المطلوب **(و هذا)** أى دليل الخلف **(يجرى فى هذه الضّروب)** أى الضُّروب الستة **(كلّها)** تأكيدٌ للضُّروب، مثلاً نقول: كلّ إنسان حَيَوانٌ و لاْ شىء مِنَ الأنسان بِفَرسٍ فبعضُ الحيوان ليس بفرس، و هذه نتيجةٌ صادقةٌ و الآصَدقَ نقيضُها و هو الموجبة الكلية أعنى: كلّ حيوان فرس، فنأخذ هذا و نجعله كبرى لِلشّكل الأول، و نجعل صغرى الشكل الثالث، صُغراهُ هكذا: كلّ إنسان حيوانٌ و كلّ حيوان فرسٌ فكلّ إنسان فرسٌ، و هذا ينافى الكبرى أعنى: لاْ شىء من الأنسان بفرس، و منشأ هذه المنافاة هو نقيض النّتيجة، لأنَّ الصُّغرى مفروضة الصّدق، و الهيئة منتجة، فيكون نقيض النّتيجة باطلاً، فتكون النّتيجةُ حقاً، و هو المطلوبُ .

(و إمّا بعكس الصُّغرى) أى بأنعكاس صغرى الشّكل الثّالث مستوياً، **(ليرجع)** أى الشّكل الثّالث **(إلى الشّكل الأَوّل)** لأنَّ الأوسط ثمّة محمولٌ فى الصُّغرى و موضوع فى الكبرى، فأذاإنعكست صغرى الشكل الثّالث، صار الأوسط كذلك، فينتج النّتيجةَ المطلوبة **(و ذلک)** أى عكس الصُّغرى ثابتٌ **(حيث)** أى فى ضروبٍ **(تكون الكبرى)** فيها **(كلّيةً)** لتصلح لكبرويّة الشّكل الأوّل **(كما فى)** الضّرب **(الأوّل و الثّانى و الرّابع و الخامس.)** مثلاً نقول فى الضَّرب الثّانى: بعض الحيوان أبيض و كلّ حيوان جسمٌ فبعض الأبيض جسمٌ و هذه نتيجة صادقة بدليل، عكس الصُّغرى و ردّ الثّالث إلى الأوّل هكذا: بعض الأبيض حَيَوانٌ و كلّ حيوانٍ جسمٌ فبعض الأبيض جسمٌ و هكذا البواقى **(و إمّا بعكس الكبرى)** أى بأنعكاسها مستوياً **(ليصير)** أى الشّكل

وَ فِي الرَّابِعِ إِيجابُهُمٰا مَعَ كُلِّيَّةِ الصُغْرىٰ، أَوْ إِخْتِلافُهُمٰا فِي الْكَيْفِ مَعَ كُلِّيَّةِ إِحْدٰيهُمٰا،

ينتج نتيجة ثم يعكس هذه النتيجة فانه المطلوب و ذلک حيث يکون الکبری موجبة ليصلح عكسها صغرى للشكل الاول و يكون الصغرى، كلية ليصلح كبرى له كما في الضرب الاول و الثالث لا غير.

قوله: (و في الرابع) اي شرط انتاج الشكل الرابع بحسب الكم و الكيف احد

الثَّالث (**شكلاً رابعاً**) قال بعض الأعلام: إذ لأفرق بينهما إلاّ فى الكبرى فأنَّ الأوسط موضوعٌ فى كبرى الشّكل الرَّابع فأذا عكست هى يكون هو الشّكلَ الرَّابعَ بعينه إهـ (**ثمّ عكس التَّرتيب**) أى بجعل عكس الكبرى صغرى، و عين الصُّغرى كبرى (**ليرتدّ**) أى الشّكل الرَّابع شكلاً (**أوّلاً**) لأن الأوسط فى الشكل الأول كمامرَّ غير مرَّة، محمول فى الصغرى و موضوعٌ فى الكبرى، و فى الشّكل الرَّابع بالعكس، فأذا إنعكس التَّرتيب صار كذلک (**و ينتج**) أى الشّكل الأوّل (**نتيجة، ثمّ يعكس هذه النَّتيجةُ**) إلى النَّتيجة المطلوبة (**فأنّه**) أى عكسَ النّتيجة (**المطلوب**) لأغير (**و ذلک**) أى عكس الكبرى ثابتٌ (**حيثُ**) أى فى ضروبٍ (**يكون الكبرى**) فيها (**موجبةً ليصلح عكسها صغرى للشّكل الأوّل**) لأنّ عكس الموجبة هو: الموجبة (**و يكون الصُّغرى كلية ليصلح**) أى عين الصُّغرى (**كبرى له**) أى للشّكل الأوّل (**كما فى الضَّرب الأوّل و الثَّالث لأغير**)هما، مثلاً نقول فى الضَّرب الثَّالث: كلّ إنسان حيوانٌ و بعضُ الأنسان أسودُ فبعضُ الحيوان أسود و هذه نتيجةٌ صادقة بدليل عكس الكبرى هكذا: كلّ إنسان حيوانٌ و بعضُ الأَسود إنسان فيتحقّق الشكل الرَّابع ثم يجعل عكس الكبرى صغرى للشّكل الأوّل، و عين الصُّغرى كبراه هكذا: بعض الأسود إنسان و كلّ إنسان حيوان ينتج: بعضُ الأسود حيوان، ثمّ تنعكس هذه النَّتيجة هكذا: بعض الحيوان أسود، و هو المطلوب من الشكل الثَّالث. (**قوله: و فى الرَّابع**) (**أى شرط إنتاج الشّكل الرَّابع بحسب الكمّ**) أى الكلّيّة و الجزئيّة (**و الكيف**) أى الأيجاب و السّلب (**أحد الأمرين**) على سبيل منع الخلوّ فلامانع من إجتماعهما: (**إمّا إيجابُ**

الامرين: اما ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى، و اما اختلاف المقدمتين في الكيف مع كلية احديهما و ذلک لانه لو لا احدهما لزم اما كون المقدمتين سالبتين، او موجبتين مع كون الصغرى جزئية او جزئيتين مختلفتين في الكيف و على التّقادير الثّلاثة يحصل الاختلاف و هو دليل العقم.

اما على الاول فلان الحق في قولنا: لا شيء من الحجر بانسان و لا شيء من الناطق بحجر هو الايجاب و لو قلنا: لا شيء من الفرس بحجر كان الحق السلب.

و اما على الثاني فلانا اذا قلنا: بعض الحيوان انسان و كل ناطق حيوان الحق الايجاب، و لو قلنا: و كل فرس حيوان كان الحق السلب و امّا على الثّالث فلأنّ الحقّ في قولنا: بعض الحيوان إنسان و بعض الجسم ليس بحيوان هو الأيجاب، و لو قلنا: بعض الحجر ليس بحيوان كان الحقّ السَّلْب.

المقدّمتين) أي كون الصُّغرى و الكبرى موجبتين **(مع كلية الصغرى)** هذا هو الأوّل، **(و إمّا إختلافُ المقدّمتين فى الكيف)** بأن تكون إحداهما موجبةً و الأخرى سالبةً **(مع كلية إحديٰهما)** بأن تكون إحداهما كليةً و الأخرى جزئيّة و هذا هو الثّانى **(و ذلک)** الأشتراطُ ثابتٌ **(لأنّه)** أى الشّأنَ و الحالَ **(لولاٰ أحد هما)** أى الأَمرين **(لزم إمّا كون المقدّمتين سالبتين)** ناظرٌ الى قوله: إيجاب المقدمتين، **(أو موجبتين مع كون الصُّغرى جزئيّة)** أى موجبةً جزئيّةً سواءٌ كانت الكبرى أيضاً جزئيّةً أوكلية، و هذا قيدٌ لقوله: أو موجبتين فقطّ، قاله بعض الأعلام، و ناظرٌ إلى قوله: مع كلية الصُّغرى فالمجموع ناظرٌ إلى الأوّل، **(أو جزئيّتين مختلفتين فى الكيف)** بأن تكون إحداهما موجبةً جزئيّةً و الأخرى سالبةً جزئيّةً و هذا ناظرٌ الى الثّانى **(و على التّقادير الثّلاثة)** أعنى: كون المقدّمتين سالبتين، أو موجبتين و الكبرى موجبة جزئيّة، أو احداهما موجبة جزئيّة و الأخرى سالبة جزئيّة **(يَحْصُلُ الأختِلاٰفُ)** فى النّتيجةِ **(و هو)** أى الأختلاف **(دليل العقم)** قال فى القاموس: العقم بالضّمّ: هزمة، و هى: حفرة تحدث فى الرَّحِمِ فلا تقبل الولد إهـ و المراد: عدم الأنتاج **(أَمّا)** حصول الأختلاف **(علٰى)** التّقدير **(الأوّل)** أعنى كون المقدّمتين سالبتين **(فلأنّ الحقّ)** فى النَّتيجة **(فى قولنا: لاٰ شىء من الحجر بأنسان)** هذه صغرى سالبة كلية **(و لاٰ شىء من النّاطق بحجر)** و

ثم ان المصنف لم يتعرّض لبيان شرايط الشكل الرابع بحسب الجهة لقلة الاعتداد بهذا الشكل لكمال بعده عن الطبع و لم يتعرّض ايضاً لنتايج الاختلاطات الحاصلة من الموجهات في شيء من الأشكال الاربعة لطول الكلام فيها فتفصيلها مذكور في المطولات.

هذه كبرى سالبة كليةٌ (**هو الأيجابُ**) الكلّيُّ لاُغير أى فكّل إنسان ناطقٌ لعدم صحّة قولنا: لاُ شيء من الأنسان بناطق (**و لو**) بدّلنا الكبرى و (**قلنا:**) و (**لاُشيء من الفرس بحجر كان الحقُّ**) فيها هو (**السَّلب**) الكلّى أى فلا شئ من الأنسان بفرس (**و امّا**) حصوله (**على**) التّقدير (**الثّانى**) أعنى: كون المقدمتين موجبتين مع كون الصّغرى جزئيّةً (**فلأنّا إذا قلنا: بعض الحيوان إنسانٌ و كلّ ناطق حيوانٌ، كان الحقّ**) فى النتيجة هو (**الأيجاب**) الجزئى لاُغير، أى فبعضُ الأنسان ناطقٌ، (**و لو**) بدّلنا الكبرى و (**قلنا:و كلّ فرس حيوانٌ كان الحقّ**) فيها هو (**السّلب**) الجزئى لاُغير، أى فبعضُ الأنسان ليس بفرس (**و امّا**) حصوله (**على**) التّقدير (**الثّالث**) أعنى كون إحدى المقدمتين موجبةً جزئيّةً و الأخرى سالبةً جزئيّة (**فلأنّ الحقّ**) فى النّتيجة (**فى قولنا: بعضُ الحيوان إنسانٌ و بعض الجسم ليس بحيوان هو الأيجابُ**) الجزئىّ لاغير، أى فبعض الأنسان جسمٌ، (**و لو**) بدّلنا الكبرى و (**قلنا:**) و (**بعضُ الحجر ليس بحيوان كان الحقّ**) فيها هو (**السّلب**) الجزئى لاُغير، أى فبعضُ الأنسان ليس بحجر. (**ثمّ**) إعلم: (**انّ المصنِّفَ**) نوّر آلله روحه (**لم يتعرّض لبيان شرايط الشّكل الرّابع بحسب الجهة، لقلّة الأعتداد**) أى إعتداد أهل الأِستدلاُل (**بهذا الشّكل، لكمال بعده عن الطّبع**)، لأَنّه ضدّ الشكل الأوّل و إنتاجه بعيد عن الذّهن جدّاً، فمنهم من لم يذكره أصلاً و منهم من ذكره و لم يعتدَّبه و منهم من ذكره و آعتدّبه، منهم المصنّف قدّس سرّه، و لاُنتعرَّض لها أيضاً إقتداءً به و من أراد الخوض فى ذلك فعليه بمراجعة الكتب المطوّلة (**و لم يتعرَّض أيضاً لنتايج الأختلاطات الحاصلة من الموجّهات فى شيء من الأشكال الأربعة**) بأن يبيّن مثلاً انّ النّتيجة الّتى حصلت من الضّروريّة مع الممكنة ضروريّةٌ، أو ممكنةٌ (**لطول الكلام فيها، فتفصيلها مذكور فى**

لِيُنْتِجَ الْمُوجِبَةُ الْكُلِّيَّةُ مَعَ الْأَرْبَعِ، وَ الْجُزْئِيَّةُ مَعَ السَّالِبَةِ الكُلِّيَّةِ، وَ السَّالِبَتانِ مَعَ الْمُوجِبَةِ الْكُلِّيَّةِ، وَ كُلِّيَّتُها مَعَ الْمُوجِبَةِ الْجُزْئِيَّةِ، جُزْئِيَّةً مُوجِبَةً إِنْ لَمْ يَكُنْ سَلْبٌ، وَ إِلَّا فَسالِبَةً،

قوله: (لينتج الموجبة) الضروب المنتجة في هذا الشكل بحسب احد الشرطين السابقين ثمانية حاصلة من ضم الصغرى الموجبة الكلية مع الكبريات الاربع، و الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبرى السالبة الكلية و ضم الصغريين السالبتين الكلية و الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية و ضم كليتها اى الصغرى السالبة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئية فالا و لان من هذه الضروب و هما المؤلف من موجبتين كليتين و المؤلف من موجبة كلية صغرى و موجبة جزئيّة كبرى ينتجان موجبة جزئية و البواقى المشتملة على السلب: تنتج سالبة جزئية في جميعها الا في ضرب واحد و هو: المركب من صغرى سالبة كلية و كبرى موجبة كلية فانه ينتج سالبة كلية.

المطوّلات) كشرح المطالع و الأشارات و غيرهما. (قوله: لينتج) **(الضّروب المنتجَة فى هذا الشّكل)** أى الرّابع **(بحسب أحد الشّرطين السّابقين ثمانية: حاصلة من ضمّ الصُّغرى الموجبة الكلية مع الكبريات الأَربع)** أى الكبرى الموجبة الكلّيّة و الجزئيّة و الكبرى السّالبة الكلية و الجزئيّة، **(و الصُّغرى الموجبة الجزئيّة مع الكبرى السّالبة الكلية، و ضمّ الصُّغريين السّالبتين: الكلية و الجزئيّة، مع الكبرى الموجبة الكلية، و ضمّ كلّيتها، أى الصُّغرى السّالبة الكلية مع الكبرى الموجبة الجزئيّة، فـ)** الضّربان **(الأوّلان)** أى الأوّل و الثّانى **(من هذه الضّروب)** أى الضّروب الثّمانية **(و هما: المؤلّف من موجبتين كليتين)** نحو: كلُّ إنسان حَيَوانٌ و كلّ ناطق إنسانٌ، **(و المؤلّف من موجبة كلية صغرى و موجبة جزئيّة كبرى)** نحو: كلّ فرس صَاهِلٌ و بعض الحيوان فرسٌ، **(ينتجان موجبةً جزئيّةً)** و هى فى الأول: بعض الحَيَوان ناطقٌ، و فى الثّانى: بعضُ الصّاهل فَرَسٌ **(والبواقى المشتملة على السَّلب)** و هى ستّةٌ **(تنتج سالبةً جزئيّةً فى جميعها إلاّ فى ضرب واحد، و هو: المركّب من صغرى سالبة كلية و**

و في عبارة المصنف تسامح حيث توهم انّ ما سوى الاولين من هذه الضروب ينتج السلب الجزئي و ليس كذلک كما عرفت و لو قدم لفظ موجبة على جزئية لكان أولى.

و التفصيل هيهنا: ان ضروب هذا الشكل ثمانية:

الاول: من موجبتين كليتين.

الثاني: من موجبة كلية صغرى و موجبة جزئية كبرى ينتجان موجبة جزئية.

الثالث: من صغرى سالبة كلية و كبرى موجبة كلية ينتج سالبة كلية.

الرابع: عكس ذلک.

الخامس: من صغرى موجبة جزئية و كبرى سالبة كلية.

السادس: من سالبة جزئية صغرى و موجبة كلية كبرى.

السابع: من موجبة كلية صغرى و سالبة جزئية كبرى.

كبرى موجبة كلية، فأنّه) أى ذلک الضَّرب (ينتج سالبةً كلية) نحو: لا شيء من الأنسان بشجر و كلّ ناطق إنسان فلاشيء من الشَّجر بناطق. (و فى عبارة المصنّف) قدّس سرُّهُ، المبيّنة لنتايج ضروب الشّكل الرَّابع (تسامح، حيث توهّم انّ ما) أى الضّروب الّتى هى (سوى) الضَّربين (الأوّلين من هذه الضّروب ينتج السَّلبَ الجزئيَّ، و ليس كذلک كما عرفت) من بياننا انفاً، و ذلک التّوهّم لأنَّ الظاهر انّ قوله: إن لم يكن سلبٌ قيد للموجبة، فيكون المعنى: النَّتيجةُ الجزئيّة موجبة إن لم يكن فى إحدى المقدمتين سلب كما فى الضَّربين الأولين، و الاّ بأن كان فى إحْدَيْهِمَا سلبٌ فسالبة قاله بعض الأعلام. (و لو قدّم) أى المصنِّف قدّس سرُّهُ (لفظ موجبة على) لفظ (جزئيّة) بأن يقول: موجبة جزئيّة، إن لم يكن سلبٌ (لكان أولى) من تأخيره عنه، إذا لمعنى: النّتيجة موجبة جزئيّة إن لم يكن سلبٌ و الاّبأن كان سلب فسالبة، سواءٌ كانت كلّيةً كما فى الضَّرب الثالث، أو جزئيةً كما فى الخمسة الباقية (و التَّفصيل) أى و تفصيل الكلام (هيهنا) أى فى الشّكل الّرابع: (انّ ضروب هذا الشّكل ثمانية:)

بِالْخُلْفِ، أَوْ بِعَكْسِ التَّرْتِيبِ، ثُـمَّ عَكْسِ النَّـتِيجَةِ، أَوْ بِـعَكْسِ الْمُقَدِّمَتَيْنِ، أَوْ بالرَّدِّ إِلَىٰ الثانِي بِـعَكْسِ الصُّـغْرىٰ، أَوِ الثَّـالِثِ بِعَكْسِ الْكُبْرىٰ.

الثامن: من سالبة كلية صغرى و موجبة جزئية كبرى.

و هذه الضروب الخمسة الباقية تنتج سالبة جزئية فاحفظ هذا التفصيل فـانه نافع فيما سيجيء.

قوله: (بالخلف) و هو في هذا الشكل: أن يؤخذ نقيض النـتيجة، و يـضم الى احـدى

الضَّرب **(الأوّلُ)** و هو المركّب **(من موجبتين كليتين)** نحو: كلّ إنسان حيوان و كلّ ناطق إنسانٌ فبعض الحيوان ناطق، و الضّرب **(الثّانى)** و هو المركّب **(من موجبة كلية صغرى و موجبة جزئيّة كبرى)** نحو: كلّ إنسان حيوانٌ و بعضُ الأبيض إنسانٌ فبعضُ الحيوان أبيض، **(ينتجان موجبةً جزئيّةً)** قد ذكرناها، و الضَّرب **(الثَّالث)** وَ هُوَ المركّب **(من صغرى سالبة كلية و كبرى موجبة كلية، ينتج سالبة كليّة)** نحو: لا شىء من الأنسان بشجر وكلّ ناطق إنسانٌ فلا شىء من الشّجر بناطق، و الضَّرب **(الرَّابع عكس ذلك)** أى عكس الضَّرب الثَّالثِ، أى هو: المركّب من صغرى موجبة كلية و كبرى سالبة كلية نحو: كلّ ناطق جسمٌ و لا شىء من الشّجر بناطق فبعضُ الجسم ليس بشجر، و الضَّرب **(الخامِسُ)** هو المركّب **(من صغرى موجبة جزئيّة و كبرى سالبة كلية)** نحو: بعض الكاتب أبيض و لاشىء من الحجر بكاتب فبعض الأبـيض ليس بحجر، و الضَّرب **(السَّادس)** هو المـركّب **(من سالبة جزئيّة صغرى و موجبة كلية كبرى)** نحو: بعض الحيوان ليس بأسود و كلّ نـاطق حـيوانٌ فـبعض الأسـود ليس بحيوانٍ، و الضّرب **(السَّابع)** هو المركّب **(من موجبة كلّيّة صغرى و سالبة جـزئيّة كبرى)** نحو: كلّ حيوان مائتٌ و بعض الأبيض ليس بحيوان فبعض المـائت ليس بأبيض و الضرب **(الثَّامنُ)** هو المـركّب **(من سالبة كلية صغرى و مـوجبة جـزئيَّة كبرى)** نحو: لا شئ من الشَّجر بحيوان و بعض الأخضر شجر فبعض الحيوان ليس بأخضر، **(و هذه الضّروب الخمسة الباقية)** أعنى: ماسوى الثّلاثة الأُوَلِ **(تنتج سالبةً**

المقدمتين لينتج ما ينعكس الى ما ينافي المقدمة الاخرى و ذلك انما يجري في الضرب الاول و الثاني و الثالث و الرابع و الخامس دون البواقي.

جزئيّة) قد ذكرناها(**فآحفظ**) أيّها المتعلّم (**هذا التّفصيل، فأنّه نافع فيما سيجيئ**) و هو: الضّابطة. (**قوله: بالخلف**) (وهو) أى الخلف (**فى هذا الشّكل**) أى الرّابع إشارةٌ إلى انّ الخلف هيهنا غير ما تقدّم فى ساير الأشكال: (**أن يؤخذ نقيضُ النّتيجة، و يضمّ إلى إحدى المقدّمتين**) إمّا الى الصُّغرى و امّا إلى الكبرى (**لينتج**) أى نقيض النّتيجة من الشّكل الأوّل، (**ما**) أى نتيجةً (**ينعكس**) أى هذه النّتيجة عكساً مستوياً، و تذكير الفعل هنا و فيما بعده بالنّظر إلى لفظ الموصول فآفهم، (**إلى ما**) أى إلى نتيجة (**ينافى**) أى هذه النّتيجة (**المقدّمة الأخرى**) و هى: المقدّمة الغير المنضمّة اليها، و هذه المنافاة ناشئةٌ عن نقيض النّتيجة، لأنّ الهيئة منتجة و المقدّمة المنضمّة إليها مفروضة الصّدق، فيكون نقيضُ النّتيجةِ باطلاً، فتكون النّتيجةُ حقاً، و هو المطلوب (**و ذلك**) أى دليل الخلف (**إنّما يجرى**) أى لا يجرى إلاّ (**فى الضّرب الأوّل و الثّانى و الثّالث و الرّابع و الخامس دون البواقى**) و هى: الضّرب السّادس و السّابع و الثّامن، لأنّ عكس النتيجة فيها لا ينافى المقدّمة الغير المنضمّة إليها، قال بعض الأعلام: أمّا فى الأوّلين فيجعل نقيضُ النّتيجة لكلّيّته كبرىٰ، و صغرى القياس لأيجابها صغرى كما فى الخلف المستعمل فى الشّكل الثّالث، فينتج من الشّكل الأوّل نتيجة تنعكس إلى ما ينافى كبرى القياس، مثلاً نقول: كلّما صدق قولنا: كلّ إنسان حيوانٌ و كلُّ ناطق إنسانٌ، أو و بعض النّاطق إنسانٌ، صدق فى النّتيجة: بعض الحيوان ناطقٌ، و إلاّ لَصدَقَ نقيضه و هو: لاشىء من الحيوان بناطق، فنضمّه مع صغرى القياس هكذا: كلّ إنسان حَيَوانٌ و لاشىء من الحيوان بناطق ينتج: لا شىء من الأنسان بناطق، و هو ينعكس إلى قولنا: لا شىء من النّاطق بأنسانٍ، و قد كان حكم الكبرى: اَنَّ كلَّ ناطق، أو بعضَ النّاطق إنسانٌ هف، و امّا فى الثّالث فيجعل نقيض النّتيجة لأيجابه صغرى وكبرى القياس لكليتها كبرى كما فى الخلف المذكور فى الشّكل الثّانى، لينتج من الشّكل الأوّل ما ينعكس إلى ماينا فى الصُّغرى، مثلاً نقول: كلّما صدق: لا شىء من الأنسان بشجرٍ وكلّ ناطق إنسانٌ، صدق فى النّتيجة: لاشىء من الشَّجَرِ بناطقٍ لأنّه لو لم يصدق، لصدق نقيضه و هو: بَعضُ الشَّجر ناطقٌ،

و قال المصنّف فی شرح الرسالة الشّمسيَّة بجريانه في السادس و هو سهو.
قوله: (أو بعكس الترتيب) و ذلک انما يجرى حيث يكون الكبرى موجبة والصغرى كلية والنتيجة مع ذلک قابلة للانعكاس كما في الاول و الثاني و الثالث و الثامن أيضاً ان انعكست السالبة الجزئية كما اذا كانت احدى الخاصتين دون البواقي.

فنضمّه مع كبرى القياس هكذا: بعضُ الشَّجَرِ ناطقٌ و كلّ ناطق إنسان ينتج: بعض الشَّجر إنسانٌ و ينعكس إلى قولنا: بعضُ الأنسان شَجَرٌ، و قد كان حكم الصُّغرى: لأشيء من الأنسان بشَجَرٍ، هف، و امّا فى الأخيرين فيجوز أن يعمل بكلا الطّريقين إهـ.
(و قال المصنّف) قدّس سرّه **(فى شرح الرّسالة الشَّمسيّة بجريانه)** أى دليل الخلف **(فى)** الضَّرب **(السّادس، و هو)** أى حكمه بذلک **(سهوٌ)**، لأنّه إذا صدق: بعض الحيوان ليس بأسود و كلّ ناطق حَيَوانٌ، صدق فى النّتيجة: بعض الأسود ليس بناطقٍ، و الألصدق نقيضه و هو: كلّ أسود ناطق، و نضمّ هذا النّقيض إلى قولنا: و كلّ ناطق حيوانٌ فينتج: كلّ أسود حيوانٌ، ثم تنعكسُ هذه النّتيجةُ إلى قولنا: بعض الحيوان أسود و هو لأينافى صغرى القياس أعنى: بعضَ الحيوان ليس بأسودَ، فيعلم بذلک عدم جريان الخلف فى الضَّرب السَّادس. **(قوله: أو بعكس التَّرتيب)** أى بوضع الصُّغرى موضع الكبرى و بالعكس ليرتدَّ إلى الشّكل الأوّل، و تنعكس النتيجة إلى النَّتيجة المطلوبة من الشّكل الرّابع، **(و ذلک)** أى عكس التّرتيب **(إنّما يجرى)** أى لأيجرى إلاّ **(حيث)** أى فى ضروب **(يكون الكبرى)** فيها **(موجبةً)** ليصلح لصغرويّة الشّكل الأوّل، **(و الصُّغرى كلّيّة)** ليصلح لكبرويّته **(و النَّتيجةُ مع ذلک)** أى مع كون الكبرى موجبةً و الصُّغرى كلية **(قابلةً للأنعكاس)** بأن لأتكون سالبةً جزئيّةً **(كما فى)** الضَّرب **(الأوّل و الثّانى و الثالث و الثّامن أيضاً)** قيد للثّامن، **(إن انعكست السَّالبة الجزئيّة)** أى إن قلنا بجواز إنعكاسها، **(كما إذا كانت)** أى السَّالبةُ الجزئيّةُ **(إحدى الخاصّتين)** أى امّا المشروطة الخاصّة، أو العرفيّة الخاصَّة **(دون البواقى)** من الضّروب و هى: الرّابع و الخامس و السّادس و السَّابع، فلايجرى فيها

قوله: (أو بعكس المقدمتين) فيرجع الى الشكل الاول و لا يـجري الا حـيث يكون الصغرى موجبة و الكبرى سالبة كلية لتنعكس الى السالبة الكلية كما فـي الرابع و الخامس لا غير.

قوله: (أو بالرد الى الثاني) و لا يجرى الا حيث يكون المقدمتان مختلفتين في الكيف و الكبرى كلية و الصغرى قابلة للانعكاس كما فـي الثـالث و الرابـع و الخامس و السادس أيضاً ان انعكست السالبة الجزئية لا غير.

قوله: (أو الثالث بعكس الكبرى) و لا يجري الا حيث يكون الصغرى موجبة و الكبرى قابلة للانعكاس و يكون الصُّغرىٰ أو عكس الكبرى كلية و هـذا الاخـير لازم للاولين في هذا الشكل فتدبر.

عكس التَّرتيب لعدم وجود ما شرطنا فيها، مثلاً نقول: إذا صدق قولنا: كلّ إنسـان حَيَوانٌ و كلّ ناطقٍ إنسان، صدق فى النّتيجة: بـعضُ الحـيوان نـاطقٌ، ثـمّ يـنعكس التَّرتيبُ هكذا: كلّ ناطق إنسان وكلّ إنسان حَيَوانٌ ينتج: بعض النَّاطق حَـيَوان، ثـم تنعكس النّتيجة هكذا: بعض النَّاطق حيوانٌ، و هو المطلوب من الشِّكل الرَّابع.

(**قوله: أو بعكس المقدّمتين**) أى بأنعكاسِهِمٰا مستوياً مع بـقاءِ التَّـرتيب، بأن يـبقى الصّغرى على الصّغرويّة و الكبرى على الكبرويّة (**فيرجع**) أى الشِّكـل الرَّابـع (**الى الشِّكل الأوّل**) ينتج النتيجة المطلوبة من الشكـل الرَّابـع (**و لا يـجرى**) أى عكس المقدّمتين (**إلاّ حيث**) أى فى ضروب (**يكون الصّغرى**) فيها (**موجبةً**) لأنّ الموجبة كليةً كانت، أو جزئيّة تنعكس موجبةً جزئيّةً فـتصلح لصـغروّية الشّكـل الأوّل، (**و الكبرى سالبة كلية**) لأنّها لو لم تكن سالبةً كلية، لكانت إمّا سالبةً جزئيّة، أو موجبةً كليةً، أو جزئيّة فعلى الأوّل على تقدير إنعكاسها لاٰ يصلح لكبرويّة الشّكـل الأوّل، لعدم كليتها لأنّها تنعكس سالبةً جزئيّة بدليل الأفتراض، و على الثّانى و الثَّالث إنّما تنعكس موجبةً جزئيّةً، و هى غير صالحة لها قاله بعضُ المشايخ قدّس سرّه (**تنعكس الى السَّالبة الكلية كما فى**) الضَّرب (**الرَّابع و الخامس لاٰغير**) هما، لعدم وجود ما شرطنا فيه مثلاً إذا صدق: كلّ إنسان حيوانٌ و لاٰشىء من الفرس بأنسان، صدق فى

....

النَّتيجة: بعض الحيوان ليس بفرس، بدليل عكس المقدِّمتين هكذا: بعضُ الحيوان إنسانٌ و لاشيء من الفرس بأنسان ينتج: بعض الحيوان ليس بفرس. **(قوله: أو بالرّدّ إلى الثَّانى)** أى بردِّ الشِّكل الرَّابع إلى الشّكل الثَّانى بعكس صغرى الشِّكل الرَّابع مستوياً، لأنَّه ثبت حقَّانيَّة إنتاج الشِّكل الثَّانى، فيثبت حقَّانيّة الشِّكل الرابع أيضاً بذلک الرَّدّ (و **لايجرى)** أى ردّ الرّابع إلى الثَّانى **(إلاّ حيث)** أى فى ضروبٍ **(يكون المقدِّمتان)** فيها **(مختلفتين فى الكيف)** بأن تكون إحداهما موجبة والأخرى سالبةً، **(و الكبرى كلية و الصغرى قابلة للأنعكاس)** بأن لاتكون سالبةً جزئيّةً و ذلک حتّى يشتمل الشِّكل الرَّابع على الشَّرايط المذكورة المعتبرة فى الشِّكل الثَّانى، أفاده بعضُ الأَعلامِ، **(كما فى)** الضَّرب **(الثَّالث و الرَّابع و الخامس و السَّادس أيضاً)** قيدٌ للسَّادِسِ، **(إن انعكست السَّالبة الجزئيّة)** أى إن قلنا بجواز إنعكاسها، كما إذا كانت إحدى الخاصَّتين **(لاغير)**ها، لعدم وجود ما شرطنا فيه، مثلاً إذا صَدَق قولُنا: لاشئَ من الأنسانِ بِفَرسٍ و كلُّ ناطقٍ إنسانٌ، صدق فى النَّتيجة: لا شيء من الفرس بناطقٍ بدليل الرَّدِّ إلى الثَّانى بعكس الصُّغرى هكذا: لاشيء من الفرس بأنسان و كلّ ناطق إنسانٌ ينتج: لا شيء من الفرس بناطق. **(قوله: أو الثَّالث بعكس الكبرى)** أى بردِّ الشِّكل الرَّابع إلى الشِّكل الثَّالث بعكس الكبرى، لأنَّه ثبت حقَّانيَّة إنتاج الشِّكل الثَّالث، فيثبت حقَّانيَّة الرَّابع أيضاً بذلک الرَّدّ، **(و لايجرى)** أى ردّ الرَّابع إلى الثَّالث **(إلاّحيث)** أى فى ضروبٍ **(يكون الصُّغرى)** فيها **(موجبةً)** لتصلح لصغرويّة الشِّكل الثَّالث، إذ يجب فيه إيجاب الصُّغرى، **(و الكبرى قابلةً للأنعكاس)** بأن لا تكون سالبةً جزئيّةً، **(و يكون)** عينُ **(الصُّغرى، أو عكس الكبرى كليةً)** إذ يشترط فيه كلية إحدى المقدّمتين **(و هذا)** الشَّرط **(الأخير)** أعنى: كون الصُّغرى، أو عكس الكبرى كليةً **(لازمٌ للأولين)** أى للشَّرطين الأَوّلين أعنى: كون الكبرى موجبةً و الكبرى قابلةً للأنعكاس **(فى هذا الشِّكل)** أى الرَّابع **(فتدبَّر)** لعلّه إشارةٌ إلى انّ الشَّرط الأخير، لازمٌ للشَّرطين الأوَّلين لاالعكس، أوإِشارةٌ إلى دقّة المطلب، و كيفيَّة اللّزوم، قال بعضُ

وَ ضَابِطَةُ شَرائِطِ الْأَرْبَعَةِ: اَنَّهُ لابُدَّ إِمّا مِنْ عُـمُومِ مَـوْضُوعِيَّةِ الْأَوْسَطِ مَعَ مُلاقَاتِهِ لِلْأَصْغَرِ بِالْفِعْلِ، أَوْ حَمْلِهِ عَلَىٰ الْأَكْبَرِ، وَ إِمَّا مِنْ عُمُومِ مَوْضُوعِيَّةِ الْأَكْبَرِ مَعَ الْاِخْتِلاَفِ فِي الْكَيْفِ،

و ذلک کما في الاول و الثاني و الرابع و الخامس و السابع أيضاً ان انعكس السلب الجزئي دون البواقي.

قوله: (و ضابطة شرايط الأربعة) أي الامر الذي اذا راعيته فـي كـل قـياس اقتراني حملي كان منتجاً و مشتملا على الشرايط المذكورة (السابقة) جزماً.

قوله: (انه لابد) أي لابد في انتاج القياس من أحد الامرين على سبيل منع الخلو.

قوله: (اما من عموم موضوعية الاوسط) أي قضية كلية موضوعها الاوسط كالكبرى في الشكل الاول و كاحدى المقدمتين في الشكل الثالث و كالصغرى في الضرب الاول و الثاني و الثالث و الرابع و السابع و الثامن من الشكل الرابع .

المشايخ قدّس سرّه: إشارةٌ إلى أنّه لَمْ اكتف «على لسان المحشّى» بالشّرطين الأوّلين مع كون الثّالث لأزماً لهما، لأنَّ لزومه إيَّا هُما ليس بـحسب المـفهوم، بـل بـحسب التّحقيق، فلو إكتفيتُ بهما لم يفهم الثّالث مع انّه لأبدَّ منه لتحصيل الشّكل الثّالث إهـ (و ذلک كما فى) الضّرب (الأوّل و الثّانى و الرّابع و الخامس و السّابع أيضاً) قيد للسّابع (إن انعكس السّلب الجزئيُّ) أى إن قلنا بجواز إنعكاس السّالبة الجـزئيّة، كما إذا كانت إحدى الخاصّتين (دونَ البواقى) من الضروب و هى: الثّالث و السّادس و الثّامن، لعدم وجود ماشرطنا فيها، مثلاً إذا صدق: كلُّ اِنسانٍ حيوانٌ و كلُّ ناطِقٍ إنسانٌ، صدق فى النّتيجة: بعضُ الحيوان ناطقٌ، بدليل الرّدّ إلى الثّالث بعكس الكبرى هكـذا: كـلّ إنسـان حَيَوانٌ و بعض الأنسان ناطقٌ، ينتج: بعض الحيوان ناطقٌ، و هو المطلوب من الشّكـل الرّابع.

{الضّابطَةُ}

إجمالٌ بعدَ التّفصيل (قوله: وَ ضابِطَةُ شرايط الأربعة) (أى الأمر) و القانون الكلّيُّ

قوله: (مع ملاقاته) أي اما بأن يحمل الاوسط ايجاباً على الاصغر بالفعل كما في صغرى الشكل الاول، و اما بأن يحمل الاصغر على الاوسط ايجاباً بالفعل كما

الأجمالىّ (**الّذى إِذا راعيته فى كلّ قياسٍ إِقترانىٍّ حملىٍّ**)، و هو: ما كان مركّباً من الحمليَّات الصّرفة، (**كان منتجاً، و مشتملاً على الشّرايط المذكورة**) للأشكال الأربعة (**جزماً**) أى قطعاً، فَلا يتصوَّر عُقمه، و لأ خلوّه عن شىء من الشرائط المخصوصة به. (**قوله: إِنَّه لابدَّ**) (**أى لابدَّ فى إِنتاج القياس**) من أىّ شكل كان (**من أحد الأَمرين على سبيل منع الخلوّ**)، فلايجوز خلوّه عن أحد هما، و يجوز جمعهما كما فى الضَّرب الثّالث و الرّابع من الشّكل الرّابع. (**قوله: إِمّا من عموم موضوعيّة الأَوسط**) بأن لا تختصّ الموضوعيّة ببعض أفرد الأَوسط دون بعضٍ، بل تكون شاملةً لجميع أفراده، فيَكون جميع أفراده موضوعاً، و هذا بعينه معنى كلية القضيَّة أفاده بعض الأَفاضل، (**أى**): لابُدَّ إِمّا من (**قضيّة كلية**) الكلِّيَّةُ تفسيرٌ للعموم (**موضوعها**) الحد (**الأَوسط كالكبرى فى الشّكل الأَوّل**) فى جميع ضروبه، لأشتراط كلّيّتها فيه (**و كأحدى المقدّمتين فى الشّكلِ الثَّالث**) فى جميع الضّروب، إِذ يشترط فيه كلية إِحداهما، (**و كالصُّغرى فى الضَّرب الأَوّل**) و هو: المركّب من موجبتين كلّيّتين، (**و الثّانى**) و هو: المركّب من موجبة كلية صغرى و موجبة جزئيّة كبرى، (**و الثّالث**) و هو: المركّب من سالبة كلية صغرى و موجبة كلِّيَّة كبرى، (**و الرَّابع**) و هو: المركَّب من موجبة كلّيّة صغرى و سالبة كلية كبرى، (**و السَّابع**) و هو: المركّب من موجبة كلّيّة صغرى و سالبة جزئيّة كبرى، (**و الثَّامن**) و هو: المركّب من سالبة كلية صغرى و موجبة جزئيّة كبرى (**من الشّكل الرَّابع**) كما هو ظاهر، مثال الكبرى فى الشكل الأوّل نحو: و كلّ متغيّر حادث، فأنّها قضيّة كلية موضوعها و هو: متغيّر حدّ أوسط، لأيختص ببعض أفراده، بل هو شاملٌ لكلّ ما هو متغيّر و هذا معنى الكلّيّة.

(**قوله: مع ملاقاته**) يريد بيان شرط عموم موضوعيَّة الأَوسط (**أى إِمّا بأن يحمل**) الحدُّ (**الأَوسط ايجاباً**) أى حملاً إِيجابيّاً (**على**) الحدِّ (**الأَصغر بالفعل**) أى بأن يقع الأوسط محمولاً للأصغَر الّذى ثبت له وصفه بالفعل، (**كما فى صغرى الشِّكل**

في صغرى الشكل الثالث و كما في صغرى الضرب الاول و الثاني والرابع و السابع من الشكل الرابع ففي الكلام اشارة استطرادية الى اشتراط فعلية الصغرى في هذه الضروب أيضاً.

قوله: (أو حمله على الاكبر) أي مع حمل الاوسط على الاكبر ايجاباً فان السلب سلب الحمل و انما الحمل هو الايجاب و ذلک كما في كبري الضرب الاول و الثاني و الثالث و الثامن من الشكل الرابع فالضربان الا و لان قد اندرجا تحت كلاشقى الترديد الثاني فهو أيضاً على سبيل منع الخلو كالاول و هيهنا تمت الاشارة الى شرايط انتاج جميع ضروب الشكل الاول و الثالث و ستة ضروب من الشكل الرابع فاحفظ.

الأوّل) فى جميع ضروبه، فأنَّ الأوسَطَ فيها محمولٌ على الأصغر بالفعل نحو: العالَم متغيِّر، **(و إمَّا بأن يحمل الأصغر على الأوسط ايجابا)** أى حملاً إيجابيّاً **(بالفعل)** أى بأن يقع الأَصغر محمولاً للأوسط الّذى ثبت له وصفه بالفعل، **(كما فى صغرى الشّكل الثّالث)** فى جميع ضروبه نحو: كّل إنسان حيوانٌ و كلّ إنسان ناطق فبعض الحيوان ناطقٌ، **(و كما فى صغرى الضرب الأوّل و الثّانى و الرَّابع و السَّابع من الشِّكل الرَّابع)** نحو: كلّ إِنسان حَيَوانٌ و كلُّ ناطقٍ إنسانٌ فى الضَّرب الأوّل، و اذا كان الأمر كما ذكرنا من التَّرديد، **(ففى الكلام)** أى كلام المصنّف حيث يقول: مع ملاقاته أى الأوسط للأصغر بالفعل **(إشارة إستطر اديّةٌ إلى إشتراط فعليَّة الصُّغرى فى هذه الضّروب أيضاً)** أى كأشتراطها فى صغرى الشّكل الأوّل و الثّالث، قال بعضُ الأعلام: الأستطراد هو: أن يذكر فى الكلام شىء غير ما سيق له الكلام إذا تعلّق ذلک الغير بما سيق له الكلام بوجهٍ من الوجوه إه فساق المصنّف رحمه الله كلامه لبيان إشتراط فعليَّة الصُّغرى فى الشّكل الأَوّل و الثَّالث، فيفهم منه ذلک فى الضّروب المذكورة، إِذ الملاقاةُ مع الأَصغر موجودةٌ فيها. **(قوله: أوحمله على الأكبر)** عطف على الملاقاة **(أى مع حمل الأوسط على الأكبر إيجاباً)** أى بأن يقع الأَوسط محمولاً للأكبر **(فأنّ السَّلبَ)** تعليلٌ لقوله: إيجاباً، أى لأنَّ سلب الأوسط عن الأكبر هو **(سلب الحمل)** لاْ

و اعلم: انه لم يقل: او للاكبر أي مع ملاقاته للاكبر حتى يكون اخصر لان الملاقاة يشتمل الوضع و الحمل كما تقدم فيلزم كون القياس المرتب على هيئة

الحمل، (**و إِنَّما الحمل هو الأيجاب**) أى لاُ السَّلبُ (**و ذلک**) أى حمل الأَوسط على الأكبر إِيجاباً ثابتٌ (**كما فى كبرى الضَّرب الأوّل**) نحو: وكلّ ناطقٍ إنسانٌ فى قولنا: كلّ إنسان حيوانٌ وكلّ ناطق إنسان فبعضُ الحيوان ناطقٌ، (**و الثَّانى**) نحو: و بعض الأبيض إنسانٌ فى قولنا: كلّ إنسان حيوانٌ و بعضُ الأَبيض إنسان فبعض الحيوان أبيض، (**و الثَّالث**) نحو: وكلُّ ناطق إنسانٌ فى قولنا: لأشىء من الأنسان بشجر وكلّ ناطق إنسان فلاشىء من الشَّجر بناطق، (**والثَّامن**) نحو: و بعض الأخضر شجرٌ فى قولنا: لاُ شىء من الشَّجر بحيوان و بعض الأخضر شجرٌ فبعض الحيوان ليس بأخضر (**من الشِّكل الرَّابع، فالضَّربان الأوّلان**) أى الأوّل و الثَّانى (**قد اندرجا تحت كلاشقّى التَّرديد الثَّانى**) التَّرديد الأوّل هو قوله: إمّا من عموم موضوعيّة الأوسط، و امّا من عموم موضوعية الأكبر، و التَّرديد الثَّانى هو قوله: مع ملاقاته للأصغر بالفعل، أوحمله على الأكبر، فالشَّقّ الأوّل من التَّرديد الثَّانى هو قوله: مع ملاقاته للأصغر بالفعل، و الشّق الثّانى هو قوله: أو حملِهِ على الأَكبر (**فهو**) أى التَّرديدُ الثَّانى (**أيضاً**) أى كالتَّرديد الأوّل (**على سبيل منع الخلوّ**) أى يمتنع خلوّ القياس المربوط عن أحد الشّقّين، و لاُ يمتنع جمعهما فيه (**كالاوّل**) أى كالتَّرديد الأوّل (و) إِلى (**هيهنا تمَّتِ الأشارة إِلى شرايط جميع ضروب الشِّكل الأوّل**) و هى أربعة (**و الثَّالث**) و هى ستّةٌ (**و ستّةِ ضروبٍ من الشِّكل الرَّابع**) و هى ثمانية و الستّة هى: الضَّرب الأوّل و الثَّانى و الثَّالث و الرّابع و السّابع و الثَّامن (**فآحفظ**) و لاُ تكن من الغافلينَ.

(**و أعلم: أنّه**) أى الشَّأن و الحال (**لم يقل**) أى المصنِّف قدّس سرُّهُ: (**أو للأكبر**) بحذف قوله: «حمله على» و عطف الأكبر على الأصغر (**أى مع ملاقاته للأكبر، حتّى يكون**) أى قوله (**أخصر، لأنَّ الملاقاةَ**) تعليل لقوله: لم يقل (**يشتمل الوضع**) أى موضوعيّة الأَوسط هنا نحو: وكلّ متغيّر حادِثٌ، (**و الحمل**) أى محموليّته نحو: العالم متغيّر بخلاف الحمل حيث قال: أو حمله على الأكبر فأنّه لأيشتمل الوضع (**كما**

الشكل الاول من كبرى موجبة كلية مع صغرى سالبة منتجاً هذا خلف.

و يلزم أيضاً: كون القياس المرتب على هيئة الشكل الثالث من صغرى سالبة و كبرى موجبة مع كلية احدى المقدمتين منتجاً و قد اشتبه ذلک على بعض الفحول فاعرفه.

قوله: (و اما من عموم موضوعية الاكبر) هذا هو الامر الثانى من الامرين اللَّذين ذكرنا اولا انه لابد في انتاج القياس من احدهما و حاصله: كلية الكبرى حيث يكون الاكبر موضوعاً فيها مع اختلاف المقدمتين في الكيف.

تقدَّم) فى حاشية قوله: مع ملاقاته للأصغر بالفعل، (**فيلزم**) أى على تقدير قوله: أو للأكبر (**كونُ القياس المرتَّب على هيئة الشِّكل الأوّل من كبرى**) متعلق بالمرتّب (**موجبة كلية مع صغرى سالبة**) كلية، أو جزئيّة (**منتجاً**) خبر لكون، أى لأنه يصدق عليه عموم موضوعيّة الأوسط مع ملاقاته للأكبر نحو: بعضُ الحَيَوانِ لَيْسَ بناطِقٍ و كلّ ناطق إنسانٌ ينتج بعض الحيوان ليس بأنسان (**هذا**) أى كون القياس المذكور منتجاً (**خلفٌ**) لأنه يشترط فى الشّكل الأوّل: إيجابُ الصُّغرى، (**و يلزم أيضاً**) أى كمالزم كون القياس المذكور منتجاً (**كون القياس المرتَّب على هيئة الشِّكل الثَّالث من صغرى سالبة و كبرى موجبة مع كلية إحدى المقدّمتين منتجاً**) خبر لكون، أى لأنه يصدق عليه عموم موضوعيّة الأوسط مع ملاقاته للأكبر نحو: بعض الفرس ليس بأنسان وكلّ فرس حيوان ينتج: بعض الأنسان ليس بحيوان، هذا خلف لأنه يشترط فى الشِّكل الثَّالث إيجابُ الصُّغرى (**و قد اشتبه ذلک**) أى وجهُ عدول المصنِّف عن قوله: أو للأكبر إلى قوله: أو حمله على الأكبر (**على بعض الفحول**) فى العلوم، لم يصرِّح بأسمه إكراماً له، و آعترض ذلک البعض على المصنِّف بأنّه: لِمَ لَمْ يَقُلْ: أو للأكبر مع كونه أخصر؟ غافلاً عن إستلزامه شمولَ القسمين (**فأعرفه**) أى المطلبَ الدَّقيق، أو البعضَ. (**قوله: و إمَّا من عموم موضوعيَّة الأكبر**) (**هذا هو الأمر الثّانى من الأمرين اللَّذين ذكرنا أوّلاً أنَّه**) أى الشَّأنَ و الحالَ (**لابُدَّ فى إنتاج القياس**) من أىّ شكل كان (**من أَحَدِ هِمَا**) على سبيل منع الخلوّ (**و حاصله**) أى الأمر الثَّانى: (**كلية الكبرى حيث**) أى فى ضروب (**يكون**) الحدّ (**الأكبر موضوعاً فيها**) أى فى تلک

وَ مَعَ مُنافاةِ نِسْبَةِ وَ صْفِ الْأَوْسَطِ إِلىٰ وَصْفِ الْأَكْبَرِ لِـنِسْبَتِهِ إِلىٰ ذَاتِ الْأَصْغَرِ.

و ذلک کما في جميع ضروب الشكل الثاني و كما في الضرب الثالث و الرابع و الخامس و السادس من الشكل الرابع و قد اشتمل الضرب الثالث و الرابع منه على كلا الامرين.

و لذا حملنا التَّرديد الاول على منع الخلو و قد اشير الى جميع شرايط الشكل الاول و الثالث بحسب الكم و الكيف و الجهة و الى شرايط الشكل الثاني و الرابع كماً و كيفاً، و بقيت شرايط الشكل الثاني بحسب الجهة فاشار اليها بقوله: (مـع منافاة الى آخره).

قوله: (مع منافاة) يعنى: ان القياس المنتج المشتمل على الامر الثاني اعـنى: عموم موضوعية الاكبر مع الاختلاف في الكيف إذا كـان الاوسـط مـنسوباً و

الكبرى **(مع إختلاف المقدّمتين)** أى الصّغرى و الكبرى **(فى الكـيف)** بأن تكـون إحداهما موجبةً و الأخرى سالبةً **(و ذلک)** أى كـلية الكـبرى فـيما يكـون الأكـبر موضوعاً فيها مع إختلاف المقدّمتين فى الكيف **(كما فى جميع ضروب الشّكـل الثّانى، و كما فى الضّرب الثّالث و الرّابع و الخامس و السّادس من الشّكل الرّابع و قد أشتمل الضّرب الثّالث و الرّابع منه)** أى من الشّكل الرّابع **(على كلا الأمرين)** و هما: عموم موضوعيّة الأوسط و عموم موضوعيّة الأكبر، **(و لذا)** الأشتمالِ **(حملنا التَّرديد الأوّل)** و هو: العمومان **(على منع الخلوّ)** لا الجمع، **(و قد أشير)** أى أشار المصنّف **(إلى جميع شرايط الشكل الأَوّل و الثّالث بحسب الكمّ و الكيف و الجهة، و إلى شرايط الشّكل الثّانى و الرّابع كمّاً و كيفاً)** أى بحسبهما، **(و بقيت شرايـط الشّكل الثّانى بحسب الجهة، فأشار إليها بقوله: مع منافاة إلخ)** و امّا شرايط الشّكل الرّابع بحسبها فلم يشر إليه هـٰهُنا أيضاً لئلاّيلزم مزيّةُ الأجمال عـلى التّـفصيل قـاله بعض الأَعلام.

(قوله: مَعَ منافاة) (يعنى) أى المصنّف قدّس سرّه: **(انّ القياسَ المنتج المشتمل على**

محمولا في كلتا مقدمتيه كما في الشكل الثاني فحينئذ لابد في انتاجه من شرط ثالث و هو: منافاة نسبة وصف الاوسط المحمول في الصغرى الى وصف الاكبر الموضوع في الكبرى لنسبة وصف الاوسط المحمول كذلک الى ذات الاصغر الموضوع في الصغرى يعنى: لابد ان يكون النسبتان المذكورتان مكيفتين بكيفيّتين بحيث يمتنع اجتماع هاتين النسبتين في الصدق لو اتحد طرفاهما فرضاً.

الأَمر الثَّانى) من الأَمرين **(أعنى)** منه: **(عمومَ موضوعيّةِ الأكبر مع الأختلاف)** أى إختلاف المقدّمتين **(فى الكيف إذا كان الأوسط منسوباً و محمولاً)** عطف تفسير إذالمحمول هو: المنسوب، كما اَنَّ الموضوع هو: المنسوب إليه **(فى كلتا مقدّمتيه كما فى الشّكل الثَّانى)** لأنّ الأوسط فيه محمولٌ فى الصُّغرى و الكبرى، **(فحينئذ)** جزاءُ إذا و خبر أنَّ **(لأبدّ فى إنتاجه)** أى القياس المذكور **(من شرطٍ ثالثٍ، و هو: منافاة نسبة وصف الأوسط المحمولِ فى الصُّغرى)** صفةٌ للأوسط **(إلى وصف الأكبر الموضوع فى الكبرى)** صفة للأكبر، و المراد بتلك النّسبة: نسبة الكبرى، أى يشترط منافاة نسبة الكبرى **(لِنسبةِ)** متعلّق بقوله: منافاة **(وصف الأوسط المحمول كذلک)** أى فى الكبرى **(إلى ذات الأصغر)** متعلّق بقوله: لنسبة **(الموضوع فى الصُّغرى)** صفة للأصغر، و المراد بتلک النّسبة: نسبة الصُّغرى أى لنسبة الصُّغرى قال بعض الأعلام الكرام: و الأخصر أن يقول: مع منافاة نسبة الكبرى لنسبة الصّغرى إهـ و المحشّى رحمه اَلله عبّر عن المنسوب إليه فى الكبرى بالوصف، و فى الصُّغرى بالذَّات، لأنّ المنسوبَ إليه فى الكبرى هو: المحمول فى النَّتيجة، و المعتبر فى المحمول هو المفهوم، و المنسوب إليه فى الصُّغرى هو الموضوع فى النَّتيجة، و المعتبر فى الموضوع هو الذَّات، و إلاّ فالحقّ التَّعبير عنهما بالذَّات، لأنَّهما موضوعان فى المقدّمة، و لمَّا كان الكلام مغلقاً فسّره بقوله: **(يعنى: لأبدّ أن يكون النّسبتان المذكورتان)** أى نسبة الكبرى و الصُّغرى **(مكيَّفتين بكيفيّتين)** و ملوّنتين بلونين **(بحيث يمتنع إجتماع هاتين النّسبتين فى الصّدق)** أى بحيث إذا صدقت إحدا هما كذبت الأُخرى، **(لو اتّحد طرفاهما فرضاً)** أى لو فرض إتّحاد طرفيهما، و هما:

و هذه المنافاة دايرة وجوداً و عدماً مع مامر من شرطى الشكل الثاني بحسب الجهة فبتحققها يتحقق الانتاج و بانتفائها ينتفى الانتاج.

أما انها دايرة مع الشَّرطين وجوداً أي كلما وجد الشرطان المذكوران تحقق المنافاة المذكورة: فلانه اذا كانت الصغرى مما يصدق عليه الدوام و الكبرى أي قضية كانت من الموجهات ما عدا الممكنتين فان لهما حكماً عليحدة سيجيء.

فلا شك انه حينئذ يكون نسبة وصف الاوسط الى ذات الاصغر بدوام الايجاب مثلا و لااقل من ان يكون نسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر بفعلية السلب ضرورة ان المطلقة العامة اعم من تلك الكبريات و المطلقة العامة تدل على سلب الاوسط عن ذات الاكبر بالفعل و اذا كان مسلوباً عن ذات الاكبر بالفعل كان مسلوباً عن وصفه بالفعل قطعاً.

الموضوعان لاالموضوعان و المحمولان، إذ المحمولان، و هما: الحدّ الأوسط واحد، فلاحاجة إلى هذا الفرض بالنّسبة إلى محموليهما، لتحقّق التّناقُضِ قاله بعض الأفاضل. مثال ذلک نحو: كلّ كاتبٍ متحرّک الأَصابع دائماً و لاشیء من الكاتب بمتحرّک الأصابع بالفعل، فأنّ نسبة الكبرى مكيّفةٌ بكيفيّة الفعل السّلبيّ، و نسبة الصُّغرى بالدَّوام الأيجابيّ و يمتنع إجتماعهما فی الصدق.

(**و هذه المنافاة**) أی منافاة الصّغرى للكبرى (**دايرة وجوداً و عدماً**) أی تدور بحسب الوجود و العدم (**مع مامرَّ**) فی بيان شرايط الشّكل الثّانی فی الأشكال الأربعة مفصَّلاً (**من**) بيانيّةٌ (**شرطی الشّكل الثّانی بحسب الجهة**) و اذاكانت دايرةًمن حيث الوجود و العدم مع مامرَّ، (**فبتحقّقها**) أی المنافاة (**يتحقَّق الأنتاج**) أی إنتاج الشّكل الثّانی، (**و بأنتفائها ينتفی الأنتاج**) و بالجملة: و جود المنافاة بوجود الشّرطين المذكورين وعدمها بِعَدَ مِهِما، وكلّما تحقّقت المنافاة تحقّق الأنتاج، وكلّما إنتفت إنتفى، فكلّما و جد الشّرطان وجد الأنتاج، و كلما إنتفيا إنتفى. ثم فصّل الدّوران وجوداً بقوله: (**أمّا أنّها**) أی المنافاة (**دايرةٌ مع الشَّرطين**) المذكورين (**وجوداً أی كلّما وجد الشَّرطان المذكوران تحقّق المنافاة المذكورة**) و بالعكس

....

(فلأنّه) أي الشّأنَ و الحال **(إذا كانت الصُّغرى ممّا)** أي من القضاياء الّتى **(يصدق عليه)** تذكير الضّمير، نظراً إلى لفظ الموصول **(الدّوامُ)** بأن تكون ضروريّةً مطلقةً، أو دائمةً مطلقةً هذا هو الأمر الأوّل من الشّرط الأوّل **(و الكبرى أيّ قضيّة كانت من الموجّهات)** سواءٌ كانت من السّتّ الّتى تنعكس سوالبها، أو من التّسع الّتى لاتنعكس سالبتُها **(ما عدا الممكنتين)** و ذكر وجه الإستثناءِ بقوله: **(فأنّ لهما حكماً عليحدة)** أى مستقلاً **(سيجئ)** عن قريبٍ **(فَلاشَكَّ)** حاصلٌ، جزاء إذا **(انّه)** أى الشّأنَ و الحالَ **(حينئذ)** أى حينَ إذ كانت الصُّغرى ضروريّةً مطلقةً، أو دائمةً مطلقةً **(يكونُ نسبةُ وَصفِ الأوسط)** المحمول فى الصُّغرى **(إلى ذاتِ الأَصغر)** الموضوع فى الصُّغرى، أى يَكون نسبة الصُّغرىٰ **(بدوام الأيجاب)** إذا كانت موجبةً، أى تكون الصُّغرى دائمة مطلقة موجبة، أو ضروريّة مطلقة موجبة **(مثلاً)** أى أوبدوام السَّلب إذا كانت سالبةً أى تكون الصّغرى دائمةً مطلقة سالبةً، أو ضروريّةً مطلقة سالبةً، **(و لاأقلّ من أن يكون نسبةُ وصفِ الأوسط)** المحمول فى الكبرى **(إلى وصف الأكبر)** الموضوع فيها أى و لاأقلّ من أن يكون نسبة الكبرى **(بفعليّة السَّلب)** أى تكون الكبرى مطلقةً عامّةً سالبةً، وامّا إذا كانت الصُّغرى دائمة، أو ضروريّة سالبةً كما ذكرنا فى شرح قوله: مثلاً، فلاأقلّ من أن تكون الكبرى مطلقة عامّةً موجبةً، مثال الوجه الأوّل نحو: بالضّرورة كلّ إنسانٍ حيوانٌ و لاشى من الحجر بحَيَوانٍ بالفعل ينتج: لا شىء من الأنسان بحجر (ضرورةً) بيانٌ لقوله: و لاأقلّ إلخ **(أنَّ)** القضيّة **(المطلقة)** العامّة **(أعمّ من تلك الكبريات)** و هى ما عدا الممكنتين أعني: الضّروريّة المطلقة و الدّائمة المطلقة و المشروطة العامّة و العرفية العامّة و المشروطة الخاصّة و العرفيّة الخاصّة و الوقتيّة المطلقة و المنتشرة المطلقة و الوقتيّة و المنتشرة و الوجوديّة اللّادائمة و الوجوديّة اللّاضروريّة و المطلقة العامّة، قال بعضُ الأعلام: فأنَّ المطلقة العامّة: ما حكم فيها بالفعليّة المطلقة و تلك الكبرياتُ حكم فيها بالفعليّة المقيَّدة بالضّرورة و غيرها[1] و المطلق عامّ من المقيَّد إ هـ (و) الحال انّ **(المطلقة العامّة)** السّالبةَ **(تَدُلُّ**

۱ـ كالدّوام ذاتاً أو وصفاً و الفعليّة المقيّدة باللأدوام و اللأضرورة. «الشّارح»

و لا خفاء في المنافاة بين دوام الايجاب و فعلية السلب و اذا تحققت المنافاة بين شيء و بين الاعم لزم المنافاة بينه و بين الاخص بالضرورة و كذا اذا كانت الكبرى مما تنعكس سالبتها و الصغرى أي قضية كانت سوى الممكنة لما مر إذ حينئذ يكون نسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر بضرورة الايجاب مثلا، او بدوامه.

و لا خفاء في منافاته مع نسبة وصف الاوسط الى ذات الاصغر بفعلية السلب او اخص منها و كذا اذا كانت الصغرى ممكنة و الكبرى ضرورية او مشروطة إذ حينئذ يكون نسبة وصف الاوسط الى ذات الاصغر بامكان الايجاب مثلا و نسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر بضرورة السلب اما فى الكبرى المشروطة فظاهر،

و أما في الضرورية فلان المحمول اذا كان ضرورياً للذات مادامت موجودة كان ضرورياً لوصفها العنواني لان الذات لازمة للوصف و المحمول لازم للذات و لازم اللازم لازم و كذا اذا كانت الكبرى ممكنة و الصغرى ضرورية بمثل مامر.

على سلب الأوسط عن ذات الأكبر بالفعل) أي فى الكبرى (و إذا[1] كانَ) أي الأَوسطُ (مسلوباً عن ذات الأكبر بالفعل، كانَ) أي الأوسط (مسلوباً عن وصفه) أي الأكبر (بالفعل قطعاً) و إلاّ فيلزم وجود الوصف بدون الموصوف.

(وَ) معلومٌ اَنّه (لاخفاءَ) موجودٌ (فى) وجود (المنافاة بين دوام الأيجاب) أى بين الدّائمة المطلقة الموجبة، أو الضّروريّة المطلقة الموجبة (و فعليّة السَّلب) أى و بينَ المطلقة العامّة السّالبة، وكذابين سلب الدّوام و إيجاب السّلب، ضرورة اَنَّ المطلقة العامّة أعمُّ من تلك الكبريات، و المطلقة العامّة تدلّ على ثبوت الأوسط لذات الأكبر بالفعل، و إذاكان ثابتاً لذات الأكبر بالفعل، كان ثابتاً لوصفه بالفعل قطعاً، و لاُخفاء فى المنافاة بينَ سلب الدّوام و فعليّة الأيجاب، (و إذا تحققت المـنافاةُ بـينَ شـيء) كالصُّغرى الدّائمة المطلقة هيٰهنا (و بـين الأعـمّ) كـالكبرى المـطلقة العـامّة، (لزم المنافاةُ بينه) أى بـين ذلك الشئ (و بـين الأخـصّ) و هـو: مـا عـدا المـمكنتين

١- إشارة إلى اعمّيّة المطلقة العامّة من القضاياءِ الدّائمة مادام الوصف و الضّروريّة مادام الوصف كالعرفيّة العامّة و المشروطة العامّة. «دشتى»

....

(بالضَّرورة) لأنَّ الأَخصَّ مستلزمٌ للأعمّ، فأذا كان الأعمّ منافياً لشئ، كان الأخصُّ أيضاً منافياً له، لأنّ مستلزم المنافى مناف قاله بعضُ الأَعلام. و أشار إِلى الأَمر الثَّانى من الشَّرط الأَوّل بقوله: **(و كذا)** يتحقّق المنافاةُ **(إذا كانت الكبرى)** أى كبرى الشِّكل الثَّانى **(ممّا)** أى من القضاياءِ الّتى **(تنعكس سالبتها)** و هى: الضَّرورية المطلقة و الدَّائمة المطلقة و المشروطة العامَّة و العرفيّة العامَّة و المشروطة الخاصّة و العرفيّة الخاصّة، **(و الصُّغرى)** أى صغرى الشّكل الثّانى **(أىّ قضيّة)** موجّهة **(كانت)** سواءٌ كانت من السّتّ الّتى تنعكس سالبتها، أو من التّسع الّتى لا تنعكس سوالبها، **(سوى الممكنة)** العامّة و الخاصّة **(لمامرَّ)** تعليل للأستثناءِ، أى لأجل أنّ لهما حكماً عليحدة **(إذ)** تعليل لقوله: و كذا إذا كانت إلخ **(حينئذ)** أى حين إذ كانت الكبرى ممّا تنعكس سالبتها **(يكون نسبة وصف الأَوسط)** المحمول فى الكبرى **(إلى وصف الأكبر)** الموضوع فى الكبرى، أى يكونُ نسبة الكبرى **(بضرورة الأيجاب)** أى تكون الكبرى ضروريّةً مطلقةً، أو مشروطةً عامّةً، أو خاصّةً موجبةً **(مثلاً)** أى أو تكون بضرورة السّلب، كما إذا كانت الكبرى سالبةً من تلك القضايا، **(أو بدوامه)** عطفٌ على ضرورة الأيجاب أى يكون نسبة الكبرى بدوام الأيجاب، فتكون الكبرى دائمة مطلقة، أو عرفية عامّة أو خاصّةً موجبة أو بدوام السّلب فتكون دائمةً مطلقةً، أو عرفيّة عامّةً، أو خاصّة سالبةً، (و) معلومٌ أنّه **(لاخفاءَ)** موجودٌ **(فى منافاته)** أى نسبة و صف الأوسط إلى وصف الأكبر بضرورة الأيجاب أو دوامه أعنى نسبةَ الكبرى **(مع نسبة وصف الأوسط)** المحمول فى الصُّغرى **(إلى ذات الأَصغر)** الموضوع فى الصُّغرى **(بفعليّة السّلب)** أعنى: نسبة الصُّغرى و هى: المطلقة العامّة، و بالجملة: الفرق بين الضَّروريّة المطلقة و العرفيّة العامّة و العرفيّة الخاصّة الموجبات و بين المطلقة العامة السّالبة ممّا لا يخفى، فبين الصُّغرى و الكبرى منافاةٌ موجبة للأنتاج، **(أو أخصّ منها)** أى من فعليّة السّلب، و بعبارة أخرى: من المطلقة العامّة السّالبة كما إذا كانت الصُّغرى ماسوى المطلقة العامّة السّالبة من أىّ قضيّةٍ سالبةً كانت، مثال

....

المنافاة المذكورة نحو: بعضُ الحجر ليس بحيوانٍ بالفعل و كلّ إنسان حيوانٌ دائماً ينتج: بعض الحجر ليس بأنسان. ثم و فى بوعده و هو قوله: فأنَّ لهما حكماً عليحدة سيجئ، بقوله: (و **كذا**) يتحقّق المنافاةُ (**إذا كانت الصُّغرى ممكنةً**) عامّةً، أو خاصّة (**و الكبرى ضروريّة**) مطلقةً نحو: بعضُ الأنسان حيوانٌ بالأمكان و لا شيء من الحجر بحيوان بالضَّرورة ينتج: بعضُ الأنسان ليس بحجر، (**أو مشروطة**) عامّةً نحو: بعض الأنسان كاتبٌ بالأمكان و لاشيء من السّاكن بكاتبٍ بالضَّرورة مادام ساكناً ينتج: بعضُ الأنسان ليس بساكن، أو خاصَّةً نحو: بعضُ الأنسان كاتبٌ بالأمكان و لاشئ من السّاكن بكاتب بالضَّرورة مادام ساكناً دائماً ينتج: بعضُ الأنسان ليس بساكن، و هذا بيان تحقق المنافاة مع الشَّرط الثّانى (**إذ**) تعليلٌ لقوله: و كذا إلخ (**حينئذٍ**) أى حينَ إذ كانت الصُّغرى ممكنةً عامة، أو خاصة، و الكبرى ضروريّةً مطلقةً، أو مشروطةً عامَّةً، أو خاصَّةً (**يكون نسبة وصف الأوسط**) المحمول فى الصُّغرى (**إلى ذات الأَصغر**) الموضوع فى الصُّغرى أعنى: نسبةَ الصُّغرى (**بأمكان الأيجاب**) أعنى: لاضرورة السَّلب، إمّا فقطّ أى لا الأيجاب أيضاً، أو مع لا ضرورة الأيجاب أيضاً، فعلى التَّقدير الأوّل الصُّغرى ممكنةٌ عامّة موجبةٌ، و على التقدير الثَّانى ممكنةٌ خاصّةٌ موجبةٌ (**مثلاً**) أى أو بأمكان السَّلب أعنى: لاضرورة الأيجاب، إمّا فقطّ أى لا السَّلب أيضاً، أو مع لا ضرورة السَّلب أيضاً، فعلى التَّقدير الأوّل الصُّغرى ممكنة عامَّة سالبة، و على التَّقدير الثَّانى ممكنةٌ خاصّةٌ سالبةٌ، (و) يكون (**نسبة وصف الأَوسط**) المحمول فى الكبرى (**إلى وصف الأكبر**) الموضوع فى الكبرى، أعنى: نسبة الكبرى (**بضرورة السَّلب**) أى تكون الكبرى ضروريّةً مطلقةً، أو مشروطةً عامَّةً، أو خاصَّة سالبةً، و امّا إذا كانت الصُّغرى ممكنةً سالبةً فتكون الكبرى ضروريّة، أو مشروطة عامّة، أو خاصّة موجبةً كما لايخفى، و لاخفاء فى منافاة إمكان الأيجاب و ضرورة السَّلب، مثال هذه المنافاة نحو: كلّ كاتب متحرّكُ الأَصابع بالأمكان و لاشيء من الكاتب بمتحرّك الأَصابع بالضَّرورة مادام كاتباً (**أمّا**) كون نسبة

و أما انها دايرة مع الشرطين عدماً أي كلما انتفى احد الشرطين المذكورين لم يتحقق المنافاة المذكورة فلانه اذا لم يكن الصغرى مما يصدق عليه الدوام و لا

وصف الأوسط إلى وصف الأكبر بضرورة السّلب (**في الكبرى المشروطة**) العامّة و الخاصّة (**فظاهرٌ**) لأنّه حكم فيهما بضرورة النّسبة الثّبوتيّة، أو السّلبيّة مادام الوصف مطلقا، أو مقيّداً باللّادوام الذّاتيّ، (**و امّا في الضّروريّة**) المطلقة (**فلأنّ المحمول إذا كان ضرورياً للذّات**) نحو: كلُّ إنسانٍ حَيَوانٌ (**مادامت**) أي الذّات (**موجودةً كان**) جزاءُ إذا، أي المحمول (**ضروريّاً لوصفها**) أي الذّات (**العنوانيِّ**) صفة الوصف، (**لأنّ الذّات لازمةٌ للوصف**) إذ يمتنع وجود الوصف بدون الموصوف، (**و المحمول لازمٌ للذّات**) إذ لايمكن وجود الموضوع بدون المحمول (و) قد ثبت بقياس المساواة: انّ (**لازم الّلازم**) للّشئ (**لازمٌ**) لذلك الشّئ، فالمحمول ضروريٌّ للوصف العنوانيّ (**و كذا**) يتحقّق المنافاةُ (**إذا كانت الكبرىٰ ممكنةً**) عامّةً، أو خاصّةً (**و الصُّغرى ضروريّةً**) مطلقةً (**بمثل مامرَّ**) أي إذ حينئذٍ يكون نسبةُ وصف الأَوسط إلى ذات الأَصغر بضرورة الأيجاب مثلاً، و نسبة وصف الأوسط إلى وصف الأكبر بأمكان السّلب، ولاخفاء في المنافاة بينهما أفاده بعض الأَفاضل. مثاله نحو: كلّ إنسانٍ حَيَوانٌ بالضّرورة و لاشيء من الحجر بحيوانٍ بالأمكان ينتج: لا شيء من الأنسان بحجر. و فصَّل الدَّوَران عدماً بقوله:

(**و امَّا أنّها**) أي المنافاةَ (**دايرةٌ مع الشَّرطَينِ عدماً أي كلّما إنتفى أحدُ الشَّرطين المذكورين لم يتحقق المنافاةُ المذكورةُ فلأنّه**[1]) أي الشّأنَ و الحالَ (**إذا لم يكن الصُّغرى ممّا يصدق عليه الدَّوام**) بأن لاتكون ضروريّةً مطلقةً[2] و لادائمةً مطلقةً و انتفى الأمر الأوّل مِنَ الشرط الأوّل، (**و لا الكبرى ممّا تنعكس سالبتها**) بأن تكون من التِّسع المذكورة و آنتفى الأمر الثّاني منَ الشرط الأوّل أيضاً، فينتفي الشرط الأوّل بالتّمام، (**لم يكن**) جزاءُ إذا (**في الصُّغريات**) أي في القضاياءِ الّتي تقع صغرى، قضيّةٌ

١ـ لاشكّ في انّ إنتفاء هذا الشّرط بأنتفاء كلا شقّيه فلذا فرض المحشّي إنتفائهما. «دشتي»
٢ـ بأن تكون من القضاياءِ الثّلاث عشرة الأخر. «دشتي»

الكبرى مما تنعكس سالبتها لم يكن في الصغريات اخص من المشروطة الخاصة و لا في الكبريات اخص من الوقتية.

و لا منافاة بين ضرورة الايجاب مثلا بحسب الوصف لا دائماً و بين ضرورة

(**أخصَّ من المشروطة الخاصَّة**[١]) لأنّ الصُّغرى إذا لم تكن دائمةً أو ضروريّةً تعيَّن أن تكون غيرَهما من سائر الموجَّهات، و أخصّها المشروطة الخاصّة، (**و لأفى الكبريات**) أى فى القضاياءِ الَّتى تقع كبرى[٢] (**أخصّ من الوقتيّة** [٣]و) مَعلومٌ انّه (**لاْ منافاة**) موجودَةٌ (**بين ضرورة الأيجاب مثلاً**) أى أو السَّلب (**بحسب الوصف لاْ دائماً و بين ضرورة السَّلب فى وقت معيّن لاْ دائماً**) أى لاْ منافاة بين المشروطة الخاصّة الموجبة و بين الوقتيّة السَّالبة وكذا لاْ منافاة بين المشروطة الخاصَّة السَّالبة و بين الوقتيّة الموجبة (**إذ لعلَّ**) تعليلٌ لقوله: و لاْمنافاةَ (**ذلک الوقتُ**) أى المعيَّن المسلوب عنه الضَّرورة كالتَّربيع مثلاً (**غير أوقات الوصف العنوانىّ**) و هو: وقت الأنخساف، فلا منافاةَ بينهما بحيث يكون صدق كلّ واحد منهما مستلزماً لكذب الأخر عند إتحاد الطَّرفين إذ يصدق قولنا: كلٌّ منخسفٍ مظلمٌ مادام منخسفاً لاْ دائماً مع صدق قولنا: لاْ شىء من المنخسف بمظلم فى وقت معيّن، و هو: وقتٌ لاْيوجب فيه الأظلام، بل الأضائة لاْدائماً قالَهُ بعضُ المحقّقين، (و) ظاهر انّه (**إذا إرتفعت المنافاةُ بينَ الأخصَّين**) و هما: المشروطة الخاصَّة و الوقتيّة هنا، (**إرتفعت**) أى المنافاةُ (**بين ما هو أعمّ منهما**) و هو: سايرُ الموجَّهات (**ضرورةً**) أى بالبداهَةِ، لأَنَّ رفع المنافاة بينَ الأخصّين يستلزم رفعها بين الأعمّين (**و كذا إذا لم يكن الكبرى ضروريّةً**) مطلقةً (**و لاْمشروطة**) لاْعامَّةً و لاْخاصَّةً (**حين كون الصُّغرى ممكنةً**)

١ـ الّتى يحكم فيها بضرورة النّسبة مادام الوصف لادائماً لأنَّ النّسبة إذا كانت ضروريّةً مادام الوصف فهي ضروريّة فى وقت معيَّن و غير معيَّن و بالفعل كما لا يخفى. «دشتى»

٢ـ و هى التّسع الأخر.

٣ـ الّتى يحكم فيها بضرورة النّسبة فى وقت معيَّن لا دائماً أمّا كونها أخصَّ من الوقتيَّة المطلقة فظاهر و امّا من التّسع الأخر فلأنَّ ما يصدق فى وقت معيَّن فهو صادق فى وقت غير معيَّن و بالفعل و بالأمكان كما هو واضح. «دشتى»

السلب في وقت معين لا دائماً اذ لعل ذلک الوقت غير اوقات الوصف العنواني و اذا ارتفعت المنافاة بين الاخصين ارتفعت بين ما هو اعم منهما ضرورة و كذا اذا لم يكن الكبرى ضرورية و لا مشروطة حين كون الصغرى ممكنة كان اخص الكبريات الدائمة أو العرفية الخاصة أو الوقتية. و لا منافاة بين امكان الايجاب و دوام السلب مادام الذات و لا بينه و بين دوام السلب بحسب الوصف لا دائماً و لا بينه و بين دوام السلب الوصف لا دائماً و لا بينه و بين ضرورة السلب في وقت معين لا دائماً و كذا اذا لم يكن الصغرى ضرورية على تقدير كون الكبرى ممكنة كان اخص الصغريات المشروطة الخاصة أو الدائمة.

و لا منافاة بين امكان الايجاب و بين ضرورة السلب بحسب الوصف لا دائماً و لا بينه و بين دوام السلب مادام الذات قطعاً.

و تحقيق هذا البحث على هذا الوجه الوجيه: مما تفردت به بعون الله الجليل و الله يهدي من يشاء الى سواء السبيل و هو حسبي و نعم الوكيل.

عامّةً أو خاصّةً، بيان لإنتفاءِ الشّرط الثّانى، (كان) جزاء إذا (أخصّ الكبريات الدّائمة) المطلقة، (أو العرفيّة الخاصّة أو الوقتيّة) قال بعضُ المحقّقين: إنّما تردَّد بينَ هذه الثّلاث لأنَّ النّسبة بين الأولى و بين كل واحدة من الأُخريين هى: المبانية، و بين الثّانية و الأخيرة هى: العموم من وجه، و بالجملة: هذه الثّلاث أخصّ الكبريات الغير الضّروريّة و المشروطة الخاصّة و العامّة إهـ

(و) معلومٌ أنّه (لامنافاة) موجودَةٌ (بين إمكان الأيجاب) إشارةٌ إلى الصُّغرى الممكنة الموجبة (و دوام السّلب مادام الذات) إشارةٌ إلى الكبرى الدّائمة المطلقة السّالبة نحو: بعضُ الفلك ساكنٌ بالأمكان و لاشىء مِنَ الفَلَكِ بساكن دائماً (وَ) كذا (لا) منافاةَ (بينه) أى بين إمكان الأيجاب (و بين دوام السّلب بحسب الوصف لا دائماً) إشارةٌ إلى الصُّغرى الممكنة الموجبة و الكبرى العرفيّة الخاصّة السّالبة نحو: كلّ إنسانٍ ساكنُ الأَصابع بالأمكان و لاشىء من الكاتب بساكن الأَصابع مادام كاتباً لا دائماً (و) كذا (لا) منافاةَ (بينه) أى بين امكان الأيجاب (و بين ضرورة السّلب في

....

وقت معين **لا دائماً**[1]) إشارة إلى الصُّغرى الممكنة الموجبة و الكبرى الوقتيّة السّالبة نحو: كلّ قمرٍ منخسفٍ مظلمٌ بالأمكان و لاشيء من القمر بمظلم وقتَ التّربيع لا دائماً، و إذا إرتفعت المنافاة بين الصّغرى الممكنة و بين أخصّ الكبريات، إرتفعت بينها و بين أعمّها لمامرّ (**و كذا إذا لم يكن الصُّغرى ضروريّة على تقدير كون الكبرى ممكنةً، كان**) جزاءٌ إذا (**أخصّ الصّغريات المشروطة الخاصَّة، أو**[2] **الدّائمه**) المطلقة، (و) معلوم انّه (**لا منافاة**) موجودة (**بين إمكان الأيجاب**) إشارة إلى الكبرى الممكنة الموجبة (**و بين ضرورة السّلب بحسب الوَصف لادائماً**) إشارة إلى الصُّغرى المشروطة الخاصَّة السّالبة نحو: لا شيء من المنخسف بمضئ مادام منخسفاً لا دائماً و كلّ منخسف مضئ بالأمكان (و) كذا (**لا**) منافاة (**بينَه**) أى بين إمكان الأيجاب (**و بين دوام السَّلب مادام الذّات**) إشارة إلى الكبرى الممكنة الموجبة و الصّغرى الدّائِمة المطلقة السّالبة نحو: لا شيء من الفلك بساكن دائماً و كلّ الكواكب السَّبع السّيّارة ساكنٌ بالأمكان (**قطعاً**[3]) أى حتماً، و إذا إرتفعت المنافاة بين الكبرى الممكنة و بين أخصّ الصّغريات، إرتفعت بينها و بين أعمّها لمامرّ. ثمّ تحدّث بنعمة الله تعالى و قال: (**و تحقيق هذا البحث**) أى شرح كلام المصنّف «مع منافاة إلخ» (**على هذا الوجه الوجيه**) أى المقبول (**ممّا تفرَّدت به**) أى من الأبحاث

۱ـ و ذلک لأنَّ الأمكان هو جواز الوقوع عقلاً فلا ينافى عدم الوقوع خارجاً دائماً أو بحسب الوصف أو في وقت معيَّن كما لا يخفى. «دشتى»

۲ـ و ذلک لأنّ الصّغرى إذا لم تكن ضروريّة كانت من الأربع عشرة و المشروطة الخاصّة أخصّ من جميعها سوى الدّائمة و بينهما تباين و لهذا تردَّد بينهما. «دشتى»

۳ـ لعدم وجود المنافاة بين إمكان شئ و عدم وقوعه أبداً. «دشتى»

(فَصْلٌ) اَلشَّرْطِيُّ مِنَ الْاِقْتِرانِـيِّ إِمّـا أَنْ يَـتَرَكَّبَ مِـنْ مُـتَّصِلَتَيْنِ، أَوْ مُنْفَصِلَتَيْنِ، أَوْ حَمْلِيَّةٍ وَ مُتَّصِلَةٍ، أَوْ حَـمْلِيَّةٍ وَ مـنْفَصِلَةٍ، أَوْ مُـتَّصِلَةٍ وَ مُنْفَصِلَةٍ،

قوله: (من متصلتين) كقولنا: كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود و كلما كان النهار موجوداً فالعالم مضيء، ينتج: كلما كانت الشمس طالعة فالعالم مضيء.
قوله: (او منفصلتين) كقولنا: اما ان يكون العدد زوجاً او يكون فرداً و دائماً إمّا ان يكون الزوج زوج الزوج او يكون زوج الفرد ينتج اما ان يكون العـدد زوج الزوج او يكون زوج الفرد او يكون فرداً.
قوله: (او حملية و متصلة) نحو: هذا الشيء انسان و كلما كان الشيء انسـاناً كان حيواناً ينتج هذا الشيء حيوان.
قوله: (او حملية و منفصلة) نحو: هذا عدد و دائماً اما ان يكون العدد زوجاً او يكون فرداً ينتج: فهذا اما ان يكون زوجاً او فرداً.
قوله: (او متصلة و منفصلة) نحو: كلما كان هذا الشيء ثلاثة فهو عدد و دائماً اما ان يكون العدد زوجاً او فرداً ينتج كلما كان هذا الشيء ثلاثة فاما ان يكون زوجاً او فرداً.

المختصَّة بيالَّتي لم يسبقني فيها أحد من النّاس، و تذكير الضَّـمير نـظراً إِلى لفـظ الموصول (بعون ٱلله الجليل) أي حقّقته بعونه تعالى، فأنّه لاٰ حول و لاٰ قوّة إِلاّ بـه، (وٱللّٰهُ) تعالى (يهدي من يشاء) من عباده (إِلى سـواءِ السـبِّيل) أي إِلى الصّـراط المستقيم يعني: و ٱلله هداني و أفهمني هذا البحث، (و هو حسبي) أي محسبي، حتّى يجوزحمله على الذّات، (و نعم الوكيل) اللّٰهمّ كن لنا نعم الهادي و المحسب و الوكيل آمين.

{القياس الأقترانيُّ الشَّرطيُّ}

لمّا فرغ عن القياس الأقترانيِّ الحمليِّ شرع في القياس الإقترانيِّ الشَّرطيِّ بقوله: (فصل) الشَّرطيُّ من الأقتراني الخ. (قوله: من متّصلتين) هذا قسمٌ من أقسامه، مثاله (كقولنا: كلّما كانت الشَّمس طالعة فالنَّهار موجودٌ) هذه صغرى (و كلّما كان النَّهار موجوداً فالعالم مضيُ) و هذه كبرى (ينتج) قولَنا: (كُلّما كانت الشَّمسُ طالعةً فالعالم مضيُ). (قوله: أو منفصلتين) مثاله (كقولنا: إِمّا أن يكون العدد زوجاً أو يكون فرداً)

وَ يَنْعَقِدُ فِيهِ الْأَشْكَالُ الْأَرْبَعَةُ، وَ فِي تَفْصِيلِهَا طُولٌ.

قوله: (و ينعقد) يعني: لابد في تلك الاقسام من اشتراك المقدمتين في جزءٍ يكون هو الحد الاوسط فاما ان يكون محكوماً عليه في كلتا المقدمتين او محكوماً به فيهما او محكوماً به في الصغرى و محكوماً عليه في الكبرى او بالعكس، فالاول: هو الشكل الثالث، و الثاني: هو الثّاني، و الثالث: هو الاول، و الرابع: هو الرابع.

هذه صغرى (**و دائماً إمّا أن يكون الزّوج زوجَ الزّوج**) و هو: العدد الّذى نفسه زوجٌ و نصفه أيضاً زوجٌ كالأَربعة، (**أو يكونَ زوجَ الفرد**) و هو: العدد الّذى نصفه فردٌ كالعشرة و هذه كبرى (**ينتج**) قولنا: (**إمّا أَن يكونَ العدد زوجَ الزّوج، أو يكون زوجَ الفرد، أو يكون فرداً**). (**قوله: أو حمليّة و متّصلة**) مثاله: (**نحو هذا الشَّئ إِنسان**) هذه صغرى حمليّة (**و كلّما كان الشَّئ إِنساناً كان حيواناً**) و هذه كبرى متَّصلة (**ينتج**) قولنا: (**هذا الشَّئ حَيوانٌ**). (**قوله: أو حمليّة و منفصلة**) مثاله: (**نحو: هذا عددٌ**) هذه صغرى حمليّة (**و دائماً إمّا أن يكون العدد زوجاً أو يكون فرداً**) و هذه كبرى منفصلة (**ينتج**) قولنا: (**فهذا إمّا أن يكون زوجاً أو فرداً**). (**قوله: أو متّصلة و منفصلة**) مثاله نحو: (**كلّما كان هذا الشّئ ثلاثةً فهو عددٌ**) هذه صغرى متَّصلة (**و دائماً إمّا أن يكونَ العدد زوجاً أو فرداً**) و هذه كبرى منفصلة (**ينتج**) قولَنا: (**كلّما كان هذا الشَّئ ثلاثةً: فأمّا أن يكون زوجاً أو فرداً**).

(**قوله: و ينعقد**) (**يعنى**) أى المصنِّف قدّس‌سرّه: (**لابدّ فى تلك الأَقسام**) أى الخمسة المذكورة (**من إِشتراك المقدّمتين**) أى الصُّغرى و الكبرى (**فى جزء يكون هو**) أى ذلك الجزء (**الحد الأوسط**) المتكرّر فيهما (**فأمّا أن يكونَ**) أى الحدُّ الأَوسط (**محكوماً عليه فى كلتا المقدّمتين، أو محكوماً به فيهما، أو محكوماً به فى الصُّغرى و محكوماً عليه فى الكبرى، أو بالعكس**) أى يكون محكوماً عليه فى الصّغرى و محكوماً به فى الكبرى، (**فـ**) الشّقّ (**الأوّل**) و هو: ما يكون الحدُّ الأَوسط فيه محكوماً عليه فى الصّغرى و الكبرى: (**هو الشّكل الثالث، و**) الشّقّ (**الثّانى**) و هو: ما يكون الحد الأوسط فيه محكوماً به فى الصّغرى و الكبرى: (**هو**) الشّكل (**الثّانى، و**) الشّقّ (**الثّالث**) و هو: ما يكون الحدّ الأوسط فيه محكوماً به فى الصُّغرى و

(فَصْلٌ) الْاَسْتِثْنٰائِيُّ يُنْتِجُ مَعَ الْمُتَّصِلَةِ وَضْعَ الْـمُقَدَّمِ، وَ رَفْـعَ التَّالِى، وَ مَعَ الحَقِيقيَّةِ وَضْعَ كُلٍّ كَمٰانِعَةِ الْجَمْعِ، وَ رَفْعَهُ كَمٰانِعَةِ الْخُلُوِّ،

و في تفصيل الاشكال الاربعة في تلك الاقسام الخمسة بحسب الشرايط و الضروب و النتايج طول لا يليق بالمختصرات فليطلب من مطولات المتأخرين.

قوله: (الاستثنائي) اى القياس الاستثنائي و هو: الذي تكون النتيجة مذكورة فيه بمادته و هيئته ابداً يتركب من مقدمة شرطية و مقدمة حملية يستثنى فيها عين احد جزئي الشرطية او نقيضه لينتج عين الاخر او نقيضه.

فالاحتمالات المتصوّرة في انتاج كل استثنائي اربعة: وضع كل، و رفع كـل، لكن المنتج في كل قسم شيء.

و تفصيله: ما افاده المصنف من ان الشرطية أن كانت متصلة ينتج منها احتمالان:

لان وضع المقدم ينتج وضع التالي، لاستلزام تحقق الملزوم تـحقق اللازم، و رفع التالي ينتج رفع المقدم، لا ستلزام انتفاء اللازم انتفاء الملزوم.

محكوماً عليه فى الكبرى: (هو) الشّكل **(الأوّل، و)** الشّق **(الرّابع)** و هو: ما يكـون الحدّ الأوسط فيه محكوماً عليه فى الصّغرى و محكوماً به فى الكبرى: (هو) الشّكل **(الرَّابع، و فى تفصيل الأَشكال الأربعة فى تلك الأقسام الخمسة بحسب الشَّرايـط و الضُّروب و النّتايج طول لاٰ يليق بالمختصرات، فليطلب من مطوّلاٰت المتأخرين)** كشـرح المطالع و غيره.

{القياسُ الأستثنائيُّ}

(قوله: الأستثنائيُّ) (أى القياس الاستثنائيُّ، و هو: **الَّذى تكون النَّتيجة مذكورةً فيه بمادَّته)** أى طرفيه، و هما: المحكوم عليه و المحكوم به، **(و هيئته)** أى ترتيبه الواقع بين طرفيه **(أبداً يتركب)** أى يتركَّب أبداً **(من مقدِّمة شرطيَّة)** متّصلة، أو منفصلة، **(و مقدّمة حمليَّة، يستثنى فيها)** أى فى المقدّمة الحمليّة **(عين أحد جزئى الشَّرطيّة)** أى

....

عين المقدَّم، أو التَّالى نحو: كلّما كانت الشَّمسُ طالعة فالنَّهار موجود لكن الشَّمسَ طالعة فالنّهار موجودٌ، فأنّه استثنى فى الحمليّة عين المقدَّم، و امّا إستثناء عين التّالى فكقولنا: لكنّ النّهار موجودٌ فالشَّمسُ طالعة، **(أو نقيضه)** أى نقيض أحد جزئى الشَّرطيّة نحو: لكنّ الشَّمسَ ليست بطالعة فالنَّهار ليس بموجود، فأنّه أستثنى فى الحمليّة نقيض المقدَّم، و امّا إستثناء نقيض التَّالى فكقولنا: لكنّ النَّهار ليس بموجود فالشَّمس ليست بطالعة **(لينتج)** أى القياسُ الأستثنائىُّ **(عين)** الجزء **(الأخر)** ناظرٌ إلى قوله: عين أحد جزئى الشَّرطيَّة، نحو: فالنَّهار موجود عند قولنا: لكنّ الشَّمسَ طالعة، **(أو نقيضه)** أى نقيض الجزء الأخر، و هذا ناظرٌ إلى قوله: أونقيضه، نحو: فالشَّمس ليست بطالعة عند قولنا: لكن النَّهار ليس بموجود، **(فالأِحتمالاتُ المتصوّرةُ فى إنتاج كلّ)** قياس **(إستثنائىٍّ أربعةٌ: وضع كلّ)** أى كلّ واحد من المقدَّم و التَّالى و وجودهما، هذان إحتمالأن نحو: لكنّ الشَّمس طالعة و لكنَّ النَّهار موجودٌ، **(و رفع كلّ)** و هذان إحتمالأن اخران، نحو: لكنّ الشَّمس ليست بطالعة و لكنّ النَّهار ليس بموجود، **(لكنّ)** الأحتمال **(المنتج)** بصيغة إسم الفاعل **(فى كلّ قسم)** من قسمى الوضع و الرَّفع **(شىء واحدٌ)** أى فالأحتمال المنتج فى الوضع واحدٌ، و فى الرَّفع واحدٌ، و بالجمله: إثنان من الأحتمالات الأَربعة منتجان و إثنان منها غير منتجين **(و تفصيله: ما أفاده المصنّف)** قدّس سرّه بقوله: الأستثنائىُّ ينتج مع المتّصلة إلخ **(من)** بيانيّة **(انّ الشَّرطيّة إن كانت متَّصلةً ينتج منها)** بصيغة المجهول **(إحتمالأن:)** ذكر الأحتمال الأوّل بقوله: **(لأنّ وضع المقدَّم)** و وجوده **(ينتج وضع التَّالى)** و وجوده نحو: إن كان هذا إنساناً كان حيواناً لكنّه إنسانٌ ينتج: إنّه حيوانٌ **(لأستلزام تحقّق الملزوم)** و هو الأنسان **(تحقّق الّلازم)** و هو: الحيوان، و بعبارة أخرى: لأنّ تحقُّقَ الملزوم يستلزم تحقّق الّلازم، و ذكر الأحتمال الثّانى بقوله: **(و رفعُ التَّالى)** و سلبه **(ينتج رفعَ المقدَّم)** و سلبه نحو: لكنّه ليس بحيوان ينتج: إنَّهُ ليس بأنسانٍ **(لأستلزام إنتفاءِ اللاّزم إنتفاءَ الملزوم)** و ذكر الأحتمال الأوّل الغير المنتج بقوله:

و أما وضع التالى فلا ينتج وضع المقدم و لاْ رفع المقدّم ينتج رفع التالي لجواز ان يكون اللازم اعم فلا يلزم من تحققه تحقق الملزوم و لا من انتفاء الملزوم إنتفاء اللازم و قد عرفت من هذا: ان المراد بالمتصلة في هذا الباب اللزومية.

و أعلم: أيضاً ان المراد بالمنفصلة هيهنا العنادية و ان كانت الشرطية منفصلة فمانعة الجمع ينتج من وضع كل جزء رفع الاخر، لامتناع اجتماعهما، و لا ينتج من رفع كل جزء وضع الاخر، لعدم امتناع الخلو بينهما، و مانعة الخلو بالعكس، و اما

(**و امّا وضعُ التّالي فلاينتج وضع المقدّم**) نحو: لكنّه حيوانٌ فهو إنسانٌ و ذكر الثّانی بقوله: (**و لاْ رفع المقدّم ينتج رفع التّالی**) نحو: لكنّه ليس بأنسان فهو ليس بحيوان، (**لجواز**) تعليلٌ لعدم إنتاجهما (**أن يكون الّلازم**) و هو الحيوان (**أعمّ**) من الملزوم و هو الأنسان و اذاكان أعمّ، (**فلاْ يلزم من تحقّقه تحقّق الملزوم**) ناظرٌ إلی قوله: وَ امّا وضع التّالی فلا ينتج وضع المقدم، (**و لاْمن إنتفاءِ الملزوم إنتفاء اللاّزم**) ناظرٌ إلی قوله: و لاْ رفع المقدَّم ينتج رفع التّالی، (**و قد عرفت من هذا**) البيان، و هو: التّعبير بالّلازم و الملزوم: (**انّ المراد بالمتّصلة فی هذا الباب**) أی بابِ القياس الأستثنائیّ الشّرطيّةُ المتّصلةُ (**الّلزوميّةُ**) لا الأتّفاقيّة لأنه لاْوجود لّلازم و الملزوم فيها.

(**و آعلم**) أيّها المتعلّم (**أيضاً**) أی كما عرفت ذلک: (**انّ المراد بالمنفصلة هيهنا**) أی فی باب القياس الأستثنائیّ المنفصلةُ (**العناديّةُ**) لاْ الأتّفاقيّة لمامرَّ، (**و إن كانت الشَّرطيّة منفصلة فمانعة الجمع**) و هی: الّتی حكم فيها بتنافی النّسبتين، أو لاْ تنافيهما فی الصّدق فقطْ (**ينتج من وضع كلّ جزء**) من جزئيه (**رفع**) الجزء (**الأخر**) أی فوضع المقدّم ينتج رفع التّالی، و وضع التّالی ينتج رفع المقدّم، (**لأمتناع إجتماعهما**) أی الجزئين، (**و لاْ ينتج**) أی مانعة الجمع (**من رفع كلّ جزءٍ**) من جزئيها (**وضع**) الجزء (**الأخر، لعدم إمتناع الخلوّ بينهما**) أی لأنّه ليس رفعهما محالاً (**و مانعة الخلوّ بالعكس**) **أی مانعة الخلوّ و هی: الّتی حكم فيهابتنافی النّسبتين، أو لاْتنا فيهما فی الكذب فقطْ بعكس مانعة الجمع، أی ينتج من رفع كلّ جزء وضع الأخر، لأمتناع إرتفاعهما، و لاْينتج من وضع كلّ جزءرفع الأخر لعدم إمتناع الجمع بينهُما، (و امّا)**

وَ قَدْ يَخْتَصُّ بِأسْمِ قِياسِ الْخُلْفِ، وَ هُوَ: ما يُقْصَدُ بِهِ إِثْباتُ الْمَطْلُوبِ بِأبْطالِ نَقِيضِهِ، وَ مَرْجِعُهُ إِلىٰ إِسْتِثْنائِيٍّ وَ إِقْتِرانِيٍّ.

الحقيقيَّة فلما اشتملت على منع الجمع و الخلو معاً تنتج في الصور الاربع النتايج الاربع.

قوله: (وضع المقدم و رفع التالي) نحو: ان كان هذا انساناً كان حيواناً لكنه انسان فهو حيوان لكنه ليس بحيوان فهو ليس بانسان.

قوله: (و مع الحقيقيَّة) كقولنا: اما ان يكون هذا العدد زوجاً او فرداً لكنه زوج فليس بفرد لكنه فرد فليس بزوج لكنه ليس بفرد فهو زوج لكنه ليس بزوج فهو فرد.

قوله: (كما نعة الجمع) نحو: اما ان يكون هذا شجراً او حجراً لكنّه شجر فليس بحجر لكنه حجر فليس بشجر.

المنفصلة (**الحقيقيَّة**) و هى الَّتى: حكم فيها بتنافى النّسبتين، أو لاُ تنافيهما فى الصّدق و الكذب (**فلمّا إشتملت على منع الجمع**) لوجود الصّدق فيهما (و) منع (**الخلوّ**) لوجود الكذب فيهما (**معاً تنتج فى الصّور الأَربع**) و هى: وضع المقدَّم و وضع التّالى و رفع المقدَّم و رفع التّالى (**النّتايج الأَربع**) و هى: أنّ وضع المقدَّم ينتج وضع التَّالى، و رفع التَّالى ينتج رفع المقدَّم، و وضع كلّ جزءٍ ينتج رفع الاُخر، و رفع كلّ جزءٍ ينتج وضع الاُخر. (**قوله: وضع المقدّم و رفع التَّالى**) مثاله: (**نحو إن كان هذا إنساناً كان حيواناً لكنّه إِنسانٌ**) بوضع المقدّم (**فهو حيوان**) بوضع التَّالى (**لكنَّه ليس بحيوان**) برفع التَّالى (**فهو ليس بأنسان**) برفع المقدّم. (**قوله: و مع الحقيقيَّه**) (**كقولنا: إمّا أن يكون هذا العدد زوجاً أو فرداً لكنّه زوج**) بوضع الجزء الأوّل (**فليس بفرد**) برفع الجزء الثانى (**لكنّه فرد**) بوضع الجزءِ الثانى (**فليس بزوج**) برفع الجزء الأوّل (**لكنّه ليس بفرد**) برفع الجزءِ الثانى (**فهو زوج**) بوضع الجزءِ الأوّل (**لكنّه ليس بزوج**) برفع الجزءِ الأوّل (**فهو فرد**) بوضع الجزءِ الثانى.

(**قوله: كمانعةِ الجمع**) (**نحو: إمّا أن يكون هذا شجراً أو حجراً لكنّه شجرٌ**) بوضع

قوله: (كمانعة الخلو) نحو: هذا اما لا حجر او لا شجر لكنه ليس بلا شجر فهو لا حجر لكنه ليس بلا حجر فهو لا شجر.

قوله: (و قد يختص الى آخره) اعلم: انه قد يستدل على اثبات المدعي بانه لولاه لصدق نقيضه، لاستحالة ارتفاع النقيضين لكن نقيضه غير واقع فيكون هذا واقعاً كما مر غير مرة في مباحث العكوس و الاقيسة.

و هذا القسم من الاستدلال يسمى بالخلف، اما لانه ينجر الى الخُلف أى المحال على تقدير صدق نقيض المطلوب، او لانه ينتقل منه الى المطلوب من خَلفه أي من ورائه الذى هو نقيضه و ليس هذا قياساً واحداً بل ينحل الى قياسين:

أحدهما: اقتراني شرطي،

و الاخر: استثنائي متصل، يستثنى فيه نقيض التالي هكذا: لو لم يثبت المطلوب لثبت نقيضه و كلما ثبت نقيضه ثبت المحال ينتج لو لم يثبت المطلوب لثبت المحال لكن المحال ليس بثابت فيلزم ثبوت المطلوب لكونه نقيض المقدم.

ثم قد يفتقر بيان الشرطية يعنى: قولنا: كلما ثبت نقيضه ثبت المحال الى دليل آخر فتكثر القياسات كذا قال المصنف في شرح الاصول.

فقوله: (و مرجعه الى استثنائى و اقتراني) معناه: ان هذا القدر مما لابد منه في كل قياس خلف، و قد يزيد عليه فافهم.

الجزءِ الأوّل (**فليس بحجر**) برفع الجزءِ الثَّانى (**لكنَّه حجرٌ**) بوضع الجزءِ الثَّانى (**فليس بشجر**) برفع الجزء الأول، فلا ينتج من وضع كلّ وضع الأخر، لأمتناع أن يكون الشّیء الواحد حجراً و شجراً، و لاُ من رفع كلّ وضع الأخر، لجواز أن يكون ذلك الشّیء لا حجراً و لاُ شجراً كالكتاب مثلاً. (**قوله: كمانعة الخلو**) مثالها (**نحو: هذا إمَّا لاُ حجراً أو لاُ شجر لكنّه ليس بلاشجر**) برفع الجزءِ الثّانى (**فهو لاُ حجرٌ**) بوضع الجزء الأوّل (**لكنّه ليس بلاحجر**) برفع الجزءِ الأَوّل (**فهو لاُشجرٌ**) بوضع الجزءِ الثّانى، و لاُينتج من وضع كلّ رفع الأخر، لعدم امتناع كون الشّئ الواحد لاُ حجراً و لاُ شجراً كالبقر مثلاً، و لاُ من رفع كل وضع الأخر، لأمتناع إرتفاعهما عن ذلك الشّیء.

{قياسُ الْخُلْفُ}

(**قوله: و قد يختصّ الخ**) (**إعلم**) أيُّها المتعلّم: (**أنّه**) أى الشَّأنَ و الحالَ (**قد يستدلُّ**

....

على إثبات المُدَّعىٰ) كحدوث العالم مثلاً **(بأنّه)** أى الشَّأنَ و الحالَ **(لولاه)** أى المدَّعىٰ **(لصدق نقيضه)** كقدم العالم، **(لأستحالة إرتفاع النّقيضين)** كأجتماعهما **(لكنّ نقيضه)** أى المُدّعىٰ **(غيرُ واقع، فيكون هذا)** أى المدّعىٰ **(واقعاً كمامرَّ غير مرَّة)** أى بمرَّاتٍ **(فى مباحث العكوس و الأقيسة، و هذا القسمُ من الأستدلال يسمّى بالخلف)** أى بدليل الخلف و قياس الخلف، **(إمّا لأنَّه)** أى هذا القسم **(ينجرُّ)** الشّئ و يسوقه **(إلى الخُلْفِ أى المَحالِ على تقدير صدق نقيضِ المطلوب)** أى النّتيجة، **(أو لأنّه)** أى الشَّأنَ و الحال **(ينتقل منه)** أى من ذلك القسم **(إلى المطلوب من خَلْفِهِ أى من ورائه الَّذى هو)** أى الوراء **(نقيضه)** أى المطلوب **(وليس هذا)** أى قياسُ الخلْفِ **(قياساً واحداً، بل ينحَلّ)** و يرجع **(إلى قياسين: أحدهما:)** قياس **(إقترانيٌّ شرطيٌّ و الأُخر:)** قياسٌ **(إستثنائيٌّ متّصلٌ، يستثنىٰ فيه)** أى فى ذلك القياس **(نقيض التّالى هكذا)** ترسيمٌ للمطلب: **(لو لم يثبت المطلوب لثبَت نقيضُه)** هذه صغرى شرطيّةٌ، **(و كلّما ثبت نقيضُه)** أى المطلوب **(ثبت المحال)** و هذه كبرى شرطيَّةٌ **(ينتج)** قولنا: **(لَو لَم يثبت المطلوب لَثبت الْمَحال، لكنّ المحال ليس بثابت)** برفع التَّالى و النّتيجَةُ مع قوله: لكنّ المحالَ ليس بثابت قياسٌ إستثنائيٌّ ،**(فيلزم ثبوت المطلوب)** بوضع المقدَّم، **(لكونه)** أى ثبوت المطلوب **(نقيض المقدَّم)** و هو قولنا: لو لم يثبت المطلوب **(ثمّ قد يفتقر بيان الشَّرطيّة)** أعنى الكبرى **(يعنى)** منها **(قولنا: كلّما ثبت نقيضه ثبت المحال إلى دليل اٰخر)** متعلّق بيفتقر، لكونه نظريّاً **(فتكثر القياسات)** أى فيزُادُ على القياس قياسٌ اٰخر، الأوّل لأثبات المدَّعىٰ، و الثَّانى لأثبات الكبرى **(كذا قال المصنّفُ)** العَلاَّمَةُ قدّس سرُّهُ **(فى شرح الأُصول)** للقاضى عضد الدّين عبد الرّحمن الأيجيِّ عطّر الله مرقده و إذا كان الأمر كذلك، **(فقوله: و مرجعه)** أى قياس الخلف **(إلى إستثنائيٍ و إقترانيٍّ، معناه: اَنَّ هذا القدر)** أعنى: الأستثنائيَّ و الأقترانيَّ **(ممّا لاٰبُدَّمنه فى كلّ قياس خلف)** فلا يجوز أن يكون أقلَّ من ذلك، **(و قد يزيد عليه)** أى على المقدار الَّلازم **(فآفهم)** الأمر بالفهم إشارةٌ إلى دفع إشكال، و هو:

(فَصْلٌ) الأِسْتِقْراءُ: تَصَفُّحُ الْجُزْئِيّاتِ،

قوله: (الاستقراء: تصفح الجزئيات) اعلم: ان الحجة على ثلاثة اقسام: لان الاستدلال اما من حال الكلى على حال جزئياته، و اما من حال الجزئيات على حال كليها، و اما من حال احد الجزئيين المندرجين تحت كلى على حال الجزئي، الاخر.

أنّه قد يكون قياس الخلف اكثر من إثنين، فلم إنحصره المصنّف رحمه آلله فى الأستثنائيّ و الأقترانيّ؟ و لم يقل: و مرجعه إلى إستثنائيّ و إ قترانيٍّ، و قديزاد عليهما؟ و حاصلُ الدَّفع: انَّه أخذ بالأقلّ، لأنّ أقلَّ قياس الخلف قياسان، و الأخذ بالأقلّ مرسومٌ فى التَّعاريف، أوانّه قال ذلک حملاً على الأَغلب، لأنّ الخلف فى الأَغلب قياسان، على انّه قصد الأختصار فى الكلام إذ لأ يضرّ بالمقصود للعلم به عند أخفى نظر.

{الأِستقراءُ}

(قوله: **الأستقراءُ: تصفّح الجزئيّات**) (**إعلم**) أَيُّها المتعلّم: (**انّ الحجّة**) و الدَّليل (**على ثلاثةِ أَقسامٍ:**) و انّما انحصرت فيها (**لأنَّ الأستدلاٰلَ إِمّا من حال الكلّيِّ**) الحال هى: مضمون الكبرى، و الكلّيّ هو: الموضوع فى الكبرى (**على حال جزئيّاته**) الحال هى: مفهوم النّتيجة، و الجزئيّات هى: أَفراد الموضوع فى الصُّغرى، نحو: و كلُّ متغيّر حادثٌ، فأنّه يستدلّ من حدوث المتغيّر على حدوث أفراد العالم، (**و إمّا من حال**) أكثر (**الجزئيّات**) الحال هى: تحرّک الفكِّ الأسفل عند المضغ مثلاً و الجزئيّات: أفراد محدودة من أَفراد الحيوان (**على حال كلِّيِّها**) الحال هنا هى: الأولى، و الكلّيّ: جميع أفراد الحيوان، (**و إمّا من حال أحد الجزئيّين**) كالحرمة مثلاً، و أحد الجزئيّين هو: الأصل المقيس عليه كالخمر (**المندرجين**) صفة للجزئيّين (**تحت كليٍّ**) كالمسكر (**على حال الجزئى الأُخر**) الحال هنا هى: الأولى، و الجزئيّ الأُخر هو: الفرع المقيس كالنَّبيذ، (**فالأوّل: هو القياس، و قد سبق مفصّلاً، و الثّانى: هو الأستقراءُ**) و

فالاول: هو القياس و قد سبق مفصلا،

والثاني: هو الاستقراء،

والثالث: هو التمثيل،

فالاستقراء هو الحجة التى يستدل فيها من حكم الجزئيات على حكم كليها، هذا تعريفه الصحيح الذي لاغبار عليه، و اما ما استنبطه المصنف من كلام الفارابي و حجةالاسلام، و اختاره اعنى: تصفح الجزئيات و تتبُّعها لإثبات حكم كلى، ففيه تسامح ظاهر، فان هذا التتبع ليس معلوماً تصديقيّاً موصلا الى مجهول تصديقى، فلا يندرج تحت الحجَّة، و كأنَّ الباعث على هذه المسامحة هو: الاشارة الى ان تسمية هذا القسم من الحجة بالاستقراء ليس على سبيل الارتجال، بل على سبيل النقل، و هيهنا وجه آخر يجيء بيانه انشاءالله الجليل في تحقيق التمثيل.

بحثُناعَنْهُ، (و الثَّالث: هو التَّمثيل)، و سيأتى البحثُ عنه إنشاء آللّهُ تعالى،

(فالأِستقراءُ) فى الأصطلاح (هو: الحجة الَّتى يستدلّ فيها من حكم) اكثر (الجزئيّات على حكم كلّيِّها)، و بعبارة أخرى: هو الحكم على كلّيٍّ لوجوده فى أكثر جزئيّاته (هذا) أى قولنا: فالأستقراء: هو الحجّة الّتى إلخ (تعريفه الصّحيح الَّذى لا غبار عليه) أى لا عَيْبَ فيه يظهر وجهه من قوله: (وَ امّا ما) أى التّعريفُ الّـذى (إستنبطه) أى إستخرجه (المصنّف) طاب ثراه (من كلام) المعلّم الثّانى الحكيم أبى نصر (الفارابيّ) رحمه الله (وحجّة الأسلام) الأمام الغَزّاليّ قدّس آللّهُ نفسَهُ الذَّكيَّةَ فى معيارِ العلومِ و مَقاصِدِ الفَلاسفة، (و أختاره) على تعريفه المشهور (أعنى) منه: (تصفّح الجزئيَّات و تتبّعها) عطف تفسير (لأثبات حكم كلّى، ففيه تسامحٌ ظاهر) جزاءٌ امّا، حيث جعل الأستقراءَ عبارةً عن التّفحُّص و التّتبُّع، (فأنّ هذا التّتُّبع ليس معلوماً تصديقيّاً موصلاً الى مجهول تصديقيٍّ)، بل هو سبب لحصول المعلوم التَّصديقيِّ، و بعبارة أخرى: فأنّ الأستقراء هو: الحجّة الّتى يقع فيها هذا التَّتَبُّعُ لا نفس

لِأِثْبَاتِ حُكْمٍ كُلِّيٍّ.

قوله: (لاثبات حكم كلى) اما بطريق التوصيف فيكون اشارة الى ان المطلوب في الأستقراءِ لا يكون حكماً جزئياً كما سنحققه و اما بطريق الاضافة و التنوين في كلى حينئذ عوض من المضاف اليه اى لاثبات حكم كليها اى كلى تلك الجزئيات

التَّتبُّع و اذا كان الأمر كذلک، **(فلا يندرج)** أى الأستقراءُ **(تحت الحجّة)** مع انّه من أقسامها ثّم إعتذر عنه بقوله: **(و كأَنَّ الباعث على)** إرتكاب **(هذه المسامحة: هو الأشارةُ)** منه **(إلى انّ تسمية هذا القسم من الحجّة بالأستقراءِ ليس على سبيل الأرتجال)** و عدم المناسبة بين المعنى اللّغوىّ و الأصطلاحىّ كالأعلام المرتجلة كجعفر مثلاً، **(بل على سبيل النّقل)** و رعاية المناسبة بينَهُما، و هو: السَّببيَّة و المسبَّبِيَّة، لأَنَّ التّصفّح سببٌ للحجّة، على انّه كما هو موجود فى المعنى اللغوى كذلک موجودٌ فى المعنى الأصطلاحىّ. **(و هيهنا)** أى فى باب الأستقراءِ و توجيهِ المسامحة **(وجهُ اٰخَرَ يجئ بيانه إنشاءآللهُ الجليل فى تحقيق التَّمثيل)** أى فى بحثه عند قوله: و قس عليه الحال فيما سبق، و كله إِلى ثمّة ليكون توجيهاً لما فى تعريف التّمثيل من المسامحة أيضاً، و هو: انّ الأستقراء كما يطلق على المعنى اللغوىّ و المصدرىّ أعنى: التَّصفُّحَ و التَّتُّبعَ كذلک يطلق على المعنى الأصطلاحىّ و الأسمىّ أعنى: الحجّة الّتى يقع فيها ذلک التّصفّح و التّتّبع تسميةً للسمبَّب بأسم السَّبب، فما ذكره المصنِّف رحمه آللهُ تعريفٌ للأستقراءِ بالمعنى الأوّل، و يعلم المعنى الثّانى بالمقايَسَةِ.

(قوله: لأثبات حكم كلّى) يُقرَء **(إِمّا بطريق التَّوصيف)** أى بتنوين قوله: حكم و قوله: كلّى، فيكون كلىٌّ صفةً لحكم، **(فيكون)** أى قوله ذلک **(إشارةً إِلى انّ المطلوب)** و النّتيجة **(فى الأستقراءِ لأيكوٰن حكماً جزئيّاً)** إذ الوصف بالكلّى **(كما سنحقِّقه)** فى قولنا: و تحقيق ذلک الخ، **(و امّا)** يقرء **(بطريق الأضافة)** أى إِضافة قوله: حكم إِلى قوله: كلّىّ، **(والتّنوينُ فى)** قوله: **(كلّىّ حينئذ)** أى حين إذ قرئ بطريق الأضافة **(عوضٌ من المضاف إِليه)** قال بعضُ الأعلام: إِذ لأمعنى للتكثير كما لأيخفى إِهـ و المضافُ إليه المحذوفُ هو: الضُّمير الرَّاجع إِلى الجزئيّات **(أى لأثبات حكم كلّيّها أى كلّىّ تلک الجزئيّات و هذا)** أى طريق الأضافة **(و ان اشتمل على الحكم الجزئىّ و**

و هذا و ان اشتمل على الحكم الجزئي و الكلى كليهما بحسب الظاهر الا انه في الواقع لا يكون المطلوب بالاستقراء الا الكلي.

و تحقيق ذلک: انهم قالوا: ان الاستقراء اماتام يتصفح فيه حال الجزئيات باسرها و هو يرجع الى القياس المقسم كقولنا:

كل حيوان اما ناقصٌ او غير ناطق و كل ناطق من الحيوان حساس و كل غير ناطق من الحيوان حساس ينتج كل حيوان حساس و هذا القسم يفيد اليقين.

و اما ناقصٌ يكفي فيه تتبع اكثر الجزئيات كقولنا: كل حيوان يحرک فكه الاسفل عند المضغ لان الانسان كذلک و الفرس كذلک و البقر كذلک الى غير ذلک مما صاد فناه من افراد الحيوان، و هذا القسم لا يفيد الا الظن اذ من الجايز ان يكون

الكليِّ كليهما بحسب الظَّاهر إلاَّ أنّه) أي الشّأنَ و الحالَ **(فى الواقع لأيكون المطلوب بالأستقراء إلاّ)** الحكم **(الكلّيّ)** فلا إشكالَ فى التَّعريف **(و تحقيق ذلک)** أى انَّ المطلوب بالأستقراءِ هو: الحكم الكليُّ: **(أنّهم)** أى المنطقيّين **(قالوا: إنَّ الأستقراءَ إمّا تامٌّ يُتَصَفَّحُ فيه حالُ الجزئيّات بأسرها)** أى بتمامها **(و هو)** ليس من الأستقراءِ، بل **(يرجع إلى القياس المقسّم)** ر عدّه الشّيخ منه، و هو: القياسُ المركّب من المنفصلة الحقيقيّة، أو مانعةِ الخلوِّ ر من الحمليات، و تعدّدها بتعدّد أجزاءِ المنفصلة **(كقولنا: كلّ حَيَوانٍ إمّا ناطقٌ أو غير ناطق)** هذه صغرى منفصلة ذاتُ جزئين **(و كلّ ناطق من الحيوان حسّاسٌ)** هذه هى الحملية الأولى **(و كلّ غير ناطق من الحيوان حسّاسٌ)** و هذه هى الحملية الثّانية و هما كبرى القياس **(ينتج: كلّ حيوانٍ حسّاسٌ)** فأنّه ثبت بالأستقراءِ اَنَّ جميع الحيوان إمّا ناطق أو غير ناطق و كذا ثبت انّ الحيوان النّاطق و الحيوان الغير الناطق حسّاسان **(و هذا القسمُ يُفيدُ اليقين)** فليس بمصطلح عليه، **(و إمّا ناقصٌ يكفى فيه تتبُّع أكثر الجزئيّات)** مثاله: **(كقولنا: كلّ حيوان يحرّک فكّه الأَسفل عند المضغ لأنَّ الأنسان كذلک و الفرس كذلک و البقر كذلک إلى غير ذلک: ممّا صادفناهُ من أفراد الحيوان، و هذا القسم لاٰ يفيد إلاّ الظّنّ)** بالحكم وهذا

من الحيوانات التی لم نصادفها ما يحرک فکه الاعلی عند المضغ کما نسمعه في التّمساح.
و لا يخفی: ان الحکم بأن الثاني لا يفيد الا الظن انما يصح اذا کان المطلوب الحکم الکلی و اما اذا اکتفی بالجزئي فلا شک ان تتبع البعض يفيد اليقين به کما يقال: بعض الحيوان فرس و بعضه انسان و کل فرس يحرک فکه الاسفل عند المضغ و کل انسان کذلک ينتج قطعاً ان بعض الحيوان کذلک.
و من هذا علم: ان حمل عبارة المصنف علی التوصيف کما هو الرواية احسن من حيث الدراية أيضاً اذ ليس فيه توهم وصمة التعريف بالاعم بخلاف الاضافة فانه يحتمل الحکم الکلی و الجزئي کما ذکرنا.

هو المصطلح عليه **(إذ)** تعليلٌ لقوله: لاٰ يفيد إلاّ الظّنّ **(من الجايز: أن يكون من الحيوانات الّتی لم نصادفها ما)** الموصول إسم يكونَ **(يحرِّک فکّه الأَعلی عند المضغ کما نسمعه فِي التّمساح و لاٰ يخفی)** عليکَ: **(انّ الحکم بأنَّ)** القسم **(الثَّانی لاٰ يفيد إِلاَّ الظَّنَّ إِنَّما يصحّ)** أی لاٰ يصحّ إلاّ **(إذا کان المطلوب)** بـالأِستقراءِ **(الحکمَ الکلِّیَّ)** کالمثال المذکور **(وَ اَمّا إِذا اکتفی)** بصيغة المجهول **(بالجزئیِّ)** أی الحکم الجزئیِّ **(فلاشکّ)** حاصلٌ **(انّ تتبُّع البعض يفيد اليقين بـه)** أی بـالحکم الجـزئیِّ فيخرج عن الأستقراءِ المصطلح عليه و يدخل فی القياس المقسّم **(کما يقال: بعضُ الحيوان فَرَسٌ و بعضه إِنسانٌ و کلّ فرس يحرّک فکّه الأسفل عند المضغ و کلّ إنسان أيضاً کذلک، ينتج قطعاً)** أی يقيناً **(انّ بعضَ الحيوان کذلک)** أی يحرّک فکّه الأسفل عند المضغ لأنّه قياسٌ بل قياسان أفاده بعضُ الأعلام.
(و من هذا) أی من قولنا وَ أمّا إذا اکتفی بالجزئیِّ إِلخ **(علم)** ضمناً: **(اَنَّ حملَ عبارة المصنّف)** رحمه آلله أعنی قوله: لأثبات حکم کلّی **(علی التَّوصيف کما هو)** أی الحمل علی التَّوصيف **(الرّواية)** عن حضرة المصنف صدراً فصدراً **(أحسن)** أی من حملها علی الأضافة **(من حيثُ الدّراية)** أی العلم و الفهم **(أيضاً)** أی کما هو أحسن من حيث الرّواية **(إذ ليس فيه)** أی فی حملها علی التَّوصيف **(توهُّمُ وُصمةِ)** علی وزن غرفة، هو: العيب و العار **(التَّعريف)** أی تعريف الأستقراءِ **(بالأعمّ)** لأنّه حينئذ يختصُّ الحکم بـالکلّی، و يکون التّعريفُ بـالمساوی، **(بـخلاف)** الحمل علی

وَ التَّمْثِيلُ: بَيَانُ مُشَارَكَةِ جُزْئِيٍّ لِجُزْئِيٍّ أخَرَ فِى عِلَّةِ الْحُكْمِ لِيَثْبُتَ فِيهِ.

قوله: (و التمثيل: بيان مشاركة جزئي لجزئي آخر في علة الحكم ليثبت فيه) اى ليثبت الحكم في الجزئى الاول.

و بعبارة اخرى: تشبيه جزئي بجزئي في معنى مشترک بينهما ليثبت في المشبه الحكم الثابت في المشبه به المعلل بذلک المعنى كما يقال: النبيذ حرام لان الخمر حرام و علة حرمته الاسكار و هو موجود في النبيذ.

و في العبارتين: تسامح فان التمثيل هو الحجة التي يقع فيها ذلک البيان و

(الأضافة فأنّه) أى الحمل على الأضافة **(يحتمل الحكم الكلى و الجزئىّ كما ذكرنا)** فى اوّل حاشية قوله: لأثبات حكم كلى و تعريف الأخصّ بالأعمّ عارٌ.

{التَّمثيلُ}

(قوله: و التَّمثيل: بيان مشاركة جزئيٍّ لجزئى اخر فى علَّة الحكم ليثبت فيه) (أى ليثبت الحكم فى الجزئىّ الأوّل) الجزئىُ الأوّلُ كالنَّبيذ، و هو: الفرع المقيس. و الجزئىّ الثّانى كالخمر، و هو: الأَصلُ المقيس عليه و علّة الحكم كالأسكار و الحكم كالحرمة، (وَ) لنذكر تعريفَه **(بعبارة أخرى)** زيادةً على الفهم و نقولُ: هو **(تشبيهُ جزئيٍّ)** كالنّبيذ **(بجزئيٍّ)** كالخمر **(فى معنى)** كالأسكار **(مشترک)** صفة للمعنى **(بينهُما)** أى بينَ الجزئيّين **(ليثبت فى المشبّه)** و هو النّبيذ **(الحكم)** و هو الحرمة **(الثّابت)** صفة للحكم **(فى المشبَّه به)** و هو الخمر **(المعلّل)** صفة بعد صفة للحكم **(بذلک المعنى)** و هو الأسكار **(كما يقال: النَّبيذ)** هو: الخمر المعتصر من العنب أو التّمر، **(حرامٌ لأنّ الخمر حرامٌ، و علّة حرمته)** أى الخمر **(الأِسكار و هو)** أى الأسكار **(موجودٌ فى النَّبيذ)** و لا يخفى اَنَّ تسمية هذا المعنى بالتَّمثيل إنّما هِىَ إصطلاح أرباب المعقول، و امّا الفُقَهاءُ فيسمّونه قياساً و الجزئىَ الأوّلَ فرعاً، و الجزئىَ الثَّانى أصلاً، و المعنى المشترک بَينهُما الموجب لثبوت الحكم فى الأَصل علّةً جامعةً، و

التشبيه و قد عرفت النكتة في التسامح في تعريف الاستقراء.
و نقول هيهنا: كما ان العكس يطلق على المعني المصدرى اعنى: التبديل و على القضية الحاصلة بالتبديل كذلك التمثيل يطلق على المعنى المصدرى و هو: التشبيه و البيان المذكور ان و على الحجة التي يقع فيها ذلك التشبيه و البيان فما ذكره تعريف للتمثيل بالمعنى الاول و يعلم المعني الثاني بالمقايسة.
و هذا كما عرف المصنف العكس بالتبديل المذكور و قس عليه الحال فيما سبق في الاستقراء.
هذا، و لكن لا يخفى ان المصنف عدل في تعريف الاستقراء و التمثيل عن المشهور الى المذكور دفعاً لهذا التسامح و هل هو الاكر على ما فر منه.

علّةَ الحكم قاله بعضُ المحقّقين **(و فى العبارتين)** أى التّعريفين المذكورين للتّمثيل **(تسامُحٌ)** ظاهِرٌ **(فأن التَّمثيلَ هو الحجّة الَّتى يقع فيها ذلك البيان و التّشبيه)** لأنفس البيان و التَّشبيه، و بعبارة أخرى: فأنّ البيان و التّشبيه ليسا بمعلوم تصديقيٍّ يوصل إلى مجهول تصديقيٍّ، بل هما سببان لحصوله فلا يندرج التَّمثيل تحت أقسام الحجّة مع انّه منها **(و قد عَرَفْتَ النّكتةَ فى التَّسامح فى تعريف الأستقراءِ)** و هى: كأَنَّ الباعث على إرتكاب هذه المسامحة هو: الأشارة إلى انّ تسمية هذا القسم بالتَّمثيل ليس على سبيل الأرتجال، بَل على سبيل النّقل و رعاية المناسبة و هى: السَّببيّة و المسبَّبيّة، **(و نقول هيهنا:)** يريد بيانَ الوجه الأخر الموعود بقوله: يجئ بيانه فى تحقيق التَّمثيل **(كمّا انَّ العكس يطلق على المعنى المصدرىّ)** و اللُّغوىِّ **(أعنى)** منه: **(التَّبديل)** بالفارسيّة: چپه كردن، **(و على)** المعنى الأسمىّ و الأصطلاحىِّ أعنى: **(القضيّة الحاصلة بالتّبديل)** أى يطلق على المعكوس كأطلاق الخلق على المخلوق و اللَّفظ على الملفوظ **(كذلك التَّمثيل يطلق على المعنى المصدرى)** و اللُّغوىّ **(و هو: التَّشبيه و البيان المذكوران)** فى التَّعريفين **(و على)** المعنى الأسمىِّ و الأصطلاحى أعنى: **(الحجّة الَّتى يقع فيها ذلك التّشبيهُ و البيانُ)** من قبيل تسمية المسبَّب بأسم السَّبب **(فما ذكره)** أى المصنِّف رحمه آللهُ تعالى، و كذا ما ذكرناه

وَ الْعُمْدَةُ فِي طَرِيقِهِ: اَلدَّوَرَانُ وَ التَّرْدِيدُ.

قوله: (و العمدة في طريقه: الدوران و الترديد) اعلم: انه لابد في التمثيل من مقدمات:
الاولى: ان الحكم ثابت في الاصل اعنى المشبه به.
الثانية: ان علة الحكم فى الاصل الوصف الكذائى.
الثالثة: ان ذلک الوصف موجود في الفرع اعنى المشبه فانه اذا تحقق العلم

(تعريفٌ للتّمثيل بالمعنى الأوّل) أى المصدريّ، **(و يعلم المعنى الثّانى)** أى الأصطلاحيُّ: **(بالمقايسة، و هذا كما عرَّف المصنّف)** رحمه آلله **(العكس بالتّبديل المذكور، وقس عليه الحال فيما سبق فى الأستقراءِ)** و قد ذكرناه فى موضعه. **(هذا)** أى خذ هذا أو الأمر هذا، **(و لكن لا يخفى)** عليکَ **(انّ المصنّف عدل فى تعريف الأستقراءِ و التّمثيل عن)** التّعريف **(المشهور)** عند الجمهور، و هو: انّ الأستقراءَ: إثبات الحكم على الكلى لثبوته فى أكثر الجزئيّات، و التّمثيل هو: إثبات حكم فى جزئيٍّ لثبوته فى جزئيٍّ اٰخر لمعنى مشترک بينهما **(إلى)** التّعريف **(المذكور، دَفعاً لهذا التّسامح)** قال بعضُ الأعلام: و المصنّف إنّما عَدَلَ عنهما إلى ما ذكر لما فيهما من التّسامح، لظهور اَنَّ هذين الأثباتين ليسا بِأستقراءٍ و تمثيل، فأنّهما من أقسام الحجّة و الأثباتُ ليس بحجّة قطعاً إهـ **(و هل هو)** أى العدول المذكور **(إلاّ كرٌّ)** أى عود و رجوعٌ **(عَلى مافرَّ)** أى المصنّف **(منه)** و هو المسامحة؟ لوجودهافى تعريفه أيضاً أى هو رجوع الى مافرّمنه فهو من قبيل قوله تعالى: هَلْ جزاءُ الأِحسانِ الاّ الأِحسانُ.

(قوله: و العُمدَةُ فى طريقه: الدَّوران و التَّرديد) العمدة على وزن غرفة، أى ما يعتمد عليه، و يُعتنى به **(إعلم)** أيّها المتعلّم: **(انّه)** أى الشّأنَ و الحالَ **(لأبدّ فى التَّمثيل)** لأثبات الحكم **(مِن)** وجود **(مقدّماتٍ)** ثلاثٍ، المقدّمة **(الأولى:)** هى **(انّ الحكمَ)** كالحرمة مثلاً **(ثابتٌ فى الأَصل أعنى المشبَّه به)** كالخمر، و المقدّمة **(الثَّانية:)** هى **(انّ علّة الحكم)** كالأسكار **(فى الأصل الوصف الكذائيُّ)** كناية عن مثل الأسكار، و المقدّمة **(الثَّالثة:)** هى **(انّ ذلک الوصف)** أى الوصفَ الكذائىَّ **(موجودٌ فى الفرع أعنى: المشبَّه)** **(فأنّه إذا تحقّق العلم بهذه المقدّمات الثّلاث،**

بهذه المقدمات الثّلاث، ينتقل الذهن الى كون الحكم ثابتاً في الفرع أيضاً، و هو المطلوب من التمثيل.

ثم المقدمة الاولى و الثالثة ظاهرتان في كل تمثيل، و انما الاشكال في الثانية و بيانها بطرق متعددة، فصلوها في كتب اصول الفقه و المصنف ذكر ما هو العمدة بينها و هو طريقان:

الاول: الدوران و هو: ترتب الحكم على الوصف الذي له صلاحية العلية وجوداً و عدماً، كترتب الحرمة في الخمر على الاسكار، فانه مادام مسكراً حرام فاذا زال عنه الاسكار، زالت عنه الحرمة قالوا: و الدوران علامة كون المدار اعنى الوصف علة للدّاير اعنى الحكم.

ينتقل الذّهن إلى كون الحكم ثابتاً فى الفرع أيضاً، و هو المطلوب من التّمثيل. ثمّ المقدّمة الأولى و الثّالثة ظاهرتان فى كلّ تمثيل، و إنّما الأشكالُ فى) المقدّمة (الثّانية و بيانها بطرق متعدّدة، فصّلوها) أى الفُقَهاءُ (فى كتب أصول الفقه) فمن أراد العلم بها فليراجعها، (و المصنّف) قدّس سرّه (ذكرما هو العمدةُ بينَها) أى ذكرما يعتمد عليه، لأثبات الحكم من بينها (و هو) أى ما هو العمدةُ (طريقان:) الطّريق (الأوّل: الدّوران، و هو: ترتّب الحكم على الوصف الّذى له صلاحيّة العلّيّة) أى كونه علّة للحكم (وجوداً و عدماً) أى بحسبهما بحيثُ كلّما وجد الوصف، وجد الحكم، و كلّما فَقَدَ فَقَدَ (كترتّب الحرمة فى الخمر) و هى الحكم (على الأسكار) و هو الوصف (فأنّه) أى الخمر (مادام مسكراً حرامٌ) ناظرٌ إلى قوله: وجوداً (فأذا زال عنه الأسكار زالت عنه) أى عن الخمر (الحرمة) ناظرٌ إلى قوله: عَدَماً. «تبصرةٌ» إن قيل: انّ علّة حرمة الخمر هى الأسكار، فشرب قطرة منها ليس بحرام، لأنّها ليست بمسكرة، أو انّا نجد كثيراً من النّاس يشربون كثيراً منها، و لا يسكرهم، قلنا: جاء فى الرّواية: ما أسكر كثيره فقليله حرامٌ، و عدم وجود الأسكار انّما هو بواسطة الأعتياد

(فَصْلٌ) اَلْقِياسُ إِمّا بُرْهانِيٌّ، يَتأَلَّفُ مِنَ الْيَقِينِيّاتِ،

الثاني: التَّرديد، و يسمى بالسَّبر و التقسيم أيضاً و هو: ان يتفحص اولا اوصاف الاصل، و يردد ان علة الحكم هل هي هذه الصفة، أو تلك ثم يبطل ثانياً حكم علية كل كل حتى يستقر على وصف واحد و يستفاد من ذلک كون هذا الوصف علة كما يقال: علة حرمة الخمر اما الاتخاذ من العنب، أو الميعان، أو اللون المخصوص، او الطعم المخصوص، أو الرايحة المخصوصة، أو الاسكار لكن الاول ليس بعلة لوجوده في الدبس بدون الحرمة و كذا البواقي ما سوى الاسكار بمثل ما ذكر فتعين الاسكار للعلية.

قوله: (القياس الى آخره) القياسُ كما ينقسم باعتبار الهيئة و الصورة الى استثنائي و اقتراني بأقسامهما فكذلک ينقسم باعتبار المادة الى الصناعات الخمس اعني البرهان و الجدل و الخطابة و الشعر و المغالطة و قد يسمى سفسطة أيضاً.

لان مقدماته: اما أن تفيد تصديقاً أو تأثيراً آخر غير التصديق أعني: التخييل و الثاني: الشعر و الاول: اما أن يفيد ظناً أو جزماً فالاول: الخطابة و الثاني: ان أفاد جزماً يقينيّاً فهو: البرهان و الا: فان اعتبر فيه عموم الاعتراف من العامة أو التسليم من الخصم فهو الجدل و الا: فالمغالطة.

بالمقدار الّلازم، فلو عدلوا عنه و زادوا عليه لوجد. (قالوا) أى العلماءُ: (و الدّوران علامة كون المدار[١] أعنى) منه: (الوصف) الكذائيّ (علّةً) خبر لكون (للدّاير أعنى) منه: (الحكم) فأنّه يدور بأطراف الوصف وجوداً و عدماً، و الطّريق (الثّانى: التّرديد) فى الأوصاف حتى البلوغ إلى الوصف الّذى له صلاحيّة علّيّة الحكم، (ويسمّى) أى الطّريق الثّانى (بالسَّبر) بفتح السّين و سكون الباء، قال بعض الأعلام: لأنّ السَّبر فى الأصل: إدخال الجرَّاح الميلَ فى الجراحة لمعرفة غورها بالفارسية:

١ـ أى محلّ الدَّوَران.

....

مقدارگودی * يقال سبر سبراً إذا فعل كذا و قد يطلق على مطلق الأمتحان ثمّ قال: و هيهنا لمّا امتحن بالتّرديد اَنّ أيَّ وصف من الأوصاف هو علّة الحكم سمّوه به تسمية المقيّد و هو: الوصف المعيَّن بأسم المطلق و هو: الأوصاف إهـ (**و التّـقسيم**) أى يسمّى بالتّقسيم لما فيه من تقسيم الأوصاف (**أيضاً**) أى كما يسمّى بالتّرديد (**و هو**) أى مفهوم التّرديد المسمّى بالسّبر و التّقسيم أيضاً: (**أن يتفحَّص أوّلاً**) أى فى أوّل مرحلة (**أوصاف الأَصل**) أعنى: المشبَّه بـه، (**و يردّد اَنَّ علّة الحكم هل هى هـذه الصّفة، أو تلک**) الصّفة؟ و هكذا، (**ثمّ**) أى بعد تفحّص الأوصاف و التّرديد بـينها (**يبطل ثانياً حكم علّيّة كلٍّ كلٍّ حتّى يستقرَّ**) أى حكم العلّيّة (**على وصف واحد، و يستفاد من ذلک**) أى من تفحّص الأوصاف و التّرديد بينَها، وَ إبطال حكم علّيّة كلّ كلّ حتّى الأستقرار على وصف واحد (**كونُ هذا الوصف**) أى المستقرّ عليه (**علّة**) للحكم (**كما يقال: علّة حرمة الخمر إمّا الأتّخاذ من العنب، أو الميعان**) عطفٌ على الأتّخاذ أى الجريانُ، (**أو اللّون المخصوص أو الطـعم المـخصوص، أو الرّايـحة المخصوصة، أو الأسكار، لكنّ الأوّل**) و هو: الأتّخاذ من العـنب (**ليس بـعلّة**) أى لحرمة الخمر (**لوجوده فى الدّبس بدون الحرمة، و كـذا**) إبـطال (**البـواقـى**) من الأوصاف المذكورة (**ماسوى الأسكار**) إذ هو العلّة للحرمة (**بمثل ما ذكر**) فيقال: و الثّانى ليس بعلّة لوجوده فى الماءِ مثلاً بدون الحرمة، و الثّالث لَيْسَ بعلة لوجوده فى الورد مثلاً بدون الحرمة، و الرّابع ليس بعلّة لوجوده فى الرُّمّان مثلاً بدون الحرمة، و الخامس ليس بعلّة لوجوده فى العطر مثلاً بدون الحرمة و اذاكان الأمر كذلک (**فتعيّن الأسكار للعلّيّة**).

{الصّناعاتُ الخمس}

(**قوله: القياس إلخ**) (**القياسُ كما ينقسم بأعتبار الهيئة و الصُّورة**) عطف تفسير (**إلى إستثنائىّ و إقترانىٍّ بأقسامهما، فكذلک ينقسم بأعتبار المادّة**) أى الطّرفين وَ هُما: الصُّغرى و الكبرى (**إلى الصّناعات الخمس أعنى**) منها: (**البرهان و الجدل و**

....

الخطابة و الشّعر و المغالطة و قد يسمّى) أى المغالطة **(سفسطةً أيضاً)** و ذلک فى مقابلة الحكيم و انّما إنحصر فيها **(لأنَّ مقدّماته)** أى القياس **(إمّا أن تفيد تصديقاً)** بالمطلب، **(أو تأثيراً اخر غير التَّصديق أعنى)** منه: **(التَّخييل)** أى تصوُّرَ نسبة تامَّة خبريَّة لاُ تذعن بها النَّفس و لكن تتأثّر منها ترغيباً و ترهيباً، **(و الثّانى)** و هو: القياس المؤلف ممّا يفيد التَّخييل: **(الشّعر)** فالقياسُ الشِّعرىُّ هو: القياس المفيد للتّخييل، و بعبارة أخرى: هو المؤلف من قضايا لاُتذعن بها النّفس و لكن تتأثّر منها ترغيبا و ترهيباً، **(و الأوّل)** و هو: القياس المؤلّف ممّا يفيد التّصديق، **(إمّا أن يفيد ظنّاً)** بالمطلب، **(أو جزماً)** به **(فالأوّل)** و هو: القياس المؤلف ممّا يفيد التّصديق الظَّنِّىَّ: **(الخطابة)** فالقياسُ الخَطابىُّ: هو القياس المفيد للتَّصديق الظَّنّىِّ، **(و الثّانى)** و هو: القياس المؤلّف ممّا يفيد التَّصديق الجزمىَّ، **(إن أفاد جزماً يقينيّاً فهو البرهان)** فالقياس البرهانىُّ: هو القياس المؤلّف ممَّا يفيد التَّصديق الجزمىَّ اليقينىَّ، **(وإلاَّ)** بأن لم يفد جزماً يقينيّاً، **(فأن اعتبر فيه عموم الأعترافِ)** بالمطلب **(من)** جانب **(العامَّة، أو التَّسليمُ من)** جانب **(الخصم فهو الجدل)** فالقياس الجدلىُّ هو: القياس المؤلّف ممّا يفيد التَّصديق الجزمىَّ الغير اليقينىّ المعتبر فيه عموم الأعتراف من العامّة، أو التَّسليم من الخصم، **(و الاّ)** بأن لم يعتبر فيه شىء من عموم الأعتراف و التَّسليم **(فالمغالطة)** فالقياس المغالطىُّ هو: القياس المؤلَّف ممّا يفيد التَّصديق الجزمىَّ الغير اليقينىَّ الغير المعتبر فيه عموم الأعتراف من العامَّة، أو التَّسليم من الخصم.

و اعلم: انّ المغالطة ان استعملت في مقابلة الحكيم سميت سفسطة، و ان استعملت في مقابلة غير الحكيم سميت مشاغبة.

و اعلم أيضاً: انه يعتبر في البرهان أن يكون مقدماته باسرها يقينية بخلاف غيره من الاقسام مثلا يكفي في كون القياس مغالطة أن يكون احدى مقدمتيه و همية و ان كانت الاخرى يقينيّة، نعم يجب أن لا يكون فيها ما هو أدون منها كالشعريات و الاّ فيلحق بالادون فان المؤلف من مقدمة مشهورة و أخرى مخيلة لا يسمى جدلياً بل شعرياً فاعرفه.

قوله: (من اليقينيات) اليقين هو: التصديق الجازم المطابق للواقع الثابت فباعتبار التصديق لم يشمل الشك و الوهم و التخييل و ساير التصورات و قيد الجزم اخرج الظن، و المطابقة الجهل المركب، و الثابت التقليد.

(و اعلم) أيّها المتعلّم: (انَّ المغالطة إن استعملت فى مقابلة الحكيم سمّيت سفسطةً) مشتقة من سوفسطا معرَّب سوفا أسطا، أى الحكمة المموَّهة المدلَّسة، و المغالطةُ فى مقابلة الحكيم حكمة مموَّهة مدلَّسة، (وان استعملت فى مقابله غير الحكيم سمّيت مشاغبةً) الشّغب: تهيّج الشّرّ. (و اعلم أيضاً: أنَّه) أى الشّأن و الحال (يعتبر) و يشترط (فى البرهان) أى فى القياس البرهانيّ (أن يكون مقدّماته بأسرها) أى بتمامها (يقينيّةً بخلاف غيرهِ من الأقسام مثلاً يكفى فى كون القياس مغالطةً أن يكونَ إحدى مقدّمتيه) أى الصُّغرى أو الكبرى (و هميَّة و إن كانت الأخرى يقينيّة) نحو: الله تعالى موجودٌ وكلّ موجود إلخ (نعم يجب)أى يشترط (أن لا يكونَ فيها) أى فى مقدمات ما هو غير البرهان (ما) أى مقدّمةً (هو) التّذكير بالنَّظر الى لفظ الموصول (أدون) أى أَخسّ (منها) أى من مقدّماتها الأَصليّة (كالشّعريَّات) أى كالمقدّمات الشّعريّة، (و الاّ) بأن كان فيها ماهو أدون منها (فيلحق) أى القياس (بالأدون) أى بالقياس الأدون، (فأنّ) القياس (المؤلّف من مقدّمة مشهورة و) مقدّمة (أخرى مخيّلة لا يسمّى) قياساً (جدلياً، بل) يسمّى (شعريّاً فاعرفه) قال بعض الأعلام: إشارة إلى انّ التَّسمية تتبع الجزء الأوّل مثلاً القياس المؤلّف من الوهميَّة و المشهورة

....

لأ يسمّى جدلياً بل مغالطة إهـ و كذا يكفى فى كونه جدلياً أن يكون إحدى مقدّمتيه مشهورة، و ان كانت الأخرى يقينيّة و يكفى فى كونه شعريّاً أن يكون إحدى مقدّمتيه مخيّلةً و ان كانت الأخرى يـقينيّة. (قوله: من اليقينيّات) (اليـقين هـو: التّـصديق الجازم المطابق للواقع الثّـابت) أى الغير الزّائـل بـتشكيک المشکّک (فـبأعتبار التّصديق، لم يشمل) أى اليقين (الشّک وَ الوهـم) قـال فـى المـطالع: الشّکّ هـو: الأعتقاد العارى عن الجزم المساوى للطّرفين، و الوهم هو: الأعتقاد العارى عن الجزم المحتمل للطّرف الأخر إحتمالاً قوّياً إهـ و الأعتقاد هو الحكم الذّهنىُّ (و التّخييل) هو: تصوُّرُ نسبةٍ تامّة خبريّة لأتذ عن بها النّفس و لكن تتأثر منها ترغيباً و ترهيباً (و ساير التصّورات) كتصور أمر واحد كزيد مثلاً و أمورٍ متعدّدة بلانسبة كزيد و عمرو و بكر وَ مَعَ نسبة ناقصة كغلام زيدٍ وَمَعَ تامّةٍ إنشائيّةٍ كأضرب و لأ تضرب، فلا يتألّف القياس البرهانّى من شىء ممّا ذكر (و قيد الجزم) أى و اعتبار قيد الجزم و هو: ما يجاوز الظّنّ و لأيبلغ إلى مرتبة اليقين (أخرج) عن اليقين (الظّنَّ) قال فى المـطالع: الظّنُّ هو: الأعتقاد العارى عن الجزم المحتمل للطّرف الأخر إحتمالاً خفيفاً إهـ (و) قيد (المطابقة) أخرج (الجهل المركّب) قال الشّاعر:

آنكه نداند و نداند كـه نـدانـد   أبد الدّهر در جهل مركّب بماند

(و) قيد (الثابت) أخرج (التّقليد) أى إعتقاد المقلّد لأنّه يزول بتشكيک المشكّک و بالجملة: القياس البرهانىُّ لأيتألف من شئ ممّا ذكر.

ثم المقدمات اليقينية امّا بديهيات، أو نظريات منتهية الى البديهيات، لاستحالة الدور و التسلسل فاصول اليقينيات هي البديهيات و النظريات متفرعة عليها و البديهيات ستة أقسام بحكم الاستقراء.

و وجه الضبط: انّ القضاياء البديهية اما أن يكون تصور طرفيها مع النسبة كافياً في الحكم و الجزم، اولا يكون و الاول: هو الاوليات، و الثاني اما ان يتوقف على واسطة غير الحس الظاهر و الباطن، أولا و الثاني: المشاهدات، و ينقسم الى مشاهدات بالحس الظاهر و تسمى حسيات، و الى مشاهدات بالحس الباطن و تسمى وجدانيات

و الاول اما ان يكون تلك الواسطة بحيث لا تغيب عن الذهن عند تصور الاطراف، او لا تكون كذلک و الاول: هي الفطريات، و يسمى قضايا قياساتها معها.

(**ثمّ المقدّمات اليقينيّة**) تنقسم إِلى قسمين: لأَنّها (**إمّا بديهيّاتٌ**) لأتحتاج إِلى النَّظر بل تحتاج إِلى تنبيه، (**أو نظريّاتٌ**) تحتاج إِلى النّظر (**منتهيةٌ إِلى البديهيّات، لأستحالة الدَّور وَ التَّسلسُل**) تعليل لقوله: منتهية إِلى البديهيّات يعنى: انّ النَّظريَّات لأُبدَّ و أن تنتهى إِلى البديهيّات و إلاّ لزم الدَّور أو التَّسلسل، و ذلک لأنَّ النَّظريَّ لأبدَّ و أن يكون حصوله بشيء اخر فأذا لم يكن ذلک الأخر بديهيّاً يحتاج ذلک إِلى شيء اخر و هكذا فإمّا أن يذهب إِلى ما لأ نهاية له و هو: التَّسلسل، أو يعود إِلى ما قبله و هو: الدّور، و كلّ منهما محال باطل قاله بعض الأعلام. (**فأصول اليقينيّات**) أى المقدّماتِ اليقينيّة الّتى يتألّف منها القياس البرهانيُّ (**هى: البديهيّات، و**) امّا (**النَّظريّات**) فـ(**متفرّعةٌ عليها**) فلذا لم يذكرها المصنّف قدّس سرُّهُ (**و البديهيَّات**) تنقسم إِلى (**ستّة أقسام**) وَ الأنحصار فيها ثابتٌ (**بحكم الأستقراءِ**) على ما ذكره المصنّف، و امّا على ما ذكره المحشّى فبحكم العقل، لأنّه دائرٌ بينَ النّفى و الأثبات (**و وجه الضبط**) أى طريق جمع الأقسام السّتّة و بيان الأنحصارِ فيها، و هذا شرح كلام المصنّف: (**أنَّ القضاياء البديهيَّة**) لأتخلو فـ(**إمّا أن يكون تصوُّر طرفيها**) أعنى:

....

المحكوم عليه و المحكوم به **(مع)** تصوّر **(النّسبة)** بينَهما **(كافياً فى الحكم و الجزم)** و لا حاجة إلى شىء اخر، **(أو لا)** يكون كذلک (و) القسم **(الأوّل: هو الأوّليّات)** فى العرف (و) القسم **(الثّانى)** و هو: ما لا يكون تصوُّرُ طرفيه مع النّسبة بينهما كافياً فى الحكم و الجزم أيضاً، لايخلو فـ **(إمّا أن يتوقّف)** أى الحكم و الجزم **(على واسطة)** هى **(غير الحسّ الظّاهر و الباطن)** بأن لايكفى فى الحكم و الجزم الحسُّ المذكور، **(أو لا)** يكون كذلک بل يكفى الحسّ المذكور، (و) القسم **(الثّانى)** و هو: ما لايتوقف الحكم و الجزم فيه على واسطة غير الحسّ الظّاهر و الباطن: **(المشاهدات)** فى الأصطلاح، **(و ينقسم)** أى القسم الثّانى **(إلى مشاهدات بالحسّ الظّاهر، و تسمّى حسّيّات)** نحو: الشّمس مشرقة و النّار محرقةٌ، **(و إلى مشاهدات بالحسّ الباطن، و تسمّى وجدانيّات)** نحو: انّ لنا جوعاً و عطشاً (و) القسم **(الأوّل)** و هو: ما يتوقّف الحكم و الجزم فيه على واسطة غير الحسّ الظّاهر و الباطن، لا يخلو أيضاً فـ **(إمّا أن يكون تلک الواسطة بحيثُ لا تغيب عن الذّهن عند تصوّر الأطراف)** أى عند ملاحظة أطراف الحكم، **(أو لا تكون كذلک)** بأن تغيب عن الذّهن عند ملاحظة الأطراف (و) القسم **(الأوّل)** و هو: ما تكون الواسطة فيه بحيث لاتغيب إلخ: **(هى الفطريّات)** نحو: الأربعة زوج، **(و يسمّى)** أى ذلک القسم **(قضايا قياساتها)** أى أدلّتها **(معها)** فكأنّه قيل فى المثال المذكور: لأنّها منقسمةٌ بمتساويين.

وَ أُصُولُها: اَلْأَوَّلِيَّاتُ وَ الْمُشاهَدَاتُ وَ التَّجْرُبِيَّاتُ وَ الْحَدْسِيَّاتُ وَ الْمُتَواتَراتُ وَ الفِطْرِيَّاتُ. ثُمَّ إِنْ كانَ الْأَوسَطُ مَعَ عِلِّيَّتِهِ لِلنِّسبَةِ فِي الذِّهْنِ عِلَّةً لَها فِي الْوَاقِعِ فَلِمِّيٌّ، وَ إِلَّا فَأَنِّيٌّ.

و الثاني اما ان يستعمل فيه الحدس، و هو: انتقال الذهن الدفعي من المبادى الى المطالب، أولا يستعمل فيه فالاول: هو الحدسيات، و الثاني ان كان الحكم فيه حاصلاً باخبار جماعة يمتنع عند العقل تواطؤهم على الكذب فهي: المتواترات، و ان لم يكن كذلك بل حاصلا من كثرة التجارب فهي: التجربيات، و قد علم بذلك حد كل واحد منها.

قوله: (الاوليات) كقولنا: الكل أعظم من الجزء.

قوله: (المشاهدات)أما المشاهدات الظاهرة فكقولنا: الشمس مشرقة و النار محرقة، و أما الباطنة فكقولنا: ان لنا جوعاً و عطشاً.

قوله: (و التجربيات) كقولنا: السقمونيا مسهل للصفراء.

قوله: (و الحدسيات) كقولنا: نور القمر مستفادٌ مِنَ الشَّمسِ.

قوله: (و المتواترات) كقولنا: مكة موجود.

قوله: (و الفطريات) كقولنا: الاربعة زوج، فان الحكم فيه بواسطة لا تغيب عن ذهنک عند ملاحظة أطراف هذا الحكم و هو: الانقسام بمتساويين.

(و) القسم (**الثّانى**) و هو: ما تكون الواسطة فيه بحيث تغيب عن الذّهن عند ملاحظة الأَطراف، أَيضاً لا يخلو فـ(**إمّا أن يستعمل فيه اَلحدْسُ**) على وزن فَلْسٍ أى الظَّنّ و التَّخمين كذا فى القاموس (**و هو**) أى الحدسُ فى الأصطلاح: (**إنتقال الذّهن الدُّفعىُّ**) أى لاالتَّدريجىُّ (**من المبادئِ**) و المقدّمات (**إلى المطالب**) و النّتايج (**أو لايستعمل فيه**) أى الحدسُ (**فـ**) القسم (**الأوّل**) و هو: ما يستعمل فيه الحدس: (**هو الحدسيّات**) نحو: نور القمر مستفادٌ من الشَّمس (**و**) القسم (**الثّانى**) و هو: ما لايستعمل فيه الحدس، أيضاً لايخلو فـَ(**إن كان الحكم فيه حاصلاً بأخبار جماعة**

قوله: (ثم ان كان) الحد الاوسط في البرهان بل في كل قياس لابدان يكون علة لحصول العلم بالنسبة الايجابية أو السلبية المطلوبة في النتيجة و لهذا يقال له:

يمتنع عند العقل تواطؤهم) و اجتماعهم و توافقهم **(على الكذب فهى: المتواترات)** نحو: مكّة موجودٌ، **(و إن لم يكن كذلک)** أى حاصلاً بأخبار جماعة إلخ **(بل)** كان **(حاصلاً من كثرة التَّجارُب)** مصدر قولنا: تَجارَبَ **(فهى: التجربيّات)** نحو: السَّقمونيا مسهلٌ للصَّفراءِ **(و قد علم بذلک)** أى ببيان وجه الحصر **(حدّ كلّ واحد منها)** أى من الأَقسام السِّتَّةِ. **(قوله: الأَوّليّات)** مثالها **(كقولنا: الكلُّ أعظم من الجزءِ)** وكلّ ما هو أعظم من الجزءِ فهو مركَّبٌ من الجزءِ و غيره. **(قوله: المشاهدات) (امّا المشاهداتُ الظَّاهِرةُ: فكقولنا: الشَّمسُ مشرقةٌ و النَّار محرقة و امّا)** المشاهدات **(الباطنة: فكقولنا: إنّ لنا جوعاً و عطشاً)** و خوفاً و غضباً و فرحاً و حزناً. **(قوله: و التَّجربيّات) (كقولنا: السَّقمونيا)** بفتح السّين و القصر: نبتٌ معروفٌ قيل: يونانيّةٌ و قيل: سريانيَّةٌ و بعضهم: يضبطه بالمدِّ، قاله بعضُ الأَعلام. **(مسهلٌ للصَّفراءِ)** وكلُّ ما هو مسهل للصَّفراءِ نافعٌ للصّداع فالسَّقمونيا نافعٌ للصّداع. **(قوله: و الحدسيّات) (كقولنا:نور القمر مستفادٌ من الشَّمس)** وكلُّ نور مستفاد من الشَّمس تزول بحيلولة المانع بينه و بين الشَّمس فنور القمر تزول بحيلولة المانع بينَه و بين الشَّمس. **(قوله: و المتواترات) (كقولنا: مكّة)** زاده الله شرفاً **(موجودٌ)**. **(قوله: الفطريَّات) (كقولنا: الأَربعةُ زوجٌ فأنّ الحكم فيه بواسطةٍ لاُتغيب عن ذهنک عند ملاحظة أطراف هذا الحكم و هو:)** أى تلک الواسطة **(الأنقسام بمتساويين)** و تذكير الضَّمير بأعتبار الخبر و فى بعض النّسخ: و هى.

{اَلبُرهَانُ اَللِّمِّيُّ و الأَنِّيُّ}

(قوله: ثُمَّ إن كان) (الحدُّ الأوسط) و هو: المتكرّر فى الصُّغرى والكبرى **(فى البرهان)** أى فى القياس البُرهانيِّ، **(بل فى كلّ قياس)** برهانيّاً كان أو خطابيّاً أو شعريّاً أو مغالطيّاً **(لأبدَّ أن يكونَ علّة لحصول العلم بالنّسبة الأِيجابيَّة)** إذا كانَ النَّظرُ إلى ثبوت الأكبر للأصغر **(أو السَّلبية)** إذا كان النَّظرُ إلى سلب الأكبر عن الأصغر **(المطلوبة فى النَّتيجة و لهذا يقال له)** أى للحدِّ الأوسط: **(الواسطة فى الأثبات)** أى

الواسطة في الاثبات و الواسطة في التصديق فان كان مع ذلک واسطة في الثبوت أيضاً أي علة لتلک النسبة الايجابية أو السلبية في الواقع و في نفس الامر كتعفن الاخلاط في قولک: هذا متعفن الاخلاط و كل متعفن الاخلاط محموم فهذا محموم.

و البرهان حينئذ يسمَّى البرهان اللِّمِّيَّ لدلالته على ما هو لِمُّ الحكم و علته في الواقع و ان لم يكن واسطة في الثبوت أيضاً يعني لم يكن علة لتلک النسبة الايجابية أو السلبية في الواقع و في نفس الامر

فالبرهان حينئذ يسمى البرهان الأِنِّيَّ حيث لم يدل الّا على إِنِّيّة الحكم و تحققه في الذهن دون عليته للحكم في الواقع سواء كان الواسطة حينئذ معلولا للحكم كالحمى في قولنا: زيد محموم و كل محموم متعفن الاخلاط فزيد متعفن الاخلاط.

اثبات الحكم (**الواسطة فى التَّصديق**) نحو: العالم متغيّرٌ وكلّ متغيّرٍ حادثٌ فالعالم حادثٌ فانّ قولنا: متغيّرٌ و هو الحدّ الأوسط علّة لحصول العلم بالنّسبة الأيحابيَّة أعنى ثبوت الأكبر و هو: الحادثُ للأصغر و هو: العالم هذا فى الشكل الأوَّل، و نحو: كلُّ إِنسان حيوان و لا شيء من الحجر بحيوان فلا شيء من الإِنسان بحجر فأنَّ قولنا: حيوان و هو الحدُّ الأوسط غلة لحصول العلم بالنّسبة السَّلبيّة أعنى: سلب الأَكبر و هو: الحجر عن الأصغر و هو الإِنسان و هذا فى الشّكل الثَّانى (**فأن كان**) أى الحدّ الأوسطُ (**مع ذلک**) أى مع كونِهِ واسطةً فى الأثبات (**واسطةً**) خبر كان (**فى الثّبوت أيضاً أى**) كان (**علّة لتلک النِّسبة الأيجابيّة أو السَّلبيّة فى الواقع و فى نفس الأمر**) أى فى ذات الأوسط و حقيقته (**كتعفُّن الأَخلاط**) جمع خلطٍ و هى أربعة: البلغم و الصَّفراء و السَّوداء و الدَّم (**فى قولک: هذا متعفّن الأَخلاط و كلّ متعفّن الأخلاط محمومٌ فهذا محمومٌ**) فَأنَّ الحدَّ الأَوسطَ و هو: متعفِّنٌ الأخلاط، كما أنّه واسطةٌ فى إِثبات الحكم أعنى ثبوتَ الأكبر و هو: محموم، للأصغر و هو: هذا، و واسطة فى التَّصديق بالحكم كذلک علّة لتلک النّسبة، فأنَّ منشأ الحمَّى هو: تعفّن الأخلاط لأغير

و قد يخص هذا باسم الدليل أو لم يكن معلولا للحكم كما انه ليس علّةً له بل يكونان معلولين لثالث و هذا لم يخص باسم كما يقال هذه الحمى تشتد غباً و كل حمى تشتد غباً فهي محرقة فهذه الحمى محرقة فان الاشتداد غباً ليس معلولا

(**وَ البُرهانُ حينئذٍ**) أى حين إذ كان الحدُّ الأوسط واسطةً فى الأثبات و الثّبوت (**يُسمّىٰ البرهانَ اللِّمِيَّ لدلالته**) أى الحدُّ الأوسطِ (**على ما هو لِمُّ الحكم و علّته فى الواقع**) عطف تفسير و لأنّه يقع فى جَواب لِمَ (**و إِن لم يكن**) أى الحدُّ الأَوسطُ (**واسطةً في الثبوت أيضاً يعنى لم يكن علّةً لتلك النّسبة الأيجابيَّه أو السَّلبيَّة فى الواقع و فى نفس الأمر فالبرهان حينئذ يسمّى البرهانَ الأِنِّيَّ حيثُ لم يدلّ**) أى الحدُّ الأوسطُ (**إلاّ على إنّيّة الحكم و تحقُّقة فى الذّهن**) عطف تفسير (**دون علّيّته**) أى كونه علّةً (**للحكم فى الواقع سواءٌ**) فى كونه إِنّيّاً (**كانَ الواسطةُ حينئذ**) أى حين إِذ لم يكن الحدُّ الأوسطُ واسطةً فى الثّبوت (**معلولاً**) خبر كان (**للحكم**) و الحكم علّة له (**كالحمَّى فى قولنا: زيدٌ محمومٌ و كلّ محموم متعفّن الأَخلاط فزيدٌ متعفّن الأَخلاط**) فأنّ قولنَا محموم و هو الحدُّ الأوسط ليس علّة لتلك النّسبة أعنى: ثبوت الأكبر و هو: متعفّن الأَخلاط، للأصغر و هو: زيدٌ، لصدق نقيضه و هو: كون التّعفّن واسطةً للمحمومبّة، و معلول لقولنا: فزيدٌ متعفّن الأَخلاط.

(**و قد يخصّ هذا**) القسم من البرهان (**بأسم الدَّليل، أو لم يكن**) أى الواسطةُ (**معلولاً للحكم كما أنّه ليس علَّه له بل يكونان**) أى الواسطة و الحكم (**معلولين لثالثٍ و هذا**) القسم من البرهان (**لم يخصّ بأسم**) بل واسطةٌ بَين الأنّيّ و الّلمّى أو نقول: إِنّيٌّ بتعميم تعريف البرهان الأنّيّ، بأن نقول: البرهان الأنيّ: ما لا يكون الحدُّ الأوسط فيه علّة لثبوت حكم الأكبر للأصغر، و لا لأنتفائه فى الواقع سواءٌ كان معلولاً للحكم، أو لاكما قال الحكيم الملاّ عبدالهادى السّبزوارى (**كما يقال: هذه الحمَّى تشتدُّ غِبّاً**) الغِبُّ بكسر الغين من الحمّى: ما تأخذ يوماً و تدع يوماً قاله بعضُ الأَعلام، (**و كلّ حمّى تشتدُّ غبّاً مُحرِقَةٌ فهذه الحمَّى محرقة فأنَّ الأشتداد غبّاً**) و هو: مفهومُ الحدِّ الأوسطِ (**ليس معلولاً للأحراق**) و هو: الحكم (**و لاالعكس**) أى و ليس علّةً له (**بل كلاهما**) أى الأشتداد غباً و الأحراق (**معلولان للصَّفراءِ المتعفّنة الخارجة من العروق**).

وَ إِمّا جَدَلِيٌّ، يَتأَلَّفُ مِنَ الْمَشْهُورَاتِ وَ الْمُسَلَّمَاتِ، وَ إِمَّا خَطَابِيٌّ، يَتَأَلَّفُ مِنَ الْمَقْبُولاٰتِ وَ الْمَظْنُونَاتِ، وَ إِمَّا شِعْرِيٌّ، يَتأَلَّفُ مِنَ الْمُخَيَّلاٰتِ،

للاحراق و لا العكس بل كلاهما معلولان للصفراء المتعفنة الخارجة من العروق.

قوله: (من المشهورات) هي: القضاياء التي تطابق فيها اراء الكل كحسن الاحسان و قبح العدوان، أو آراء طائفة كقبح ذِبْحِ الحيوانات عند أهل الهند.

قوله: (و المسلمات) هي: القضاياء التي سلمت من الخصم في المناظرة أو برهن عليها في علم و أخذت في آخر على سبيل التسليم.

قوله: (من المقبولات) هي: القضاياء التي تؤخذ عمن يعتقد فيه كالاولياء و الحكماء.

قوله: (و المظنونات) هي: قضاياء يحكم بها العقل حكماً راجحاً غير جازم و مقابلته بالمقبولات من قبيل مقابلة العام بالخاص فالمراد به ما سوى الخاص.

(قوله: من المشهورات) (هى: القضاياء الَّتى تطابق فيها اراءُ الكلِّ) بلا إستثناءٍ أى هى مقبولة لكلّ أحد على ايّ دين و مذهب كان أو لم يكن (كحسن الأحسان) نحو: العَدْلُ حَسَنٌ لأنّه إحسانٌ وكلّ إحسانٍ حَسَنٌ فهذا حَسَنٌ (و قبح العدوان) نحو: الظّلم قبيحٌ لأنّه عدوان وكلّ عدوان قبيح فهذا قبيح، فأنّ حسن الأحسان و قبح العدوان مقبولاٰن لكلّ أحد مسلماً كان أو غيره، (أو) تطابق فيها (اٰراء طائفة) كحرمة نكاح المحارم عندنا معاشر المسلمين، وَ (كقبح ذبح) بكسر الذّال: مصدرٌ و بفتحها: بمعنى المذبوح (الحيوانات عند أهل الهند) الكفرة منهم. (قوله: و المسلّمات) (هى: القضاياء الَّتى سلّمت من) جانب (الخصم فى المناظرة، أو برهن عليها) أى على صحّتها (فى علم و أخذت فى) علم (اٰخر على سبيل[1] التّسليم) و مبنى الأستدلاٰل إنّما هو عليه فأنّ إثباتَ قولنا: العالم حادثٌ مثلاً مبنيٌّ على التّسليم للِصُّغرى و

١ـ متعلّق بأخذت، يعنى انّ الأخذ بها فى العلم الآخر انّما يكون على سبيل التّسليم و الفراغ من صحّتها هناك. «دشتى»

قوله: (من المخيلات) هي: قضايا لا تذعن بها النفس و لكن تتأثّر منها ترغيباً و ترهيباً كما اذا قيل: الخمر ياقوتية سيالة تنشط النفس و ترغب بشربها و اذا قيل: العسل مرة مهوعة انقبضت و تنفرت منه و اذا قرن بها سجع أو وزن كما هو المتعارف الان ازداد تأثيراً.

قوله: (و إمّا سفسطى) منسوب الى سفسطة و هي: مشتقة من سوفسطا معرب سوفا اسطا لغة يونانية يعنى الحكمة المموهة و المدلسة.

قوله: (من الوهميّات) هي: القضاياء التي يحكم بها الوهم في غير المحسوس

الكبرى. (قوله: من المقبولاٰت) (هى: القضاياء الّتى تؤخذ عمّن يعتقد فيه) أى يعتقد النّاس بهم (كالأَولياءِ) أى أولياءِ آلله تعالٰى المرتبط كلامهم بعالم المعنى. اللّٰهّمَّ أفِضْ علينا من بركاتهم و آسلک بنامسالک كراماتهم و آحشرنا معهم، و لاٰتجعلنا من المنافقين المعاندين لهم أولئک أعداء آلله و أولياءُ الشّيطان عليهم غضب الملک القهّار (و الحكماءِ) و الأطباءِ. (قوله: و ٱلمظنونات) (هو: قضاياء يحكم بها العقل حكماً راجحاً غير جازم و مقابلته بالمقبولاٰت من قبيل: مقابلة العامّ[1] بالخاصّ[2]) و إذا كان الأمر كذلک، (فالمراد) أى فمراد المصنّف (به) أى بقوله: المظنونات: (ما سوى الخاصّ) أى المقبولاٰت.

(قوله: من المخيَّلات) (هى: قضاياء لاٰتذعن بها النّفس و لكن تتأثّر منها ترغيباً) أى تشويقاً (و ترهيباً) أى تخويفاً (كما إذا قيل: الخمر ياقوتيّةٌ) أى لونها أحمر كالياقوت (سيَّالة) أى كالماءِ (تنشط النّفس) جزاء إذا (و ترغب بشربها و إذا قيل: العسل مرّةٌ مهوعةٌ) أى موجبةٌ للقئ (إنقبضت) أى النّفس (وتنفَّرت عنه، و إذا قرن بها سجعٌ)فى النثر (أو وزنٌ) فى الشّعر (كما هو المتعارف الاٰن) يريد به زمانه، (إزداد) جزاء إذا (تأثيراً) فى النَّفسِ. (قوله: و إمّا سفسطىٌّ) (منسوبٌ إلى سفسطة و هى مشتقّةٌ من سوفسطا معرَّب سوفا اَسطالغةٌ يونانيَّةٌ يعنى: الحكمة المموَّهة و المدلّسة). (قوله: من الوهميَّات) (هى: القضاياء) الكاذبة (الَّتى يحكم بها الوهم فى

١ـ هو: المظنونات و الخاصّ هو: المقبولاٰت فأنّ كلّ مقبول مظنون و لاٰ عكس. «دشتى»

٢ـ حاصله: اَنَّ المقابلة هنا ليس من قبيل مقابلة المغاير بالمغاير.

وَ إِمَّا سَفْسَطِيٌّ، يَتأَلَّفُ مِنَ الْوهْمِيَّاتِ وَ الْمُشَبَّهاتِ.

قياساً على المحسوس كما يقال كل موجود فهو متحيز.

قوله: (و المشبهات) هي القضاياء الكاذبة الشبيهة بالصادقة الاولية أو المشهورة لاشتباه لفظي أو معنوي.

و اعلم: ان ما ذكره المتأخرون في الصناعات الخمس: اقتصار مخل قد أجملوه و أهملوه مع كونه من المهمات و طوّطوا في الاقترانيات الشرطية و لوازم الشرطيات مع قلة الجدوى و عليك بمطالعة كتب القدماء فان فيها: شفاء العليل و نجاة الغليل.

غير المحسوس قياساً على المحسوس كما يقال: كلّ موجود فهو متحيّز) أى مستقرٌّ فى مكان، فأنّ الوهم يحكم بالتَّحَيُّزِ و الأستقرار فى المكان لجميع الموجودات بقياس ما هو غير قابل للدّرک بالحسّ، كالحقّ تعالى علٰى ما هو قابل لَه به كما يقال: الله موجودٌ إلخ. **(قوله: و المشبَّهات)** (هى: **القضاياء الكاذبة الشّبيهة بـ**) القضاياءِ **(الصَّادقة الأوّليَّة)** و هى: الّتى يكون تصوّر طرفيها مع النّسبة كافياً فى الحكم و الجزم، **(أو)** الشّبيهة بالصَّادقة **(المشهورة)** و قد مرّما هى **(لأشتباه لفظيٍّ)** كقولنا لصورة الفرس المنقوشة على الجدار: إنّها فرسٌ و كلّ فرسٍ صهّالٌ فهذه الصُّورة صهّالةٌ، **(أو معنوىّ)** كقولنا: كلُّ إنسانٍ و فرسٍ فهو إنسانٌ و كلّ إنسان و فرس فهو فرس ينتج الأنسان فرسٌ و الغلط فيه انّ موضوع المقدِّمتين ليس موجوداً إذ ليس شئٌ موجودٌ يصدق عليه الأنسان و الفرس قاله بعض الأَعلام. **(و أعلم)** أيُّها المتعلّم: **(انّ ما ذكره المتأخّرونَ فى الصّناعات الخمس إقتصارٌ مُخِلٌّ)** بالمقصود **(قد أجملوه و أهملوه مع كونه)** الضَّمائر كلّها للموصول **(من المهمَّات)** و ينبغى الأهتمام به **(و طوّلوا فى الأقترانيَّات الشَّرطيّة و لوازم الشَّرطيَّات مع قلّة الجَدوٰى)** أى الفائدة **(و عليك)** أى و آستمسک أيُّها المتعلّم **(بمطالعة كتب القدماءِ فأنَّ فيها شفاءَ العليل)** أى مريض الجهل **(و نجاةَ الغليل)** أى عطشان العلم. و قال بعض المشايخ: شفاء العليل كتاب الشّيخ، و نجاة الغليل كتاب الشَّيخ شهاب الدّين المقتول رحمهما آللّهُ تعالى.

(خَاتِمَةٌ) أَجْزاءُ الْعُلُومِ ثَلاثَةٌ: اَلْمَوْضُوعَاتُ، وَ هِيَ: الَّتِي يُبْحَثُ فِي الْعِلْمِ عَنْ أَعْرَاضِهَا الذَّاتِيَّةِ، وَ الْمَبَادِيءُ وَ هِيَ: حُدُودُ الْمَوْضُوعَاتِ،

قوله: (اجزاء العلوم) كل علم من العلوم المدونة لابد فيه من امور ثلاثةٍ:

أحدها: ما يبحث فيه عن خصايصه و الاثار المطلوبة منه أي يرجع جميع أبحاث العلم اليه و هو الموضوع و تلك الاثار هي: الاعراض الذاتية.

الثاني: القضاياء التي يقع فيها هذا البحث و هي المسائل و هي تكون نظرية في الاغلب و قد تكون بديهية محتاجة الى تنبيه كما صرحوا به و قوله (تطلب في

{أجزاء العلوم}

(قوله: **أجزاء العلوم**) إعلم: انّ أجزاءَ العلوم لا تختصّ بعلم المنطق، بل يجرى فى كلّ علم، و البحث عنها فى أخركتب المنطق للمناسبة، و هى: انّ مطالب المنطق مفيدةٌ فى جميع العلوم، و للبحثِ عن أجزاءِ العلوم فائدةٌ عامّةٌ (**كلّ علم من العلوم المدوّنة**) أى المحرَّرة المجموعة (**لابدَّ فيه من أمور ثلاثة أحدها**) أى الأمر الأوّلُ: (**ما**) أى الشّئ الّذى (**يبحث فيه**) أى فى ذلك العلم (**عن خصايصه**) أى ذلك الشّئ (**و الأثار**) عطفٌ على خصايصه (**المطلوبة منه**) أى من ذلك الشّئ (**أى**) الأمر الأوّل: ما (**يرجع جميعُ أبحاث العلم إليه و هو: الموضوع، و تلك الأثار**) المطلوبة منه (**هى: الأعراضُ الذّاتيّة**) أى أعراضه الّذاتيّة، و الأَعراض كمامرَّ نوعان: ذاتيّةٌ و غريبةٌ و المجموع سبعة أقسام: ثلاثة منها ذاتيّة، و ثلاثة منها غريبة، و قسم منها مختلفٌ فيه (**الثّانى**) أى و الأمر الثّانى: (**القضاياءُ الّتى يقع فيها هذا البحث و هى**) أى القضاياء المذكورة (**المسائل**) أى مسائل العلم كقولهم: كلّ فاعل مرفوعٌ، فأنّه مسئلة نحويّةٌ يقع فيها البحث عن المرفوع الّذى هو من خصايص الكلمة و الأثار المطلوبة منها (**و هى**) أى المسائل (**تكون نظريّةً فى الأَغلب**) أى فى أغلب الموارد، (**و قد تكون بديهيّةً محتاجةً إِلى تنبيه كما صرَّحوا**) أى العلماء (**به**) أى بأحتياج

العلم) يعم القبيلتين و أما ما وجد في بعض النسخ من التخصيص بقوله: (بالبرهان) فمن زيادة الناسخ، على انه يمكن توجيهه بانه بناء على الغالب، أو بان المراد بالبرهان ما يشتمل التَّنبيه فتنبه.

الثالث: مايبنى عليه المسائل مما يفيد تصورات أطرافها، أو التصديقات بالقضاياء المأخوذة في دلائلها فالاولى: هي المبادىء التصورية و الثانية: هي المبادىء التصديقية.

قوله: (الموضوعات) هيهنا اشكال مشهور و هو: ان من عد الموضوع من اجزاء العلوم إمّا ان يريد به نفس الموضوع، أو تعريفه، أو التصديق بوجوده، أو بموضوعيته و الاول مندرج في موضوعات المسائل التي هي اجزاء المسائل فلا يكون جزءً عليحدةً،

المسائل البديهيّة الى التَّنبيه، (**و قوله: تطلب فى العلم**) فى تعريف المسائل (**يعمّ القبيلتين**) أى المسائل النَّظَريَّة و البديهيَّة، لعدم تخصيصه بشئ من البرهان و الضَّرورة، (**و امّا ما وجد فى بعض النُّسخ**) أى نسخ المتن: (**من التَّخصيص**) أى تخصيص قوله: تطلب (**بقوله: بالبرهان**) هكذا: تطلب فى العلم بالبرهان (**فـ**) ليس من كلام المصنّف رحمه آلله، بل هو (**من زيادة النَّاسخ**) لعدم إختصاص المسائل بالنَّظريّة (**على**) أى مع (**انّه**) أى الشّأن و الحال (**يمكن توجيهه**) الأتيان بلفظ يمكن شاهدٌ على ضعف التَّوجيه (**بأنّه**) أى طلبَ المسائل بالبرهان (**بناء على الغالب**) بحيثُ لوكان للعلم مأة مسئلة،كان ثمانون منها نظريّةً و عشرون منها بديهيّةً، (**أو بأنّ المراد بالبرهان: ما يشتمل التّنبيه**) بأن لأيكون المراد به: البرهان الأصطلاحيَّ حتّى لأيجرى فى المسائل البديهيّة (**فتنبَّه**) من النَّوم لتعرف انّ التَّوجيهين المذكورين غير وجيهين، امّا الأوّل فلأن الظّاهر من التَّقييد بالبرهان الكلّيّةُ لأنَّ قواعد المنطق كلّيةٌ لا أغلبيّة، وامّا الثّانى فلأنّه خلافٌ للأصطلاح و التّبادر إلى الذّهن. (**الثَّالث**) أى و الأَمر الثَّالث: (**ما يُبنى عليه المسائل**) العلميّة (**ممّا**) بيان للموصول (**يفيد تصورات**) مفعولٌ ليفيد (**أطرافها**) أى المسائل، (**أو التَّصديقات**) عطفٌ على قوله: ما يُفيدُ

....

لأعلى التَّصوُّرات كما هو المتبادر أى من التَّصديقات (**بالقضاياءِ المأخوذة فى دلائلها**) أى المسائل فأنّه يقام الدَّليل لكل مسئلة كقولنا: العالم حادثٌ، فأنّه يحتاج إلى قولنا: العالم متغيّر و كلّ متغيّر حادثٌ (**فـ**) القسمة (**الأولى**) و هى: ما يفيد تصوُّرات أطراف المسائل (**هى: المبادئ التّصوُّريّة، وَ**) القسمة (**الثّانية**) و هى: ما يفيد التَّصديقات بالقضاياءِ المأخوذة فى دلائل المسائل (**هى: المبادئ التَّصديقيَّة**) مثلاً قولهم: كلُّ فاعِلٍ مرفوعٌ مسئلةٌ نحويّةٌ و تعريفُ الفاعلِ و الرَّفع مبدئان تصوّريان و القضيّة المأخوذة فى دليل تلك المسئلة و التَّصديق بها مبدئان تصديقيَّان. (**قوله: الموضوعات**) (**هيهنا**) أى فى هذا المقام (**إشكالٌ مشهورٌ**) بين العلماءِ (**و هو: أَنَّ من عدّالموضوع**) جزء (**من أجزاءِ العلوم إمّا يريد به**) أى بالموضوع: (**نفس الموضوع**) أى مجرّد الموضوع من غير تقييده بشىء (**أو تعريفه**) ليس المرادُ به: التَّعريفَ السَّابقَ،[1] (**أو التَّصديق**) و الأعتقاد (**بوجوده أو بموضوعيَّته**) أى بكونه موضوعاً مثلاً فى علم المنطق نفس المعرِّف و الحجّة جزء من أجزاءِ المنطق؟ أو تعريفهما؟ أو التَّصديق بوجودهما؟ أو بكونهما موضوعين للمنطق؟ (و) ايّاً ما كان ففيه إشكالٌ، أمّا إشكال (**الأوّل**) و هو: أن يريد به نفس الموضوع، فَلأنّه (**مندرَجٌ فى موضوعات المسائل الّتى هى أجزاء المسائل**) لأنّ كلّ مسئلة لها موضوع و محمول و هما جزئان منه و اذاكان الأمر كذلک، (**فلا يكون**) أى الموضوع (**جزءً عليحدةً**) أى مستقلاً من أجزاء العلوم لأنّ موضوعات المسائل هى أجزاء لها و أجزاء المسائل هى نفسها و هى من أجزاءِ.

١ـ موضوع العلم: ما يبحث فيه عن عوارضه الذَّاتيّة.

و الثاني من المبادئِ التصورية و الثالث من المبادئِ التصديقية فلا يكونان جزء عليحدة أيضاً و الرابع من مقدمات الشروع فلا يكون جزء.

و يمكن الجواب: باختيار كل من الشقوق الاربعة أما على الاول، فيقال: ان نفس الموضوع و ان اندرج في المسائل لكن لشدة الاعتناء بـه مـن حـيث ان المقصود من العلم معرفة احواله و البحث عنها عد جـزء عـليحدة، أو يـقال: ان المسائل ليست هي مجموع الموضوعات و المحمولات و النسب بل المحمولات المنسوبة الي الموضوعات.

قال المحقق الدواني في حاشية المطالع: المسائل هـي المـحمولات المـثبتة بالدليل.

و فيه نظر، لانه لا يلائمه ظاهر قول المصنف «و المسائل و هي: قضايا كذا و موضوعاتها كذا و محمولاتها كـذا» و أيـضاً فـلو كـان المسـائل هـي: نـفس المحمولات المنسوبة، لوجب عد ساير مـوضوعات المسـائل التـي هـي وراء موضوع العلم جزء عليحدة فتدبر.

العلوم (وَ) امّا إشكال (**الثّاني**) و هو: أن يريد به تعريف الموضوع، فلأنّه (**من المبادئ التّصوُّريّة**، و) امّا إشكال (**الثّالث**:) و هو: أن يريد به التّصديق بوجوده، فلأنّه (**من المبادئ التّصديقيّة**)، و هما من أجزاء العلوم و إذاكان الأمر كذلک، (**فلا يكونان**) أى تعريف الموضوع و التّصديق بوجوده (**جزءً عليحدةً**) من أجزاءِ العـلوم (**أيضاً**) أى كما لم يكن الأوّل جزءً عليحدةً، (و) أمّا إشكال (**الرّابع**) و هو: أن يريد به التّصديق بكونه موضوعاً للعلم، فلأنّه (**من مقدّمات الشّروع**) فى العلم فلا يشـرع فـيه قـبل التّصديق بكونه موضوعاً له و مقدّمة العلم خارجةٌ عنه، (**فلايكون جزءً**) من أجزائه (**و يمكن الجواب**) الإتيان بلفظ الأمكان شاهدٌ على بُعدِ الأجوبة كما سيشير اليـه عند قوله: و هذا أبعد المحتملات (**بأختيار كلّ**) واحـد (**مـن الشّـقوق الأربـعة**) المذكورة (**أمّا**) الجوابُ بناءً (**على**) إختيار الشّقِّ (**الأوّل، فيقال: إنَّ نفس الموضوع و ان أندرج فى المسائل**) العلميّة لكونه جزءً مـنها (**لكن لشدّة الأعتناءِ**) أى إعتناءِ

....

العلماءِ **(به من حيثُ)** فى قوّة التَّعليل **(انّ المقصود من)** تحصيل **(العلم معرفة أحواله)** أى الموضوع **(و البحث عنها)** أى عن أحواله، **(عدّ)** أى الموضوع **(جزءً عليحدةً)** من أجزاء العلم، **(أو يقال)** على إختيار الأوّل: **(انَّ المسائلَ)** العلميّةَ و غيرها **(ليست هى مجموع الموضوعات و المحمولات و النِّسَبِ)** بينَهما **(بل)** هى عبارةٌ عن مجرَّد **(المحمولاٰت المنسوبة إلى الموضوعات)** فالموضوع ليس داخلاً فى المسئلة حتّى لأيجوز عدّه جزءً مستقلًّا **(قال المحقّق)** جلالالدّين **(الدَّوَّانيُّ)** قدّسسرُّهُ **(فى حاشية المطالع:)** هو: مطالع الأنوار للشّيخ عمر الكاتبيِّ القزوينيّ رحمه الله، و له شرح إسمه: لوامع الأَسرار للقطب العلاّمة محمّد الرّازيِّ رحمه الله **(المسائل هى: المحمولاٰت المثبتة)** للموضوعات **(بالدَّليل)** لأغير و الغرض من هذا النّقل: تأييد الجواب الثّانى، **(و فيه)** أى فى الجوابِ الثّانى **(نظرٌ لأنّه)** أى الشّأن و الحال **(لاٰ يلائمه)** أى لأيناسب الجوابَ الثّانى **(ظاهرُ قول المصّنف)** قدِّس سرُّهُ: **(والمسائل، و هى: قضايا كذا)** كناية عن سائر قوله أعنى: تطلب فى العلم **(و موضوعاتها كذا)** كنايةٌ عن قوله: موضوع العلم أو نوعٌ منه أو عرض ذاتىٌ له أو مركّبٌ **(و محمولاٰتها كذا)** كنايةٌ عن قوله: أمور خارجةٌ عنها لاٰ حقةٌ لها لذواتها، فأنّ ظاهر قول المصنّف مشعر بأنّ المسائل هى: مجموع الثّلاثة المذكورة، فالموضوعات جزء للمسائل، قال بعضُ الأَعلام الكرام: و إنّما قال ظاهر قول المصّنف لأَنّهُ يمكن أن يكون تقدير قوله هكذا: و المسائل هى: محمولاٰت القضايا، و الضَّمير المجرور فى قوله: و موضوعاتها راجعٌ إلى المحمولاٰت التَّقديريَّة إهـ فيلائمه باطنه، **(وَ أيضاً فلو كانَ المسائل هى نفس المحمولاٰت المنسوبة)** إلى الموضوعات، **(لوجب)** جواب لو **(عدّساير موضوعات المسائل الّتى هى وراء موضوع العلم)** المذكورة بقوله: أو نوعٌ منه أو عرضٌ ذاتىٌ له أو مركّب **(جزءً عليحدة)** من أجزاءِ العلم **(فتدبّر)** إشارةٌ إلى دقّة المطلب.

و أما على الثاني فيقال: ان تعريف الموضوع و ان كان مندرجاً في المبادئِ التصورية لكن عده جزء عليحده لمزيد الاِعتناءِ به كما سبق.

و أما على الثالث فيقال: بمثل ما مر، أو يقال بان عد التصديق بوجود الموضوع من المبادئِ التصديقية كما نقل عن الشيخ تسامح فان المبادئَ التصديقية هي: القضاياء التي تتألف منها قياسات العلم كما نص على ذلک العلاَّمة في شرح الكليات و ايده بكلام الشيخ أيضاً و حينئذ فقول المصنف: يبتنئ عليها قياسات العلم تعريف، أو تفسير بالاعم.

و اما على الرابع فيقال: ان التصديق بالموضوعية لما توقف عليه الشروع على بصيرة و كان له مزيد مدخليَّة في معرفة مباحث العلم و تميزها عما ليس منه، عُدَّ جزء من العلم مسامحة، و هذا أبعد المحتملات.

(وَ أمّا) الجوابُ بناءً (على) إختيار الشّقّ (الثّانى، فيقال: إنّ تعريفَ الموضوع و إن كان مندرجاً فى المبادئِ التّصوّريّة، لكن عدّ جزءً عليحدةً) من أجزاءِ العلم (لمزيد الأعتناءِ به كما سبق) فى الجواب على إختيار الشّقّ الأوّل (و امّا) الجواب بناءً (على) إختيار الشّقّ (الثّالث، فيقال: بمثل مامرَّ) انفاً من مزيد الأعتناءِ (أو يقال) أى يحكم (بأنّ عدّ التّصديق بوجود الموضوع من المبادئِ التّصديقيَّة كما نقل عن الشّيخ) الرّئيس ابن سينا رحمه الله، قوله: كما نقل تمثيلٌ لما بعده، (تسامحٌ) و يؤيّد ما قلنا، قولُهُ الأتى: و أيّده بكلام الشّيخ أيضاً (فأنّ المبادئَ التّصديقيّة) تعليل لقوله: تسامحٌ (هى: القضاياءُ الّتى تتألّفُ منها قياساتُ العلم) لاغير، و التّصديق بوجود الموضوع: ليس بقضيّة (كما نَصَّ على ذلک) أى على التّسامح المذكور (اَلعَلاَّمَةُ) قطبُ الدّين الشّيرازىّ قدّس سرّه (فى شرح الكليات) لرئيس العقلاءِ إبن سينا، (و ايّده) أى ايّد العلاّمة ما نصّ عليه من التّسامح (بكلام الشّيخ) الرّئيس (أيضاً) أى كما أَيّدناه بكلامه حيثُ قلنا: كما نقل عن الشّيخ (و حينئذ) أى و حين إذ كانت المبادئ التّصديقيّة هى القضاياء المذكورة (فقول المصنّف) نوّر الله مرقده: (يبتنى عليها قياساتُ العلم، تعريفٌ) حقيقىٌّ للمبادئِ بيّن ماهيّتها، (أو تفسيرٌ) لفظىٌّ لَها و يقال له:

....

شرح الأسم (**بالأعمّ**) قيدٌ للوجهين لشموله للتَّصديق بوجود الموضوع امّا الأوّل فجائزٌ على الخلاف، و امّا الثّانى فبالاِتّفاق و قد سبق فى اٰخر مبحث المعرِّف فتذكّر (**و امّا**) الجوابُ بناءً (**على**) إختيار الشّق (**الرّابع فيقال: انّ التَّصديق بالموضوعيّة لمّا توقّف عليه الشُّروع**) فى العلم (**على بصيرةٍ و كان لَه مزيدُ مدخليّةٍ فى معرفة مباحث العلم و تميُّزها**) بصيغة المصدر أى فى تميّز مباحث العلم (**عمّا**) أى عن الأَبحاث الّتى (**ليس**) تذكير الفعل، نظراً إلى لفظ الموصول (**منه**) أى من ذلك العلم، (**عدّ**) جوابُ لمّا (**جزءً من العلم**) و ان كان خارجاً عنه (**مسامحةً و هذا**) أى الوجه الرّابع (**أبعد المحتملات**) إلى الذّهن ففيه إشارةٌ إلى أنّ جميع الوجوه بعيدة، لكنّ الرّابع أبعد. قال بعضُ الأعلام: و ذلك لأنّ الموضوعَ على كلّ من الثّلاثة الأُوَلِ كان من الأجزاءِ فى الجملة و امّا على هذا الوجه فليس منها قطعاً إهـ.

وَ أَجْزائِهٰا وَ أَعْراضِهٰا، وَ مُقَدِّمٰاتٌ بَيِّنَةٌ، أَوْ مَأْخُوذَةٌ يُبْتَنىٰ عَلَيْهٰا قِيٰاسٰاتُ العِلْمِ، وَ الْمَسٰائِلُ وَ هِيَ: قَضٰايٰا تُطْلَبُ فِي الْعِلْمِ، وَ مَوْضُوعٰاتُهٰا إِمّا مَوْضُوعُ الْعِلْمِ، أَوْ نَوْعٌ مِنْهُ، أَوْ عَرَضٌ ذٰاتِيٌّ لَهُ، اَوْ مُرَكَّبٌ، وَ مَحْمُولاٰتُهٰا أُمُورٌ خٰارِجَةٌ عَنْهٰا، لاٰحِقَةٌ لَهٰا لِذَواتِهٰا.

قوله: (و اجزائها) اى حدود اجزائها اذا كانت الموضوعات مركبة.

قوله: (و اعراضها) اى حدود العوارض المثبتة لتلك الموضوعات.

قوله: (و مقدمات بينة) المبادئ التصديقية اما مقدمات بينة بنفسها اى بديهية، او مقدمات مأخوذة اى نظرية.

فالاولى تسمى علوماً متعارفة.

و الثانية ان اذ عن بها المتعلم بحسن الظن بالمعلم سميت اصولا موضوعة و ان اخذها مع استنكار سميت مصادرات، و من هيهنا يعلم ان مقدمة واحدة يجوز ان يكون اصلا موضوعاً بالنسبة الى شخص و مصادرة بالقياس الى آخر

قوله: (موضوع العلم) كقولهم في الطَّبَعِيِّ: كل جسم فله شكل طَبَعِيٌّ.

قوله: (او عرض ذاتي له) كقولهم كل متحرك فله ميل.

(قوله: و أجزائها) بالجرّ عطفٌ على قوله: الموضوعات (أى حدودُ أجزائـها) أى الموضوعات (إذا كانت الموضوعاتُ مركّبةً) كما فى علم المنطق، و هو: المعرِّف و الحجة، و علم النّحو و هو: الكلمة و الكلام، و علم الطّب و هو: بدن الأنسان، و علم الفقه و هو: أفعالُ المكلّفين، و منها ما هى غير مركّبة كما فى علم الحكمة و هو: الوجود، و علم الهندسة و هو: المقدار. (قوله: و أعراضها) بالجرّ عطفٌ على الموضوعات (أى حدود العوارض المثبتة لتلك الموضوعات) كتعريف الكلية و الجزئيّة مثلاً العارضين على المعرِّف و تعريف الأنتاج و العقم مثلاً العارضين على الحجّة. (قوله:و مقدّماتٌ بيّنةٌ) شروعٌ فى المبادئِ التَّصديقيّة. (المبادئ التّصديقيّة إمّا مقدّماتٌ بيّنةٌ بنفسها أى بديهيّةٌ) مثل: الكلُّ أعظم من الجزءِ و النَّار محرقةٌ و

....

الشَّمسُ مشرقةٌ، **(أو مقدّماتٌ مأخوذةٌ)** مِنَ البديهيّات **(أى نظريّةٌ فـ)** القسمة **(الأولى)** و هى: المقدّمات البديهيّةُ **(تسمّى)** فى العرف **(علوماً متعارفةً)** أى مرسومة بحيث يعلمها و يعرفها كلّ أحد، (و) القسمة **(الثّانية)** و هى: المقدّمات النَّظريّة، **(إن أذعن بها المتعلّم بحسن الظّنّ)** أى بواسطة حسن ظنّه **(بالمعلّم)** أى بمعلّمه بأن يسمع الخير و الشّرّمنه **(سميّت أصولاً موضوعة)** أى مسلّمة، **(و إن أخذها)** أى المقدّماتِ النّظريّةَ **(مع إستنكارٍ)** كما إذا ساء ظنّه بمعلّمه **(سمّيت مصادراتٍ)** جمع مصادرة: بمعنى: المطالبة **(و من هيهُنا)** أى من قولنا: إن أذعن إلى هُنا **(يعلم انّ مقدّمة واحدة يجوز أن يكون أصلاً موضوعاً بالنّسبة إلى شخص)** و هو: محسن الظّنِّ **(و مصادرةً بالقياس)** و النّسبة **(إلى)** شخصٍ **(اٰخر)** و هو: مسئ الظَّنِّ. **(قوله: موضوع العلم)** أى موضوعات المسائل امّا موضوع العلم **(كقولهم)** أى الحكماءِ الحكمة الطَّبَعِيَّة[1] **(فى)** العلم **(الطَّبَعِيِّ: كلّ جسم)** و هو: ماله طولٌ و عرضٌ و عمقٌ **(فله شكلٌ طَبَعِيٌّ)** أى كرويٌّ فأنّ موضوع الحكمة الطَّبَعِيَّة هو: الجسم و موضوع هذه المسئلة هو: الجسم و كقول النّحاة: الكلمةُ إمّا معربٌ و امّا مبنيٌّ. **(قوله: أو عرض ذاتيٌّ له)** **(كقولهم)** أى الحكماء الطَّبَعِيَّة: **(كلّ متحرّک فلهَ ميْلٌ)** إلى جانبٍ، فأنّ التّحرّک عرضٌ ذاتيٌّ للجسم الموضوع للحكمة الطَّبَعِيَّة، و مثال كون المسئَلة نوعاً من الموضوع نحو: الأسم إمّا منصرف و إمّا غير منصرف.

١ـ روعى فى النّسبة قاعدة حذف الزوائد و منهم من يقول: الطّبيعيّة.

قوله: (او مركب) من الموضوع مع العرض الذاتي كقول المهندس: كل مقدار وسط في النسبة فهو ضلع ما يحيط به الطرفان او من نوعه مع العرض الذاتي كقوله: كل خط قام على خط فان زوايتي جنبيه
قائمتان او متساويتان لهما.

قوله: (و محمولاتها) اى محمولات المسائل.

قوله: (امور خارجة عنها) اى عن موضوعات المسائل.

قوله: (لا حقة لها) اى عارضة لتلك الموضوعات و المراد هيهنا محمولة عليها فان العارض هو الخارج المحمول فاذا جرد عن قيد الخروج للتصريح به قبل، بقي الحمل و لو اكتفى المصنف باللحوق، لكفي و يوجد في بعض النسخ:

قوله: (لذواتها) و هو بحسب الظاهر لا ينطبق الاعلى العرض الاولى اي اللاحق للشيء اولاو بالذات اى بدون واسطة في العروض، و لا يشتمل على العارض بواسطة المساوي مع انه من العرض الذاتى اتفاقاً.

(قوله: أو مركَّب) (من الموضوع مع العرض الذَّاتيِّ) أى عرضه الذَّاتيِّ مثاله: (كقول المهندس: كلّ مقدارٍ وسطٍ فى النّسبة فهو ضلع) بكسر الضّاد و سكون الّلام، فى الهندسة: عددٌ مضروبٌ فى نفسه (ما) مضافٌ إليه (يحيط به الطَّرفان) فأنّ هذه مسئلةٌ هندسيَّةٌ، موضوعُها مركبٌ من موضوع العلم و هو: المقدار مع العرض الذَّاتيِّ له و هو الوسطيَّةُ فى النّسبة وكقول النُّحاة: الكلمة المعربة إمّا إسمٌ و إمّا فعلٌ، (أو) مركبٌ (من نوعه) أي نوع الموضوع (مع العرض الذَّاتيِّ) أى مَعَ عرضه الذَّاتيِّ (كقوله) أى المهندس: (كلّ خطٍّ قامَ على خطّ فأنَّ زوايتى جنبيه قائمتان، أومتساويتان لهما) أى للقائمتين، فأنّ الخطَّ نوعٌ من المقدار الموضوع لعلم الهندسة لأنَّ المقدار على ثلاثة أنواع: الخطّ و السّطح و الجسمُ، و القيام على الخطّ عرضٌ ذاتيٌّ للخطّ. (قوله: و محمولاُتها) (أى محمولاُتُ المسائلِ). (قوله: أمورٌ خارجةٌ عنها) (أى عن موضوعات المسائل). (قوله: لاُ حقة لهـا) (أى عارضة لتلك الموضوعات) فيشمل قوله: لاُ حقة لها، المحمولَة عليها. (و المراد) بقوله: لاُحقة

و لذا أوّله بعض الشارحين، و قال: اى لاستعداد مخصوص بذواتها سواء كان لحوقه اياها لذاتها او لامر يساويها فان اللاحق للشيء لما هو هو يتناول الاعراض

الّتى هى بمعنى عارضةٌ **(هيهنا)** أى فى هذا المقام: **(محمولةٌ عليها)** أى على الموضوعات، تَصريحٌ بما عُلِم ضمناً **(فأنّ العارِضَ هو: الخارج)** عن المعروض **(المحمول)** عليه **(فأذا جرّد)** أى العارِضُ **(عن قيد الخروج للتَّصريح به)** أى لأجل انّ المصنّف رحمه آلله صرَّح بقيد الخروج **(قبل)** أى قبلَ التَّصريح بقيد الُلحُوقِ، **(بقى الحمل)** جزاءُ إِذا **(و)** من هذا يُعلَم اَنَّهُ **(لو آكتفى المصنّف)** قدّس سرُّهُ **(باللّحوق)** أى بقوله: لأحقةٌ عن قيد الخروج هكذا: و محمولأتُها أمور لأحقةٌ لها، **(لكفى)** إِذ اللحوق يشمل الخروج أيضاً **(و يوجد فى بعضِ النُّسخ)** أى نسخ المتن **(قوله: لذواتها)** هكذا: لأحقةٌ لها لذواتها، **(و هو)** أى قوله: لذواتها **(بحسب الظَّاهر)** أى لأ الباطِنِ و التَّأويل **(لأينطبق إلاّ على العَرَضِ الأولى)** المتبادر عند ذكر مطلق العرض **(أى اللأَّحق للشَّئ أوّلاً و بالذَّات أى بدون واسطةٍ فى العروضِ)** كالتّعجُّب الّلاحق للأنسان من حيث إِنَّهُ إِنسانٌ لأبواسطة كالضّحک العارض عليه بواسطة التّعجُّب **(و لأيشتمل على العارض بواسطة)** الأمر **(المُساوى)** للمعروض سواءٌ كان الأَمر خارجاً عن المعروض، أو داخلاً فيه **(مع أنّه)** أى العارض بواسطة المساوى **(من العرض الذَّاتىِّ إتّفاقاً)** أى بلاخلاف بين القدماءِ و المتأخّرين، قد ذكرنا فى أوائل الكتاب شيئاً فراجعه قال بعضُ الأفاضل: قيّد بالظَّاهر لأنّه عند التّأمُّل يعمُّ جميعها و إنّما هو بحسب الظَّاهر كذلک لأنّ العرض الأولى هو المتبادر عند ذكر مطلق العَرَضِ، لأنه الفَردُ الكامل و امّا الأعراضُ الغريبةُ فلا يبحث عنها فى العلوم أصلاً إِهـ.

(و لذا) أى وَلأَجل عدم إنطباق قيد «لذواتها» إلاّعلى العرض الأولى **(أوّله)** أى قيدَ لذواتِها **(بعضُ الشّارحين)** أى بعضُ شرّاح المتن **(و قال: أى لأستعداد مخصوصٍ بذواتها)** بتقدير الصّفة و الموصوف **(سَواءٌ)** فى ذلک **(كانَ لحوقُهُ)** أى العَرَضِ **(إيَّاها)** أى الموضوعاتِ **(لذاتها)** كما فى العرض الأُولى، **(أولأمر يُساويها)** أى الموضوعات سَواءٌ كان المساوى داخلاً أو خارجاً كمامرَّ، **(فأنَ الَّلاحقَ للشّئ)** قالَ بعضُ الأَفاضل: لعلَّه علّة لقوله: و هو بحسب الظّاهر **(لما)** أى لأجل شيءٍ **(هو)** أى

الذاتية جميعاً على ما قال المصنف في شرح الرسالة الشَّمسيَّة.

ثم ان هذا القيد يدل على ان المصنف اختار مذهب الشيخ في لزوم كون محمولات المسائل اعراضاً ذاتية لموضوعاتها و اليه ينظر كلام شارح المطالع لكن الاستاذ المحقق (قدس سره) اورد عليه انه كثيراً ما يكون محمول المسئلة بالنسبة الى موضوعها من الاعراض العامة الغريبة كقول الفقهاء: كل مسكر حرام و قول النّحاة: كل فاعل مرفوع و قول الطَّبَعِيين: كل فلك متحرك على الاستدارة.

نعم: يعتبر ان لا يكون اعم من موضوع العلم و صرح بذلک المحقق الطوسي أيضاً في نقد التنزيل.

هذا الشّئ (هو) أی ذلک الشّئ کالتّعجب اللّاحق للأنسان لأجل أنّه إنسان (**يتناول الأعراض الذّاتيّة جميعاً**) بناءً (**على ما قال المصنّف**) العلاّمة قدّس سرُّهُ (**في شرح الرّسالة الشّمسيّة ثمّ إنّ هذا القيدَ**) أی قوله: لذواتها على تقدير ثبوته (**يدلّ على انّ المصنّف**) طاب ثراه (**إختار مذهبَ الشّيخ**) أبی على سينا (**في لزوم كون محمولات المسائل أعراضاً ذاتيّةً لموضوعاتها و إليه**) أی إلی مذهب الشّيخ (**ينظر كـلامُ**) القطبِ العلاّمةِ (**شارحِ المطالع لكنّ الأُستاذ**) أی أستاذی (**المحقّق**) هـو: المحقّق العلاّمة جمال‌الدّين من تلاميذ المحقّق الدّوّانيّ (**قدّس‌سرُّهُ، أورد عليه**) أی على مذهب الشّيخ (**انّهُ**) أی الشأنَ و الحالَ (**كثيراً ما**) أی فی كثير من الأوقات (**يكون محمول المسئلة بالنّسبة إلى موضوعها من الأعراض العامّة الغريبة كقول الفقهاءِ: كلّ مسكر حرامٌ**) فأنّ محمول هذه المسئلة الفقهيّة و هو: حرامٌ عرضٌ عامٌّ غريبٌ للمسكر الموضوع لها لأنّ الحرمة غير مختصّ به (**و قولِ النُّحاة: كل فاعل مرفوع**) فأنّ المرفوعيّة لاتختصُّ بالفاعل (**و قولِ الطّـبَعيّينَ: كـلُّ فـلک مـتحرّک عـلى الإستدارة**) فأنّ الحركة الدّوريّة غير مختصّة بالفلک.

(**نعم**) من كلام الأستاذ (**يعتبر**) و يشترط (**أن لايكون**) أی محمول المسئلة (**أعمّ من موضوع العلم، و صرّح بذلک المحقّق الطّوسی أيضاً فی**) كتاب (**نقد التّنزيل**) ثمّ

و اقول: فى لزوم هذا الاعتبار أيضاً نظر لصحة ارجاع المحمولات العامة الى العرض الذاتي بالقيود المخصصة كما يرجع المحمولات الخاصة اليه بالمفهوم المردد، و الأستاذ صرح بأعتبار الثاني فعدم اعتبار الاول تَحَكُّمٌ و هيهنا زيادة كلام لا يسعها المقام.

قال المحشّى رحمه آلله: (**و أقول: فى لزوم هذا الأعتبار**) المصرَّح به فى نقد التّنزيل (**أيضاً**) أى كالأعتبار السّابق، و هو: مذهب الشّيخ (**نظرٌ لصحّة إِرجاع المحمولات العامّة**) بالنّسبة إِلى الموضوعات (**إلى العرض الذّاتيِّ**) متعلّق بالأرجاع (**بالقيود المخصّصة**) لَهُا كقول النُّحاة: الفاعل لفظٌ مرفوعٌ، فأنَّ الّلفظ شاملٌ للموضوع و المهمل فأذا قيّد بمرفوع يصير عرضاً ذاتياً للفاعل و قول الفقهاءِ: كلّ مسكر شىء حَرامٌ، فأنّ الشَّئ يشمل جميع أفعال المكلّفين فأذا قيّد بحرامٌ يصير عرضاً ذاتيّاً للمسكر (**كما يرجع المحمولاٰت الخاصّة**) العامَّةُ موضوعاتها (**إليه**) أى إِلى العَرَضِ الذاتيّ (**بالمفهوم المردَّد**) أى بالمحمول المردَّد نحو: الحيوانٌ إمّا ضاحكٌ و إمّا غيره (**و الأستاذ**) المحقّق (**صرّح بأعتبار الثّانى**) و هو: إرجاع المحمولاٰت الخاصّة إِلى العرض الذَّاتىّ بالمفهوم المردَّد و اذا صرَّح بما ذكر، (**فعدم اعتبار الأَوّل**) و هو: إِرجاع المحمولاٰت العامّة إِلى العرض الذَّاتىّ بالقيودِ المخصّصةِ لها (**تحكّمٌ**) أى حكمٌ قهرىٌّ بالفارسيّة: زورگويى (**و هيهنا زيادةُ كلام لاٰ يسعها المقام**) فلتطلب من مطوّلاٰت المتأخّرين *.

وَ قَدْ يُقٰالُ اْلمَبٰادِئُ: لِمٰا يُبْدَءُ بِهِ قَبْلَ اَلْمَقْصُودِ وَ الْمُقدِّماتُ: لِمٰا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الشُّروُعُ عَلىٰ وَجْهِ الخِبْرَةِ وَ فَرْطِ الرَّغْبَةِ كَتَعْرِيفِ الْعِلْمِ وَ بَيٰانِ غايَتِهِ و مَوْضُوعِهِ.

قوله: (و قد يقال المبادئ) اشارة الى اصطلاح آخر في المبادئ سوى ماتقدم وضعه ابن الحاجب في مختصر الاصول حيث اطلق المبادئ على ما يبدء به قبل الشروع في مقاصد العلم سواء كان داخلاً في العلم فيكون من المبادئ المصطلحة السابقة كتصور الموضوع و الاعراض الذاتية و التصديقات التي يتألف منها قياسات العلم، او خارجاً عنه يتوقف عليه الشروع على وجه الخبرة و يسمى مقدمات كمعرفة الحد و الغاية و بيان الموضوع و الاستمداد.

و الفرق بين المقدمات و المبادئ بهذا المعنى مما لا ينبغي ان يشتبه فان المقدمات خارجة عن العلم لا محالة بخلاف المبادئ فتبصر.

{اصطلاح العلاَّمة الكرديِّ ابن الحاجِبِ قدّس سرّه}

(قوله: وقد يُقال المبادئ) **(إشارةٌ إلى إصطلاح آخر فى المبادئِ سوى ما تقدَّم وضعه ابن الحاجب)** هو: العلاَّمة المفضال أبو عمر و عثمان بن أبى بكر الكرديّ الشّهرزوريّ الأصل نوّر الله ضريحَهُ **(فى مختصر الأصول)** إسم كتابه فى أصول الفقه المالكيِّ و الجدل، كان فى الأصل كتاباً مطوَّلاً إسمه: منتهى السُّوال و الأَمَل فى علمى الأصول و الجَدَل ثمّ إختصره و سمّاه: مختصر الأصول و الجدل، **(حيث أطلق المبادئ على مايبدءبه قَبل الشُّروع فى مقاصد العلم)** و بينَ الأصطلاحين عمومٌ و خصوصٌ مطلق أشار إلى مادّة الأجتماع بقوله: **(سواء)** فى كونِهِ مبادئ **(كان)** أى ما يبدءُبه قبل الشّروع فى المقاصد **(داخلاً فى العلم فيكون من المبادئِ المصطلحة السَّابقة كتصوُّر الموضوع و الأَعراض الذَّاتيَّة)** له و هى: المبادئ التَّصوّريَّة **(و التَّصديقات الَّتى يتألَّفُ منها قياساتُ العلم)** و هى: المبادئ التَّصديقيَّة، و أشار إلى مادَّة الأفتراق بقوله: **(أو)** كانَ **(خارجاً عنه)** أى عن العلم لكن **(يتوقّفُ عليه الشّروع)**

وَ كٰانَ الْقُدَمٰاءُ يَذْكُرُونَ مٰا يُسَمُّونَهُ الرُّؤسَ الثَّمٰانِيَةَ، اَلْأَوَّلُ: اَلْغَرَضُ، لِئَلّا يَكُونَ طَلَبُهُ عَبَثاً. اَلثّانِي: اَلْمَنْفَعَةُ وَ هِيَ: مٰا يَتَشَوَّقُهُ الْكُلُّ طَبْعاً، لِيَنْشَطَ فِي الطَّلَبِ وَ يَتَحَمَّلَ الْمَشَقَّةَ. اَلثّالِثُ: اَلسِّمَةُ وَ هِيَ: عِنوانُ الْعِلْمِ، لِيَكُونَ عِندَهُ إِجْمٰالُ مٰا يُفَصِّلُهُ. اَلرّابِعُ: اَلْمُؤَلِّفُ، لِيَسْكُنَ قَلْبُ الْمُتَعَلِّمِ.

قوله: (يذكرون) اى في صدركتبهم على انها من المقدمات، او من المبادئ بالمعنى الاعم.

قوله: (الغرض) اعلم: ان ما يترتب على فعل ان كان باعثاً للفاعل على صدور ذلك الفعل منه يسمى غرضاً و علة غائية و الا يسمى فايدة و منفعة و غاية قالوا: افعال الله تعالى لا تعلل بالاغراض و ان اشتملت على غايات و منافع لا تحصى.

فى المقاصد (على وجه الخبرة) على وزن قدوة: أى العلم و الفهم (و يسمّى مقدّماتٍ كمعرفة الحدِّ و الغاية و بيانِ الموضوع و الأستمداد) على سبيل التّيمّن كالبسملة و الحمدلة و الصّلولة و غيرهامن المتبرّكات، أو الأستمداد من جانب المتعلّم ليعلم اىّ علم يكون سبباً للعناية على العلم الّذى يقرأه (و الفرق بينَ المقدّمات و المبادئ بهذا المعنى) و هو: إصطلاح الشّيخ قدّس سرّه (ممّا لا ينبغى أن يشتبه، فأنّ المقدمات خارجةٌ عن العلمِ لا محالة) اى قطعاً، فالمقدّماتُ أخصُّ مطلقا (بخلاف المبادئ) فأنّها أعمُّ مطلقاً من المقدّمات الخارجة و المبادئ الدّاخلة، و بالجملة: المقدّمات تصدق على المبادئ بهذا المعنى صدقاً كلياً نحو: كلُّ مقدّمات فهو مبادئ بالمعنى الثّانى و بعض المبادئ بالمعنى الثّانى ليس بمقدّمات. و إنّما قيّد بقوله: بهذاالمعنى لأنّ الفرق بين المقدّمات و المبادئ بالمعنى السّابق هو: التبّائن الكلّىّ لأغيركما لأيخفى (فتبصّر) لعلّه إشارة إلى ما ذكرنا بقولنا: و انّما قيّد الخ.

{الرّئوس الثّمانيةُ}

(قوله: يذكرونَ) (أى فى صدر كتبهم) و كان هذا الذّكر مبنيّاً (على انّها) أى

فَكَأَنَّ مقصود المصنف: ان القدماء كانوا يذكرون في صدركتبهم ما كان سبباً حاملا على تدوين المدون الاول لهذا العلم ثم يُعَقِّبُونَهُ بما يشتمل عليه من منفعة و مصلحة حتى يميل اليها عموم الطبايع (الطباع) ان كانت لهذا العلم منفعة و مصلحة سوى الغرض الباعث للواضع الاول و قد عرفت في صدر الكتاب الغرض و الغاية من علم المنطق و هما: العصمة فتذكر.

الرئوس الثَّمانية **(من المقدّمات)** الخارجة عن العلم **(أو من المبادئ بالمعنى الأعم)** أى الأِصطلاح الأَخير، الشَّاملة للمقدّمات الخارجة أَيضاً. **(قوله: الغرض)** **(إِعلم)** أَيُّها المتعلّمُ: **(أنّ ما يُتَرتَّبُ علىٰ فعل إِن كان باعثاً للفاعل)** أى لفاعل ذلک الفعل **(علی صدور ذلک الفعل منه يسمّى غَرَضاً وَ عِلَّةً غائيةً)** قال بعضُ الأفاضل: هما متَّحدان بالذَّات مختلفان بالأعتبار إهـ **(و إِلاّ)** يكن كذلک فـ **(يسمّى فائدةً و منفعةً و غايةً)** قال بعضُ المحقّقين: الغرض من هذا الكلام: دفعُ ما ربُّما يتوَّهُم فى هذا المقام من انَّ الغرض و المنفعة متَّحدان بالذَّات متغايران بالأعتبار فلايصحّ جعل أحدهما مقابلاً للأخر كما فعله المصنِّف و حاصل الجواب: إثباتُ التّغاير بينَهما بحسب الذَّات أيضاً، فأنّ الغرضَ هو المترتَّب الباعث للفاعل على صدور الفعل عنه و المنفعة هو المترتّب الحاصل عند حصول الفعل مطلقا سواءٌ كان باعثاً للفاعل أم لا ثم قال: قال المصنِّف قدّس سرّه فى شرح الشَّرح: الفايدةُ إِسمٌ للغاية من حيثُ حصولها من الفعل و الغرض إِسمٌ لَها من حيثُ كونها مَقْصُودَةً للفاعل فربّما لأيتوافقان كما إِذا حاول الأحتراز عَنِ الخطأفى الفكر و آشتغل بعلم النَّحو إِنتهى كلام المصنِّف و من هذا ظهر ما فى عبارة المحشّى حيث يوهم بظاهره تخصيصَ المنفعة بما لأيكون باعثاً و الحال انّه أعمُّ منه و من الباعث كما يدلُّ عليه قوله فى الحاشية: إِن كانت لهذا العلم منفعةٌ و مصلحةٌ سوى الغَرَضِ الباعث و قولُهُ: قد عرفت فى صدر الكتاب الغَرَضَ و الغايَة من علم المنطق و هما العصمةُ كما لأ يخفى على المتأمّل و وجه التَّوفيق: أن يقال كلامه رحمه الله من قبيل قولِكَ: المتحرِّک بالأرادة إِن كان ناطقاً فهو إِنسانٌ و إِلاّ فهو حيوانٌ فكما اَنَّ المراد من الأنسان هنا الحيوان النَّاطق و من الحَيَوانِ اَلغيرُ النَّاطِقُ فكذا نقول هيٰهنا: إِنّ المراد من الغرض الفائدةُ المقصودةُ و من الفائدة اَلفائدةُ الغيرُ

....

المقصودةُ، و ربّما يقال فى دفع الأيراد عن كلام المصنّف رحمه آلله: انّ المراد من الغرض الفائدة المعتدُّبها، و من المنفعة الفائدة المطابقة للواقع فهما متغايران بالذّات إهـ (**قالواْ**) أى الأشاعرة: (**أفعال آلله تعالى لاتعلّل بالأغراض و إن آشتملت على غايات و منافع لاتحصى**) أى لاتعدّ، و الغرض من هذا الكلام: تحقيق الفرق بين الغرض و الغاية و إذا عرفت الفرق بَينهما، (**فكأنَّ مقصودَ المصنّف**) عطّر آلله مرقَدَه من قوله: الأوّل: الغرض، الثانى: المنفعة: (**انّ القدماء**) من العلماءِ (**كانواْ يذكرون فى صدر كتبهم ما كان سبباً حاملاً**) و باعثاً (**على تدوين المدوّن الأوّل**) أى الواضع و المحرِّر و الجامع الأوّل (**لهذا العلم**) مثلاً كانواْ يذكرون فى صدر الكتب النَّحويّة ما كان سبباً حاملاً على تدوين النّحو من جانب حضرةِ علىٍّ رضى آلله تعالى عنه و فى صدر الكتب المنطقيَّة ماكان سبباً حاملاً على تدوين المنطق من جانب أرسطو و هكذا فهذا معنى الغرض و ذكر معنى المنفعة بقوله: (**ثمّ يعقّبونه**) أى ما كانَ سبباً حاملاً إلخ (**بما يشتمل**) أى ذلک العلم (**عليه**) الضَّمير للموصول (**من منفعة و مصلحة**) بيان للموصول أى ثم يعقّبون ما كان سبباً الخ بمنفعة و مصلحة الّلتين يشتمل ذلک العلم عليهما (**حتّى يميل إليها**) تعليل لقوله: يعقّبونه (**عموم الطَّبايع**) و هذا معنى قول المصنّف: و هى: ما يتشوّقه الكل طبعاً لينشط فى الطّلب و يتحمَّلَ المشقَّة مثلاً إذا علم انّ منفعة المنطق هو: الحفظ عن الخطأ فى الفكر رغب بتحصيله (**إن كانت**) قيد لقوله: يعقّبونه (**لهذا العلم منفعةٌ و مصلحةٌ سوى الغرض الباعث للواضع الأوّل**) كعلم الفقه و الأصول و هذا: معنى المنفعة و الغاية و الفائدة و من العلوم ما ليست لها منفعة لها سوى الغرض[1] كالنَّحو و المنطق مثلاً (**و قد عرفت فى صدر الكتاب الغرض و الغاية**) و الفائدة و المنفعة (**من علم المنطق و هما: العصمة فتذكّر**) و لاُ تكن من الغافلين لعل وجه الأمر بالتّذكرة الأشارة إلى ماسبق، و إلى ما نقلناه عن بعض المحقّقين فى أوّل حاشية قوله: الغرض فآفهمه فأنّه دقيقٌ جدّاً.

١ـ منظور اينست: كه گاهى فائده علم با غرض باعث و علّت غائيه از وضع يكى است مانند نحو و منطق.

قوله: (الثالث: السمة) السمة في اللغة: العلامة و كأَنَّ المقصود هيهنا: الاشارة الى وجه تسمية العلم كما يقال: انما سمى المنطق منطقاً، لان النطق يطلق على الظاهرى و هو: التكلم، و على الباطنى و هو: ادراک الكليات و هذا العلم يقوى الاول و يسلک بالثاني مسلک السَّداد، فاشتق له اسم من النطق.

فالمنطق اما مصدر ميمى بمعنى: النطق اطلق على العلم المذكور مبالغة في مدخليته في تكميل النطق حتى كأَنَّه هو، و اما اسم مكان كأَنَّ هذا العلم محلّ النطق و مَظْهَرُهُ و في ذكر وجه التسمية اشارة اجمالية الى ما يفصله العلم من المقاصد.

(قوله: الثَّالث: السّمة) (السّمة فى اللُّغة: العَلاَمةُ، و كأَنَّ المقصود) أى مقصود المصنِّف من قوله: السِّمة (هيهنا) أى فى هذا المقام إذ يمكن أن يكون المراد بها فى مقامٍ اخر شىءٌ اخر (الأشارةُ إِلى وجه تسمية العلم كما يقال: إِنّما سمّى المنطق منطقاً لأنَّ النّطق يطلق على) النّطق (الظّاهرى و هو: التّكلّم و على) النّطق (الباطنىِّ و هو: إِدراک الكلّيّات و هذا العلم يقوّى الأوّل و يسلک بالثّانى) أى يُذْهِبُ به إِلى (مسلک السَّداد) بفتح السّين: أى الصَّواب و الأستقامة (فاشتق له) أى للعلم المذكور (إِسمٌ من النّطق* فالمنطق إِمّا مصدرٌ ميميٌّ بمعنى: النّطق أطلق على العلم المذكور مبالغةً فى مدخليّتِهِ فى تكميل النّطق حتّى كأنّه) أى العلم المذكور (هو) أى النّطق (و إِمّا اسمُ مكانٍ كأنّ) بتشديد النُّون (هذا العلم محل النّطق و مظهره) بصيغة إِسم المكان. ثم أشار إِلى تفسير قول المصنّف: ليكون عنده إِجمال ما يفصّله بقوله: (و فى ذكر وجه التّسمية إِشارة إِجماليَّةٌ إِلى مايفصّله العلم) و قوله: (من المقاصد) بيانٌ للموصول أى إشارةٌ إِجماليَّةٌ إِلى المقاصد الَّتى يفصّلها العلمُ.

*ـ و فيه: انَّ العنوان معنى العلم و معنى العلم: مسمّاه لاٰ إِسمه فهو لاٰ يناسبه قول المصنّف: و هى عنوان العلم كما قال العلاّمة قدس سره فى شرح التهذيب. «الشّارح»

قوله: (الرابع: المؤلف ليسكن قلب المتعلم) على ما هو الشأن في مبادئِ الحال من معرفة حال الاقوال بمراتب الرجال و أما المحققون فيعرفون الرجال بالحق لا الحق بالرجال.

و لنعم ما قال و لی ذی الجلال علیه سلام الله المتعال:

«لا تنظر الی من قال و انظر الی ماقال»

هذا، و مقنن قوانين المنطق و الفلسفة هو الحكيم العظيم ارسطو دوَّنهُما بامر اسكندر و لذا لقب بالمعلم الاول و قيل للمنطق انه ميراث ذي القرنين.

ثم بعد نقل المترجمين تلك الفلسفيات من لغة يونان الى لغة العرب هَذَّبَها و رتبها و اتقنها ثانياً المعلم الثاني الحكيم ابو نصر الفارابي و قد فصلها و حررها بعد إضاعة كتب ابي نصر الشيخ الرئيس أبو علی سینا شكرالله مساعيهم الجميلة.

(**قوله: الرَّابع: المؤلّف، ليسكن قلبُ المتعلّم**) (**على ما هو الشّأن**) أی شأن الأنسان (**فی مبادئ الحال**) أی فی أوائل الأَمر و بيّن ما هو شأن الأنسان فی أوائل الحال بقوله: (**من معرفة حال الأَقوال بمراتب الرّجال**) و بالجملة: المتعلِّمُ لكونه مبتدياً عارياً عن التّحقيق يعرف الحقَّ بالرّجال، (**وَ أمّا**) المنتهيون (**المحقّقون فيعرفون الرّجال بالحقِّ لا الحقَّ بالرّجال، ولنعم ما قال وليُّ ذی‌الجلال عليه سلام آللهِ المتعال**) يريد به حضرة عليٍّ كرّم آللهُ تعالى وجهه: (**لاتنظر إلى من قال و آنظر إلى ما قال، هذا**) أی الأمر هذا أوخذ هذا. (**و مقنّن قوانين المنطق و الفلسفة هو الحكيم العظيم**) فی العقل (**أرسطو**) و يقالُ له: أرسطاطاليس و رسطاليس قال القطب العلاّمة فی شرح المطالع: هو تلميذ أفلاطون و هو تلميذ بقراط و هو تلميذ لقمان و هو تلميذ داوود عليه‌السّلام إهـ (**دَوَّنَهُما بأمر**) سيّدنا (**إسكندر**) عبدآلله الصّالح عليه السّلام (**و لذا لقّب**) أی أرسطو (**بالمعلّم الأوّل و قيل للمنطق: إنَّهُ ميراث ذی‌القرنين**) حضرة إسكندر عليه السّلام قال الحكيم السّبزواریّ:

الّفهُ الحكيم رَسطاليس ... ميراث ذی القرنين القَديس

اَلْخامِسُ: اَنَّهُ مِنْ أَيِّ عِلْمٍ هُوَ؟، لِيَطْلُبَ فِيهِ مٰا يَليقُ بِهِ. اَلسَّادِسُ: أَنَّهُ فِي أَيِّ مَرْتَبَةٍ هُوَ، لِيُقَدِّمَ عَلىٰ مٰا يَجِبُ وَ يُؤَخِّرَ عَمّٰا يَجِبُ. اَلسَّابِعُ: اَلْقِسْمَةُ، لِيَطْلُبَ فِي كُلِّ بابٍ مٰا يَليقُ بِهِ.

قوله: (من أي علم هو) أيّ من أي جنس من اجناس العلوم العقلية، أو النقلية الفرعيَّة، أو الاصلية كما يبحث عن حال المنطق انه من جنس العلوم الحِكَمِيَّةِ ام لا، فان فسرت الحكمة بالعلم باحوال اعيان الموجودات على ما هي عليه في نفس الامر بقدر الطاقة البشرية، لم يكن منها اذ ليس بحثه الا عن المفهومات و الموجودات الذهنية الموصلة الى التصور أو الى التصديق، و ان حذف الاعيان من

(ثمّ بعد نقل المترجمين تلك الفلسفيّات من لغةِ يُونان إِلى لغةِ العرب هذَّبها) عن الحشو و الزَّوايد (و رتّبها و أتقنها ثانياً المعلم الثّانى الحكيم أبونصر الفارابيُّ، و قد فصّلها و حرَّرها بعدَ إضاعة كتب أبى نصر) و إهلاكها (الشّيخ الرّئيس أبوعلى) حسين بن عبدآلله بن (سينا شكّر آلله مساعيهم الجميلة) دعاءٌ بالخير للحكماءِ الثّلاثة، و ما بين أيدينا الأن من أثرات الشّيخ و زحماته، و منهم من يطعن فى مسلكهم هكذا:

وَ اعَـجَباً لِـمَنْطِقِ اليُـونانِ — كَمْ فيهِ مِنْ إِفكٍ وَ مِنْ بُهتانٍ

مُـخَبِّطٍ لِـجَيِّدِ الأَذهٰـانِ — وَ مُـفْسِدٍ لِـفِطْرَةِ الأنسٰـانِ .

(قوله: من أيّ علم هو؟) (أى من أيِّ جنسٍ من أجناس العلوم العقليّة) كالمنطق و الحكمة، (أو النّقليّة) و قوله: (الفرعيّة) كالنَّحو و الصَّرف، (أو الاصلية) كأصول الفقه قيدٌ للنّقليّة (كما يُبحَثُ عن حال) علم (المنطق أنّه من جنس العلوم الحكمية أم لا) يكون منه، (فأن فسّرت الحكمة بالعلم) أى: بأنّها العلم (بأحوالِ أعيان) جمع عين (الموجودات على ماهى) أى الموجودات (عليه) الضَّمير للموصول (فى نفس الأمر بقدر الطَّاقة البشريَّة، لم يكن) جزاء إِن، أى المنطق (منها) أى من الحكمة (إذ ليس بحثه) أى المـنطق (إلاّ عن المفهومات و الموجودات الذّهـنيّة) أى العَـقلِيَّةِ (الموصلة إلى التَّصوُّر، أو إلى التَّصديق) المجهولين، و بالجملة: موضوع المنطق هو:

التفسير المذكور فهو من الحكمة.

ثم على التقدير الثاني، فهو من قسم الحكمة النظرية الباحثة عما ليس وجودها بقدرتنا و اختيارنا ثم هل هو حينئذ اصل من اصول الحكمة النظرية أو من فروع الالهية و المقام لا يَسَعُ بسط ذلک الكلام.

قوله: (في أي مرتبة هو) كما يقال: ان مرتبة المنطق ان يشتغل به بعد تهذيب الاخلاق و تقويم الفكر ببعض الهندسيات و ذكر الاستاذ في بعض رسائله: انـه

المعقولاتُ الثّانيةُ و هى: ليست بأعيان أى لاتوجد فى الخارج، (و ان حذف الأَعيان من التّفسير المذكور) للحكمة هكذا: الحكمة هى العلم بأحوال الموجودات (فهو) أى المنطق (من الحكمة) و هى عمليّةٌ و نظريّةٌ على ثلاثة أقسامٍ: إلٰهيّة و رياضيّة و طَبَعِيَّة، (ثمّ على التّقدير الثّانى) و هو: كون المنطق من الحكمة بحذف الأَعيان (فهو من قسم الحكمة النَّظريَّة الباحثة عمّا ليس وجودهابقدرتنا و إختيارنا) كالسَّماءِ و الأَرض و الحكمة العمليّة أيضاً على ثلاثة أقسام: تدبير المنازل، و تهذيب الأخلاق المسمّى بالتَّصوُّف، و سياسة المُدُن، و بالجملة: هى: الحكمة الباحثة عمّا وجوده بقدرتنا و إختيارنا كالصّلوة و الصّوم مثلاً (ثمّ هل هو) أى المنطق (حينئذ) أى حينَ إذكان من الحكمة النّظريّة (أصلٌ من أصول الحكمة النَّظريَّه) و هى الثّلاثةُ المذكورة (أو) فرع (من فروع) الحكمة (الألهيَّة) الّتى هى من أصول الحكمة النَّظريَّة (و المقام لايسع بسط ذلک الكلام) فليطلب من المطوَّلات.

(قوله: فى أىّ مرتبة هو) (كما يُقال: إنَّ مرتبة المنطق أن يُشتَغَلَ به بعدَ تـهذيب الأَخلاق) عن الرّزائل أى بعد قرائة علم الأَخلاق و العمل به قال بعضُ الأَفاضل: و وظيفة تهذيب الأخلاق معرفةُ القضايا وكيفيَّة إكتسابها لتزكى بها النَّفس إهـ (و تقويم الفكر ببعض الهندسيَّات) و الرّياضيّات (و ذكر الأستاذ) أى أستاذى، لعلّه العلاَّمة الملاّ حبيب الله الباغنوىّ من مفاخر أهل السُّنّة، أو العلاّمة المقدّس الأَردبيلىّ من أكابر الأماميّة (فى بعض رسائله) فى المنطق: (انّـه) أى الشّأنَ و الحال (يـنبغى تأخيره) أى المنطق (فى زماننا هذا عن أن يعلم) الظّرف الثّانى متعلّق بقوله: تأخيره

ينبغي تأخيره في زماننا هذا عن ان يعلم قدر صالح من العلوم الادبية، لما شاع من كون التداوين باللغة العربية.

قوله: (القسمة) أي قسمة العلم أو الكتاب الى أبوابهما.

فالاول، كما يقال ابواب المنطق تسعة:

الاول: باب ايساغوجى أي الكليات الخمس. الثاني: التعريفات الثالث: القضايا. الرابع: القياس و أخواه. الخامس: البرهان. السادس: الجدل. السابع: الخطابة. الثامن: المغالطة. التاسع: الشعر.

و بعضهم عد بحث الالفاظ باباً آخر فعاد ابواب المنطق عشرة كاملة.

و الثاني: كما يقال: ان كتابنا هذا مرتب على قسمين:

القسم الاول: في المنطق، و هو مرتب على مقدمة و مقصدين و خاتمة:

المقدمة: في بيان الماهية و الغاية و الموضوع.

المقصد الاول: في مباحث التصورات.

(قدر صالح من العلوم الأَدبيَّة) كالصَّرف و النَّحو و غيرهما من العلوم العربيَّة (لما شاع) تعليلٌ لقوله: ينبغى إلخ (من كون التَّدواين) و التَّحارير (باللّغة العربيَّة) قوله: من كون إلخ بيانٌ للموصول. (قوله:القسمة) (أى قسمة العلم أو الكتاب إلى أبوابهما) على أىِّ تقدير الّلام عوضٌ من المضاف إليه (فالأوّل:) أى قسمة العلم (كما يقال: أبواب المنطق تسعةٌ: الأوّل: باب إيساغوجى اى الكايات الخمس. الثَّانى: التَّعريفات. الثَّالث: القضايا. الرَّابع: القياس و أخواه. الخامس: البرهان. السَّادس: الجدل. السَّابع: الخطابة. الثامن: المغالطة. التَّاسع: الشِّعر.
و بعضهم عَدَّ بحث الأَلفاظ باباً اخر فعاد) أى فصار (أبواب المنطق عشرةً كاملةً و الثَّانى) أى قسمة الكتاب، (كما يقال: إنَّ كتابنا هذا) أى التَّهذيب (مرتّبٌ على قسمين: القسم الأوّل: فى المنطق و هو مرتّبٌ على مقدّمة و مقصدين و خاتمة، المقدّمة: فى بيان الماهيّة و الغاية و الموضوع المقصدُ الأوّلُ: فى مباحث

اَلثَّامِنُ: اَلأَنْحاءُ التَّعْلِيمِيَّةُ وَ هِيَ: التَّقْسِيمُ أَعْنِي: اَلتَكْثيرَ مِنْ فَوْقٍ،

و المقصد الثاني: في مباحث التصديقات.

و الخاتمة: في اجزاء العلوم.

و القسم الثاني: في علم الكلام و هو مرتب على كذا ابواب الاول في كذا الى آخره و كما قال في الشمسية: و رتَّبته على مقدمة و ثلاث مقالات و خاتمة، و هذا الثاني شايع كثير فلا يخلو عنه كتاب.

قوله: (الانحاء التعليمية) أي الطرق المذكورة في التعاليم لعموم نفعها في العلوم و قد اضطربت كلمة الشراح هيهنا و ما نذكرة هو الموافق لتتبع كتب القوم و المأخوذ من شرح المطالع.

قوله: (و هي التقسيم) كَأَنَّ المراد به ما يسمى تركيب القياس أيضاً و ذلک بان يقال: اذا أردتَ تحصيل مطلب من المطالب التصديقية: ضع طرفي المطلوب و

التّصوُّرات وَ المقصد الثّاني: فى مباحث التّصديقات و الخاتمة: فى أجزاءِ العلوم و القسم الثّاني: فى علم الكلام و هو مرتّب على كذا أبوابٍ الأوّل: فى كذا إلخ و كما قال) الشّيخ الفاضل عمر الكاتبيُّ قدّس سرُّهُ (فى) الرّسالة (الشّمسيَّة: و رتّبته على مقدّمة و ثلاث مقالاٰت و خاتمة و هذا الثّاني) أعنى: قسمة الكتاب (شايعٌ كثير فلا يخلو عنه كتابٌ).

{الأَنحاءُ التَّعليميَّةُ}

(قوله: الأَنحاءُ التَّعليميّة) الأَنحاءُ جمعُ نحو بمعنى: الطَّريق و النَّوع هنا (أى الطُّرُقُ المذكورة) من جانب العلماءِ (فى التَّعاليم) أى تعاليم المطالب (لعموم نفعها فى العلوم) تعليل لقوله: المذكورة فى التعاليم (و قد اَضطربت) أى إختلفت (كلمة الشّرّاح) أى شرّاح تهذيب المنطق (هيهنا) أى فى شرح الأنحاءِ التَّعليميّة، (و ما نذكره) فى شرحها (هو الموافق لتتبُّع كتب القوم و المأخوذ من شرح المطالع)

اطلب جميع موضوعات كل واحد منهما و جميع محمولات كل واحد منهما سواء كان حمل الطرفين عليها او حملها على الطرفين بواسطة أو بغير واسطة و كذلک اطلب جميع ما سلب عنه احد الطرفين أو سلب هو عن احدهما.

ثم انظر الى نسبة الطرفين الى الموضوعات و المحمولات فان وجدت من محمولات موضوع المطلوب ما هو موضوع لمحموله فقد حصل المطلوب من الشكل الاول أو ما هو محمول على محموله فمن الشكل الثاني أو من موضوعات موضوعه ما هو موضوع لمحموله فمن الشكل الثالث أو محمول لمحموله فمن الشكل الرابع كل ذلک بعد اعتبار الشرايط بحسب الكمية و الكيفية كذا في شرح المطالع.

للقطب الرّزاىّ قدّس سرّه أى فآعتمده. (**قوله: و هى: التَّقسيمُ**) الأنحاء التّعليميّة أربعة: التّقسيم و التّحليل و التّحديد و البرهان، الأوّل: التّقسيم (**كأنَّ المراد**) أى مراد المصنّف (به) أى بالتّقسيم حيثُ فسّره بقوله: أعنى: التّكثير من فوق (**ما يسمّى تركيب القياس أيضاً**) أى كما انّ المراد به التّقسيم المشهور (و) طريقة (**ذلک**) أى التّقسيم (**بأن يقال: إذا أردت**) أيُّها الفَطِنُ (**تحصيل مطلب من المطالب التّصديقيّة**) كالعالم حادثٌ مثلاً (**ضِعْ**) أى لأحِظْ (**طرفى المطلوب**) أى المحكوم عليه و المحكوم به فى النّتيجة، (**و اطلب جميع موضوعات كلّ واحدٍ منهما**) أى جميعَ ما يقع موضوعاً لِكلّ واحدٍ منَ طرفى المطلوب، (**و جميعَ**) أى أطلب جميعَ (**محمولاتِ كلّ واحد منهما**) أى جميعَ ما يقع محمولاً لِكلّ واحدٍ منَ طرفى المطلوب، (**سواء**) فيما ذكر (**كان حمل الطّرفين**) أى طرفى المطلوب (**عليها**) أى على الأمور المذكورة بأن تقع موضوعات لكلّ واحد منهما هذا ناظر إلى قوله: و أطلب جميع موضوعات إلخ، (**أو حملها**) أى الأمور المذكورة (**على الطرفين**) بأن تقع محمولات لكلّ واحد منهما و هذا ناظر الى قوله: و جميعَ محمولات إلخ (**بواسطة**) كالأنسان ضاحکٌ مثلاً، (**أو بغير واسطة**) كالأنسان حيوان مثلاً (**و كذلک اطلب جميع ما سلب عنه أحد الطّرفين أو سُلبَ هو**) الضّمير للموصول (**عن أحدهما**

....

ثمّ) أي بعدَ ما فعلت جميع ذلک **(انظر الى نسبة الطّرفين)** أی طرفی المطلوب **(إلى الموضوعات و المحمولات)** أي إلى موضوعاتهما و محمولاتهما **(فأن وجدت من)** بين **(محمولات موضوع المطلوب ما)** مفعول وجدت **(هو موضوع لمحموله)** أی المطلوب **(فقد حصل المطلوب من الشّكل الأول)** كما إذاكان المطلوب: كلّ إنسان جسم فنطلب من موضوعاتهما و محمولاتهما فنجد الحيوان انّه محمول لموضوع المطلوب و موضوع لمحموله ثمَّ نقول: كلّ إنسان حيوانٌ و كلّ حيوان جسمٌ فينتج المطلوب **(أو)** وجدت **(ما هو محمول على محموله)** أی المطلوب **(فـ)** قد حصل **(من الشّكل الثّانی)** كما إذا كان المطلوب: لا شیء من الأنسان بحجر، فنطلب الموضوعات و المحمولات، فنجد الحيوان انّه محمول لمحمول المطلوب كما انّه محمول لموضوعه، ثمّ نقول: كل انسان حيوان و لا شیء من الحجر بحيوان فينتج المطلوب **(أو)** وجدت **(من)** بين **(موضوعات موضوعه)** أی المطلوب **(ما هو موضوع لمحموله)** أی المطلوب **(فـ)** قد حصل **(من الشّكل الثالث)** كما إذا كان المطلوب: بعض الحيوان ناطق، فنجدُ الأنسانَ انّه موضوع للطّرفين فنقول: كل إنسان حيوان و كلّ إنسان ناطق فينتج المطلوبَ، **(أو)** وجدتَ من بينهاما هو **(محمول لمحموله فـ)** قد حصل **(من الشّكل الرّابع)** كما إذا كان المطلوب: بعض الحيوان ضاحک، فنجدُ الأنسانَ انّه موضوع لموضوعه و محمول لمحموله فنقول: كلّ إنسان حيوان و كلّ ضاحک إنسان، فينتج المطلوب و أقول على وجه التّذكرة: **(كلّ ذلک)** أعنی: حصول المطلوب من الأشكال الأربعة ثابتٌ **(بعد إعتبار الشّرايط)** أی شرايط الأشكال **(بحسب الكمّيّة)** أی الكلّيّة و الجزئيّة **(و الكيفيّة)** أی الأيجاب و السّلب ثم قال متذكّراً: **(كذا)** ذكره القطب الرّازیّ **(فی شرح المطالع)** فآحفظه.

وَ التَّحْلِيلُ وَ هُوَ: عَكْسُهُ،

و قد عبر المصنف عن هذا المعنى بقوله: (اعنى التكثير) اي تكثير المقدمات اخذاً من فوق أي من النتيجة لانها المقصد الاقصى بالنسبة الى الدليل.

قوله: (و التحليل) فى شرح المطالع كثيراً ما يورد فى العلوم قياسات منتجة للمطالب لا على الهيئات المنطقية لتساهل المركب اعتماداً على الفطن العالم بالقواعد فان اردت ان تعرف انه على اى شكل من الاشكال فعليک بالتحليل و هو عكس التركيب حَصَّلِ المطلوب.

و انظر الى القياس المنتج له فان كان فيه مقدمة تشارک المطلوب بكلا جزئيه فالقياس استثنائي و ان كانت مشاركته للمطلوب باحد جزئيه فالقياس إقترانيٌّ ثم انظر الى طرفي المطلوب ليتميز عندک الصغرى عن الكبرى لان ذلک الجزء أن كان محكوماً عليه في النتيجة فهي الصغرى او محكوماً به فيها فهي الكبرى ثم ضُمِّ الجزء الاخر من المطلوب الى الجزء الاخر من تلک المقدمة فان تألّفا على احد التأليفات الاربع فما انضم الى جزئى المطلوب هو الحد الاوسط و يتميز الشكل المنتج و ان لم يتألفا كان القياس مركبا.

(**و قد عبّر المصنّف**) قدّس سرّه (**عن هذا المعنى**) أى عن شرح التّقسيم (**بقوله: أعنى التّكثير أى تكثير المقدّمات**) فالّلام عوضٌ من المضاف إليه (**اخذاً مِنْ فوق أى مِنَ النّتيجة**) و تسميتها بفوق (**لانّها المقصود الأقصٰى بالنّسبة إلى الدّليل**) أى إذ المقصود الأعلى و النّهائىّ من ترتيب القياس هو النّتيجة لأغير. (**قوله: و التّحليل**) قال العلاّمة قطب الدّين الرّازى قدّس سرُّه (**فى شرح المطالع: كثيراً مّا**) أى فى كثير من الأوقات (**يورد فى العلوم**) من جانب أرباب المتون أو الشّروح أو الحواشى (**قياساتٌ**) نائبٌ عن فاعل يورد (**منتجة للمطالب لا**) تكون (**على الهيئات المنطقيّة**) أى لأعلى هيئة القياس الأِستثنائىّ و لأ الأقترانىّ (**لتساهُل المركّب**) بصيغة إِسم الفاعل تعليلٌ لقوله: لأ على الهيئات المنطقيّة، أى و الأيراد لأ على الهيئات إنّما هو

....

لتسامح من يركّب القياسات لاٰ لأجل خلل و نقصٍ فى القياسات المركَّبة و الاَّ لمٰا كانت منتجة (**إعتمادا**) تعليلٌ للتَّسامح أى لأجل إعتماد المركِّب (**على**) فهم (**الفطِن**) أى الذّكيّ (**العالم بالقواعد**) المنطقيّة فيردُّها إلى هيئاتها و اذا كان الأمر كذلک، (**فأن أردت**) أيُّها المتعلِّم (**أن تعرف انّه**) أى القياس المُنتجِ لاٰ على الهيئات المنطقيَّة (**على أيٍّ**) هيئة من الهيئات المنطقيَّة؟ أَمنَ الأِستثنائيِّ أم من الإقترانيِّ؟ و على تقدير كونه من الأقترانيِّ على أيّ (**شكل من الأَشكال**) الاربعة؟ (**فعليک بالتّحليل**) جزاء إن أى فآستمسک بالتَّحليل (**و هو**) أى التَّحليل (**عكس**) التّقسيم و (**التَّركيب**) أى تركيب القياس (**حصِّل**) بصيغة الأمر، بيانٌ لطريقة التَّحليل (**المطلوبَ**) وَ عَيِّنه (**و أنظر الى القياس المنتج له**) أى للمطلوب المعيّن، (**فأن كانَ فيه**) أى فى ذلک القياس (**مقدّمة تشارک المطلوبَ بكلا جزئيه**) أى المطلوبِ و هما المادّة و الهيئة (**فالقياس إستثنائيٌّ**) قالَ بعضُ الأَفاضِلِ مثلاً: صادفنا قياساً هيئته هكذا: الشَّمسُ طالعةٌ و كلّما كانت الشَّمسُ طالعةً فالنَّهار موجودٌ فتأمَّلنا لتحصيل المطلوب من هذا القياس فحصَّلناه و عيَّنّاه بأنّه: النَّهار موجودٌ ثمّ نظرنا فوجدنا فيه مقدّمةً تشارک المطلوب بكلا جزئيه و هى: كلّما كانت الشّمسُ طالعةً فالنَّهار موجودٌ فحكمنا بأنّه قياس إستثنائيٌ لكن لاٰ على الهيئة المنطقيّة لتقديم المقدّمة الأستثنائيّة و عدم ذكر الأَداة إهـ و ذكره على الهيئة المنطقيّة هكذا: كلّما كانت الشّمس طالعةً فالنّهار موجودٌ لكنّ الشَّمسَ طالعةٌ فالنَّهار موجودٌ (**و ان كانت مشاركته**) أى القياس (**للمطلوب بأحد جزئيه**) أى المطلوب و هو المادّة (**فالقياس إقترانيٌّ**) نحو: كلُّ ضاحک إنسانٌ وَ كلُّ متعجِّب حَيَوانٌ ينتج: كلُّ ضاحک حَيَوانٌ (**ثمّ**) أى بعد أن علمتَ انّه إقترانيٌّ (**انظر إلى طرفى المطلوب**) أى المحكوم عليه و به (**ليتميَّز عندک الصُّغرى**) و هى: كلّ ضاحکٍ إنسانٌ (**عن الكبرى**) و هى: كلّ إنسانٍ حَيَوانٌ (**لأنّ ذلک الجزء**) أى الجزء المشترک بينَ المطلوب و بين تلک المقدِّمة و هو ضاحکٌ (**إن كان محكوماً عليه فى النَّتيجة**) نحو: فكلُّ ضاحِکٍ حَيَوانٌ (**فَهِيَ**) أى المقدّمة المشاركة للمطلوب

....

(**الصُّغرى**) أى صغرى القياس الكائن على الهيئَة لأشتمالها على الأَصغر نحو: كلّ ضاحک إنسانٌ و الكبرى نحو: و كلّ إنسانٍ حَيَوانٌ (**أو**) كان (**محكوماً به فيها**) أى فى النّتيجة (**فهى الكبرى**) لأشتمالها على الأكبر (**ثمّ**) أى بعدَ أن علمت انّ تلک المقدّمة الصُّغرى أم الكبرى، (**ضُمّ**) فعل أمر (**الجزءَ الاُخر**) أى لأخِطْ إنضمامَ الجزءِ الأُخر (**من المطلوب**) أعنى الجزء الغير المشترک و هو الحيوان (**إلى الجزءِ الاُخر من تلک المقدّمة**) و هو الأنسان هكذا: كلّ إنسان حيوانٌ (**فأن**) صَحَّ ذلک الأنضمام وَ (**تألّفا**) أى المقدّمة المذكورة فى القياس و هى قولنا: كلّ ضاحِکٍ إنسانٌ و المقدّمة الحاصلة من ضمّ الجزءِ الأُخر من المطلوب إلى الجزءِ الأُخر من تلک المقدّمة و هى أى المقدّمة الحاصلة ممّا ذكر، قولنا: كلّ إنسان حَيَوانٌ بلا واسطة بينهما (**على أحد التّأليفات الأَربع**) أى الأشكال الأَربعة (**فَمَا أنضمّ**) و هو: الجزء الأُخر من تلک المقدّمة أعنى: الأنسانَ (**إلى جزئى المطلوب**) أعنى: قولَنا: ضاحکٌ و حَيَوانٌ نحو: كلّ ضاحک إنسان و كلّ إنسان حَيَوانٌ (**هو**) راجع إِلى الموصول (**الحدُّ الأَوسط**) لتكرّره فى الصُّغرى و الكبرى، (وَ) بذلک (**يتميّز الشّكل المنتج**) عن الشّكل الغير المنتج قالَ بعضُ الأفاضل: مَثَلاً كانَ المطلوبُ: كلُّ ضاحک حَيَوانٌ و صادفنا قياسَهُ المنتجَ له هيئته هٰكذا: كلّ ضاحکٍ إنسانٌ و كلّ متعجِّب حَيَوانٌ فنظرنا فى هذا القياس فوجدنا فيه مقدِّمةً تشترک مع المطلوب فى الجزءِ الأوّلِ أعنى: الضّاحِکَ، ثُمَّ لأحظنا ضمّ الجزءِ الثّانى من المطلوب أعنى الحيوان إِلى الجزءِ الثّانى من تلکَ المقدّمة أعنى: الأِنسانَ أيضاً فوجدناه صحيح الضّمّ إليه فضممناه إليه و قلنا: كلُّ ضاحِکٍ إنسان و كلّ إنسان حَيَوانٌ فيتميّزُلَنا الشّكلُ و المقدّمات وقس عليه الحال فى المقدّمةِ الثّانية إِذهى أيضاً تشارک المطلوب بأن تقول: كلّ ضاحکٍ متعجّبٌ و كلّ متعجّب حَيَوانٌ فكّل ضاحِکٍ حَيَوانٌ، (**و ان لم**) يصحّ ذلک الأنضمامُ ولم (**يتألّفا**) بدون واسطة بينهما على أَحَدِ التّأليفاتِ الأَربعِ، (**كانَ القياس مُركّباً فاَعمل**) حينئذٍ للعلم بالمقدّمات

فاعمل بكل واحد منهما العمل المذكور اي ضع الجزء الاخر من المطلوب و الجزء الاخر من المقدمة كما وضعت طرفي المطلوب في التقسيم فلابد ان يكون لكل واحد منهما نسبة الى شيء مما في القياس و الا لم يكن القياس منتجاً للمطلوب .

فان وجدت حداً مشتركاً بينهما فقدتم القياس و تبين لک المقدمات و الاشكال و النتيجة.

فقوله: (و هو عكسه) اى تكثير المقدمات الى فوق و هو: النتيجة كما مر وجهه.

(**بكّل واحِدٍ منهما**) أى من الجزءِ الأخر من المطلوب و الجزءِ الأخر من تلکَ المقدِّمة (**العملَ المذكور**) فى بحث التَّقسيم (**أى ضِعْ**) و لاْخِطْ (**الجزءَ الأخر من المطلوب و الجزء الأخر من المقدّمة**) أى فَاطلُبْ جميعَ موضوعاتِ كلّ واحدٍ منهما و جميع محمولاْت كلّ واحد منهما (**كما وضعت**) و لاْحظتَ (**طرفى المطلوب فى التَّقسيم**) أى كما طلبت و لاْ حَظْتَ جميعَ موضوعاتِ كلّ واحد منهما و جميع محمولاْت كلّ واحدٍ منهما، (**فَلاْبُدَّ أن يكونَ لِكلٍّ واحدٍ منهما**) أى من الجزءِ الاْخر من المطلوب و الجزءِ الاْخر من تلک المقدّمة (**نسبة**) أى تعلّق بالوضعِ أو الحملِ (**إلى شيءٍ ممّا فى**) ذلک (**القياسِ**) المركَّبِ من المقدّمتين بأن يكون أحد الطّرفين موضوعاً فى القياس أو محمولاً (**وَ إلاّ**) يكن كذلک (**لم يكن القياسُ منتجاً للمطلوب**) وَ هذا خلفٌ لثبوتِ إِنتاجه، (**فأن وجدت**) بعدَ هذا العمل (**حدّاً مشتركاً بَينهما**) أى بينَ الجزءِ الاْخر من المطلوب و الجزءِ الأخر من المقدّمة بحيثُ يُتأدَّى منه المطلوب (**فقد تَمَّ القياسُ و تبيّن لک المقدماتُ**) أى تبيّن لک الصُّغرى عن الكبرى (**و الأَشكال والنّتيجة**) قال بعضُ الأَعلام: مثلاًكان المطلوب: العالم لاْبدّ له من محدِثٍ وكان قياسه المنتج له هيئته هكذا: العالَمُ متغيّرٌ وكلّ متغيّر حادِثٌ وكلّ حادِثٍ لاْبدَّ له من محدِثٍ وكان كلّ واحدةٍ من المقدّمتين مشاركةً له بجزء فنتأمَّلُ فنكلّم فيِ المقدّمة الأولى فنقول: لاْ يجوز ضمّ الجزءِ الاْخر من المطلوب و هو: لاْبُدَّ له من مُحدِثٍ، إِلى الجزءِ الاْخر من تلک المقدّمة و هو متغير كما لاْ يخفى فطلبنا جميع موضوعاتِ كلّ من الجزئين و

وَ التَّحْدِيدُ أَىْ فِعْلُ الْحَدِّ، وَ الْبُرهٰانُ أَىْ اَلطَّرِيقُ إِلىٰ الْـوُقُوُفِ عَلىٰ الْحَقِّ، وَ الْعَمَلِ بِهِ وَ هٰذا بِالمَقاصِدِ أَشْبَهُ.

قوله: (و التحديد) اى فعل الحد يعنى: ان المراد بالتحديد: بيان اخذ الحد و كَأَنَّ المراد المعرف مطلقاً للاشياء.

و ذلک بان يقال: اذا اردت تعريف شيء: فلا بدان تضع ذلک الشيء و تطلب جميع ما هو اعم منه و تحمل عليه بواسطة او بغيرها و تميز الذاتيات عن العرضيات: بأن تعد ما هو بين الثبوت له و ما يلزم من مجرد ارتفاعه إرتفاع نفس

جميعَ مَحموُلاٰتِهِ، فوجدنا من المحمولاٰت المتغيِّر و من موضوعاتِ «لاٰبدَّ له من محدِثٍ»، الحادثَ فكُلّ من الجزئين له نسبةٌ إلى الحادث فهو حدٌّ مشترک بينهما فتركيبُ القياس هكذا: العالمُ متغيّرٌ و كلُّ متغيّرٍ حادِثٌ فالعالَمُ حادِثٌ و كلّ حادِثٍ لاٰبدَّ له من مُحدِثٍ و هو المطلوب و قس عليه المقدّمةَ الثّانية إهـ و اذا كان شرح التّحليل كذلک، (فقوله: و هو عكسه أى) التّحليل عبارةٌ عن (تكثير المقدّماتِ إلى فوق و هو النّتيجةُ كمامرَّ وجهُهُ) فى اٰخر الحاشية السّابقة و هو قوله: لِأَنَّها المقصود الأَقصى بالنّسبة إلى الدَّليل.

(قوله: و التَّحديد) (اى فعلُ الحَدّ يعنى) أى المصنِّف قدّس سرُّهُ: (انّ المراد بالتَّحديد) حيث فسّره بما ذكر: (بيانُ أخذ الحدّ) و طريقته (و كأَنَّ المراد) بالتَّحديد: (المعرِّف مطلقا) أى سَواءٌ كان حدّاً أو رسماً تامّاً أو ناقصاً و بعبارة أخرى: سواءٌ كان التَّعريفُ بالذّاتىّ أو بالعرضىّ (للأشياء و) طريقة (ذلك بأن يقال: إذا أردت تعريف شىء) كالأنسان مثلاً، (فلاٰبدَّ) جزاءَ إذا (أن تضع ذلک الشّىء) أى تجعله موضوعاً (و تطلب جميعَ ما هو أعمّ منه) أى من ذلک الشّىء كالاٰكل و النّائم و الحيوان مثلاً (و تحمل عليه) الأَشياءَ (بواسطة) نحو: الأنسان ضاحکٌ مثلاً، (أو بغيرها) نحو: اَلأنسانُ متعجّب و الأنسان ناطق مثلاً (و تميّز) أى أنت (الذّاتيّات عن العرضيّات بأن تعدَّ ما هو بيّن الثّبوت له) أى لذلک الشّىء (و ما يلزم من مجرَّد إرتفاعه إرتفاع نفس

الماهية ذاتياً و ما ليس كذلک عرضياً عامّاً و تطلب جميع ما هو مساو له فيميز عندک الجنس من العرض العام و الفصل من الخاصة.

ثم تركب اى قسم شئت من اقسام المعرف بعد اعتبار الشرايط المذكورة فى باب المعرّف.

قوله: (اى الطريق الى الوقوف على الحق) اى اليقين ان كان المطلوب علماً نظرياً و الى الوقوف عليه و العمل به ان كان علماً عملياً كما يقال: اذا اردت الوصول الى اليقين فلا بدان تستعمل في الدليل بعد محافظة شرايط صحة الصورة: اما الضروريات الست او ما يحصل منها بصورة صحيحة و هيئة منتجة و تبالغ

الماهيّة) قال بعضُ الأعلام: لعلّه عطف تفسير لقوله: ماهو بيّن الثّبوت **(ذاتيّاً)** مفعول ثان لقوله: تعدّ، مثاله: كالحيوان و النّاطق (و) تعدّ **(ما ليس كذلک)** أى بيّنَ الثبوت و ما لايلزم من مجرّد إرتفاعه إرتفاعُ نفس الماهّية **(عرضيّاً عامّاً)** كالاُكل و النّائم و الماشى، **(و تطلب جميعَ ما هو مُساوٍ له)** كالنّاطق و الضّاحک و المتعجّب **(فيميَّز)** بصيغة المجهول **(عندک الجنسُ من العرض العامّ و الفصلُ من الخاصّة ثمّ)** أى بعدِ ذلک التّميُّزِ **(تركَّبْ)** أنتَ **(أيَّ قسم شئتَ من أَقسام المعرِّف)** و هى الحدّ التّامُّ و النّاقص و الرّسم التّامّ و النّاقِصُ لكن **(بعدَ إعتبار الشّرايط المذكورة فى باب المعرِّف)** و منها عدم إستعمال اللّفظ المشترک و المجاز فى التّعريف، فتذكّر. **(قوله: أى الطَّريق إلى الوقوف على الحقّ)** **(أى اليقين)** تفسير للحقّ **(إن كانَ المطلوبُ)** بالبرهان **(علماً نظريّاً)** أى لا عمليّاً، كأقامة البرهان على وجود آلله تعالى و وحدانيّته فيكفى فيه كون البرهان بحيث يفيد الوقوف على الحقِّ فقطّ **(و الى الوقوف عليه)** أى على الحقّ **(و العمل به)** أى بالحقّ **(إن كان)** أى المطلوب بالبرهان **(علماً عمليّاً)** كأقامة البرهان على وجوب الصّلوة لفعلها و على حرمة الخمر لتركها، و طريقته **(كما يُقالُ: إذا أردتَ الوصولَ إلى اليقين، فلابدَّ أن تستعمل فى الدَّليلِ)** أى القياسِ **(بعد محافظة شرايط صحّة الصُّورة)** أى صورة الدّليل و القياس **(إمّا الضّروريات السّتّ)** مفعول لقوله: تستعمل، وَ هى: الأَوّليّاتُ و المشاهداتُ و

في التفحص عن ذلک حتی لا تشتبه بالمشهورات او المسلمات او المشبهات و لا تذعن لشيء بمجرد حسن الظن به او بمن تسمع منه حتى لا تقع في مضيق الخطابة و لا ترتبط بربقة التقليد.

قوله: (و هذا بالمقاصد اشبه) ای الأمر الثامن اشبه بمقاصد الفن منه بمقدماته و لذاتری المتأخرين كصاحب المطالع يوردون ما سوى التحديد في مباحث الحجة و لو احق القياس و اما التحديد فشأنه ان يذكر في مباحث المعرف و قيل هذا اشارة الى العمل و كونه اشبه بالمقصود ظاهر بل المقصود من العلم العمل.

جعلنا الله و اياكم من الراسخين في الامرين و رزقنا بفضله وجوده سعادة الدارين بحق نبيه محمد خير البرية اجمعين و آله و عترته الطاهرين انه موفق و معين.

تمت الحاشية بعونه تعالى

التَّجربيّاتُ و الحَدْسيّاتُ و المتواتراتُ و الفطريّاتُ، فلا تستعمل فيه المشهورات و المسلَّمات و المشبَّهاتُ، و لأيحصل اليقين بغير البرهان كالخطابة و الجدل والشِّعر و المغالطة، **(أو ما)** أى النَّظريّاتِ الَّتى **(يحصل[1] منها)** أى من الضَّروريّاتِ **(بصورة)** متعلّق بقوله: تستعمل **(صحيحة و هيئةٍ منتجةٍ وَ)** لأبدَّ أيضاً أن **(تبالغ)** أنت **(فى التَّفحُّص عن ذلک)** أى عن إستعمال الضَّروريّات، أو ما يحصل منها **(حَتّى لاٰ تشتبه)** الضَّروريّات **(بالمشهورات، أو المسلَّمات، أو المشبَّهات)** فتعدّها من الضَّروريّاتِ،[2] (و) لأبدَّ أيضاً أنْ **(لاٰتذعن لشىء)** من المقدّمات أى لاٰ تعتقد بصحَّته **(بمجرَّد حُسْنِ الظّنّ به)** أى بذلک الشَّىء، **(أو)** بمجرَّد حسن الظَّنّ **(بمن تَسمع منه)** كالأصدقاء و الأحبّاءِ **(حتّى لاٰ تقعَ فى مضيق الخطابة)** ناظرٌ إلى قوله: بمجرّد حسن الظَّنّ به، **(و)** حتّى **(لا ترتبطَ بِرِبْقَةِ التّقليدِ)** الرّبقةُ، بكسر الرَّاءِ و سكون الباءِ: حبلٌ ذو عقدٍ يجعلونه فى عنق الغنم، و هذا ناظرٌ إلى قوله: أو بمن تسمع منه. **(قوله: و هذا بالمقاصد أشبه)** إشارةٌ إلى الأمر الثّامن على الأَصحّ، و قال العلاّمة الكرديّ قدّس سرّه

١ـ تذكير الفعل بالنظر الى لفظ الموصول. «الشّارح»
٢ـ كأن تقول: قبح ذبح الحيوانات من الضّروريات و الحال انّه من المشهورات.

....

فى شرح التّهذيب: إشارةٌ إلى البرهان، و هٰهنا قول اٰخر ضعيف سيأتى من المحشّى **(أى الأمر الثّامن)** من الرّئوس الثّمانية و هو: الأنحاءُ التّعليميّةُ **(أشبه بمقاصد الفنِّ منه)** أى من ذلک الأمر **(بمقدّماته)** يعنى: كون الأنحاءِ التّعليميّة من مقاصد العلم و داخلةً فيه، أولى و أنسب من كونها من مقدّماته و خارجةً عنه، **(و لذاترى المتأخّرين كصاحب المطالع)** هو الشّيخ: عمر الكاتبىُّ القزوينىُّ رحمه اللّٰهُ تعالى **(يوردون ما سوى التّحديد)** و هو: التّقسيمُ و التّحليل و البرهان **(فى مباحث الحجّة و لواحق القياس)** لأختصاصها بها، **(و امّا التّحديد)** حيث أستثنى **(فشأنه)** يقتضى **(أن يذكر فى مباحث المعرِّف)** لأختصاصه به، **(و قيل: هذا إشارةٌ إلى العمل)** المذكور صريحاً فى الكلام **(و كونه)** أى العمل **(أشبه بالمقصود)** أى مقصودِ العلم **(ظاهِرٌ)** من كلام القائل **(بل المقصود من العلم)** هو **(العمل)** لاغير. ثمّ ختم حاشيته بالدّعاءِ و قال: **(جعلنا اللّٰهُ و إيّاكم من الرّاسخين فى الأمرين)** أى العلم و العمل **(و رزقنا بفضله وجوده سعادةَ الدّارين)** أى الدّنيا و الاٰخرة **(بحقّ نبيِّه محمّد خير البريَّة أجمعين و)** بحقِّ **(اٰلِهِ وَ عترته الطّاهرين)** و أصحابه الأمجدين الأكرمين رضوانُ اللّٰه تعالى عنهم أجمعين. **(إنّه)** تعالى **(موفّق و معين)** ٭ قد وقع الفراغ من هذا الشّرح فى شهر ربيع الثّانى بعام ألفٍ و أربعمأة و ستّة و عشرين من الهجرة على صاحبها الاٰف الصّلوة و السّلام المصادف لخرداد: ألف و ثلاثمأةٍ و أربعة و ثمانين هـ. ش، و قد كنت بدأت به اوّلَ الشّتاءِ من عامه الماضى. و ليكن هذا اٰخر الكلام و الحمد لِلّٰهِ أوّلاً واٰخراً و ظاهراً و باطناً و صلّى اللّٰهُ و سلّم و بارک على سيّد نا محمد و على اٰله و أصحابه أجمعين.